

فرنان برودل

هُويّة فرنسا

المجلد الأول: المكان والتاريخ

ترجمة: بشير السبّاعي



المشروع القومي للترجمة



المشروع القومي للترجمة

هوية فرنسا

المجلد الأول

المكان والتاريخ

تأليف

فرنان برودل

ترجمة

بشير السباعي



المركز الفرنسي للثقافة والتعاون
قسم الترجمة والنشر



القاهرة

١٩٩٩

هذه ترجمة لكتاب:

L'IDENTITÉ DE LA FRANCE

Espace et Histoire

تأليف:

FERNAND BRAUDEL

إصدار:

FLAMMARION

Paris, 1995

كلمة من المترجم

الكتاب الذى بين يديّ القاريء هو ترجمة لعمل رئيسي من أعمال المؤرخ الفرنسي المعروف فرنان برودل (١٩٠٢ - ١٩٨٥)، وهو عمل يحاول الرد على سؤال أرقّ المثقفين الفرنسيين كثيراً منذ القرن التاسع عشر: ما هي فرنسا؟

وإذا كان الكتاب يبدأ من فكرة أن فرنسا هي ساحة تنوع وتباين، إلا أنه يمضي إلى إثارة التساؤل حول هذه الفكرة المألوفة منذ زمن ميشليه، خاصة وأن هذا الأخير كان ينظر إلى فرنسا بوصفها كائناً، اتخذ وجوده أشكالاً مهدت لها الجغرافية. فبرودل لا يقبل فكرة "الكائن" التي تحيل إلى فكرة "الشخص"، عند محاولته الرد على السؤال المثار. وإذا كان، من جهة أخرى، يولى الجغرافية دوراً في صوغ فرنسا، إلا أنه لا يعتبر هذا الدور رئيسياً على أية حال، ويرز، بدلاً من ذلك، فعاليات التاريخ، بل ويجد نفسه مضطراً إلى تمثيل نتائج جميع العلوم الاجتماعية.

في كتاب "البحر المتوسط وعالم البحر المتوسط في عصر فيليب الثاني" (١٩٤٩)، حاول برودل الجمع بين نتائج البحث التاريخي والعلوم الإنسانية، خاصة علم الجغرافيا الذي أتاح له استيعاب أصالة عالم البحر المتوسط في عصر فيليب الثاني.

وفي كتاب "الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية، من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر" (١٩٦٧ - ١٩٧٩)، بذل برودل جهداً رئيسياً في تحليل تطور البنية التحتية الاقتصادية لأوروبا، مركزاً على أهمية الاتجاهات الفاعلة ذات الأجل الطويل، وهي أهمية ركز عليها في جميع أعماله التاريخية، ومن بينها العمل الذي بين يديّ القاريء.

منذ صدوره وحتى الآن، مازال كتاب "هوية فرنسا" يثير الكثير من الجدل في فرنسا وفي خارجها، وذلك بقدر ما أن إشكالية الهوية قد أصبحت واحدة من الإشكاليات الخلافية الحادة، ويقدر ما أن الكتاب يشكل افتراضاً واضحاً عن المؤلفات التي تتحدث عن "شخصية" فرنسا، وهي مؤلفات راجت مع أعمال فيدال دو لا بلاش التي وجدت تلامذة لها حتى خارج فرنسا.

وما أرجوه من وراء ترجمة هذا الكتاب هو إثارة نقاش خلاق حول مثل هذه المؤلفات، وهو نقاش بات ملحاً في بلادنا.

بشير السباعي

إلى جدتي
إميلي كورنو،
سنة طفولتي

تقديم

"تنساب سيرورة صنع التاريخ دون وعي من التاريخ بها"
جان پول سارتر (١)

دعوني أبدأ بأن أقول مرة وإلى الأبد أنني أحب فرنسا بدرجة الهوى والملح والمركب نفسها التي أحبها بها جول ميشليه؛ دون تمييز بين جوانبها الحسنة وجوانبها السيئة؛ بين ما يعجبني وما أجده أصعب على القبول. لكن هذا الهوى نادراً ما سوف يتعدى على صفحات هذا الكتاب. فسوف أحرص على تنحيته جانباً. ومن الوارد أن يراوغني ويوقعني في شركه، ولذا فسوف أحرص على مراقبته مراقبة مشددة. وسوف أنبه القاريء وأنا أمضي في حديثي إلى لحظات الضعف المحتملة. فأنا عازم على التحدث عن فرنسا كما لو كانت بلداً آخر، وطناً آخر، أمةً أخرى؛ عازم، كما قال شارل بيغي، على "النظر إلى فرنسا كما لو أنني لا أنتمي إليها" (٢). فحرفة المؤرخ، على نحو ما آلت إليه، تدفعنا، على أية حال، صوب انضباط لا يكف عن التعاضد، صوب استبعاد الأهواء. فلو كان الأمر خلافاً لذلك، فإن علم التاريخ، عظيم التوق على أية حال إلى التواصل مع العلوم الاجتماعية، ما كان يمكنه أن يجد نفسه آخذاً في التحول، مثلها، إلى علم، ربما يكون غير ناجزٍ تماماً، لكنه يظل علماً مع ذلك.

إن المؤرخ، بوصفه "راصداً" نزيهاً قدر الإمكان، يجب أن يأخذ على نفسه ما قد يمكن تسميته بعهد شخصي بالصمت. ولعل مما يجعل هذا الأمر أيسر بالنسبة لي ما قمت به من عمل في الماضي. ففي كتيبي حول البحر المتوسط أو حول الرأسمالية (٣)، كنت أنظر إلى فرنسا عن بُعد، وأحياناً عن بُعد كبير؛ أجل، لقد كنت أنظر إليها كواقع، لكنني كنت أنظر إليها كواقع بين أكثر من واقع وآخر وكأي واقع آخر. وهكذا فقد جئت في آخر العمر إلى حد ما إلى ساحتي الوطنية، وإن كان بمسرة لن أنكرها: فالمؤرخ لا يمكنه بالفعل أن يكون على قدم المساواة إلا مع تاريخ بلده؛ فهو يفهم بشكل يكاد يكون غريزياً تطورات المفاجئة وتحولاته، تعقيداته وجوانب أصالته وضعفه. ومهما كانت ثقافة المؤرخ عظيمة، فإنه لا يمكنه التمتع بهذه الميزة عندما يرحل إلى ساحة أخرى. ولذا فقد ادخرت خبزي الأبيض للنهاية؛ فهناك شيء منه لشيخوختي.

هدفنا يتمثل إذاً في التخلص من أهوائنا، أكانت تفرضها علينا طبيعتنا أم وضعنا

الاجتماعي أم خبرتنا الشخصية أم نوبات غضبنا أو حماسنا، أم "حساباتنا" الفردية، المسار الذي يحدث أن حياتنا تتخذه، أم مؤثرات عصرنا المتغلغلة الكثيرة - وهو شيء من المؤكد أن هيبوليت تين لم يوفق فيه (بصرف النظر عن ظنونه) في كتابه: أصول فرنسا المعاصرة. لقد قال إنه أراد النظر إلى فرنسا نظرتة إلى دودة في تحولاتها(٤). أما أليكسيس دو توكفيل فقد كان موفقاً أكثر في كتابه الرائع: النظام القديم والثورة الفرنسية(٥). وأما فيما يتعلق بي، فإنني أرجو أن أوفق على الأقل في بذل محاولة لائقة.

على أية حال، هل كان من المعقول بالنسبة لي أن أضيف كتاباً آخر إلى السلسلة التي لا نهاية لها من كتب تاريخ فرنسا - إلى كنز توارينخ فرنسا على نحو ما عنون ج. كوروزيه (مات عام ١٥٨٣) كتابه (وهو كتاب مخيب للآمال كما هو معروف) والذي نشر في عام ١٦١٥، بعد وفاته؟ حتى قبل ذلك الزمن، في أواخر القرن الخامس عشر، كان روبر جاجان قد وصف مجموعته بأنها "بحر من الحوليات التاريخية ومرآة تاريخية لفرنسا" ! واليوم يمكننا القول أننا بإزاء محيط. وكتب التاريخ هذه كلها متوافرة وجيدة وغالباً جيدة جداً. فهناك كتاب ميشليه(٦) - الذي لا يتافسه كتاب آخر؛ وهناك كتاب لافيس(٧) (الذي أعيد مؤخراً إصدار جانب منه)(٨) - وهو كتاب لا غنى عنه؛ وهناك كتاب روبر فيليب وهو مرجع ممتاز(٩). بل إن الأبحاث الأقصر تحوز، في اعتقادي، الكثير الذي يمكنها تقديمه. وسوف أشير إليها كثيراً إظهاراً لمزاياها. هناك مثلاً كتاب جاك مودول: تاريخ فرنسا(١٠)، الذي يعجبني نهجه المتوازن، وأبحاث لوسيان روميه(١١) ونيكولاي يورجا(١٢) و ارنست كورتيس(١٣) ويوجين كافينياك(١٤)؛ أو كتاب جوليان باندا: مجمل تاريخ للفرنسيين في عزمهم على تكوين أمة (١٩٣٢) وكذلك كتاب لوسيان فاقر الضائع: الشرف والوطن، وهو النسخة المعدلة من المحاضرات التي ألقاها في الكوليج دو فرانس في عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ والتي أمسكتُ بالفعل مخطوطها النهائي بيدي في أغسطس/ آب ١٩٥٦. ومن حسن الحظ أنني أعرف ما كانت ترمي إلى قوله. ناهيك عن الحجم الخيالي بالفعل للكتب وللاطروحات الجامعية وللدراسات وللمقالات التي ظهرت على مدار السنوات العشر الأخيرة والتي تضخم درايتنا الضخمة بالفعل بماضي بلدنا.

وقد وجدت أيضاً وقتاً لقراءة كتب أخرى كثيرة، أكثر عرضة للشك من زاوية قواعد البحث العلمي، وهي في الأغلب أبحاث تتميز بفضيلة فتحها لآفاق أوسع وتحريرها لنا

من السرد الذي لا ينتهي للأحداث. كما تساهلت مع إيثار (أو لعله ضعف) لعدد معين من المناظرات أو الكتب المارقة التي تكمن ميزتها في أنها تحررتنا من الأفكار الجاهزة والعادات العقلية وتدفعنا صوب الشك والجدل المثمرين، بما يؤدي إلى إدخال تحويل أو تحويل على تصوراتنا، إن لم يكن إلى قلب لهذه التصورات كلها رأساً على عقب. ولكن، لنعد إلى السؤال: هل كان من الصواب إضافة عنوان آخر إلى هذه البليوغرافيا المطولة؟ الحقيقة أن المشروع، بالرغم من جميع مصاعبه، قد اجتذبنى، في تصوري، للأسباب نفسها التي كانت قد اجتذبت لوسيان فافر قبل ثلاثين عاماً لكي يستهل مشروع كتابه: تاريخ فرنسا، والذي لم يتح له الوقت قط لكي ينكب عليه بشكل جاد، وهو أمر يدعو إلى الأسف: إن حرفة المؤرخ قد تبدلت على مدار الشطر السابق من هذا القرن تبديلاً عظيماً بحيث إن صور ومشكلات الماضي قد اتخذت شكلاً جديداً تماماً. وصحيح أن هذه الصور والمشكلات ما تزال تواجهنا بشكل لا مفر منه، لكنها تواجهنا بأشكال جديدة. ولذا يجدر بنا أن نرصد الساحة التي نحن فيها الآن، خاصة وأن الماضي مكوّن من مكونات حيواتنا غنيّ بالدروس وراسخ في آن واحد - ومن ثم فإن تعريف ماضي فرنسا إنما يعني وضع الشعب الفرنسي في إطار وجود هذا الشعب. وتقول رسالة وردت إلى من مؤرخ زميل: "إن ما نحتاجه هو أن يضطلع أحد ما بإخراج تاريخنا من وراء الحوائط، أو بالأحرى من وراء الأسوار، التي حبسه خلفها إناس آخرون كثيرون جداً" (١٥).

ومثل هذا الاختراق الثوري للأسوار، والذي يعني عادة تحدياً جسوراً للتناولات السابقة، هو بالدرجة الأولى غزو، لساحة المؤرخ هزيلة التحصين نوعاً ما، من جانب العلوم الاجتماعية المختلفة - الجغرافيا والاقتصاد السياسي والديموغرافيا وعلم السياسة والأنثروبولوجيا وعلم النفس الاجتماعي والدراسات الثقافية وعلم الاجتماع. والحال أن التاريخ قد سمح بالقاء الضوء عليه من جميع الجهات والجوانب، وقبّل حشداً من الأسئلة المصاغة صوغاً جديداً. والمشكلة (حيث أن المؤرخين لا يدركون ذلك دائماً) هي أنه لا يجب تجاهل أي مصدر من مصادر الضوء هذه. وحتى إذا لم يكن أحد منا قادراً، في الممارسة العملية، على الاضطلاع بهذه التجربة الضرورية التي تتطلب القوة، فإننا جميعاً ملزمون بالتحدث من زاوية الترابط الشامل، من زاوية "إبراز الطابع الكلي للتاريخ" (١٦)، أي ملزمون بإعادة تأكيد أن "التاريخ الكلي [هو] التاريخ الصحيح الوحيد" (١٧)، أو كما عبر عن ذلك ميشليه منذ زمن بعيد، ملزمون بإعادة تأكيد أن

• الأشياء كلها تنهض معاً وتسقط معاً، فالأشياء كلها مترابطة فيما بينها" (١٨).
إلا أنه إذا ما جرت دراسة ماضي فرنسا من زاوية كل علم اجتماعي خاص، فإن المؤرخ الشقي سوف يجد نفسه مضطراً إلى أن يسلك دروباً لا يعرفها جيداً. فالنهج النظرية التي لم يتعامل معها من قبل قط أو لم يتعامل معها إلا بشكل تعوزه الخبرة قد تقوده إلى حيث لا يعلم أحد، والتتائج التي يتوصل إليها قد تفاجيء أو تزعج أو تصدم أنصار ومروجي الحكمة الجاهزة. وعندما يقول مؤرخو اليوم إن وحدة فرنسا (وهي بطبيعة الحال ليست الشيء نفسه كتاريخها) لم يتم بلوغها لا مع جان دارك ولا حتى تماماً مع الثورة الفرنسية، وإنما، على الأرجح، مع توسيع شبكة السكك الحديدية اللاحق (وهو معجزة في عصره)، وانتشار التعليم المدرسي الأولي - فإن مثل هذه الأطروحة الدارجة قد تزعج عدداً من الناس يفوق عدد من تقنعهم. ومع ذلك فإن الفكرة الحديثة عن La patrie، (الوطن)، كانت قد ظهرت بالكاد في القرن السادس عشر؛ واتخذت الأمة شكلها المتفجر الأول مع الثورة الفرنسية الكبرى لعام ١٨٧٩. - المترجم : ولا تظهر كلمة nationalisme [القومية]. - المترجم : لأول مرة إلا من قلم بلزاك (١٩) - في وقت كان كل شيء ما يزال فيه محل رهان.

ومن الواضح أن أمة في سيرورة خلق أو إعادة خلق نفسها ليست شخصية بسيطة، ليست "personalité" كما قال ذلك ميشليه بشكل عاطفي (٢٠). إنها حشد من الحقائق والمجريات الواقعية والكائنات الحية يمكن إنصافها ولكن بشكل معيب وقاصر عن طريق سرد للأحداث في تتابعها الزمني يوماً بيوم وأسبوعاً بأسبوع وسنة بسنة. والعجز عن المضي إلى ما وراء الواقع القصير الأجل هو الخطيئة المحاصرة للتاريخ السردى، أي "لتلك الرواية - المسلسلة لتاريخ فرنسا" كما يسميها جاك بلوخ مورانج (٢١)، والتي حفظناها كلنا عن ظهر قلب في طفولتنا، بقدر من الانتشاء، من الصفحات التي لا تُنسى من كتاب المطالعة المدرسي الذي أعده ماله - ايزاك (٢٢). إلا أنه بالنسبة لأولئك الذين تجاوزوا الطفولة من بيننا، فإن نوعاً آخر من التاريخ، وهو نوع ينصت إلى نطاقات زمنية أطول، إنما يتيح لنا إمكانية تمييز التراكمات والتمازجات غير العادية، والتكرارات المدهشة للماضي الإنساني، كما يتيح لنا إمكانية رصد المسئوليات الضخمة التي ينطوي عليها تاريخ متعدد القرون، تلك الكتلة الضخمة التي تحمل داخلها تراثاً حياً لكنه غير وازع في أغلب الأحيان، ولا يمكن اكتشافه إلا عن طريق تاريخ استقصائي أعمق، تماماً على نحو ما تسنى للتحليل النفسي في مستهل القرن العشرين أن يكشف عن أعماق

الوعي الباطن. وربما كان آرنولد توينبي قد بالغ إلى حد ما عندما كتب يقول إن "القرون الأربعة أو الخمسة [منذ كولومبوس وفاسكو دا جاما] هي طريقة عين على المقياس الزمني الذي... كشفه لنا الآن جيولوجيوننا" (٢٣)، ولكن كلماته تتيح مهرباً صحياً من نطاقات قياس أخرى ضيقة ضيقاً سخيفاً ومنافياً للعقل والمنطق. ولذا فإنني أرصد بفرحة صافية أن عدداً من المؤرخين يوسعون اليوم توسيعاً جسوراً نطاقهم الزمني ويتبعون "الجوانب غير الرسمية وغير المعترف بها بين جوانب الحياة الإنسانية" (بحسب تعبير مالبينوفسكي) (٢٤) أو أنهم، مثل بير بوثنو، قد ألهمهم الحماس لـ "خطورة شأن أصول [نا]". لكن المرء لكي يتجاسر على محاولة مثل هذه الأمور، إنما يحتاج إلى مواد خام: سجل وافر فائق من الزمن المعيش. ما من خيار أماننا غير العمل على أساس **La Longue durée** [الأجل الزمني الطويل]. - المترجم.

لقد أشرت منذ لحظة إلى كتاب تين: أصول فرنسا المعاصرة وكتاب توكفيل: النظام القديم والثورة الفرنسية. والحال أن عيهما الملازم لهما منذ البداية، إذا ما تجاسرت على التحدث بهذا الشكل عن عمليين لا أنكر إعجابي بهما، هو أنهما يقبلان دون مناقشة أن فرنسا "بدأت" في القرن الثامن عشر مع عصر التنوير، أن فرنسا قد ولدت من المحنة الدرامية التي تعرضت لها خلال عنف الثورة - تلك الثورة - بألف ولام التعريف - التي كانت إلى عهد قريب (وإن كنا نحن المؤرخين الشبان لم ندرك ذلك دائماً) نوعاً من نص مقدس ودليل التزام ومرجعاً أيديولوجياً إلزامياً. وطبيعي أنني لا أحب الآن مثل هذا الولاء، مثلما لا أحب أي ولاء آخر أو إضفاء آخر للمثالية بأثر رجعي. لكن ما يضايقني بدرجة أكبر هو الاختزال الحاد للسلسلة الزمنية والذي ينطوي عليه ذلك: فالنظام القديم والثورة قريان لنا من الناحية الزمنية، بل يكادان أن يكونا معاصرين. ولو مددنا أيدينا لما كان بوسعنا إلا أن نلمسهما. والأجدر بنا أن نأخذ في حسابنا مجمل امتداد ماضي فرنسا ككل، منذ ما قبل الفتح الروماني لغاليا وحتى يومنا الحاضر. ومما لا شك فيه أن فرنسا في عهد لويس السادس عشر كانت بالفعل "شخصاً" هراً جداً. ولذا فمما يؤسف له على سبيل المثال أن كتاب تيودور زيلدن الضخم وبالع الروعة عن فرنسا (وعنوان ترجمته الفرنسية هو (تاريخ التباريح الفرنسية) لا يبدأ إلا بعام ١٨٤٨ (٢٥). فهل نحن شعب شاب إلى هذا الحد؟ هل جئنا (وجاءت تباريحنا) إلى العالم منذ مثل هذا الوقت القريب؟ لا بد لي أيضاً من الاحتجاج عندما يقوم عالم اجتماع وعالم اقتصاد ذكي جداً مثل روبرت فوسيرت بضغط تاريخ فرنسا كما لو كان

يضغط آلة اكورديون، فهو يكتب ليقول: "إن غالبا، غير الواضحة المعالم كَحَمَلٍ حديث المولد، لا تكاد توجد لها علاقة ببلدنا، الذي لا يرجع تاريخه إلى ليل الأزمنة بل انبثق إلى الوجود في العصر التاريخي" (٢٦).

كما لو أن التاريخ لا يمتد إلى ليل الأزمنة! وكما لو أن ما قبل التاريخ والتاريخ ليسا سيرورة واحدة ومشاركة وكما لو أن قرانا لم تكن قد أخذت تتأصل بالفعل في تربتنا في الألف الثالثة قبل المسيح وكما لو أن غالبا لم تكن قد رسمت بالفعل الخطوط العريضة التي سوف تنمو فرنسا ضمنها وكما لو أن التوسع وراء الراين في القرن الخامس من جانب القبائل الجيرمانية - وهي مجموعات صغيرة من البشر لكنها قادرة تمامًا على أن تنأى بنفسها عن غالبا وسحرها، ومن ثم فقد صانت لغتها الخاصة - لم يشكل، عبر مئات ومئات من السنين، سمة حية لعالمنا الحاضر! (ما على المرء إلا أن ينظر إلى انشطار بلجيكا إلى شطرين من الناحية اللغوية). وفوق ذلك، كما لو أن التحليل اللاحق لمجموعات الدم (٢٧) لم يكشف في دمنا وفي حيواتنا عن الآثار الراسخة لتلك "الغزوات البربرية" البعيدة وكما لو أن معتقداتنا ولغاتنا لم تأت إلينا هي الأخرى من العصور المظلمة للماضي الأكثر إيغالا في القدم. والحال أن هذا النوع بالتحديد من التاريخ - التاريخ الغامض، الذي يتدفق تحت السطح، رافضاً الموت - هو ما يرمي هذا الكتاب إلى إلقاء الضوء عليه، قدر الإمكان.

وبالمثل، فإن "الهيكساجون" [مسدس الزوايا والأضلاع - المترجم] الذي نسمي به أرض فرنسا الحالية، ليس معيار القياس الوحيد الذي نحتاج إلى الإحالة إليه. فداخل هذا المقياس توجد مقاييس فرعية أخرى: الأقاليم والمقاطعات والـ pays، التي احتفظت منذ زمن طويل وما تزال تحتفظ بدرجة مهمة من الاستقلالية؛ بينما توجد وراء هذا المقياس أوروبا ووراء أوروبا يوجد العالم. وقد إعتاد مارك بلوخ القول: "ليس هناك شيء اسمه التاريخ الفرنسي، فالموجود هو التاريخ الأوروبي" (٢٨)، لكننا لو تبنيينا ملاحظة أخرى من ملاحظاته، كالملاحظة التي تقول: "التاريخ العالمي هو التاريخ الحقيقي الوحيد" (٢٩)، فقد نمضي إلى قول: "ليس هناك شيء اسمه التاريخ الأوروبي، فالموجود هو التاريخ العالمي". وقد كتب بول موران يقول: "لا يمكنني تصور مسدس الزوايا والأضلاع إلا بوصفه مندرجاً ضمن الدائرة الكروية" (٣٠).

لا جدال في أن أوروبا والعالم شريكان في ماضينا، تكالبا علينا وتسنى لهما أحياناً سحقنا. ولكن هل نحن جد بريئين في التعامل معهما؟ منذ أن كتب إدجار كينييه في عام

١٨٢٧ إن: "واحدًا من الأمجاد العظمى للشعوب الحديثة إنما يتمثل في تصور وابتكار فكرة التاريخ العالمي" (٣١) توفر ما يكفي من الوقت لكي يتراكم على كلماته قدر وفير من الالتباسات. على أننا يجب أن نفهم أن الحوار الإلزامي والمرهق بشكل متزايد مع العالم الخارجي لا يعني بالنسبة لأية أمة مصادرة أو طمس تاريخها الخاص. قد يحدث شيء من الاختلاط إلا أن الذوبان لا يحدث. والحال أن تيودور زيلدن يتساءل: "هل التغير الأكثر جذرية الذي حدث في فرنسا هو فقدان الفرنسيين السيطرة على مصيرهم؟" (٣٢). كلا بالتأكيد. لا شك أن الالتباس الذي يطرحه تأريخ لفرنسا مُستوعَبٌ، على أحد المستويات وإلى حد ما، في مصائر أوروبا وبقية العالم، قد أربك بدرجة عظيمة مشاريعي الأصلية لهذا الكتاب. إلا أنه كان يجب عليّ أن لا أشعر بالقلق. فقد تبين لي وأنا أمضي في عملي، أن تأريخاً لفرنسا يمكنه، في حد ذاته وبعيداً عن تقلباته، أن يكون وسيلة ممتازة لتقديم عينة لمسيرة أوروبا والعالم إلى الأمام وللتركيز على هذه المسيرة.

وهكذا فإن الأجل الزمني الطويل (أولاً بل وقبل ما عداه) والهيكلان وأوروبا والعالم هي أبعاد المكان والزمان التي سوف يدور عملي على مداراتها. والحال أن اتخاذ هذه الأبعاد منذ البداية إنما يتيح، عبر الزمان والمكان، عقد المقارنات الجوهرية، إجراء التجارب، كما قد يجوز لنا وصفها بهذا الاسم، لكنها تجارب يتم إجراؤها وفقاً لهدف مقصود سلفاً، تجارب يمكنني تبديلها كما يحلو لي، بتبديل العناصر المكونة لها. وهكذا فإن فرنسا، عند النظر إليها بشكل استرجاعي، إنما تتخذ شكل معمل تجريبي لعقد مقارنات "تتداخل فيها الأمكنة كما تتداخل فيها الأزمنة" (٣٣)، وهي مقارنات يتسنى لنا عبرها مرة أخرى أن نرصد عناصر الاستمرارية، الاتجاهات (لن أقول القوانين)، التكرارات التي تحول هذا التاريخ الموهل في الأعماق إلى علم اجتماع استرجاعي، وهو علم لا مرأى في أنه لازم للعلوم الاجتماعية ككل. ولقد كان جان بول سارتر مستعداً على أية حال للقول بأن الديالكتيك والممارسة الإنسانية إنما يصلان إلى ذروتها عبر التاريخ. "حتى علم الاجتماع ليس غير لحظة مؤقتة في رصد الطابع الكلي للتاريخ" (٣٤). وألم يتنبأ إميل دوركايم نفسه بأنه "سوف يجيء اليوم الذي لن تختلف فيه الروح التاريخية والروح السوسولوجية إلا من حيث درجات ظلال المعنى" (٣٥). هذا اليوم لم يأت بعد. إلا أنه لمحاولة تحقيق مثل هذا اللقاء لا يوجد غير سبيل واحد: كتابة تاريخ مقارن، تاريخ يسعى إلى مقارنة التشابهات - فهذه المقارنة، والحق يقال،

هي شرط لجميع العلوم الاجتماعية.

ولذا فقد حاولت في فصول متعاقبة أن أنظر إلى مجمل تاريخ فرنسا في ضوء العلوم الاجتماعية المختلفة واحداً بعد آخر. دعوني أورد ذكر هذه العلوم مرة أخرى مرتبة على النحو التالي: الجغرافيا، الأنثروبولوجيا، الديموغرافيا، الاقتصاد السياسي، دراسة الثقافات أو العقليات (هل يمكننا تسمية هذه الدراسة علم الثقافات؟)، علم الاجتماع، العلاقات الدولية (حضور فرنسا الخارجي).

ومن المؤكد أن هذا النهج ليس نهجاً يمكن اعتباره من المسلمات، بل هو، أحياناً، مقامرة. فكل علم اجتماعي له مجاله ومجموعة تفسيراته. ومع ذلك فإن كل علم منها إنما يستوعب مجمل كوكبة الحقائق الواقعية الاجتماعية، أي يستوعب، بعبارة أخرى، موضوع جميع العلوم الاجتماعية الأخرى. وكل علم منها يتميز في آن واحد بتحديد ذاتي له وبتحديد إضافي له من خارجه؛ والمنطقة التي يسلط الضوء عليها تتأخم مناطق أخرى. ولو ألقينا نظرة على باريس من سطح كنيسة نوتردام أو من برج مونبارناس، فإننا لا نرى مشهداً واحداً هو هو للمدينة، لكننا نرى المدينة كلها في كل مرة. والمحصلة أن أي مثال، أية محاولة للعشور على "الشيء الحقيقي" هي سعي شامل، كما يقول روبر فوسيرت: فهي تستوعب مجمل النسيج الاجتماعي (٣٦). ومن ثم فلا يمكن أن نتصور علماً إنسانياً لا يقود في النهاية إلى التعميم. فكيف يمكن إذاً لعلم التاريخ بشكل خاص أن يتجنب عمل ذلك، وهو العلم الذي، إذ يعالج الماضي، لابد له من أن يطرح وحده من الأسئلة ما يعادل الأسئلة التي تطرحها جميع العلوم الاجتماعية الأخرى مجتمعة في معالجتها للحاضر؟

هنا يكمن كل من خطر وفائدة هذه المقامرة الخاصة. ففي كل خطوة، سوف نكون في مواجهة تاريخ فرنسا كله، وهو شيء على درجة جد كبيرة من الضخامة بحيث يتعذر إدراجه ضمن أي باب مقرر سلفاً. ولذا فسوف يكون من المستحيل من فصل لآخر تجنب تكرار ما، زيارة جديدة ما إلى الساحة الواحدة - حتى إن كان ما قلناه بالفعل لن يكون البتة هو نفسه تماماً عند تكراره؛ وحتى إن كان النظر إلى السيوررات الواحدة هي هي من زاوية مختلفة سوف يدفع الرصد قدماً إلى الأمام بالفعل. وفي النهاية، فقد أحسست أنني مرغمة ببساطة على قول ما أمكنتني أن أراه وما تصورت، عند رؤيتي له، أنني قد فهمته. فكيف يمكنني إذاً، عند التحدث عن الجغرافيا مثلاً، أن أتجنب الحديث عن الاقتصاد والمجتمع، وعن السياسة والأنثروبولوجيا وهلم جرا؟ إن ما نعتزم رصده إنما

يشكل كتلة واحدة، يجب السعي إلى تسليط الضوء عليها في صبر، بإضاءة الصباح وبإعادة إضاءته. ولذا فقد سمحت لنفسي، دون تردد مبالغ فيه، بالانسياق وراء الملاحظات والتعليقات المباشرة، دون أن أهتم اهتماماً لا موجب له بما إذا كنت، أو لم أكن، ملتزماً التزاماً صارماً بحدود مقولاتنا العلمية - وهي مقولات من صنع الإنسان على أية حال.

وتتمثل صعوبة أخرى - لكنها هذه المرة صعوبة سوف يواجهها القاريء أساساً - في أن نهجي سوف يمزج دائماً الماضي البعيد بالماضي القريب، والماضي بالحاضر. لأنه إذا كان الماضي مقطوعاً عن الحاضر عبر سلسلة من العقبات - التلال والجبال، الفجوات والتباينات - فإنه يملك أيضاً سبلاً ووسائل لاستعادة الاتصال - طرقاً ودروباً وأنهاراً. والماضي يحيط بنا من كل جانب، خفياً وهامساً، ونحن أسرى شركائه دون أن ندرك ذلك في جميع الأحوال. وكما كتب أحد علماء الاجتماع، فإن الماضي "يدفع الموجة إلى مستوى أقدامنا ولا يمكن اعتبار أية ظاهرة خارجة عنه" (٣٧)، والحال أن هذه الموجة وهذه التيارات التحتية لماضي فرنسا هي بالتحديد ما أسعى إلى رصده، إلى تتبعه، حتى يتسنى لنا أن نحسب بشكل أفضل كيف تصب في الحاضر، مثلما تصب الأنهار في البحر.

إن عنوان أي كتاب ليس محايداً بالكامل على الإطلاق. فهل كنت موفقاً عندما سميت هذا الكتاب هوية فرنسا؟ لقد اجتذبتني كلمة "هوية"، لكنها لم تكف عن تعذيبي على مدار الأعوام. فالعنوان وحده يطرح مرة أخرى، من زاوية حادة، جميع المشكلات التي وصفتها للتو، إلى جانب عدد قليل آخر من المشكلات. وغموض هذا العنوان واضح تماماً: فهو يوازي سلسلة من المسائل - وما أن تجيب عن مسألة منها حتى تظهر المسألة التالية لها وهكذا إلى ما لا نهاية له من المسائل.

فما الذي نعنيه إذا بهوية فرنسا - إن لم يكن نوعاً من الأولوية وإن لم يكن إشكالية محورية وإن لم يكن صوغ فرنسا لنفسها بيديها هي وإن لم يكن النتيجة الحية لما راكمه الماضي الذي لا نهاية له، في صبر، طبقة فوق طبقة، تماماً مثلما أدى الترسيب التدريجي على أعماق البحر إلى خلق أسس راسخة للقشرة الأرضية في نهاية الأمر؟ إنها هذه الهوية. - المترجم - جماع رواسب وخليط، وشيء مكون من الإضافات والامتزاجات. إنها سيرورة، وتلاطم ذاتي، مصيره التواصل إلى أجل غير مسمى. ولو حدث أن توقف، فسوف ينهار كل شيء ممزقاً. فالأمة، أية أمة، لا يمكنها أن تكون لها كينونة إلا

عبر جهد البحث المتواصل أبدًا عن ذاتها، وتحويل نفسها بشكل متواصل أبدًا في اتجاه تطورها المنطقي، مقارنة نفسها دائمًا بالآخرين وموحدة نفسها بالجانب الأفضل والأكثر جوهرية في كينونتها؛ ومن ثم سوف يتسنى للأمة أن تتعرف على نفسها في صور مختزنة معينة، في كلمات سر معينة للمرور يعرفها العارفون (أكان هؤلاء العارفون هم نخبة أم جمهرة الشعب، وهو ما لا يحدث دائمًا)؛ وسوف يتسنى لها أن تتعرف على نفسها في ألف من المحكات والمعتقدات وأساليب الكلام، والاعتذارات والتبريرات، وفي وعي باطني لا حدود له، وفي التدفق المشترك لكثير من التيارات الغامضة، وفي أيديولوجية مشتركة وأساطير مشتركة وتخيلات مشتركة. والحال أن أية هوية قومية إنما تنطوي بالضرورة على درجة من الوحدة القومية، تعد هذه الهوية، بمعنى ما، انعكاسًا وترجمة وشرطًا لها.

وهذه الاعتبارات تنبها إلى وجوب عدم الثقة منذ البداية في أية لغة مفرطة البساطة. فمن المؤكد أن مما لا طائل من ورائه محاولة اختزال فرنسا إلى خطاب واحد أو معادلة واحدة أو صيغة واحدة أو صورة واحدة أو أسطورة واحدة (كما يوحي بذلك كتاب ريمون ريدورف المخيب للآمال والذي برغم اسهابه في الحديث بقسوة عن بلدنا يعد مبتسرًا في الحديث عن حائق المكان)(٣٨).

وهل هناك أي إنسان فرنسي، على أية حال، لم يطرح على نفسه أسئلة بشأن بلده، أكان ذلك في الوقت الحاضر أم على الأخص خلال الساعات التراجيدية التي قادنا إليها قدرنا مرارًا وهو يشق مجراه؟ مثل هذه الكوارث تشبه خروفاً عظيمة في شراع التاريخ، أو تشبه تلك الثقوب الفاغرة في السحب والتي نلمحها من طائرة، فنرى كيف تندفع عبرها أشعة من الضوء نرى في مستقره الأرض تحتنا. الكوارث المنعرجة، الفجوات الفاغرة، أنفاق الضوء الكثيب المنغمرة - ليس هناك نقص لهذه في تاريخنا. وإذا ما رجعنا إلى مسافة لا تبعد عن القرن التاسع عشر، فقد شهدنا تواريخ ١٨١٥ و ١٨٧١ و ١٩١٤ المصيرية. ثم جاء عام ١٩٤٠، عندما دقت الأجراس لنا مرة ثانية في سيدان: عندما انتهت دراما دنكرك في فوضى الاندحار التي لا توصف. وصحيح أنه مع مرور الوقت الكافي فإنه حتى هذه الجراح الرهيبة تلتئم وتبهت ذكراها ويطويها النسيان - وفقًا للقانون الحديدي لكل حياة اجتماعية: فالأمة ليست فردًا أو "شخصًا".

وقد عاصرت بعض هذه الكوارث. وشأنني في ذلك شأن كثيرين آخرين، فقد وجدت نفسي وجهًا لوجه أمام تلك الأسئلة في ذلك الصيف، صيف عام ١٩٤٠ -

والذي كان، عبر سخرية من سخریات القدر، حاراً حرارة رائعة، متألقاً بأشعة الشمس المشرقة وبالأزهار وبفرحة الحياة. والحال أننا نحن الذين حلت بنا الهزيمة، وتنكبنا الدرب الخطأ نحو أسير فرض علينا فجأة، كنا نمثل فرنسا الضائعة، التي طمست ملامحها الريحُ بركام من الرمل. أما فرنسا الحقيقية، فرنسا المدخنة، فرنسا الجوانية، فقد ظلت خلفنا. إنها سوف تبقى، وقد بقيت بالفعل. وما لم تستخدم البشرية في مستقبل ما أسلحة الدمار الجديدة، فسوف تواصل فرنسا البقاء بعد مكابداتنا، بعد انتهاء أعمارنا، سوف تواصل البقاء بعد تاريخ اخترقته الأحداث العاصفة، وهو تاريخٌ خطرٌ يرقص كل يوم أمام أعيننا مثل شعلة لهوب، تاريخ مبهرج ومحزن لكنه يمر ويرحل. ومنذ تلك الأيام، منذ وقت طويل بالفعل، لم أتوقف قط عن التفكير في فرنسا مدفونة في أعماق أعماق نفسها، في صميم قلبها، فرنسا متدفقة على طول مسارات تاريخها الطويل الطويل، قدرها الاستمرار، مهما حدث. ومن هذا الافتتان جاء العنوان الغامض لهذا الكتاب، العنوان الذي تعودت عليه شيئاً فشيئاً.

وقد رافقني على هذا الدرب مثال آخر. فإسبانيا (ولعل القاريء يعرف أن إسبانيا كان لها شأن كبير في حياتي) قد عاشت هي أيضاً مآسي كثيرة ولحظات رهيبة كثيرة من لحظات مواجهة الحقيقة. ففي عام ١٨٩٨، أدت الحرب غير المتكافئة مع الولايات المتحدة إلى توجيه ضربة قاسية بشكل مفرط إلى إسبانيا، انتزعت منها في لمح البصر ما بقي من قلبها الامبراطوري القديم وجردتها من أية فكرة عن عظمتها، من أي إدعاء، من أية ذريعة. وفي هذا السياق بالتحديد يجب أن نفهم رد الفعل الساخط من جانب المثقفين المعروفين بـ "جيل ١٨٩٨" الذين وجدوا أنفسهم فجأة في مواجهة قدر بلدهم. وقد تمثل رد فعل ميغيل أونامونو في كتابه عن جوهر إسبانيا (٣٩)؛ وراح انجيل جانييت يبحث عن البرج العاجي الإسباني في كتابه أيدياريوم (٤٠)؛ وفيما بعد أيضاً، سوف ينظر أورتيغا إي جاسيت إلى إسبانيا بوصفها جسمًا "لا فقارياً"، وهي صورة متشائمة ولا تحتمل (٤١).

لقد وجدت متعة في صحبة هذه المجموعة المجيدة من الرجال، وفي مشايرتهم ردودهم على الأحداث. لكنني سوف أظل بعيداً عن استنتاجاتهم. فأنا، ودعوني أكرر ذلك، لا أعتقد أن هناك "جوهرًا" واحداً لفرنسا (أو لإسبانيا من جهة أخرى). إنني لا أؤمن بأية صيغة واحدة وحيدة. كما أنني لا أعطي أية قيمة لكلمة أو لمفهوم "الانحطاط". وكل ما أقترحه هو الاصطلاح يبحث معقول ومنطقي، متحرر من أية

أحكام قبلية، وذلك عبر الصعود إلى مواقع نظر مألوفة عديدة موقعاً بعد موقع والسعي من هذه المواقع إلى فهم كيف تشكل تاريخ فرنسا الطويل، في أعماقه، وكيف تابع مساراته ومسارات بقية العالم. وسوف أحاول إبقاء مشاعري خارج مثل هذا البحث.

ينقسم كتاب هوية فرنسا إلى أربعة أقسام رئيسية: ١. المكان والتاريخ (وهو قسم يستلهم الجغرافيا)؛ ٢. الناس والأشياء (الديموغرافيا والاقتصاد السياسي)؛ ٣. الكاتب قبل وفاته غير هذين القسمين الأولين. - الناشر؛ ٣. الدولة والثقافة والمجتمع (علم السياسة، الدراسات الثقافية، علم الاجتماع)؛ ٤. فرنسا خارج فرنسا (الذي سوف يتجاوز مرجع العلاقات الدولية المعتاد ويقدم خلاصة للعمل كله).

وضمن هذا التسابع، لا يجب للقاريء أن ينتظر نمط تطور منطقياً جداً. لكن خطة كتاب من الكتب لا يمكن أن تكون بالفعل أكثر حيادية من عنوانه. فهل سوف يكون ممكناً حقاً تبديل مواقع عناصر البحث دون خسارة، كما لو كانت مجموعة من التباديل الهندسية التي تبدل مواقعها الواحدة مع الأخرى؟ لقد اعتاد جورج جورفيتش تصور أن كل بحث يتحرك، أو يجب له أن يتحرك، مما هو سهل ويمكن استيعابه دون مشقة جد كبيرة إلى ما لا يتكشف إلاً تدريجياً وبصعوبة متزايدة (٤٢). بعبارة أخرى، من البسيط إلى المركب، من السطحي إلى العميق.

وفي بحثي عن هوية فرنسا، هل تصرفت على نحو غير واع بهذا الشكل إلى حد ما؟ إن الجغرافيا معنية على أية حال بالحقائق الواقعية الملموسة شأنها في ذلك شأن أي شيء آخر يمكنه أن يكون معنياً بمثل هذه الحقائق: إفتح عينيك، وابدأ مما تراه، مما هو مرئي للجميع. ومن الناحية النظرية على أية حال، ليست هناك صعوبة كبيرة في ذلك. أما الديموغرافيا فهي علم جديد، منشغل بنفسه بالأحرى، لكنه متاح بسهولة مع ذلك. وأما علم الاقتصاد، وهو الأكثر علمية بين العلوم الاجتماعية، فهو مجموعة من القواعد التي يسهل على أي مؤرخ إعادة توظيفها في عمله إذا ما عزم على ذلك. وأما عندما نصل إلى الدولة، فإن الأمور تصبح أكثر تعقيداً. لكن الأمور تصبح أسوأ عندما نصل إلى الحديث عن الحضارة، والتي تتسرب وتنتشر في كل اتجاه. وتتزايد مشكلاتنا عندما نصل إلى الحديث عن المجتمع، والذي لم ننجح بعد في العلوم الاجتماعية في تعريفه، أي في استيعابه. إلاً أن من المؤكد أننا عندما نصل إلى القسم الأخير، فرنسا خارج فرنسا، سوف نرجع إلى ساحة أكثر رسوخاً. ولكن، ألم يعالج التاريخ التقليدي موضوعنا معالجة مستفيضة؟ بلى، لقد عاجله، لكننا اليوم لا نرى الأمور بالطريقة نفسها

التي كان يجري النظر إليها بها في الماضي . بل إنني قد نجحت شيئاً فشيئاً في إقناع نفسي بأن مصائر فرنسا كانت بالدرجة الأولى شريحة من مصائر العالم - ليس في زماننا وحده حيث تنتصب حولنا قوى العالم الخارجي راسخة وتجمدنا في مواقعنا وتجبسنا، شئنا ذلك أم أبينا، بل وفي الماضي أيضاً . ولتذكروا غالباً التي أخضعتها روما، بما يمثل، في رأي فردينان لوت: "أعظم كارثة في تاريخنا" (٤٣)؛ ولتذكروا أيضاً فرنسا التي إنجرت، مع بقية أوروبا، إلى الحروب الصليبية؛ ولتذكروا مرة ثالثة فرنسا التي أدركها وأعاد صوغها وهبط بها الاقتصاد الرأسمالي الذي أصبح راسخاً في أوروبا قبل زمن من القرن السادس عشر؛ أو أنظروا إلى فرنسا التي تسبح على مياه التاريخ العالمي الحاضر الهائجة والمضطربة .

وهكذا فإن الماضي والحاضر هما شريكان شيطانيان ولا يمكن الفصل بينهما يجب أن نضيف إليهما المستقبل . وقد كتب جوليان جراك يقول: "إن التاريخ قد أصبح من حيث الجوهر إنذاراً يوجهه المستقبل إلى الحاضر" (التشديد من عندي . - برودل) . وقد قال جان پول سارتر الشيء نفسه بطريقته: "إن الديالكتيك، بوصفه حركة التاريخ، يسقط إذا لم يكن الزمن ديالكتيكياً، أي إذا ما رفضنا السماح للمستقبل، من حيث هو مستقبل، بدرجة معينة من الفعل" (٤٤) . والخلاصة أن الحاضر لا جوهر له ما لم يتم مده إلى الغد، عندما نجتاز "بوابات اليوم" (٤٥) .

ومن ثم فإن التاريخ مدعو إلى نسيان مسرات الاسترجاع الهادئة سعياً إلى مهمة التنبؤ المحفوفة بالمخاطر وبالمجازفات . ولكن، أليس ذلك هو الميل الطبيعي للتأمل التاريخي، أي الانتقال، بحسب تعبير جوزيف شابي، "من الحقيقة التاريخية الظاهرة إلى الحقيقة التاريخية المستترة" (٤٦)، أو إلى الحقيقة التاريخية التي مازال يتعين عليها أن تأتي؟ وعندما أطرح على نفسي أسئلة عن هوية بلدنا، ألا أعذب نفسي وأتساءل في الوقت نفسه عن فرنسا الغد؟ إن قوى الماضي والحاضر المتناقضة، المتشابكة معاً، إنما تعيد إلى الأبد إنتاج، وتصبح، ذلك التاريخ العميق الذي تنساب عليه فرنسا صوب المستقبل . وهذه القوى سوف تظل موجودة في الغد، وهي قوى يتأسس عليها كل شيء ويلحق الدمار أحياناً بكل شيء، على يديها، دون أن يكون بوسعنا دائماً إدراك الأسباب الحقيقية لحدوث ذلك، ناهيك عن إدراك اللحظة المحددة لاستهلال حدوثه .

ومن حسن الحظ أن المجلدات التالية التي خططت لها لن تتطلب مزيداً من التوضيح أو التبرير . فسوف أعالج فيها معالجة متسلسلة زمنياً عين المشكلات التي ناقشها قبلي كل

المؤرخين السابقين، وإن كانت الإجابات التي اقترحها قد لا تكون شبيهة تمامًا بإجاباتهم. لكن هذه، أيًا كان الأمر، هي قواعد اللعبة. وبالنسبة لي على أية حال، سوف تكون تلك فرصة لكي أنهل من "كنز" تواريخ فرنسا الضخم، ولكي أفي بما علي من دين، ولكي أتعامل مع التحدي الذي يطرحه على هذا الكتاب حتى النهاية. لأنه إذا كان بوسع هوية فرنسا التي يبدأ بها بحثنا أن تفسر، إلى حد ما على الأقل، مصائر فرنسا، إذا كانت هذه الهوية تشكل الأسس الحقيقية لفرنسا، فإن مقامرتي سوف يكون لها عائدها، إلى حد كبير جدًا، وسوف يكون اتجاه المحاولة التي أقدمت عليها مبررًا على الأقل.

لي بونتيو (سافوي العليا)

٢ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨١

يبدو أنه لا نهاية لمهمة تقديم كتاب إلى القاريء. فهل يرجع ذلك إلى الرغبة في إبقاء هذا القاريء إلى جانبنا مدة أطول قليلاً؟ تحت تأثير أسئلة تتميز بروح الصداقة لكنها ملحة من جانب جان كلود برينجيه لأغراض برنامج تليفزيوني طويل (أغسطس/ آب ١٩٨٤)، كان عليّ الاعتراف بأنني اضطلعت بكتابة هذا الكتاب عن تاريخ فرنسا ليس فقط للأسباب التي ذكرتها بالفعل، وإنما أيضاً لكي أمتع نفسي بأن هذا النوع من التاريخ الذي أدعو إليه قد يثبت مشروعيته بالاستناد إلى مثال متاح لجمهور واسع. ولا يكفي أن يتوافر لدى المرء منظور نظري صحيح (أو معقول على الأقل): إذ يجب اختبار هذا المنظور على محك الحقائق. وكما أعرب عن ذلك مؤرخ شاب، وأعتقد أن مقصده واضح، فإن "المنهجي يجب أن يخضع للامبريقي" (٤٧). ولعلني سوف أتمكن بذلك من إضاءة طريقي على مستويين: مستوى التاريخ العام والنظري من ناحية، ومستوى تاريخ لفرنسا من ناحية أخرى. وكلاهما قريب إلى قلبي.

تاييه

١١ يوليو/ تموز ١٩٨٥

المجلد الأول
المكان والتاريخ

استهلال

استهلالاً للفصول الثلاثة التي يتألف منها هذا المجلد الأول (وكلها في واقع الأمر جزء من مناقشة واحدة هي هي)، يجب أن أنبه القاريء وألفت انتباهه إلى الروح الموجهة الكامنة خلفها. إن هدفي هنا هو مناقشة العلاقات - المتعددة والمتشابكة والمراوغة - بين تاريخ فرنسا والساحة الطبيعية التي ترسم تخومها وتكفل لها البقاء وبشكل ما (وإن لم يكن تماماً بالطبع) تفسرها.

ومن المؤكد أن هناك عدداً من الأساليب لاستخدام علم الجغرافيا. إذ يمكن الاشتغال عليه لذاته، بالتركيز على مشكلاته وعلى نقاط التقائه بالعلوم الاجتماعية الأخرى أو بالعلوم الطبيعية. وهذا بالتحديد ما يفعله الجغرافيون، لكونهم مهتمين أساساً بالحاضر. لكن الجغرافيا، بالنسبة لنا، سوف تكون بالدرجة الأولى طريقة لإعادة قراءة ماضي فرنسا وإعادة تقييمه وإعادة تفسيره، وذلك بما يتماشى مع شواغلنا الحاضرة بالطبع. وكما هي الحال دائماً، فإن الجغرافيا تتجاوب تماماً مع نهج كهذا. فالمشاهد الطبيعية والپانورامات ليست مجرد حقائق تنتمي إلى الحاضر، بل هي أيضاً، إلى حد بعيد، بقايا من الماضي. والآفاق التي ضاعت منذ زمن طويل إنما يعاد رسمها ويعاد خلقها لنا من خلال ما نراه؛ فالأرض، شأنها في ذلك شأن بشرتنا، محكوم عليها بأن تحمل ندوب الجراح القديمة.

وعلى أية حال، فإن لحظة تفكير أو تخيل إنما تعد كافية لأن تجعل بيئتنا تستعيد مرة أخرى ألوان الماضي - في المراكز القديمة لمدن مصنونة بعناية مثل فيزليه أو أوتان مثلاً، أو بشكل طبيعي أكثر في المناطق الريفية الكثيرة التي لم يؤد العالم الحديث إلى تحويلها تحويلاً كاملاً بعد: الفوريز^(١)، pays البيجور^(٢)، ورويرج^(٣) وجاتين پواتوا^(٤) و pays البار - سور - سين^(٥)، ومائة من الـ pays الأخرى حيث يواصل الماضي المختزن بقاءه مواصلة عنيدة... لننسَ للحظة أن الراين والرون هما نهراّن الهادئان المدجنان اللذان نعرفهما اليوم، ولننظر بدلاً من ذلك إلى مياه عاصفة، تصعب الملاحة فيها وإن كان يمكن اختراقها أياً كان الثمن من جانب أساطيل صغيرة من المراكب لا تعرف الكلل. من الناحية الروحية، أنت قد غادرت الحاضر بالفعل.

لكن ما يلي من صفحات لن تمليه مجرد رحلة في اتجاه الماضي: فسوف تكون

هناك سلسلة من رحلات الذهاب والإياب بين الأمس واليوم. وتكمن قيمة الرصد الجغرافي في عمق وامتداد ووفرة الحقائق الواقعية المشحونة، والتي يجب أولاً تمييزها واحدة واحدة ثم إعادة الوصل بينها من جديد. وعلم الجغرافيا، المباشر والاسترجاعي في آن واحد، يملك ضوءاً خاصاً يمكن أن يلقيه، بما يساعد على تفسير الروابط بين الماضي والحاضر. ومصطلحات مثل الأرض والوسط والبيئة والنظام البيئي هي كلها كلمات تشير إلى المفاهيم التي يمكنها أن توفرها لنا وإلى الصلات التي تحثنا على عقدها والتي يمكنها أن تفيدنا بالدرجة نفسها التي تفيدنا بها أغنى التراث في الأرضيات.

وأقسام هذا المجلد الثلاثة سوف تساعدنا على استكشاف هذه المشكلات. فأولاً تأتي سلسلة من الشواهد التي تبرز فرنسا بوصفها بلداً متنوعاً و"تعددياً"، بوصفه ضفيرة من الـ pays ذات الملامح المستقلة، أجزاء هذا الموزاييك متعدد الأشكال ومتعدد الألوان والذي يحمل اسم فرنسا. وهذا "التعدد" هو ما حاولت "رصده واظهاره" في الفصل الأول: فرنسا اسمها التنوع^(٦).

لكن أجزاء وعناصر الموزاييك إنما تتماسك معاً بلحمة راسخة - لحمة قوامها القيود والتباينات المتكاملة فيما بينها والتجارة والمواصلات والتي أدت بلا كلل إلى نسج ارتباطات بين الـ pays والأقاليم، بين القرى والبورجات، بين البورجات والمدن، بين المقاطعات والأمة. هذا ما سوف يعتزم تفسيره الفصل الثاني: تماسك الاستقرار في المكان: القرية والبورج والمدينة. وسوف يتمثل هدف هذا الفصل في اكتشاف الأنسجة الرابطة التي أدت، داخل المشهد الطبيعي الريفي أو الحضري، إلى خلق وحدات يمكن تمييزها لها أحجامها وأشكال تماسكها المتباينة.

وقد تكون مثل هذه الوحدات كبيرة، وسرعان ما تقترب من نطاق ما سوف يكون الأمة يوماً ما. لأن فرنسا ككل موحد، كتصميم كلي، قد تمكنت في نهاية الأمر من أن تبني نفسها، من أن تعلق على الوحدات التي تتألف منها. - المترجم - ومن أن تبقى وتستمر. بل إن الجغرافيا الطبيعية وطبيعة تلك الجغرافيا قد ساعدت على تحقيق هذا الهدف. لأن فرنسا هذه هي فرنسا مبنية على ساحة أصلية، في موقع معين داخل أوروبا والعالم - ومن هنا عنوان الفصل الثالث: هل جغرافية فرنسا هي التي خلقتها؟ ذلك هو ما كان يمكن لأساتذتي في الماضي البعيد أن يسموه بـ "الخيطة الناظم" لهذه الأبواب الثلاثة، عند مواجهة الساحة الطبيعية والكائنات البشرية والتاريخ.

وسوف يغفر لي القاريء إذا لم ألتزم دائماً بالدرب المباشر والضيق، وتركت نفسي
لمتعة الانحراف أحياناً عن الدرب الرئيسي، إذا ما همت على وجهي بحثاً عن أمثلة،
عن سيمفونيات أود لكل نغمة من نغماتها أن تصل إلى الأسماع في التو والحال.
ولكن، من الذي يمكنه مقاومة مثل هذا الإغراء؟

الفصل الأول

فرنسا اسمها التنوع

باديء ذي بدء، الشيء الأبسط هو تقديم الأشياء على نحو ما يراها المرء، أي على نحو ما تبدو له لدى أول تعرّف له عليها - كدت أقول لدى الوهلة الأولى. فمن هذه النظرة العامة الأولى، سرعان ما يدرك المرء أن من الصعب رصد وحدة فرنسا. ومع أننا قد تصورنا أنها سوف تكون واضحة منذ البداية، إلا أننا نجد أنها تفلت منا: إننا نواجه مائة، ألف فرنسا تنتمي إلى الماضي البعيد أو إلى أمس أو إلى الحاضر. فلنقبل إذاً هذه الحقيقة، هذه الثروة في المادة، هذه الدعوة الملحة التي لا تعد الاستجابة إليها غير سارة ولا حتى جد خطيرة.

I

أولاً وقبل كل شيء، الوصف، الرؤية، جعل الآخرين يرون

طبيعي أن من المؤلف أن يقال إن فرنسا متنوعة تنوعاً يفوق التصور، أو، وهو ما يفيد المعنى نفسه، إن جغرافيتها، "المتنوعة بدرجة لا تصادفها إلا في عدد قليل من بلدان العالم" (١)، إنما تكشف بإصرار عن "طابع محلي" خاص بشكل غير عادي (٢)، عن "موزاييك من المشاهد الطبيعية والتضاريس التي تتميز بتنوع لا يمكن مصادفته في أي مكان آخر" (٣). "حتى بالنسبة للمسافر على قدميه... فإن المشهد الطبيعي لا يكف عن التبدل والتغير" (٤). إن كل قرية، كل وادٍ، وبالأحرى كل pays (وهي كلمة مشتقة من الـ **pagus** الغالية - الرومانية وتعني منطقة لها هويتها الخاصة، كما في **pays** بريه و **pays** كو)، وكل مدينة وكل إقليم وكل مقاطعة لها طابعها المتميز - والذي يتجلى ليس فقط في السمات الخاصة التي تتبدى في المشهد الطبيعي وفي البصمات الوفيرة التي تركها الإنسان عليها، وإنما يتجلى أيضاً في ثقافة معيشة، في "أسلوب حياة وأسلوب موت، ومجموعة من القواعد التي تحكم العلاقات الإنسانية الأساسية بين الآباء والأبناء، والرجال والنساء، والأصدقاء والجيران" (٥). وكل هذه التباينات كانت أوضح في الماضي مما هي اليوم: ففي وقت غير بعيد، كانت ما تزال باقية على حالها امتيازات محلية كثيرة ولهجات محلية وفولكلور وبيوت تقليدية (مبنية من الحجر أو من مقذوفات البراكين أو القرميد أو الطوب اللبن أو الخشب) وعادات محلية. وكانت هناك أيضاً الموازين والمقاييس، ذات التنوع المسرف إذا ما نظرت إليها عيون المحدثين، والتي وصل تنوعها إلى مستوى فادح بحيث أنه وفقاً للافوازييه في عام ١٧٨٧، فإن **élection** يسرون وحدها كانت "تفاخر بأن لديها ١٧ نوعاً من الأربينات (**arpens**)، تختلف كلها من حيث عدد البيرشات (**perches**) ومن حيث نوع البيرش (**perche**)" (٦).

والحال أن هذه السلسلة غير العادية من المقاييس كانت كابوس من يتولى شئون الإدارة. وقد سئل أمين (**intendant**) پواتو في عام ١٦٨٤: "هل بالإمكان تحديد طاقة معيارية واحدة لبرميل النبيذ؟" وقد أجاب بأن هذا غير وارد. وراح يتلو قائمة محيرة من مختلف أنواع "البراميل"، التي تتباين أسماؤها وطاقاتها من مكان إلى آخر والتي نستخدم كلها في آن واحد، ناهيك عن البرامبل التي تهيء من بيري وليموزان

وبوردو وغيرها، والتي تباع هي أيضاً في الأسواق في پواتو. إن فرض مقياس واحد هو أشبه بتربيع الدائرة(٧).

ويجب أن نتخيل تعقيدات نظام كان يتطلب من موظفيه، مجرد تسجيل أسعار الحبوب في إقليم معين، ذكر المقاييس التي يباع بها القمح أو الجاودار أو الشوفان في كل مدينة أو قرية ثم "تحويلها إلى وزن المارك (poids de marc) (الوحدة المتاحة الوحيدة للمقارنة). وما تزال الارشيفات تحتفظ ببعض من "سجلات أسعار الحبوب" هذه، التي كانت تكتب مرة كل أسبوعين على استمارات مطبوعة بالفعل.

والأزياء نفسها قد تتباين على مسافات قصيرة. فالبريتون على سبيل المثال كانوا يرتدون ثياباً حمراء اللون في كورنواي وزرقاء في ليون وأرجوانية في تريجور(٨). وقبل مائة عام، في عام ١٨٧٨، كانت أزياء المورفان المتوارثة جيلاً بعد جيل على النحو التالي: "إن جميع النساء، الشابات أو العجائز، يرتدين ثياباً منسوجة من الصوف مقلمة بخطوط عريضة؛ وكلهن يرتدين جوارب من الصوف بيضاء اللون ويلبسن القباقيب... التي تُصنع وجوهها من جلود الأغنام؛ وكلهن يغطين رؤوسهن ببونيهات عريضة منجدة على نحو كثيف بالقطن، بينما يكون شعر رؤوسهن ملموماً ومشبوكةً بالبسات من الخلف على هيئة كعكة (شينيون)"(٩).

كما اعتادت البيوت أن تتماشى مع تقاليد محلية مختلفة، تتباين من مكان إلى آخر: ففي الجورا الكل جبل عمارته (immeuble)، كما اعتادوا القول وكما يواصلون القول إلى اليوم، قاصدين بذلك أن لكل جبل شكلاً خاصاً للبيوت القائمة عليه(١٠).

وصحيح أن كل هذه الأشياء قد تغيرت أو أنها تتغير اليوم، إذ يجري طمس التباينات - لكنها لم تمح بأية حال. وقد تذكر صاحب النياقة لوستيجيه، كبير أساقفة باريس الحالي وأسقف أورليان السابق فقال: "عندما كنت أتحديث عن أبرشية "أورليان" (أي كل département اللواريه) كان من عادة الناس في الجاتينيه أن يقولوا لي: "لكننا لسنا من أورليان!"(١١) [تنتمي الجاتينيه من الناحية الإدارية إلى أورليان. - المترجم].

وقد اعتاد لوسيان فافر القول، ويمكننا أن نردد بعده إن "اسم فرنسا هو التنوع"(١٢). وأكد أفضل القول (وإن كان ذلك سوف يبدو صيغة أقل بريقاً) إن "فرنسا هي التنوع"، فهذا ليس مجرد مظهر أو لقب، بل هو يتماشى مع الواقع الملموس: إنه قول يوميء إلى الانتصار الباهر لما هو متعدد، لما هو متباين العناصر والمكونات، لما هو

ليس البتة واحداً، لما لا يمكنك البتة أن تعثر عليه في أي مكان آخر. ولا مرء في أن إنجلترا أو ألمانيا أو إيطاليا أو إسبانيا، إذا ما فحصناها فحصاً تفصيلياً، إنما تملك حقاً كاملاً في أن تُسمى تنوعاً هي أيضاً، ولكن ربما ليس بهذا القدر من الشراء أو الإلحاح نفسه. عندما نظر المؤرخ الأمريكي يوجين فيبير إلى فرنسا عام ١٩٠٠، وجدها تنحل بين أصابعه إلى حشد من الفرنسات الخاصة، كلها تميل إلى الافتراق الواحدة عن الأخرى، وتظل، دون ندم، غير عليفة إحداها بالأخرى (١٣).

ولعله كان من المتصور أن جميع هذه التباينات، التي ما تزال تزدهر، قد سوتها أو على الأقل خففتها فرنسا "الواحدة والتي لا تتجزأ" (١٤) والتي تحدث عنها اليعاقبة والتي مر عليها نحو قرنين من الوجود (ويا لهما من قرنين!). ناهيك عن الملكية الأبوية، الوقور، ولكن المتميزة بالمثل بالمثل إلى المركز، والتي سبقت فرنسا اليعاقبة. وبالأحرى، مع تحقيق السرعة للمواصلات، ومع الانتشار الظافر للغة الفرنسية (لغة ايل - دو - فرانس، كلية الجبروت منذ عام ١٠٠٠)، ومع النمو الصناعي الذي شهده القرن التاسع عشر وأخيراً مع الازدهار غير العادي وغير المسبوق والذي شهدته "السنوات الثلاثون المجيدة" الممتدة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٧٥ (١٥)، كان من المنطقي افتراض أن مثل هذه القوى الجبارة قد تمكنت، إن لم يكن من تسوية كل شيء تماماً، فمن النجاح، على الأقل، في نشر طبقة كثيفة من لون واحد على الموزاييك الذي يتألف من مئات وآلاف من الأجزاء الملونة بألوان متباينة. لكن شيئاً من ذلك لم يحدث بالمرّة. وكما لاحظ إيرفيه لوبرا وإيمانويل تود في عام ١٩٨١ محققين، فإن "المجتمع الصناعي لم يتمكن من محو تنوع فرنسا، وهو ما يمكن إثباته عن طريق التحليل الخرائطي وهو ما يقدمانه على نحو رائع} لعدة مئات من المؤشرات، والتي تتراوح بين البنى العائلية ومعدلات الانتحار، وبين معدل المواليد غير الشرعيين والطلاق، وبين عمر الزواج ومعدلات إدمان تعاطي الكحوليات" (١٦) أو بالفعل، والكوارث التي يحدثها المرض العقلي. والحال أن مؤشرات أخرى - أو الملاحظة اليومية البسيطة - إنما تؤدي إلى الاستنتاج نفسه: إن المتعدد يُفرق ويبتلع المفرد. وفرنسا، كما قال إيف فلوران مازحاً، "واحدة وقابلة للتجزؤ" (١٧). ومن السهل تصديق جيونو عندما يقول إنه لا يمكنه الكتابة عن شخصياته الفلاحية إلا عندما يكونون "ماثلين في بيتهم الطبيعية الخاصة"، تلك الخلفية المألوفة والفريدة التي ينسجمون معها. وسواء كان الأمر في نواحي جبال الألب الشاهقة في بروفانس أم في سهول كامارج، فإن جميع شخصياته "ترتب حيواتها (وغرامياتها) حول

الأشجار والتلال الرملية والنحل البري واثيران والأغنام والحياد" (١٨). ويجب علينا أن نستنتج إذا أن أولئك الذين يتنبأون، ليس بشكل غير معقول، أن المجتمع الفرنسي سوف يكون في القريب العاجل موحدًا بالكامل، هم مخطئون مثلما كان ستانداًل مخطئًا في عام ١٨٣٨ عندما قال: "إن جميع ظلال الاختلاف تختفي الآن بسرعة من فرنسا. وربما في غضون خمسين سنة، لن يكون هناك يروفانساليون، ولن تكون هناك لغة يروفانسالية" (١٩). لمرة، جانب الصواب ستانداًل.

إلا أنه بينما نجد أن الجغرافيين والمؤرخين وعلماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع، وكتاب المقالات والأبحاث وعلماء الأنثروبولوجيا وعلماء السياسة يتفقون كلهم على تنوع فرنسا، بل إنهم يجدون مسرة خيرة في عمل ذلك، إلا أنهم سرعان ما يتحولون عن ذلك، بعد أداء الإشارة ذات الطابع الطقسي، ويهتمون بعد ذلك اهتمامًا كاملاً بفرنسا من حيث هي وحدة موحدة. كما لو أن الشيء المهم بالفعل هو نقل التركيز من الهامشي والأولي إلى الجوهرى؛ النظر ليس إلى التنوع بل إلى الوحدة؛ ليس إلى الواقعي بل إلى المرغوب فيه؛ ليس إلى القوى الغربية عن باريس أو المناوئة لها، بل إلى تاريخ فرنسا القومي الرئيسي. وقد كتب مؤرخان شابان مازحين: "لقد كَوّنَ بلدنا شيئًا أشبه بسمعة فيما يتعلق بتنوعه: فالجميع يعرفون أن في فرنسا سلسلة خرافية من المشاهد الطبيعية وأنماط التفكير والجماعات العرقية والأسطح وأنواع الجبن" (٢٠). - وهي بداية طيبة وإن كانت القائمة غير وافية تمامًا. إلا أنه كقاعدة، بعد نظرة سريعة إلى السلسلة الخرافية، يجرى وضع الغمّامتين على العينين من جديد ويقدم لنا المؤرخون تاريخًا لفرنسا يهبط إلى الطريق القديم المألوف. بل إن أحد الباحثين قد حيا فرنسا بوصفها "الوطن الواحد والذي لا يقبل التجزئة لأنه متنوع ودائم التغير. [إن فرنسا] قد اجتذبت على مدار قرون عناصر متباينة وتمكنت - وهذه هي قوتها المعجزة - من ضمها في كل واحد تحتفظ فيه هذه العناصر بأصالتها" (٢١) وأنا لا أنكر الوطن المراد له أن يكون واحدًا، والذي نجح في أن يصبح واحدًا. لكن العناصر والفواعل المقاومة لمثل هذا التوحيد ليست مجرد المهاجرين الأجانب الذين يجري سحبهم، كما في أي بلد آخر، إلى مصهر من نوع ما: فالمقاومة نجية على أية حال بدرجة أكبر بكثير من "الفرنسات" المختلفة، القديمة قدم التاريخ، والتي كان عليها أن تتماسك فيما بينها. والحال إن القول بأن هذه "الفرنسات" قد جرى "ضمها في كل واحد" هو قول مبالغ فيه بالتأكيد.

ومن المستحيل على أية حال، في هذا الحوار المتعدد والمفرد، تنحية الحد الأول من

هذين الحدين . وما لم تجر إعادته إلى مكانته الاعتبارية ، فلن يتسنى لنا فهم مشكلة المشاكل في ماضينا القومي : التجزؤ الذي يكمن خلفه ، التباينات ، التوترات ، الإلتباسات أو التسويات المتكاملة فيما بينها - وهي موجودة بالفعل - ولكن أيضاً النزاعات والتناحرات المريرة والسخریات المتبادلة . إن البيت جاهز دائماً للاشتعال : بل إن المؤرخ مارك فيرو قد لاحظ بنبرة هادئة أن موهبة فرنسا الحقيقية هي قدرتها على التورط في حروب أهلية داخلها .

المقاطعات، تداخل الاقاليم والـ "pays" المختلفة

ولكن من هو الفرنسي الذي لا يسعه أن يجد مسرة أمام مشهد فرنسا المتعددة الألوان ، الحافلة بالمفاجآت . فرنسا التي يتبدل فيها المشهد الطبيعي وأسلوب الحياة ومملكة النبات ومملكة الحيوان ، والألوان وأنماط الاستقرار السكاني في المكان كل عشرين أو ثلاثين أو أربعين كيلو متراً ؟ ثم إن كل واحد منا متعلق تعلقاً شخصياً بهذا القسم أو ذاك من أقسام البلد : فنحن لا نحبي فقط من مقاطعة واحدة بعينها (عزيزة على أفئدتنا أكثر مما عداها من المقاطعات) بل نحبي من محلة ما بعينها في تلك المقاطعة . وهي ، على الأقل ، جزء من هويتنا . فهل يجب أن نشعر بالأسف إذا لأولئك الذين لا جذور لهم في المقاطعات ولا يتعلقون إلا بغفلية باريس ؟ ليس بالضرورة . فباريس لم تكن في الماضي ، بأحيائها (quartiers) وضواحيها (faubourgs) تجمع قرى ومدن صغيرة (مازال بعضها باقياً) فحسب . بل كانت باريس تحتوي أيضاً في داخلها على تقسيماتها الطبقية بتقاليدها الخاصة ، سواء أكانت تقاليد عمالية أم تقاليد مثقفين أم تقاليد بورجوازية . وعندما يكتب دانييل روش ، في كتاب عنوانه : شعب باريس : "إنني باريسى خلفي خمسة أجيال من الأسلاف الباريسيين" ، فمن المؤكد أن هذا الكلام يساوي أية إشارة نصادفها في المقاطعات إلى كرم المحتد والأصالة .

ومثل هذه الخصوصيات تتغلغل تغلغلاً عميقاً في جمهرة السكان الفرنسيين ، وكما قلت ، فإنها تتشبث بالحياة إلى اليوم . فالأمر الحيوي بالنسبة لكل جماعة هو أن تتجنب الخلط بينها وبين الـ "patrie" (الوطن) الصغير المجاور ، أن تظل أخرى . وهذا هو الشيء المفاجيء ، والذي ما يزال بوسع الجغرافية الحاضرة كشفه : فالتقدم ، بقفزاته العملاقة عبر أرض البلد ، قد تكشف أنه يغير pays معيناً بأكثر من جاره ، أو ربما أنه يغيره بشكل خاص ، مما يخلق اختلافاً جديداً يتحول إلى عنصر تباين جديد . وهكذا فإن

التجزؤ الأساسي الأصلي قد جرى صونه بشكل ملحوظ (أو يكاد يكون ملحوظًا إلى حد بعيد) منذ الأزمنة الأولى. وعندما أزور، أو أعود لزيارة pays معين أعرفه بشكل أفضل من سواء - أونو) على ضفاف نهر الميز أو فوسيني في سافوي، أو فالسبير في روسيون، أو الالزاس الشمالية بين فيسيمبورج وغابة آجو المقدسة، الـ **Heilger Forst**، بأنهارها التي تتدفق في صمت على الرمل ووادي الراين الرائع إلى الشرق - يتابني الإحساس بأن ما يظهر أمام عيني هو الشهادة الفريدة على الماضي. فالمشهد المائل أمامي إنما يكشف للنظرة المجردة حضوراً، هنا والآن، لحياة هي بالضرورة مستوعبة لكل شيء، حياة تتداخل فيها جميع النشاطات، ويبدو فيها الأفق قريباً جداً بما يكفي لأن يتسنى لي استيعابه في شموله بسهولة؛ لأن أرى كل شيء أو كل شيء تقريباً؛ لأن أفهم كل شيء أو كل شيء تقريباً. وفي الوقت نفسه، فإن المشهد المائل أمامي إنما يشهد على ما لا يظهره، فهو يكشف عن أحوال انقضت منذ زمن بعيد، ويساعد على إعادة تكوين صورة الأزمنة السابقة، ويعطي معنى لملاحظات الرحالة، المشاهير أو غير المشاهير، الذين جاءوا إلى هذا المكان قبلنا وشاهدوا الأشياء نفسها تقريباً - آه، لكن 'تقريباً' هذه بالتحديد، الاختلافات الطفيفة غالباً، هي التي تعود بنا إلى حياة الماضي!

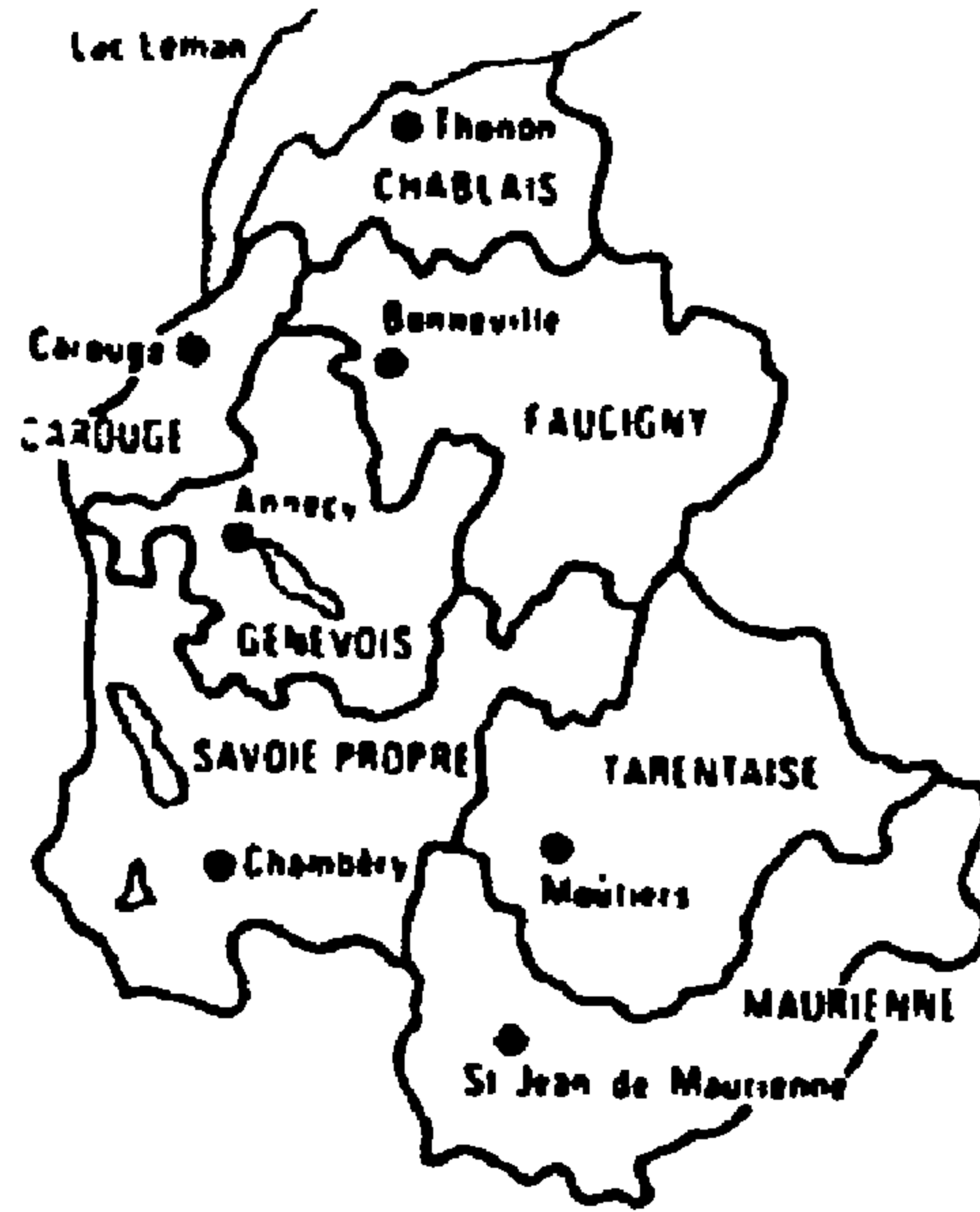
وهكذا فإن فرنسا الهجين هذه، الثرية في ألوانها، هي ما يجب أن يبدأ به أي تاريخ "نزيه" لفرنسا. وعلى مدار تاريخها، كانت فرنسا "المتعددة" الرئيسية هذه في تناقض مع فرنسا "الواحدة" التي سيطرت عليها وهيمنت، وسعت إلى طمس خصوصياتها بينما كانت تحتكر بشكل غير عادل أضواء واهتمام التاريخ التقليدي. في حين إن فرنسا ليست "واحدة"، بل كثيرة؛ بل إنه لا وجود حتى لبريتانيا "واحدة"، فهناك بريتانيات كثيرة، ولا وجود لبروفانس "واحدة" فهناك، كما قال جيونو، بروفانسات كثيرة - وپورجونيات ولورينات وفرانش كونتيات وألزاسات، إلخ، كثيرة.

وأظن أن بوسعي الزعم بأنني أعرف فرانش كونتيه معرفة جيدة تماماً. لقد ارتحلت عبرها لأول مرة في عام ١٩٢٦، على قدمي، وعلى الدراجة، مع ثلاثة من الأصدقاء، أحدهم جغرافي، لم يعد بين الأحياء (٢٣). وكنا قد بدأنا رحلتنا من معسكر فالداون فوق بيزانسون. وقد قادنا الجانب الرئيسي من رحلتنا إلى وادي اللو المثير. من أورنان، بلد عائلة جرانفيل، ثم على طول cluse (وادي) نانتوا الطويل إلى فالسيرين وبيلاجارد، حيث كان بوسع المرء في تلك الأيام أن يرى "هلاك" الرون المجاوز للخيال؛ ثم جاءت مسيرة طويلة على الأقدام عبر pays جيكس المثير، والتي رأينا أنها (بما يعد أعظم ثناء)

الشكل ١

مقاطعة وما تحتوي عليه من pays:

سافوي في القرن الثامن عشر



تنقسم كل مقاطعة إلى وحدات متماسكة إلى هذا الحد أو ذاك؛ على أن معظمها مازال باقياً إلى يومنا هذا.

نقلاً عن:

Paul GUICHONNET, *Histoire de la Savoie*

الخريطة مأخوذة من:

F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle, économie et Capitalisme*, III, p 242.

جميلة كالآزاس؛ وصعدنا ببطء إلى الكول دو لا فوسيل، حيث كانت المكافأة التي تنتظرنا هي مشهد جينيف عن بعد.

ومنذ ذلك الحين، كل عام أو كل عام تقريباً، عبرت الجورا من كل طريق يمكن تخيله، معاوداً اكتشافها في كل مرة بالدرجة نفسها من الحماسة والتأثر، أكان ذلك من أربوا أو شاتو - شالون؛ من پونتارلييه أو سان كلود أو سانت أمور أو لي روس؛ من بحيرة سان - پوان أو بركة سيلان الصغيرة. بل إنني لأظن أن بوسعي التعرف على جبال الجورا عن طريق مجرد لون عشبها: فهو أزرق لطيف يتداخل بالبحاح مع أخضر حاد عميق ومثير للنشوة، في حين أنه في جبال الألب المجاورة نجد إن اللون الأخضر لحقول الحشيش إنما تكسر حدته مختلف درجات اللون الأصفر الكثيرة. وطبيعي أن تميز الكتب المراجع - بين وادي السون المنبسط وسهل الجورا الواسع المرتفع جهة الغرب، والجورا المتضامة جهة الشرق بمنحدراتها المشجرة ومروجها الضيقة الطويلة (تذكروا وادي اين الرائع) - لا يقدم لنا غير أطر عريضة: وضمن هذه الأطر، وبالنظر إلى التنوع البالغ للتربة والمناخ والمحاصيل وأنماط الاستقرار البشري في المكان، يجب أن نفرز، واحداً واحداً، جميع الـ pays، المختلفة الموجودة ضمن هذه الأطر... أنظروا على سبيل المثال إلى الدو الأعلى ووادي اين الأعلى: هنا سوف تجدون وديان روميه وميجو وميج - وكلها pays صغيرة، كل واحد منها مختلف عن الآخر لكنه مكمل له وكلها مضطرة أحياناً إلى التعايش معاً على أحسن نحو ممكن (٢٤).

وبالقدر نفسه لا يمكن الحديث عن پروفانس "واحدة ولا تقبل التجزؤ". وربما أمكن اعتبارها "واحدة" إذا ما تحدثنا عن مناخ پروفانس وسماواتها الزرقاء وأشجارها ونباتاتها التي اعتادت على الجفاف وهرماتها (herms) الشاسعة الخالية من سكنى البشر - أجل بالطبع، كما يمكن لأي إنسان أن يقول لكم. لكن پروفانس مشدودة في هذا الاتجاه وذاك الاتجاه، بين البحر المتوسط ووادي الرون والكتلة المنخفضة من جبال الألب والتي تتراعى جهة الشمال وتشكل أكثر من نصف مساحتها.

والحال أن داخل پروفانس إنما يتألف في كل مكان من العناصر غير المتبدلة نفسها: التواءات الجبلية والسهول الواسعة المرتفعة الجيرية (حيث الجير صلب ومنتشر بشكل واسع)؛ المدرجات المنبسطة من الصخر القديم، والتي لم تتآكل إلا جزئياً؛ السهول والوديان الضيقة عمومًا إلى حد ما؛ والمنخفضات كذلك المنخفض المحيط بالمسيفين التوأمين القديمين، مسيف مور ومسيف ايستريل. لكن هذه العناصر إنما تبدل مظهرها

أهواء التضاريس التي تؤلف بينها فتتخذ أشكالاً طبيعية جديدة لدى كل منعطف . وبشكل عمومي (شديد العمومية)، فإن المقاطعة تنقسم، من جهة، إلى المرتفعات التي تفتقر إلى الموارد، و، من جهة أخرى، إلى السهول، وأجزاء من سهول والوديان وضاف الأنهار حيث تلجأ الثقافات البشرية بشكل غريزي .

أما المرتفعات فهي تتألف من غابات البلوط والصنوبر الأصلية والتضاريس الصخرية التي تنتشر عليها بشكل متفرق أشجار خفيفة تعرف بالـ **maquis**، أو بالـ **garrigue**، وأحياناً ما نجد أن ساحة من ساحات هذه الـ **garrigue**، التي أفسدتها محاولات البشر الزراعية في الماضي أو في الحاضر، "حيث طال الخراب هذه المحاولات نفسها الآن، إنما تفضي إلى أرض بور شبه عقيم حيث يجد المرء نباتات من الفرييون نبات يتميز بعصارتها اللبنة المريرة . - المترجم - ونباتات من البروق نبات من الفصيلة الزنبقية يتميز بأزهاره البيضاء أو القرنفلية أو الصفراء . - المترجم - تخفي الآثار الأخيرة لمحاصيل زراعية تنتج الحبوب" (٢٥). على أن هذه المرتفعات، كما ثبت ذلك مثل هذه الاعتداءات المتكررة هي نفسها، قد لعبت يوماً ما دوراً غير ضئيل في اقتصاد پروفانس في الأزمنة السابقة . وفي وقت متأخر مثل عام ١٩٣٨، كان ما يزال بوسع أحد الجغرافيين أن يكتب فيقول إنه : "في شمال جبل سانت - فيكتور، تعد أيكات شجر البلوط الأخضر والبلوط الأبيض في سامبيك مفعمة بالنشاط في كل ربيع : إن فرقاً من العمال الذين يدفع لهم المقاولون أجورهم إنما تستحوذ على هذه المرتفعات التي تشكو من الوحدة . ولكل فريق مهمته المحددة له : فالخطابون يقطعون الأشجار، والجيارون يجهزون الخطب الأخضر لأفران المخابز ولأفران الجير : أما النساء المزودات بمضارب خشبية فإنهن يضربن الأغصان لفصل اللحاء عنها، وأما حارقو الفحم النباتي فإنهم يقومون بنشر الأغصان المجردة من لحائها، بينما يتولى سائقو الشاحنات جمع الناتج وأخذ اللحاء إلى مدايح چونك أو پيرول" (٢٦). وهذا النشاط الاستثماري القديم، والذي أصبح الآن على وشك الزوال التام، إنما يميل إلى تأييد التوضيح غير العادي الذي قدمه پير جورو حول القرى الجبلية في پروفانس . فبعداً عن أن تنسحب إلى قمم الجبال، كما ساد الظن دائماً، ألم تختار بالأحرى موقعا متوسطاً بين المحاصيل في الوادي وغابات سفوح الجبال؟ (٢٧) وحيث إن الأخيرة يتوقف النشاط فيها، فإن قرويي اليوم يبنون بيوتاً أقرب إلى السفح - فالقرية "تنزل إلى أسفل الجبل" . وفي أماكن أخرى، فقد تجثم قرية من القرى بين أشجار الكروم (التي تنتج

نتاجًا ممتازًا على السفوح الأعلى) ومحاصيل الحبوب في الوادي (٢٨).

وفي الماضي، كان اقتصاد پروفانس، شأنها في ذلك شأن ساحل البحر المتوسط كله، مبنياً على ثلوث القمح ومحاصيل الأشجار (الزيتون، اللوز، الكروم) والتربية المحدودة للماشية، خاصة الأغنام. وقد تكيفت الأشجار وأشجار العصائر مع التربة الخفيفة والجافة والحجرية؛ وكانت أمطار الربيع مناسبة للقمح أما أمطار الخريف فقد كانت توفر أعشاباً جديدة للـ **garrigues** وللأراضي البور، حيث 'يتسنى للحيوانات أن تجد مرعى لها' (٢٩). وبشكل عام، فقد تمكن كل إقليم من أن يحقق الاكتفاء الذاتي لنفسه تقريباً، كما تطلب ذلك تقسيم پروفانس في الماضي.

إلا أنه ما إن بدأت الحواجز القديمة تنهار في القرن الثامن عشر، فإن **pays** پروفانس على اختلافها قد وجدت نفسها مدفوعة واحداً إثر آخر إلى اختيار نشاط رئيسي واحد - أكان زراعة محاصيل الحبوب كما في حوض آر، أم تربية الماشية كما في إقليم آرل، أم زراعة الكروم من أجل تحضير الخمر، والتي تمتد من كاسي إلى طولون.

خذوا على سبيل المثال الوديان المرتفعة في جبال الألب في پروفانس حول لارانيه، ذلك الإقليم الغريب بين فانتو في لور وسيسترون، والذي أحبه، حباً عظيماً، جان جيونو، وكتب عنه واستكشفه في كل اتجاه. وإنها لعلامة من علامات الزمن أن التخصص قد أصبح يلعب دوراً هنا أيضاً. وهو يكتب فيقول: "قد يبدو غريباً أن هؤلاء الفلاحين لا يضعون أيديهم كثيراً على المحراث، لكن هؤلاء الفلاحين مربون للماشية. وهذا ما يجعلهم خارج (أو فوق) التقدم الميكانيكي. لم يخترع أحد بعد ماكينة لرعي الماشية... وهم يزرعون ما يكفي من الأرض. لكي يحصلوا على القمح والشعير والبطاطس والخضروات اللازمة لإبقاء الأسرة أو الفرد بين الأحياء، وهذا هو السبب في أن كثيرين جداً من هؤلاء الفلاحين يظلون عزاباً ويحيون بمفردهم: إن حاجاتهم قليلة جداً بحيث إنهم نادراً ما يحراثون الأرض لشهر في السنة" (٣٠). والحال أن تربية الماشية هي النافذة النموذجية التي يطل منها **pays** متخلف على العالم الخارجي.

كما لا يمكن القول إن هناك نورماندي واحدة - فهناك نورمانديتان على الأقل: نورماندي العليا التي تلتفت صوب Rouen (رووان) والبحر ونورماندي السفلى التي تلتفت صوب Caen (كان) وريفها الخصب الأخضر. وهناك وفرة من التباينات بين "المروج الشرية لـ **pays** أوج والغابات في منحنيات نهر السين وأحراج الأورن والفيروا وأراضي كوتتان البور وحقول القمح في كو وفيزان" (٣١)، كما قال فريدريك جوسان

في مراجعته لكتاب أرمان فريمون الرائع جداً: فلاحو نورماندي (١٩٨١). والقائمة مجرد مؤشر: فهناك دزينة من الأسماء الأخرى التي تخطر بالبال: بيتي كو و **pays** بريه وبوفيزي ومادري ونوبورج وروموا وأوش وباسان وأولم وسيوا وريف آلانسون وريف فاليز وإيموا وياسيه وسهل كان وآفرانشان وبوبتوا وكورلوا... وقد لاحظ فريدريك جوسان مُحققاً أن "كل **pays** (في نورماندي) إنما ينبج نموذجاً من السكان وأسلوب حياة. وكل **pays** يفرض تاريخه الخاص" (٣٢). والحق أن بوسع المرء استخدام هذه الملاحظة بالقلوب - فكل تاريخ أيضاً يخلق نوعاً من السكان ونوعاً من المشهد الطبيعي ويكفل بقاء **pays** ما. وربما كان التحول الحضري المتسارع اليوم يطمس بعض هذه التباينات القديمة، لكنه غالباً ما لا يقدم غير قشرة سطحية.

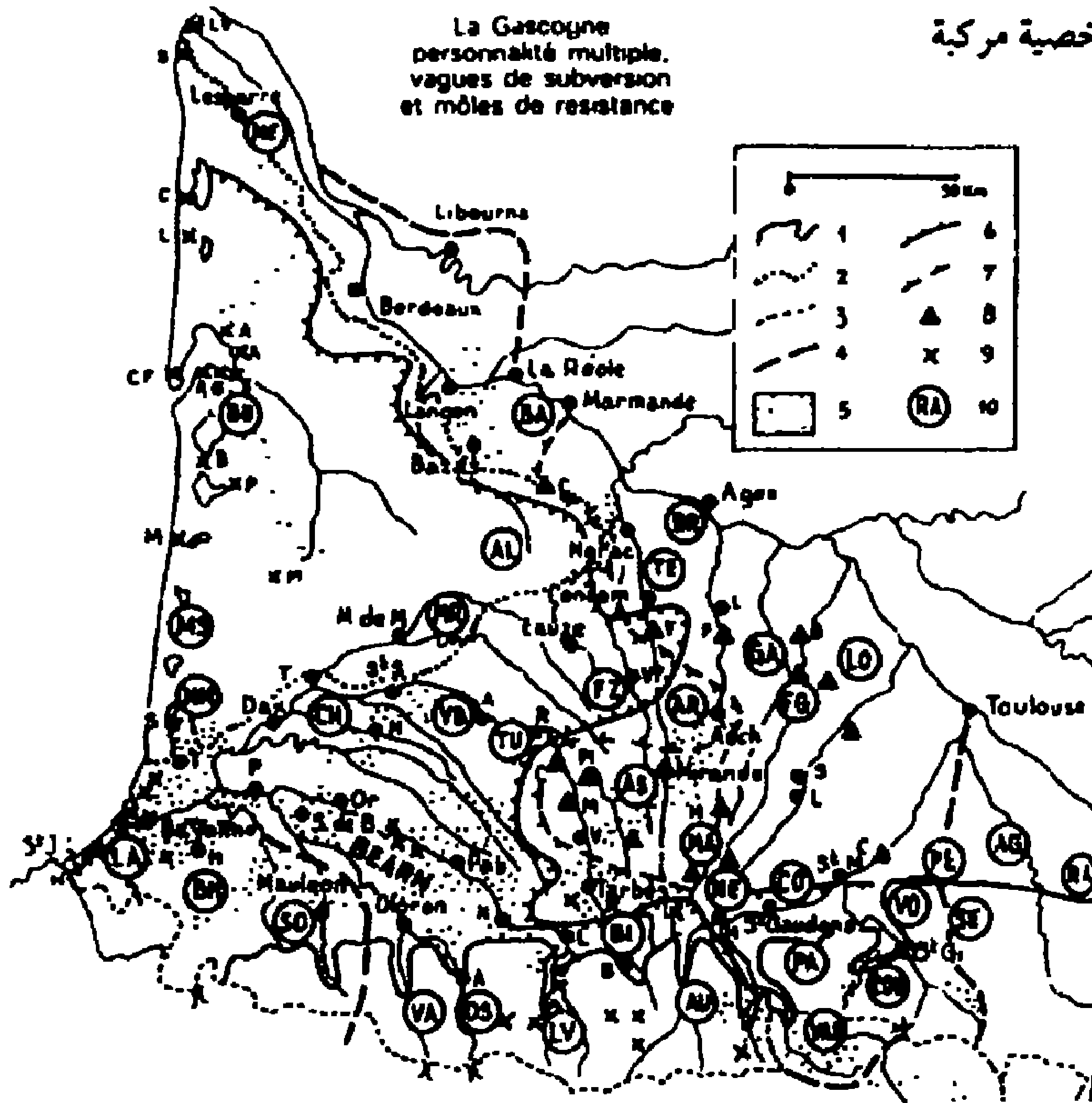
وإذا ما عد المرء جميع الـ **pays** التي تؤلف كل مقاطعة من مقاطعات فرنسا، فمما لا شك فيه أن شامبانيا (Champagne) سوف تأتي قرب قمة القائمة، بعد جاسكونيا (أنظر الشكل ٢). إنها سلسلة مرجانية منتظمة من الـ **pays** التي تفصل بين كل منها هذه المسافة أو تلك - وعددها الإجمالي لا يقل عن ثلاثين. وكما كتب ايرفيه فيليبيتي، فإنه "في حين أن بعضها ما زال يحتفظ عمومًا بأسماء وبحدود معترف بها (مثل بورسيان أو بيرتوا أو ريموا أو سينونيه أو باسيني)، فإن بعضها الآخر لا يجري النظر إليه بعد بوصفه كياناً أصيلاً وقابلاً للحياة: فمن الذي يتحدث هذه الأيام عن آرسيزيه أو برينوا أو آتينوا" (٣٣) - أو، يمكننا أن نضيف، پروفينيه أو فالاج؟ فهل من المحتمل أن تكون هناك **pays** مهجورة، مثلما توجد قرى مهجورة، يجب أن نبحث في الساحة عن معالمها العريضة وآثارها - وهو أمر يتطلب بحثاً ميدانياً متأنياً قبل فوات الأوان؟

ولكن ألا تنقسم الوحدات الإقليمية الصغرى هي أيضاً بشكل أوتوماتيكي إلى وحدات أصغر فأصغر؟ إن الخوض الجبلي للجاف دو پو - اللافدان - هو بالفعل مجموعة من سبعة **pays** مختلفة تنتمي إلى البرانس وسفوحها: وادي باريج، وادي كوتيريت، الفال دازان، الايستريم دو سال، الباتسورجير، الدافانتايج وكاستلوبون (٣٤).

لذا يجب أن لا نكون مفرطي الحماسة في مسابقة أولئك الكتاب المتسرعين الذين يعتبرون تماسك المقاطعات الفرنسية القديمة من المسلمات. إن هنري فوسييون، على سبيل المثال، وهو يستحضر عصر العمارة الرومانيسكية، إنما يتحدث عن "بورجونيا الثلاثية والواحدة عبر قرن ونصف قرن من التاريخ" (٣٥). ثلاثية ربما إذا ما اقتصر المرء على الحديث عن الكنائس الرومانيسكية، لكن التشبيه لن يصلح بالنسبة للجغرافيا والتاريخ.

الشكل ٢

جاسكونيا: شخصية مركبة



توضيح لأصول الـ **pays** من النواحي الجغرافية والتاريخية والأثنية ومن حيث أسماء الأماكن. نقلاً

عن:

Pierre Bonnaud, *Terres et Langage*, II, p. 364.

- ١ - سفوح جبال البرانس
- ٢ - حد غابات الصنوبر في Landes.
- ٣ - حدود الدولة الفرنسية.
- ٤ - حد المنطقة التي يجري التحدث فيها باللغة الجاسكونية عندما لا يتطابق هذا لا مع الحدود ولا مع مسار نهر جaron.
- ٥ - المناطق الرئيسية لتوزيع أسماء الأماكن المنتهية بالحروف - os - ein .
- ٦ - حد تواتر أسماء الأماكن المنتهية بالحروف - an - ac .

٧ - حد المنطقة التي يوجد بها الكثير من الـ bastides والـ castelnaus وغير ذلك من البورجات الإقطاعية الأخرى في مستهل العصور الوسطى.

٨ - الـ bastides والـ castelnaus، إلخ. المندمجة في شبكة بورجات الخدمة (القرى والمدن الصغيرة).

٩ - مدن وضياع ومراكز مختلفة (صناعات، مراكز سياحية...) تطورت داخل النظام القروي الفرنسي.

أسماء pays جاسكونيا المختصرة. وفيما يلي قائمة بها:

AG: Aganagués	COU: Couserans	OS: Vallée d'Ossau
AL: Albret	FG: Fézensaguet	PA: Pays d'Aspe
AR: Armagnac	FZ: Fézensac	PE: Pédaguès
AS: Astarac	GA: Gaure	RA: Razès
AU: Aure	LA: Labourd	SE: Sérournès
(Vallée d')	LO: Lomagne	SO: Soule
BA: Bazadais	LV: Lavedan	TE: Tenarèze
BI: Bigorre	MA: Magnoac	TU: Tursan
BN: Basse Navarre	ME: Médoc	VA: Vallée d'Aspe
BR: Brulhois	MM: Marenne	VAR: Val d'Aran
BU: Pays de Buch	MR: Marsan	VB: Vicq Bilh
CH: Chalosse	MS: Marensin	VO: Volvestre
CO: Comminges	NE: Nébouzan	

إن أهمية هذه الخريطة المعقدة، والتي تبين ٣٧ pays جاسكونية (للاطلاع بشكل واف على تفاصيلها، إرجع إلى كتاب P.Bonnaud) إنما تكمن في تعقيدها نفسه، فالتقصود بها ليس مجرد الإشارة إلى التقسيمات الجغرافية (الجبال، الوديان العميقة ذات المواصلات السيئة؛ الـ Landes التي تعزل الأقليم عن الاتصال المفيد بالساحل - سهول آكيتين) بل المقصود بها أيضاً الإشارة إلى التقسيمات الإثنية واللغوية التي رسم بها التاريخ الأقليم. والحال أن ما يسميه بيير بونو بـ "قوام آكيتين النحتي الإثني المفردن بشكل خاص" كان عرضة لسلسلة من "الضغوط الشمالية والشرقية"، بدءاً من اختراقات الغال ورومن الجسور التي أقامها الرومان وموجات اللاجئين النازحين من شبه الجزيرة الأيبيرية؛ وحتى "جهود تثاقف المجتمع الإقطاعي" في العصور الوسطى، والتي جاءت من تولوز ونجى. في الأزمئة الأحدث من "الاستثمار الاقتصادي الذي يضطلع به النظام الفرنسي". وهكذا، فإن pays جاسكونيا ما تزال مرتبطة بما قبل تاريخها البعيد بـ "مزيج متشابك من الأسباب الداخلية للتجزؤ والتجزؤ الناجم عن التدخل الخارجي".

فبورجونيا هي انفجار pays منفردة، كما تبين ذلك الخريطة الكروكية المستندة إلى عمل هنري فانسنو (أنظر الشكل ٣) (٣٦). ولا يمكن للمرء الحديث عن وحدة بورجونيا إلا بالمعنى الذي يتحدث به المرء عن وحدة فرنسا ككل. إن كلاً من بورجونيا وفرنسا توجدان على عدد من المستويات - مستوى مفرد على القمة ومستوى متعدد عند القاعدة. ولذا فإنني أعتقد أن من المفيد، بل من الجوهري، أن نكرر من جديد "لا تنسوا أن فرنسا تنوع"، تمامًا مثلما كان أندريه سيجفريد يكرر على تلامذته: "لا تنسوا أن بريطانيا جزيرة".

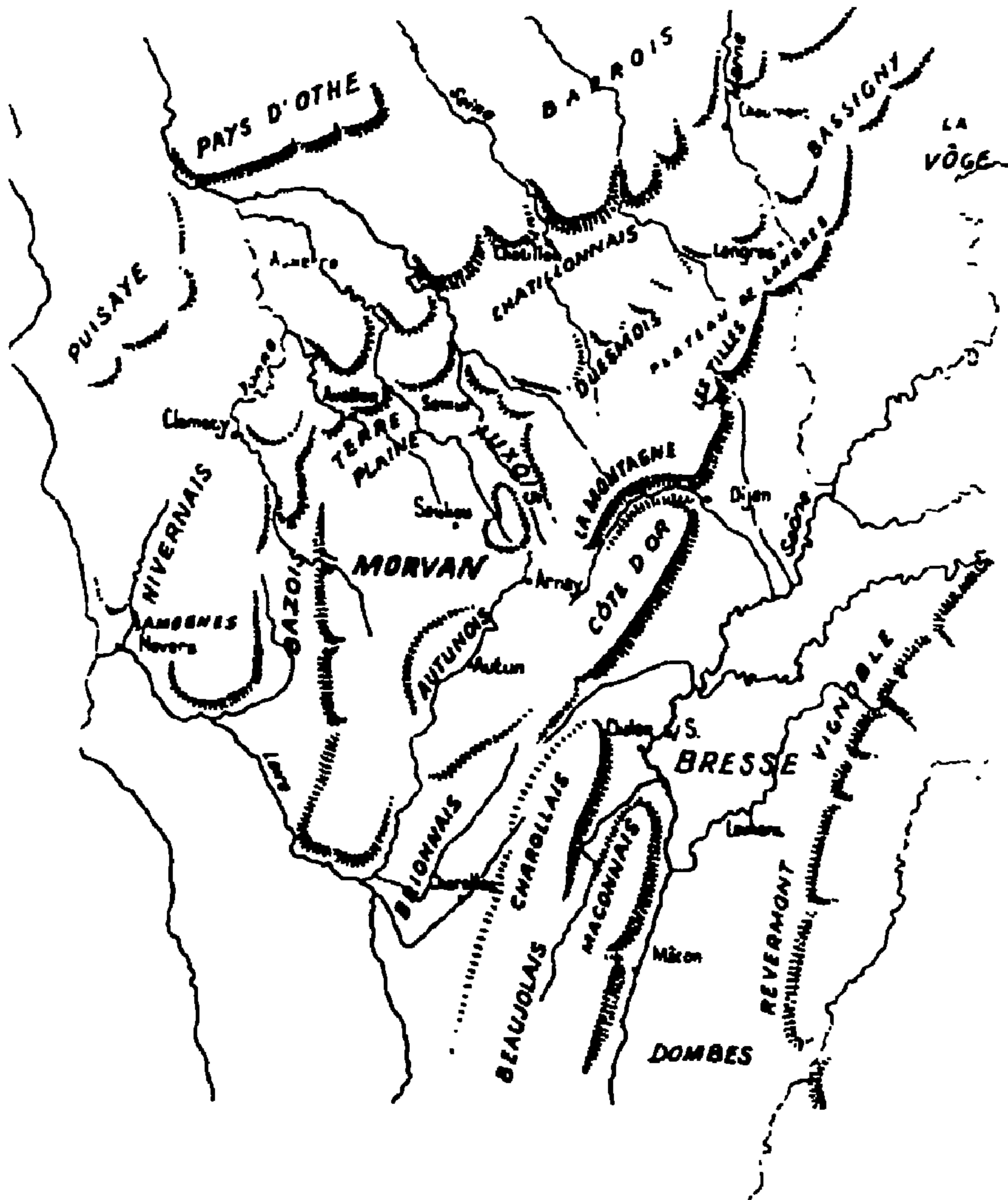
الخروج إلى الطريق ورصد هذا التنوع

بيد أنه لا فائدة البتة من التحدث نظرياً عن التنوع الفرنسي: إذ يجب أن تراه بعينيك وتحس بألوانه وروائحہ وتلمسه بيدك، وتزدرده وتشربه، حتى تتعرف على سخائه الحقيقي. والحال أن ما أحب ميشليه "غرز أسنانه فيه"، كما قد يمكن أن يستخدم مثل هذا التعبير رولان بارت (٣٧)، ليس هو مجرد تاريخ فرنسا، بل فرنسا نفسها. وكان ميشليه يرتحل دائماً عبر أرجاء فرنسا وينهل زاده منها. وكان لوسيان فافر مسكوناً بهذا الهوى غير المحدود نفسه. وأنا الآخر أقتاسم هذا الهوى بطريقتي.

وفي أيامنا، يساعد السفر بالسيارة - لم يعد بوسعي الجرأة على القول بالطائرة فالطائرات تخلق هذه الأيام على ارتفاعات شاهقة جداً - على التمكين لهذا الهوى، شريطة أن لا يسافر المرء على الطرق الرئيسية السريعة الكثيرة التي لا ملامح لها، حتى وإن كان لا جدال في أن بعضها رائع كالطريق من جينيف إلى آناس، ثم إلى پونفيل عن طريق فوسيني، والذي يأخذك أخيراً، وهو يتلوى كشعبان في الفراغ، فوق أعمدة ضخمة، إلى شاموني وإلى نفق الجبل الأبيض (Mont - Blanc). . . . إلا أن من الأفضل، كسقاعدة عامة، أن تأخذ الطرق الأصغر، والتي تظهر باللون الأصفر على الخريطة، فهي أجمل طرق في العالم: فهي إذ تنبسط بشكل رائع، تحاذي المواقع على الأرض وتنطق بعين لغة التخوم التي تحفها. ولا بد للمرء من أن يتوقف كثيراً. ولو كنت تشاطرنى ذائقتي الشخصية، فلا بد لك من أن تحاول بشكل خاص رصد الانقطاعات في الاستمرارية، المناطق الحدودية الفاصلة. ويجب لك أن تتبہ إلى اللحظة التي يتبدل فيها شكل أسطح البيوت أو المواد المستخدمة في بنائها، أو عندما تتميز الأبر ببنية مختلفة، فهنا تكمن شهادة موحية وإن كان يندر رصدها. ولا بد لك من أن تنظر إلى العلامات

الشكل ٣

pays بورجونيا



خريطة من إعداد Jacques Bertin

السحرية التي تحمي - أو تعجز عن حماية - البيت من سوء الحظ: سوف تجد هذه العلامات منتشرة في كل مكان في الألزاس. واسأل نفسك لماذا توجد في شامپانيا كل هذه الدورات المسرفة التي تحدد اتجاه الرياح على أسطح البنايات، في حين أن وجود دوار كهذه في اللورين إنما يشير إلى منزل من منازل السادة النبلاء القدامى أو منزل أسرة ثرية - لم يكن يوجد في قريتي التي ولدت فيها غير دوار واحدة من مثل هذه الدورات. فهل من المحتمل أن تكون هذه الدورات في شامپانيا شكلاً متأخراً زمنياً من أشكال الثار من جانب طبقة متواضعة من الفلاحين والحرفيين، أسلوباً من أساليب إعلان المساواة الاجتماعية في ذات الوقت الذي تعلن فيه عن حرفة أو مهنة المرء؟ ولكن لماذا إذاً توجد هذه الدورات بمثل هذه الوفرة في شامپانيا ولا يوجد منها غير القليل جداً في الأماكن الأخرى؟

إن نصيحتي إذاً هي البحث عن الاقتراقات والتباينات والانقطاعات والحدود الفاصلة. لأنه إذا "كانت فكرة الحدود بين الـ pays الصغيرة [قد أصبحت] الآن غريبة عنا وتبدو مصطنعة تماماً... إلّا أنها ما تزال حية جداً وذات معنى واضح في أذهان الريفيين. فالمزارعون، داخل المشهد الطبيعي لنشاطاتهم اليومية بالتحديد، يمكنهم رسم مثل هذه الحدود: عبر الجدول، وراء الغابة، عند سفح الجبل، يبدأ pays آخر" (٣٨). وأنا أنقل هذه السطور من كتاب إيرفيه فيليبتي، المكرس لبيوت الفلاحين، وهو أجمل كتاب، من حيث نصه وصوره، يمكن للمرء أن يقرأه حول فرنسا القديمة، وذلك بقدر ما أنه يعيد رسم وتتبع هذه الحدود، أو بالأحرى السياجات، والتي ما يزال بالإمكان التعرف داخلها على فرنسا الريفية في المشهد الطبيعي الحالي. وهو كتاب يبين الصلات بين المساكن الفلاحية والسياق الاجتماعي والتربة والمناخ ومواد البناء الأقرب مثلاً، والنظام الاجتماعي للقرية وأنماط الانتاج - إنه، باختصار، يعيد إلى الحياة صورة أسلوب حياة بأكمله.

لنقل إذاً أنك تركت أشجار الصنوبر الداكنة والمروج المنحدرة وطرق الجورا المائلة جانباً في الأعلى: عندما تتحرك بالسيارة في اتجاه الغرب، سوف تجد نفسك فجأة أمام أراضي بريس المنبسطة المنخفضة، حيث تتقاطع الحقول المعشبة الخضراء مع شرائح من الماء المستقر و صفوف من الأشجار. وفي الوقت نفسه، فإن بيوت الجورا الربعة العظيمة، بحوائطها الصخرية العالية وأبواب أهرائها الواسعة التي تتخذ شكل قوس، إنما تخلي السبيل لمزارع بريس حيث ينتشر القرميد وهاكل ألواح الخشب المتباعدة؛ وتحت

أسطح مفرمة ذات أفريز مرتفعة، تتراقص صفوف طويلة من عرائس الأرز الشقراء. إنك تدخل فجأة عالماً مختلفاً تماماً.

أو هَبْ أنك تسافر من باريس إلى أورليان: بعد إيتامپ، تترك الوادي المورق لنهر جوين (الذي كان في وقت من الأوقات سالكا أمام الملاحه النهرية وكانت تصطف على ضفافه الطواحين) وشيئاً فشيئاً يظهر البوس بآفاقه الرحبة وحقول قمحه الشاسعة التي يبدو وكأن مهندسين قد قاموا بتخطيطها، ومساحاته المترامية من نبات الترفل القرمزي. أهذا أجمل سهل واسع مرتفع في العالم؟ ربما، ولكن قرى سهل بوس "المسورة، المكفهرة والمهجورة (الآن)"^(٣٩)، والجائمة حول أبراج كنائسها، ليست بالتأكيد أجمل القرى في فرنسا.

وأحياناً ما لا يتطلب الأمر غير مسيرة ربع ساعة بالسيارة حتى يشهد المرء تبديلاً للمشهد بالسرعة التي تتبدل بها المشاهد في المسرح. وبوسع أي فرنسي كان جندياً أن يتعرف جيداً على معسكر الجيش الواسع في مايي في ما يعرف بـ 'La Champagne pouilleuse'. فلا بد أنه قد سار وتسكع حوله في الأيام الممطرة عندما يتحول الطباشير، الذي لا تحميه نباتات، إلى وحل أبيض اللون فتترك كل خطوة أثراً عليه. وما زال بوسعي أن أرى العلامات البيضاء القذرة التي تركتها مسامير نعال أحذيتنا العسكرية القديمة ذات الرقاب. وفي شامبانيا العليا هذه، مثلما كانت تسمى في وقت من الأوقات، كان الرحالة يلاحظون بالفعل في القرن الثامن عشر (٤٠)، أن "الريف يمتد على مدى البصر"، حيث لا توجد أشجار، ولا يوجد غير القليل جداً من عيون الماء. وحتى في أيامنا هذه، عندما تقترب إليها من جهة الغرب، من الجزء الذي يزرع الكروم في شامبانيا (منحدرات الايل دو فرانس) فإن هذه "الصحراء الطباشيرية" ما تزال مشهداً 'داعياً للإحباط'^(٤١). نكن هذا الجزء من شامبانيا يوجد به عدد قليل من الوديان، حيث تعتبر القرى - القائمة في مواقع يقررها الماء الجاري أو عيون الماء، والتربة الثرية بالطمي أو أرض المراعي على السهول المرتفعة المعزولة المعروفة بالـ Savarts - سلسلة رتيبة من البيوت الكثيرة المبنية في جانب منها بالواح الخشب. لقد كانت الحياة هنا قاسية في الماضي، ولكن أين لم تكن الحياة قاسية في فرنسا في الأزمنة القديمة؟ لم يكن هناك خشب للوقود، وكان الفلاحون "يوقدون أفران خبزهم بالقش الذي يجمعونه من حقول القمح والجأودار (الذي كان يجري حصده بالمنجل في تلك الأيام)؛ وكانوا، من باب الاقتصاد، يشترون خمساً وعشرين أو ثلاثين حزمة من الخشب من بري أو من الأحراج؛

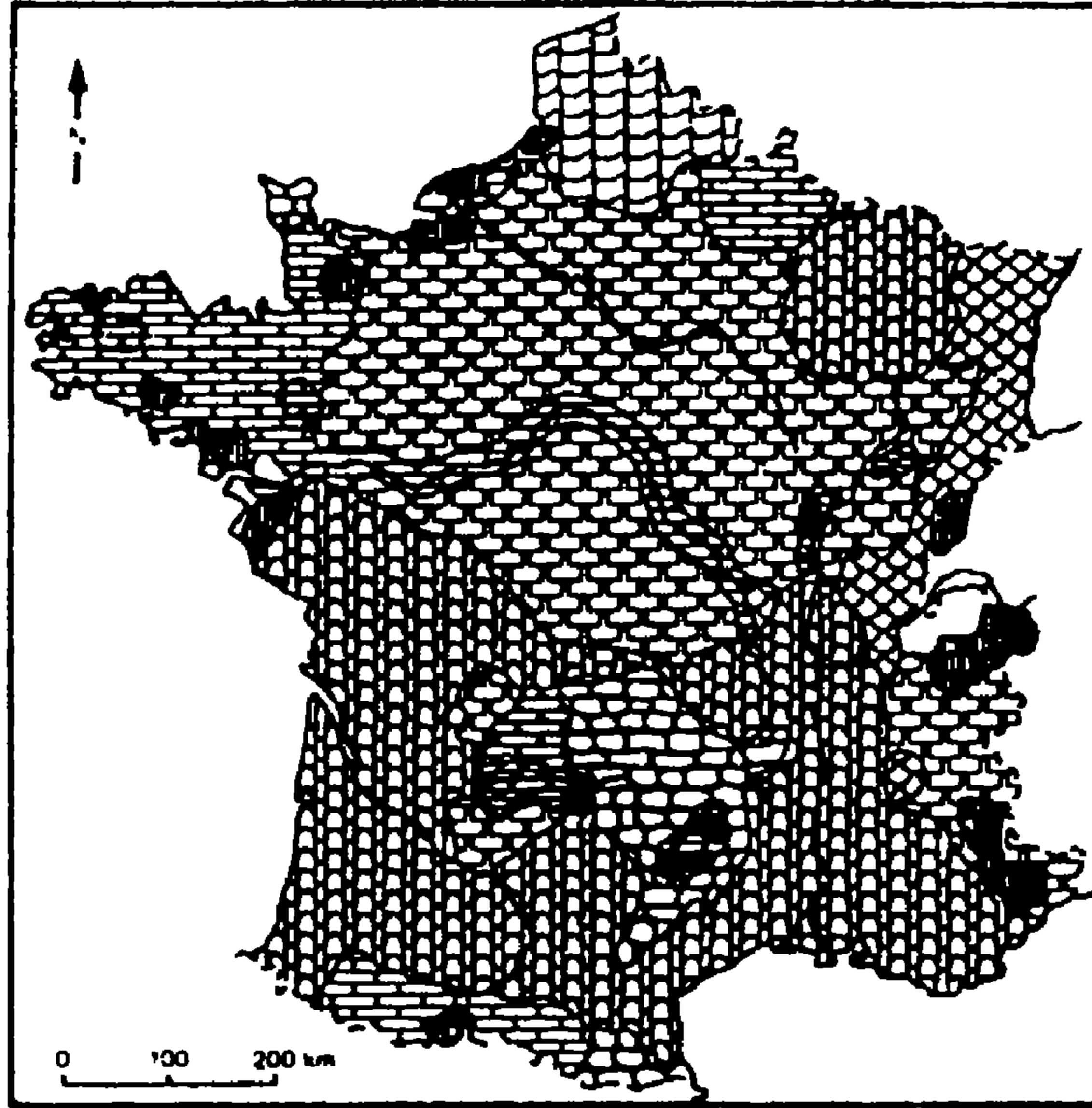
في حين أن الفلاحين الأكثر فقراً لم يكن أمامهم من سبيل لتدفئة أنفسهم غير إحراق "أغصان جافة" وجذور نبات الفصّة والأشواك وحطب الخنطة السوداء ورُجَيلات اللفت... وما زال بوسع المعمرين تذكر الأيام التي كانوا يقضون أمسياتهم في الأقبية أو سقيفات البقر لتدفئة أنفسهم من البرد" (٤٢). أما اليوم، فإن الـ Savarts، التي كانت حتى وقت غير بعيد، تباع à La hollée، 'على مدى السمع'، فقد جرى تجريدتها من أشجار الصنوبر البائرة التي زرعت في القرنين التاسع عشر والعشرين، وجرى حرثها وإعادة حرثها بهدف تكوين تربة صالحة للزراعة، وأصبحت، بفضل الجرارّات والأسمدة، مناطق مهمة لإنتاج الحبوب.

إلاّ أنه بما أن شامبانيا هي أرض التباينات يامتياز، فإن مسيرة قصيرة إلى الشرق سوف تخرجك من البلد الطباشيري الرتيب إلى شامبانيا الطينية الندية، La Cham-pagne humide، وهي تسمية تؤيدها مراعيها وغاباتها الخضراء وشفاف أنهارها الكثيرة وامتدادات مستنقعاتها التي لا يبدو أنها تجف البتة. هنا نجد أن البيوت تحتمي من المطر بأفاريز علوية رحبة، أو، أحياناً، يتصب كل حائط في وجه الجو مكسواً بشرائح وبألواح خشبية غريبة. وإذا ما سرت مسافة أبعد قليلاً جداً، فسوف تجد الأرجون، الكثيف والمتداخل والمعتم، بقراه الصغيرة في أراضي الغابات المقطوعة الشجر، والتي يبدو أنها منطقة حامية من العالم الخارجي. يبدو فقط، إذ لا توجد هناك الآن ثيرموبيلات لحماية فرنسا! إلاّ أنك إذا كنت مازلت تتوق إلى التباينات المفاجئة، فهناك دائماً الأردنين إلى الشمال، وغابة أوث إلى الجنوب؛ وفي اتجاه باريس، عند حافة البري، على مرتفعات الايل دو فرانس التي أشرنا إليها بالفعل، ستجد حقول الكروم الشهيرة في مشهدها الطبيعي المتموج، وتجمعات قراها المبنية بيوتها من الحجر.

وإذا ما أردت البحث عن مفاجأة صارخة كأيّة مفاجأة أخرى، فلتحاول البدء من سهول بيكاردى الطباشيرية المرتفعة (حيث ستجد المشهد الطبيعي عارياً - فلن تصادف غير شجرة واحدة من آن لآخر) واهبط نحو وديان الأنهار، المواقع التي اختارتها التجمعات البشرية الأولى في أزمنة ما قبل التاريخ: مساحات ممتدة طويلة من الخضرة ومن شفاف الأنهار التي تطل عليها الأشجار، حيث يرقد الماء الساكن. والحال أن حدود فرنسا قد اعتمدت لأزمنة طويلة على امتدادات السوم (Somme) من المستنقعات. ولكم كانت حدوداً هشة مع ذلك ولكم كان من السهل اختراقها في عدد من المواقع! لقد استولى الأسبان في عام ١٥٥٧ على سان كيتان، التي كان كولوني قد تترس فيها. وفي عام

الشكل ٤

توزيع مواد الأسطح في فرنسا



	Tuile canal		Chaume roseau genêt
	Tuile panne		Ardoise fine
	Tuile plate carrée		Ardoise épaisse
	Tuile plate écaillée		Lauze de schiste
	Bardeaux		Lauze de calcaire

خريطة مأخوذة من:

Jean - Robert Pitte, *Histoire du paysage Français*, I.

استناداً إلى:

A La découverte des villages de France.

١٥٩٦، شنوا هجوماً مباغتاً على أميان، التي عاود هنري الرابع احتلالها دون مشقة، في العام التالي. وفي عام ١٦٣٦ (العام التالي لنشوب حرب أخرى) دخلوا كوربي وامتد الخطر كمسلسل من البارود إلى باريس (٤٤). . . . ومن المؤكد أن هذه الحصون كانت هزيلة، فقد كان بوسع قصف مدفعي أو اختراق أو هجوم عاصف أن يتغلب بسرعة على دفاعاتها، وغالباً ما كانت قنابل المدافع تسقط في الميدان الرئيسي. لكنها كانت في واقع الأمر مجرد مواقع تحذير، قادرة على الصمود لأيام قليلة على الأكثر. وكانت مهمتها الأساسية هي دق نواقيس الخطر.

وقد قمت مؤخراً برحلة من بون (Beaune) إلى فيزليه عن طريق أوتان، ثم سلكت طريقاً هادئاً عبر محمية المورفان القومية. والواقع أن سفوح الجبال حول بون هي أجمل سلسلة لمزارع الكروم وقع عليها بصري في العالم - يمكن مقارنة متعة الرؤية بمتع معينة أخرى. وقبل أن تصل إلى نوليه (بساحة سوقها القديمة وكنيستها وبيوتها التي ترجع إلى القرن السادس عشر) تجد نفسك في المسيف الأوسط، وهنا تشعر بأنك كأنك تدخل إلى عالم آخر: هنا تعتبر أشجار الكروم قليلة، وفي المروج الشاسعة التي تفصل بينها السياجات أو صفوف الأشجار، ترعى قطعان ماشية Charollais البيضاء تماماً. ويدفعك كل هذا إلى الشعور بأنك ترجع إلى الماضي، وهو انطباع أقوى بكثير في أوتان، في الشوارع الهادئة والجميلة للمدينة القديمة. لكن الريف حول أوتان ما زال يتميز بجو من الانفتاح والحياة السهلة، يخلفه المرء وراءه عندما يقترب من خزان سبتون، المشيد عبر سد يمتد إلى أعماق الكير. وحتى وقت غير بعيد، كان هذا المكان محطة على الطريق لنقل الأخشاب عبر النهر إلى باريس. وحتى في يوم مشمس في أكتوبر/ تشرين الأول، فإن دخول محمية المورفان القومية إنما يعني السفر عبر غابة كثيفة ومعتمة من الأشجار النفضية، والتي تتقاطع معها هنا وهناك كتل متداخلة من الصنوبريات. فهل من الوارد أن هذه الغابات الصامتة، ذات الطرق الخاوية والمحفوفة بالسرخس الذهبي في الخريف، قد آلت إلى هذا المصير لأنها لم تعد تجد من يهتم بها ويستفيد منها؟ على امتداد أكوام عالية بشكل مثير من الأخشاب على جانب الطريق، لم أر عمالاً ولم أر غير ماكينة واحدة لنشر الأخشاب، لكنها لم تكن تعمل. ومن وقت إلى آخر تظهر فتحات ومنخفضات وديان بها أفدنة قليلة من التربة الصالحة للزراعة، الـ Ouches. وفي كل واحدة من هذه يجد المرء قرية صغيرة من ثلاثة إلى أربعة بيوت. وكلما مضى المرء إلى مسافة أبعد شمالاً، فإن الألواح الخشبية تبدأ تدريجياً في الحلول على أسقف

البيوت محل القرميد. وهناك قرى متفرقة أيضاً، وبعض حقول القمح أو الجاودار أو البطاطس، لكن الأوسع انتشاراً هو المروج والمزيد من المروج التي تحيط بها سياجات أو صفوف من الأشجار - والواقع أننا بإزاء مشهد bocage طبيعي، مثل الكثير من bo-cages فرنسا الغربية تحت الأمطار الأطلسية. ولا توجد هنا أية مدن أياً كان حجمها تساعد على إنعاش الحياة في الأقليم. أمّا الجهات التي ربما تكون قد فعلت ذلك - أوتان وآفالون - فالواقع أنها إنما تتطلع خارجياً إلى العالم بدلاً من التطلع إلى الداخل مثل المورفان. فهل هي "بلد منسي" بالفعل؟ تتساءل جاكلين بونامور في أطروحتها الممتازة حول أقليم من المؤكد أنه بعيد عن أن يكون حائزاً للمزايا (٤٥). وبما أن أطروحة أخرى، ممتازة هي أيضاً (٤٦)، قد كتبت عن هذه المنطقة قبل خمسين سنة، فإن لدينا دراستين منفصلتين عن المورفان وفرصة لتقدير الهبوط الذي حدث مؤخراً في سكان الأقليم. لقد فقد هذا الأقليم ما يزيد عن نصف سكانه ولا يبدو متكيفاً هناك بالفعل مع الأحوال سوى الحياة البرية. وقد اعتاد فيدال دو لا بلاش القول بأن أقليم المورفان لا يمكن فهمه فهماً مناسباً إلاً بالنظر إليه من على من أنوف فيزليه الجبلية، وهي إحدى التواءات الجيرية التي تطل على مداخل المورفان. وإذا نظرنا إليه من موقع النظر هذا، فإنه يكاد يشبه سلسلة جبلية - وهو ما ليس عليه في الواقع: فأعلى نقطة لا ترتفع إلاً لمسافة ٩٠٢ من الأمتار. إلاً أنك إذا اجتزت المورفان في نهاية الشتاء، فسوف تجد الثلج والصقيع مستقرين هناك، في حين أن أشجار الفاكهة سوف تكون مزدهرة بالفعل في فيزليه وأوتان.

وطبيعي أن "المفاجأة" التي واصلت حث القاريء على البحث عنها واتخاذها مبدأً موجهاً، لا تحمل محل الملاحظة الجغرافية. لكنها أسلوب للانتباه إلى التغير المفاجيء، للوعي، إلى حد الهوس، بتنوع بلادنا شبه البيولوجي. بل إن رينان - ومن المؤكد أنه ليس عالم جغرافيا - لم ينج من هذا الشعور. فبعد أن غادر سيت على ساحل البحر المتوسط الجاف في سبتمبر/ أيلول ١٨٥٢، وصل إلى تولوز عن طريق الجارون. وهو يكتب فيقول: "إن الريف يستعيد خضرته من جديد، وهنا فإن الجداول التي لا تعتبر في پروفانس غير مجرد مسارب مائية تجف في الصيف، إنما تروي الحقول في جميع الاتجاهات: إن شجرة الزيتون تختفي؛ أما الكروم الذي لا يعتبر في پروفانس غير ساق محملة بالعناقيد، فإنه يبدو هنا أشبه ما يكون بكروم أقاليمنا الشمالية" (٤٧).

وسوف أذكر حالاً مثلين للمفاجآت التي صادفتها مؤخراً. كانت المفاجأة الأولى في

العام الماضي وأنا اخترق وادي التيت صعوداً في منطقة كونفلان في روسيون. فبعد عدة كيلو مترات من الحفاف على ساحل البحر المتوسط، والذي لم تخفف من حدته غير مساحات صغيرة من حقول الكروم منتزعة من الـ **garrigues** الصخرية، وجدت نفسي فجأة، وأنا أجتاز منعطفاً في الطريق، وجهاً لوجه مع مشهد طبيعي من جبال الألب في سافوي: مروج معشبة ومجموعات كثيفة من أشجار الصنوبر الطويلة. أما المفاجأة الثانية فقد جاءت من مجرد القراءة، حيث كنت اقرأ كتاباً من تأليف جان جيونو، الذي كتب بعض الصفحات المدهشة حول براري كامارج الجنوبية - الجزء الذي عندما تكون في سيارة ومضطراً إلى السير عن طريق آرل، لا تراه إلا في لمحات، بسرعة بالغة، أو لا تراه بالمرّة. إنه عالم يعج بالحشرات وبالأزواحف وبالطيور القادمة من جميع أرجاء العالم؛ عالم توجد فيه المياه في جميع الاتجاهات، عالم من الرمال القاهرة والحيوانات البرية والثيران والخيول، عالم من البشر الذين يبدو أنهم ما زالوا في الحالة البرية، وعالم من البيوت الصغيرة البيضاء المربعة، "مثل قطع السكر" (٤٨). والحال أن فضولي إنما تثيره كامارج هذه بأكثر مما تثيره مغارس البطيخ أو حقول الأرز الزرقاء - الخضراء التي جرى إدخالها مؤخراً هناك (والتي تشهد الآن أفولاً إلى حدٍ ما وتعرض للتهديد من جانب أسراب البشروس).

لكن دعونا نتوقف عند هذا الحد الآن، حتى وإن كنت لم أذكر كل جزء من أجزاء فرنسا، فما أبعد ما فعلت عن ذلك، حيث لم أتحدث لا عن بريتانيا أو عن وادي اللوار، كما لم أتحدث عن پواتو أو عن جين... لكن لا تخافوا، فسوف نصل إليها. ومن المؤكد أن القاريء لديه مخزونه الخاص من الصور والمفاجآت، ومن الذكريات التي لا تتطابق مع ما لدي من صور ومفاجآت وذكريات، وإن كانت تكملها. إن ما قصدته هو مجرد تقديم عرض عام للمشكلة في خطوط عريضة. فهل يعد هذا كافياً الآن؟

II

محاولة لتفسير التنوع. قدر الإمكان

يبقى أمامنا تفسير هذا التنوع - الانقطاعات والتباينات، الشديدة وغير الشديدة، والتجزؤ الحاد والمزمن للكل. والمهمة صعبة، إذ لا يمكن الاجترار على تقديم تفسيرات ما لم يتم الحصول على معارف مضيئة من حقول كثيرة: من الجغرافيا (وهي نفسها محصلة عدة علوم)، ومن الاقتصاد وعلم السياسة الاسترجاعي والتحليل الثقافي. والحال أن العلوم الاجتماعية إنما تتحدث بأكثر من صيغة ومقولة في الوقت الواحد، لكن أيًا منها لا يمكنه أن يستوعب في الأغلب غير شريحة من الواقع. وأيًا كان الأمر، فإن ما ننخرط فيه هنا ليس أكثر من محاولة أولى، تسعى، في أفضل الحالات إلى تحديد المشكلات الأساسية وعرض التفسيرات الأكثر وضوحًا، أي التفسيرات التي تطرح نفسها بنفسها. أما الإجابات الحقيقية فلن تظهر (إن ظهرت على الإطلاق) إلا فيما بعد ومن مجمل التأملات الواردة في هذا الكتاب ككل.

تنوع أوروبا. تنوع فرنسا

ليست الأرض التي تحتلها فرنسا غير جزء من جغرافية أوروبا. وأوروبا تحيط بها وتحتلها وتمتد فيها بطريقة نجد فيها هنا، في هذا الطرف الغربي حيث تضيق القارة، تلازمًا يبرز حدة التباينات التي تجدد في ساحات أوروبا الوسطى والشرقية الأوسع والمترامية الأطراف مجالاً أوسع للافتراق ولفقد قوتها في المسافات الشاسعة الفاصلة بين البحار الشمالية من ناحية والبحر المتوسط والبحر الأسود من ناحية أخرى.

فالمسيفات الأوروبية مثلاً تمتد في داخل فرنسا عن طريق الأردن والفوج والمسيف الأوسط وهضاب آرموريك الأدنى - إنها سلسلة كاملة من الهضاب والمرتفعات والمسطحات المنبسطة الشاسعة. والحال أن المسيفات القديمة، والتي كانت في الأصل جد شاهقة، ثم نالت منها غارات التآكل النشط على مدار آلاف من السنين، قد جرى "تسهيها"، أي جرى اختزالها إلى سهوب، أي إلى أرض تعد من الناحية النظرية منهكة وجذباء ومقفرة. وفيما بعد، رفعتها و "ردت إليها شبابها" دفعة الارتكاسات القوية في العصر الثالث، ومن هنا ما نجده من التصدعات والانهيارات والتواءات الكثيرة والوديان

العميقة والسهول الطينية الخصبة والانفجارات البركانية في إقليم أوفرنيا والفيليه. " يمكن وصف المسيف الأوسط بأنه يكاد يكون برمته نتاج النار" (٤٩). ومن المرجح أن الفيليه كان ما يزال نشيطاً بركانياً حتى وقت متأخر كعام ٥٨٠ للميلاد. هنا ترقد تربات ثرية حيث انهارت مسطحات شاسعة وتراكت مخزونات كثيفة من المواد الرُسائية: إن الحوض الباريسي هو المثل الكلاسيكي (مساحته تصل إلى مائة وأربعين ألفاً من الكيلو مترات المربعة، أي ما يزيد عن ربع المساحة القومية).

ومن بين المسيفات القديمة، فإن أكبر مسيف هو المسيف الأوسط (وإجمالي مساحته خمسة وثمانين ألفاً من الكيلو مترات المربعة) وهو "أشبه بقلعة في وسط البلد تماماً تقريباً" (٥٠) وتخرج منه الأنهار والطرق والناس في جميع الاتجاهات. ولعل من الواجب منحه أهمية أكبر من الأهمية التي اعتاد المؤرخون منحها له وذلك لدوره في خلق فرنسا وصونها. وقوامه الرئيسي يشكل حاجزاً بين الفرنسات المختلفة ويفصل بينها بالفعل، لكنه في الوقت نفسه إنما يربط بينها ويزودها بموجات الهجرة المتدفقة منه، وهي أوسع موجات في فرنسا كلها. ويكتب جان آنجلاد فيقول: "بلى، إنه مستودع بشر، تركوا موطنهم مهاجرين بكل سبيل ممكن، بركوب البغال أو الحمير أو العربات الخفيفة التي تجرها الخيول أو قوارب الشوح على نهر الآليه {أو اللوار} أو الـ gabarre {الصندل} على الـ Lot... ولكن بالدرجة الأولى على أقدامهم، ماشين الهوينى" (٥١). وأخيراً، ويوسع أكثر من واحد افتراض ذلك، فإن بالإمكان تفسير فرنسا بهذه المرتفعات الوسطى، بالأسلوب الذي أدت به إلى تقسيمها وأقامت الحواجز بين أجزائها، بل وحميتها (٥٢). خذوا مثلاً واحداً، وأنظروا كيف كان المسيف الأوسط حيويًا في الأيام العصيبة للمرحلة الأخيرة لحرب الأعوام المائة، في عهد شارل السابع، "ملك البورجات"، الذي وجد هناك مدافعين توافروا في الوقت المناسب.

وفي عين الوقت الذي كانت فيه الارتكاسات الأحدث في العصر الثالث (والتي حدثت بشكل متزامن في كل أوروبا) تعيد صوغ عمارة مسيفاتنا، فإنها قد رفعت أيضاً على طول حدودنا جبال الجورا والألب والبرانس، كما لو كانت حصوناً جبارة كثيرة، لكنها حصون كانت الحياة البشرية تتطلع إليها بشكل غريزي، وسرعان ما أخذت التجارة تعبرها برشاقة وفرحة. لأن هذه الجبال لم تكن خرائب جدداء، مناوئة لسكنى البشر - ربما كان الاستثناء الوحيد (لكنه يأخذنا خارج فرنسا أيضاً!) هو الأبينين القاسي والمهجور الذي يمتد إلى داخل إيطاليا. وما لا شك فيه أن جبالنا التي ترجع إلى العصر الثالث هي

الجبال المأهولة أكثر من سواها في أي مكان من العالم. إن جبال الألب بوجه خاص، بمزجياتها وقطعانها، بشبكة قراها التي ترتبط فيما بينها بشبكة نقل، لا تعرقل بل إنها بالأحرى قد عجلت التبادل فيما بينها. ومع أنني كنت قد عبرت بالقطار مرة وبالطائرة ثلاث مرات جبال الأنديز على خط سانتياجو، حيث ترقد قمم الجبل مغطاة بالجليد الأبدي، وبالرغم من أنني قد رأيت عن قرب أفراح ألعاب الشتاء في فارلون، إلا أنني احتفظ بذكرى موحشة عن تلك القفار الأمريكية الجنوبية السوداء والبيضاء، حيث لا توجد أشجار ولا قرى ولا بشر؛ إن ذكرى جبال الألب المأهولة جيدًا بالناس إنما تلاحق المرء في هذه القفار المترامية الأطراف.

وهكذا تتميز فرنسا بثلاثة أنواع من التضاريس: المسيفات القديمة، المرتفعة أو المتآكلة، بدرجات متفاوتة؛ السهول الرُسائية؛ والسلاسل الجبلية من نوع سلسلة جبال الألب. لكن هذا التقسيم الأولي هو مجرد تصنيف شديد العمومية. ومن المؤكد أن ثلاث خانات لا تكفي.

والحال أن المناخ إنما يجتمع مع أشكال التباين الأولية هذه. فالمناخ، القاري جهة الشرق، كما في ألمانيا، والأطلسي جهة الغرب، كما في إنجلترا، والمتوسطي في الجنوب - الشرقي المحمي، إنما يضيف المزيد من التعقيدات والاختلافات. ولتخيلوا إلى أي حد تعتمد أمور كثيرة على مثلث التربة - المناخ - التضاريس - مثل هذه الأمور ليست أقل من الزراعة وأنماط الاستقرار السكاني، والغذاء، وأسلوب الحياة، والمواصلات ومصادر الطاقة. إن فرنسا، كما يعبر عن ذلك بشكل عذب بيير ديفوتين، هي نتيجة "لمعركة بين مناخات وأنماط حياة نباتية مختلفة" (٥٢). وربما أمكننا القول، بشكل أقل إجمالاً أن المعركة هي أيضًا بين أنماط من التضاريس وأنماط من التربة و، كذلك، بين تواريخ مختلفة وخبرات مختلفة عاشها الناس في الماضي.

وما أن يذكر المرء المناخ، حتى تقفز إلى ذهنه فوراً صورة ذلك التباين الصارخ الذي يعرفه جميع الفرنسيين، بين الشمال والجنوب، والذي ترمز إليه ببساطة وبشكل صارخ جداً الحدود الشمالية لنباتات الجنوب - الكروم، الزيتون، الكستناء، التوت، وذلك النبات القادم حديثاً من أمريكا - الذرة. (لن أذكر القمح الذي ترسخ وجوده في فرنسا في أزمنة ما قبل التاريخ والذي وجد متسعاً من الوقت لكي يتكيف مع المناخ في جميع أرجاء فرنسا).

والحال أن زراعة الكروم التي بدأت من إقليم ناربون الذي فتحه الرومان بين عامي

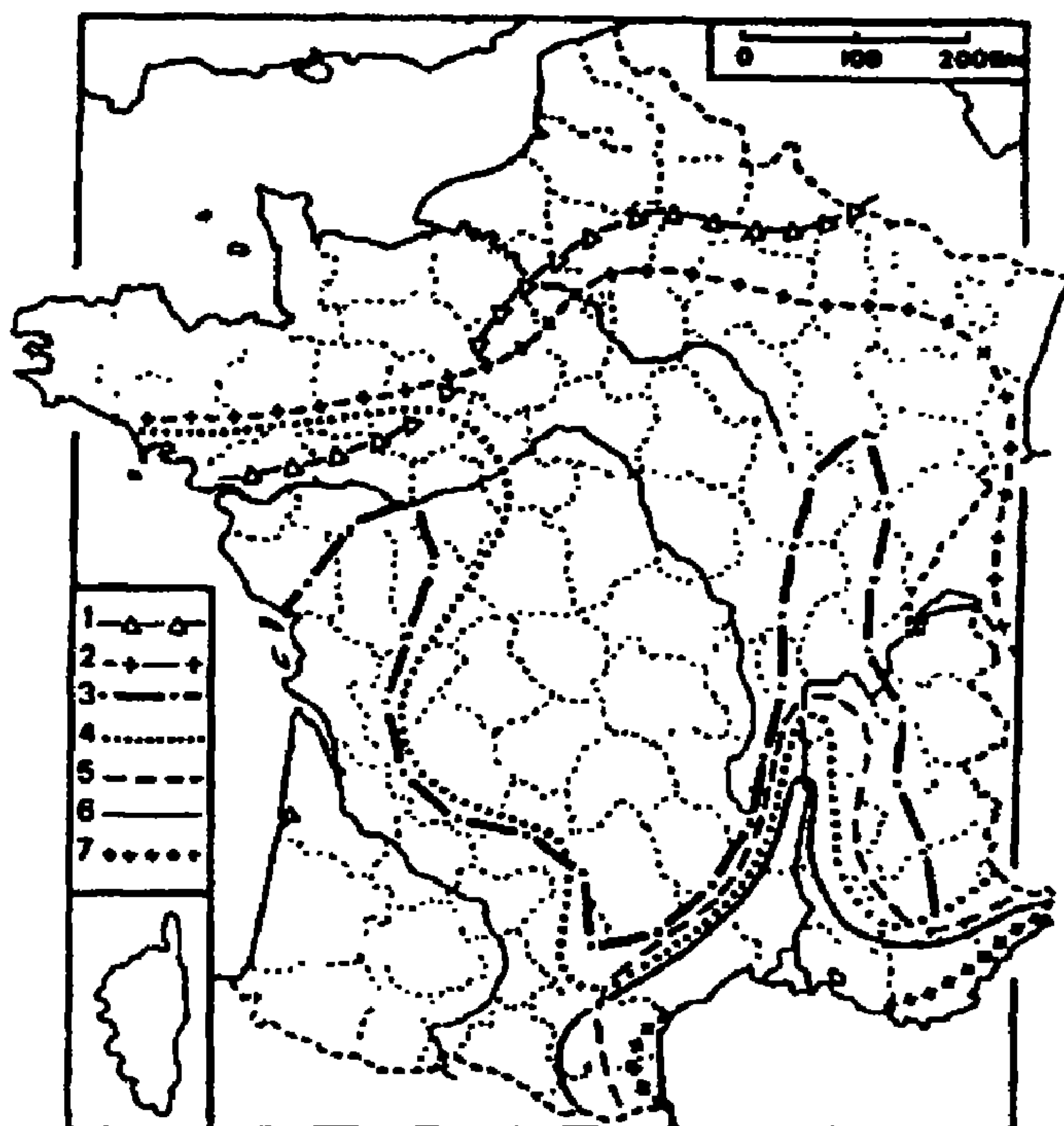
١٢٠ و ١٠٠ قبل الميلاد، قد قامت بقفزات عملاقة لتصل إلى الشطر الشمالي لفرنسا: إن عطف الناس العاديين وأذواق الأثرياء الترفهية، والتشجيع من جانب كبار رجال الدين المسيحيين، إلى جانب الحاجة إلى نبيذ العشاء الرباني، قد ساعدت كلها على هذا التقدم الناجح الذي وصل إلى أبعد نقطة له على ضفاف السوم (٥٤). ألم يشجع التجار الرومان حب الغاليين للنبيذ منذ البداية، في الأيام التي كان يمكن فيها مبادلة قارورة من النبيذ بعبء؟ لهذا لاحظ أحد المؤرخين، ساخرًا بشكل جزئي فقط، أن النبيذ قد فتح الطريق إلى غاليا أمام الفيالق الرومانية الفاتحة، تمامًا مثلما استخدم الإنجليز والفرنسيون فيما بعد المشروبات الروحية والروم للسيطرة على الهنود الأمريكيين التعساء (٥٥).

لكن النباتات الجنوبية الأخرى كانت أقل نجاحاً في الشمال غير المرحب بها من الناحية الطبيعية. إن أيًا منها (فيما عدا الذرة الهجين في أياونا) لم يتمكن من الانتشار عبر كل التربة الفرنسية. ولكن أليس ذلك أفضل؟ ومن هو الشمالي - المسافر إلى البحر المتوسط - الذي لم يستمتع برؤية علامة الترحيب هذه، شجرة الزيتون الأولى، التي تظهر على ضفاف الرون (٥٦)، جنوب فالانس، وربما على التحذر الهاديء لوادٍ من وديان الألب، والتي تقول له إنه سرعان ما سوف يجد نفسه وسط الحقول المستطيلة والنباتات الزكية العطر والبيوت ذات الأسطح المستوية والمبينة من حجر بلون العسل، تحت السماء الجنوبية الصافية؟ إن علامات الجنوب الأولى دائماً ما كانت تبهج قلبي.

إلا أنه ما يزال من النادر، حتى اليوم، لإنسان من الشمال أن يسمح للجنوب بكسب وده على الفور، فهو مختلف جداً عن كل شيء له عهد به. وفي مايو/ آيار ١٧٨٧، في مونتيليمار، كتب الرحالة الإنجليزي الشهير آرثر يونج: "إنك لا تصادف فقط شجرة الزيتون، بل تصادف لأول مرة أشجار الرمان، شجرة يهودا، الهالسيوروس، أشجار التين والبلوط الأخضر، وقد أضيف أيضاً إلى جانب هذه النباتات تلك الحشرة المقيمة، الناموس. وعند اجتياز جبال أوفرنيا وفيليه وفيفريه، صادفت، بين براديل وتويت، أشجار التوت والهوام في آن واحد. وأنا أعني بمصطلح الهوام تلك الآلاف المؤلفة منها والتي تشكل أسوأ ظرف بين ظروف المناخات الجنوبية. إنها العذابات الأولى في إسبانيا وإيطاليا وأقليم زراعة الزيتون في فرنسا: ليس ذلك لأنها تعض و تقرص أو تجرح، بل لأنها تطن وتزن وتزعج؛ إن فمك وعينيك وأذنيك وأنفك تمتلئ بها: وهي تجمع على أي شيء قابل لأن يؤكل، الفواكه والسكر واللبن، كل شيء يتعرض

الشكل ٥

الحدود الشمالية لبعض النباتات الجنوبية



١ - الكروم

٢ - الكستناء

٣ - النمرة (قبل إدخال الأنواع الهجينة)

٤ - البلوط الأخضر

٥ - التوت

٦ - الزيتون

٧ - الحمضيات

نقلًا عن:

A. PINCHEMEL, *La France, Milieux naturels, Populaires, Politiques.*

لهجومها الكثيف بحيث إنه إذا لم يتمكن المرء من إبعادها بإصرار وليس أمامه من شيء آخر يفعله، فإن تناوله لوجبته سوف يكون مستحيلاً" (٥٧). وبعد ذلك بقرن، في عام ١٦٦٢، لم يكن جان راسين أسعد حظاً عندما وجد نفسه في ايزيه، بعيداً عن قالوا، موطنه، آملاً في العثور على حياة بين الاكليروس فشل في نهاية الأمر في نيلها. وكانت بنات الانجودوك جميلات بما يكفي، ولكن الن يفسد أسلوبه بل وطريقة كلامه لو أنصت إلى لهجتهم "الأجنبية"، البعيدة عن "الفرنسية" بعد البريتون عنها؟ أما الحر في الصيف فما أدراك ماذا يكون! لقد كتب إلى صديق له: "إنك لو كنت هناك، لرأيت زمرة من عمال الحصاد، الذين شوتهم الشمس، والذين يعملون كالشياطين وعندما تنقطع أنفاسهم، يلقون بأنفسهم على الأرض، في الشمس أيضاً، ويرقدون لأجل قيلولة، ثم يقفزون مرة أخرى. أما من جهتي، فليس بوسعي سوى مراقبة هذا المشهد من نافذتي، إذ لا يمكنني قضاء لحظة واحدة خارج البيت دون أن أسقط منهاراً؛ إن الهواء يكاد يكون سخناً سخونة فرن الخبز" (٥٨). وهو مندهش؛ وليس بوسعه الاعتقاد على الحر، ولا على حشرات الزيز، ولا حتى على "أدب أولئك الفلاحين الذين لوحت وجوههم الشمس ويتعلون قباقيب، ويدرسون الحبوب في الأجران ويحيونني بخطوة راقصة" (٥٩).

المناخات المحلية. البيئات المحلية

هذه التقسيمات المناخية الكبرى شديدة العمومية بحيث لا يمكنها تفسير كل شيء. إن العيش في "الآلپ" أو في "المسيف الأوسط" لا يعني الكثير ما لم تحدد أين تحيا بالضبط. ومنذ زمن ماكسميليان سور على الأقل، وهو الباحث الذي شدد كثيراً على هذه النقطة، أخذ الجغرافيون الفرنسيون يميلون إلى التحدث عن المناخات المحلية، حيث إن "هذه الفكرة هي واحدة من أكثر الأفكار فائدة وواقعية". ويوضح سور، أن المناخ "إنما يكشف في كل موقع عن طابعه الخاص والذي قد لا يكون مساوياً للطابع الخاص حتى للموقع الأقرب إليه. إن تغيراً طفيفاً في الارتفاع عن سطح البحر، والاختلاف بين جانبي جبل واحد، والانتقال من السفح إلى الهضبة إنما يغير من كل شيء، يغير مدة شروق الشمس وسرعة الرياح ودرجة الحرارة وكمية المطر. وهو ما يحدث أيضاً لنمو النباتات ولردود فعل الكائنات الحية... إن الطبيعة المحلية للمناخ هي الواقع الأساسي، وأول معطيات علم المناخ برمته" (٦٠).

ولكل واحد منا خبرته الخاصة بمثل هذه الأمور. ولذا فلو تحدثت عما أعرفه فقط، أي عن فوسيني العليا في جبال الألب، أي عن وادي مونجوا، الذي يتدفق عبره تيار مياه البوتان، في مواجهة مياج ومون داربوا، فإن هذا عبارة عن غور مرتفع، يكاد يكون مطوقاً تماماً بالجبال. والنتيجة التي تترتب على ذلك إنما تتمثل في قدر معين من الجفاف في الهواء، بما يشكل علامة على أننا على مقربة من جبال الألب العليا، خلافاً لمداخل الألب كثيفة الأمطار إلى الغرب. والواقع أن هذا الأقليم المطوق إنما يملك طاقة غير عادية للسماح بتصريف مياه الأمطار ولتمكين الأرض من أن "تصفو" ولتمكين الطرق من أن تجف بسرعة بعد مرور عاصفة عليها. وهناك مناخ محلي آخر، محبب إلى هو الآخر، هو ركن فالسبير، في الأسير، حيث يقوم بيتي، الذي يطل على سيريه والبرانس. على الخريطة، يقع هذا الركن مباشرة في طريق اندفاع ريح الشمال (الترامونتان). وعندما تهب هذه الريح، كما نعرف كلنا، فإنها تقصف وتصفر حول الأسطح، وتندفع اندفاعاً منذراً بالخطر على الجدران، وتضرب أشجار البلوط التي ترتعد وهي تحاول عبثاً التشبث بآخر أوراق الخريف البنية، وتكسر أغصان البلوط الأخضر المرنة. وهكذا تفعل، ولكن ليس حول بيتي، الذي لا تصل إليه إلا وقد خفت حدة مزاجها، كما لو كانت قد استنفدت قواها؛ كما أنها لا تحتدم في سيريه، المدينة الصغيرة المجاورة التي تتمتع بالحظ السعيد نفسه. بل إن الناس هناك يقولون إن ريح الشمال علامة على بدء تحسن الطقس.

وفي پروفانس أيضاً، فإن جانب تل من التلال أو غور واد من الوديان قد يكون كافياً لحماية قرية محظوظة أو شاطيء سعيد الحظ من الميسترال (ريح الشمال الباردة التي تهب على جنوب فرنسا. - المترجم) والتي قد تهب هبوباً عنيفاً كهبوب ريح الترامونتان أو أكثر عنفاً، وإن كان على بعد مسافة قصيرة من هذا المكان. ولماذا، في الألزاس الشمالية، يتفجر الربيع بهذه الصورة المفاجئة - وهي لحظة فرح عارم - وبمثل هذا التبكير بحيث إنه أثار دهشة جوته، وهو رايني من فرانكفورت التي لا تبعد عن الألزاس الشمالية كثيراً؟ (٦١).

لذا دعونا نعرب عن أسفنا لأن الجغرافيين "لم يقبلوا إلا نادراً" واقع المناخ المحلي "بكل ما يترتب عليه من نتائج". بل دعونا نعرب عن أسفنا لأن أحداً لم يحاول بذل جهد أشمل لاستكشاف الفكرة، لكي يرى ما إذا لم تكن هناك بيئات محلية متماشية مع المناخات المحلية، بما يخلق بيولوجيا محلية للأرض التي نحيا عليها.

لأن الأرض حية أيضاً. فالأرض نادراً ما تتألف من تربة وتربة تحتية واحدة على امتداد أية مساحة محددة. وإذا كانت التربة التحتية طباشيرية - كما هي الحال غالباً في الحوض الباريسي - فإن التربة الفوقية، والتي يجرى قلبها على نحو متكرر بالمحراث أو بالمعول، سوف تستنزفها التربة التحتية، وسوف ترشح مياه الأمطار حتى مسافة عميقة تحت التربة ولن تكون المياه السطحية التي ترشح بسرعة عائقاً أمام الحرث. وفي أوقات الجفاف، فإن الأنابيب الشعرية سوف تسحب الماء لإنقاذ النباتات. وما أوسع التباين مع التربة الطينية الصلصالية: إن هذه التربة، الثقيلة تحت شفرات المحراث، المقاومة للمجهود، إنما تشل حركة عربات النقل وتسمح بتجمع برك من الماء وتحولها إلى حواجز وحوائل. ولو وقفت على منخفضات **pays** كو الطباشيرية، فإن خطوات قليلة نحو الشمال سوف تجعلك على مرأى من **pays** بريه - المعروف لدى الجغرافيين بـ **La bou-tonnière** (عروة) بريه، وهو أرض صلصالية، مليئة بالبرك وبالجداول، لكنها أيضاً أرض وفيرة العشب والنباتات المورقة، والتفاح وأشجار الكمثرى مغطاة بالأزهار البيضاء في الربيع (٦٢).

وهكذا نجد أن موزاييك (فسيفساء) الترب والترب التحتية والمناخات المحلية إنما تجد ترجمة لها في تنوع واختلاط المشهد الطبيعي الفرنسي. ومما لا شك فيه أن الإنسان كان مهندس وحارث هذه الحدائق والحقول وهذه البساتين والقرى، والتي من المستحيل أن تتشابه اثنتان منها تشابهاً تاماً. كان الإنسان هو الفاعل والمصمم، لكن عمل يديه قد وجد أيضاً قوة دفع أو مساعدة من الخارج بل إن الخارج قد أملى عليه جزئياً عمل يديه.

ولا يسعني أن لا أفكر، في المقابل، في رتبة الكثير جداً من المشاهد الطبيعية في أوروبا الشمالية، حيث تلف الترسبات الجليدية كل شيء، وتلتصق بالتربة التصاق نون لا يمكن محوه. كما لا يسعني أن لا أفكر في المناطق الصخرية المسامية الحمراء، تلك الأرض الحمراء المغبرة في بلدان استوائية كمدغشقر والبرازيل: إن المشهد الطبيعي يبدو وكأنه قد جرى رشه بأكسيد الرصاص الأحمر، لا فرق في ذلك بين الأشجار وأي شيء آخر. وعندما تترحل عبر هذا المشهد، فإن ملابسك ووجهك وشعرك سرعان ما يغطيها الغبار الأحمر. وفي سهول البامبا في الأرجنتين، فإن رحلة بالقطار على خط مستقيم دون منعطف واحد يخفف الرتبة سوف تأخذك لساعات عبر مشهد واحد متكرر. فلا تقولوا لي إن الجغرافيا، فيما يتعلق بفرنسا، ليست مسئولة عن شيء.

الاقتصادات المحلية

أو كيف جرت حماية تنوع فرنسا

قبل الثورة الصناعية، كان كل جزء من أرض فرنسا يميل إلى الانكفاء على ذاته، مكتفياً بنفسه، ومغلقاً أمام العالم الخارجي. وهكذا كان التنوع الاقتصادي صدى للتنوع الأقليمي، فهو يسلط الضوء عليه ويتكيف معه، إلى حد ما، يفسره.

وطبيعي أن الساحة التي نسميها فرنسا كانت خاضعة برمتها لحركات تاريخية ولتيارات ظرفية، كانت تفتحها كموجات عاتية مفاجئة أو متواصلة. لكن مثل هذه الأمور قد جرت على مستوى أعلى، على المسرح الكبير للتاريخ العام بمعالمه الرئيسية وبساحاته الأثيرة. بينما الحال أنني أريد، عند هذه اللحظة من مسيرة الاستكشاف التي نقوم بها، أن أركز على الاقتصادات المحلية الأولية، التي تعمل على نطاق ضيق، باتجاهها إلى الاكتفاء الذاتي. إن كلاً منها، في مختلف الأحوال والظروف، كان ملاذاً لجماعة سكانية محددة، قد ترتفع أعدادها أو قد تهبط بحسب الموارد المتاحة، والتي تتباين بدورها مع تباين إيقاعات حجم الحصاد ومستوى الأسعار.

لأن هناك حداً معيشياً أدنى - من حيث الغذاء والمأوى والكساء - لا يمكن لأحد أن يحيا تحته. وطبيعي أن هذا الحد الأدنى للمستوى المعيشي هو الذي كان يجب الحفاظ عليه، مهما كانت الظروف. وفي فرنسا الماضي، كان هذا المستوى طفيف التنوع، فيما عدا القليل من الاستثناءات انصارخة، والتي تعتبر، بحكم التعريف، نادرة جداً. وإذا ما أمكن صون هذا التوازن الخطر، أو استعادته بسرعة معقولة عندما يتعرض للتهديد، فإن بوسع **pays** صغير أن يحتفظ بسكانه وبعاداته وبأسلوب حياته. إلا أنه إذا ما ظهرت أزمة خطيرة، تتطلب استجابة مثابرة، فإن عدداً من الحلول كان ممكناً، بل ولا مهرب منه في حالات كثيرة. وعلى سبيل المثال، فلو زاد عدد السكان، سوف يتعين استصلاح المزيد من الأراضي وبذل جهود جماعية لتوسيع المساحة المزروعة؛ أو قد يجري إدخال محاصيل جديدة (الحنطة السوداء، الذرة، البطاطس)، بما يتيح غلة أعلى وربما زيادة جديدة في السكان. كما يمكننا تخيل انتشار المحاصيل النقدية كالكروم، والتي كانت مستعدة دائماً لغزو مناطق جديدة، بالرغم من أشكال الحظر الرسمية؛ أو نباتات الصبغة؛ أو حتى خط مربح معين في تربية الماشية - وهذه كلها، بشكل عام، حلول طبيعية. إلا أن هناك أيضاً علاجات اصطناعية جاهزة: التجارة، النقل بالعربات، الصناعة. وكانت بعض أنواع التجارة ضرورية، بينما تطورت أنواع أخرى بهدف تحقيق

الأرباح وأدت إلى خلق فوائض. أما النقل بالعربات فقد حوّل الفلاح الذي يتولى النقل إلى تاجر متنقل؛ وأما الصناعة فقد كانت خياراً أرجح لأنها تخدم مصالح المدن المجاورة. والحال أن الفقر هو الذي ألهم وحفز ظهور ما يسمى بـ "الصناعة الريفية"، سواء اتخذت هذه شكل صناعة أولية أو صناعة مانيفاكشورية حرفية ابتدائية، وسواء ظهرت في الشمال، كما في فيلدو - لي - بوال في bocage نورماندي، الذي أصبح مركزاً مبكراً لصناعة قدور الطبخ^(٦٣)، أو في الجنوب، في الجيفودان مثلاً، حيث كان يجرى نسج المنسوجات الرخيصة الثقيلة المعروف بالـ Cadis في قرى في أعماق المسيف الأوسط، على طول طرق خطيرة وغير سالكة^(٦٤). ويمكن إيراد آلاف من الأمثلة المشابهة: إن الآلاف من الـ pays الصغيرة قد أنقذت نفسها على أية حال عبر تحمل الإزعاج الناشئ عن صوت حركة النول. كما أن السكان كانوا يتكيفون أحياناً بشكل عفوي مع مصاعب الحياة، ويؤجلون سن الزواج للحد من النسل ولصون فرصهم في البقاء.

والحال أن جميع هذه الحلول قد انقذت وصانت الاقتصادات المحلية المتمية إلى الماضي كما أنقذت وصانت معها التباينات الصامدة بين الـ pays التي تتكون منها فرنسا. فهي لم تفتح قط بكل قلبها على العالم الخارجي؛ إذ لم تأخذ من الخارج إلا ما كان لا غنى عنه، وحافظت في الوقت نفسه على طابعها المنكفيء على ذاته. وهذا الإنغلاق تتزايد دلالاته بقدر ما أنه يتعارض مباشرة مع ما كان ملاذ كل الاقتصادات المحلية تقريباً في أوقات الأزمات طويلة الأمد أو المتكررة، أو في أوقات التزايد الخطير في عدد السكان - أي في أوقات الهجرة، أكانت دائمة أم مؤقتة أم مجرد موسمية ومن ثم متكررة. فنحن في البداية نجد أنفسنا إزاء تدفق هزيل، ثم إزاء جدول، ثم، في نهاية الأمر، إزاء موجة عارمة من التدفق البشري - إننا إزاء "شبكة هيدوجرافية" تغطي فرنسا كلها وترجع إلى قرون خلت - ولا تصبح هذه الشبكة مرئية لنا بالفعل إلا نحو أواخر العصور الوسطى، إلا أن من المؤكد أنها لا بد وأنها كانت فاعلة قبل وقت طويل من ذلك. ومع مرور الوقت على أية حال، أصبحت راسخة وتزايدت وأخذت تؤثر على فرنسا كلها. والحال أن القرن التاسع عشر قد شهد أعلى ارتفاع لأمواجها، في تلك الفترة "المهتاجة" قبل وبعد إدخال السكك الحديدية على حد سواء. وفي أيامنا فقط، منذ سبعينيات القرن العشرين، أخذ يتباطئ هذا التدفق البشري، مع هبوط الإيقاعات والطرق والأسباب التي كانت قد حفزته في الماضي.

وفيما مضى، كانت الحاجة والبؤس يحددان الإيقاع. وقد جاءت موجات الهجرة، بترتيب هابطٍ لحجم كل منها، من المسيف الأوسط والبرانس والجورا وأقاليم معينة على حافة الخوض الباريسي - أي، اختصاراً، من المناطق التي لو جمعناها وأضفنا إليها مناطق أخرى مجاورة، لأمكن، حتى اليوم، تسميتها بـ "فرنسا الأفقر".

ولا شيء أيسر من إعادة تحديد معالم أنماط الهجرة هذه، سواء أدت إلى مواقع البناء في المدن التي كانت دائماً تبني ويعاد بناؤها، أم إلى السهول الزراعية الثرية حيث كانت هناك حاجة ماسة إلى عمال التراحيل في أوقات الحصاد وجمع الأعناب والنقل بالعربات ودرس الحنطة... لكن ما يهمنا أكثر من مواقع وصول أو رحلات المهاجرين، هو الأسلوب الذي أثرت به مثل هذه التحركات على توازن المناطق الصغيرة التي رحل عنها الناس والتي لم يكن هناك مفر من أن يعودوا إليها، بحسب الكلمات المناسبة للمثل السائر انذي يقول: Noël avec les vieux, Pâques où tu veux (قضاء عيد الكريسماس يكون عند الكبار، أي عند الأهل، في البلد، أما عيد الفصح، فيمكنك أن تقضيه حيثما شئت، وفي أي مكان. - المترجم). والحال أن الرحيل والعودة كانا يتيحان تخفيفاً للأعباء توجد حاجة ماسة إليه لدى الجماعة المستقرة في مكانها الأصلي: فالرحيل يقلل عدد الأفواه التي يجب إطعامها أما العودة فهي تحمل معها مدخرات نقدية، ضرورة لدفع الضرائب والمشتريات التي لا يمكن تفاديها ولإعادة إنعاش الكثير من الحيازات القزمية.

وهذا النظام لم يكن مثالياً دائماً في أدائه. كانت هناك نجاحات جزئية وأحياناً ما كانت الهجرة تشكل ملاذاً أخيراً. وأنا أعتقد أن أقليم أوفرنيا الأعلى حول أوريباك، والذي كان منذ الأزمنة المبكرة يرسل مهاجرين إلى إسبانيا، قد حقق بالفعل نجاحاً من وراء هذه الهجرة. وقد جرت دراسة هذه الحالة دراسة دقيقة: إن القرى الجبلية كانت أحسن حالاً، وأكثر انفتاحاً على العالم الخارجي حتى من تلك التي تنتمي إلى أقليم أوفرنيا الأسفل، مع أن الأخير كان يتمتع بمزايا طبيعية أكثر (٦٥). كما يمكن للمرء أن يدرج في عداد النجاحات أو النجاحات الجزئية، مثال وادي مونجوا المرتفع، في فوسيني في سافوي العليا. إن الجماعات السكانية في ثلاث قرى هي سان جيرفيه وسان نيكولا دو فيروس ولي كونتامين، كانت ترسل مهاجرين في القرن الرابع عشر بالفعل إلى الألزاس وإلى ألمانيا الجنوبية. وقد واصلت، في الأزمنة التالية، شق طريقها إلى هذه المناطق الكاثوليكية، حيث حقق عديدون من المنحدرين من سافوي نجاحات مشيرة.

وفيما بعد أيضاً، في ظل الوصاية على العرش (١٧١٥ - ١٧٢٣)، تدفق المهاجرون على باريس، لكنهم كانوا هذه المرة يعملون كحمالين ومتعهدي نقل وماسحين للأرضيات ومنظفين للمداخن وخدم منازل، حيث يعتادون كلهم على العمل الشاق، ويحيون معاً في مجموعات ويدخرون كل فلس. والحال أن هذه الهجرة من جانب الفقراء كانت تعود على القرى بمبالغ مهمة من المال (٢٥٠, ١٥ فرنكاً ذهبياً في عام ١٧٥٨) (٦٦).

ولست هذه بالضرورة هي الحال بالنسبة لمناطق التزوح الأخرى. ففي أوسيل، على تخوم ليموزان وأوفرنيد، وهي أرض "تخترقها ممرات [نهرية] ومساحات شاسعة من الأراضي البور"، كانت الحياة شاقة. وفي عام ١٨٣٠ فقط، تسنى لها الحصول على "طريق للمركبات، من ليون إلى بوردو، يعود عليها بالمال" (٦٧). والحال أن الهجرة، الدائمة أو المؤقتة (بين عيد القديس ميكائيل وعيد القديس يوحنا)، من جانب "شبان يرحلون إلى مواقع نشر الخشب أو إلى مواقع البناء"، لم تكن تعود بالرفاهية بشكل أوتوماتيكي (٦٨). ووفقاً لسجلات الشكاوى لعام ١٧٨٩، فإن أولئك الذين لزموا مواطنهم "لا يجدون ما يأكلونه سوى الخبز والحساء" (٦٩). والقصة الحزينة نفسها هذه إنما نجدها كذلك في مرتفعات ليموزان، وفقاً لتقرير مرفوع إلى تورجو (أمين هذه المرتفعات في عام ١٧٦٢). من جانب فلاحي سان باردو لا كروازيل: "سيدنا المونسينيور، في كل عام يرحل عدد كبير جداً من الناس عن معظم أبرشياتنا، تاركين مساقط رءوسهم، التي يدفعهم إلى التزوح عنها الفقر والتي لا يجدون فيها الخبز، سعيًا إلى أن يصبحوا مرتزقة في أماكن أغنى. وإسبانيا، مثلاً، تأخذ الكثيرين منا؛ وآخرون يرحلون كبنايين أو راصفين للقرميد أو نشارين للخشب في مختلف مقاطعات المملكة. وقد تقولون إنهم يعودون ومعهم المال؛ إلا أنه من بين كل عشرة من هؤلاء المسافرين أو العمال الذين يرجعون، لا يوجد اثنان صلحت حالهما؛ فالمرض والرحلات والامتسلاص للملذات وللغجور قد التهمت كل ما جمعوا؛ وأياً كان الأمر، كيف يمكن للمال الذي يعودون به إلى مقاطعتنا أن يعوض الضرر الذي ألحقه هؤلاء الناس بتقدم الزراعة، من جراء رحيلهم؟" (٧٠).

ومن المؤكد أن مشكلة الهجرة لا تتخذ أبداً شكلاً واحداً في كل حالتين. ثم إن الكثير من أشكال الهجرة قد مالت إلى أن تصبح عادية، بل وتكاد تكون حرفة، لا رداً عرضياً على الفقر. إن منحدرًا من سافوي من ماجلان قد يبيع الساعات في جنوب ألمانيا، مرتحلاً مسافات بعيدة لكي يفعل ذلك، لأن والده وجدته قد اعتادا على هذه

التجارة على مدار حياتهما(٧١). لكن مثل هذه الهجرات، في نهاية الأمر، أيًا كان طابعها أو دافعها أو مسار تدفقها، كانت تعيد توازن تنوع فرنسا، وتسمح له بالدوام. وإذا كان هذا هو ما حدث، فطبيعي أن مرجع ذلك هو أن الاقتصاد ككل، وهو يضبط الإيقاع من أعلى، قد سمح بحدوثه، شاء أم أبى. وبوجه عام، أليس الشيء نفسه صحيحًا اليوم؟ إن أعداداً كبيرة من المهاجرين القادمين هذه المرة من خارج فرنسا، قد تدفقت لتسد الفجوات في الاقتصاد الفرنسي. والعمال الأفريقيون الشماليون والبرتغاليون والإسبان والأفريقيون السود الذين نصادفهم في كل مكان، لا يعملون في فرنسا إلا بقدر ما أن اقتصادنا ومجتمعنا يتقبلانهم بل ويدعونهم في الواقع إلى المجيء. وهذا هو ما حدث في الماضي كذلك: فالهجرة كانت مؤشراً على الظروف العامة التي أحدثتها. وعندما اختفت تلك الظروف في مستهل هذا القرن، كان لابد لتيار الهجرة القديم من أن يجف وقد جف بالفعل.

لكن التقلبات السكانية لم تنته، فما أبعد الواقع عن ذلك. لقد ظهرت ضرورات أخرى وكان لابد من الانصباع لها: وعلى رأس هذه الضرورات التوسع الحضري الكبير والذي كان آخذاً في الحدوث منذ وقت بعيد لكنه أخذ يتسارع بشكل مذهل بعد عام ١٩٥٠. وأدى إلى تفريغ الريف الفرنسي من السكان بالمعنى الحرفي لكلمة تفريغ. وبحلول السبعينيات من هذا القرن، اعتاد الناس على الحديث عن "باريس والصحراء الفرنسية"، أو حتى عن "تور والصحراء التورينية" و "كليرمون - فيران والصحراء الأوفيرنية" وهلم جرا(٧٢). ويمكن إيراد أمثلة مذهشة كثيرة على الأثر المدمر الذي حل بالريف، منذ وقت مبكر جداً وبشكل متواصل. من جراء القوة العشوائية لجاذبية المدن. لقد حدث هذا لقرى "بورجونيا، حول كروزو؛ ولقرى اللورين، قرب مصانع الصلب، ولقرى شامبانيا، قرب تروا... ونم يقدر لأية مدينة أن تكون ساحة جذب قوية وبعيدة الأثر مثلما قدر لباريس. إن سكان باريس يجيئون من كل مقاطعة فرنسية: ومنذ منتصف القرن التاسع عشر، فإن ثلثي الناس الذين يحيون في باريس لم يكونوا باريسيين مولداً ونشأة(٧٣). منذ كتابة تلك الكلمات، انقلب الميزان بشكل أكثر حسماً بكثير لحساب المدن: فهي تمارس جاذبية أكثر بكثير مما في الماضي ونادراً ما تدع أسرى جاذبيتها يرحلون عنها.

لكن هذه الموجة الجارفة لم تؤد، خلافاً لما قد يتصور المرء، إلى محو التنوع الرئيسي لفرنسا - على العكس. إن أولئك الذين واصلوا البقاء في القرى - أو القادمين الجدد إليها

- قد اقتسموا الموارد القائمة بين صفوفهم التي أصبحت مختزلة بل لقد تسنى لهم أحياناً تنمية هذه الموارد بسرعة، بفضل الإمكانيات الجديدة المتوافرة أمامهم. وفي ايسبلت، وهي قرية في pays الباسك، نجد أنه، في عام ١٩٨١، "في حين أن السكان القائمين بالزراعة كانوا في حال من الهبوط الحاد، إلا أن المساحة المنزرعة قد زادت ليس فقط من حيث الحجم وإنما أيضاً من حيث الجودة، بحيث إن الانتاجية... قد ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً"؛ لقد جرى استصلاح أكثر من ثلاثمائة هكتار من الأراضي البور وزادت الأرض الصالحة للزراعة بنسبة أربعين في المائة - وذلك بفضل شراء جرارات (٧٤). ومن الناحية الأخرى، جرى هجر زراعات حول المدن الكبيرة، حيث نمت الضواحي، وفي الأقاليم التي ثبتت فيها صعوبة أو استحالة اللجوء إلى الميكنة الزراعية. وغالباً ما جرى التخلي أيضاً عن الرعي في مناطق الجبال المرتفعة، وبالرغم من أن الفسيفساء القديمة للريف الفرنسي قد طرأ عليها تحول عميق من جراء الاقتصاد الحديث، إلا أنه قد جرى الإبقاء عليها إلى حد بعيد، وبقي معها ذلك التنوع الذي لا ينكر. بل والذي يمثل تحدياً.

الدولة والمجتمع يتضافران في السماح باستمرار التنوع والتشوش

كما أننا لن نجد الوحدة في المكان الذي قد نتوقع من الناحية النظرية أن توجد فيه - أي على مستوى السلطة السياسية. إن أية قوة تصوغ البنية وتصدر عن المركز السياسي لم تنجح قط في فرض الوحدة على تنوع يبدو أنه يتميز بحيوية عصية على الاستئصال. وبمجرد ما كان يتم ضبط هذا التنوع، كان يتحرر من عقال هذا الضبط مرة أخرى: إن أي نظام سياسي أو اجتماعي أو ثقافي لم يخطط قط لفرض شيء أكثر من وحدة سطحية على الكل.

وخلال القرون الأخيرة للنظام القديم، فإن الدولة الملكية، في سعيها الرامي إلى ضبط وتوحيد المملكة، قد مالت إلى تشييد جهاز سياسي وإداري متزايد الوطأة باستمرار. ولكن ما أكثر المصاعب والعقبات وقوى القصور الذاتي والسلطات المضادة التي كان عليه أن يواجهها! لقد حصد النظام القديم ما زرعه. فقد ورث من ماضيه البعيد خليطاً من التفكك والتشوش والتنوع المؤسسي وعدم التماسك الإداري أو العجز السافر. ولم يكن المجتمع الفرنسي بحال من الأحوال تحت سيطرة يد الدولة الحازمة، فما

أبعد الواقع عن ذلك . ولم يكن بوسع أحد أن يقول عنه في تلك الأيام، ما قاله آلان تورين عن أيامنا (بصرف النظر عن مدى صوابه)، أي أن كل ما يصدر عنه هو مجرد صدى "نصوت سيده" (٧٥). بل إننا، حتى في أيامنا هذه، لسنا بإزاء مجتمع "شامل"، إذا ما استخدمنا تعبير جورج جورفتش (٧٦)، أي مجتمع موحد واحد، تحكمه أنماط وعادات ومؤسسات تنزع إلى التماثل والوحدة، إن لم تكن متماثلة وموحدة بالكامل. ولم يكن بالإمكان أن يوجد في فرنسا مجتمع ولو نصف موحد قبل أن يتم صوغ الأمة الفرنسية الحديثة - وهو شيء ما يزال قريب العهد من أيامنا نسيًا، وذلك إلى حد أنه ما يزال يتميز، بالنسبة لنا، بسخونة واقع يتحقق تحت أبصارنا.

فرنسا إذا ليست مجتمعًا واحدًا بل هي مجتمعات كثيرة، سواء قام المرء بتحليلها "رأسيًا" بالشكل المألوف، أو "أفقياً"، بشكل يسمح بإبراز تخالفها الأساسي. ومع قدر طفيف من المبالغة، ربما أمكن القول بأن كل قسم ترابي في الماضي كان أيضًا قسمًا اجتماعيًا. وذلك بقدر ما أن كل قسم ترابي قد احتوى مجتمعًا ذا أبعاد متغيرة لكنها محدودة، تقرر له حدوده ومبرر وجوده في آن واحد، مجتمعًا يعتمد بالدرجة الأولى على شبكات اتصاله الداخلية. وهذه الأقسام الترابية هي القرى والبورجات والمدن والمقاطعات. وفي أية حالة، كان المؤشر الكاشف لكل مجتمع هو هيراركيته. إذ لم يكن أي مجتمع مبنياً على المساواة: والسييل الوحيد الذي يمكن عبره تصوير أي واحد منها في خطوط عريضة هو تصويره في صورة هرم، ومتى كانت قمة الهرم مرئية، فسوف نجد طبقة محلية سائدة، ترتبط بمجتمع خاص تحتها تنهض عليه ويفسرها، وتفسره هي بدورها.

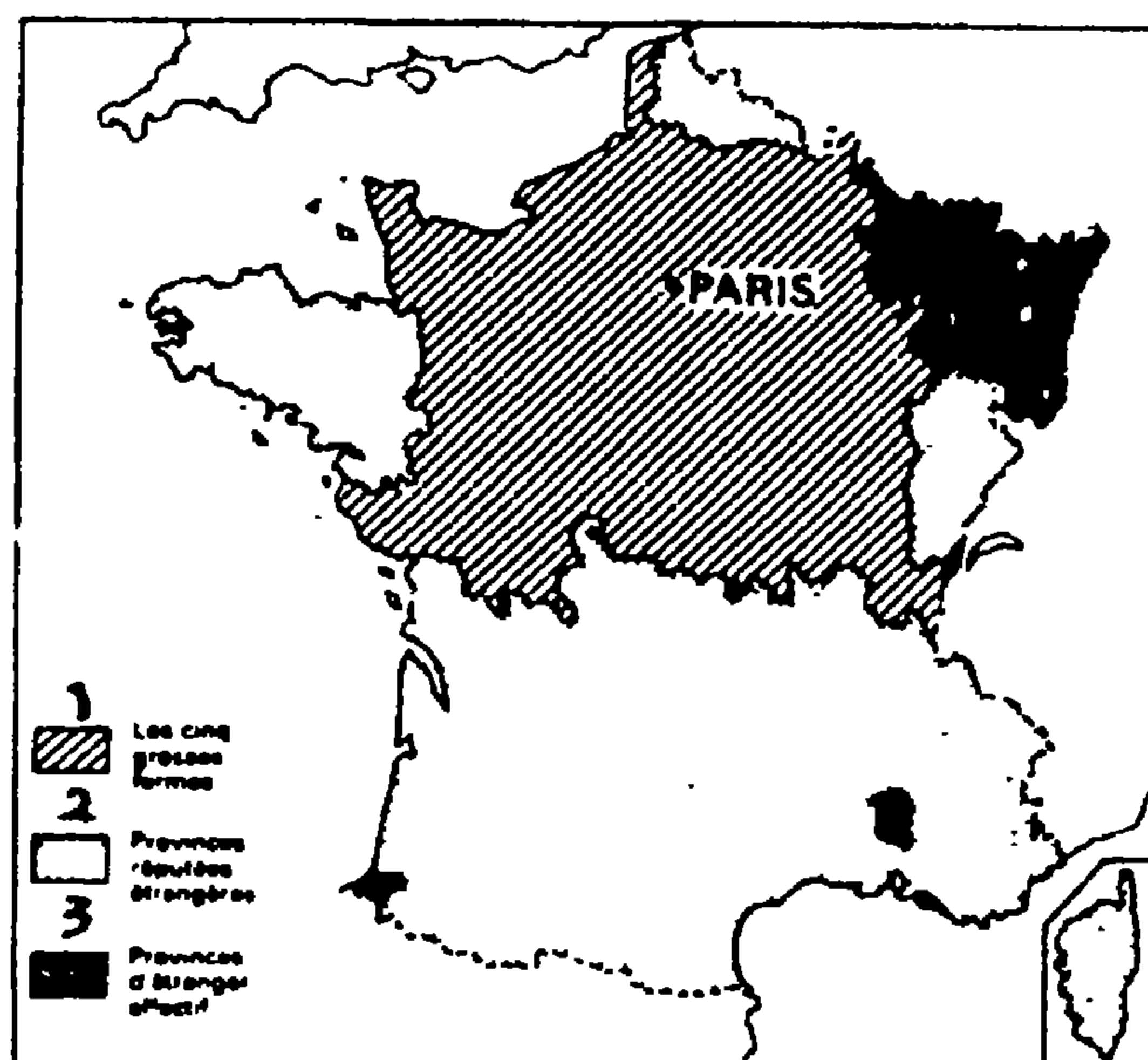
ومن بين جميع هذه المجتمعات، تعد القرية المجتمع الأكثر أساسية والأصغر حجمًا والأقدم من الناحية التاريخية، فهو يسبق - بزمان طويل - الكنيسة والنظام الإقطاعي على حد سواء. والقرية، من حيث هي وحدة، لها أرضها الخاصة، ملكيتها الجماعية الخاصة (الـ **Communaux** التي يجري الحرص على مراقبتها وحمايتها). ومن الناحية الاقتصادية، تعد القرية مكتفية ذاتيًا من الناحية العملية. وقد كانت لها عاداتها وأعيادها واحتفالاتها وأغانيها الخاصة، وأسلوبها الخاص في الكلام والذي لم يكن بالضرورة أسلوب القرية المجاورة لها. وكان لها مجلسها الخاص ومسئولوها المنتخبون الذين تتباين ألقابهم (العمدة، النقيب، القناصل)، كما كانت لها شخصيتها القانونية. وقد قال ريتيف دو لا بريتون عن أبرشيته الصغيرة، ماسي، في بورجونيا، إنها "تحكم نفسها، كعائلة

كبيرة" (٧٧). كما أن كل قرية كانت تخضع لسلطة سيد محلي ولسلطة قس الأبرشية الماثلة دائماً. ويكتب تين فيقول إنه "لكل فرسخ مربع ولكل ألف من السكان" في فرنسا في ظل النظام القديم "يجب أن نتصور عائلة نبيل في بيتها الواسع الذي يعلوه ديك تحديد اتجاه الرياح الدوار؛ وفي كل قرية، يجب أن نتصور قسًا وكنيسة للأبرشية، وفي كل ستة أو سبعة فراسخ، يجب أن نتصور جماعة تحيا حياة مشتركة من المتدينين أو من المتدينات" (٧٨).

وشأن حضور السلطات الطاغية غالبًا، كانت هناك أيضًا الهيراركية القائمة في صميم القرية، والتي تحكم الحياة اليومية موسماً بعد موسم: فمن ناحية، هناك الفلاحون الميسورون، الذين ربما يقف على رأسهم "سيد" محلي (٧٩)، ومن الناحية الأخرى، هناك الفلاحون الفقراء. وفي الحوض الباريسي وفرنسا الشرقية، نحو عام ١٧٨٩، كان القرويون الأغنياء ما يزالون يعرفون بالـ **Laboueurs**، بينما كانوا يسمون بالـ **men-agers**، في بروفانس وفي بعض الأماكن، بما يشكل سخرية من سخریات اللغة، كانوا يسمون بالـ **bourgeois**. ومثل هذا الشخص المميز - وهو ليس مُحاصاً بالمرّة، وإن كان مزارعاً مستأجراً أحياناً، إن كان كذلك، سوف يكون في خدمة "عائلة غنية ما أو مؤسسة دينية قوية" - سوف يملك في العادة "عدة مجموعات من الخيول أو الثيران، وعشر بقرات على الأقل ونحو خمسين رأساً من الأغنام؛ وبعض المحاريث الكبيرة ذات العجلات وبعض ماشطات التربة وبعض الملابس والمناجل والعربات ذات محاور العجلات الحديدية"؛ كما أنه سوف يستخدم عمالاً للزراعة وصبيات خادومات وقد يملك، وفقاً لتقدير من المحتمل أنه مفرط السخاء، نحو عشرة هكتارات من الأرض أو حتى عشرين أو أكثر (٨٠). وبما يقابل ذلك، لا يجد صغار الحائزين غير قطع صغيرة جداً من الأرض، وبما أنهم لا يملكون لا مجموعات حيوانات ولا محاريث ولا عربات، فسوف يستعيرون هذه، لقاء مقابل، من **Laboureur** ما عندما يكونون بحاجة إليها. أما هذا المقابل، فهو العمل لحسابه في قطع الحشيش وتجفيفه وتخزينه كعلف للماشية، وفي القيام بأعباء الحصاد وجمع الأعناب. وكان ما يزال بالإمكان مصادفة مثل هذه الترتيبات بين الفلاحين الأغنياء والفقراء في فرنسا الشرقية في عام ١٩١٤، وأنا أذكر (بانزعاج استرجاعي) ترتيباً كهذا في قرأتي مسقط رأسي. إن دلالتها واضحة: فالنسبة العددية بين العمال الزراعيين أو العمال المياومين والـ **laboueurs** هي مؤشر حاسم على توترات أو توازن المجتمع القروي. وحيثما كان هناك عامل مياوم واحد لكل فلاح

الشكل ٦

أرض الـ Cinq Grosses Fermes



١ - المساحة التي تغطيها الـ Cinq Grosses Fermes.

٢ - مقاطعات "تعتبر أجنبية".

٣ - مقاطعات "تعتبر أجنبية بالفعل".

حتى الثورة، كانت فرنسا مقسمة عبر حواجز جمركية داخلية، إلا في داخل المنطقة المعروفة بالـ Cinq Grosses Fermes. والتي كان كولبير قد أقام فيها اتحاداً جمركياً في عام ١٦٦٤.

ميسور، فمعنى ذلك أن الأخير ليس له غير شريك تابع واحد مرغم على العمل لحسابه، كما في département ميز في عام ١٧٩٠ (٨١). إلا أنه حيثما كان هناك عاملان مياومان لكل مزارع، كما في ريف ميتز (٨٢) في عام ١٧٦٨، فلا بد للمرء أن يستنتج أنه في هذا الأقليم - الأغنى بشكل واضح من المنطقة التي تقع في جنوب نهر الميز - كان هناك تركيز أعظم للملكية ومن ثم، على الأرجح، تزايد معين في التوترات الاجتماعية (٨٣).

إلا أننا لا يجب أن نبالغ في تبسيط الأمور: لقد كانت هناك آلاف وآلاف من القرى في فرنسا، حيث لا يوجد البتة تشابه تام بين قرية وأخرى. وتبعاً للزمان وللمكان، قد يكون المجتمع القروي ناجز التطور أو مكبوح التطور، وقد يكون مزدهراً بهذه الدرجة أو تلك أو أخذاً في الانحدار بهذه الدرجة أو تلك. وغالباً ما كان من الوارد أن ترزح قرية ما تحت نير نظام حكم السادة والذي استمر في أقاليم فقيرة معينة بكل وطائه القاهرة. تلك كانت حالة الجيفودان، حيث كان أسقف مازد هو السيد صاحب السيادة - "الذي يكاد يكون ملكاً" (٨٤). على أن مجتمعات قروية أخرى في هذا الأقليم نفسه كانت تملك سلطة المناقشة واتخاذ القرار. وفي المقابل، كانت هناك بعض الأقاليم الثرية جداً أو العالية التطور جداً أو جد القرية من مدينة كبيرة، مثل البوس أو البري، كانت سيطرة الرأسمالية قد انضحت فيها منذ وقت جد مبكر. ولتذكروا أيضاً التباينات في النظام الحقوقي (قانون مكتوب في الجنوب، قانون عرفي في الشمال) والذي كان يتباين من مقاطعة إلى أخرى؛ وأخيراً، التباينات الناشئة من تنوع وتباين النشاطات الاقتصادية...

أما فيما يتعلق بالمدن، فإن الأمر ليس أسهل، لكن النتيجة سوف تكون واحدة. إن المدن - وهي أكثر من ألف، ١٠٩٩ بالضبط، تتباين تبايناً شديداً من حيث حجم كل منها، وفقاً لسجل رسمي يرجع إلى عام ١٧٨٧ - كانت قد تمكنت كلها إلى أبعد حد بهذه الدرجة أو تلك، بحلول ذلك الوقت، من التخلص من حكم السادة الذي كان قد انتشر عبر كل أرجاء فرنسا في القرنين الحادي عشر والثاني عشر. ويجب النظر إلى هذا التحرر في سياق "الحركة العامية" الواسعة التي مست كل أوروبا بشكل معقد ومتفاوت تبعاً للزمان وللمكان. وحتى في المدن التي أنجزت التغير بشكل فعلي، مثل كان أو أرأس، فإن رؤية النتيجة فهي أيسر من تتبع السيورة التي أدت إليها. كما أنه لا يمكن افتراض أن هذه المدن قد تخلصت مرة وإلى الأبد من قيود السادة التي كانت، في ظروف ضعفها الشديد، واقعة، لزمن طويل، في شباكه.

وسوف يكون سهلاً بما يكفي، وإن لم يكن على ما يحتدل مهمًا جدًا، رصد آثار عصر السادة التي واصلت البقاء في المدن في العصر "العامي". إذ بقيت آثار في كل مكان، على شكل عقبات أحيانًا، كما في روان، التي كان عليها تلبية مطالب دوق دو لا فوياد، الذي هو في الوقت نفسه دوق دو روانيه، أو كما في لافال، حيث نجد أن الإدارة البلدية، بعمدتها الدائم وبأعضائها الموجودين فيها بحكم مناصبهم، كما يمكن لنا أن نقول عنهم، قد ظلت لوقت طويل أسيرة القواعد التي حددها سيد محلي، هو دوق دو لا تريموال. وعندما طالبت المدينة، في عام ١٧٢٢، بأن يكون لمجلسها الحق في انتخاب عمدته - وهو امتياز كانت أعراف أو موثائق مدن أخرى كثيرة تبيحه لها - خيبَ سعيها مرسومٌ صادر عن مجلس الملك في عام ١٧٢٩. وعلى أثر ذلك، تكرم السيد وتفضل على شعب لافال بمنحه ما كان قد حرمه منه وكأن البت في مثل هذه الأمور حق من حقوقه الأصلية... (٨٥) على أنه واصل مع ذلك ممارسة حقوقه الإقطاعية على مختلف مناطق المدينة - حيث راح يجمع الرسوم النقدية والعينية، مطالبًا لنفسه بـ *droits de mutation* (رسوم الأيلولة) أو مصرًا على وجوب خبز العجين المعجون في البيوت في واحد من المخازن الإقطاعية المؤجرة لخبازي المدينة، إلخ (٨٦).

والحال أن الإفلات من قبضات سيد واحد كان سهلاً نسبياً في المدى البعيد. لكن السلطة الملكية كانت مسألة أخرى. لقد كانت سلطات الملك الضريبية تلاحق المدن دائماً، وتضغط عليها وتلزمها بأداء ما عليها. ولما كانت الحكومة تشكو دائماً من العجز المالي، فقد كانت تسيل لعبائها دائماً ثروة المدن وإمكاناتها المالية. خذوا مثلين يغنيان عن آلاف الأمثلة: إعلان ٢١ ديسمبر/ كانون الأول ١٦٤٧ والذي ضاعفت الحكومة موجه الـ *Oc-troi* (الرسوم المفروضة على السلع التي تدخل المدن) واستأثرت بالزيادة لنفسها؛ أو في عام ١٧٧١، إعادة شراء (الحصول نقاء مقابل مالي على) المناصب البلدية، والذي أجبر المدن على أن تشتريها لنفسها، حتى تحتفظ بحريتها في انتخاب أعضاء مجالسها البلدية.

على أن السلطة الملكية كان عليها أحياناً أن تخلي السبيل أمام امتيازات السادة. وعلى سبيل المثال، خاضت الملكية دائماً صراعاً بلا طائل ضد تكاثر الرسوم والمكوس. ومنذ وقت مبكر كعام ١٤٣٧، كان شارل السابع قد ألغى جميع الرسوم والمكوس غير المصرح بها، أي الرسوم والمكوس التي فرضها كبار ملاك الأرض المحليون دون تصريح. إلا أنه في أعوام ١٦٦٩ و ١٦٧٧ و ١٧٨٩، كانت المشكلة ما تزال هي هي: محاولة دفع أصحاب الرسوم والمكوس إلى تقديم الصكوك التي تميز لهم جمعها. وإذا كانت

المعركة قد خيضت بشراسة، فإن ذلك إنما يرجع، كما توضح ذلك مذكرة ترجع إلى عام ١٧٨٩، إلى أن "الرسوم الضريبية المرتبطة بالإقطاعات إنما تزيد من قيمة هذه الإقطاعات". وما كان محل رهان هو دخل و "ملكية كبار السادة" (٨٧). وقد نشب صراع آخر بلا طائل في ربيع عام ١٦٨٣: فالحال أن لاموانيون دو باسفيل، أمين بواتو، كان يعد لإدخال "ضريبة على البيوت" في مدينة بواتيه. وبعد أن حدد الضريبة، هنا نفسه على الإيراد الذي سوف ينجم عنها: أكثر من سبع آلاف livres في السنة، وهو "مبلغ كبير تماماً، كان من شأنه أن يكون أعظم بكثير لو أن نحو نصف المدينة"، للأسف، لم يكن جزءاً من "إقطاعات سانت هيلير ومونستيرنوف وأنجيتار والإقطاعات الصغيرة الأخرى ذات الحدود المعروفة جيداً، والتي اعترف بها دائماً موظفو الملك". لم يكن من الوارد فرض ضرائب على هذه الإقطاعات (٨٨). وفي آنجوليم، في عام ١٦٩٥، نجد مثلاً مسلياً أكثر بكثير: فهنا لم يكن النزاع حول من الذي يجب أن يحصل على المال بل على من الذي يجب أن يدفعه. إذ كانت قلعة المدينة آيلة للسقوط، وتتطلب "ترميمات عاجلة"، غير "أننا لا نعرف من الذي يجب أن يتحمل أعباء إجراء هذه الترميمات، الملك أم مدام دو جيز" (٨٩)...

المعادلات الاجتماعية تتباين بتباين المدن

هذه الأمثلة تعطي فكرة أولية عن وضع المدن. فهذه الأخيرة، بما أنها كانت تحت رقابة متواصلة من جانب الأمناء، ومن جانب أصحاب الإقطاعات، ومن جانب المسؤولين عن جمع الضرائب ومن جانب القضاء الملكي الذي كان موازياً لقضاء السادة، كانت ساحة صراع بين سلطات عديدة: سلطة السيد، الأخذة في الأفول ولكنها ما تزال مصنونة في امتيازات عديدة؛ سلطة التاج، الأخذة في التزايد ولكنها تضطر إلى عقد تسويات مع التقاليد والأعراف والحصانات القديمة، وسلطة الكومونة، التي يطاح بها أحياناً وتتصر أحياناً، والتي تمارسها بورجوازية أصبحت ثرية وتكاد تكون كلية الجبروت. وذلك لأن حكومة المدينة، والتي غالباً ما يجري تصويرها على أنها كانت تتمتع في الأصل بمساندة من جانب حركة ديمقراطية (وهو تبسيط مسرف في حد ذاته) سرعان ما احتكرت السيطرة على روافعها، على أية حال، حفنة من العائلات القوية. وصحيح أنه كانت هناك انتخابات، لكن هذه الانتخابات كانت مجرد واجهة مظهرية. إن عددًا قليلاً من الزمر المهيمنة تاريخياً، متحدة فيما بينها، قد تسلطت دون انقطاع على

مصائر مرسيليا أو ليون، بل وعلى مصائر جميع المدن الفرنسية الأخرى من الناحية العملية. أما طقوس الانتخابات في باريس (والتي يتعذر على المرء النظر في تفاصيلها دون أن يتتابه الضحك) فقد كانت عبارة عن سيناريو معد سلفاً على أكمل وجه، ذلك أن الأفراد المميزين قد ظلوا هم أنفسهم في مواقعهم الأصلية ثابتين لا يمكن زحزحتهم. وفي كل مكان، فوق كتلة من العمال العموميين، فوق طوائف الحرفيين المنظمة، جرى تشييد راسخ لهيكلية تحتل قممها النخبة المحلية - أيًا كان الشكل الذي اتخذته.

ولذا فسوف يكون من الخطأ تصور أن هذه النخبة كانت بلا سلطة أو أنها لم تكن لها أية سيطرة على التصريف اليومي لشئون المدينة. وفي لافال، بدءاً من عهد لوبس الخامس عشر فصاعداً، بدأ التجار والأثرياء من كبار ملاك الأرض في تحديث منازلهم وإنفاق أموال باهظة على هذا التحديث، وهو ما كان يعني عادةً إعادة بناء الواجهات وفتح نوافذ. ولمجرد أن يتسنى لهم الاضطلاع بأعمال بناء أولية كهذه، كان عليهم أن يحصلوا على تصريح من السلطات المحلية. ولذا فلو كنت قد شكوت في أي يوم من الأيام من التأخر في وصول تصريح خاص بالبناء إليك، فلتذكر أن الفرنسيين قد ألفوا مثل هذه المكابذات منذ زمن غابر (٩٠). وأنا لا أبالغ، ففي الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٦٨٩ - في رسالة من المرجح أنها أبلغ إدانة متوافرة للارستقراطية الحاكمة لمدينة ليون - يحكي أمين بيريل الحكاية التالية: "البارحة، حضر صاحب بيت لكي يشكو من أنه بعد أن أصلح عضادة بابه، والتي كانت قد سقطت عند إغلاق الباب بقوة، جرى إرسال عمال لتدعيم البيت، بينما قاموا بترع عضادة الباب، لأنه لم يكن قد طلب تصريحاً بإصلاحها من موظفي المدينة" (والحال، بالمناسبة، أن تدخل الأمين لم يسو شيئاً!) (٩١).

قد يبدو أن المدن تتشابه إحداها مع الأخرى، لكن القاعدة هي أن هناك من النماذج والأنماط ومن "المعادلات الاجتماعية" بقدر العدد الموجود من المدن. ففي مدينة مونتوبان التي تتميز بمنتجات الصوف، سنجد أن متعهدي التجارة (ذوي الأصل البروتستانتي) قد شكلوا عليّة المجتمع المحلية: حيث البيوت المترفة، والصالونات الأدبية الباهرة، ورفقات ورحلات الصيد، ورعاية الرسامين المحليين وحيث كل شيء يدل على ثروتهم. وكانت رين بالدرجة الأولى مدينة إدارية وقضائية، عاصمة إقليمية. وفي تولوز، وهي مركز إداري أيضاً، لكنه في قلب إقليم زراعي غني، أو في كان، التي تعتبر مركز ريف مزدهر، كانت الثروة تسير غالباً يداً بيد مع حياة الأرض. أما الموانئ الضخمة، موانئ

رووان ونانت وبوردو ومرسيليا، والتي أصبحت مراكز تجارة سريعة التوسع، فقد كانت تتطلع صوب البحر ومن ثم كان يمكنها أن تكون مستقلة استقلالاً غير عادي عن السلطة المركزية. أما دنكرك فقد كانت محتمية بالامتياز الهائل المتمثل في كونها ميناء حراً - فلا أحد هنا يدفع الـ **taille** أو الـ **gabelle** أو ضريبة الدمغة: إن دزينة من العائلات تحكم الملاذ المحلي (٩٢). وماذا عن باريس، أو تلك المدينة العاصمة الأخرى، ليون، التي عرقلت باريس حظوظها وإعاققتها عن بعد؟ بحسب المدينة التي ننظر إليها، تتحدد معالم نظام اجتماعي له جوانب أصالته وطابعه ومصائره الخاصة.

خصوصية المقاطعات

لقد تعقدت خصائص المدن بحكم واقع أنها كانت متأصلة في الخصوصيات القوية للمقاطعات. فخلال التاريخ الطويل لبناء مملكة فرنسا الموحدة، والذي تحقق عبر سلسلة من الفتوحات والمصاهرات الزوجية والتركات والمواريث والأحكام القضائية، انتهت الملكية، بإرادتها أو دون إرادتها، بشكل رسمي أو بشكل غير رسمي، إلى عقد سلسلة من "التسويات التاريخية" مع رعاياها الجدد في الأراضي التي ضمتها. ولذا فإن إضافة هذه المقاطعات إلى التاج الفرنسي لم تخلق أوضاعاً أو أنظمة متماثلة داخلها. فما أبعد الواقع عن ذلك. لقد تمكنت كل مقاطعة من الحفاظ على امتيازاتها الخاصة وتقاليدها الخاصة و "حرياتها" (أي سبل الدفاع عن نفسها)، كما تمكنت من الإبقاء على التنافرات الموروثة من ماضيها الخاص.

والنتيجة المنطقية هي أن التاج قد فشل في تخفيف التباينات بين المقاطعات. بل إنه قد تكيف مع هذه التباينات، باذلاً جهداً مضميناً في الاندساس بينها حتى يتسنى له تحقيق أهدافه الحيوية: تأمين النظام العام وكفالة احترام ومراعاة القضاء الملكي وتوريد الحبوب وإنشاء نظام ضريبي مالي خبيث لكنه محل انتهاك متواصل والخلق المتكرر للوظائف العمومية (وبيعها). وفيما عدا استثناءات قليلة تؤكد القاعدة، تعلم التاج أن يراعي قدر الإمكان الصلاحيات والمعوقات والضرورات التي تترتب على التقاليد وتتماشى مع مؤسسات المقاطعات، مع أنه، منذ زمن كولبير على الأقل، كان على دراية جيدة في أغلب الأحيان بالضرر الفادح الذي تجره على كل من التاج نفسه و "الشعوب" التي كانت ضحية لها. لكن السعي إلى كي الداء بالنار كان يشكل مجازفة محفوفة بالمخاطر ولم يكن مفيداً دائماً. وقد ساد المخرج الأسهل: السماح للمؤسسات المحلية بالبقاء،

وتركها أحياناً تموت تلقائياً، ولكن من جراء شيخوختها فقط، كما حدث لمجالس نورماندي (١٦٠٠) أو أوفرنيا (١٦٥١). ثم إن مجموعة كبيرة من الآليات الدفاعية المسترة والذكية أحياناً قد جرى استخدامها، متضافرة إحداها مع الأخرى أو واحدة بعد الأخرى، ضد السلطة المركزية. وأنا أعترف بأنني قد فتنني تماماً التحايل القانوني ودهاء عدد من مناورات الـ **Cour des comptes** في دول أو الـ **parlement** في بيزانسون.

كانت المقاطعات إذا تعج إلى حد كبير بالسلطات المضادة: فقد احتفظ بعضها بمجالسه (**états**) (التي يشارك فيها نواب من الفئات الاجتماعية الثلاث) والتي كانت لها سلطات مالية وكانت تتحمل مسئولية تحديد حصص الضرائب وجبايتها: وكان هذا موضع قوة، بين الملك ودافع الضرائب، ومن ثم كانت المساومة ممكنة دائماً. أما الـ **parlements** فقد كانت أكثر شراسة وقد تصرفت في كل مكان كمدافعة عن المقاطعات. وإلى هذه يجب أن تضيفوا، مادام التاج قد ترك جميع المؤسسات القديمة قائمة، نوعاً من النمو التحتي للمؤسسات، شبه النائمة ولكن القادرة على التحرك إلى الفعل أو إلى تحدي إحداها الأخرى: **élections** و **prévôtes** و **bailliages** و **sén-** و **échaussées** و **présidiaux**، بالإضافة إلى دزينات من مجموعات صغار الموظفين. ولم يكن بوسع السلطة الملكية أن تشق طريقها عبر هذه المتاهة من الدوائر، المستقلة عملياً عنها لأن الوظائف والمناصب قد تم شراؤها بالفعل ولم يكن حائزوها يستجيبون إلاً لنداء مصالحهم وأهوائهم.

والحال أن رد فعل التاج، خلال أزمت القرن السابع عشر، قد تمثل في إيجاد الأمناء، ممثليه المباشرين الذين يتمتعون من الناحية النظرية بسلطات تكاد تكون غير محدودة: أليس لقبهم الرسمي هو "الأمناء [أي المشرفين] على القضاء والشرطة والمالية"؟ بل إن Law قد ذهب إلى أن الأمناء الثلاثين في زمنه كانوا يحكمون فرنسا بالفعل: "لا يوجد في هذا البلد لا برلمانات ولا مجالس ولا محافظون، بل إنني أجد ما يغريني لأن أقول إنه لا وجود للملك أو لوزراء: فعلى ثلاثين من الـ **maîtres de re-** **quêtes**، المرسلين إلى المقاطعات، يتوقف حسن أو سوء حظ المقاطعات، خصبها أو جديبها" (٩٣). والواقع أنهم كانوا بوجه عام خدماً مخلصين للدولة وإداريين أكثر كفاءة مما يقال عنهم أحياناً. ولذا فإنه لما يدعو إلى قدر كبير من الاستغراب أن نرى، خاصة بعد عام ١٧٥٠، عندما أخذ الازدهار الاقتصادي يؤدي إلى سياسات تحديث واسعة

النطاق وبرامج أشغال عمومية كبرى في جميع أرجاء فرنسا، أن الأمناء قد أخذوا يتوحدون بشكل متزايد مع مقاطعات "هم"، وأخذوا يصبحون مدافعين عن هذه المقاطعات ضد فرساي. ولكن هل من الممكن بالفعل للأمر أن يكون على خلاف ذلك؟ في عام ١٧٠٣، كان أمين بريتانيا، بشامي دو نواتيل، يقول بالفعل: خذوا حذرکم، "إن العقول في هذه المقاطعة لا يمكن حكمها كما يمكن حكم العقول الأخرى في المقاطعات الأخرى" (٩٤). وقد انتقد الماريشال ديستريه متهمًا إياه بالافتقار إلى الحصافة عندما ندد تنديدًا عنيفًا بنبيلين كانا قد اعترضوا بقوة في مجالس بريتانيا على مطالب الحكومة. وبالمثل، فإن أمين ميتز قد رأى أن من المناسب أن يوضح لفرساي أن مدينة ميتز "ما تزال تتذكر أنها لم تفقد سيادتها إلا بسبب صلح مونستر" (٩٥)، أي في عام ١٦٤٨، في حين أن هنري الثاني كان قد احتل المدينة لأول مرة في عام ١٥٥٢.

إلا أنه في القرن الثامن عشر، في فرنسا آخذة ساعتها في التطور بسرعة، أدت المراعاة الشكلية لما لا حصر له من الحقوق المكتسبة، والتي من المرجح أنها كانت قد فقدت كل مبرر لها مع مرور الوقت، أدت إلى عدد من النتائج التي تفتقر إلى المعقولة افتقارًا واضحًا. وإذا كانت المركزية الثورية قد أدت في نهاية الأمر إلى إلغاء هذه الوفرة الزائدة عن الحد من الإدارات، فمما لا مرأ فيه أن ذلك كان تجاوبًا مع سخط عام كان ظاهرًا بالفعل منذ ما قبل الثورة. والحال أن مذكرة غريبة ترجع إلى عام ١٧٨٢ إنما توضح بأسهاب الامتيازات الزائدة عن الحد والتي ترتبط بالك "بيتي فرانك ليونيه"، وهي شريط من الأرض يمتد على طول ضفاف نهر السون على جانبي مدينة تريفو الصغيرة، شمالي ليون. ويختتم الكاتب مجهول الاسم تأملاته على النحو التالي: "إذا... اكتفى المرء بأن يأخذ في الحسبان المبادئ العامة للحكومات، والنظام والتجانس اللذين يجب أن يكونا أساس كل إدارة صالحة، فسوف يكون محقًا لو رأى أن رعاية الدولة الواحدة يجب أن تحكمهم قوانين واحدة، ويجب أن يتمتعوا بحقوق واحدة ويتحملوا واجبات واحدة وأنه يبدو من غير العادي أن تتمتع منطقة لا تزيد مساحتها بأية حال من الأحوال عن فرسخين ونصف فرسخ، وتقع إلى هذا الحد أو ذاك في وسط المملكة، بامتيازات ليس من شأنها غير إثارة غيرة الأبرشيات المجاورة... وعداوة أدت بالفعل أكثر من مرة إلى مشاهد لا تزول، ولن يتسنى الحيلولة دون ظهورها في المستقبل، إلا باستدعاء كل ما لدى السلطات من آيات الصرامة" (٩٦).

إنه لأمر غير عادي بالفعل. وربما جاز لنا أن نتساءل لماذا أدارت المقاطعات ظهورها

لما كان يمكن أن يمثل، بشكل واضح تماماً، تقدماً شاملاً. لا بد من أن نعترف بوجود نزعة قومية محلية معينة، لأنه ما دامت لم تكن قد ظهرت بعد "أمة" فرنسية، فإن الوطن (*patrie*) المحلي إنما يقوم مقامها ويغذي ما يمكن لنا أن نسميه الآن بالمشاعر "الاستقلالية". وقد كانت مثل هذه المشاعر قوية إلى أبعد حد عشية الثورة، وكان على هذه الأخيرة أن تضع نهاية سريعة لهذا المد الغريب. ولكن هل يوجد أي سبيل لبيان حصاد سياسة الحكومة تجاه المقاطعات في أعوام النظام القديم الأخيرة؟ هل يسعنا الاتفاق مع توكفيل وعدد من المؤرخين العليمين على أن المركزية قد أحرزت انتصارات قليلة خلال تلك الفترة؟

من المؤكد أن المقاطعة كانت، بحلول تلك الفترة، قد كفت منذ وقت بعيد عن أن تكون قسمًا إداريًا رسميًا؛ لقد كانت "مهملة، كوحدة سياسية، وذلك لحساب ال- *gén- éralité*" (٩٧)، زمام الأمين. وهكذا جرى فرض تقسيم جديد على الحدود القديمة، وهي سيرورة لا تفتقر إلى التشابه مع سيرورة تقسيم فرنسا فيما بعد إلى *départements*، في عهد الجمعية التأسيسية، والتي كان المراد منها أن تشكل قطيعة سافرة مع الماضي. ولكن أليس من الوارد أن من الشطط الحديث عن تشابه بين السيرورتين؟ إنني أسلم عن طيب خاطر بأنه مع انطلاق فرنسا على المستوى الاقتصادي بعد عام ١٧٥٠، حدث قدر من التعاضد في السلطة الملكية ولو أن خصوصية المقاطعات قد جرى تعزيزها، في الوقت نفسه. ففي كل عاصمة من عواصم المقاطعات، واصلت المقاطعات إنجاب نخبة مكثفة وشرسة ومهيمنة، تتمتع بامتيازات جيدة - وهي إمتيازات دافعت عنها باسم الصالح العام. ألم يكن ذلك هو النمط السائد؟ إن التنظيم الإقليمي مستحيل دون شكل ما من أشكال التنظيم الاجتماعي يشكل حجر زاوية له ولأزمة من لوازمه الضرورية.

خذوا، على سبيل المثال، مثل بورجونيا الأكثر وضوحًا. هل كان بوسعها أن توجد، مهية و متمسكة بخصوصياتها، دون الفئة المغلقة على نفسها والتي سيطرت على المقاطعة، أي دون الفئة الاجتماعية التي احتلت برلمان ديجون؟ إن هذه الأخيرة لم تسمح لشيء بأن يعكر صفوها، وعندما كانت تهب إلى النضال، فقد كانت تفعل ذلك، بحكم العادة فقط، دفاعًا عن صدارتها ضد ال- *Cour des comptes* ومجالس المقاطعة الباقية، والتي كانت تعتبر تدخلاتها مزعجة أحيانًا. ومن الناحية الأخرى، نجحت هذه الجماعة الاجتماعية في التفاهم بشكل أفضل مما يقال مع الحاكم العسكري، وهو

شخصية تتمتع بقدر من الهيبة والنفوذ، خاصة عندما تولى هذا المنصب، من عام ١٧٥٤ إلى عام ١٧٨٩، أمير من سلالة دو كونديه. وكان بوسع قدر يسير من الفهم أن يكون كافيًا لاقناعها بالتجاوب مع الـ *Commandant*، الممثل المحلي للحاكم. ولم تكن هناك نزاعات مع الأمين خطيرة أو عصية على الحل. وسعيًا إلى احتكار البرلمان، لم يكن على هذه الجماعة الاجتماعية إلا أن تعتمد على مكانتها وهيبتها وثروتها وممتلكاتها - أراضيها، أحراجها، مزارع كرومها، بيوتها، مسابكها وإيراداتها الريعية - والمتشرة عبر كل أرجاء بوجونيا. ولما كانت تشكل جماعة اجتماعية مغلقة على نفسها، فقد تمكنت عن طريق المشاركات والمصاهرات الزوجية من صون شبكة محكمة من السلالات السائدة، حريصة على استبعاد أي اختراق غير سارٍ من جانب التجار والبورجوازيين محدثي النعمة. ومع أنها كانت بوجوازية في وقت من الأوقات، إلا أنها كانت قد اجتازت منذ زمن بعيد وبسهولة حاجز الانتماء إلى الـ *noblesse de robe* (نبالة الرداء)، بل كان بوسعها أن تفاخر بأن في صفوفها عددًا من النبلاء ذوي السلالة العريقة، كعائلة الرئيس دو بروس (١٧٠٩ - ١٧٧٧) الشهير، والمنحدر من نبيل قتل في فورنو في عام ١٤٩٥.

نحن هنا إذا بإزاء فئة مغلقة على نفسها. "إن رجال البرلمان لا يكتفون بنقل مناصبهم إلى أبنائهم، بل يضمون إلى انزمرة اخوتهم واخوة زوجاتهم وأزواج أخواتهم وأزواج ابنائهم وأبناء اخوتهم وأخواتهم". ذلك كان انتصار العشيرة. ولما كانت تشكل مجتمعًا قائمًا على المصاهرة من داخل العائلة، فقد عاشت في سلام دون أن يكدر صفو حيائها شيء لأعوام طويلة كثيرة، وراحت ترتب مالا حصر له من المناسبات للقاء وللتراسل بالخطابات ولتبادل الآراء حول كل شيء. وكانت "حفلات الرقص والحفلات الموسيقية والحفلات المسرحية وسهرات لعب القمار والاحتفالات والمآدب المقامة لمئات الضيوف"، كانت كلها مناسبات للقاءات العشيرة وللتآمر ولتأكيد ذاتها. وفي ٣٠ مارس/ آذار ١٧٨٥، قرعت أجراس كاتدرائية ديجون لتعلن مولد دوق نورماندي، الذي سوف يصبح فيما بعد لويس السابع عشر: لقد أقام الرئيس جولي دو بيفي حفل عشاء لمائة وعشرة ضيوف وأمام مقر إقامته وعمله المضاء بالأنوار "أقام صهريجين للنبيل لكي يشرب منهما الشعب" (٩٨).

وكان بوسعنا بالمثل أن نذهب أيضًا إلى رين أو تولوز أو جرينوبل أو بوردو، لكي نحسب قوة هذه الجماعات السائدة التي، بدفاعها عن امتيازاتها الخاصة في المقام الأول،

شكلت قوة حراسة يقظة لحريات المقاطعات. وكان بوسعنا أن نتوقف طويلاً عند جرينوبل مثلاً. فهل من المحتمل أنه لكون "المقاطعة" كانت متزوية في ركن من أركان المملكة، غارقة في إمتيازاتها وعاداتها، كان برلمان جرينوبل قلعة حصينة لليقظة وللمصالح الخاصة، تفرض هيمنتها على أمانة جرينوبل وعلى المجتمعات الحضرية والريفية المحلية؟ كتب الأمين ديربيني في عام ١٦٧٩: "إنني أتعرف كل يوم على الحاجة إلى تعيين قاضٍ شرطي في جرينوبل وإلى حرمان البرلمان من جميع المعلومات حول ما يحدث في أمانة المدينة. ومن بين جميع الجماعات في المملكة، فإن هذه الجماعة هي الأكثر إصراراً على أن تجتذب وتحتفظ لنفسها بكل سلطة في المقاطعة، وعندما يهتم أحد من أفرادها بأية قضية، فإن من غير المحتمل أن تكون الخسارة مصير المشمول برعايته" (٩٩). والحال أن الأمين لا يبالغ وهو يتحدث عن الأساليب السلطوية التي يلجأ إليها أعضاء برلمان جرينوبل، وتؤيدنا في ذلك خبرات المارشال دو تيسيه في عام ١٧٠٧، خلال حرب الخلافة الإسبانية. فالقوات الفرنسية المهزومة أمام تورينو كانت تشق طريقها بصعوبة عائدة إلى فرنسا، وكان المارشال قد عين لقيادة الجيوش في الجنوب - الشرقي، بخطابات رسمية صادرة عن الملك كان يتعين عليه، كما قيل له في فرساي، أن يحصل على تسجيل لها في الموقع من جانب برلمان جرينوبل. وبما أنه قد وصل قادماً من البلاط رأساً، فلا شك أنه قد قدم نفسه بقدر أقل من التواضع المطلوب. وأياً كان الأمر، فقد جرى تعريضه لجميع أشكال العراقيل والفظاظات من جانب الرئيس دو جرامون، الذي اتهمه بالسعي إلى أن يحوز في البرلمان مكانة لا يستحقها. وقد أورد المارشال كل ذلك في رسائله باستغرابٍ ساخط، إلا أنه، بعد أن غاب ثلاثة أيام لتفقد القوات في سافوي، علم، لدى عودته، أن البرلمان، الذي اعتبر سلطاته زائدة عن الحد، قد قام باختزالها على مسئوليته، مما أدى إلى انفجار غضبه. فسلطاته إنما حددها له الملك لا أحد سواه، وليس من حق أحد اختزالها، ولذا فهو "يطلب" من الملك "إحقاق الحق". وقد أجيب إلى طلبه، وكان على الرئيس دو جرامون أن يعتذر، لكن هذا النزاع على الصدارة والأسبقية غني بالدلالات (١٠٠).

وفي بوردو، كان البرلمان القوي والمتكبر مركز مجتمع غني ومترف بشكل خرافي يسيطر على مصدر جد قديم للدخل: حقول كروم بوردو. ومنذ وقت مبكر كعام ١٦٠٨، نجد أن هنري الرابع، الذي يعتبر كلامه الصريح جذاباً بشكل لا يقاوم، قد أولى جانباً من اهتمامه إلى هذه الزمرة المميزة تميزاً عظيماً: "تقولون إن شعبي مداس

بالأقدام. فمن، من فضلكم، الذي يدوسه بالأقدام إن لم يكن أنتم وزمرتكم؟... من الذي يكسب الدعاوى القضائية في بوردو إن لم يكن صاحب كيس المان الأكبر؟... وأين هو الفلاح الذي لا ينتمي حقل كرومه إلى رئيس أو إلى عضو البرلمان؟ وأين هو النبيل المفلس الذي لا يُعهد بأرضه لواحد من هذين؟ ما على المرء إلا أن يكون عضواً في البرلمان حتى يصبح ثرياً في التو والحال (١٠١). وفي ليون، في عام ١٥٥٨، سنجد أن جماعة تتألف من نحو ثلاثين شخصاً "كلهم تقريباً من التجار" هي التي اتهمها رجال الدين بحكم المدينة. وفي مونييلييه، نصعد قفزاً على سلم النجاح، حيث أن تجار لانجدوك الممولين، في عهد لويس الخامس عشر، قد ذهبوا إلى باريس، حيث استولوا، إلى هذا الحد أو ذاك، على ال Ferme générale (الالتزام الضريبي الحكومي) (١٠٢)، أي على شريحة ضخمة من ثروة فرنسا... وهو إنجاز مشير تماماً!

لغة الجنوب، لغة الشمال

إذا كانت فرنسا تفتقر إلى الوحدة الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، فهل تتمتع بالوحدة الثقافية؟ ربما. غير أننا نعرف بالفعل دون ظل من شك أنه في الوقت الذي كانت هناك فيه على المستوى الأعلى "حضارة" فرنسية واحدة - نخبوية ومنتشية وتعتبر نفسها مشهداً وبيئة تستوعب كل شيء، أو بنية أو بالأحرى بنية فوقية وسيطرة وقيداً - فقد كانت هناك في الوقت نفسه، وعلى مدار قرون، في داخل فرنسا، حضارتان أساسيتان كبيرتان تتصارعان، لكل منهما مجالها اللغوي: حضارة ال oil {نعم} الشمالية، والتي انتصرت، وحضارة ال oc {نعم} الجنوبية، والتي كتب عليها أن تصبح بوجه عام شبه مستعمرة، يسحقها الشمال وازدهاره المادي.

وبما أنني مغرم بالحضارتين سواء بسواء، باذلاً كل ما في وسعي من أجل فهمهما لا تفضيل إحداهما على الأخرى، فمما لا شك فيه أنه سوف يجري اعتباري قومياً داعياً إلى التوحيد - وهو شيء أحاول تجنبه وأنا أنظر إلى تاريخهما الماضي.

نحن إذاً بإزاء انقسام، انشطار كبير بين شمال و جنوب فرنسا، يقع على طرفي الحدود اللغوية الطويلة الممتدة من الريول على ضفاف نهر الجارون إلى حوض الفال، مستوعباً شريحة كبيرة من المسيف الأوسط وجبال الألب. ومن المحتمل أن الحد الثقافي الحاسم إنما يمتد امتداداً أعمق شمالاً من هذا الفاصل اللغوي، حيث يصل بشكل عام إلى اللوار نفسه، إذا كنا مستعدين لقبول الشواهد والمعايير والافتراضات التي قدمها عدد

من علماء الجغرافيا التاريخية الذين اتجهوا مؤخراً إلى تفسير المعطيات المستمدة من أسماء الأماكن واللهجات. وعلى سبيل المثال، لا يعتبر بونو الحد بين الـ Oïl و الـ Oc خطأ ثابتاً على مدار الزمن، بل ينظر إليه بوصفه منطقة بينية للحضارة الرومانسية (أي المنبثقة عن اللاتينية)، ذات حدود متحركة وآثار كثيرة تنتمي إلى الماضي، أكان ذلك شمالاً أم جنوباً. وأوضح ما يترتب على ذلك هو أن نستبعد من فرنسا الـ Oc شريحة ضخمة كانت تنسب إليها عادةً، وتتألف من ليموزان وأوفرنيا ودوفينييه (أنظر الشكل (٨)).

ولكن دعونا نترك المسألة مفتوحة مؤقتاً. إن ما يمكن قوله هو أن تاريخ فرنسا قد اتخذ مساراً مختلفاً في شمال هذه المنطقة البينية عن المسار الذي اتخذه في جنوبها. والقاعدة هي أن ما حدث في الشمال لم يحدث بالأسلوب نفسه في الجنوب والعكس بالعكس. فما نعتبره حضارة (الأسلوب الذي ينشأ به الناس ويحيون ويحبون ويتزوجون ويفكرون ويؤمنون ويضحكون ويأكلون ويلبسون ويننون بيوتهم ويخططون حقولهم أو يسلكون أحدهم تجاه الآخر) لم يكن البتة واحداً من الناحية العملية في كل من الجنوب (حيث كانت الكلمة التي تؤدي معنى نعم هي Oc) والشمال (حيث كانت هذه الكلمة هي Oïl التي أصبحت فيما بعد oui) (١٠٣). لقد كانت في الجنوب وسوف تكون على الدوام فرنسا "أخرى".

فرنسا أخرى، بلد آخر، كما لم يكف الشماليون البتة عن اكتشاف ذلك والإشارة إليه بصوت عال، بمناسبة أو دون مناسبة، حيث كانت دهشتهم تتحول في أكثر من مرة إلى مزاج ساخر سيء، مع أنهم هم الخاسرون تماماً من ذلك! إننا نجد راسين على سبيل المثال - والذي ذكرنا بالفعل شكاياته من ايزيه - يصب اللعنات لأنه لا يمكنه فهم كلمة واحدة يقولها أي إنسان في الجنوب من فالانس. لكن الله يعرف أن الـ patois كانت منتشرة بما يكفي في كل فرنسا في ذلك الوقت. إلا أن بوسعنا أن نفترض أن الشمالي كان بوسعه أن يفهم إلى هذا الحد أو ذاك اللهجات كلها إلى أن يعبر الحدود إلى أرض الـ Oc. وقد كتب إلى لافونتين: "أقسم لك إنني أحتاج هنا إلى مترجم مثلما يحتاج موسكوفي إلى مترجم في باريس. البارحة، عندما وجدتني بحاجة إلى مسامير صغيرة (clous à broquette)... أرسلت خادماً عمي إلى المدينة، وقلت له أن يشتري لي مائتين أو ثلاثمائة broquettes؛ لكن ما جاء به إلى لم يكن غير ثلاث علب كبريت (bottes d'allumettes)؛ ويمكنك أن تتخيل كيف يمكن

لإساءات فهم كهذه أن تدفع المرء إلى الجنون". وقد كتب إلى شخص آخر: "إنني لا أستطيع فهم فرنسية هذا البلد وهم لا يستطيعون فهم فرنسيي" (١٠٤).

هذان كانا عالمان كل واحد منهما غريب عن الآخر بالمعنى الكامل للكلمة، كما عبر عن ذلك معجب بالكاميزار عندما نشر في عام ١٧٠٧ في لندن "تقريراً عن مختلف المعجزات التي قام بها الرب في الـ سيفان". لقد رأى "المهمين" - وهم إناس بسطاء و "كلهم لا يعرفون الرياء" - "يلقون خطباً رائعة" بالفرنسية "خلال تلقيهم الوحي". وهي معجزة بالفعل، لأنه "ليس أقل صعوبة بالنسبة لفلاح من تلك الجهات أن يلقي خطبة بالفرنسية مما هي الحال بالنسبة لفرنسي حديث الوصول يريد التحدث بالإنجليزية في إنجلترا" (١٠٥). وهي معجزة يمكننا مع ذلك تفسيرها، لأن الكاميزار يقرأون الكتاب المقدس بالفرنسية وينشدون ترانيم ألفها مارو بالفرنسية.

وما الذي نسمعه من بروسبر ميريميه وهو باريبي ترجع أصوله إل نورماندي، ومراقب يتميز بصفاء النظر وبالذكاء غيل إلى الثقة في ما يقول - عندما نزل إلى آفينيون من مركب بخاري هبط به على نهر الرون في عام ١٨٣٦؟ لقد قال إنه شعر أنه في بلد أجنبي (١٠٦). وهو ما لن يمنعه، في الحقيقة، من العودة إلى هناك لكي يموت، في عام ١٨٧٠، في كان. وعذره في ذلك، إن كان هناك عذر، هو أنه قد نجح على نحو ثابت في ضم كورسيكا، ابنة البحر المتوسط، إلى التيار الرئيسي للأدب الفرنسي، وقد نُشرت روايته القصيرة "كولومبا" في عام ١٨٤٠.

أمّا لوسيان فافر، المولود في نانسي في عام ١٨٧٨، وإن كان أصله وتعاطفاته تعود إلى فرانش كونتيه، فقد تلقى صدمة حقيقية - صدمة حضارة مختلفة - عندما قام برحلة عبر جنوب - غربي فرنسا. كتب إليّ في ٢٠ يوليو/ تموز ١٩٣٨: "وصلت إلى هنا (إلى كوتيريت حيث كان هناك للعلاج) عبر الطريق الأطول من سواه: ليموج - بيريجو - آجان - مواساك - أوش - لورد. شريحة جميلة من فرنسا. ولكن هل يجب لنا أن نسميها فرنسا؟ ما أغرب وما أبعد هذه الأماكن بالنسبة لنا نحن أهل الشمال والشرق! تلك الكنيسة ذات الطابع البيزنطي كما لو أنها كنيسة سانت صوفي، والتي تنتصب فجأة أمام المرء في بيريجو، وسط أجمل وأبدع مشهد طبيعي فرنسي؛ إحياء لجورا كورييه قرب ايزييه؛ وذلك المشهد العادي المبتذل المستमित الذي يميز مواساك والتي باعت روحها لأجل سلة من الأعناب، والتي تبدو كنيسة سان بيير المقامة فيها، بتماثيلها وبرج ناقوسها، مهجورة تماماً وعديمة القلب؛ وتلك الروح غير العادية التي قد يتصور المرء أنها

لابد وأن تكون مميزة لمدينة مثل أوش - وهي أكروبول صخري، محارب، من الواضح أنه قد استهلكت قواه فتن الملل، التي سكنت الآن - كل ذلك مزعج بدرجة غريبة جداً ويدفعك إلى الشعور بأنك بعيد، بعيد عن بلدك". أما الماريشال ليوتي، وهو "أمير لوريني" (١٠٧)، فقد قال بإيجاز أكثر: "إنني لا أشعر بالراحة في بيزيه" (١٠٨).

وفي كل جيل، تتجدد الدهشة وتحيا من جديد. وفي عام ١٨٧٢، جاء الدور على ارنست رينان لكي يبدي تكشيرة نفور. فهو يجرؤ على أن يكتب بتردد زائف: "قد أكون مخطئاً، إلا أن هناك وجهة نظر مستمدة من الاثنوغرافيا التاريخية تبدو مقنعة لي بشكل مطرد. إن التشابه بين إنجلترا وفرنسا الشمالية يبدو لي واضحاً بشكل متزايد يوماً بعد يوم. إن حماقتنا إنما تحيي من الجنوب، وإذا لم تكن فرنسا قد جرت لانحدوك وبروفانس إلى محال نشاطها لكنا شعباً جاداً، نشيطاً، بروتستانتيًا وبرلمانياً" (١٠٩). فيالها من فضائل ضائعة! ويا لها من افتراضات مهزوزة أيضاً عندما يتذكر المرء أن باريس (التي هي ليست في الجنوب) وبريتانيا (وهي ليست في الجنوب هي الأخرى) هما اللتان أنقذتا القضية الكاثوليكية في القرن السادس عشر. في حين أن نيم أو السيفان... إكاتنا بورتين رئيسيتين للتمردات البروتستانتية ضد الكاثوليك. - المترجم. وبالرغم من كل ذكاء رينان، بل بسبب ذكائه، يعتبر هذا النص كارثياً إن لم نقل محزناً.

على أن الشماليين غالباً ما يكونون وقحين تماماً إذ يدعون الصدارة وينسبون إلى أنفسهم مآثر ومزايا قد تكون لهم وقد لا تكون، لكنهم على أية حال لا يحوزونها بفضل جدارتهم الخاصة بقدر ما يحوزونها بفضل التفوق السياسي والاقتصادي الذي أضفاه التاريخ، والتاريخ الذي لم يلق عوثاً إلى هذا الحد أو ذاك، على فرنسا الشمالية.

ومن باب التعويض، هل يمكننا أن نستدعي شهوداً أكثر كرمًا لتولي الدفاع؟ إنني أفكر في ستاندال وهو يزعم في سرور: "لقد حولت نفسي إلى إنسان من الجنوب، ولم يكن ذلك صعباً على أية حال" (١١٠). وقد تعترضون قائلين: لكن ستاندال قد ولد (في عام ١٧٨٣) في جرينوبل، ولذا فإنه بحكم مولده كان هناك بالفعل ولو في منتصف الطريق على الأقل. والواقع أن جرينوبل ليست الشمال. ثم إن ستاندال كان على أية حال ستاندال، المحب حباً مستميتاً لذلك الأفق الجنوبي المثير الآخر، إيطاليا: وأليست لجنوب فرنسا "صلوات مشيرة بإيطاليا"؟ (١١١) هل يمكننا إذا استدعاء فان جوخ ليكون شاهداً؟ نعم ولا. في فبراير/ شباط ١٨٨٨، بعد ستين شاقين وغير سعيدتين في باريس، وصل هذا الشمالي الحقيقي الاصيل إلى آرل. لقد انتشى على الفور بطبيعة

وبألوان الجنوب: "صخور ضخمة، حديقة حضراء ذات ممرات قرنفلية، سماء من الأزرق الأخضر الرائق". كتب إلى أخيه: "لا يخامرني شك في أنني سوف أحب الطبيعة هنا دائماً". "حتى الآن، لم تزعجني الوحدة كثيراً، فأنا أجد ضوء الشمس الأقوى هنا وأثره على الطبيعة بالغى الفتنة... آه، إن أولئك الذين لا يؤمنون بالشمس الجنوبية ليسوا مؤمنين بالفعل". بل إن "رياح الجنوب اللعينة"، برغم أنها لا تطلق، يسعد المرء "أن يراها". إلا أن هناك الناس، السكان المحليين. "من المثالب العظيمة عدم القدرة على التحدث باللهجة الجنوبية. وهكذا لم يتسن لي حتى الآن أن أحقق أبسط تقدم إلى قلوب الناس... وهكذا تمر أيام كثيرة جداً دون أن أقول كلمة واحدة لأحد، إلا لكى أطلب الغذاء أو قهوة. وكانت تلك هي الحال منذ البداية". ولا يجب أن نعتبر هذا الكلام مجرد علامة أولية على الجنون الذي سوف يمسه، بل يجب أن نعتبره شهادة على ارتباك حقيقي. كتب في مارس/ آذار ١٨٨٨، بعد وقت قصير من وصوله: "هل يجب أن أقول الحقيقة؟ وأضيف أن الجنود الزواوين والمواخير والآرليات الصغيرات الفاتنات اللاتي يتعرفن على المشاركة لأول مرة في حياتهن، والقس في رداءه الكهنوتي والذي يبدو في صورة كركدن خطير، وشاربي الأبنست المسكر، يبدوون لي كلهم... كائنات من عالم آخر؟" (١١٢).

ومن باب الانصاف، كنت أود لو كان بوسعي أن أبرز في مقابل أو هام "الشماليين" وسخريانهم ومؤاخذاتهم غير العادلة، عدداً من الانتقادات أو النكات أو السخریات الصادرة عن أهل الجنوب. إلا أنه في هذا الصدد، يجب أن أعترف بأن المحصلة طفيفة نوعاً ما، بالرغم من أنني قد رجعت إلى عدد من العليمين بلغات الجنوب: نكتة يتيمة في مسرحية جنوية، مثل أو سخرية عرضية. وهي أشياء ليس فيها ما يوجع بشكل خاص. ولم يكن بوسعي أن أجد شيئاً يماثل تلك التقارير النابضة بالحياة والتي كتبها أولئك الإسبان الذين عانوا معاناة جسيمة من النفي في إنجلترا أو في هولنده في القرن السادس عشر، لكنهم كانوا واثقين من تفوقهم الخاص، حيث راحوا يصبون لعناتهم الشاملة على الطعام الشمالي المقلي بالزبدة، ويفرغون مثناتهم من البيرة الشمالية وهم فزعون وعكرو المزاج (١١٣)، ويقاطعون أحياناً المقيمين المحليين، مثلما فعل سفير الملك إسبانيا في لندن، كان يشعر بالقرف الشديد بحيث إنه لم يخرج البتة من مقره. وقد ذكر ممثل جنوه وهو يتحدث عنه في عام ١٦٧٣: "إنه لم يتكيف مع أية من العادات الإنجليزية، ويحيا في عزلة ولا يحب التحدث إلى أحد" (١١٤).

على أن إسبانيا جنوب من نوع خاص ولندن شمال أكثر رسوخًا في أصلاته من أي شمال آخر.

فهل أصبح الجنوب الفرنسي ببساطة معتادًا على كل هذه اللغة المسرفة، مستسلمًا وغير مبال؟ سوف يكون مثل هذا الكلام من الشطط الشديد، حيث إن الثقافة الجنوبية تواصل العودة إلى الحياة في السنوات الأخيرة وتنمو لها براعم جديدة. أم أن الجنوبيين قد كفوا عنى ما يبدو عن الجدل، مرتاحين إلى الحفظ السعيدة (التي ترجع إلى زمن أبعد من متأخر) والتي صادفوها في الشمال، في الأعمال في الحياة الأكاديمية والسياسة والإدارة والاستثمار - أي مرتاحين إلى نجاحهم وإلى صعودهم الاجتماعي؟ من الأرجح أن هبة الشمال، المرتبطة أساسًا بهيبة باريس، قد جرى الإحساس بها في الجنوب وهي تميل إلى التأثير على الحوار. عندما قام ماري لافون، وهو أحد رواد الدفاع عن الجنوب، بنشر كتابه: التاريخ السياسي والديني والأدبي لجنوب فرنسا، في عام ١٨٤٢، لم يسخر من "الفرنسيين"، أي من الناس الموجودين شمال اللوار، لكنه قارن بين جنوبيي العصور الوسطى، المهذبين والمحبين للحرية و "البربرية الفظة" المميزة "للفرسان عبر اللوار" (١١٥) - والذين يتميزون بالعنف وبالتعصب وباللجوء إلى السلب والنهب - ومع ذلك فقد انتصروا مثلما انتصر فيما بعد إرهاب حزب الجبل على حزب الجيروندي، "الثوريين الحقيقيين" الذين كانوا من نواح كثيرة أهل جنوب. والحال أن ماري - لافون إنما يشجب ويتهم. إلا أنه ليس من السهل السخرية ممن ينتصر عليك. فهل يمكن القول إن الجنوب قد شعر بالأحرى تجاه "الفرنسيين"، الـ "Franciaux" كما كانوا يسمون في طولون، بالسخط الذي يشعر به المرء تجاه قوة أجنبية محتلة؟

يتطلب الأمر شخصًا مثل ستاندارل حتى يمكنه السخرية من فرنسا الشمال الكئيبة - الزاعقة والمولعة بالرسميات والمغرورة. كتب مبتهجًا مرة أخرى وهو يسافر أسفل الرون: "يبدو أن السعادة تختفي عندما يفقد المرء النبرة الجنوبية... إن الطيبة والتلقائية... تسطعان في فالانس. نحن الآن في الجنوب بالفعل... لم يتسن لي قط مقاومة هذا الانطباع السار. إن الأمر هنا على خلاف تام مع أدب باريس والذي تكمن مهمته بالدرجة الأولى في تذكيرك بالاحترام الذي شعر به الشخص الذي يتحدث إليك تجاه نفسه ويتوقعه بدوره منك". أما هنا، على العكس من ذلك، فإن أي إنسان عندما يتحدث، "لا يفكر إلا في إشباع الشعور الذي يحركه" وليس البتة "في بناء صورة

سامية لنفسه في ذهن الشخص المستمع إليه، ولا حتى في أداء الاحترام الواجب للمكانة الاجتماعية لذلك الشخص. ومن المؤكد أن السيد تاليران لو جاء إلى هنا لقال: "لم يعد هناك احترام لأي شيء في فرنسا!".

وإذ يواصل ستانندال رحلاته، فإنه يقضي ثلاثة أيام في زيارة سوق بوكير الكبرى الموسمية، مستمتعاً بالاختلاط بالجماهير المحتشدة المحتفلة. وهو يكتب فيقول: "إن ما يندر العثور عليه في بوكير هو النبرة المتحفظة ذات الصرامة في باريس... إنني أجد هنا القليل جداً من تلك الملامح المتجهمة والعباسة والمرتابة [المتشربة]... في شوارع ليون أو جينيف. وأحد أسباب هذه الندرة في الجهامة والعبوس هو أن الجماهير الواسعة في بوكير إنما تتألف أساماً من إناس من الجنوب" (١١٦).

والحال أن التباينات القديمة لم يجر محوها حتى في أيامنا. وقبل سنوات قليلة فقط، قال عمدة آرميسان، وهي مدينة صغيرة في لانجدوك، قال لمؤرخ صديق لي: "أيها السيد لوجيني، يجب أن تتذكر أنك يوم مجيئك عبر ممر ناروز، غادرت فرنسا، أنت الآن في أرض الـ OC، وليس في فرنسا". وطبيعي أن الجميع يتكلمون الفرنسية اليوم، من شمال البلد إلى الجنوب. لكنني سمعت للتو ملاحظة مثيرة نوعاً ما من التليفزيون (٣١ يوليو/ تموز ١٩٨٥). إن ميشيل أوديار، كاتب الحوار، يحتج مؤكداً أنه لم يستخدم قط الـ argot (العامية) في حواراته الفيلمية، فهو لم يستخدم سوى اللغة الباريسية اليومية العادية "le parigot". وقد ذكره المذيع الذي يجري معه المقابلة بأن أحدهم كان قد قال ذات مرة عن أفلامه إنها "بحاجة إلى ترجمة حتى يفهمها الجمهور جنوب اللوار!". فهل ما تزال هناك مثل هذه المسافة الشاسعة بين لغة الشمال الشعبية ولغة الجنوب الشعبية؟

اللهجات المحلية: التنوعات التي

لا حصر لها للهجات (القرن الثامن عشر)

طبيعي أن فاصل الشمال - الجنوب ليس كل شيء؛ لأن الوحدات الثقافية الكبيرة إنما تخفي، بشكل غير ناجز فقط، تبايناتها الداخلية الكثيرة. ولو نظر المرء إلى الأمر عن قرب أكثر، فإن الوفرة الزائدة للخصوصيات المحلية إنما تبدو واضحة، بل ومثيرة. وبالرغم من كل إدراكنا لواقع أن العادات والفولكلور والملابس والأمثال بل وأنماط الوراثة (بالرغم من نصوص القانون) يمكنها أن تفصح عن جميع التباينات على مسافة

قصيرة تماماً، إلا أنه ما يزال من المثير أن نقرأ الإجابات التي جمعها في عام ١٧٩٠ الأب جريجوار على مسحه الخاص باللغات وباللهجات الوفيرة في المقاطعات، والتي جرى اعتبارها عن حق، من جانب بارير بوجه خاص، عقبة أمام انتشار الدعاية الثورية و "الروح العامة". ويثبت المسح، عبر وفرة من الأمثلة الملموسة، أن فرنسا لم تعرف فقط لغتي الـ oc والـ oïl (ناهيك عن اللغات الأجنبية إلى هذا الحد أو ذاك على المحيط الخارجي للمملكة: الباسك، البريتون، اللهجات الفلمنكية في الشمال، والألمانية في الشرق) بل عرفت أيضاً، شمالي وجنوبي اللوار، عائلات كاملة من لهجات المقاطعات، تنقسم هي نفسها انقسامات فرعية إلى ما لا حصر له تقريباً من اللهجات. وعندما لخص جريجوار المعلومات، التي كان قد جمعها، في تقريره إلى المؤتمر، أدرج ثلاثين لهجة مختلفة في فرنسا (١١٧). وداخل كل واحدة من هذه، من مدينة أو قرية إلى مدينة أو قرية أخرى، يمكن للهجات أن تتباين إلى هذا الحد أو ذاك تبعاً للناحية التي توجد فيها. وأمام مثل هذا التنوع والتباين، أعربت **directoire** (إدارة) **departement** كوريز (Corrèze) في الأول من ديسمبر/ كانون الأول ١٧٩٢، عن شكوكها في فائدة ترجمة النصوص السياسية إلى اللهجات: "إن المترجم، الذي جاء من كانتون جويآك، لم يكن يتحدث باللهجة نفسها التي تتحدث بها الكانتونات الأخرى والتي تختلف كلها فيما بينها اختلافاً طفيفاً؛ ويصبح الاختلاف ملحوظاً على بعد سبعة أو ثمانية فراسخ" (١١٨). وعليه فسوف يكون من الأيسر فهم الرسالة الراضية عن نفسها والتي أرسلها إلى جريجوار بيير بيرنادو، وهو مستشار سابق في برلمان بوردو: "إن المعارف التي تكونت لدي عن المناطق الريفية المجاورة قد ألهمني فكرة الاتجاه إلى ترجمة إعلان حقوق الإنسان الجدير بالاحترام إلى لغة وسط بين جميع اللهجات المختلفة التي يتحدث بها الناس الذين يحيون هناك". نحن بإزاء صيغة مبكرة من الإسبرانتو! (١١٩).

ولو تناولنا عدداً قليلاً من الأمثلة المحددة، فسوف نجد أن الجاسكونية (التي يتحدث بها أهل جين رجاسكونيا) إنما تتمايز تماماً عن لساني لانجدوك وبيروفانس. لكن الجاسكونية نفسها قد انشطرت إلى شطرين عبر نهر الجارون: فعلى إحدى ضفتيه كان الناس يتكلمون بـ "لهجة مختلفة تماماً" عن اللهجة التي يتكلم بها سكان الضفة الأخرى (١٢٠). وكل منطقة صغيرة أيضاً كانت لها صيغتها الخاصة: إن مسافراً من أوّش إلى تولوز أو إلى مونتوبان سوف يجد صعوبة في التواصل مع الناس خلال سفره.

وداخل منطقة بوردو، فيما يذكر أحد الأشخاص الذين يعرفونها جيداً: "هناك (بوجه عام) نوعان من اللهجات". وذلك دون الإشارة إلى الاختلافات "في التفاصيل"! وفي اللاند، كانت هذه الاختلافات من القوة بحيث إن "الناس غالباً ما يجدون صعوبة في فهم ما يقوله شخص من الأبرشية المجاورة" (١٢١).

فهل كان الأمر مختلفاً في الشمال؟ إن الألسن البورجونية، وهي عائلة خاصة من اللهجات، إنما تتغير عندما ينتقل المرء من ديجون إلى بون أو إلى شالون، أو إلى بريس أو إلى المورفان... وفي الماكوتيه "تباين الألسن من قرية إلى قرية، من حيث النبرة والنطق والحروف الساكنة الأخيرة" (١٢٢). وحول سالان، فإن اللسان الذي يتحدثون به في كل قرية "إنما يختلف إلى حد استحالة التعرف عليه"، والشيء الأغرب من ذلك، هو المدينة نفسها، "فمع أن طولها يصل إلى نصف فرسخ تقريباً، إلا أنها منقسمة من حيث لسانها بل وعاداتها إلى شطرين متميزين" (١٢٣). كما لا يجب أن نتصور أن اللسان البريتوني، الذي هيمن في كل من المدينة والريف، كان نوعاً من لغة قومية موحدة. فهناك اللسان البريتوني الذي كانوا يتكلمون به في تريجييه واللسان البريتوني الذي كانوا يتكلمون به في ليون - وقواعد النحو القائمة المكتوبة إنما تحيل إلى اللسان الأول بأكثر مما تحيل إلى اللسان الأخير. والشيء الأساسي هو أنه كان هناك حشد كبير من التباينات في النطق "على امتداد عشرين فرسخاً، بحيث إن ابن البلد عليه أن يجري شيئاً من الدرس إذا كان يريد فهم البريتونية التي يتحدثون بها على بعد هذه المسافة من بلده (pays) هو" (١٢٤).

والحال أن مواصلة هذه الرحلة اللغوية عبر فرنسا الماضي سوف تكون بلا فائدة ومملة. وهناك شيء يمكننا أن نكون على ثقة منه: إن اللغة الفرنسية لم تكن مهيمنة في كل أرجاء فرنسا. وكما حددت الانسيكلوبيديا [في القرن الثامن عشر]: "الـ patois (اللهجة، اللسان): هو شكل منحط للغة يجري استخدامه في جميع المقاطعات تقريباً. أما اللغة فلا أحد يتحدث بها إلا في العاصمة" (١٢٥). والشيء الثاني هو أن الصيغ المحلية كانت بلا حصر في كل مكان. ألم يقل لا شيتاردي (١٢٦)، في عام ١٧٠٨، حول التربية الدينية: "إننا بحاجة إلى كتب وعظ بعدد الأبرشيات والمدارس"؟ (١٢٧) إلا أن هناك اختلافاً جد مهم بين شمال وجنوب اللوار: ففي الشمال، باستثناء بريتانيا والفلاندر والشرق، كان الجميع يفهمون على الأقل الفرنسية، دون أن يكونوا قادرين بالضرورة على التحدث بها: إن الإشعارات العامة ومواعظ القساوسة المحليين والمدارس

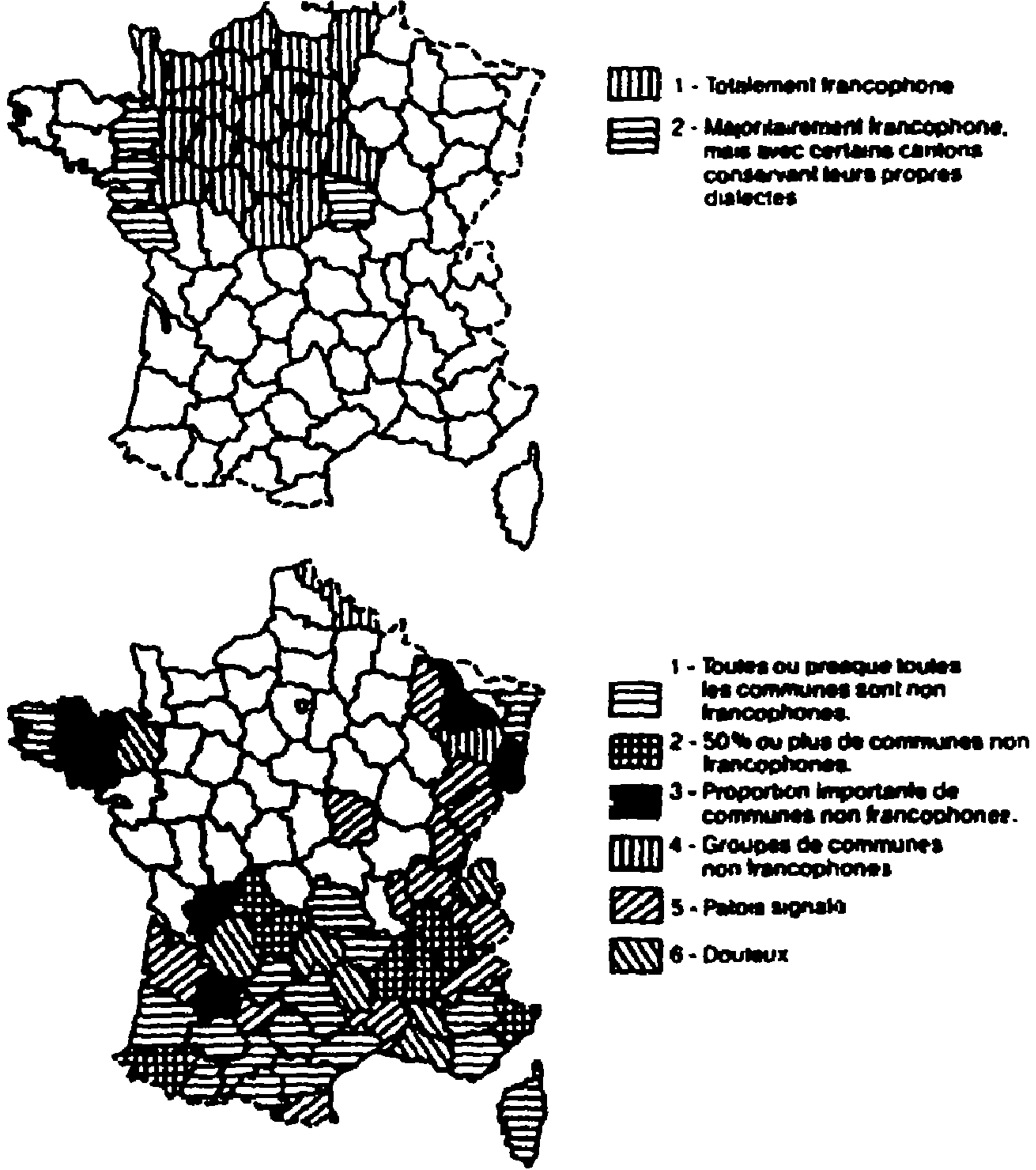
(بصرف النظر عن طابعها الجيني) قد استخدمت كلها اللغة الفرنسية. ومن المؤكد أن اللهجة كانت اللغة اليومية للريف، وللناس العاديين في المدن أيضاً. إلا أنه في شمال فرنسا كان موت اللهجات أسرع (انظر الشكلين ٧). وفي كل مكان بالفعل في الجنوب، خلافاً لذلك، كانت اللهجة المحلية هي المهيمنة. وكان الناس يتحدثون بها في الريف وفي المدينة على حد سواء، أيًا كانت أحوالهم الاجتماعية. وقد قال مراسل في آفيرون: "بمن في ذلك أهل العلم والثقافة والأغنياء" (١٢٨). وفي حين أن كبار البورجوازيين والناس المثقفين كان بوسعهم التحدث بالفرنسية أيضاً، إلا أن الغالبية العظمى من الناس لم يكن بوسعها مجرد فهمها. وقد كتب مراسل مجهول الاسم من أوش: "إن القانون العسفي يكاد يكون كله باللاتينية المغشوشة، وكذلك الحال بالنسبة للإشعارات العامة" (١٢٩).

ألم يكن ذلك هو الشيء المنطقي الذي يجب عمله، مادام لم يكن بوسع الفرنسية أن تكون لغة التواصل الوسيطة وما دام، وفقاً لهذا المراسل نفسه، لدى مغادرة أوش إلى مونتوبان، "ليس من السهل أن تفهم أحداً أو أن يفهمك أحد" (١٣٠)؟ إن الحاجز اللغوي قد يكون عصياً بشكل هزلي. والحال أن الأب البير، وهو من أهل جنوب الألب، يصف لقاءً: "عندما قمت برحلة قبل سنوات قليلة في الليمانيه دو فرنيا، لم أتمكن البتة من أن أجعل الفلاحين الذين قابلتهم على الطريق يفهموني. لقد تحدثت إليهم بالفرنسية، وتحدثت إليهم بلهجتي الأصلية، بل حاولت أن أتحدث إليهم باللاتينية، ولكن بلا طائل. وعندما تعبت في النهاية من التحدث إليهم دون أن يفهموا كلمة واحدة، تحدثوا إليّ بدورهم بلغة لم يكن بوسعي فهم أي شيء منها" (١٣١). فكيف يمكن لنا إذا أن ندهش من الاحتجاجات الساخطة التي صدرت من أبناء أبرشيات آرل أو تاراسكون عندما، في القرن الخامس عشر، وجدوا قساً من بريتانيا أو من شالون - سور - مارن مفروضاً عليهم. لم يكن بوسعهم أن يفهموا كلمة واحدة من مواعظ أيام الأحد التي كان يلقيها عليهم! (١٣٢)

ومع ذلك فقد أدت اختلاطات السكان غير مرة إلى تشجيع تغلغل التحدث بالفرنسية. وهكذا، ففي هذا القرن الخامس عشر نفسه، كان المهاجرون الشماليون قد أخذوا يصبحون بحلول ذلك الزمن أوفر فأوفر عدداً في آرل، حيث لم يكن بوسعهم، بالطبع، أن يفهموا أسلوب الكلام المحلي. إلا أنه بفضلهم انتشر الكلام بالفرنسية بين كل من النخبة والطبقات الأدنى في المدينة. "وهكذا، ليس من المصادفات أن آرل كانت

الشكلان ٧

الأفول البطيء للهجات المحلية



مفتاحا الخريطة الأعلى: ١ - مناطق تتكلم بالفرنسية بالكامل - ٢ - مناطق تتكلم بالفرنسية إلى حد كبير بينما تمسك كائنات معينة بلهجاتها الخاصة. المفتاح الستة للخريطة الأسفل: ١ - جميع أو شبه جميع الكائنات لا تتكلم الفرنسية - ٢ - ٥٠% أو أكثر من الكائنات لا تتكلم الفرنسية - ٣ - نسبة مهمة من الكائنات لا تتكلم الفرنسية - ٤ - مجموعات من الكومونات لا تتكلم الفرنسية - ٥ - لهجات مميزة - ٦ - محل شك.

في عام ١٨٣٥، كانت اللغة الفرنسية ما تزال قاصرة على "فرسا الـ *oïl" القديمة. وفي عام ١٨٦٣، وفقًا لمسح رسمي قامت به وزارة التعليم العام، كانت اللهجات المحلية ما تزال مهيمنة في معظم السند.

الشكل الأعلى : départements المتحدثة بالفرنسية في عام ١٨٣٥.

المصدر

Abel Hugo *La France pittoresque* (1835), I. p. 16.

الشكل الأسفل : الكومونات المتحدثة باللهجات (١٨٦٣).

المصدر

Archives nationales. 7173160, ministère de l'instruction publique "Statistique: Etats divers"

الخريستان مستمدتان من :

Eugen Weber, *La Fin des terroirs*, 1983.

بالفعل. في عام ١٥٠٣، قبل زمن طويل من مرسوم فيلير كوتيريت (١٥٣٩)، أول مكان في بروفانس تسجل فيه محاضر مجلس المدينة بالفرنسية^(١٣٣).

ومن المؤكد أن مثل هذا الاختلاط بين الجماعات السكانية إنما يوضح السبب في أنه بحلول نهاية القرن الثامن عشر كانت تعبيرات فرنسية جد وفيرة قد دخلت إلى الألسن المحلية وحوكتها. وفي هذا الصدد، نجد أن جميع مراسلي الأب جريجوار يذكرون الشيء نفسه من كل ركن من أركان فرنسا. ومن جهة أخرى، في المدن، التي حسنت التجارة من مركزها، أصبح من الشائع التحدث بالفرنسية. ففي بوردو، حيث كان التجار الأثرياء قد تحدثوا في زمن من الأزمنة بالجاسكونية، نجد أن "هذه {اللهجة} لا يتحدث بها الآن إلا باتعات السمك البذيئات والنشاليين العاملين في الأسواق وخادמות ترتيب غرف النوم". بل إن الحرفيين يتحدثون بالفرنسية^(١٣٤).

وقد ذهب معظم مراسلي جريجوار إلى أن هذا التحول الذي تحقق ببطء كان قد بدأ قبل ذلك بنحو خمسين سنة. بينما أرجعه آخرون إلى ما قبل ثلاثين سنة بالكاد. وقد ربطوا، كلهم بانتشار التجارة وبناء الطرق الرئيسية والذي أدى إلى تحويل المواصلات بالكامل، على الأقل بين المدن الصغيرة والمدن الكبيرة. ولكن ماذا تكون أعمال بناء الطرق هذه نفسها، والتي كانت فخر وفرحة مهندسي الجسور والطرق في القرن الثامن عشر، عندما نقارنها بمشاريع القرن التالي؟ لكن الأهم من الطرق بل ومن السكك الحديدية، هو أن التعليم المدرسي الأولي، بعد أن صار منتشرًا، قد كفل تقدم اللغة الفرنسية. وحتى مع ذلك، فإن "فرنسة" المناطق الريفية لم تتم بين عشية وضحاها. ويكتب بيير بونو: "إن فلاحينا الذين يتحدثون بلغة الـ oc كانت معرفتهم بالفرنسية حتى نحو عام ١٨٥٠ مجرد معرفة مهزوزة متواضعة"^(١٣٥). وإذا كان روبرت لويس ستيفنسون، في أسفاره على ظهر حمار في السيفان، في عام ١٨٧٨، لم يجد صعوبة في التحدث مع الناس الذين صادفهم، فإن ذلك لا يعني أن اللهجات كانت قد ماتت. ففي أغسطس/ آب من ذلك العام، وجد نفسه في موناستييه، وهي بورج كبير يبعد عن لو بوي بنحو أربعين كيلو مترًا، وقد سألت الزائر الأجنبي بعض صانعات الدانتيل اللاتي التقى بهن عن بلاده: "سُئلت ذات مرة: 'هل يتحدث الناس لهجة في إنجلترا؟'. وبما أنني أجبت بالنفي، فقد قلن: 'آه، إذا هم يتحدثون بالفرنسية؟' فقلت: 'لا، لا، إنهم لا يتحدثون بالفرنسية'، فكان استنتاجهن: 'إذا هم يتحدثون لهجة'^(١٣٦).

وفي أقاليم معينة، احتاجت اللغة الفرنسية إلى وقت أطول حتى يتم تبينها. ففي عام ١٩٠٢، وبالرغم من تعليمات صادرة من باريس، رفض كثيرون من قساوسة الأبرشيات البريتون إلقاء مواعظهم باللغة القومية. وما تزال الكاتالانية حية إلى اليوم في روسيون: إن جميع السكان الأصليين يفهمونها إن لم يكونوا يتحدثون بها كلهم. وفي عام ١٩٨٣، في مقابلة مع جان لوجيني، أرجع أندريه كاستيرا، الزعيم السابق للجنة العمل الخاصة بزارعي الكروم من أجل تحويله إلى خمر، أرجع اختفاء لغة لانجدوك إلى أواخر الخمسينيات من هذا القرن. والحال أنه ليس تأثير المدرسة الأولية، القديم بالفعل، هو ما يبدو في نظره المسئول عن هذه القطيعة مع الماضي: فالتليفزيون ووسائل الاتصال الجماهيري مسئولة عن ذلك بالتأكيد وإن كانت تتحمل المسئولية عنه أيضاً تلك الرغبة الشعبية الجديدة في اكتساب ما كان في وقت من الأوقات علامة مميزة لسكان المدن وللبورجوازية، أي شكلاً للصعود الاجتماعي.

علم اللهجات وعلم أسماء الأماكن علمان مساعدان لجغرافيا قبل تاريخية

إن الـ **patois**، أو ربما كما يجب للمرء أن يقول اللهجات وأساليب الكلام المحلية، لا تعرفنا بفرنسا القرن الثامن عشر أو القرن التاسع عشر فقط. فعلم اللهجات وعلم أسماء الأماكن، وهما الآن فرعان حيويان من فروع الدراسات اللغوية، إنما يقدمان زاداً عظيماً من المعلومات بشأن الماضي البعيد لبلادنا، وهو زاد لم تستكشفه بعد لا الجغرافيا التقليدية ولا "التاريخ الجديد". ويستحق الجغرافي الشاب بيير بونو الانتباه لقيامه بأول محاولة جادة لدمج هذه الثروة من الشواهد ضمن الإطار التفسيري للتاريخ وللجغرافيا. لأن اللهجات (أو ما بقي منها) وأسماء الأماكن (التي ربما تكون قد تحورت، غير أن بالإمكان رصد تحوراتها واستخدامها كشواهد هي الأخرى) هي علامات طريق كثيرة جداً على مسيرة تتابع الزمن: ومن المؤكد أنها صعبة على التفسير وعلى التداخل فيما بينها على نحو مناسب، لكنها قادرة مع ذلك على توضيح الكثير من الأمور الأخرى إلى جانب انتشار التحدث بالفرنسية، والذي يعتبر على أية حال من الحقائق الأحدث. فهي قادرة على تسليط الضوء على أكثر جوانب ماضينا عتامة.

والواقع أن منهج بيير بونو إنما يشكل انتصاراً من نوع ما، فهو عبارة عن ضفر لفروع معرفية مساهمة أخرى. وهو يبدأ من مفاتيح مبشرة عبر الأزمنة، مميّزاً كل مفتاح عن

سواء: فاسم المكان هذا أقدم من ذلك الاسم، وحدود هذه اللهجة تقع في هذه المنطقة أو تلك على حافة إقليم محدد، لكن عناصر الشواهد العديدة هذه لا تتداخل بشكل واضح وتلقائي في أي نطاق واحد. والحال أن المتخصصين في الداندرولوجيا - علم قراءة الدورات الحولية لجذوع الأشجار - إنما ينهجون النهج نفسه، فهم أيضاً لديهم معلومات محددة عن الموقع، لكن تتابع التواريخ عندهم نسبي وليس مطلقاً. والمشكلة هي إدراج هذه العناصر في التتابع الزمني للتاريخ، وخاصة في ما قبل التاريخ. وبعد ذلك، وعلى ضوء النتائج المنجزة، لابد للباحث حتماً من أن يعدل، بدرجة ما، الصورة التي كانت مقبولة عن ماضينا. وبالمثل، فإن أبحاث بيير بونو المثابرة إنما تسعى، عبر الكثير من المفاتيح اللغوية، إلى اكتشاف الجماعات العرقية، تلك "الخلايا الأساسية" القديمة جداً، والتي تركت كل واحدة منها، منذ أول سكن للأرض، بصمة لا تمحى على "وحدة ترابية" ذات أبعاد أكبر أو أصغر، وذلك من حيث كل من شكلها الطبيعي وحقائقها الثقافية الأعمق. ويصرف النظر عن الانقلابات التي يحتمل أنها قد عرفت فيها بعد، فإن "نواتها تنبثق بعد كل عاصفة". وهنا يكمن تفسير التباينات المتواصلة لبلدنا، وهي تباينات وتنوعات مازال بالإمكان التعرف عليها حتى وإن كان قد حل بها تآكل أو تخفيف من جراء فعل العدو اللدود - الدولة الفرنسية، التي تسنى لها من معقلها القيادي في الحوض الباريسي وعن طريق اللغة القومية، أن تواصل عملها الخاص بالاستيعاب التدريجي وفرض التماثل شيئاً فشيئاً (١٣٧).

وهكذا تثير أبحاث بيير بونو الشك حول جميع افتراضاتنا، فهي تُعرضُ الجغرافية البشرية لشيء أشبه ما يكون بأشعة X. وهي، أولاً وبالأساس، إنما تكشف عن ماضٍ ريفي، ترك بصماته على الأرض نفسها. إننا بعيدون عن الحاضر بقرون وقرون، بل بآلاف السنين، ونصغي مفتونين إلى الحوار القديم بين الإنسان وبيئته. ونحن ملزمون بأن نزن الجدل بين التجمعات البشرية والمشهد الطبيعي، حتى يتسنى لنا الاستفادة منه على أحسن وجه ممكن. لأن هناك تتابعاً كاملاً من الحتميات المتكررة الفاعلة هنا، حيث إن الهياكل الاجتماعية والاقتصادية القائمة إنما تتباين على نحو متواصل عندما تصادف عزوفاً أو تعاوناً من البيئة. وقد أصبح بالإمكان الآن أن نتبع إلى أعماق لم يتم من قبل تحريها ذلك "الاحتلال" الأول "للمكان" والذي تم تحقيقه عبر جهود الجماعات البشرية، عبر إصرارها واستقرارها ومدّها لجذورها، بعد قرون من حياة الترحل. إلا أنه سوف يكون من الخطأ التحدث وكأن هذا الاحتلال للمكان من جانب البشر

قد تحقق مرة وإلى الأبد، ولو منذ زمن بعيد. ذلك أن الـ **homo stabilis** (الإنسان المستقر)، حتى عندما يرتبط بالأرض، لا يتحول بشكل أوتوماتيكي إلى **homo im-** **mobilis** (إنسان عاجز عن الحركة)، إنه في صراع متواصل مع البيئة الطبيعية، وهو إما أنه يتكيف أو لا ينجح في التكيف مع متطلباتها الطبيعية وضرورات الانتاج.

يبدو من المرجح إذاً أنه حتى العصر الكارولينجي، وحتى "الغزوات الكبرى" الأخيرة، كانت نسبة كبيرة من الشعوب التي عاشت في ما أصبح الآن فرنسا ما تزال مترحلة، جزئياً على الأقل؛ وأن حقل نباتات الحبوب، وهو شيء نقلته إلينا شعوب وسط أوروبا قبل التاريخة، كان آخذاً في الاستقرار لتوه فقط في تلك الأماكن التي سوف ينتصر فيها فيما بعد؛ وأن مناطق بأكملها كانت ما تزال متاحة بالكامل لجماعات مترحلة إلى هذا الحد أو ذاك، حيث كان ارتياد الماشية للكلاً بين السهول والجبال هو النمط السائد.

وبعبارة أخرى، فإن تنوع فرنسا، "موزاييك" المشاهد الطبيعية، قد تغير وأعاد تشكيل نفسه، على امتداد زمنٍ صحيح أنه تميز بقدر طفيف من الحركة، لكنه كان كافياً لتعديل الصورة. ويقول لنا دليلنا: "إن النمط الحالي للاستقرار البشري ليس أصيلاً في أي مكان" (١٣٨). والماضي البعيد يفرض علينا سلسلة من الفرضيات المختلفة. وينطبق هذا على تلك الخلايا الأساسية التي نسميها بالـ **pays**، كما ينطبق على الأقاليم وتجمعات الـ **pays** التي يعاد تجميعها بشكل متباين وتميل إلى التجزؤ إلى تخوم وحدات متماسكة بهذه الدرجة أو تلك. وفي قلب وسط فرنسا، نجد أن الليموزان وخاصة إقليم أوفرنيا العزيز على قلب الكاتب، إنما ينبثقان من كتاب بيير بونو بوجوه غير مألوفة بالمرّة. ويبدو الآن أنهما يشكلان فرنسا "وسطى" جديدة، تمتد، كما أشرت بالفعل، من الغرب إلى الشرق - دون أن تكون كلها فرنسا لغة الـ **oc** (خلافاً لما يقال عادة) وإن كانت تقف ضد فرنسا الغلابة، فرنسا لغة الـ **oïl** التي تقع في الشمال. وكنت أود أن أعرف رأي بونو في ذلك النوع من المنطقة التخومية والتي تبدو كمنطقة حدودية محصنة، وحدد روبير سبيكلان (١٣٩) موقعها، على نحو يدعو إلى الاستغراب، بين الشمال والجنوب، مشيراً إلى أنها، في العصر الروماني وقبل الروماني، كانت تخترق وسط البلد من خليج پواتو إلى بحيرة جينيف، شمالي إقليم أوفرنيا الذي عزلته بهذا الشكل، إلى حد ما، عن الأراضي الشمالية، أراضي الـ **oïl**.

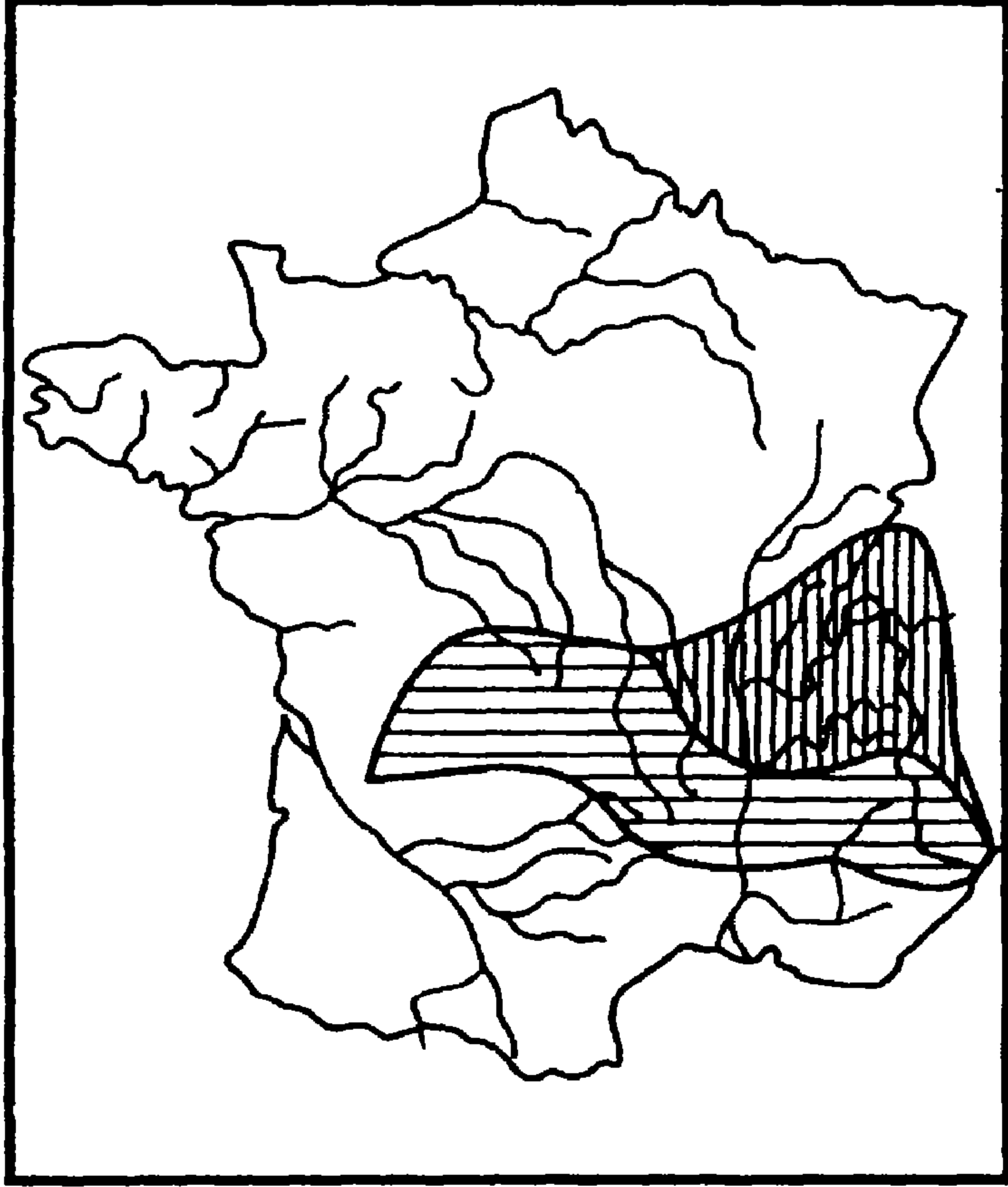
وبطبيعة الحال، لا يتوقف بيير بونو عند هذا المثل البليغ، بل يقترح تعديلات مماثلة

الشكل ٨

"المنطقة الرومانية الوسطى الجنوبية"

وفقًا لـ

Pierre Bonnaud, *op. cit.*, II, p. 188.



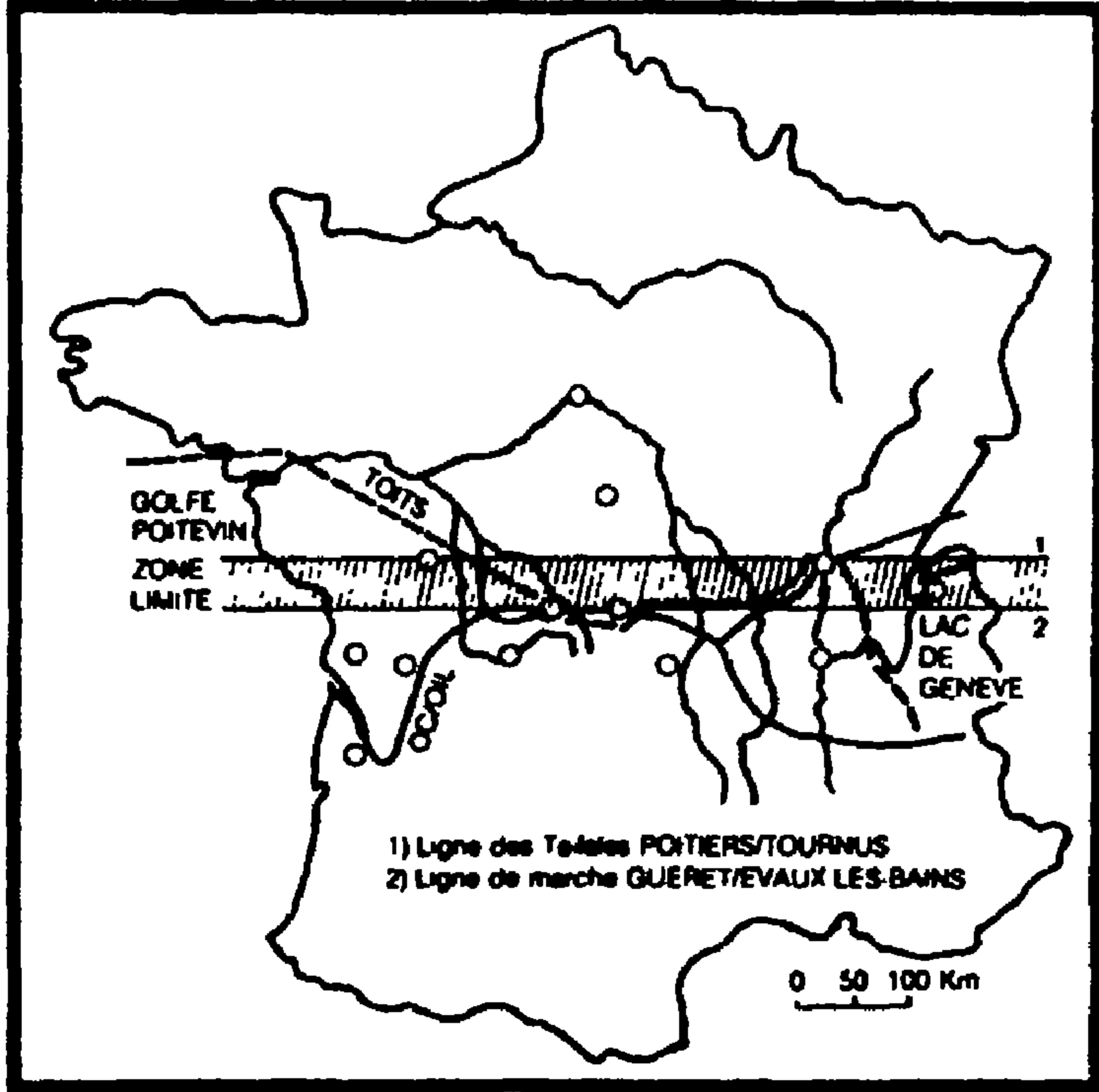
المنطقة المظللة الغامقة هي ما يميزها ب. بونو عن "أرض الـ OC الحقيقية" كـ "منطقة رومانية وسطى جنوبية: ليموزان وأوفرنيا ودوفينييه. ويتطابق حدها الشمالي مع الخط الفاصل المعتاد بين الـ OC والـ oïl؛ أما المنطقة المظللة الفاتحة فهي منطقة الفرنسية "البروفانسالية".

الشكل ٩

"المنطقة الحدودية" لوسط غاليا، نحو عام ٤٠٠

خريطة من إعداد:

Robert Specklin in: *Acta geografica*, 1982.



عبر استخدام أسماء الأماكن والمصادر التاريخية والأركيولوجية والتصوير الجوي، حدد Robert Specklin منطقة حدودية محصنة يصل عرضها إلى خمسين كيلو متراً، وتخترق وسط غاليا. وهذه المنطقة، التي من المحتمل أنها قد أقيمت وحصنت ضد غزوات البرابرة في القرن الرابع من جانب الرومان الذين استخدموا للدفاع عنها قوم الـ Teifales الرحل ذوي الأصول السرميتية، سوف تصبح بعد ذلك، نحو القرن السادس أو السابع، حدوداً فرانكية.

على الصورة التي لدينا عن مجمل فرنسا. ولذا فسوف نتاح لي فرصة أخرى لكي أدرج في الصفحات التالية بعضاً من المنظورات الحافزة والذكية والمبتكرة من هذا الكتاب الرائع (كتاب ب. بونو).

ويرجع كاتبه إلى التفسير الرئيسي الذي يستعيره من المؤرخين المتخصصين عندنا في عصر ما قبل التاريخ، وهو التفسير الذي يذهب إلى أن "فرنسا" قبل التاريخية كانت معرضة لحركة مزدوجة، حيث تهبط عليها موجة من وسط أوروبا بينما تهبط عليها موجة أخرى من سواحل البحر المتوسط. وقد انتشرت الموجة الأولى وذلك بسبب التفوق المبكر لاقتصاد قائم على زراعة نباتات الحبوب، والذي يمكن وصفه بأنه كان متقدماً، وكان مولده في الشرق: وفي مخطط بونو التصوري، فإن "القارة الفلاحية" بامتياز، في العصر الحجري الوسيط، هي أوروبا الوسطى، التي وصلت منها إلى الغرب تقنيات جديدة وبشر جدد. أما الموجة القادمة من سواحل البحر المتوسط، وهي ظاهرة أسبق، فقد تحركت شمالاً إلى الأماكن الشاغرة التي وجدتها، وحملت معها أسلوب حياة قائماً على تربية الأغنام، المجتمعة مع جمع النباتات والمحاصيل المؤقتة.

هكذا نجد أن الفرنسيتين اللتين مازلنا نعرفهما اليوم - الشمالية والجنوبية - كانتا موجودتين بالفعل قبل فجر التاريخ بزمان طويل. وكذلك الحال بالنسبة لـ "الخلايا الأساسية" القديمة التي قام بيير بونو بتعيين حدودها ورسم خرائطها على نحو دقيق. ووفقاً لفرانسوا سيجو، فإن المعهد الإحصائي الفرنسي يذهب إلى أن هناك "٤٧٣ إقليمًا زراعيًا" في أرض فرنسا الحالية [لم يكن هناك عدد أكبر من هذا العدد في الماضي؟]... ومن البوربونيه إلى الرومسيون، ومن الأوني إلى البوج، فإن عدد أنظمة الزراعة في فرنسا في الماضي لا يمكن البتة أن يكون أقل من نحو مائة. [أرجو أن تتذكروا هذا التأكيد الذي سوف أعود إليه]... ولذا، فإلى أن نكتشف المناهج والمفاهيم والوسائل العلمية... التي من شأنها مساعدتنا في فهم هذا التنوع... سوف تظل تعميماتنا عديمة القيمة" (١٤٠). إننا، بعبارة أخرى، إنما نواجه المهمة نفسها التي واجهها ملوك فرنسا في سعيهم المضني إلى تصور وحدة فرنسا وصوغ هذه الوحدة.

الاثروبولوجيا الثقافية.

أو البنية العائلية في مواجهة الوحدة الفرنسية

بناءً على ذلك، لن يكون من السهل علينا الكف عن مناقشة التنوع الفرنسي،

وبالأخص ذلك التنوع ذي الأصل الثقافي والذي يجعل من المشهد الفرنسي خليطاً مبرقشاً جداً. إذ كيف يمكن لفرنسا أن توجد مع مثل هذه الانقسامات الداخلية؟ في هذا البحث عن الأصول الثقافية البعيدة، تمكنت الأنثروبولوجيا مؤخراً من تقديم الكثير من العون. ليس الأنثروبولوجيا الطبيعية عتيقة الطراز، التي تقيس الجماجم وتصنف "الأجناس"، بل الأنثروبولوجيا الثقافية التي أثارت مؤخراً جداً حماسة المؤرخين والشبان (بل وغير الشبان).

إن الاكتشاف الرئيسي هو العائلة. فلا شك، كما لاحظ جان لوي فلاندران محققاً، أن التحول الذي يهدد الحياة العائلية في أيامنا هو الذي أدى، على الأرجح، إلى حفز مثل هذا الاهتمام بإعادة بحث العائلة، الوحدة الأساسية التي تشكل الأم الحزينة لكل مجتمع (١٤١). فكل شيء، على أية حال، إنما يبدأ مع العائلة، بل ويمكن تفسير كل شيء تقريباً بها. وماذا يمكن أن يكون عليه مصير النظام في خلية نحل طائع لو قررت جميع الشغالات الزواج وإنجاب أطفال؟ بوصفنا مؤرخين، أدركنا ذلك بالفعل قبل الأنثروبولوجيين، بل وقبل المحللين النفسيين. لكننا اليوم، بفضلهم، أصبحنا أكثر إدراكاً له مما كنا من قبل. والنتيجة أننا نشعر بالافتتان، وإن لم نشعر بالافتناع دائماً، بالاستقصاءات التي تبدأ من إحصاءات وخرائط الحاضر وتشرع في إرجاعنا متشين إلى الماضي.

وحتى نفهم هذا النهج على نحو ما مارسه إيرفيه لوبرا وإيمانويل تود في كتابهما: "اختراع فرنسا"، لابد من توضيح عدد من القواعد، وهي تتطلب بدورها عدداً من الملاحظات التمهيديّة.

ما زال بالإمكان تقسيم العائلات الغربية، حتى في هذا اليوم، إلى ثلاث فئات: العائلة النووية التي تتألف من الأب والأم والأبناء غير المتزوجين، حيث تكون العائلة مختزلة إلى نواتها؛ بينما يوجد نوعان من العائلة الممتدة. والحال أن العائلة الممتدة رأسياً، أو العائلة السلالية، إنما تشمل عدة أجيال - آباء وأبناء وأحفاد. تلك هي العائلة السلطوية، تحت حكم رب العائلة، حيث يجري ضبط وإرجاء الزواج بشكل صارم، فلا يوجد غير ابن واحد في كل جيل، هو الوريث، يمكنه الزواج، بينما يظل الأبناء الآخرون غير متزوجين أو يتجهون إلى البحث عن أرزاقهم في مكان آخر. أما النوع الثاني، فهو العائلة البطيركية أو المشتركة؛ وبما أنها تمتد في هذه الحالة امتداداً أفقياً، فإنها تجمع بين الأب وجميع أبنائه، المتزوجين أو غير المتزوجين. وهي تشمل الوحدات

الزواجية التي تنضم إلى الجماعة بقدر تشكل هذه الوحدات ومتى تشكلت، وهي ترتبط بالجماعة عن طريق النسب والمصاهرة. وأحياناً ما يمتد هذا النوع و "يؤدي إلى نشوء عشائر أو جماعات محلية بأكملها". والتمايز الأكثر أهمية بين هذين النوعين من العائلة الممتدة إنما يكمن في متوسط عمر الزواج: ففي النوع الأول، يعد الزواج متأخراً، وتوجد نسب عالية في العزوبة، بينما في النوع الثاني، يعد الزواج مبكراً وغير مقيد وتكون نسب العزوبة منخفضة. وهكذا فإن الزواج، وهو "عنصر دينامي يعيد إنتاج النظام العائلي، الوحدة الاجتماعية الأساسية...، إنما يحتل في الأنثروبولوجيا عين المكان تقريباً التي يحتلها في النظرية الماركسية صراع الطبقات" (١٤٢) وهي ملاحظة قصد بها صاحبها دفعنا إلى الابتسام.

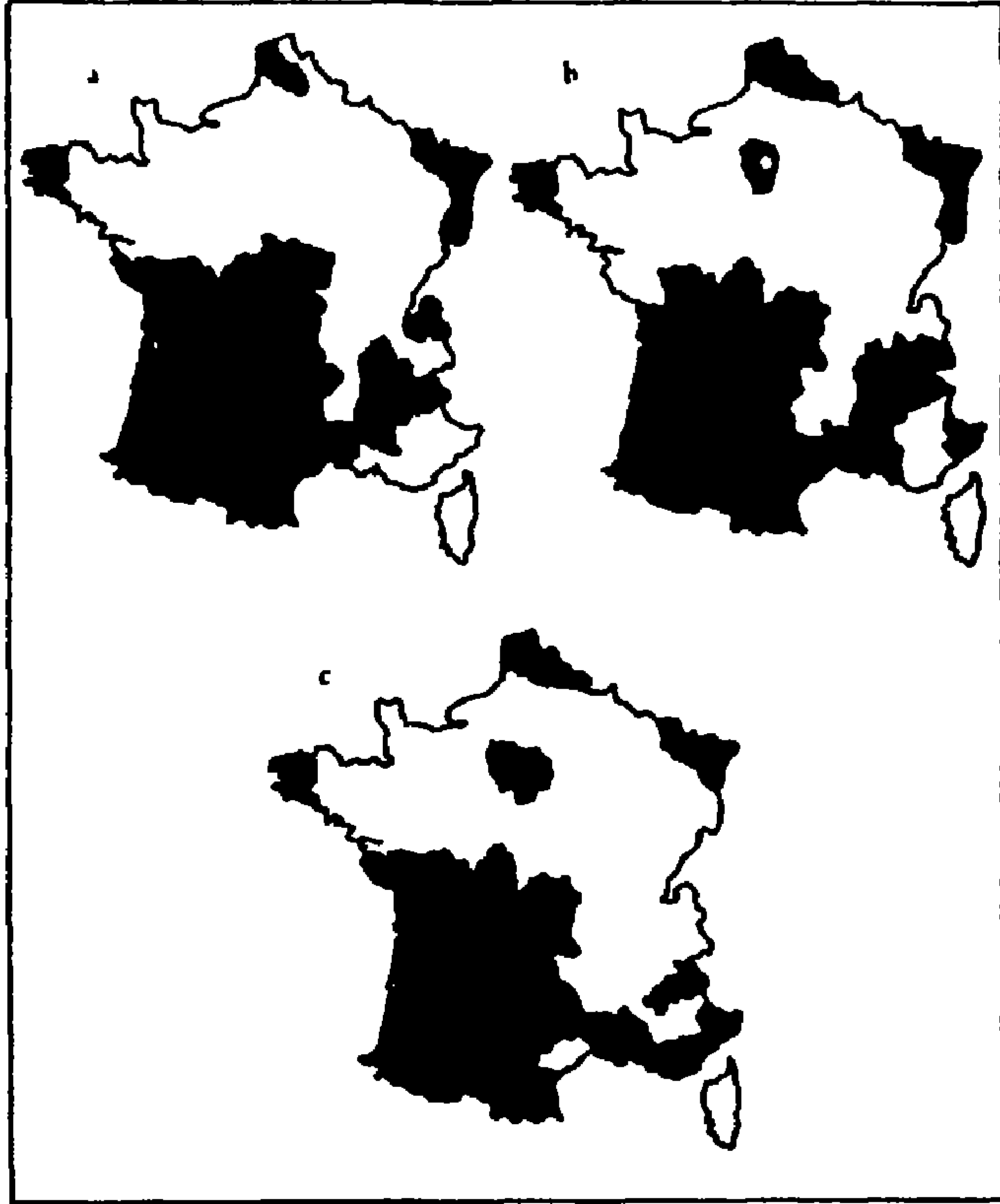
وهذه الأنواع الثلاثة للبنية العائلية إنما تقسم أوروبا إلى مناطق مميزة الحدود بشكل واضح إلى حد بعيد: فالعائلة النووية تغطي بريطانيا كلها؛ والعائلة السبلالية قد هيمنت في العالم الجيرماني بينما هيمنت العائلة البطريركية في إيطاليا؛ لكن فرنسا هي التي ضمت الأنواع الثلاثة كلها في آن واحد. على أن فرنسا، مرة أخرى، هي ساحة لقاء ومثال مصغر لأوروبا. وفي هذه الحالة نجد أن شيئاً يعد خاصية قومية لجاراتها قد أصبح مصدراً لتباينات بين المقاطعات في فرنسا: فبشكل شديد العمومية، سنجد أن العائلات الممتدة موجودة في الجنوب وأن العائلات النووية موجودة في الشمال، إلا في المناطق المحيطية مثل بريطانيا والألزاس والفلاندر (أنظر الشكل ١٠). والحال أن العائلة الممتدة الجنوبية هي عادة من النوع المشترك، أما العائلة الممتدة في الألزاس وبريتانيا فهي من النموذج السلطوي.

والشيء المثير للانتباه هو أن هذه الأنواع العائلية توجد، وكانت موجودة لزمان طويل، في مناطق جغرافية هي هي. وهي ثابتة نسبياً على مر الزمن، وهنا تصطدم الأنثروبولوجيا بعدد من السمات الدائمة، بـ "تصلبات"، أي، باختصار، بالـ *Longue durée* (الأجل الطويل) للواقع الثقافي. وبطبيعة الحال، لا يمنع هذا أطراف هذه المناطق المستقرة نسبياً من أن تصبح في حالات كثيرة ساحة خصبة للانهييار البنيوي الناجم عن التحول الحضري المتسارع أو عن الحضارة الصناعية التي تملك قدرة هائلة على اختراق وتدمير المجتمع التقليدي. وعندما يحدث مثل هذا الانهييار البنيوي، فإن المجتمعات المتأثرة به على تخوم الكتل الثقافية إنما تصبح، على مستوى الفرد، مسرحاً لليأس وللأغتراب وللإكتئاب وللإختلال العقلي وللانتحار ولإدمان تعاطي الخمر. والحال أن

الشكل ١٠

الـ départements الخمس والأربعون ذات النسبة الأعلى من حيث عدد العائلات الممتدة في عام

١٩٧٥



(أ) المزارعون

(ب) الأسر المعيشية الريفية

(ج) الأسر المعيشية الحضرية

إن الانقسام، الذي ما يزال ملحوظًا اليوم، بين منطقة العائلة الممتدة ومنطقة العائلة النووية، إنما يتمشى بوجه عام مع سلسلة من التباينات الأخرى التي يمكن رصدها عبر مجمل التاريخ الفرنسي: اللغة، مستوى الإلمام بالقراءة وبالكتابة، المستويات المعيشية، أشكال الملكية، درجات التحول الحضري، الميول الدينية والسياسية... الخريطة مستمدة من:

H. Le Bras, E. Todd, *L'Invention de la France*, 1981.

التوق إلى الأمن إنما يفسر السبب في أن الكنيسة الكاثوليكية، في مساعيها الرامية إلى استرداد الهيمنة الروحية في القرن التاسع عشر، قد وجدت دعمًا قويًا في المناطق التي تتميز بهيمنة العائلة الممتدة، "منتجة العزّاب"، كما يفسر السبب، وهذه المرة في مناطق العائلة الممتدة المشتركة، في أن الحزب الشيوعي، وهو "ليس حزبًا كالأحزاب الأخرى"، كما أنه يوفر درجة عالية من الأمن، قد تمكن من السيطرة على سكان حائرين (١٤٣). على أن الشيء المثير للدهشة بالفعل هو أننا، حيثما تعرض النظام العائلي للانحيار أو طرأ عليه تحول على أية حال، نجد أن المواقف المرتبطة به، دينية كانت أم سياسية، قد حلت محل، وأطالت أمد، النمو التحتي العنيد للتباينات القديمة. وهكذا جرى بعث الانقسامات والتباينات القديمة ومنحها حياة جديدة.

لأن الجانب الفاتن لمناطق البنية العائلية هذه إنما يتمثل في أنها أساس الكثير من العلاقات المتبادلة. وقد أشرت للتوّ إلى الكنيسة الكاثوليكية والحزب الشيوعي، حيث ازدهر كل منهما في الأماكن التي يهيمن فيها نمط عائلي محدد. والشيء الأكثر مدعاة للدهشة بكثير هو العلاقات المتبادلة التي كشفت عنها نتائج الانتخابات، أكان ذلك في عام ١٩٧٤ أم في عام ١٩٧٨ أم في عام ١٩٨١. فبوجه عام، تميل منطقة العائلة المشتركة إلى اليسار؛ بينما تميل منطقة العائلة السلطوية إلى اليمين، أما العائلات النووية، "العائلات غير المستقرة" كما أصر فريدريك لوبليه على وصفها، فهي تبدل مواقفها بشكل فاضح، حيث تعطي أصواتها مرة لهذا الاتجاه ثم تعطيها مرة أخرى للاتجاه الآخر (١٤٤).

وطبيعي أن المحك الانتخابي ليس المحك الوحيد الذي يكشف عن حدود "المناطق العائلية". فكل إشارة إلى الخريطة إنما تسمح باستشعار حضورها، مع أن نفوذها يتباين تبعًا لما إذا كان المرء ينظر إلى العلاقات بين الجنسين أم إلى اتجاهات الهجرة أم إلى المواقف تجاه كبار السن والعاجزين أم إلى عدد الأبناء أم إلى مراعاة الدين أم إلى البغاء - أو حتى إلى تناوب المحاصيل و إلى أنماط الوراثة أو إلى انتشار أشكال معمارية محددة أو إلى ممارسة السحر بعد أواخر القرن السادس عشر أو إلى التباينات في مستويات الإلمام بالقراءة وبالكثافة. وهي تمثل التربة التحتية الكامنة تحت التاريخ، أي البنية التحتية المتنوعة جدًا والتي كان لابد له من أن يصاغ على أساسها، وهي البنية التي تسمح للمراقب المنتبه بأن يرصد البنى الأساسية. ومن هو المؤرخ الذي لا يدهشه أن يجد أنه في الشمال، في الخوض الباريسي الثري وفي إقليم ليموزان أو في بواتو، كان التنظيم

القروي شبه معدوم، إذ تم اختزاله بوجه عام إلى أبسط تجلياته، في حين أنه كان أكثر وضوحًا على مسافة أبعد جنوبًا في دوفينه وأوفرنيا، بينما كان مزدهرًا ازدهارًا مؤكدًا في جين وجاسكونيا ولانجدوك وبروفانس" (١٤٥).

هذا دليل آخر على أن فرنسا منقسمة لأن الماضي شاء ذلك - بما يشكل صفة للمنظور التاريخي قصير الأجل. والحال أن ايرفيه لوبرا وإيمانويل تود قد أعربا عن دهشتهم وإعجابهما، بل واستمتعتهما برصد هذا الواقع. وهما يذهبان إلى أن الانقسام إنما يرجع إلى عام ٥٠٠ بعد الميلاد على الأقل، أي إلى زمن كلوفيس وقيام عدة مناطق عرقية، بعد غزوات البرابرة. فهل هما على حق في ذلك؟ (١٤٦)

إن الأنثروبولوجيا الثقافية لا يمكنها أن تكون عونًا للمؤرخين إلا إذا تسنى لها، بدءًا من الحاضر، تقديم الشواهد الوثائقية التي ترجع إلى القرون التي خلت. وبوسعي أن أتخيل أن بوسع بحث من هذا النوع تقديم سلسلة من إعادات قراءة التاريخ. خذوا الحوض الباريسي على سبيل المثال. على خريطة اليوم، يبدو بوجه عام معقلًا للعائلة النووية. ونحن نجد بشكل لا مهرب منه أن العائلة النووية تظهر بشكل واضح حول مو، قلب الأقليم ذاته، في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، من خلال أبحاث ميشلين بولان التي تتحدث حتى عن وجود "عائلات متشظية" (*des familles en miettes*) (١٤٧)، وعنوان كتاب جورج فريدمان الناجح هو: العمل المتشظي في الريف المحيط بالمدينة. ومن الواضح أن هشاشة هذا النوع من العائلات، طبيعته "غير المستقرة"، إنما تظهر وتتجلى في مجتمع لا يوجد فيه أي شكل للحماية الاجتماعية. فلو انهارت عائلة من جراء موت أحد الزوجين، فإن ذلك يعني على الفور حلول العزلة والتوحد والانهيال والدمار الاقتصادي، بما يجعل الحياة مستحيلة. وتشير ميشلين بولان إلى أن الزواج السريع من جديد، بعد موت الشريك، إنما يعتبر ظاهرة متشعبة، كما لو أن كلاً من الرجال والنساء يعتبرون ذلك مخرجهم الضروري من الهلاك. "أنجبت نيكول بيكار أطفالها الثامن والتاسع والعاشر في يونيو/ حزيران ١٧٣٩ وأغسطس/ آب ١٧٤١ ومايو/ آيار ١٧٤٤، بحسب الترتيب؛ وخلال تلك المدة ترملت مرتين وعادت إلى الزواج من جديد مرتين" (١٤٨).

ولو توغلنا مسافة أبعد في الماضي، لأمكننا تخيل استمرارية ترجع ربما إلى العصور الوسطى. وهو شيء من شأنه أن يشكل تحديًا للفكرة السائدة والتي تذهب إلى أن العائلة النووية هي نتاج التطور الحديث للاقتصاد والمجتمع. وحالة إنجلترا مقنعة لأن بيتر

لاسلية قد ذهب قبل أكثر من عشر سنوات إلى أن العائلة النووية ربما كانت هي القاعدة هناك منذ وقت مبكر كالقرن السادس عشر (١٤٩)؛ وقد زعم آلان ماكفرلين مؤخرًا جدًا أن العائلة الممتدة لم تكن منتشرة في إنجلترا في العصور الوسطى. وهكذا فإن العائلة النووية ربما كانت قد تميزت بالرسوخ على مدار قرون هناك (١٥٠).

ولو أمكن إثبات أن الشيء نفسه ينطبق على المنطقة المحيطة بباريس في تلك الأزمنة البعيدة، أي في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، لأمكنا على نحو أفضل أن نفهم التوسع المبكر للنظام الإقطاعي بين اللوار والسين والسوم. فالحال أن إقطاعاً آخذاً في التوسع كان سيكون بوسعه الاستفادة من ضعف مقاومة يديها نوع عائلي أصابه التشظي بالفعل ويمكن، دون شك، التلاعب به تلاعباً أقوى. ولن يكون بالإمكان تفسير أصول الإقطاع تفسيراً كلياً بالاستخدام المتكرر والوحيد تقريباً للأرض كعملة وكمكافأة عن الخدمات: إذ سوف يتوافر لدينا تفسير ليس من زاوية الأرض وحدها، بل ومن زاوية الناس والعادات والثقافة أيضاً.

والى الجنوب من اللوار، خلافاً لذلك، ربما تكون العائلة الممتدة (أيًا كان شكلها وأسباب امتدادها) قد ظلت راسخة وتمكنت، بفضل القوة الناشئة عن التضامن، من مقاومة صعود "الإقطاع"، معرقة تقدمه بحماية الممتلكات الفردية (ال **alleux**) وبالدفاع عن الحريات المحلية، أكانت حريات المدن أم حريات المجتمعات القروية. وهنا أيضاً ينبثق تباين بين ما حدث شمال اللوار وجنوبه: وهو تباين بعيد الأثر حيث إن العائلة النووية، "غير المستقرة" والتي تتجدد مع كل جيل، هي بحكم طبيعتها أقل تأصلاً في التقاليد والموروثات، وأكثر انفتاحاً على التغير و "التحديث". ولذا كان الشمال أسبق إلى التغير؛ وبالقدر نفسه، كان صموده أقل شراسة أمام اختبار القوة الذي سرعان ما كانت الدولة قد أصبحت الطرف المضاد فيه. إذ كان هناك تنافس متصل بين العائلة والدولة (١٥١). ولو نظرنا إلى تشظي العائلة في إنجلترا من هذا المنظور، هل يجب علينا اعتباره نتيجة للأثر العنيف للفتح النورماني، لآثار اقتحام هاستنجز والاستيلاء عليها (١٠٦٦)؟

مثل هذه الافتراضات، التي تصنف العائلة النووية على أنها هشة ومنفتحة على القوى الخارجية. ليست أكثر من افتراضات، وإن كان يبدو أن شواهد مقنعة تدعمها. على أن عالم الاجتماع الأمريكي، ريتشارد سينيت، قد ذهب إلى العكس على أية حال: فالعائلة النووية هي عقبة قوية في وجه الحراك الاجتماعي (١٥٢). ويعتقد جورج

ديبي أن "تطور الرأسمالية هو الذي حطم العائلة التقليدية، وذلك لتحرير الناس من أجل توفير اليد العاملة" (١٥٣)، وهو ما يعني أننا بإزاء تطور حدث في وقت متأخر. ومن الواضح أننا في هذا الموضوع لن نتمكن من استخلاص أية استنتاجات جد مؤكدة ما لم تتوافر لنا شواهد استقصاءات مستمدة من أنقواعد العرفية والأرشفات الحقوقية التي لا أول لها ولا آخر. فعندما يسجل بوردجوازي من رانس (Reims) في يومياته في عام ١٦٣٢: "يريد جدي هذه الزيجة لي. لكنني أجبت: "ليس جدي هو الذي سوف يتزوج، بل أنا" (١٥٤) - هل يجب أن نتصور أن هذه لغة جديدة على ذلك العصر، الموقف "أحدث" لرجل من القرن السابع عشر؟ أم أنها ببساطة لغة رجل، لكونه ولد في شامبانيا، كان يتمتع بقدر من الاستقلال التقليدي داخل العائلة؟

تبقى حقيقة أن مثل هذه البحوث الأنثروبولوجية، والتي لم تكد تبدأ بعد، إنما تشير بالفعل إلى الأثر الكبير للماضي على الحاضر، والذي يواجه المرء أينما التفت. وبوسعي تمامًا أن أفهم أيرفيه لو برا وإيمانويل تود اللذين، عند استعراضهما لمشهد هذه الانقسامات القديمة القوية داخل فرنسا، يستنتجان أن "فرنسا ما كان يمكن لها أن توجد"، وأنه من مثل هذا الخليط غير المتجانس من الشعوب والحضارات، كان لا بد من "اختراع" (١٥٥) فرنسا بشكل ما. وقد كان على فرنسا بالفعل أن تتغلب على عقبات وانقسامات، وتخرج معها حشدًا من التواريخ الراكدة والمتناقضة والجسيمة والثقيلة ثقل الأرض.

III

المسافة: مقياس متغير

حتى الآن، تعاملتُ مع المسافة بوصفها من الثابت. لكنها، بطبيعة الحال، متغيرة، حيث إن المقياس الحقيقي للمسافة هو السرعة التي يمكن للناس الانتقال بها. وفي الماضي، كانوا يتحركون ببطء شديد بحيث إن المسافة كانت تسجنهم وتعزلهم. ففرنسا "المسدس"، وهي بمعايير اليوم وحدة متواضعة الأبعاد إلى حد كبير، كانت ما تزال في تلك الأزمنة فضاءً شاسعاً مترامي الأطراف، وتتابعاً من الطرق والعقبات لا يبدو أن له نهاية.

وفي عمله "مديح تراچان"، يتحدث بليني الأصغر عن غاليا بوصفها "لا حدود لها تقريباً" (١٥٦). وكان ذلك ما يزال هو حالها في زمن لويس الحادي عشر أيضاً: فاجتياز مقاطعة بورجونيا وحدها في زمن شارل الجسور، أيّا كان الدرب الذي يختاره المرء لمثل هذا الاجتياز، كان يستغرق من الوقت عشرة أو اثني عشرة ضعفاً للوقت الذي يستغرقه اجتياز فرنسا كلها في ثمانينيات القرن العشرين.

ومن ثم فلا عجب أن ما تسمى بحرب المائة عام لم تشمل في أي وقت من الأوقات مجمل ساحة فرنسا، كما لم تشملها كلها حروب الدين (١٥٦٢ - ١٥٩٨) مع أنها دامت لأكثر من ثلث قرن. وكان بوسع المسافة وحدها أن تكون حاجزاً ومصدر دفاع وحماية وسبب منع وحجب، كما تبين ذلك شارل الخامس من تجربته المريعة. فقد خابت مساعيه مرتين بسبب هذا العدو الذي لا اسم له: في يوليو/ تموز ١٥٣٦، عندما غزا بروفانس لكنه سرعان ما انهار خارج مرسيليا، حيث كان الإجهاد قد نال من جيشه بعد سلسلة من المسيرات الطويلة وبعد فقدان الاتصال فيما بين عناصره (١٥٧). وكانت المرة الثانية في عام ١٥٤٤؛ فبعد أن فتح الطريق على طول المارن مستولياً بسهولة على قلعة سان ديزيه الصغيرة (١٥٨)، وزاحقاً بعد ذلك بمحاذاة وادي النهر الضيق حتى مو (التي نهب مستودعات أسلحتها) خارت قواه مرة أخرى وكان أكثر من سعيد حين سلق صلح كريبي آن لاونوا... (١٥٩) وقد كرر التاريخ نفسه مع ابنه فيليب الثاني: فبعد انتصاره الرهيب على حاكم مونمورانسي في سان كيتان في ١٠ أغسطس/ آب ١٥٥٧ (١٦٠)، أصبح الطريق إلى باريس مفتوحاً أمامه. والحال أن الامبراطور العجوز، المتقاعد في يوست، في إسبانيا، كان يتساءل بلهفة ما إذا كان ابنه على وشك الزحف على العاصمة

الفرنسية: فهل كان بوسعهم أن يجهل أن ذلك من قبيل المستحيلات؟ والواقع أن الجيش الظافر لم يتسن له أن يتحرك بعيداً وراء ساحة المعركة.

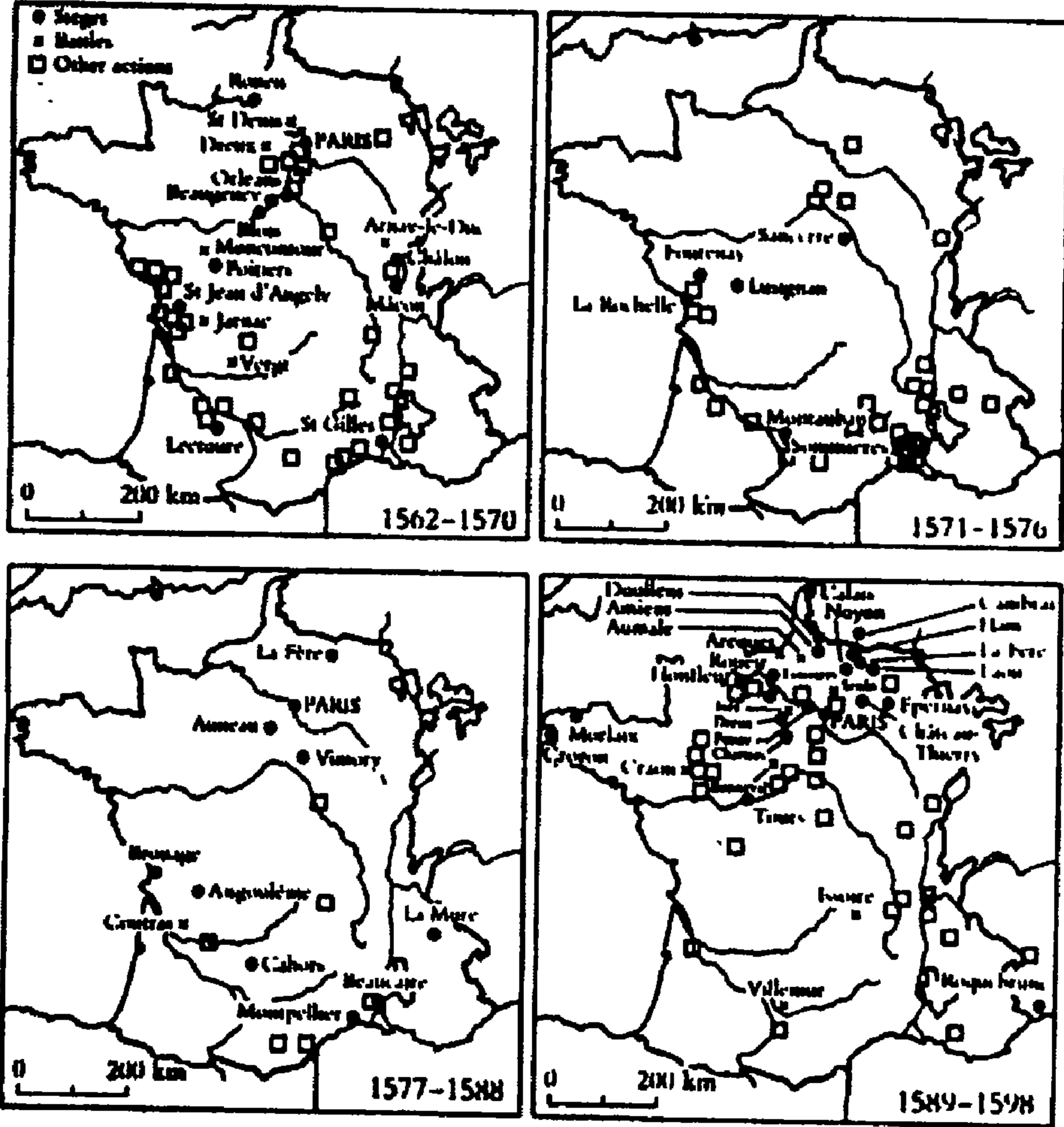
ونادراً ما تغير منطق المسافة بعد قرنين ونصف قرن من ذلك: فحملة عام ١٨١٤ الفرنسية المثيرة التي قام بها نابليون، باستخدام قوات شابة، كان من شأنها أن تكون مستحيلة، لو كانت المسافات على حال غير الحال التي كانت عليها. وبينما كانت جيوش الحلفاء تزحف ببطء على طول الوديان التي تلتقي في اتجاه باريس، استخدم نابليون فترة التقاط الأنفاس لكي يقوم بسلسلة من التحركات التي كان لابد لها أن تكون سريعة من إيسن إلى وادي المارن أو وادي الأوب؛ وبما أنه قد تحرك بسرعة تفوق سرعة خصومه، فقد ساعدته هيمنته على المسافة في مفاجأة العدو وتشتيت شمله، الأمر الذي كتب له النجاة - وذلك إلى أن أجبره جبوت الحلفاء المحتشد على التقهقر في اتجاه باريس. وكان تاليران قد تنبأ بضعف هذه التاكتيكات. فرداً على أسئلة من المركيز دو لا تور دي بان، قال: «أوه، لا تحدثني عن امبراطورك. إنه رجل مقضي عليه». قلت: «ماذا تعني بأنه مقضي عليه؟». فأجاب: «أعني أنه رجل سرعان ما سوف يختفي تحت سريره!». وطرحت عليه ألفاً من الأسئلة، كانت إجابته الوحيدة عليها: «لقد خسر كل عتاده. لقد وصل إلى نهاية الطريق. هذا هو كل ما عندي»^(١٦١). وكان العتاد المشار إليه يتكون من مدفع واحد، وعدد قليل من المتفجرات، وعدد قليل من الذخائر، وعربة واحدة - ورجال.

وفي عام ١٨٧٠، استخدم الجيش البروسي السكك الحديدية، التي كانت ابتكاراً عظيماً. ومع ذلك، نجد أن المارشال فوش، الذي كان قد شارك في تلك الحرب كضابط شاب، قد شدد، وهو يتذكر دراما هزيمة فرنسا آنذاك، على أنه لو كان قائداً في تلك الحرب، لاختار مواصلة القتال، منسحباً، لو تطلب الأمر ذلك، إلى البرانس، ومستخدماً ترامي أطراف فرنسا إلى أقصى حد. وحتى في عام ١٩١٤، كان رحف العدو يتم بسرعة حركة جندي المشاة، الأمر الذي يفسر كيف كان الانسحاب الفرنسي الطويل إلى المارن ممكناً. أما في مايو/ أيار ويونيو/ حزيران ١٩٤٠، خلافاً لذلك، فإن جيشاً يتحرك بالسيارات قد اجتاح بلادنا واستولى عليها في أسابيع قليلة.

هكذا تبدو فرنسا في الماضي بوصفها أرضاً مترامية الأطراف إلى حد بعيد بحيث يصعب اجتيازها وتصعب مراقبتها وتصعب السيطرة عليها. والأحداث العظمى تقول لنا ذلك، إلا أنه لعل الأكثر بلاغة بكثير في قول ذلك هو الأحداث اليومية، أحداث الحياة

الشكل ١١

حروب الدين لا تنجح في الامتداد إلى كل ربوع مملكة فرنسا



لا تبين هذه الخرائط غير "المعارك الكبرى"، استناداً إلى رواية هنري ماريجول في كتاب لافيس الذي يحمل عنوان *Histoire de France*، ومن ثم فإنها لا تعطي، كما هو واضح، غير صورة مبسطة. على أن من الواضح بما يكفي أن هذه المعارك لم تكن كلها متزامنة، وأن الأحداث كانت محلية ولم تشمل الساحة القومية كلها، بل إن المرحلة الأخيرة، في زمن هنري الرابع، قد اقتصر على شمال فرنسا أساساً.

المصدر:

F. Braudel, *Civilisation matérielle*, op. cit., III, pp. 278 - 279.

العادية. وربما جاز لي أن أحكي على سبيل المثال حكاية الهروب المستميت الذي قام به حاكم بوربون، الذي طارده عملاء الملك في عام ١٥٢٣: لقد تمكن بالرغم من ذلك من الاختفاء كما لو أنه تبخر في الهواء وتمكن من اجتياز الرون، وهو حاجز منيع وتحت الرقابة الصارمة، إن كان هناك حاجز يمكن وصفه بهذه الصفة. والواقع أن حادثاً آخر، وإن كان أقل درامية، إنما يبدو لي أبلغ دلالة بكثير: هروب من جانب دوق ديپيرنون في عام ١٦١٩. فهذا الدوق، وهو متأمر ورجل متهور منذ شبابه العاصف، عندما كان واحداً من محاسيب هنري الثالث، وقد أصبح الآن أكثر تقدماً في العمر (كان قد ولد في عام ١٥٥٤) وإن لم يكن أكثر حكمة، قد تولى منصب حاكم ميتر. وكان الملك قد فرض حظراً على مغادرته المدينة. ولكن هل يتردد رجل من هذا النوع أمام عصيان جديد؟ في ٢٢ يناير/ كانون الثاني ١٦١٩، خرج قبل الفجر مع كوكبة من خمسين نبيلًا وأربعين حارساً مسلحاً؛ ثم لحق بموكبهم عدد من المسؤولين الموثوق بهم وعدد قليل من الخدم الخصوصيين، كلهم على متون الجياد، وفي آخر الطابور، كان هناك نحو خمسين من البغال التي تحمل حاجياتهم". وكان هدف هذه الحملة الصغيرة هو الإفراج عن الملكة الأم، ماري دو ميديتشي، التي كانت سجيناً تحت حراسة مشددة في قلعة بلوا. كان هذا يعني إذاً اجتياز فرنسا من الشرق إلى الغرب، وما يهمنا هنا، بعيداً عن الجانب السياسي للموضوع، هو مسار الرحلة الغريبة: لقد كانت رحلة سريعة نسبياً، لأنه بالرغم من الشتاء والطرق الوعرة المليئة بالحفر، والتوقيفات التي لا مفر منها، واجتيازات الأنهار الصعبة، وبطء حركة البغال، والحاجة إلى الاجتياز الآمن لمدن كبيرة مثل ديجون والتي كان من شأنها أن تبادر في التو والحال إلى إبلاغ لوين أو لويس الثالث عشر بتحركات المسافرين، بالرغم من كل ذلك كانوا يقطعون في اليوم الواحد مسافة تصل إلى نحو أربعين كيلو متراً. والشيء غير العادي هو أن هذه العصابة الكبيرة بالفعل قد تمكنت من المرور دون أن يشعر بها أحد، على مدار شهر كامل، طليقة في المملكة الراحبة وكأنها إبرة في كومة من القش. وقد اجتازوا اللوار عبر مخاضة بين روان وديسيز، وعبروا الألييه عند فيشي عن طريق أحد الجسور، وخلال ليلة ٢١ - ٢٢ فبراير/ شباط، تمكنت الملكة الأم من الهرب بالتسلق من نافذة غرفة نومها (١٦٢).

لا بد لي من الاعتراف بأن قصصاً من هذا النوع تأسر خيالي، فهي تسمح على نحوٍ ما بتكوين فكرة مباشرة عن الحياة اليومية. خذوا على سبيل المثال مبعوث لويس الرابع عشر الخاص إلى مدريد، نيكولا ميسانجييه، الذي سافر على وجه السرعة إلى إسبانيا في

ربيع عام ١٧٠٨ ، ما الذي حدث معه؟ يكتب فيقول: "وصلت إلى هنا [إلى بايون] مساء الثلاثين بعد تسعة أيام من السفر. والحال أن الطرق السيئة وعدداً من المحطات التي حلت بها الفوضى هي سبب هذا التقدم البطيء. وأنا الآن على وشك التحرك متجهاً إلى مدريد. وسوف يتطلب وصولي إلى هناك اثني عشر يوماً، حيث أنني فشلت في الحصول على بغال لمحطة أو لمحطتين" (١٦٣). وبعد ذلك بتسعين سنة، أي في عام ١٨٠٠ ، خرج أحد مفتشي الطرق في جولة تفقدية، فانقلبت مركبته ست مرات في خمسمائة كيلو متر، مما تطلب ساعات كثيرة لإجراء الإصلاحات اللازمة. وقد غرزت في الوحل ما لا يقل عن إحدى عشر مرة وكان لابد من إرسال ثيران لإطلاق حركتها (١٦٤).

ويمكنني أن أصدق أنه لا شيء أكثر إرهاقاً من الرحلات التي لا نهاية لها على متون الجياد (١٦٥). ولكن هل كانت العربات أو مركبات السفر أكثر قدرة على توفير الراحة؟ كتب مندوب سيء الحظ يتبع المجلس الزراعي جرى إفاده للبحث عن احتياطات الجبوب، في عام ١٧٩٤: "لم تكن بداية الرحلة جيدة. لقد انكسر محور عجلات المركبة قرب سانلي وحتى لا أضيع الوقت سرت على قدمي إلى كومبيينه حيث أخذت مركبة أخرى إلى نويون" (١٦٦).

لكن محناً من نوع آخر كانت تواجه المسافر بالزورق النهري. وفي عام ١٧٩٩ ، كان على الجنرال ماريو أن يتولى قيادة فرقة من فرق الجيش في إيطاليا. وعندما خرج من باريس، تقاطع طريقه مع طريق بونابرت في ليون، حيث كان الأخير عائداً من مصر إلى العاصمة وسط مشاهد فرحة شعبية. وفي تلك الاثناء، بدأ ماريو وابنه رحلة كارثية على الرون في أحد المراكب. وكان عليهما أن يهبطا هبوطاً اضطرارياً بالفعل في آفينيون وبعد اكس آن پروفانس، شل حركتهما فيضان الديرانس، ولم يكن بوسع المركب اجتيازه. ولم يكن هناك ما يمكن عمله سوى الانتظار، مما أدى إلى فقدان وقت ثمين (١٦٧). والحال أن السفر بالمراكب على اللوار كان دائماً مغامرة، مع خطر الجنوح إلى الركامات الرملية، وهو خطر كبير. وفي سبتمبر/ أيلول ١٦٧٥ ، استأجرت مدام دوسيفينييه "نوتية في أورليان" (بما يتماشى مع الأسلوب الشائع للسفر آنذاك) لكي تذهب إلى نانت. وقد كتبت إلى ابنتها خلال الرحلة الطويلة: "يا له من جنون! إن المياه منخفضة جداً وغالباً ما يجنح المركب جنوحاً شديداً بحيث إنني أفقد الأشياء التي أحملها معي، وهي أشياء لا تتوقف وتشق طريقها على وجه الماء". وقد وجدت نفسها في إحدى الليالي نائمة

على القش، في حجرة على ضفة النهر، مع رفاق رحلتها. وبعد ذلك بمائة وخمسين سنة، أي في عام ١٨٣٨، نزل ستانداي على واحد من أحدث المراكب البخارية في تور، في طريقه إلى نانت. وبعد ذلك بعشر دقائق "توقفنا توقف الشجعان أمام ركام رملي يعد امتداداً لجزيرة اللوار". وإذا أصابهم الشلل التام في البرد والضباب، افلتوا بأعجوبة من صدام مع "مركب كبير يصعد اللوار بسرعة وقد سحبته ثمانية خيول مهورلة" (١٦٨). وفي عام ١٨٤٢، كان لابد من سحب مركب بخاري، جنح في آليته في ظروف مماثلة، باستخدام اثني عشر ثوراً (١٦٩).

ومع ذلك فقد تحقق تقدم عظيم في بناء الطرق عبر كل أرجاء فرنسا منذ عام ١٧٥٠. ولكن إلى أي حد يعتبر هذا التقدم حقيقياً من وجهة نظرنا نحن أبناء القرن العشرين؟ إن ستانداي، الدقيق في كلامه كما هي عادته، يلاحظ في عام ١٨٣٨ أن سفره من باريس إلى بوردو لم يستغرق سوى إحدى وسبعين ساعة وثلاثة أرباع ساعة (١٧٠). إلا أنه بعد ذلك بستين، "احتاج الساعة إلى أربعة عشر يوماً لكي يصلوا من باريس إلى مارسيليا" (١٧١). وفي وقت متأخر مثل عام ١٨٥٤، بما أن خط السكك الحديدية من باريس إلى البحر المتوسط لم يكن قد جرى استكماله، كان على القوات المرسلة إلى ساحة حرب القرم أن تهبط من القطارات في ليون وتتحرك إلى فالانس لكي تجد خطأً للسكك الحديدية مرة أخرى (١٧٢). وحتى في عام ١٩١٧، مع أن ذلك قد يبدو غريباً، وجدت القوات الفرنسية الذاهبة إلى إيطاليا بعد الكارثة التي حلت بالحلفاء في كاربوريتو أن شبكة السكك الحديدية قاصرة، وكان على جانب من هذه القوات اجتياز الألب سيراً على الأقدام (١٧٣)، تماماً مثلما كان من الطبيعي أن تفعل ذلك في زمن شارل الثامن أو فرانسوا الأول أو بوناپرت!

هل تستحق مثل هذه الحكايات اهتمامنا؟ أم أنه كان من الأنسب لنا أن نصغي إلى الإحصاءات التي تقول لنا إنه بين عامي ١٧٦٥ و ١٧٨٠، أدت "الثورة الكبرى في بناء الطرق" إلى اختصار المسافات في جميع أرجاء فرنسا ووصل هذا الاختصار أحياناً إلى النصف؟ أنا شخصياً أكثر ميلاً إلى الاعتقاد بأن الحكايات تقدم صورة أصدق للأسلوب الذي يمكن به للرحلات البطيئة والشاقة أن تؤثر به على مجمل الحياة اليومية. فمثل هذه الحوادث إنما تشير إلى حدود، بكلمة أخرى، إلى سقف ما كان ممكناً؛ فلن يحدث تحول ثوري حتى ظهور السكك الحديدية الأولى، ثم السيارات والشاحنات والطرق السريعة والطائرات.

الوصول أخيراً إلى تفسير تقزق فرنسا

سوف يحدس القاريء إلى أين يقود ذلك: ففي عالم تبدو فيه المسافات بلا نهاية، سنجد أن القرى والبورجات والمدن الصغيرة والمدن الكبيرة والـ *pays* والأقاليم، بل ومقاطعات ومؤسسات وثقافات وألسن أكملها، وكل أنواع الاتصالات المتنوعة والقديمة جداً - قد عاشت كلها في عزلة وفي شبه قطيعة إحداها عن الأخرى. وهكذا تسنى لها أن تتطور في هدوء، بل إن الوحدات الأصغر قد حافظت على نفسها بأعجوبة، وهي حالة شجعها إيثار الدولة الملكية لإنشاء طرق وسكك رئيسية، وليس لإنشاء شبكة ذات شرايين من الطرق الأصغر. وهل كان بوسع هذه الدولة أن تتصرف بشكل آخر؟ الحال أن النتيجة جد العادية التي ترتبت على ذلك هي الحالة المحزنة المتواصلة والتي تتمثل في "الطرق الصغيرة في الريف والتي نسميها بالـ *chemins vicinaux*" (١٧٤). وفي سجل شكاواها في عام ١٧٨٩، نجد أن جماعة قروية صغيرة في بروفانس - شاتو دو بل، قرب دراجينيان - تعبر عن الرغبة التالية: "السماح لأية مدن صغيرة أو قرى أو مجتمعات بعيدة عن الطرق الرئيسية ببناء طرق لتسهيل الحركة بين إحداها الأخرى، حيث تتولى كل واحدة ذلك في منطقتها، الأمر الذي سوف يعود على التجارة بفائدة أعظم" (١٧٥). وعلى المستوى الذي يعلو هذا المستوى مباشرة، كانت حال الطرق الثانوية أو "طرق الربط" أفضل قليلاً، بحسب ما ذهب إليه خطيب في مجلس مقاطعة ايل دو فرانس في عام ١٧٨٧، فقد أوضح: "خلال فصل الأمطار، وهو ما يعني نحو نصف عام، نجد أن الشاحن والمزارعين الذين يحملون بضائعهم إلى المدن الصغيرة المجاورة إنما يضطرون إلى مضاعفة عدد دواب الحمل أو دواب الجر التي يستخدمونها، الأمر الذي يؤدي في جانب منه إلى زيادة تكلفة النقل زيادة ملحوظة، وهي تكلفة لا بد للمستهلك أن يتحمل جانباً منها، كما يؤدي هذا الأمر في جانب آخر منه إلى تخفيض ربح البائع أو صاحب الأرض" (١٧٦).

وفي الكوريز في عام ١٧٩٢، كانت مسافة سبعة أو ثمانية فراسخ (نحو ثلاثين كيلو متراً) تعتبر عقبة خطيرة في وجه الاتصال فيما بين القرى. ولو زادت المسافة أكثر من ذلك، سوف يصبح الحاجز اللغوي ضخماً. وطبيعي أن المشكلة لم تكن هي المسافة بحد ذاتها بقدر ما أنها كانت سهولة أو عدم سهولة المواصلات. وكما يقول مؤرخ محلي في كتابة حول الأميرينوا نشر في عام ١٧٨٣، ففي حين أنه يتعين على المرء أن يقطع عدة فراسخ في أقاليم الأراضي المنخفضة قبل أن "يرصد اختلافات في اللغة والملبس"،

نجد أن المرء " هنا {في جبال الألب العالية} لا يحتاج إلا إلى أن يغادر وادياً صغيراً ويرحل إلى واد صغير آخر لكي يرصد تغيراً تاماً" في اللغة والعادات. وهذا "على الأرجح، إنما يرجع إلى غياب اتصال سكان أحد الوديان بسكان الوادي الذي يليه، حيث يعزلهم عنهم... عائق الجبال" (١٧٧). وبالمثل، كانت بريتانيا جزيرة متضامة، تكاد تكون مغلقة في وجه اللغة الفرنسية: فالمواعظ الكنسية كانت تلقى بالبريتونية، حتى في المدن؛ والمدارس القروية، متى كانت موجودة، كانت تعلم الأطفال القراءة (نادراً ما كانت تعلمهم الكتابة) باللغة البريتونية فقط، مع شيء من اللاتينية من حين لآخر. إلا أنه كان هناك بعض أبناء الريف البريتون، عدا أولئك الذين يحيون بالقرب من المدن الصغيرة، الذين "كان بوسعهم التكلم والتعبير عن أنفسهم بالفرنسية". ربما على الحدود مع أنجو؟ كلا، بل "على طول السواحل" (١٧٨). فطبيعي أن المراكب البريتونية، الكبيرة والصغيرة، قد انخرطت لوقت طويل في التجارة النشيطة مع جهات بعيدة كإسبانيا والبحر المتوسط. إذ كيف يمكن للمرء أن يمارس التجارة وهو لا يتكلم سوى البريتونية؟ بوجه عام، ينطبق الشيء نفسه إلى حد بعيد على ما يسمى الآن بسافوي العليا (Haute - Savoie). وقد استغرب الرحالة في القرن الثامن عشر عندما وجدوا أن هناك من يتحدثون بالفرنسية في المكان الذي كان آخر مكان يمكن لهم تصور وجود أحد فيه يتحدث بها، أي في الأقليم الأصعب على الاجتياز - الجبال العليا لكل من فوسيني وشابليه ومورين وتارنتيز... واعتباراً من نحو عام ١٧٢٠ فصاعداً، كانت المدارس قد أنشئت في كل مكان في الأقليم، بل وأحياناً في أصغر القرى. وكانت قد بدأت كموضة جديدة من نوع ما: فالتبرعات الخيرية، بدلاً من أن تذهب كما في الماضي إلى خدمة قضايا دينية، أصبح يجري استخدامها الآن لتزويد أطفال سافوي بالفصول الدراسية وبالمدرسين. والحال أن تعلم التحدث والقراءة بالفرنسية كان يكلف أولياء أمر التلميذ ما بين ستة وثمانية sous في الشهر (كان تعلم الكتابة بالفرنسية يكلف أربعة sous إضافية). وكان حضور هذه الدروس جيداً، إذ كان عدد التلاميذ يصل إلى أربعين أو خمسين في الدرس الواحد. وليس هناك شيء ملفز في هذا الحماس: فالعمال المهاجرون، الذين كانوا يجيئون من الوديان الأعلى غالباً، كانوا يعرفون أنه للوصول إلى مكانة لائقة في ليون أو في باريس أو حتى في ألمانيا، من المفيد معرفة الفرنسية لأن الناس يتحدثون بها "في كل بلد في العالم تقريباً"، كما أوضح ذلك في عام ١٧٥٠ تقرير موجه إلى قرية پراز التي تقع قرب بوفور (١٧٩).

باختصار، اختار أهل سافوي التواصل لأنهم كانوا بحاجة إلى الزواج . واللهجات لا تزدهر ولا يكتب لها البقاء، بالدرجة الأولى، إلا في ظروف العزلة . وإذا كان لابد من القضاء عليها، كما كانت تلك رغبة الثوار الذين كانوا يتمنون جعل الفرنسية "اللغة العامة للجمهورية"، فما الذي أوصت به السلطات في هواتو مثلاً؟ "إن السبيل إلى ذلك هو بناء طرق محلية بين القرية والقرية والبورج والبورج والمدينة والمدينة" (١٨٠) . بالضبط . ومع ذلك، فحتى وقت متأخر كعام ١٩٤٧، في وادي آسب الأعلى في جبال البرانس، كان ما زال يتعين على أهل قرية لير الصغيرة، قرب لاسكان، أن ينزلوا موتاهم إلى الجبانة الموجودة في آكو "على ظهر بغل"، إذ لم يكن هناك طريق (١٨١) . وفي مثل هذه الظروف، ليس غريباً أن فرنسا كانت، قرناً بعد قرن، منطقة "منقسمة إلى أجزاء... تكاد تكون مفككة بالكامل، حيث لا يوجد غير تجاور لخلاياها" (١٨٢)؛ "إنها حاصل جمع عوالم صغيرة، قادرة عند الضرورة على الاكتفاء الذاتي على مدار فترات طويلة" (١٨٣) . إنها "موزاييك من الـ «pays» الصغيرة، ومن القرى ومن المدن التي تمتلك درجة من الاستقلال حتى وإن كانت تنتمي إلى كلٍ سياسي وديني واحد... والحال أن قدرًا من الاستقلال الثقافي من جانب جمهرة الشعب... إنما يعد مطلوباً لتحقيق تلاحم أية جماعة، حضرية أو ريفية، ولتزويدها بنظرة متماسكة إلى العالم، ولتحصين أفرادها في مواجهة مصاعب الحياة" (١٨٤) .

وضمن هذا الأفق المحدود، كانت الروابط الاجتماعية وثيقة بالضرورة . ويلاحظ جاك ديباكييه محققاً: "كان الفرنسيون [في الماضي]، في غالبيتهم العظمى، قادرين على تسمية كل وجه يلتقون به؛ وكانوا هم بدورهم معروفين ويسهل التعرف عليهم، لقد كانوا يلتقون في الكنيسة، وفي الـ *veillée*، وفي حفلات عقد القران، وفي حفلات الزفاف، وكانوا يساعدون أحدهم الآخر ويراقبون أحدهم الآخر، وكانت شبكة من المصاهرات وأواصر القربى والصداقات والخصومات تطوق تلك القرى . بل إن الريف الفرنسي ربما كان معرضاً لأن يصبح حاصل جمع جزئيات معزولة، إن لم تجتمع ثلاث حاجات لإرغام القرويين على النظر إلى ما وراء مسقط رؤوسهم: الحاجة إلى المال لدفع الإيجارات والضرائب، والحاجة إلى توفير عمل للفائض من الشبان، والحاجة إلى الزواج من نساء لسن من بنات العم أو الخال"، حيث إن الكنيسة كانت تدقق في كل شيء ولم تكن سخية في توزيع أموالها (١٨٥) . والحال أن البقاء في البلد مع أولئك الذين يحبهم المرء، أو يحتملهم، أو حتى ينفر منهم - لكنه يعرفهم على الأقل - كان هو

القاعدة. ورد فعل تلك الشخصية القروية الحقيقية، والد ريتيف دو لا بريتون، كان نموذجيًا. لقد صاح: "آ! ما أكثر هؤلاء الناس!" وأضاف: "هناك عدد كبير من الناس بحيث لم يعد بوسع أحد أن يعرف أحداً، حتى في الجوار، حتى في بيته هو" (١٨٦). وهذا التجزؤ نفسه يمكننا أن نصادفه، بوجه عام، في أوروبا كلها، أكان ذلك في الكانتونات السويسرية أم في إسبانيا أم في إنجلترا أم في ألمانيا أم في إيطاليا. فالكونتادو الموجود وراء بيز (بيزا) هو عبارة عن تكوين مبرقش من المجتمعات (١٨٧)، كما هي الحال مع سلسلة البلاد الصغيرة المحيطة ببحيرة جاردا، والتي وصفها بدقة جيوفاني زيلدن، وهو مؤرخ درس حياتها الفردية التي عشت في ظل تاريخ البندقية المجيد (١٨٨). وهو يستخدم بالفعل تعبير "التاريخ الرأسي"، كما لو أن أعماق الماضي تتضمن ضروباً من المناجم والأغوار التي يجب على المؤرخين النزول إليها واستكشافها.

التنوع والتاريخ

هكذا يعتبر التنوع الابن البكري للمسافة، لترامي الأطراف الكابح الذي صان جميع خصوصياتنا منذ بداية التاريخ. لكن هذا التنوع الموعظ في القدم كان هو نفسه قوة في التاريخ. وأنا على ثقة راسخة من أن انقسامات فرنسا العميقة، والتي جعلت منها مجموعة من الوحدات المنفصلة، قد مهدت الساحة أمام جميع المحاولات اللاحقة الرامية إلى السيطرة، أكانت محاولات محلية أم عمومية. وإذا كانت البنية الفوقية السائدة قد تمكنت من النمو والانتشار بسرعة فائقة فما ذلك إلا لأنها لم تواجه أية عقبات خطيرة أو مقاومة منسقة، على مستواها الخاص الذي يعلو جميع المستويات. فعندما كان التاج ينجح في ضم أرض جديدة، كان يواجه تمرداً من مقاطعة واحدة في الأغلب أو من جزء من مقاطعة؛ وقد خاض معاركه معركة فمركة، في أجزاء مختلفة من البلد جزءاً بعد جزء. وخلال الثورة، بالمثل، شمل تمرد الجيروندي في عام ١٧٩٣، بالفعل، عدداً من الـ **départements**، ولكن على السطح فقط. فهو لم ينجح في الوصول إلى السكان على أي مستوى عميق. فالشمال والشرق، حيث كانت الجيوش مرابطة، لم يتحركا. وليست شراسة المتعدد بقدر ما أنها لا مبالاة، عطالة المتعدد، هي التي قدمت الوقود إلى النزاعات السياسية والاجتماعية والدينية في فرنسا، حيثما نشبت.

كل أمة منقسمة، وهي تحيا على الانقسام. لكن فرنسا تصور هذه القاعدة على نحو أفضل إلى حد ما، فهي بلد البروتستانت والكاثوليك، واليانسينيين واليسوعيين والزرقي

والحمر، والجمهوريين والملكيين، واليمين واليسار، والمدافعين عن دريفوس وخصوم دريفوس، والمتعاونين [مع النازي] ودعاة المقاومة، حيث كل طرف يقف ضد الطرف الآخر... فالانقسام في داخل البيت والوحدة ليست أكثر من مظهر خارجي كاذب، بنية فوقية، مجرد رهان. وهذه التباينات الكثيرة إنما تؤدي إلى غياب السلاح. وحتى في أيامنا هذه، لاحظ أحد كتاب المقالات مؤخرًا أن "فرنسا ليست بلدًا متزامن الإيقاع؛ إنها أشبه بحصان تتحرك كل رجل من أرجله الأربع بإيقاع مختلف" (١٨٩). وأنا أحب هذه الصورة المسرفة، وهي صورة لا هي صحيحة من جميع الوجوه ولا هي خاطئة من جميع الوجوه. والمشكلة هي أن جميع الانقسامات - الطبيعية والثقافية والدينية والسياسية والاجتماعية - إنما تتراكم الواحدة فوق الأخرى، بما يحفز عدم الفهم، والعداوة، وسوء الفهم، والشك، والنزاع والحرب الأهلية التي ما أن تنفجر قد لا تنطفئ إلا لكي تشتعل من جديد عند أول هبوب للرياح. ويرى أحد المؤرخين أن "فرنسا ليست لديها موهبة المعركة بقدر ما أن لديها موهبة الحرب الأهلية. وفيما عدا حرب ١٩١٤، لم تمر بتجربة حرب وطنية طويلة وحقيقية. وكل حرب من الحروب التي خاضتها الأمة التي تعتر اعتزازًا عظيمًا بصيتها العسكري، كانت تتضمن عناصر حرب أهلية. وهذا واضح في حرب ١٩٣٩ - ١٩٤٥، لكنه ليس أقل وضوحًا في حروب الثورة والحروب النابليونية وفي عصر جان دارك والبورجونيين وهنري الرابع والعصبة أو ريشليو. وحتى في (حرب) ١٨٧٠، كان هناك حزب يرغب سرًا أو علنًا في هزيمة قادة البلد" (١٩٠). فهل يجب إذا أن نوافق على حكم ميشليه، والذي يمضي حرفيًا إلى عمق المسألة، الحكم الذي يذهب إلى أن "المادة [التي تتألف منها فرنسا من الناحية الطبيعية] هي، من حيث الجوهر، قابلة للانقسام وتترع إلى التفكك والفرقة"؟ (١٩١) أو فكرة جوليان باندا، المرعبة لو كانت صحيحة، والتي تذهب إلى أن تاريخ فرنسا كان من نواح عديدة "قضية دريفوس دائمة"؟ (١٩٢). هل يجب أن نعترف بأن فرنسا، التي كانت بطيئة في توحيد أراضيها وشعوبها، هي أكثر قدرة على فهم الحرب الداخلية وليس الحرب الخارجية - كما قال جان جيثنو غاضبًا ضدي في إحدى الأمسيات عندما كنت أحاول الدفاع عن موقف يبجي في عام ١٩١٤؟ لقد كتب جيثنو بعد ذلك عن حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ فقال: "إن تلك الحرب لم تكن حربي". لقد فرض القدر عليه دخولها، لكنه لم يتمكن قط من "الإيمان بالكامل، في عمق الروح"، أنها "حربي فعلاً" (١٩٣). ولا بد لي من الاعتراف أنني بسبب ماضي الخاص، لا يمكنني فهم مثل هذه الآراء. والحرب الأهلية هي التي

يصعب عليّ فهمها. ربما لأنني، خلافاً لجان جيئينو، وهو بريتوني يضع الـ 'patrie' فوق "الأمة"، أفكر كشرقي، واعٍ بجهاز فرنسا التوحيدي الذي يسنده وواعٍ بأن حريته الخاصة إنما تعتمد على تلك الوحدة وعلى اليقظة التي تستتبعها. وأنا لا أحاول الدفاع عن موقفي، بل أحاول فقط بيان الخبرة الموروثة أو المعيشة التي ينبع منها. ولا شك أن هذه الخبرة هي التي تفسر التأثير الذي تحركه في أعماقي الصفحات القليلة التي سوف استشهد بها الآن، والتي لا يمكنني قراءتها دون أن يمسيني الحزن. ومع ذلك فقد كُتبت منذ زمن بعيد، في القرن السادس عشر، من جانب فرانسوا دو لانو، وهو بروتستانتي، ورجل ذو مروءة، إن كان هناك رجل ذو مروءة.

نحن الآن في يونيو/ حزيران ١٥٦٢: لقد رتبت الملكة كاترين دو ميديتشي وملك نافار والأمير دو كونديه اجتماعاً فيما بين الكاثوليك والبروتستانت، "مقابلة" قرب توري في بوس. والحال أن مجموعتي القوات المرافقة، المؤلفتين من "رجال مختارين وغالبيتهم من السادة"، حيث يقود الأولى الماريشال دانفيل ويقود الثانية الكونت دو لا روشفوكو، قد توقفتا وبين كل منهما ثمانمائة خطوة. "وبعد أن تبادلت كل منهما النظرات مع الأخرى لمدة نصف ساعة، فلإن كل واحد، بما أنه كان مشتاقاً لأن يرى أخاه أو عمه أو ابن عمه أو صديقه أو رفاقه السابقين، قد طلب الإذن له بذلك من قائده، وهو إذن لم يكن يتم الحصول عليه إلاً بصعوبة، إذ كان محظوراً على الرجال الاتصال خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى تبادل الشتائم ثم الضربات. إلاً أنه بعيداً عن أن يؤدي ذلك إلى مشاجرات، لم يكن هناك، على العكس من ذلك، غير التحية والعناق من جانب أولئك الذين لا يمكنهم الامتناع عن إبداء علامات الود والصداقة تجاه أولئك الذين كانت أواصر القربى أو الأمانة قد جمعت بينهم في الماضي، بالرغم من الألوان المتعارضة التي تميز الآن كل طرف عن الطرف الآخر، لأن القوات المرافقة لملك نافار (١٩٤) كانت تعتمر قلانس مخملية قرمزية وكانت ترفع رايات حمراء، في حين أن قوات الأمير دو كونديه كانت تعتمر قلانس بيضاء وترفع رايات بيضاء. والحال أن الكاثوليك، الذين تخيلوا أن أهل الدين {الذي دخل عليه الإصلاح} قد سلكوا سبيل الضلال والضياغ، قد ناشدوهم التفكير في أنفسهم وأن لا يصروا على دخول هذه الحرب البائسة التي سوف يقتل فيها ذوو القربى أحدهم الآخر. وقد ردوا عليهم بأنهم يكرهون الحرب هم أيضاً، لكنهم على ثقة من أنهم إن لم يدافعوا عن أنفسهم، سوف يُعاملون بالأسلوب نفسه الذي عومل به عديدون آخرون من ملتهم، والذين قُتلوا بوحشية في مختلف أجزاء فرنسا.

باختصار، دعا كل طرف الطرف الآخر إلى السلم وإلى إقناع الكبار بالإنصات لصوتهم. والحال أن البعض، والذين تنحوا جانباً قليلاً، قد تأملوا هذه الأمور تأملاً أعمق وحزنوا للشقاق العام، مصدر الشرور التي سوف تحدث في المستقبل؛ وعندما توصلوا إلى استنتاج أن كل العناقات التي تحدث الآن سوف تتحول إلى مقتلات دموية لو أعطى القادة أدنى إشارة إلى خوض معركة، وأنه، مادامت مقدمات الخוזات المتحركة قد أخذت تنزل على الوجوه ومادام الغضب الفوري قد أخذ يحجب العيون، وأن الأخ لن يرحم أخاه، انهمرت الدموع من عيونهم. كنت هناك في صف الدين الذي دخل عليه الإصلاح ويمكنني القول أنني كانت لي، على الجانب الآخر، دزينة من الأصدقاء الذين أحبهم حبي لاختوتي وبيادلوني المحبة عينها" (١٩٥). وبعد ذلك بستة أشهر، في ١٩ ديسمبر/ كانون الأول، وقعت معركة درو. ووقفت قوات الفريقين المتعارضين وجهاً لوجه. ويواصل فرانسوا دو لانو الكلام: "عندئذ وقف كل واحد ثابتاً، وهو يفكر في أعماق قلبه بأن الرجال الذين يراهم يتجهون نحوه ليسوا إسبان أو إنجليز أو إيطاليين بل هم فرنسيون، بل ومن أكثر الفرنسيين شجاعة، وكان بينهم عدد من رفاقه أو أقاربه أو أصدقائه؛ وهو ما أضفى شيئاً من الرعب على الفعل لكنه لم يختزل الشجاعة. هكذا ثبتوا على هذه الحال إلى أن بدأ الجيشان يتحركان استعداداً للقتال" (١٩٦).

فياله من نص درامي وبإللسهولة التي يمكن بها نقله وتطبيقه على الكثير من أحداث ماضينا الأخرى الأليمة بالدرجة نفسها! وإذا لم أتحدث عن أيامنا، فإن هذا النص إنما يذكرني بالملاحظة التي قالها نبيل عجوز كان بوسعه أن يتنبأ بالثورة وبالاضطراب الذي سوف يحدث، وقد قالها لوصيف سابق لماري أنطوانيت، هو الكونت الكسندر دو تيلي. فقد ثال للمستمع إليه غير المصدق: "سيدي، نحن أمة مدمنة للمآسي".

وماذا عن الحاضر؟

إن فرنسا الماضي المترامية الأطراف، المنقسمة على نفسها، قد انكمشت مع التقدم غير العادي للنقل، وأصبحت محدودة ومطوقة داخل "مسدس" يزداد صغراً يوماً بعد يوم. وهي لم تحول بعد السوق المشتركة إلى مشروع ناجح، بأي معنى حقيقي. وقد خسرت، مع خسارتها لامبراطوريتها الاستعمارية (١٩٦٢)، إتساعاً لا مثيل له؛ ومن هنا الحنين إلى الماضي والذي يعتمل في صدور قادتها الاستراتيجيين الذين يأسفون لعدم

قدرتهم على وضع طائراتهم، متى أرادوا، في مطارات تشاد، في قلب القارة الإفريقية الشاسعة.

وما زال كل شيء يتغير بسرعة فائقة: فالأمر لا يحتاج اليوم إلا إلى ساعة ونصف ساعة للطيران من باريس إلى الجزائر العاصمة، إلى مطار الميزون بلانش حيث، قبل نحو خمسين سنة، - وكم كان صغيراً هذا المطار آنذاك! - هبطت بطائرة - جد صغيرة هي الأخرى - تمكنت بجسارة من قطع مائتي كيلو متراً في الساعة وكان عليها لكي تهبط أن تناور أولاً على أحد جناحيها ثم على الجناح الآخر. وعندما تسافر اليوم بالطائرة من باريس إلى جنيف، مستجد في أقل من ساعة أنك ما تكاد تعبر جبال الجورا، التي تلمحها لمحة قصيرة، حتى تخرج بحيرة جنيف للقائك، وقد أحاطت بها جبال الألب والجبل الأبيض (Mont Blanc). أما الطيران من باريس إلى بيرينيان فهو لا يستغرق غير ساعة وعشر دقائق: إنك تهبط إلى هواء وأريج قارة أخرى. فهل لأن الفرنسيين - الذين كانوا قبل الحرب العالمية الأخيرة يبتين عنيدين - يشعرون الآن بالانحصار قد بدأوا كلهم أو كلهم تقريباً يسافرون إلى الخارج؟

كنت أكتب هذه السطور بينما حمل إلى الراديو الموضوع على مكتبي، كما لو كان يريد تكذيبى، برنامجاً من إعداد إذاعة France - Culture (٨ فبراير / شباط ١٩٨١) حول راع وقطيعه في اللوزير: موسيقى غريبة، صوت مائة الخرفان وكلب ينبج، ورجل يصرخ بنداات أمرة، بينما القطيع يتحرك ويتعد تدريجياً ولا يخلف وراءه سوى الصمت. وكل ذلك بإيقاع أزمنة فات أوانها. إن فرنسا ما تزال، إلى حين على الأقل، مكاناً يمكن فيه للحياة أن تتحرك ببطء أو بسرعة أو بسرعة أكثر. والسرعة الأسرع، برغم أنها قد تكون مثيرة أو نذير خطر، ليست مع ذلك كل شيء. ويا لها من فرحة أن يتسنى لك، وأنت بمفردك على طرف جبل، أن تكتشف من جديد وتحيا من جديد، مثلما حدث لي حين سمعت الراعي في تلال لوزير، زمن ومكان الأمس.

الفصل الثاني

تماسك الاستقرار في المكان: القرى والبورجات والمدن

كان قدر فرنسا وما يزال هو أن تحيا بين قطبي الجذب المتعارضين، قطب المتعدد وقطب المفرد. أما قطب المتعدد فهو التنوع الذي يتعذر استئصال جذوره تعذر استئصال اللبلاب، وأما قطب المفرد فهو الاتجاه إلى الوحدة، وهو شيء عفوي ومطلوب بشكل واع على حد سواء - لكنه ليس مطلوباً فقط. وشأنها في ذلك شأن أي بلد آخر، كانت فرنسا مشدودة في هذين الاتجاهين المتعارضين، مما أدى إلى توتر غالبية طاقاتها إلى أقصى حد، بحكم احتداد هذا الشد المتعارض الاتجاهين نفسه.

ولابد للمؤرخين أن يكونوا قادرين على رؤية كل من المنظورين رؤية متزامنة، ولا بد لهم من ثم أن يكونوا حذرين من الآراء الوحيدة الجانب. وكما يقول لنا إيرفيه لو برا وإيمانويل تود باستمتاع، فإن فرنسا ما كان لها أن توجد وما يزال يتعين اختراعها. ومع ذلك، فإن فرنسا موجودة منذ زمن بعيد، فهي ليست أسطورة، وقد اخترعت نفسها بالفعل منذ سنوات بعيدة. وقد لاحظ جان بول سارتر ذات مرة، وهو يتحدث بشكل عابر، أن فرنسا "ليست قابلة للتوحيد"^(١)، وهي ملاحظة صحيحة وخاطئة بشكل واضح في آن واحد: فربما تكون فرنسا قد وجدت صعوبة في أن تكون واحدة، إلا أنه لم يكن بوسعها، ولم يحدث قط أن كان بوسعها، أن تستسلم لكونها متعددة. والحال أن الوحدة الثقافية والسياسية الفرنسية كانت واحداً من أول الأمثلة في هذا الاتجاه في أوروبا، إن لم تكن المثل الأول. وقد أدت إلى هذه النتيجة آلاف من القوى غير الواضحة وغير الواعية، وهي قوى لم يحسب التاريخ دائماً حجمها الكامل.

أنا نفسي بدأت هذا الكتاب بوصف فرنسا التي "اسمها التنوع"، ودعوني اعترف بأنني فعلت ذلك بسرور عظيم. فهذا الجانب هو أجمل جوانب فرنسا، الجانب الذي أحبه أكثر من سواه، وقد أعفاني جماله الرائق من أي تفكير قد يكون باعثاً على الحزن. إلا أنه، اعتباراً من هذا الفصل الثاني، حان الوقت للانتقال من المتعدد إلى المفرد، أي لاجتياز الفاصل بحثاً عن فرنسا الواحدة والتي لا تتجزأ، واستكشاف هذه الوحدة، إن أمكن، في الحقائق الواقعية والقوى التي تكمن في أعماق الأعماق. فهي لم تتحقق

برمتها على أيدي "الملوك الأربعين الذين بنوا فرنسا في ألف عام". فهم لم يكونوا الكادحين الوحيدين في حقل الكروم، وإن كانوا ما يزالون الأكثر شهرة. إن فرنسا، إلى حد ما، قد خلقت نفسها بنفسها. لأنه إذا كان تباعد المسافات يؤدي إلى الانقسام، فإنه بالقدر نفسه يؤدي إلى الوحدة، بما أن الانقسام نفسه هو الخالق المستمر للحاجات المتكاملة فيما بينها. وبين مناطق زراعة نباتات الحبوب ومناطق تربية الماشية، مثلاً، أو بين منتج الحبوب وزراعي الكروم من أجل إعداد الخمر، يعتبر الاتصال لازماً تماماً. وبالمثل، فعندما تؤدي التباينات الثقافية إلى تجاور "جماعات بشرية جد مختلفة إحداها عن الأخرى في اللغة والثقافة والحضارة المادية والإنجاز التقني" (٢)، يمكن لمثل هذه التجاورات أن تكون مفجرة، بما يؤدي إلى نسف كل الحوائل. وباختصار، فإن الجماعات البشرية، مع أنها قد تكون مختلفة إحداها عن الأخرى ومعادية إحداها للأخرى، لا تحيا البتة بالكامل، أيًا كان حجمها، داخل محارات تخصصها، محتمة وراء حاجز ما لا يمكن اختراقه. والواقع أن الاكتفاء الذاتي التام هو شيء لا يمكن مصادفته في أي مكان. فالبقاء يعني قدرًا من الاتصال، مهما كان صغيراً، مع العالم الخارجي.

ووفقاً لتقرير يرجع إلى عام ١٧٢١، سجد أنه "في كل ربوع بروفانس التي خربها الطاعون الذي وصل إليها من مرسيليا لا يوجد غير عشر قرى لم يصل الوباء إليها بعد؛ لكن... سكانها يكابدون من الجوع ومن مشاق أخرى، لكونهم غير قادرين على الحصول على المؤن التي يحتاجونها من أي مكان، حيث إن الطرق يحرسها الجنود لمنع أي إنسان من الدخول أو الخروج، تحت طائلة الموت" (٣). ومع ذلك فإن الزحف الجارف لآخر وباء طاعون على الأرض الفرنسية قد امتد، في ذلك الصيف نفسه، من بروفانس إلى دوفيني ولانجدوك. وكان الجيش الفرنسي برمته في حالة استنفار دائم بالفعل لمكافحة هذا العدو اللدود والمتسلل. ولم يكن هناك من دفاع ضده سوى إقامة حواجز على الطرق وتطوير المناطق الموبوءة. والنتيجة أن الحياة العادية للمدن وللقري ولأقاليم بأكملها كانت مهددة. وقد شهد صيف عام ١٧٢١ هذا نفسه شكوى دوفيني المريعة: إن الـ cordon sanitaire {الكوردون الصحي} قد قطع اتصالاتها مع العالم الخارجي، مما أدى حرفياً إلى الخراب (٤). وبعد ذلك بأربعة شهور، عندما تلقى المارشال دوق دو برفيش أوامر من القصر (٥) بإقامة خط لعزل لانجدوك العليا عن لانجدوك السفلى، انتاب الهياج المقاطعة؛ وتدخلت مجالس لانجدوك، ملوحة بخطر مجاعة

'حتمية' تهدد كلاً من الإقليمين، وتمكنت من إلغاء الأمر.

فهل أكون محقاً إذا ما تصورت أن مثل هذه الحوادث إنما تعطي فكرة معينة عن طبيعة مشكلتنا؟ لقد اعتمد الإيقاع اليومي العادي للحياة الفرنسية على الاتصالات والمواصلات. وأعماق تاريخ فرنسا مليئة بهذه الحركات المتواصلة، الصامتة، وبهذه التيارات المنتظمة. ولم يكن بوسع أحد أن يسيطر عليها بالفعل؛ فهي قد حدثت، ببساطة، عبر المسافات، وألفت بين الجماعات وربطت إحداها بالأخرى.

وعلى المستوى الأساسي، شكلت أنماط الاستقرار المتمثلة في القرى والبورجات القاعدة الحية التي سوف يتوقف عليها كل شيء آخر. والحال أن هذه التجمعات قد جرى استنساخها إلى ما لا نهاية وفق نموذج لم يتباين جذرياً من أحد طرفي البلد إلى الطرف الآخر: فالقرى سوف تتجمع على شكل دائرة حول البورج (حيث تقام السوق) كما لو كانت كويكبات حول شمس. والوحدة كلها، البورج بالإضافة إلى القرى، كان حجمها قريباً من حجم الكانتون (canton) الحالي. ومثل هذه "الكانتونات"، الوحدات السكانية الأساسية، كانت بدورها قائمة حول مدينة تتميز بهذا القدر أو ذاك من النشاط. وما زلنا نتحدث عن وحدات صغيرة تماماً، عن الـ 'pays'، كما سميناهما، محافظين على المصطلح الذي استخدمه لوسيان جالوا^(٦) وجغرافيو عصره. وهكذا فإن الـ pays، بهذه الدرجة أو تلك من النجاح أو الإصرار، شريطة اتصالها بمدينة دينامية بما يكفي لأن تلعب دوراً قيادياً (وهي ليست الحال دائماً)، إنما تدور في فلك إقليم أو مقاطعة. وسوف تكتمل العمارة عبر إنشاء سوق قومية وعبر إنشاء أمة - عاجلاً أم آجلاً، بشكل ناجز أم غير ناجز.

ومع ذلك، فلنكني توجد السوق القومية لأبد لها من أن تجد تحت تصرفها مدينة كبيرة وقوية، تتمتع بالإمكانات وتساعد الظروف. والحال أن باريس، بسبب حجمها، قد أصبحت مارداً حضرياً منذ وقت مبكر جداً؛ لكنها لم تنجح فوراً في جر بقية فرنسا إلى فلكها. وقد يكون المحرك ندأً للمهمة بدرجة أكبر أو بدرجة أقل؛ وقد تسير العربة سيراً مربحاً. ألا يمكن أن تكون هذه صورة عامة جداً للتاريخ الفرنسي برمته، والذي يكرر نفسه إلى ما لا نهاية؟

I

البدء من القرى

إذا ما سلمنا بوجود نظام متماسك، نظام يفسر قيام فرنسا، فمن الطبيعي أن شاغلنا الأول يجب أن يتمثل في وصف وتشريح هذا النظام. وفيما بعد، وإن لم يكن في هذا الفصل الذي هو مجرد تناول أولي للموضوع، سوف أحاول إعادة تركيبه في حركاته الدينامية والنظر إلى المدى الذي تسنى له عنده إعادة ترتيب، ولا أقول محو، وجوه التنوع والتباين داخل فرنسا. وكما نعرف بالفعل، فإنه لن ينجح البتة في ذلك نجاحاً كاملاً: فهناك خيوط جد كثيرة في الشبكة قصيرة أو واهية. وعندما يجرى شدها بعيداً جداً فإنها تنقطع.

وسوف يكون هذا الفصل الثاني كله رحلة تفقدية، معنية فقط بالوصف، وليس، في هذه المرحلة، بالتحليل الذي يصل إلى أعماق الموضوع. سوف يكون نزهة أولى، طلعة استكشافية واستطلاعية. وبما أن النظام يتجلى على عدد من المستويات، فمن المنطقي أن محطتنا الأولى يجب أن تكون عند القاعدة الريفية الشاسعة، بآلاف القرى والقرى الصغيرة التي تشتمل عليها.

المرور على تنوع القرى

لا وجود لشيء اسمه القرية الفرنسية النمطية. فمن الواضح أن هناك أنماطاً كثيرة للقرية: هنا يهيمن التنوع والمتعدد هيمنة قصوى.

وأسباب ذلك عديدة. ففي المقام الأول، تختلف القرى بحسب نشاطها الرئيسي: فقد يكون هذا النشاط الرئيسي هو تربية الماشية أو زراعة نباتات الحبوب أو زراعة الكروم أو زراعة الزيتون أو أشجار التوت أو أشجار الكستناء أو التفاح أو الصناعة الصغيرة النطاق - أو أي عدد آخر من الأمور. ولو أخذنا مثلاً واحداً من بين أمثلة عديدة، فسوف نجد أن القرية التي تزرع الكروم بهدف إعداد الخمر إنما يسهل التعرف على ملامحها لدى أول نظرة إليها: فهي "عن طيب خاطر، تقتصد في مساحة الأرض التي تحتلها - والأرض غالية - وذلك لأنها لا تخاف من الأحوال المعتمدة وذات الهواء البارد المعتدل والتي تعد ملائمة لأقية تخزين الأنبذة؛ وهكذا نجد أن بيوتها وبنائاتها متضامة. أما القرية التي تحيا على عمل المحراث، فإنها، خلافاً لذلك، سوف تفرش نفسها على

السهل المكشوف المحيط بها" (٧). وفي مكان آخر، فإن أبواب بيوت القرية قد تفضي إلى ورش ينكب فيها عامل النسيج أو صانع الأحذية أو المنجد على حرفته. وإلى هذا التنوع يضاف تنوع التراث المعماري (بيوت مبنية على هيئة بلوكات أو حول الساحات) وتنوع مواد البناء والسماط المحلية المرتبطة بالمناخ أو بشكل الحصول على المياه. وهكذا نجد قرية تلال بروفانس بشوارعها الضيقة التي تحمي المرء من أشعة الشمس ومن الرياح؛ وقرية اللورين، ببيوتها المتضامة التي تصطف على جانبي الشارع الواسع والذي يعتبر في الوقت نفسه فناء مزرعة؛ والقرية البريتونية المختلفة كل الاختلاف، فهي مبعثرة ومتفرقة وكل بيت من بيوتها معزول عن البيوت الأخرى على أرضه الزراعية - وهلم جرا.

والحال أن المثليين الأخيرين - القرية البريتونية والقرية اللورينية - إنما يصوران ويوضحان مشكلة التضام والتبعثر. وهي مشكلة يصعب استيعابها، وإن كان يجري تناولها غالباً. ومن الأرجح أنها غير قابلة للحل، وهو ما أعني به أن جذورها وأسبابها العميقة ما تزال غير معروفة إلى حد بعيد. هنا لم يكشف التاريخ بمعناه الأوسع كل أسرارها.

خذوا مصطلحي "البيئة المبعثرة" و "البيئة المتضامة". كان أندريه دولياج يؤثر الحديث عن البيئة من حيث كونها *epacé* (مفرشة) أو من حيث كونها *rapproché* (متقاربة) (٨). أمّا في عام ١٨٧٨، عندما كتب كارل لامبرشت عن أزمة القانون الصالي البعيدة، فقد أشار إلى التعارض بين الـ *Dorfsystem* و الـ *Hoftsystem* (٩): نظام القرية ونظام المزرعة (١٠)، مفترضاً أن النظامين قد ظهرا على الأرجح حتى قبل استقرار الفرنجة الصاليين في الأراضي الواقعة إلى الجنوب من الإيسكو (١١). أمّا المصطلح الأكثر غموضاً من سواه، والأصعب على الإمساك به، بين المزرعة والقرية، فهو مصطلح الـ *hameau* [القرية الصغيرة جداً]. - المترجم الذي يشير على الأقل إلى عدد قليل من البيوت، المتضامة أحياناً، غير المتضامة أحياناً. فهل من المحتمل أن الـ *hameau*، في أقاليم معينة - مجدية أو جبلية أو رديئة التربة - هي أسلوب أولي للاستيلاء على أية أرض متوافرة قابلة للزراعة، حيث تتطابق المزرعة أو المزرعة ومبانيها، كما هي حالها في الأسير في روسيون حيث أقيم، مع وجود قطع صغيرة من الأرض قابلة للزراعة هنا أو هناك؟ لقد توصل تعداد فرنسا في عام ١٨٩١ إلى وجود ٣٦,١٤٤ *Communes* (مدن وبورجات وقرى، كبيرة وصغيرة) بينما توصل إلى وجود ٤٩١,٨٠٠ *hameaux* وقرية وأقسام من كومونات "ليست أكثر من" تعبيرات جغرافية... وتشير

إلى السكان المبعثرين " المرتبطين بكومونات معينة . وهكذا فإن وحدات السكان المتضامين لها في المتوسط ثلاثين مستوطنة متباعدة حولها(١٢)، وإن كان هذا المتوسط لا معنى له في حد ذاته، وذلك بالنظر إلى التوزيع متفاوت تمامًا على مختلف أرجاء البلد للسكان المبعثرين . وسوف نعود إلى هذه النقطة حالاً (أنظر الخريطتين في الشكل ١٢).

إلا أنه يجب أن أوضح أولاً أن التباين بين البيئة المبعثرة والبيئة المتضامة لا يتجسد في الواقع دائماً بالوضوح الذي يتجلى به في الصورة التي يوحى بها، أي كحلقة من البيوت المتاخمة حول كنيسة، من ناحية، وكتبعر لمجموعة من المزارع ومبانيها المنفصلة، حيث يكون لكل واحدة أرضها الخاصة، من ناحية أخرى . فهناك نوعان على الأقل (وأكثر من نوعين على الأرجح) للتبعر: يتألف النوع الأول من مستقرات متباعدة (مزارع أساساً) تحيط بقرية متضامة؛ بينما يتماشى النوع الثاني مع تبعر للمزارع وللقرى الصغيرة جداً حول ما قد يكون مركزاً هزياً جداً.

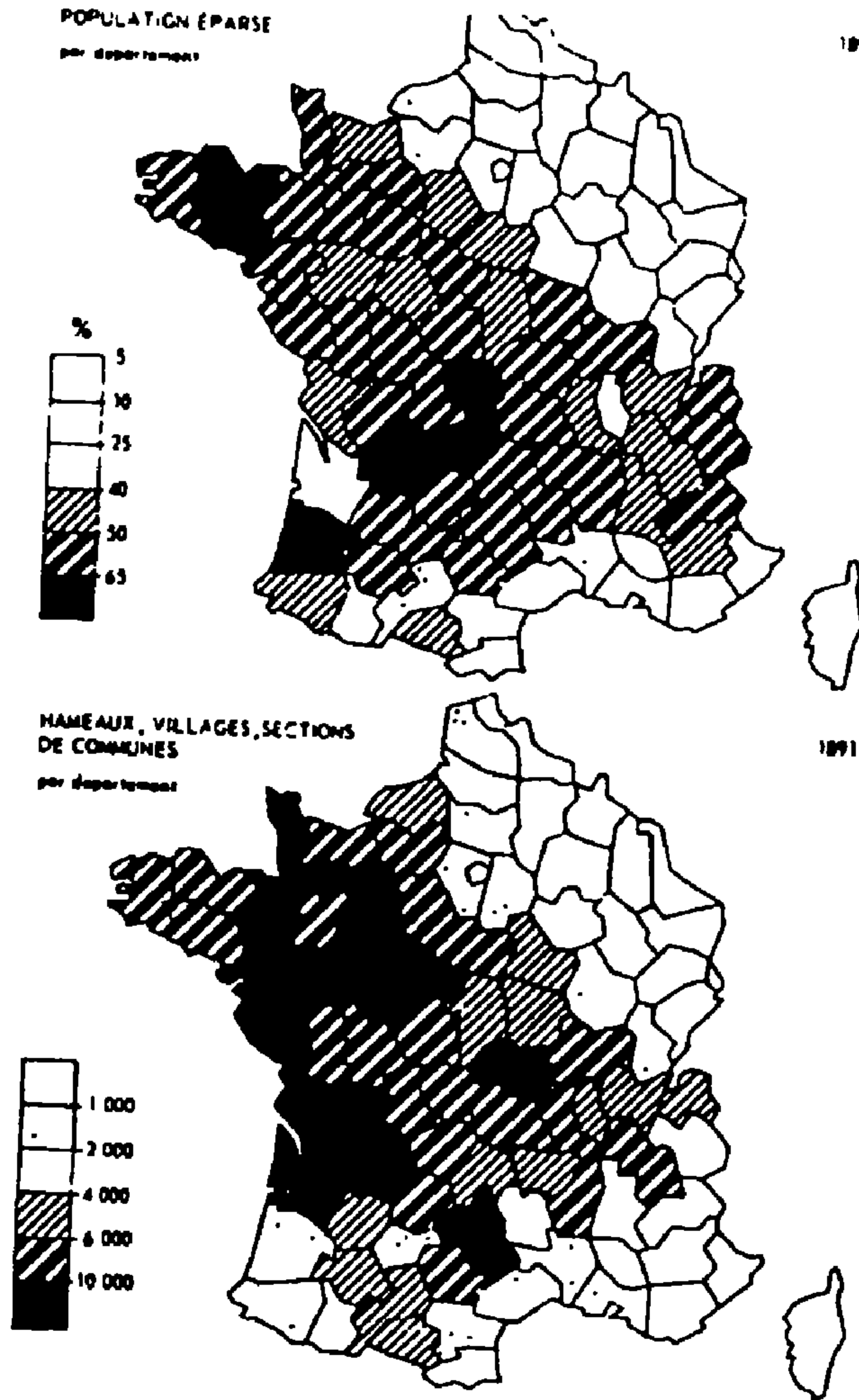
بل إن القرى المتضامة، كقرى اللورين، قد تكون لها مستوطنات متباعدة، عدد قليل على الأقل من المزارع، بل وقرية صغيرة جداً أحياناً . ومنذ القرن الخامس عشر، في المقاطعات الشرقية، فإن سيد قرية ما، تأثر بانخفاض قيمة العملة (ومن ثم بانخفاض سريع في الإيراد. حيث أن مستأجري الأرض منه كانوا يدفعون الإيجار بمبالغ نقدية ثابتة) قد يسعى إلى العثور على تعويض وقد يجده بالفعل خارج حدود القرية . وهكذا يتم إيجاد مزارع جديدة، إما على **réserve** السيد أو على أرض ليست ملكيتها واضحة بين أراضي قريتين، وأحياناً باستصلاح أرض مهجورة شاغرة.

وهذا هو ما حدث أيضاً في إقليم الـ Champagne berrichonne في وسط فرنسا بالضبط . - المترجم - بعد "استصلاح الأرض التي كانت مهجورة طوال حرب الأعوام المائة" (١٣). وسوف نجد هذا النموذج أيضاً، بعد ذلك بوقت طويل، في القرن التاسع عشر، مع انتشار المزارع الرأسمالية في عهد الامبراطورية الثانية، وهو الانتشار الذي شكل، في أقاليم كثيرة، أعلى نقطة للنشاط الزراعي الفرنسي ولاستغلال الفلاحين، بالنظر إلى الوفرة الشديدة للأيدي العاملة بعد الزيادة غير العادية في السكان الريفيين في الشطر الأول من القرن التاسع عشر . وتوجد نماذج مماثلة، للأسباب نفسها أو لأسباب أخرى، في بيكاردي الغربية، وفي بعض أجزاء نورماندي و "سهل پواتو"، حيث يجد المرء قرى كبيرة بالفعل ذات مزارع متباعدة بل وأحياناً قرى صغيرة تتوسطها(١٤).

الشكل ١٢

السكان المبعثرون (الذين يحيون في قرى صغيرة جداً وقرى وأقسام من كومونات) في عام ١٨٩١،

بحسب الـ département.



الخريطة الأعلى: بالنسب المئوية.

الخريطة السفلى: بالأرقام المطلقة.

المصدر:

Résultats statistiques du recensement de la population française, 1891 (B. N.).

الخريطتان من إعداد: Françoise Vergneault.

وفي حالات أخرى، نجد أن الوضع مختلف نوعاً ما: فعلى سبيل المثال، قد يجد المرء قرية كبيرة تماماً، ربما توشك أن تكون بورجاً بالفعل، تحيط بها على مسافة معتبرة حلقة من المزارع تكاد تكون متصلة. ذلك هو نموذج ذلك القسم من بروفانس الموجود في وادي الرون، أو في مناطق بروفانس المطلة على البحر (بعيداً عن بروفانس العليا التي تمتد إلى الألب وحيث البيئة المبعثرة لا توجد بشكل نموذجي إلا في سهل بارسولينيت المرتفع)(١٥). أما في بروفانس السفلى، فإن الـ **grange** أو الـ **bastide** أو الـ **mas** هي كلمات مختلفة تشير إلى واقع واحد: ملكية حول مزرعة ومبانيها، حيث غالباً ما يوجد بيت صاحب الأرض إلى جانب هذه المباني، أي أنها تشير إلى مستوطنة لا تختلف عن الـ **mezzadria**، الكارة التوسكانية، أو حتى الـ **habitations** النائية في مزارع العالم الجديد.

والحال أن الـ **Atlas historique de Provence** {الأطلس التاريخي لبروفانس} إنما يساعد المرء على أن يرى ذلك في حالة قرية رونييه الكبيرة، شمال إكس، البعيدة عن الضفة اليسرى للديرانس، "كما لو أنها تنشبت بحاجز لبيرون الأجرد"(١٦). كان ما يزال في رونييه "سكان متجمعون" قوامهم ٦١٠ نسمة في عام ١٩٥٤، في مقابل "سكان مبعثرين" قوامهم ٣٦٣ نسمة، ليصل مجموع السكان إلى ٩٧٣ نسمة. والحال أن عدد السكان هذا، والذي كان أكبر من ذلك في الماضي (١٦٥٢ في عام ١٧٦٥ و ١٥٦١ في عام ١٨٥٥ و ١٠٥٢ في عام ١٩٥٢)، من شأنه أن يكون كافياً في فرنسا الشرقية للارتقاء بالقرية إلى حجم بورج، وإن لم يكن إلى مستوى وظائف البورج، كما أن ذلك من شأنه أن يبرر اتساع أراضيها (٨١٦٦ هكتاراً). لكن التساؤل عما إذا كان يجب تسميتها بورجاً أم مجرد قرية كبيرة لا يجب له أن يشغلنا هنا. فالشيء المهم هو الظهور التدريجي لسلسلة من الـ **bastides**، على حدودها الخارجية، في حمى "جبال" (أو بالأحرى) تلال بروفانس السفلى الممتدة شرقاً وغرباً: فقد كان عدد هذه الـ **bastides** خمسة في عام ١٤٨٥، وأصبح خمس عشرة في عام ١٥٠٠؛ ثم تزايد العدد على مر الأزمنة. والحال أن النتيجة التي ترتبت على ذلك إنما تتمثل بالفعل في تحول ذي طبيعة "رأسمالية"، ومفيد للملاك الحضريين، يشبه إلى حد بعيد ما حدث على نطاق واسع حول فلورنسا في القرن الثالث عشر، كما يشبه ما يميل المرء إلى تصور أنه لابد قد حدث في أماكن أخرى، كما في جاتين پواتو، والتي درس الدكتور ميرل حالتها دراسة تفصيلية، منذ وقت غير بعيد(١٧).

ويجيء شاهد مماثل، في بروفانس أيضاً، من جاريول، وهي قرية كبيرة أخرى، تقع على بعد نحو خمسة عشر كيلو متراً إلى الجنوب من برينيول، وقد نُشرت عنها دراسة جيدة بشكل غير عادي. وفي القرن السادس عشر، كانت هذه القرية تشرع للتو في "فرد جناحيها"، أي أن عددًا من الـ **mas** كان آخذًا في الظهور على مشارفها. فهل يمكننا اعتبار ذلك هو النموذج العادي، الذي نرصده في هذه الحالة وهو يبدأ بالفعل في التجسد؟ إذا كان الأمر كذلك، فإن الـ **mas** والـ **bastides** سوف تكون نتيجة لتمزق أرض القرية أو بالأحرى لتوسعها ولاستييطان الأرض المحيطة بها، حيث أن الـ **mas** والـ **bastides** كانت تقام عادة على مشارف القرية، على أرض ممهدة تتاخم مراعي الأغنام المحدودة - ومن هنا الاهتمام الواضح وشديد الأهمية غالبًا بهذه العملية من جانب مربي الأغنام. وسواء أكان الأمر كذلك أم لا، فإن المزارع المتباعدة ومبانيها لم تكن قط مستقلة عن القرية التي كان حجمها يعني أنها كانت دائمًا ماردًا بالمقارنة مع هذه الحيازات الصغيرة، الـ **granges** والـ **mas** والـ **bastides**. ونحن نعرف من الشواهد الموثوق بها أن المزرعة المعزولة، هنا كما في أي مكان آخر غالبًا ما كانت تتطابق مع غزو "رأسمالي" من جانب المدن الصغيرة المجاورة. وقد تمثلت الخطوة التالية في أن "المزرعة"، لكي تحيا، قد استمدت القوى العاملة التي تحتاج إليها من رصيد العمال المياومين الذين يحيون في القرية أو في أقرب بورج والذين كانوا، في الصيف، ينتظرون الفجر كل صباح حتى يتم استئجارهم من جانب الـ **ménagers** أو ملاك الأرض المحليين - تمامًا كما في الأندلس أو صقلية. ومن هنا المفارقة الواضحة التي تتمثل في أن عمال المزرعة كانوا يحيون في وسط شبه حضري، ومن ثم كانوا يحوزون قدرًا من ثقافة حضرية، في حين أن أصحاب الأرض، في أجزاء عديدة من بروفانس، كانوا يحيون في الريف. ولذا ربما كان بوسعنا أن نستنتج أن المثل المستمد من بروفانس هو مثل يسهل بشكل خاص فهمه، بحلقاته المنتظمة من الـ **mas** على مشارف القرى.

وفي أماكن أخرى، قد يؤدي تبعثر المستقرات إلى تهديد القرية الرئيسية، وقد يؤدي إلى إزالة أكثر من نصفها، تاركًا مجرد عدد قليل من القرى الصغيرة جدًا أو نثارات من المزارع المنفصلة. تلك كانت الحالة بالنسبة لمناطق واسعة من المسيف الأوسط. وفي ٢٩ مارس/ آذار ١٧٠٣، في ذروة حرب الكاميزار، أمر الماريشال دو مونريفييل أحد ضباطه بأن "يذهب ويأسر جميع سكان كومونة مياليه، التي تتألف من سبع قرى صغيرة جدًا، بما في ذلك الأبرشية" (١٩). وكان هذا أيضًا هو النموذج في الـ **bocage** في بريتانيا

وفي الليموزان الأسفل .

ويتألف المسيف الأرموريكي في بريتانيا من خليط من الحقول المسيجة (champs clos)، حيث تنتصب بيوت منفصلة في ملكيات متباينة الحجم، محاطة بممرات مرتفعة مزروعة بالأشجار . وفي وقت من الأوقات، كانت هذه الوحدات الأساسية تعتمد على مواردها الخاصة بالدرجة الأولى : فحتى وقت غير بعيد، كان الفلاحون يصنعون ليس فقط أدواتهم الزراعية، وإنما أيضاً ملابسهم بل وأحذيتهم . وفي الوقت نفسه، كانت هناك دائماً قرية صغيرة جداً أو قرية مركزية - تعرف أحياناً بالبورج، لكن كلمة "بورج"، شأنها في ذلك شأن كلمة "قرية" لا تتميز بمعنى ثابت واحد في أرجاء فرنسا المختلفة .

وأيّ كان الأمر، فإن هذا المركز كان لوقت طويل عبارة عن حلقة من البيوت المتضامة، التي يسكنها بوجه عام عدد صغير من العائلات المميزة، حول كنيسة الأبرشية : ووحدتها الأسواق الأسبوعية وجلبة أسواق المزارعين الموسمية الدائمة هي التي كانت تجلب الحياة والحيوية إلى هذا المركز . وبشكل طبيعي ولا مهرب منه، أخذت تظهر مسافة اجتماعية ملحوظة بين سكان "المركز" المميزين والفلاحين في المزارع البعيدة المتباعدة . وفي ٢٦ فبراير / شباط ١٧٩٠، في شاتونيف دي فاو (في فينيستير)، شجبت رسالة التعيين غير المناسب لعمدة هو "فلاح يحيا بعيداً عن المدينة (القرية الكبيرة) التشديد من عندي . - ف . ب . يصعب عليه التوقيع باسمه" (٢٠) . وتقول وثيقة من الزمن نفسه : "إن العزلة التي يحيا فيها الفلاح - المزارع البريتوني، وعادة التحدث بلغة الباس - breton نادراً ما شقت طريقها إلى الطباعة ولا يعرفها جيداً غير عدد قليل من الناس، سوف تمثّلان عقبة، لوقت طويل قادم، أمام تعلمه وأمام تقدم تمدنه" (٢١) .

هل من المحتمل أن نمطاً مميزاً من البوغاز bocages كان موجوداً، على الأقل في مين؟ وفقاً لما يذهب إليه روبير لاتوش (٢٢)، فإن مثل هذا النمط كان بالإمكان أن يظهر في القرن الحادي عشر، مع تزايد السكان الذي حدث في كل أوروبا . ولكن ما الذي أوجب مثل هذا الاختلاف بين الغرب البريتوني و، على سبيل المثال، النجاد وسهول زراعة نباتات الحبوب شمال وشرق الحوض الباريسي؟ لماذا نجد، من ناحية، وحدة قروية منفردة البناء، حيث البيوت مبشرة بشكل واسع حول مركز ظل لوقت طويل قليل الأهمية بينما نجد، من الناحية الأخرى، قرى كبيرة ذات بيوت متضامة تماماً، ومقامة في الاتساعات الرحبة للحقول المكشوفة؟

لقد ذهب روبير لاتوش إلى أن الأقاليم التي شكلت فيما بعد الـ **bocage** كانت في الأصل اتساعات غابات مترامية الأطراف، أي كانت أرضاً خالية من سكن البشر (**vacua ab omni habitatore humano**) (٢٣). وفي بيئة معادية كهذه، نادراً ما أقامت غالبا الرومانية فيللاتها، المزارع المترامية الأطراف التي درسها فوستيل دو كولانج بقدر كبير من الحماسة. وهكذا فإن السادة والمؤسسات الدينية، التي جاءت فيما بعد، قد أقامت على أرض غير مؤجرة، أرض بكر (٢٤) - وفي ظروف صعبة، على أقل تقدير.

الواقع أن أقاليم الأحراج كانت غالباً مصابة بلعنة التربة الصلصالية، وهي بحد ذاتها عقبة في وجه قيام مستقرات فلاحية واسعة. "إن شبكة الأغوار الرطبة قد قسمت الأرض الصالحة للزراعة إلى وحدات قزمية"؛ وكانت الحركة صعبة في غياب طرق مناسبة كما أن الصلصال قد أعاق استخدام الأدوات الزراعية - وكلها عوامل اختزلت بشكل حاد "مجال نشاط المزارع حول سكنه" (٢٥). وعلى طرق بريتانيا الموحلة، نادراً ما كان بوسع عربة تتحرك على عجالات أن تشق طريقها. و"في منتصف القرن التاسع عشر... في الدوائر الواسعة في كورنواي الجوانية، كان السفر من المزارع البعيدة المتباعدة إلى البورج وبالعكس يعني رحلة يوم في الفصل السيء، فالحفر في الطريق كانت تعرقل السفر بدرجة عظيمة" (٢٦). والواقع أن بعض هذه الحفر كان حفرًا يجازف المرء المسافر بالغرق فيها بالفعل. وصحيح أن "إقامة مصارف وطرق ممهدة بالحصباء كانت، بحلول القرن التاسع عشر، قد أدت إلى حد بعيد إلى تقليل عيوب التربة الصلصالية، إلا أنه... بحلول ذلك الوقت، كان الاستقرار الريفي قد اكتسب بالفعل نمطه النهائي، وهو نمط يتماشى مع الخصائص الطبيعية للمكان" (٢٧).

والواقع أن هذا الاتساع الواسع جداً للأراضي البور وللريف الشاغر هو الذي يفسر الحجم الضخم للدوائر (الأبرشيات) البريتونية (إن متوسط مساحة الأبرشية الفرنسية هو ١٣ أو ١٤ كيلو متراً مربعاً - أما في بريتانيا فإن المتوسط هو ٢٥ كيلو متراً مربعاً). وبعدهد سكانها الذي يتراوح بين ألفي وخمسة آلاف نسمة، فإنها تندرج أحياناً، بشكل غير مناسب، في الفئة الإحصائية الخاصة بالمدن. وفي القرن السابع عشر، كان عدد سكان كورزون، على سبيل المثال، يتراوح بين خمسة آلاف وستة آلاف نسمة، إلا أنهم كانوا مبعثرين على مساحة مائة كيلو متر مربع (٢٨): ومن المؤكد أن هذا لا يمثل نمط استقرار حضري.

والحال أن الليموزان الأسفل - وهو بوجه عام **département** الكوريز الحالية - إنما

ييدي سمات مماثلة. فالنوعية الرديئة للتربة تعني بيئة مبعثرة ومنفصلة، لكن الاستجابات للظروف الواحدة كانت متباينة ولها أصالتها. فهنا، كل كومونة أو أبرشية إنما تشبه نموذجاً مصغراً من الأرخبيل، حيث تبعثر الجزر بصورة غير منتظمة حول الـ **chef lieu** (الموقع الرئيسي) للكومونة، وهو نفسه محدود جداً في الأغلب. وهنا، خلافاً للحال في البورج (أو حتى في القرية المتضامة)، تشكل الـ **hameau** القرية الصغيرة جداً "الخلية الأساسية للجسم الريفي" (٢٩). ويوضح آلان كوربان أنها تتألف، أحياناً، من "عشرة إلى عشرين بيتاً، مبعثرة في ترتيب غير منتظم، حول الساحات والـ **cou-derts**. وتتواصل أحدها مع الآخر عبر ممرات موحلة: وفي أماكن أخرى، قد لا تتميز القرية الصغيرة جداً بأية وحدة من أي نوع، لكنها تتألف من أربع أو خمس مزارع، كل واحدة منها على مرمى البصر من الأخرى، قرب تقاطعات الطرق، أو مقامة على طول طريق رئيسي". وبعض هذه القرى الصغيرة جداً "أكبر من الـ **chef lieu** (الموقع الرئيسي)، لكنه لا يتميز بالوظائف نفسها؛ والحال أن الـ **Mairie** (مقر العمدة) والمدرسة والكنيسة قد تكون موزعة على عدة قرى جد صغيرة مختلفة تتألف منها الكومونة" (٣٠).

وقد يبدو هذا النمط غريباً، إلا أنه أصيل أيضاً، وهو يشكل شهادة باقية على حضارة ريفية خاصة كانت تتاجاً وظاهرة مصاحبة لهذه القرى الصغيرة جداً، أو، كما اعتاد التعداد القديم وصفها، لهذه "الأقسام من الكومونات". وكانت تلك الحضارة حضارة تحتل فيها المزارع ومبانيها عائلات أبوية، متمسكة تمسكاً متحمساً باستقلالها، حضارة كانت القرية الصغيرة جداً ما تزال تمارس فيها أسلوب حياة جماعياً ولو لمجرد أنها تملك أرضها (التي لا يمكن وصفها بأنها مشاعية) - والتي تتألف عادة من أرض فقيرة تظل غير مقسمة، وتستخدم كساحة انتقالية لتربية الماشية أو من أجل الاستصلاح والزراعة المؤقتة. وكانت أسباب الراحة المختلفة المفيدة للجميع ملكية مشتركة: **Lavoir** (مغسلة)، حوض مفرغ لصيد السمك فيه، فرن للخبز وطاحونة لطحن الجاودار، العنصر الرئيسي في غذاء الفلاح. وفي هذا السياق، عاشت ثقافة محلية عنيدة، لها سماتها الخاصة - الـ **veillées** على سبيل المثال، السهرات المسائية، من منتصف سبتمبر/ أيلول إلى بداية الصوم الكبير، والتي كانت ما تزال تعقد بشكل احتفالي حتى عام ١٩١٤، بل وفي بعض الحالات إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت هذه السهرات سهرات طويلة، تمتد إلى نحو ثلاث ساعات ولا تنتهي إلاً عندما يعطي

صاحب البيت المضيف الإشارة بأنه قد حان الوقت لانصراف المدعوين، "بوضع الرماد على الجمرات المحترقة" (٣١).

بهذا الشكل وصلتنا أصداء عصور ماتت منذ زمن بعيد، مرتدة من ليل الأزمنة. وهي تجعل أية محاولة للتفسير أكثر صعوبة: فالتاريخ الذي نبحت عنه لا يمكن فهمه إلا في تجلياته التي ما زالت باقية بشكل عرضي، إن كان بالإمكان فهمه على الإطلاق. ووحدات مثل القرى والقرى الصغيرة جداً والبورجات والمزارع المنفصلة هي مخلوقات قديمة، تنتمي إلى التاريخ بأتم معانيه، أي ترجع إلى ما وراء التاريخ في اتجاه قرون وآلاف السنين من زمن ما قبل التاريخ. وعندما ننعم النظر في هذا الماضي البعيد، لا يمكننا أن نرى بوضوح. وعندئذ لا نملك سوى طرح افتراضات.

وأنا أتصور، مع بيير بونو، أنه قبل توطد جميع هذه الأنماط من أنماط الاستقرار الريفي، كانت هناك قرون وقرون من الترحل الذي يتميز بالبداوة أو بشبه البداوة: ومن المحتمل أن أسلوب حياة غير مستقر كهذا لم يخل السبيل أمام وجود أكثر استقراراً، في بعض أجزاء فرنسا، إلا نحو القرن الثامن أو القرن التاسع بعد الميلاد. وفي أماكن أخرى، فإن النمط السائد اليوم، ربما تكون قد سبقته قرون من الحياة الجماعية ذات النوع المقيّد إلى هذا الحد أو ذاك - وهي قيود واصلت وجودها في بعض الأماكن حتى في القرن العشرين.

والحال أن مقالاً ظهر مؤخراً لكل من إيمانويل لوروا لادوري وأندريه زيسبيرج (٣٢) إنما يسلط الضوء على الأهمية المزدوجة لوجود خط فاصل يمتد إماً من E إلى جينيف أو من سان - مالو إلى جينيف. وهو يفصل منطقة استقرار متضام عن منطقة قرى صغيرة جداً وبيئة مبشرة. أمّا أن يؤكد هذا الخط مرة أخرى أنه يمثل فاصلاً مهماً فإن ذلك لن يمثل مفاجأة لأحد: فمجمّل تاريخ فرنسا إنما ينقسم على طول هذا الخط؛ والحال أن تعداد عام ١٨٩١ قد أشار إلى ورسم على الخريطة في آن واحد هذا التوزيع للسكان المبعثرين. إلا أنه ربما جاز للمرء أن يتساءل عن السبب في أنه، في الشرق وفي الشمال الشرقي، تعتبر القرى التي تحمل أسماء قديسين أو قديسات نادرة، بل وتكاد تكون معدومة، في حين أنها شائعة نسبياً في بقية أرجاء فرنسا. الواقع أن أسماء الأماكن المأخوذة من أسماء القديسين والقديسات هي تطورات حدثت في وقت متأخر: فهي تظهر لأول مرة نحو القرن الثامن أو القرن التاسع، لكنها لا تصبح منتشرة إلا بعد العام ألف مع البدايات الأولى لأوروبا الحديثة. ومن ثم فإن "لا قدسية" فرنسا الشمالية

والشرقية قد تكون مرتبطة بإدعائها الواضح أنها ساحة استقرار أقدم، أي مرتبطة، باختصار، بتطورها المبكر والأسبق.

ويعيدنا هذا التفسير إلى واحدة من الأطروحات الرئيسية التي قدمها باحثون حديثون في تاريخ ما قبل التاريخ، وهي أطروحة تتفق معها أيضاً أبحاث بيير بونو في حقل علم اللهجات - وأنا أعني الأطروحة التي تذهب إلى أن منطقة الحوض الباريسي الواسعة هذه قد جرى تطويرها منذ وقت جد مبكر، منذ الألف الرابعة قبل الميلاد، من جانب أقوام فلاحية من أوروبا الوسطى. فقد أدخلت هذه الأقوام إلى الأقليم كلاً من شكل زراعي متقدم، كان العنصر الرئيسي فيه هو حقل نباتات الحبوب، والبيئة النموذجية المميزة للمواطن الأصلية لتلك الأقوام - والتي تتمثل في قرى كبيرة يتراوح عدد سكانها بين خمسين ومائتي نسمة، وتتقارب البيوت فيها، وهو ما أثبتته الحفريات بشكل واضح. والحال أنه لا يوجد شيء كهذا في الجنوب المطل على البحر المتوسط، حيث نجد أن الدلائل الأولى على النشاط الزراعي، مع أنها دلائل مبكرة، لم تؤد إلى تغير سريع لعادات سكان اعتادوا على أسلوب حياة شبه بدوي (٣٣).

وهكذا يمكن إلى حد كبير جداً تفسير تنوع البيئات الريفية بتباينات التاريخ بالمعنى الواسع، أي بالتطورات المبكرة أو المتأخرة. فهندسة هذه البيئات السكنية هي نتاج الزمن ونتاج التكيف مع بيئة أوسع قد تتباين هي نفسها - مع الأخذ بعين الاعتبار أن أي شكل من أشكال الاستقرار في المكان إنما يميل، بمجرد توطده، إلى تأييد نفسه، مع إجراء التغيرات والتعديلات التي قد يسلتزمها ذلك.

القرية نموذجاً

لو نسينا شكل القرية مؤقتاً وركزنا على دورها، فسوف نجد اختزالاً للتباينات، وسوف يكون بالإمكان تصور وجود نموذج: وبوجه عام، يمكن تطبيق هذا النموذج على القرية المتضامة أو القرية المبعثرة، على القرية الكبيرة أو القرية التي لا تعدو أن تكون صغيرة جداً - بل وعلى الوحدة الضئيلة الحجم المتمثلة في المزرعة الواحدة ومبانيها. إن كل قرية إنما تحتل مساحة معينة، أي ما سوف يسميه بيير سان جاكوب بـ "فرجة زراعية" (٣٤). وهي عبارة عن "خلية بيولوجية تسمح باستعمار [بالمعنى الأصلي للمصطلح] لواحد من عوامل الانتاج هو «الأرض»" (٣٥). والواقع أن هذه الأرض - **terroir** أو **finage** - هي أكثر أهمية من تجمع البيوت نفسه. فهذه البيوت قد تتحول

إلى أطلال وتختفي - وهو شيء قد يحدث وحدث بالفعل - لكن الأرض تبقى: والوحدات المجاورة، أكانت مدناً صغيرة أم قرى، سوف تستولي عليها(٣٦).

والحال أن أرض القرية، والتي تصل مساحتها عادة إلى نحو ألف هكتار، إنما تبدي العلامات التي يديها رسم تونن البياني(٣٧): فهي تنتظم، في الواقع، تبعاً للمسافة، الأمر الذي يؤدي، مادامت المسافة مكلفة في الوقت والعمل والمال، إلى قيام مناطق متراكزة متعاقبة. والحال أن المحاصيل في الحقول الأقرب إلى السكن لن تكون كالمحاصيل الموجودة في الحقول البعيدة، التي لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق انتقال مرهق يشمل الذهاب والأياب مرة كل يوم. "كلما كانت المسافات من المركز إلى أطراف الأرض المزروعة أبعد، كلما كان من المعقول أكثر أن يترك المرء للأطراف الأرض التي تتطلب اهتماماً أقل، أي الأرض الأفقر"، وذلك، كما يردف بول ديفورنيه وهو يكتب عن قرية في سافوي، "لأنه بما أن العربات غير مناسبة وحيوانات الجر قليلة العدد، فإن الأرض الأقرب إلى القرية... كانت محل الاهتمام الأكبر ومن ثم مسرح التناوب الأسرع في زراعة المحاصيل"(٣٩).

وكانت الأرض الأولى بالرعاية من سواها مجرد حد أو "حزام" يحيط ببيوت القرية: تلك كانت ساحة بساتين الخضروات، قطع الأرض الصغيرة والأراضي المسيجة، حقول القنب وحدائق الثمار المحمية أحياناً، ولكن ليس دائماً، بالأسوار. وفي اللورين في الربيع، كانت القرى تحاط بـ "أكاليل الأزهار البيضاء" التي تتوج بساتين أشجار البرقوق(٤٠). وكذلك كانت حال القرى الزراعية حول باريس، حيث كانت الأزهار تغطي أشجار الثمار المتعرشة على طول أسوار البيوت قبل وقت طويل من تفتح أزهار الأشجار الواقفة في العراء، كما نعرف من وصف لآركوي ولكاشان في منتصف مارس/ آذار ١٧٨٧(٤١).

والحال أن ساحة البساتين وحدائق هذه، والتي كانت تلقى اهتماماً يصل إلى حد الصبابة، قد استفادت من الجهد المتواصل المبذول من أجلها: ففي كل وقت فراغ، كان أصحابها يسارعون إلى فتح بوابة الحديقة لكي يرشوا شحنة جديدة من السماد أو لكي يلقموا الشجرة الشاحبة أو لكي يقلبوا هذا الجزء أو ذاك من التربة. وكانت الحديقة دائماً هي المكان الطبيعي لتجريب زراعة نباتات جديدة. فهنا ظهرت البطاطس والذرة والفاصوليا الأولى، قبل زمن طويل من ظهور هذه المستوردات الثورية من وراء البحار في الحقول المكشوفة.

ووراء البساتين والحدائق بدأت ساحة واسعة هي ساحة كل الأراضي الصالحة للزراعة - والتي سوف أشير إليها بالـ **terroir**، تميزاً لها عن الـ **finage** (أرض القرية ككل). وحتى أزمنة قريية تماماً، في فرنسا الشرقية والشمالية، كانت الأرض الصالحة للزراعة ما تزال تشكل دائرة متصلة حول القرية، منقسمة إلى ثلاث **soles** أو **sai-sons** تحمل إحداها محل الأخرى كل سنة في النظام المعروف بدورة المحاصيل الثلاثية: القمح (أو الجاودار)؛ الشوفان أو الشعير (**les mars**) (٤٢)؛ والأرض المراحة، **les ja-cheres** أو الـ **versaines** كما كانت تعرف في اللورين، أي الأرض التي تترك، من الناحية النظرية، غير مزروعة. وفي السنة التالية، كانت الدائرة تدور ويزرع القمح بدلاً من الإزاحة، بينما يزرع الشوفان بدلاً من القمح، على حين تراخ الأرض التي كانت مزروعة قبل ذلك بالشوفان. وحتى وقت غير بعيد، قبل انهيار النظام العتيق، كانت الـ **soles** الثلاث تعلن عن نفسها في الصيف من خلال ألوانها: اللون الأصفر للقمح والأخضر الفاتح للشوفان وتربة الأرض المراحة المحروثة استعداداً لزرعها في أكتوبر/ تشرين الأول أو نوفمبر/ تشرين الثاني (وهذا هو السبب في أن الأراضي المراحة كانت تسمى أحياناً بـ **les sombres**، أي الأراضي الغامقة).

وفي الساحة الواسعة جداً حيث كان التناوب حولياً، كانت الأرض مقسمة إلى منطقتين متناوبتين فقط: فالأرض التي يمكن حرثها، أو قلب تربتها بالمجراف أو بالفأس كانت تنقسم بالتساوي بين زراعة نباتات الحبوب والإراحة.

لكن كل مكان، في الماضي، قد شهد انتشار وتعزز الأرض المزروعة خلافاً للأرض اللياب أو للغابة، تلك الساحة غير المزروعة وغير المرحبة والتي كانت مثار فزع الرحالة وعلماء الاقتصاد على حد سواء. وهكذا تخيل آنج جودار أنه لا بد وأن نصف البلد كان عبارة عن أرض مهجورة (٤٣). وكانت هذه الساحة هي الدائرة الثالثة، والأوسع غالباً. وهنا قد تجري زراعة قطع قليلة من الأرض ولكن على فترات فقط حيث تفصل بين الفترة والأخرى عشر أو عشرون أو حتى ثلاثون سنة.

وبوجه عام، كانت الأرض غير المزروعة هي المرادف للـ **saltus**، وهي كلمة مستعارة من الاختصاصيين الزراعيين اللاتين وتعني عكس الـ **ager**، الأرض المزروعة. وقد اكتسب المؤرخون العادة، الحسنة أو السيئة، ولكن المناسبة بالتأكيد، والخاصة باستخدام هاتين الكلمتين اللتين يشهد تعارضهما على مر العصور على التباين القديم الذي ترمزان إليه. والحال أن الإنجليز يميزون من جهتهم، بين الـ **outfield** والـ **infield**.

وقد تعني الـ **saltus** أشياء مختلفة كثيرة: الأراضي البور ومنحدرات التلال التي يجري تركها للنمو النباتي الطبيعي؛ حقول الكروم التي جرى هجر زراعتها وإن كانت تحتوي على عدد قليل باق من أشجار الفاكهة، والتي كانت قد زرعت في الأصل بين صفوف الكروم، وتصر على الإثمار أحياناً؛ و صفوف غير منتظمة من الأشجار، كانت قد زرعت في وقت من الأوقات لتكون سياجات ثم تركت لتنمو نمواً شيطانياً، ولتصل إلى عين الارتفاع الذي تصل إليه الأشجار المصطفة على الطرق الفخمة في أوروبا الشرقية والتي يرعاها بستانيون مهتمون بعملهم. وبوجه أعم، تعني الـ **saltus** أرض الأشجار الخفيفة، "الأيكات، الأجمات، الكلأ المتشابك" (٤٤). وهي تعني الغابات بالأخص.

وبطبيعة الحال، فإن مثل هذه الحياة البرية إنما تتباين تبعاً لتباين المناخ والتربة. وفي آيتين في العصر الوسيط، عند خروجها من العصر الروماني، كانت الـ **saltus** تشمل الأرض غير المزروعة وكذلك الغابات التي تتيح موارد كثيرة والمستنقعات والممرات المائية والشواطئ الأمامية الساحلية" (٤٥). وفي الجزء القريب من الرون اليوم في سافوي، "تشمل... الأرض غير المزروعة، الأراضي الصخرية والمستنقعات والخصباء والـ **murger** والـ **teppe** الجرداء، والمراعي والأجمات" (٤٦)، وبالطبع الغابات أو ما بقي منها. وفي إقليم أوفرنيا، كانت الأرض المهملّة تشكل حياة برية شاملة رحبة تستوعب الأراضي ذات الأشجار الخفيفة والأجمات والأيكات، "مع ظاهرة سيكولوجية مصاحبة: فقد ظلت الـ **saltus** هي "الجل"، ساحة الأحراج التي تحوم حولها الحيوانات البرية والخوف؛ أما الـ **ager** فقد كانت تعني أمن السهول" (٤٧).

أما الكومونات (**Communes**) فهي عادة لم تكن تزعج نفسها كثيراً برسم حدود قليلة الاستخدام والتي تفصلها عن جاراتها. فقط في خريف عام ١٧٨٩، على سبيل المثال، طلب سكان قرية بونيه الكبيرة (في إقليم ميز) وحصلوا على مسح وعلى "الاعتراف بالحدود التي تفصل أحراج مجتمع بونيه عن أحراج دير فو"، قرب وادي الأورنن (٤٨). ولا شك أن مثل هذه التمييزات للحدود كانت آخذة في التحول إلى قاعدة خلال الأعوام الأولى للثورة. وعلى أية حال، فقد أصبحت إجبارية في وادي اللوار الأعلى في عام ١٧٩٠ (٤٩).

والواقع أن الـ **saltus** كانت أكثر أهمية كحد داخلي بين الأرض المزروعة والأرض غير المزروعة مما كحد مع القرية المجاورة. وكثيراً ما كانت المحاصيل تنتشر وراء هذا الحد

الداخلي متى جعلت الظروف ذلك ضرورياً. وعندئذ كان يجري استصلاح الأرض. وفي لانجدوك، خلال زمن الازدهار النسبي بين عام ١٥٠٠ وعام ١٦٤٠، جرى تحويل بعض الـ *garrigues* إلى *ager* هاشية لزراعة الكروم (٥٠). وفي بروفانس، في أكتوبر/ تشرين الأول من عام ١٧٠٩ الرهيب، على أثر كارثة شتاء بارد بشكل مخيف والدمار والمجاعة المترتين على ذلك، انكب الفلاحون بشكل متواصل على استصلاح الأرض وزراعتها. فهل كان ذلك رد فعل طبيعياً؟ كتب الأمين لو بريه: "إنني أعتقد أنهم قد زرعوا هذا العام أرضاً أوسع مما في أي عام سابق، إذ من المؤكد أنهم كانوا يقومون بالاستصلاح وبالزراعة في أحراج الصنوبر التي قتلها الصقيع، مع أن الأرض في تلك الأحراج هي من النوع الأسوأ والأكثر تميزاً بالمكونات الصخرية" (٥١).

وغالباً ما قد يحدث العكس، خاصة في أيامنا. فالأرض اليباب "تنتشر انتشار الطاعون، (٥٢) كما هو واضح للجميع، ويكتب لوسيان جاشون، عن مسيفات أوفرنيا البلورية، فيقول إنها "تشهد على خراب المشهد الطبيعي الريفي. فالمزارع والطواحين المهجورة جلية للعيان في كل مكان ولا يجري إنشاء مبانٍ جديدة" (٥٣). والحال أن الأرض المهجورة، التي تخلق عنها الجميع، إنما تنمو عليها نباتات الوزال والخلنجات والرتم الشيطانية. وفي العطلات، تصبح هذه الأرض ساحة لعب ومغامرات بالنسبة للأطفال. يمكنهم فيها اكتشاف الكثير: الأغنام والماعز، أعشاش الدبابير، أيكات البندق، الموقع الأمامي للغابة المترامية؛ طرائد من الحيوانات البرية، تجفل هاربة من أوكارها؛ أفعى ترفع رأسها على الطريق.

لكن الـ *saltus*، بالنسبة للقرويين في الماضي، كانت نبعا لموارد مجانية كانت الألفة الطويلة قد علمتهم استخدامها. وفي الايسكاندورج (٥٤)، وهو نجد ضيق من الصخور البركانية إلى الجنوب من لارزاك ويطل على اللوديفوا، كان ما يمكن مصادفته غير عادي: مهاد من القش للماشية (سرخس جاف ونثرات من خشب نبات البقس)، علف للأغنام، جوزات بلوط للخنازير؛ وكان بوسع القرويين أن يجمعوا البندق والبرقوق والكرز البري وثمار الزان وثمار غبيراء الحابلين والفراولة والفطر والشهد البري وأي عدد من الأعشاب التي يمكن أن تستخدم في الطبخ - الهندباء البرية، *latcheron à la bro-*، *co*، *lengua de buou*، *repouchou*، *bourrut*، *bezègue*، *ensaladeta fina*، الهليون، الفومبي، الكراث البري. وكان هناك دائماً صيد أو صيد بالرغم من الحظر: فالوصفة التقليدية المحلية لإعداد الأرنب البري كانت تتمثل في شيه على سفود "مصنوع

من خشب البندق، بعد تطريته بدهن الخنزير المذاب في الـ **lambadou**، وهو عبارة عن قمع قصديري مخرم، ثم تسخينه جيداً... وتقديمه بصلصة تحتوي على دم الأرنب وكبد المهرس وكثير من الثوم" (٥٥).

بإختصار، لا الأرض الباب في الماضي بالرغم من مظهرها المحير، ولا (هل أنا بحاجة إلى أن أضيف؟) الغابة، كانت في أي وقت بمنأى عن استخدامها. فقد كان بالإمكان جمع ثمار برية هناك، وكانت الماشية تجد جانباً من طعامها هناك؛ وكان يجري، بصورة منتظمة، أخذ الخنازير إلى أحراج الزان والبلوط؛ وجميع الحيوانات - الأغنام والثيران والخيول - كانت تقضي شهوراً طويلة مارحة بشكل يكاد يكون برياً في الأرض المهجورة والغابة. وفي السبخات الشاسعة في پواتو أو في بريتانيا، كانت الخيول تترك لشأنها وتحمل المصاعب التي تواجهها بنفسها. وفي الشتاء، عندما كان الجليد يغطي الأرض، كان عليها أن تخطبها بحوافرها حتى تعثر على العشب والكلأ. وكانت الخيول الفحول تترك مع إناث الخيول، وبهذا يتكفل التكاثر بمطالباته. وكان القطيع يحتشد في مواجهة الذئاب تحت حماية الخيول الفحول الضارية. وعندما يجري ترك الحيوانات لحالها، فإنها تعود إلى حالتها الطبيعية. ويذكر السير دو جوبرفيل في يومياته (١٧ مايو/ آيار ١٥٥٦)، كما لو كان يتحدث عن مسألة روتينية، أنه لكي يجمع الخيول التي يحتاج إليها من أحراج كان يملكها في مينيل آن فال، بالقرب من شيربورج، كان عليه أن ينظم رحلة صيد مع أصدقائه: "أمسكنا بمهر أسود لي، جاء به سيموني و. كاتورز إلى الدار. وفشلنا في الإمساك بفرس ت. درويه: لقد هجمت على فنان باري وحاولت رفسه في بطنه" (٥٦).

فهل اخترعت قطعان مثل هذا القطيع أسلوب حياتها الخاص؟ في الفوج، نجد أن الذرى الجبلية المعروفة بالـ **chaumes**، عندما تفقد عرشها من الأشجار إما بشكل طبيعي أو بسبب فعل الإنسان، تصبح بين أبريل/ نيسان وأكتوبر/ تشرين الأول، مكان تجمع لقطعان كبيرة من الحيوانات ذوات القرون، والتي يراقبها عادة رعاة معروفون بالـ **macaires**، وهم غالباً من سويسرا. ووفقاً لتقرير يرجع إلى عام ١٦٩٨، ففي الـ **chaumes**، "تعتبر الماشية قادرة على الصعود إلى مراعيها من تلقاء نفسها في الربيع ثم تهبط من تلقاء نفسها في أكتوبر/ تشرين الأول" (٥٧). فهل كان الرعي شيئاً اخترعته الماشية قبل أن يفكر فيه البشر؟ بحسب رأي جان آنجلاد عن المسيف الأوسط، "لا أحد يعرف من الذي جاء إلى المسيف الأوسط قبل الآخر، الإنسان أم البقرة" (٥٨)!

كانت الحياة البرية بمعناها الحقيقي وفيرة: الأيائل، اليحمور، الذئاب (كانت الأخيرة ما تزال تشكل خطراً حتى منتصف القرن التاسع عشر بل وبعد ذلك): والصيد وحده هو الذي كان يوسع حماية المحاصيل من غاراتها. والحال أن الغابات المحيطة باريس، مثلاً، حيث كانت حقوق الصيد مقصورة على الملك وكبار السادة (الذين، لسوء الحظ، لم يمارسوها بشكل دائم)، كانت ملاذاً للحيوانات التي كانت تخرج للاعتداء على الأرض المزروعة. وفي مناسبات كثيرة، تحدث فيلييو، أمين باريس، عن الوفرة الكبيرة للطرائد في غابات الـ **"département"** التي يتحمل المسئولية عنها، والتي كانت "خاصة على نحو مخيف بالكائنات"، حيث توجد قطعان قوامها نحو ثلاثين أو أربعين رأساً من الأيائل (٥٩). والحال أن حماية المحاصيل من شأنها أن تكلف الفلاحين مبالغ أكثر من ضريبة الـ **taille** التي يدفعونها للملك (٦٠). وكذلك قرب العاصمة، في سيجريه (منطقة آرپاجون، في إيسون)، حيث يقيم المركز دارجانسون، "يشكو الناس من مصدر إزعاج عظيم: الحيوانات، خاصة الأرانب، التي تأكل الكروم والحبوب وكل ثمرة قد يجمعها الأفراد" (٢٥ مارس / آذار ١٧٥٠) (٦١). وقد جرى الإعراب عن شكاوى مماثلة، وهذه المرة من الأرانب البرية، في مارس / آذار ١٧٨٧، في ليميه بالقرب من مانت، حيث كان الدوق دو بويون قد أهمل لسنوات المجيء والصيد (٦٢). وهكذا يمكن للمرء أن يتعاطف مع السيد دو ماسول، الذي كان يملك أراضي في آشير وجارين وفرومانفيل، حيث، فيما قول صاحب الأرض سيء الحظ، "تكاثر الحيوانات البرية الشقراء التي كانت قد جاءت إلى هنا على مدار السنوات القليلة الماضية... تكاثراً عظيماً، بحيث إنها تخرب أرضي". ليست هناك محاصيل. والمستأجرون يهددون بالرحيل ولا حل هناك. فهل يسدي إليه الملك معروفاً ويشتري أرضه؟ (إن مصطلح الحيوانات الشقراء في هذا المثل لا يشير فقط إلى التوحش بل إلى لون الطرائد - إلى الحيوانات ذات السمرة المصفرة كالأيائل واليحمور والأرانب البرية - خلافاً للطرائد السوداء كالحنازير البرية أو الحمراء كالشعالب).

لقد كانت الطرائد مصدر إزعاج في جميع أرجاء فرنسا. وغالباً ما تشير سجلات الشكاوى في عام ١٧٨٩ إلى الموضوع. وفي بروفيس، وهي مجتمع قروي صغير قرب دراچينيان في بروفانس، جرى تقديم طلب بأن "يصرح" الملك "لكل فرد بأن يكون من حقه القضاء، في أرضه على الأقل، بالشراك أو بالفخاخ أو بالبنادق، على جميع الحيوانات التي تدمر المحاصيل؛ وبأن يكون من المسموح به أيضاً لكل إنسان...

تخصيص كلاب لحراسة قطعان الماشية، دون تعليق أطواق خشبية حول رقابها، بالرغم من مرسوم برلمان بروفانس^(٦٣).

ولا حاجة إلى القول إن الفلاحين كانوا يصيدون الطرائد ويوقعون بها في الفخاخ، سواء حصلوا على التصريح بذلك أم لم يحصلوا عليه. لكن الصيد المحظور كان جنحة يتعرض مرتكبها لعقاب قاس. وكان الفلاح يعتبر حارس الطرائد عدوه اللدود. فهو، كما جاء في سجل شكوى في نورماندي، "رجل حقير لأنه عاطل كسول بلا عمل"^(٦٤).

الغابة، "زينة الممتلكات"^(٦٥)

ما يتعرض للنسيان اليوم بسهولة هو الأهمية الاقتصادية للغابة في الماضي. لقد أشرت بالفعل إلى دورها كمرعى ومنتجع لقطعان الماشية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن جمع أوراق أشجارها لإطعام الماشية عندما لا يتوافر العلف (أوراق شجر البلوط وشجر الدردار)؛ أو لحشو الفراش (أوراق شجر الزان)؛ أو لتسميد الأرض (الأوراق الميتة، أوراق نبات البقس). وكانت الغابة توفر وقوداً للطبخ ولتدفئة البيت ولأفران المصانع الشرهة (المسابك ومصاهر الحديد ومعامل البيرة ومعامل التكرير ومعامل الزجاج). وكانت توفر المواد الخام اللازمة لصنع البراميل الخشبية وغير ذلك من الحاويات، ولصنع المحاريث والحافلات والعربات والقباقيب وما لا حصر له من الأدوات الزراعية، إلى جانب المواد الخام اللازمة للبيوت وللمراكب بل وللآلات: فالمعاصر والمضخات وطواحين الدوس كانت كلها لها دولايب مصنوعة من الخشب.

كما كان كل فلاح قاطعاً للخشب وكانت القوة العاملة المتوافرة في القرية تخرج في الحريف للاشتراك في قطع الأشجار وبتير الفروع. وحتى وقت متأخر كعام ١٩٠٠، في "جبال" بوردجونيا، بعد جني البطاطس الذي كان ينهي الدورة الحولية للعمل الزراعي، "كنا نخرج قبل الفجر. وكنا نأخذ نصف ساعة في صعود الطرق المتحدرة المختصرة ونصل إلى "ساحة قطع الأشجار قبل الآخرين بكثير. وكنا نهتف جهة اليمين: أو! أوجست! فيرد أوجست: أو! أو جهة اليسار: أو! ديني! فيرد ديني: أو! ". ثم "تبدأ الفؤوس في التجاوب إحداها مع الأخرى: ضربة قوية بالقأس لبدء القطع، ثم ضربة خفيفة، مستوية للتطويح بالشجرة". وفي تلك الأثناء، يظل الغداء ساخنًا في قدر مغطاة بالفحم الساخن: "خليط من البطاطس والفاصوليا مع لحم الخنزير المقدد"^(٦٦).

ومع مثل هذا العدد الكبير من الآخذين ومثل هذا العدد الكبير من الفلاحين الذين

يقطعون الأشجار، سرعان ما أصبح الخشب نادراً وارتفع سعره بشكل متواصل. ومنذ وقت مبكر كالقرن السادس عشر، كان عزيزاً بما يكفي بحيث أصبحت الغابة "زينة الممتلكات". والحال أن بيير سيجيه، وهو سليل عائلة من التجار السابقين، أصبح في عام ١٥٥٤ رئيساً لبرلمان باريس، إلى جانب كونه رجلاً شحيحاً قضى معظم حياته في الاستيلاء على الأراضي المتاخمة لضيقة أسرته، كان يتميز باستعداد ملحوظ لشراء الغابات - وهو شيء لا يدعو إلى الاستغراب عندما نتعرف من دفاتر حساباته على الدخل المهم الذي كانت تعود به عليه! (٦٧). ومنذ نحو عام ١٧١٥، ارتفع سعر الخشب بمعدل أسرع بكثير، حيث بلغ الذروة في السنوات العشرين الأخيرة من عمر النظام القديم. وبحلول ذلك الوقت، كانت تدفئة بيوت باريس وحدها تستهلك أكثر من مليوني طن من الخشب في العام الواحد (٦٨).

وهكذا فإن الغابات التي ارتادها الإنسان بحماسة أكبر مما يفعل اليوم، قد صاغها الإنسان أيضاً. ويميل عدد كبير جداً من المراقبين الذين ينظرون إلى الماضي إلى اعتبار الغابة هبة من هبات الطبيعة، ما على الإنسان إلا أن يتناولها. وليس هذا صحيحاً إلاً بشكل جزئي. فحدود الغابات المستقرة نسبياً، منذ عهد لويس الرابع عشر إلى أيامنا، إنما تميل إل أن تكون مضللة. لأنه، على المدى الطويل، لا شيء يبقى ثابتاً على حاله. وعلاوة على ذلك، فعلى "خرائط الأقاليم كثيفة الغابات... تساعدنا أسماء الأماكن على أن نعيد رسم صورة للمشهد الطبيعي [في الماضي] جد مختلفة عن الصورة التي دعتنا [الكتب المدرسية] إلى تخيلها" (٦٩). لقد ترك الإنسان بصمات قوية على الغابة. بل إن الغابات الأكثر كثافة لم يُسمح لها بأن تبقى على حالتها هذه إلاً بموجب حاجاته ونشاطاته. وصحيح أن غابة أرجون قد تركت لحالها بسبب تربتها التحتية الجيرية. لكن ما حماها أيضاً من الاستغلال الذي لا يرحم كاستغلال الذي عرفته غابة أورليان، هو "تضاريسها الصعبة، بالإضافة إلى غياب المواصلات ووسائل النقل مما حال دون استغلالها إلاً في قلبها" - ومن هنا عدد معامل الزجاج الكبير فيها (٧٠). وأخيراً، يجب ألا ننسى هذه المحاصرة لأراضي الأحرار من جانب الاقتصادات القروية المدمرة غالباً والتي كانت الدولة تحاول، هنا أو هناك، ردها إلى الانضباط.

الغابة. عالم مقلوب رأساً على عقب

كانت الغابة أيضاً عالماً مقلوباً رأساً على عقب، فهي فردوس لقطاع الطرق

وللصوص وللخارجين على القانون. إن غابة بوندي الشهيرة، قرب باريس، والتي اتخذها المركز دو ساد سيقاً لمغامرات جوستين الشهيرة (٧١)، لم تفقد طابعها كغابة بشكلٍ مهم إلا في عهد الامبراطورية الثانية. وكان هناك خطر متواصل في غابات الأردين الشريرة، حيث كان "الصوص الجاسون" ما يزالون مصدر خوف في يناير/كانون الثاني ١٧١٥، على مجمل امتداد "الطريق الذي لا بد من اجتيازه بين سيدان وبويون" (٧٢). وشريرة أيضاً كانت الغابات بين ميتز وسانت مينولد، فقد كانت ملاذاً متكرراً للقتلة، شأنها في ذلك، مما يدعو إلى العجب، شأن غابات نورماندي الملكية حيث تقرر في نهاية الأمر في عام ١٧١٢ إنشاء "Chemins Ferrez"، أي طرق رئيسية ممهدة، وذلك بسبب "عمليات السطو والقتل التي يتعرض لها المسافرون" (٧٤). وكان هذا في نورماندي، وهي واحدة من أكثر المقاطعات في المملكة تمتعاً بالحراسة وبالتأمين! بل إن الشيء نفسه قد اقترب من باريس، لو صدقنا تقارير ترجع إلى عام ١٦٩٤ صادرة عن الملازم النائب المسئول عن مراقبة الجريمة والسيطرة عليها في مقر إير لو شاتيل الملكي الصغير، وهو قرية قرب بيتيفيه. لقد انتابه اليأس لأنه "بالرغم من العدد الكبير للقتلة ولقطاع الطرق الذين قبض عليهم في غابات فونتنبلو وأورليان، ما زال هناك عدد كبير جداً منهم". ولذا فهو يرجو من السلطات أن تزوده بالإمكانات اللازمة لمواصلة عمله، لأنه (وهنا لا بد للمرء من أن يتسم) "قد اضطر إلى حبس [بعض] رماته وذلك بسبب سرقاتهم وسوء سلوكهم" (٧٥).

والحال أن الغابات القريبة من القرى، والتي تشكل ملاذاً للمجرمين، كانت أيضاً، وبشكل مألوف ومتوارث، ملاذاً لمهربي الملح، الذين غالباً ما كانوا جنوداً عصاة فارين من الجيش وكان فلاحون متواطئون معهم يعيرونهم الخيول وكانت مغامراتهم تتمثل في الانتقال بأسرع ما يمكن ودون أن يلحظ ذلك أحد من غابة حامية إلى أخرى. وإذا ما تعرضوا لهجوم مباغت، كانوا يستخدمون أسلحتهم في تغطية فرارهم فقط.

إلا أنه في بعض الأحيان، كان مهربو الملح هؤلاء يزدادون جسارة، كما حدث مع مجموعة انقسمت إلى عدة عصابات داخل المنطقة نفسها في عام ١٧٠٦، وكانت تتحرك بعربات محملة بالملح وتجير القرويين والعوام في المدن الصغيرة على شرائه، تحت التهديد بحرق بيوتهم. وقد كتب الـ **Fermier - général** الذي كان يطاردهم قرب نوجان سور سين في يوليو/ تموز ١٧٠٦ "إنهم يتنقلون بحرية كبيرة بحيث إنهم لم يعودوا يلزمون الغابات، بل يسلكون الطرق العادية، حتى أبواب المدن نفسها" (٧٦).

الغابة ملاذاً

على أن الوضع كان ينقلب في زمن الحرب: فالغابة يمكن أن تصبح ملاذاً للضعفاء - تذكروا الشوان في حرب الفانديه أو المقاومة في فيركور خلال الحرب العالمية الأخيرة. وفي عام ١٨١٤، عندما وصل القوزاق إلى فرنسا الشرقية وقاموا، فيما تروي القصة، بإعمال حرايبهم في العوارض الخشبية للبيت الذي كانت جان دارك قد ولدت فيه في دومريمي، لجأ القرويون إلى الغابات مثلما سبق لأسلافهم أن فعلوا خلال أحداث النهب المتواصل الذي ميز حرب الأعوام الثلاثين. وفي تلك المناسبة، كانت القلاقل والمتاعب طويلة الأمد جداً في اللورين بحيث إن الفلاحين، الذين كانوا عاجزين لوقت طويل عن العودة إلى بيوتهم، قد فقدوا الصلة مع التمدن وأصبحوا "وحوش غابات" ينهبون دون وازع من ضمير ضباط وجنود الملك. وكان إنهاء ذلك يعني تنظيم عمليات مطاردة لهم وتنفيذ عدد كبير جداً من الإعدامات، تحت إشراف الماريشال دو لا فيرتيه سينيتير في عام ١٦٤٣ (٧٧).

ويتمثل فصل آخر من اللاجئيين إلى الغابات في الفقراء: المتسولين والصعاليك والمنبوذين، الذين، لعدم وجود مكان آخر يمكن أن يذهبوا إليه، كانوا يستقرون عنوة على "الأرض المشاع" على الفاصل بين أرض القرية والغابة. وكانوا يقيمون هناك مع عائلاتهم، في أكواخ مقامة من فروع الأشجار والوتل واللبن. وكقاعدة، كانت المجتمعات القروية تتسامح مع هؤلاء الـ **Logistes** (سكان الأكواخ) كما كانوا يسمون (٧٨). إلا أنه في بعض الأحيان، كان عدد قليل منهم يصبحون أثرياء عبر استصلاح الغابة. وعندئذ كانت تظهر بيوت متينة الدعامات، وتبدأ في الظهور معها الشكاوى والدعاوى القضائية والتهديدات من جانب القرويين المستقرين. وقد حدث هذا في القرن الثامن عشر في وادي اللوار في آنجو، حيث كان الفقراء قد استقروا على تخوم البراري المعرضة للإغراق، أو على الـ **gâtines**، الأرض غير المزروعة التي كانت قد استصلحت في وقت ما من الغابات ثم جرى هجرها بعد ذلك: "إن الكثير من هذه المجموعات الصغيرة من الأكواخ التي كانت قد أقيمت سرّاً قبل مائتي عام على الأرض المشاع هي الآن قرى صغيرة جداً مبنية بشكل جيد، لا يمكن للمرء البتة تصور بداياتها البائسة لو لم تكن لها أسماء تشي بأصولها: على سبيل المثال لي لوج [وهي كلمة كانت تشير في القرن الثامن عشر إلى الأكواخ المقامة في الغابات، والتي كان يستخدمها قاطعو الأشجار أو مجهزو الفحم النباتي]، أو أسماء أخرى ذات جرس استعماري: Le Nou-

veau Monde {العالم الجديد}، كندا، ميسيسيبي، كاين... (٧٩). والواقع أن هذه أمريكا فقيرة بالفعل، تخوم لا تجزل العطاء لمستوطنها الرواد.

المثل الأعلى للقرية: انتاج كل شيء

كان الميل العادي للقرية هو أن توفر لنفسها كل ما تحتاج إليه. وطالما كانت تتمتع بحجم سكاني معين (أكثر من خمسمائة نسمة) فقد كان بوسعها أيضاً أن تجد في داخلها ما يكفي من البنات والأولاد القابلين للزواج بحيث تكفل بقاءها البيولوجي. وإذا لم يتوافر ذلك، فإن القرى المجاورة، أو المهاجرين الذين يتزايدون ندرة والذين يستقرون هناك، سوف يتكفلون بتقديم دماء جديدة. وكقاعدة، كان الاستقلال هو السائد: إن رومانفيل، وهي قرية تزرع الكروم من أجل إعداد الخمر، على مشارف باريس، كانت تعتمد إلى حد بعيد على الزواج من داخلها، في القرن الثامن عشر (٨٠).

وهكذا كانت القرية تنزع إلى العيش كوحدة منفصلة (٨١)؛ فقد كانت لها مؤسساتها الخاصة وصاحب أرضها أو أصحاب أرضها وجماعتها وملكيته المشتركة وأعيادها وحياتها الاجتماعية وعاداتها ولهجاتها وحكاياتها الخيالية وأغانيها ورقصات وأمثالها وسخريتها الطقسية من القرى المجاورة. والحال أن قائمة واحدة من مدن كوت دور الصغيرة وقراها، إنما تدلنا على جانب من الألقاب غير الودودة التي كانت تُخلع على سكانها: مخلوعو القلب (الجناء)، الضفادع، الخنازير، الذئب، المحافظ الخاوية، البطون الردة - حيث كان اللقبان الأخيران يُخلعان على سكان ايس سور تيل (٨٢). والواقع أن الحاجة إلى السخرية من الجار والتهكمات والأغاني الساخرة والخصومات الفعلية التي قد تنتهي إلى دعاوى قضائية لا تحسم إلا بعد وقت طويل، إنما تعد كلها شواهد على أننا بإزاء **patrie** (وطن) مصغر، حيث نجد كل الملامات والتجاوزات والعداوات التي نجدها فيما بين البلدان الكبرى. وفي أوقات معينة من العام، كانت المشاجرات تنشب بين شبيبة القرى، الـ **tapageurs de cabaret** (شجارات الحانات)، والتي قد تكون دموية أيضاً أحياناً. وبين عامي ١٧٨٠ و ١٧٩٠، خيضت حرب دامت عشر سنوات بين سكان ليفيناك لو سوبيريير (لو أو الآن) وسكان فلانيناك، بالرغم من التدخل القوي من جانب أسقف روديه. والحال أن شجارات من هذا النوع لم تختف من أفيرون حتى عام ١٨٩٠ (٨٣).

والكراهية أو الرغبة في إيذاء الآخر لازمة للتمايز، لتأكيد هوية المرء - ومن هنا العدد

الكبير من المنازعات التي تتعلق بالمكانة: من الذي يكون برج كنيسة قريته أعلى وكنيستها أجمل ومذبح كنيستها أرقى زخرفاً وزينة؟ (٨٤) ومن هنا أيضاً الرغبة القوية في الاستقلال وتصريف الأمور دون تدخل. وهكذا حكمت القرية على نفسها بأن تكتفي ذاتياً، وبأن لا تعتمد على أية مساعدة من خارجها. فالقرويون يساعدون كلهم أحدهم الآخر، أكان في بناء بيت، أم في درس الحبوب أم في صيد السمك في الأحواض أم في وضع إطارات على عجلات عربات النقل؛ فالإطار الحديدي الأحمر الساخن كان يشد حول العجلة الخشبية التي كان يجري عندئذ غمرها وهي تلتهب في بركة القرية: وعندئذ ينكمش الإطار الذي جرى تبريده فجأة ويتماسك على العجلة (٨٥).

وهذا السعي إلى الاستقرار كان يستند إلى موارد ليست قليلة الأهمية: فالقرية غالباً ما كانت تملك أرضاً على المشاع ومراعي وغابات؛ وكانت لها طاحونتها التي تستخدمها في طحن الحبوب، ومخبزها الإقطاعي (الذي كان السكان يستردونه أحياناً من السيد المحلي لقاء مبلغ من المال) لخبز خبزها؛ وكانت لها معاصرها، للزيتون أو للأعناب أو لزيوت بذرة الجوز، بحسب المنطقة... و، بأكثر مما قد يتوقع المرء، كان بوسعها أن توفر خدماتها، بما يكفل لها قطاعاً ثانياً متنوعاً. ويتذكر جوزيف كريستو في مذكراته الحرفيين في قريته نحو عام ١٩٠٠ - وهي قرية قرب لانجر كانت ما تزال بها في تلك الأيام حقول كرمها: "إن أصابع يديّ الاثنتين لن تكفي للإشارة إليهم كلهم: فهناك الطحانون وقصارو الصوف والمعلم ناشر الخشب؛ والإسكافيون وصانعو القباقيب، وصانعو ومصلحو العجلات والحدادون والنجارون والخشابون والبناءون وتجار الزيوت والنساجون وصانعو ومصلحو البراميل... بل ومُجبرٌ للعظام معروف للجميع" (٨٦). وكل هؤلاء حرفيون مجدودون، "رجال لديهم الخبرة": فالبناءون "كانوا يعرفون كل ما يجب معرفته عن بناء بيت، من اختيار واحتجار الحجر إلى تثبيت الأحجار الطفحية على السطح" (٨٧). ولم يمنع ذلك مثل هؤلاء الحرفيين من أن تكون لهم حقولهم وحدائقهم، ومن الاحتفاظ بعدد قليل من البهائم. وإلاً فكيف كان يمكن لهم أن يكفلوا عيشهم وبقاءهم؟

ولابد من إفراز بعضهم بوصفهم لاعبين لدور حيوي في القرية: الحداد، والذي من المحتمل أنه كان شخصية مهيمنة منذ القرن الثاني عشر على الأقل، وهو أحياناً زعيم عصابة، وفي أغلب الأحيان إنسان شرير، يمكن التعرف عليه من الحلقيين المصنوعين من الرصاص واللذين يشبكهما في أذنيه (٨٨)؛ والخباز، وهو قادم متأخر (نادراً ما يشار إليه

قبل القرن التاسع عشر) رمز ظهوره إلى انتصار الخبز الأبيض الذي طال أمد انتظاره؛ وصاحب النزل، وهو فيما بعد صاحب القهوة، والذي يعد وسيطاً مهماً للثقافة الشعبية ومصدرًا للمعلومات ومنظماً للمناسبات الخاصة ومقرضاً للنقود، وأحياناً مرابطاً؛ "كانت داره هي مكان اللقاء المعتاد للأشخاص الذين يحيون في الشارع أو في القرى الصغيرة جداً" (٨٩) - بما يشكل في أغلب الأحيان مركزاً منافساً للكنيسة.

ويتكون لدى المرء انطباع قوي بأن هؤلاء "الفاعلين الإيجابيين" قد كفلوا استقلال القرية، كما لو أنها كانت بحاجة، بشكل ما، إلى دفاع وحماية. والمسعى نفسه ملحوظ في القرى الصغيرة جداً في ليموزان. فبعض الأشخاص، إلى جانب حرفهم العادية، كانوا متخصصين يقدمون لهذه المجتمعات الصغيرة مساعدة أو مهارة خاصة: ذابح الخنازير، الـ **Langueyeur** (الرجل الذي يمكنه تشخيص إصابة الخنازير بالذودة الشريطية)، الحلاق، السمسار، الـ **Lou mège**، الذي يعرف الخصائص العلاجية للنباتات (٩٠).

ولو عرفنا عدد الحرفيين أو أشباه الحرفيين في قرية من القرى، فسوف يكون بوسعنا تخمين حجمها التقريبي بشكل معقول. ففي القرن الثامن عشر، نجد أن قرية إيرمون، التي تبعد عن بونتواز بمسافة ١٧ كيلو متراً (٩١)، والتي كان سكانها يتألفون في معظمهم من **Laboueurs** (فلاحين ميسورين بدرجة معتدلة) وزارعين للكروم من أجل إعداد الأنبذة، بالإضافة إلى عدد قليل من الـ **"Laboueurs - vigneron"** والـ **jour-naliers**، أو العمال المياومين، أو الأيدي العاملة في المزارع (وهم معروفون أيضاً بالـ **brassiers**)، كان بوسعها أن تتباهى ليس فقط بوجود عدة صناعات للبراميل، وإنما أيضاً بوجود حداد وقصاب وأكثر من قصاب للخنازير ويقال أو اثنين وأصحاب أنزال و **ta-bellions** (موثقين لأوراق القرية) وقابلة وناظر مدرسة. وقائمة كهذه إنما ترمز إلى كيان يقترب من كيان بورت أو قرية كبيرة على أية حال بها خمسمائة نسمة على الأقل، بمن في ذلك بعض كبار التجار وعدد قليل من البورجوازيين من باريس يملكون أرضاً هناك.

وقد يصدق مثل ذلك على سان ديديه سور آرو (٩٢)، في المورفان، وإن كان المرء غير واثق في هذه الحالة. فمع وجود ما مجموعه ثلاثة آلاف هكتار من الأراضي، من المنطقي بما يكفي (على أساس افتراض ثلاثة أو أربعة هكتارات للفرد) أنه لابد وأنه كان هناك ما بين سبعمائة وخمسين وألف نسمة: تسعمائة وخمسين نحو عام ١٨٦٥، بالمقارنة مع مجرد ثلاثمائة وثلاث وخمسين في عام ١٩٧٥. إلا أنه في أوائل القرن

العشرين، جاء في السجلات أن بالقرية نحو خمسين حرفياً. وهذا يبدو كثيراً. فهل يشير وجودهم إلى أن سان ديديه كانت تؤدي دور بورج؟ الواقع أن هناك أربع أو خمس قرى صغيرة جداً مبعثرة حول سان ديديه تحيا في ظلها. إلا أنه في غياب دراسة تفصيلية، كيف يمكن للمرء أن يتأكد من ذلك؟ إن وادي آرو، وهو أخدود عميق يمتد من الشمال إلى الجنوب في الجزء الرئيسي الكثيف من المورفان، هو طريق جد مهم، لكن سان ديديه تقع بين أوتان (على بعد عشرين كيلو متراً إلى الشمال من القرية) وطولون سور آرو (على بعد خمسة عشر كيلو متراً إلى الجنوب). وكان من شأن أوتان، المدينة الكبيرة، وطولون، وهي بورج كبير، أن يضعوا المحلة الصغيرة تحت رحمتها. وطبيعي أن على المرء أن ينظر إلى القرية في ارتباطها بالمناطق المحيطة بها، في هذا الريف الذي يربي الماشية حيث كانت أسواق الماشية الكبرى حدثاً متواصلاً: أقامت أوتان في عام ١٨١٣ ثلاث عشرة سوقاً، دامت إحداها شهراً كاملاً إعتباراً من ٣١ يوليو/ تموز. أما طولون سور آرو، فقد أقامت ثماني أسواق في العام نفسه، بينما لم تجر إقامة غير سوقين اثنتين في سان ديديه، التي من الواضح أنها كانت هامشية تماماً فيما يتعلق بهذه الأسواق الصاخبة لتجارة الماشية، والتي كانت مصحوبة بالتعاملات وبالتبادلات الثانوية المألوفة التي كانت تحافظ على استمرار التجارة الصغيرة في المنطقة. إلا أن سوقاً لاستئجار الأيدي العاملة في المزارع قد نشأت هناك، بشكل متأخر بالفعل، في عام ١٨٧٤. فهل كانت سان ديديه على أية حال مجرد قرية عادية، أكثر عزلة من معظم القرى الأخرى، ومن ثم مضطرة أكثر من معظم القرى الأخرى إلى تلبية حاجاتها بنفسها؟

الانفتاح اللازم

مهما بذلت أية قرية من جهود قصوى، فليس بإمكانها البتة أن تتمتع بالاكتفاء الذاتي الكامل. فهي مضطرة إلى بيع فائض منتجاتها في السوق أو في السوق الأكبر في البورج المجاور، ولو لمجرد الحصول على المال الضروري لدفع مستحقات السادة وضرائب الدولة أو للحصول على الـ **sel du devoir**، الملح الذي تحتكره الدولة والذي كان في حد ذاته، طوال عهد النظام القديم، ثغرة في اقتصاد القرية مفروضة من خارجها. وسعيًا إلى "ضخ المال لدفع الضرائب"، بحسب تعبير تقرير حول تربية الماشية في ليموزان في القرن الثامن عشر (٩٣)، كان على الفلاحين أن يذهبوا إلى البورج أو إلى

المدينة الصغيرة في أيام السوق، حاملين الزبد والخضروات والبيض والدواجن وساحبين الماشية، وحاملين الصوف والخشب، في طواير طويلة على عربات المزارع أو سيراً على الأقدام. وفي البورج، كان بوسعهم أن يشتروا الخبز من الخباز واللحم الذي كان القصاب يبيعه على شكل قطع جاهزة التقطيع: وهكذا اعتاد سكان الجبل في مورزين (وهي محلة بجبال الألب في ما يعرف الآن بسافوي العليا) في القرن الثامن عشر أن يهبطوا إلى مارتيني في الفاليه (يا لها من رحلة!)، لكي يشتروا اللحم من القصاب. كما كان البورج يوفر التوابل ومواد صنع الملابس والأدوات والحداث؛ وقد يكون المرابي مستعداً لاستقبال زبائنه، مع أنه، في القرن التاسع عشر على الأقل، قد أخذ يحل محله بشكل متزايد الوجهاء المحليون وأصحاب الأنزال في القرى(٩٤).

وفي المناطق التي كانت ذات إنتاج قليل جداً إلى الحد الذي يحرمها من التمتع بهذا النوع من التبادل، كان المخرج الأكبر في الأغلب الأعم من الحالات هو العمل الصناعي لحساب متعهدين من المدينة أو من البورج، وكان هذا النوع من الصناعة قد اجتاحت الأرياف في القرن الثامن عشر، أكان صناعة النسيج أم تقصير الصوف، أم، كما في سان جوليان - مولان - موليت، في الفوريز، تشغيل الطواحين التي تستمد طاقتها من نهر تيرنيه الصغير (طواحين للزيوت وللحبوب ولصناعة الأدوات المعدنية ولسحن خام الرصاص ولغزل الحرير)(٩٥).

ويكمن مورد آخر في النقل بالعربات. فخلال الانقطاعات في السنة الزراعية، يمكن للفلاح استخدام حيوانات الجر والعربات التي لديه لكي يصبح ناقلاً. وهو نشاط أدى إلى رحلات منتظمة وإلى عدد من حالات التخصص غير العادية. إن الـ "charton" (الناقلين) المنتمين إلى رامبركور أو بوت، وهي قرية في الـ Barrois mouvant (التي تتبع ملك فرنسا على نحو مباشر) اشتهرت فيما بعد بالويلات التي واجهتها في المراحل الأولى لحرب ١٩١٤، وبها كنيسة عظيمة تشهد على ازدهارها القديم، كانوا منذ عشية القرن السادس عشر يشاركون بالفعل في تيار التجارة الدولية بين البلدان الواطئة وإيطاليا(٩٦). والمثل الآخر هو أورجليه، وهي قلعة - مدينة قديمة على هضبة الجورا، لها كنيسة محصنة، وكانت ترسل الناقلين بعرباتهم وحيوانات الجر التي يملكونها إلى كل أرجاء فرنسا. أما سكان سيوتا وأوسان في البرانس العليا، فقد تخصصوا في نقل منتجات الألبان من وادي كامبان إلى تولوز وأماكن أخرى. وكانت العربات التي تجرها الأبقار من سال وبيلان وسانجينييه تنقل السمك الطازج إلى بوردو من أركاشون(٩٧).

وكان بعض الناقلين متخصصين في النقل داخل دائرة صغيرة، كالوسيط المعروف بالـ **tourtahlier** في الكوريز الأسفل، والذي "كان يذهب مرة أو مرتين كل أسبوع، على ظهر حمار أو على **charretou**، لكي يشتري من المدينة بضائع لحساب المتعاملين معه" (٩٨). وفي سافوي، كان الـ **barlotiers**، الوسطاء الفلاحون، ما يزالون في الذاكرة الحية وهم يأخذون الزبد وأنواع الجبن والدواجن والعجول والأغنام إلى السوق الأسبوعية في المدينة الصغيرة المجاورة، ثم يعودون ومعهم "رسائل" إلى زبائنهم: شلات من الصوف المغزول (تبادل بجزات من الصوف)، بن، سكر، زيوت. وهذا النشاط لم ينته إلا مؤخراً جداً حين بدأت خدمات الباصات الأسبوعية تعمل بين القرى الجبلية (٩٩).

لكن معدات الفلاحين الدارجة كانت معرضة دائماً للمصادرة من جانب السلطات، وذلك لإمداد القوات في أغلب الحالات. والحال أنه لم يكن بالإمكان أن يصمد ضد مثل هذه الأوامر أي عذر - ولا حتى الحاجة القصوى إلى هذه المعدات في موسم الحصاد. وفي عام ١٦٩٥، قامت ١٤٠٠ عربة زراعية بنقل القمح والشوفان الضروريين من فردان إلى الجيش في الألزاس (١٠٠). وخلال صيف عام ١٧٠٩، جند الجيش في الشمال وعرض للخطر أرواح (١٠١) الناقلين الفلاحين، الذين جرى إرسالهم إلى لاندرسي، وذلك "بالرغم من سوء حالة الطرق الناجم عن الأمطار التي لا تكاد تتوقف. وقد نفقت عدة خيول، وكانت الخيول الأخرى مجهدة تماماً لا تكاد تقدر على الحركة. على أنني أعرف أنهم قد أجبروا على أخذ قافلة متجهة إلى فالانسيان، وهو ما يعني أن هؤلاء الفلاحين لن يكون بوسعهم، لدى عودتهم، أخذ قافلة أخرى". وفي عام ١٧٤٤، قام الجيش في الألب بتجنيد فلاحين دوفينييه وبروفانس كناقلين (١٠٢).

ولا حاجة إلى القول بأن القرى القريبة من المدن الكبرى قد تخلت عن المحاولات الرامية إلى الاكتفاء الذاتي دون عراق كبير. فقد ازدهرت عبر التخصص في منتجات الألبان أو الفاكهة أو الخضروات. وفي القرن الثامن عشر، كانت أسواق باريس المركزية تستقبل الإمدادات، في الساعات الأولى من الصباح، عن طريق عربات أصحاب البساتين القادمة من القرى المجاورة. وكانت الحيازات الفلاحية الأقرب إلى المدن مقسمة إلى بساتين وكانت تتم فلاحتها بالفؤوس وبالمجاريف حيث كان استخدام المحاريث مقصوراً على المزارع الكبيرة. وكانت هناك خطوط مربعة أخرى: فالحجر كان مصدر ثروة لآندلار (١٠٣)، قرب فيسول؛ وقد تخصصت إيرمون، التي أسلفنا الإشارة إليها،

شأن قرى أخرى قرب باريس، في إرضاع أطفال حديثي الولادة من العاصمة - وهم مخلوقات صغيرة بائسة غالبًا ما كانوا يموتون كلهم فور وصولهم، قبل أن يتاح وقت لتعميدهم.

والحال أن الأبرشيات في وادي آرمانسون - آرچانتنيه وليزين وباسي وفيرو - على بعد نحو عشرة كيلو مترات إلى الجنوب - الشرقي من تونير، حيث توجد طرق مباشرة إلى باريس منذ القرن السادس عشر، كانت ترسل المرضعات والبستانيون وخدم المنازل، الذكور والإناث، وناقلي الخمر الذين كانوا يستقرون في العاصمة أحيانًا ويعملون كأصحاب بارات. وكانت حفلات الزواج والتعميد مناسبات لمعاودة اللقاء إما في باريس أو في تونيروا (١٠٤).

البشر يتنقلون

كان الناس، شأن البضائع، يسافرون فيما بين القرية والبورج والمدينة: لقد ترك أفراد لا حصر لهم مواطنهم. وفي بروفانس، كان الحرفيون بأكثر من الفلاحين، والرجال بأكثر من النساء، والفقراء بأكثر من الميسورين، هم الذين يجدون دافعًا إلى الرحيل، إلى الهرب. وأحيانًا ما كان "الهائمون على وجوههم في البرية" يتوقفون عن السير ويستقرون ويتزوجون، بما يجلب هواءً جديدًا ودماءً جديدة إلى المنظومة القروية. وفي القرية الصغيرة التي قضيت فيها طفولتي، والتي تقع بين شامبانيا والباروا (والتي أتمحدث عنها كثيرًا)، كان يوجد، نحو عام ١٩١٤، تسعة "حرفيين" بين سكان يصل عددهم إلى نحو مائتي نسمة. وكان أربعة منهم من غير أهل القرية الأصليين: النجار والحداد والسروجي والخباز؛ وكان خمسة قد ولدوا في القرية: صانع العجلات والطحان وصاحب النزل واثنتان من البقالين. أما فيما يتعلق بالسكان الفلاحين الذين يزاولون الفلاحة بالفعل، فإن الدم الجديد الذي أضيف إليهم كان يتألف من صبيان يتولون الحراثة قادمين من أماكن أخرى: وأنا أعرف على الأقل اثنين أوجدا أسرتين في القرية.

ويتمثل نوع آخر من الحركة، في الاتجاه المضاد، في حركة الباعة أو الحرفيين المسافرين القادمين إلى القرية: وفي إحدى القرى في ميز بين عامي ١٩١٤ و ١٩٢٠، كان هناك قصابان (بما يشكل ترفًا جاء متأخرًا) يخدمان الزبائن في الساحة الرئيسية، أحدهما صباح السبت والآخر يوم الأحد، وهما اليومان الوحيدان، بالفعل، اللذان يأكل فيهما الناس اللحم. وعلى شراء قدر يسير من اللحم المسلوق، كانت الزبونة، فالزبائن

من النساء بأكثر مما هم من الرجال، تفاصيل براحتها، متأكدة من رؤية الناس لها، ومستفيدة كل الاستفادة من علو مكانتها الاجتماعية - لأن شراء اللحم هو بذاته علامة على الثراء ويسر الحال. وإلى القرية كان يجيء أيضاً بائع الخضر والفاكهة والحرفي الذي يقوم بسن السكاكين والسماكري والـ **cossonnier** الذي كان يجمع اللبن والبيض، والرجل الأكثر إندماجاً من الجميع في حياة القرية، المستعد دائماً للثرثرة ولل سؤال عن أخبار الجميع، من يسمى بـ "التاجر" لكنه في الواقع جامع لجلود الأرانب، والذي كان في أوائل هذا القرن يجمع أيضاً من ريفيني سور أورنان (في ميز) "الخدائد الخردة والمراتب القديمة والمواقد والمقال التالفة وأدوات إذكاء النار الغريبة والملاقط المكسورة والمقال المخروقة والمجاريف المهشمة" (١٠٥).

وكان بالإمكان رؤية هذا المشهد نفسه في أي إقليم من أقاليم فرنسا. ففي لي نونير، وهي قرية ألبية في إقليم Diois، نجد أنه خلال عهد الامبراطورية الثانية، "كانت الملاعق والشوك تصنع [كما في أي مكان آخر في الريف الفرنسي] من الحديد المقصود الذي يفقد لمعانه بسرعة. وبين حين وآخر، بشكل دوري، كان الـ **estamaire** [النحاس] يجيء وينصب مجمرته تحت افريز مخبز القرية؛ وكان يضع على المجرمة مرجلاً مليئاً بالقصدير المصهور، كانت السكاكين تخرج منه لامعة كأنها جديدة، الأمر الذي كان يثير عجب أطفال القرية المفتونين بالتحول الغريب" (١٠٦). ويتذكر واحد من أصدقائي قضى طفولته في المورفان قبل عام ١٩١٤، أن النحاس كان "أشبه ما يكون بفولكان [إله النار وصنع الأدوات المعدنية في الميثولوجيا الرومانية. - المترجم] عملاق، أسمر وكثيف الشعر كدب كبير... وكان دائماً ما يرتدي تلك التوليفة نفسها من الملابس الغريبة، المرقعة، والتي بليت حتى ظهرت فيها الثقوب... من جراء مرور الزمن بأكثر مما من جراء نار مجمرته... وكان الناس يعرفون أنه لا يشرب كثيراً، وأنه لم يستحم قط، وأنه لا يخلع ملابسه إلا عندما تسقط مزقاً؛ وكانت رائحته أسوأ من رائحة التيس، لكنه كان نزيهاً وشريفاً إلى أبعد حد. وكان يقول لي وهو يريني الشوك والملاعق التي فقدت لمعانها: "سترى كم ستكون جميلة عندما تخرج من الرجل. ستكون أجمل من الشوك والملاعق الفضية" (١٠٧).

وفي فرانش كونتيه، في الماضي، من المرجح أن الحرفة المتنقلة الأكثر انتشاراً كانت حرفة الـ **pignard de chanvre**، ضافري حبال القنب. وكان القنب "يعطن في المروج، ثم يقشّر من جانب الزارع نفسه ويؤخذ إلى المحضاجات"، التي تستمد طاقتها

من مياه الأنهار الجارية، قبل أن يجري تسليمها في نهاية الأمر إلى الضافرين. "وهم
بؤساء، من سافوي غالباً، كانوا يجيئون إلى القرية لكي يواجهوا سخريات الأطفال
وارتياب القرويين. وكانوا يعملون في مجموعات، كل مجموعة من ثلاثة أشخاص
تنكب على قنب كل زارع على حدة. وفي القرى الصغيرة، كانت مجموعة واحدة
تكفي... وكانوا يحصلون على أجر هزيل: ففي عام ١٨١٢، كانوا يحصلون على
خمس عشرة سنتيماً عن ضفر الكيلو الواحد من الحبال علاوة على تناول وجبة، أو
عشرين سنتيماً دون تناول وجبة. وفي غضون أيام قليلة، كان يتم ضفر قنب القرية،
فيحمل هؤلاء الضافرون أدواتهم على أكتافهم ويتحركون في اتجاه القرية
المجاورة" (١٠٨). وكان يتم تقديم خدمات متنقلة أخرى من جانب صائدي الخلد أو
صائدي الأفاعي (١٠٩). وحتى وقت غير بعيد، في الألب والبرانس والمسيف الأوسط
وأماكن أخرى كثيرة، كان التجار الجائلون على أقدامهم أو بعربات صغيرة ما زالوا
يعرضون خدماتهم المتواضعة. ولكن هل اختفى هذا المشهد تماماً؟ في قرية صغيرة في
البيرييجور فير، جنوب الليموزان، حتى في أيامنا هذه، "تعني النفخة المديدة في
ميكروفون متحرك، كل صباح، أن اللبان [جامع اللبن] قد وصل. نداء بالبوق؟ نحن
الآن في الرابعة بعد ظهر يوم الاثنين، والبقال قد وصل. والنداء الصادر من البوق الذي
يستخدمه الصيادون يعني وصول بائع الخبز، في الثالثة بعد ظهر يوم الأربعاء" (١١٠).

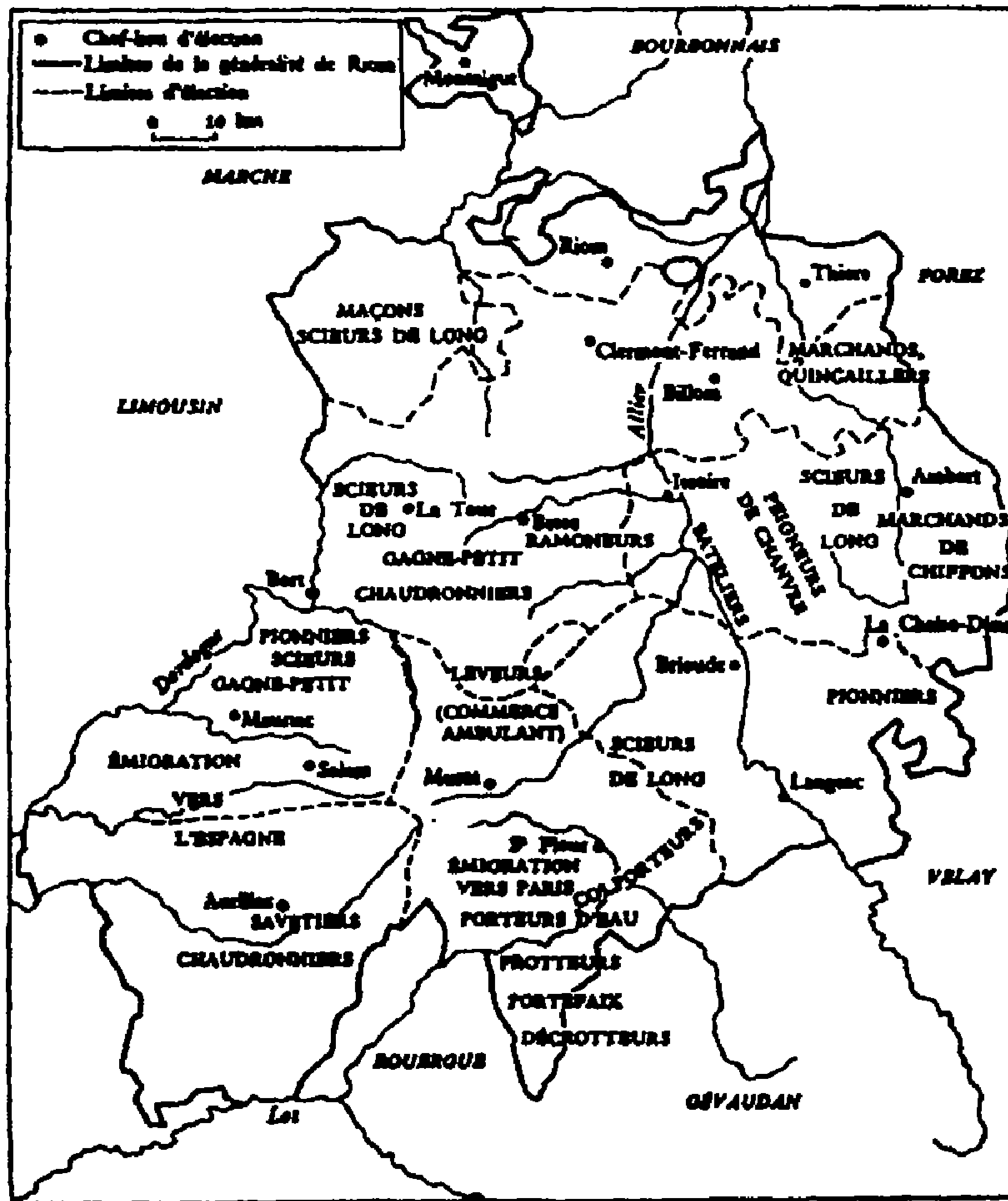
لن أتولى هنا تقديم قائمة (لأن ذلك سوف يتطلب صفحات كثيرة) تشير إلى العمال
المؤقتين الذين يجتذبهم إعداد التبن، والحصد وجمع العناقيد ودرس الحنطة. لقد إعتاد الـ
gavots من جبال الألب العليا أن يهبطوا إلى سهول بروفانس، حيث سرعان ما
يكتسبون ويحافظون على مذاق الخمر. وكانت هناك مجموعات الحاصدين في إقليم Di-
ois، الـ soques، الذين كانوا يتهزون فرصة التفاوت الزمني لأوقات الحصاد،
والناشيء عن تفاوت الارتفاعات، لكي يتنقلوا من منطقة إلى أخرى "حيث يسرون
ليلاً، حتى يتوافر أمامهم وقت أكثر للعمل منذ الفجر"، مرددين الأغاني وهم
يتصعلكون عبر القرى النائمة (١١١). وفي فيري، وهي قرية صغيرة في ما أصبح الآن
سافوي العليا، حتى وقت متأخر كعام ١٨٤٥، وفقاً لشهادة قسيس محلي، كانت
"عصابات" العمال تصل في وقت الحصاد، حيث يقف على رأس كل عصابة رجل
"يحمل كل مناجل زملائه في حزمة"، بينما يتردد صوت أغاني الحصاد المزعج. ثم
"تصبح الحانات مفتوحة على مدار اليوم، بما يشكل انتهاكاً لقوانين كل من الكنيسة

والدولة". وهو ما يعني أن نقول السلام على السلم والهدوء والتقوى (١١٢). وكانت الأيدي العاملة الزراعية من المسيف الأوسط تهبط دائماً إلى لانجدوك التي تزرع الكروم من أجل إعداد الخمر كما تزرع نباتات الحبوب، والتي كانت تنتظر هؤلاء العمال بنفاد صبر. فما الذي كان يمكن لأوليفيه دو سير (١٥٣٩ - ١٦١٩)، سيد براديل، في فيفاريه، أن يفعله دون الحاصدين الإضافيين الذين يعملون لديه؟ إنه يكتب فيقول إن "الله، مدبر كل شيء، قد كفل {ذلك} بعنايته... وذلك بإنزاله من الجبال والأماكن الباردة {المسيف الأوسط} إلى السهول والريف الدافئ عددًا لا نهاية له من الناس لحصد الحبوب... وهؤلاء البؤساء... يكسبون عيشهم وما يكفي من المال الذي يُبقى عليهم في الشتاء، حيث لا يتوافر لهم ما يكفي من العمل للبقاء في موطنهم" (١١٣) وكما هي الحال مع مثلنا الأخير، دعونا نرصد الرحيل، في القرن التاسع عشر أيضاً، من جانب **galvachers** المورفان، سائقو ثيران العمل الزراعي الذين يتحركون إلى الأقاليم المجاورة في مارس/ آذار، ولا يعودون بشيرانهم وعرباتهم إلا في نوفمبر/ تشرين الثاني. والحال أن الأعياد التقليدية اليوم إنما تعيد تمثيل الرحيل الطقسي من جانب الـ **galvach-er** في "ثوبه الخارجي الفضفاض الأزرق أو الـ **biaude**، وقبقابه وقبعته المستديرة"؛ ويجري عزف الموسيقى على الفيولات العتيقة الطراز وتصبح مناسبة طيبة أن يرقص الناس رقصة الـ **branles**، وهي رقصة تقليدية (١١٤).

بل كانت هناك رحلات أكثر غرابة بكثير: فمن بين المهاجرين من البريانشونيه، في الألب، نجد مدرسي مدارس ابتدائية، "يهبطون من جبالهم، والريشة القلمية مشبوكة في قبعاتهم"، ويتركون موطنهم مؤقتاً أو إلى الأبد (١١٥). بل إنني لم أذكر الصعاليك، الـ **romanichels**، "البوهيميين"، الغجر الذين يتحدث الناس عنهم بأكثر من أن يكونوا قد رأوهم.

وهكذا كانت كل القرى مرغمة على عقد عدد من الصلات مع العالم الخارجي. وفي عامي ١٧٨٧ و ١٧٨٨، كان مسافر يقوم برحلة ترفيهية عبر أوفرنيا السفلى (١١٦). وقرب تيير، إلى جانب قرى عادية تماماً، وجد سلسلة من القرى الغربية الصغيرة جداً، "مكونة من فروع مختلفة لعائلة واحدة". وهو يقول إنهم يتزوجون من بين صفوفهم، ويتقاسمون جميع ممتلكاتهم ولهم قوانينهم وعاداتهم الخاصة. وهم أشبه ما يكونون بجمهورية لها رئيس، وجميع الأفراد متساوون. وقرية بينون الصغيرة جداً، والتي تأسست، فيما يقال، في القرن الثاني عشر، تتألف من أربعة أسر معيشية وتسعة عشر

التخصص الأقليمي للمهاجرين المؤقتين في أوفرنيا في أواخر عهد النظام القديم



وفقاً لـ:

A. Poitrineau, in: *Revue d'histoire moderne et contemporaine*, 1962. IX.

شخصاً. والرئيس أو الناظر، والذي تنتخبه الجماعة، مسئول عن كل شيء، ويقوم بعمليات الشراء والبيع، ويجمع الأموال. كما أنهم ينتخبون ناظرة ترأس النساء. وهي لا تنتخب البتة من الأسرة المعيشية التي ينتمي إليها الناظر. ولا يجرى اقتسام الممتلكات أبداً. والجماعة تملك إجمالي "ثلاثة أزواج من الثيران وثلاثين بقرة وثمانين شاه". وتتولى الجماعة صنع البياضات والأثاث والملابس والأحذية. ومشترياتها الوحيدة من الخارج هي الحديد والملح. وهكذا، فحتى هذه الأخوية، بالرغم من كونها مثلاً عجيبيّاً للاكتفاء الذاتي، لم تكن مكتفية ذاتياً بالكامل: فحتى لو لم تكن توجد الحاجة إلى دفع الـ **gabelle** والضرائب الأخرى، لكان عليها مع ذلك أن تتعامل مع العالم الخارجي، ولو بشكل هامشي جداً، حتى تتمكن من شراء الحديد والملح اللذين تحتاج إليهما (١١٧).

II

تفسير النظام: البورج

بعد القرية، كان البورج (بالمعنى الأوسع للكلمة، فهي تشير إلى أي كيان يتراوح بين قرية كبيرة ومدينة صغيرة) هو الدرجة الأعلى المفضية إلى المدينة بالمعنى الحقيقي للكلمة. وداخل المجتمع الريفي، غالبًا ما كان البورج نفسه يمثل العالم الخارجي ككل: الإدارة، القضاء، التجارة. ومع أنه لم يكن قناة إلا لمرور "أصغر شعيرات التجارة الكبيرة وأوعيتها الدموية" إلى تلك الأركان النائية من الريف، إلا أن مثل هذه الصلات "قد أنجزت دوراً في حفز وفي تنشيط الإقليم بدرجة لا تتناسب بالمرّة مع الحجم الضئيل للسلع التي يتعامل فيها" (١١٨).

وهذه حكاية ترجع إلى زمن بعيد: فمنذ وقت مبكر كالقرن العاشر، كما يشير إلى ذلك جورج ديبى (١١٩)، كان بالإمكان بالفعل تمييز البورجات بقراها وقراها الصغيرة جداً التي تتبعها: "لقد كانت الوحدة القضائية الأدنى [في ماكوئييه] هي الـ **viguerie** (vicaria) . . . ولما كانت تتمركز على **vicus** (قرية أو بورجاً)، وتقع عادة على طريق رئيسي أو قرب مخاضة نهر، فقد كانت تستوعب نحو خمس عشرة قرية صغيرة جداً داخل مدى فرسخ واحد؛ وكان بوسع أي واحد أن يسافر إلى المركز، وأن يحضر جلسة المحكمة أو أن يقدم دعواه ثم يرجع من حيث جاء في غضون نصف يوم. وكان هذا القسم الإداري في الوقت نفسه وحدة جغرافية، تتحدد حدودها بالمستنقعات أو بالغابات أو بالجبال، أي بالعقبات الكبرى في وجه انتقال الفلاحين. ولا بد أنه كان في الأصل وحدة سكانية (أظهرت الدلائل الأركيولوجية أن موقعه الرئيسي **(chef - lieu)** هو أقدم مركز مسكون) ووحدة دينية أيضاً. . . كما يشير إلى ذلك قدم التكريس الشعائري لكنيسته". لكن مثل هذه الوحدة من شأنها أن تكون مستحيلة دون قدر من تبادل السلع في سوق أو أسواق، أو دون وجود النقود، مهما كانت ضالة دورها في تلك الأزمنة البعيدة.

البورج نموذجاً

الواقع أنه لا يمكن أن يوجد بورج كهذا ما لم تكن القرى والقرى الصغيرة جداً

والمحيطة به تستخدم بالفعل أسواقه وأسواقه الكبرى وخدماته وأماكن اللقاء والاجتماع الموجودة فيه، وبما أنه كان المكمل الذي لا يفصل عن القرى، فقد "استمد ثروته {ومبرره} من شبكة العلاقات التي أتاحها، فهو لا يزدهر ولا يتوسع إلا إذا ازدهرت وتوسعت. وكان الأمر المألوف هو أن ينمو عند تقاطعات وملتقيات الطرق، وغالبًا عند مدخل أو مخرج أحد الوديان، دائمًا {أو دائمًا تقريبًا} على طرفي **pays** اثنين يتجان أنواعًا مختلفة من السلع، ويجيء سكانهما إلى البورج لتبادل ثمار عملهم. وكانت وظيفة البورج تجد تلخيصها في السوق المحلية، في الـ **halle** التي تنقسمها كل القرى. ولما كان مشغولًا بشكل متقطع فقط، فلن يتراجع نشاطه إلا فيما بين أيام السوق وأيام السوق الكبرى. وكان قلبه هو ساحة السوق، المحاطة من كل جانب بالحانات التي تشهد، في أيام محددة من الأسبوع، صخب الزبائن العابرين، وهم فريسة سهلة لأصحاب الحوانيت ولرجال القانون" (١٢٠)، وكذلك لبائعي الخمر وللمرايين ولقرضي المال لآجال صغيرة ولتجار الخيول البارعين.

وكان البورج أو المدينة الصغيرة أيضًا الساحة التي تجرى فيها الاحتفالات والمسيرات المهيبة. وفي مايو/ أيار ١٥٨٣، بعد أن أصاب جفاف رهيب الأقليم المحيط ببار - سور - سين، شقت مسيرات شاكية طريقها من القرى المحلية حتى المدينة. وانتهى اليوم إلى فوضى يمكن توقعها، حيث يحكي أحد كتاب الحوليات: "يجب أن أقول بصراحة أن هذه الـ **filles blanches** {فتيات يرتدين ملابس بيضاء شاركن للتو في المسيرة} وغالبيتهم من خادمتات غرف النوم، قد أفرطن في الشراب في المساء، وبعد هبوط الليل سمحن للرجال بتقبيلهن، وذهبن إلى حقول الذرة لكي يرتكن هناك الفجور وكل أنواع السلوك المنحل" (١٢١). والحال أن الاهتياج في أيام السوق الكبرى غالبًا ما كان ينتهي بمثل هذا الشكل.

والبورج هو من حيث الجوهر مرادف للسيطرة: فهو يهيمن على منطقة ريفية تحتاج إلى خدماته، لكنها، هي أيضًا، تمده بعناصر بقائه، فالبورج بذاته لا يمكنه، دون ذلك، أن يوجد. وهكذا كانت تعتمد عليه سلسلة من القرى التي تقع داخل مدى يتراوح بين خمسة وعشرة كيلو مترات، ونادرًا ما كان يكون أكثر من ذلك. وكان الحد الأقصى للمسافة يتحدد عمليًا بالرحلة التي يمكن لفلاح أن يقوم بها على قدميه (أو على ظهر جواد أو في عربة المزرعة) حتى يتنقل من القرية إلى البورج ويعود في اليوم نفسه. وفي الأول من فينتوز من العام الخامس (للمجمهورية) (١٧٩٧)، أجرت **départe-**

ment اللوار حديثة الإنشاء تعداداً لسكانها. والحال أن سان سيمفوريان، وهي موقع رئيسي للكانتون يتميز بصغره، كانت تضم ألفاً وتسعمائة وستة وثلاثين فرداً "من الثانية عشرة من العمر فأعلى"؛ وكان حولها أربع قرى: نُو (٤٦٢ فرداً) وفورنو (٤٤٥ فرداً) وفاندرايج (٢٧٥ فرداً) وسان بريست لا روش (٣٢٣ فرداً) (١٢٢). ونحو عام ١٨٥٠، سنجد أن مدينة شاتيون الصغيرة جداً، وهي "عاصمة" الأو - ديوا في الألب، كانت الـ **chef - lieu** لنحو ستة آلاف وستمئة نسمة موزعين على عشر كومونات تحيط بها: بونفال وبولك وشاتيون وكريير وجلانداچ ولو - لا - كروا - أوت ومينجلون ورافيل - ايه - فيرييه وسان رومان وتريشنو. وكان بالـ **chef - lieu** المتواضع مكتب بريد وجامع ضرائب ولواء من الجندرمة، وقاضي صلح وعدد قليل من كتاب العدل وطبيب وسوق أسبوعية وعدة أسواق كبرى وعيد شعائري سنوي (الـ **vogue**)، كثيراً ما كان يحضره الكثيرون، وعدد كبير من أصحاب الحوانيت والحرفيين، "ناهيك عن البقالين والخبازين وأصحاب القهوة والجزارين وصانع العجلات وصانع البراميل وعدد قليل من الخياطين" (١٢٣). وفي آنجو، أدى بوج ديرتال وظائف ممثلة تخدم سبع قرى. والحال أن أرقام السكان في القرن العشرين (١٩٦٢) إنما تعطي فكرة عن أهميته النسبية: ديرتال، ١٣٠٢ فرداً؛ باراسيه، ٤٢٠؛ دوميريه، ١١٠٦؛ ايتريشيه، ٨٨٧ نسمة؛ إي، ٥٢٦؛ مونتينييه، ٣٩٧؛ موران، ١٦٩٤؛ لي ريري، ٨١٠ نسمة (١٢٤).

ذلك ما كان عليه النموذج، المستنسخ بآلاف النسخ حرفياً، لصلات التبعية التي تربط البورج بالقرى. ولم يكن البورج يمثل التفوق الاجتماعي والاقتصادي فقط، فقد كان أيضاً مقر المستوى الأول للقانون وللنظام. وفي ظل النظام القديم، كان يضم محكمة ابتدائية على الأقل، الـ **prévôté**، وكان يتمتع بوحدة من الـ **mar-échausse** (الشرطة الريفية) التي كان يعاد تنظيمها باستمرار. وفي المدن، كان هذا الجهاز القضائي يزداد تضخماً وتعقيداً: إن رجال قانون من كل نوع ومحامين و **pro-cueurs** وقضاة من كل مرتبة قد تزايدوا انتشاراً هناك بما يجاوز كل مبرر معقول. وفي تلك الأثناء، كان ممثلو القضاء الإقطاعي في القرى يلعبون عين الدور الذي يلعبه الآن قاضي الصلح. ولما كانت الهيئات القضائية المختلفة قد وجدت تمثيلاً لها رائداً عن الحد أحياناً في الكانتون الواحد، فقد كان من الوارد أن تختلف إحداها مع الأخرى، بما يؤدي إلى قدر غير طفيف من الاحتكاك.

وشيئاً فشيئاً، أخذ كل بوج يبني منطقة نفوذه الخاصة. وفي العصور الوسطى، نجد

أن تان، وهي الموقع الرئيسي لـ **seigneurie** في الفوج في الألزاس، قد مدّت نفوذها في عام ١٣٤٤ ليشمل قرى فيوتان وايربنهايم وآسباش لو با وآسباش لو أوت؛ وفي عام ١٣٦١، استوعبت روديران ورامرسمات وأوترينفيلار وليمباخ، وفي عام ١٤٩٧، اكتسبت حق رعي قطعانها على أطراف سيرنيه وشتاينباخ وفيتيلسهايم ولوتيرباخ وراينينج وشفيجسهاوس وايرنفيلار وميشيلباخ وبيتشفيلا؛ واستمر التوسع على حساب حقوق بلفور ولوف وسيتنهايم وجيفينهايم وسيفان. وفي مسيرة صعودها، أزاحت تان منافسين محتملين، سانت آماران ودانماري. وقد تحقق كل هذا النجاح عبر ديناميتها وازدهار وجد انعكاساً له في مشاريع بناء متعاقبة: كنيسة كلية ومستشفى جديد في عام ١٥١٨؛ السوق في عام ١٥١٩؛ مقر جديد للبلدية نحو عام ١٥٥٠؛ وفي استعراض استفزازي للشراء، دشت المدينة الصغيرة مسابقة لإطلاق النشايات، مُنحت فيها جوائز رائعة (١٢٥). فهل يعني ذلك أن تان كانت بحلول ذلك الوقت قد اجتازت ذلك الحد المراوغ بين البورج والمدينة؟ لا حاجة إلى القول بأن من الصعب أحياناً تحديد الفارق، بالرغم مما تقوله لنا وثائقنا. وهكذا فإن فيكامپ وايلبوف توصفان بأنهما بورجان (١٢٦)، وكذلك الحال مع روان (١٢٧).

ومن المعتاد أن يكون نص أو إشارة أو تفصيل كافياً لأن يقول لنا إن مكاناً من الأماكن كان يؤدي وظائف بورج. وهذا ينطبق على مولان، التي كانت تهيمن على جسر فوق نهر السين عند السافلة التي تهبط من باريس؛ كما ينطبق على جريه، المقامة على ضفاف السون عند النقطة التي يصبح عندها صالحاً للملاحة بالفعل؛ وعلى أوريه، وهي مستوطنة جميلة تبعد مسافة نحو ثلاثين كيلو متراً عن لوريان، وكانت قد صانت سحرها القديم وكانت في وقت من الأوقات الموقع الرئيسي لـ "sénéchaussee" ملكي يشمل تسع عشرة أبرشية؛ كما أنه ينطبق على بار - سو - أوب، التي تول لنا عنها رسالة رسمية (٦ مارس/ آذار ١٧٢٠) (١٢٨): "بالرغم من أن هذه المدينة ليست مهمة جداً في حد ذاتها، إلا أنها... مركز واحد من أقوى الـ **élections** في **généralité** شامبانيا و... جميع الفلاحين بالريف المجاور يجيئون إلى هنا لبيع غلالهم ومنتجاتهم الأخرى" (هذا كله جيد تماماً إلا أنه لا شك في أنه بعيد جداً عن الروعة السابقة لأسواق شامبانيا الكبرى والتي كانت بار - سور - أوب قد لعبت فيها دورها في وقت من الأوقات). ويمكن قول الشيء نفسه أيضاً عن سانت أفريك (في **département** آفيرون الحالية) وما يناهز دزينة من الكومونات المحيطة بها، حيث أمكن، في القرن

الثامن عشر، بالرغم من رحيل التجار والحرفيين البروتستانت، أن تصمد صناعة محلية تنتج الأقمشة الخشنة.

ولتمييز بوج وللتعرف عليه، ربما يكفي مجرد التساؤل: إلى أين يذهب المرء للبحث عن طبيب أو كاتب عدل، أو إلى أين يذهب الفلاحون لحضور سوق أو سوق كبرى؟. وفي روجمون في جبال الجورا في بداية هذا القرن، كانت السوق ما تزال حدثاً عظيماً. فمنذ الفجر، كان التجار المسافرون يصلون بقوافلهم وينصبون ألواح عرض سلعهم في الميدان الرئيسي، إلى جانب ألواح جزاري الخنازير (وهم أصحاب الحوانيت الوحيدون الذين يعرضون سلعهم في الهواء الطلق)، بينما كان يتدفق على البورج "حشد متنوع من العربات الخفيفة ذات الجواد الواحد والمركبات وعربات المزارع والحافلات من كل نوع، وحشد متنوع من النساء اللاتي يمشين على الأقدام حاملات حقائب ثقيلة". والحال أن الريفيات، "اللابسات ملابس سوداء... والمرتديات *caule* [قلنسوة بيضاء] أو قبعة، كن يجلسن تحت أشجار الزيزفون لبيع متجباتهن: البيض، الزبد، الدجاجات، الأرانب، الخضروات". وعلى الحوامل المغطاة بمفارش زرقاء أو خضراء أو حمراء، وفي الحوانيت المحيطة بالميدان، كان يجري بيع أي شيء وكل شيء: المذّر (جمع مذراة)، المدمات، المناجل، الأواني المنزلية، الخزف الصيني، الأقمشة، الملابس الكتانية الداخلية، الحلوى وكعك الزنجبيل، المقائق وفخذ الخنزير. وفي أيام السوق الكبرى، كان باعة جائلون يبيعون أدوية مباحة يأخذون في الظهور، كما كان يظهر مجبر العظام وخالع الأسنان (١٢٩).

ألن يكون صحيحاً القول بأن السوق ما تزال السمة الأساسية للبورج الفرنسي، حتى في أيامنا هذه، بالرغم من أن الحد الأدنى للسكان الذي يؤهله لأن يكون بورجاً قد ارتفع (سوف تتاح لي الفرصة لقول المزيد عن ذلك) إلى ما بين عشرة آلاف وعشرين ألف نسمة (١٣٠)؟ (في العصور الوسطى كان ذلك يناهز حجم مدينة كبيرة). خذوا آيت على سبيل المثال، بسكانها الذين يصل عددهم اليوم إلى ١١٦١٢ نسمة. إنها، وهي تقع بين مدينتين أكبر منها، هما كافاييون (٢١٥٣٠ نسمة، على بعد ٣١ كيلو متراً) وكاريتراس (٢٥٤٦٣ نسمة، على بعد ٤٨ كيلو متراً)، إنما تؤدي بالضبط وظائف البورج في الماضي. وكانت قرية بيرين الكبيرة المجاورة موضوع دراسة في القرن العشرين، كاتبها هو دليلنا إلى سوق صباح السبت التي كانت تقام في آيت على مدار أكثر من أربعمائة عام: "إن طاولات الباعة تملأ الميادين العامة. والشوارع والحوانيت

مزدحمة جداً بحيث يبدو وكأن كل الناس من المنطقة المحيطة قد هجروا ديارهم . . . وقاعات الانتظار في عيادات الأطباء مزدحمة . . . والصيديات تحقق أرباحاً عالية . ولكي تحصل على الخدمة الصيدلية، يجب أن تقف في طابور من خمسة عشر إلى عشرين شخصاً، ومكاتب المحامين مزدحمة، وكتاب العدل يلتقون زملاءهم وزبائنهم في قهوة آرين، وهي عين القهوة التي يفضلها العمدة وكتاب المدينة . وكل قهوة هي مقر لزبائن من مهنة خاصة . . . [وهنا وهناك، في الميادين] يبيع المزارعون الأرانب البرية وطيور الدجّ المفردة وعطور اللافندر، وعسل اللافندر وشمع العسل " أو الكمّات والفواكه والخضروات . وفي مشهد كهذا، فمن المؤكد أن البارحة واليوم إنما يتداخلان .

جوندركور (ميز) وقراها في عام ١٧٩٠:

شهادة الشرائح الاجتماعية . المهنية

انتقالاً من النظام إلى النظر عن قرب أكثر إلى مثل واقعي ملموس، أردت العثور على مثل يتمتع بشهادة تسجيلية كافية للاضطلاع بتفقد جد مفصل . وقد فكرت، بسبب دراسة روبر شابوي الممتازة عن الأوت لو، في اختيار ذلك الوادي غير العادي المطوي في جبال الجورا، والذي يمتد على طول خط متصل من بيزانسون إلى بونستارلييه، ويتمحور على مدينة أورنان الجميلة الصغيرة . لكن حقول كرومه وصناعته وتجارته - خاصة في الملح - وحجم التبادلات التي كانت تتم هناك (بعد عام ١٨٠٠، كانت أورنان تقيم ٢٤ سوقاً سنوية كبرى، كانت تقام في أول وفي ثالث ثلاثاء كل شهر) قد جعلت من وادي اللو، الذي سوف تتاح لي الفرصة لقول المزيد عنه، حالة خاصة إلى حد ما . كما اجتذبتني مثل مركز أوكسون السكاني الصغير، وهو قلعة على ضفاف السون وقلب pays صغير حافظ لوقت طويل على سيادته بين دوقية وكونتية بورجونيا . والحال أن أوكسون قد تمسكت بامتيازاتها في عناد، على الأقل حيال مطالب أجهزة الملك الضريبية التي لم تتمكن قط من فرض إرادتها عليها، فهي قد دافعت عن الإعفاءات التي تتمتع بها بل وتذرعت بـ "جذب" أرضها، كحجة إضافية ضد مأموري الضرائب (١٣٢) . إلا أنه لهذا السبب أيضاً، كان هذا المثل مثلاً استثنائياً نوعاً ما هو الآخر . وقد تساءلت عن pays جيكس، إلا أن ملاك الأرض الجينيفيين في المنطقة كانوا هنا عامل تعقيد في اقتصادها ومجتمعها . وفي النهاية، اخترت مثلاً أقل غرابة وأكثر عادية، ومن ثم يصبح من الأسهل اتخاذه منطلقاً إلى التعميم: كانتون جوندركور في ميز والذي كان يقع، في

زمن إنشاء الـ **département** في عام ١٧٩٠، عند نقطة التقاء العديد من الـ **pays** الأصلية الصغيرة ذات الحدود المزاوغة وإن كانت راسخة: الأورنوا، البلوا أو بليزوا، الفواد، الفو، الفالاج والباسيني.

والحال أن جوندركور، التي تقع في جنوب **département** الميز، هي الموقع الرئيسي لواحد من أفقر كانتوناتها. إننا بإزاء إقليم هضاب (تقع أعلى نقطة للـ **département**، ٤٢٣ مترًا، في الـ **lieu - dit** لو بويسون دامانتي). وهو إقليم بارد نوعًا ما: وفي أواخر القرن الثامن عشر، كان الكروم لا يزرع إلا في أودلينكور وسان - جوار وتريفريه (على بعد ١٦ كيلو مترًا من جوندركور). ولم تنمُ حقول الكروم بالفعل إلا وراء الحدود الشمالية للكانتون، حيث تنحدر الأرض على طول وادي الأورنين ويصبح المناخ معتدلًا، في ليني على سبيل المثال (على ارتفاع قدره ٢٢٠ مترًا) أو بار لو دوك (١٨٤ مترًا).

وهذا الكانتون العادي وغير الاستثنائي إلى حد بعيد إنما يقع عند نقطة التقاء هضبتين جيريتين مختلفتين في قوام كل منهما: فإلى الشرق، نجد هضبة ميز (أو الكوت دو ميز)، وإلى الشمال والغرب، نجد هضبة باروا (أو الكوت دي بار). والهوة بينهما إنما تدع مجالاً لسلسلة من الأغوار وهنا، على الصلصال أو المرل، جرى بناء القرى، بما فيها جوندركور، لأنه في هذا المكان نجد أن الماء، بعد أن يرشح بين الأحجار الجيرية، يتدفق مرة أخرى من الينابيع والآبار والغدران والأنهار. وبوسع تيار مائي محجوز بشكل محكم أن يكون بحيرة كبيرة بما يكفي لتحريك دواليب طاحونة - كالطاحونة الموجودة في ليميفيل آن أورنوا، والقائمة منذ عام ١٢٦١ (١٣٣). كما أن الحجر الجيري يؤدي أيضًا إلى قيام الكثير من المحاجر، ومن هنا القرى المبنية من الأحجار، والتي تدهش المسافر القادم من شامبانيا الرطبة، حيث كانت البيوت ما تزال تبنى، في أوائل القرن السابع عشر، من التل والطين، بينما تبنى سقوفها من القش أو البوص (١٣٤).

وفي كل مكان تقريبًا، تظهر الأحجار الجيرية على شكل تلال منخفضة، ناجية من التآكل. وقممها مغطاة بغابات الزان والنيرية والبلوط ولكن دون جذور عميقة تحت المسطح، وتصل الغابة نفسها إلى أعلى كثافة لها في الشرق: فعلى الكوت دو ميز، وباتجاه النهر، تحجب الغابة من الناحية الفعلية كل شيء، وما يزال واردًا فقد الاتجاه فيها حتى في أيامنا هذه. وبين الأحراج والأرض. المنخفضة، غالبًا ما توجد أرض زراعية على المنحدرات الحجرية العارية: وهذه المنحدرات تتحول إلى منحدرات بيضاء، بالمعنى

الشكل ١٤

أقليم و كانتون جوندركور



خريطة من إعداد كاسيني، أواخر القرن الثامن عشر. تشير الدوائر المضافة إلى الأحجام النسبية لسكان القرى.

الحرفي للكلمة، عند حرثها، وذلك بالنظر إلى كل هذا العدد الكبير من الأحجار والذي يظهر عندئذ على السطح. ويقال لنا إنه كان من المعتاد أن يحتاج المحراث نفسه إلى أربعة أو خمسة أو حتى عشرة خيول، وإنه كان مما لا طائل من ورائه محاولة نزع الأحجار، لأن الحرث التالي لن يكون من شأنه غير إظهار المزيد منها. وكانت النتيجة واضحة: ففي حين أن حقول العلف كانت على ذات المستوى الذي توجد القرية عليه، نجد أن حقول نباتات الحبوب كانت على المنحدرات التي تعلوها. وفي وقت الحصاد، كانت العربات ذات العجلات الأربع، والتي تثن تحت حمولة القمح أو الشوفان، تهبط إلى القرية وقد صدر عنها صراخ يصم الآذان من الفرامل "الميكانيكية" عند استخدام أقصى طاقة لها، بينما يوقف أحدهم الجواد الأمامي بلجامه.

والترية هنا ليست ثرية بشكل خاص. فمن بين كل مائة هكتار، لن يكون صالحًا للزراعة إلا نصفها على أقصى تقدير (يخضع كله لدورة زراعية ثلاثية)، وسوف يكون العشر خارج الاستخدام، بينما سيكون الثلث غابة وتتألف المساحة الباقية من حدائق ومروج. والحق أنه بعد نحو عام ١٧٣٠ حلت نعمة بالأقليم: البطاطس، التي انتشرت هنا منذ وقت مبكر، مثلما كان الحال معها في اللورين المجاورة.

من المحتمل إذا أن الحياة كانت غير سهلة بوجه عام، لكنها كانت ممكنة. إن سكان الكانتون، وهم ٦٩٠٣ نسمة في عام ١٧٩٦ و ٨٢٦٣ نسمة في عام ١٨٠٣، قد ازدادوا إلى ١١٦٦٨ في عام ١٨٥١؛ لكن عدد السكان قد هبط بعد ذلك. كما أن التعداد الذي أجري في عام ١٧٩٦ (١٣٥) (والذي رصد بالمناسبة أن ٢٥٣ فردًا من السكان قد جرى تجنيدهم في الجيش وأن ١٣٣ فردًا قد ماتوا بالفعل) قد قدّم توزيعاً للسكان: ١٦٠٥ رجال، ١٦٢٩ امرأة، ١٥٨٩ صبيًا، ١٥١٥ بنتًا. وقد قدّم قائمة بالماشية: ٣٦٨٠ ثورًا وبقرة وعجلًا؛ ١٦٣٣ جوادًا وفرسًا من النوع "الرديء"؛ ٧١٨١ شاه و ٦٢٥ من الماعز؛ لا حمير ولا بغال؛ ٩٣٩ خنزيرًا. ولم تكن الماشية ذات جودة عالية: فالجياذ والثيران كانت تتميز بمجرد حجم متواضع، وكانت الأبقار تستخدم في جر المحراث، وكانت الأغنام صغيرة لكنها "جيدة" (للأكل، على ما يبدو)، وكانت الخنازير تُشترى من التجار في الأسواق الكبرى. ووفقًا لتقديراتي، فإن إنتاج القمح كان يصل إلى نحو ثلاثة قناطير للفرد.

وكما في بقية أقليم ميز، كانت هناك صناعة معادن في الكانتون، الذي كانت له من ثم مناجمه وأفران الصهر الخاصة به (كان ارتفاعها ستة أو سبعة أمتار في القرن الثامن

عشر) وصناعة حدائد ومعامل لفرز الركاز. لكن الصناعة لم تكن تعمل على مدار العام، وذلك بسبب الكميات الباهظة من الوقود والتي يتطلبها التشغيل المستمر للأفران، وبسبب النقص، خلال الصيف، في كل من الأيدي العاملة والطاقة المائية اللازمة لتشغيل الآلات. وإذا ما جرى بذل جهود لإطالة عمل صناعة المعادن إلى ما بعد الشتاء، وذلك بإبقاء المياه عند مستويات غير عادية، كان هناك أيضاً خطر إغراق المحاصيل الزراعية. والحال أن الركاز المعدني، **La pierre à myne**، لم يكن معدوماً، أما الخشب - وهو دائماً مشكلة بالنسبة لصناعة الحدائد لأن مائة **stère** من الخشب كانت تلزم لمائة كيلو من الحديد - فقد كان متوافراً بكثرة؛ إلا أنه كان يتعين نقله. وكان يجري قطعه في الغابة في هضبة بارّوا جهة الغرب، وخاصة في الهضاب الشرقية باتجاه نهر الميز: وكانت فوتون أوت، في منتصف الغابة، تضم قاطعي أخشاب متخصصين. والحال أنه عند التقاء الهضبتين، في الغور الموجود بينهما، على طول وادي الأورنين وروافده الصغيرة، كانت توجد الأفران والمصاهر، المعتمدة على تيارات الماء التي تدير الطواحين.

بوجه عام، كان هذا الأقليم ساحة كبيرة لقطع الأخشاب، شأنه في ذلك شأن اللورين نفسها، كما أنه يقع ضمن ساحة اللهجات اللورينية والقرى اللورينية. فهنا نجد عين الصفوف من البيوت المتلاصقة الكبيرة (التي تضم الأجران والاسطبلات، كما تضم أماكن المعيشة) وقد أدارت ظهورها للحدائق الموجودة خلفها، لكن بوابات أجرانها الضخمة مفتوحة مباشرة، عند الواجهة، على الطرق الواسعة، **les rues à usoirs**، حيث تتراكم على الجانبين عربات ومساح ومحاريث وأكوام من روث البهائم. وكانت البيوت مسقوفة بالقرميد المقوس المعروف بالقرميد "الروماني"، مع أنه لا يعتقد اليوم أن هذا التقليد اللوريني له أية علاقة بروما.

في عام ١٨٠٣، كان سكان جوندركور يتألفون من ١١٣٩ فرداً؛ وبحلول عام ١٨٥١، ارتفع العدد إلى ١٦٩٢ فرداً. والحال أن دائرة القرى التي تقع داخل مجال نفوذها قد حدث منها قوة الجاذبية (الأقوى أحياناً من قوة جاذبيتها هي) التي تتمتع بها البورجات والمدن الصغيرة الأخرى: ليني آن بارّوا جهة الشمال - الغربي (٢٨٠٠ و ٣٢٣٤ فرداً للتاريخين المذكورين نفسيهما)؛ وفوا جهة الشمال، وحجمها يكاد يكون عين حجم جوندركور، وكانت في الماضي أشبه ما تكون بميناء وموقع انطلاق غير مناسب نوعاً ما قرب الميز؛ وفوكولير، التي تقع على الميز أيضاً، وتتميز بذات الحجم

الذي تتميز به ليني - آن - باروا؛ ونيفشاتو (٣٣٨٠ نسمة في عام ١٧٨٨)، التي تقع هي أيضاً على الميز - وهكذا فإن مجمل وادي النهر كان خارج ملكوت جوندركور الصغير والذي لم يمتد إلا إلى فوتون - أوت أو لي رواز.

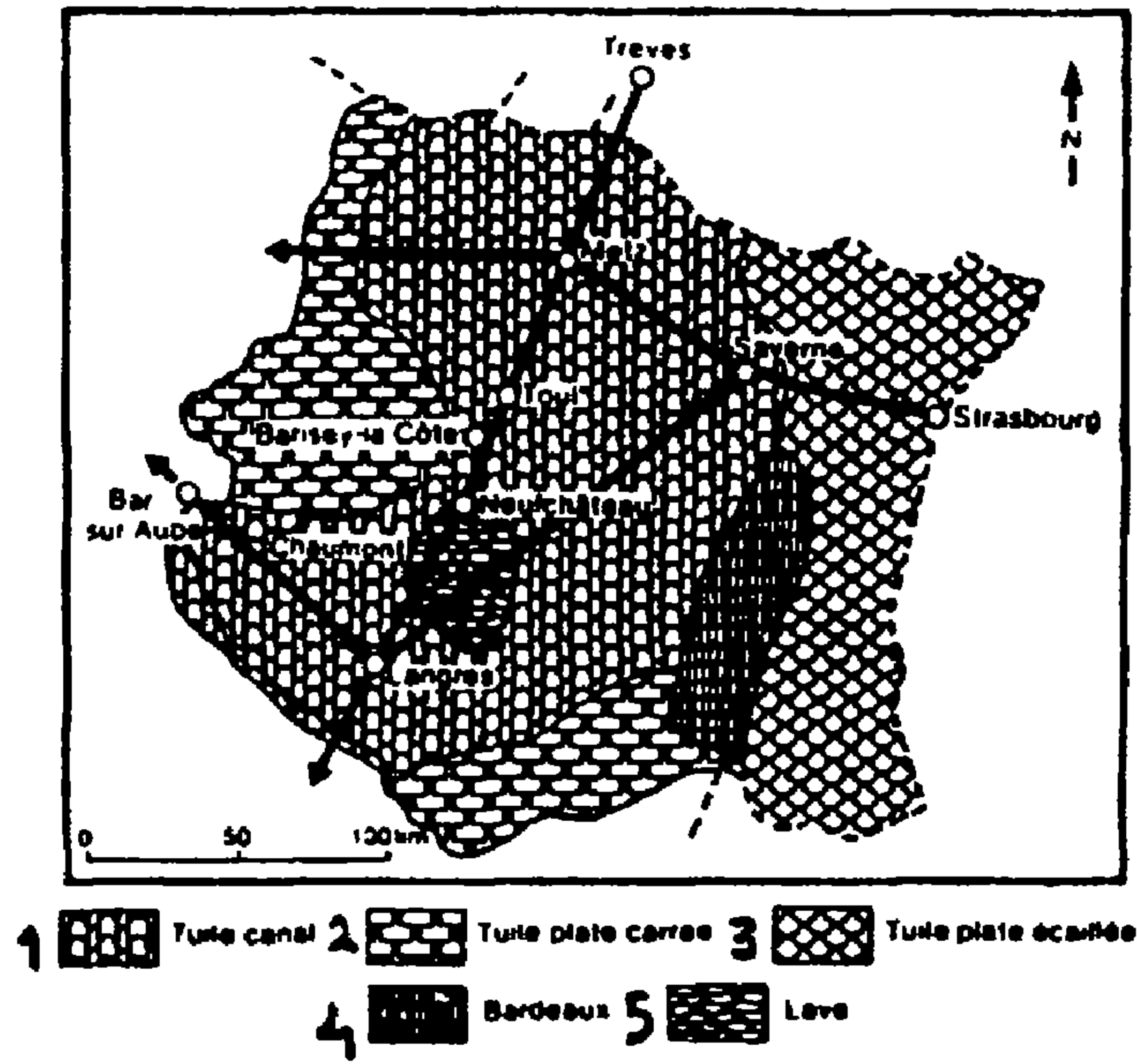
وإلى الجنوب والغرب منها كانت مونتييه (١٢٥٧ نسمة في عام ١٨٠٣) على السولكس، وهو نهر صغير محصور أكثر من نهر الأورنين؛ وجوانفيل على المارن (٢٢١٠ نسمة في عام ١٧٨٨)؛ وأخيراً آندلو، على الرونيون، وهو رافد من روافد المارن، وأنا لا أذكرها إلا لأن جزءاً من كانتون جوندركور كان في أواخر عهد النظام القديم ملحقاً بـ **prévôté** آندلو، وعبر هذا الأخير بـ **bailliage** شومون...

والحال أن كانتون جوندركور كان في الوقت نفسه أكبر كانتون في الميز (٣٤١ كيلو متراً مربعاً) ونحو عام ١٨٠٣ كان الكانتون الأقل كثافة في السكان، ٢٤ نسمة في الكيلو متر المربع الواحد. أما الكانتونان المجاوران - فوا، ٢٧٤ كيلو متراً مربعاً، مونتييه سور سولكس، ١٩٩ كيلو متراً مربعاً - فقد كانت الكثافة السكانية للأول ٣٧ نسمة وللثاني ٢٩ نسمة في الكيلو متر المربع الواحد. وهذا يؤكد القاعدة التي تتمثل في أنه كلما كان السكان أكثر تبعثراً كلما كانت مساحة مجمع البورج - القرية أوسع. ولا شك في أن مساحة الكانتون الواسعة هي التي تفسر وجود الأسواق في قرى بونيه وتريفريه وديمانج أو أو، والتي، إن لم أكن مخطئاً، أضافت خدماتها إلى الأسواق السنوية الكبرى الأربع في جوندركور.

وطبيعي أن العلامة الأوضح على قدرة بورج ما على العمل كقوة منشطة في منطقة ريفية هي، في المقام الأول، العلاقة بين سكانه وسكان الكانتون الذي يعتبر هو مركزه. ولو أعطينا سكان البورج قيمة ١، فإن سكان الكانتون، نحو عام ١٨٠٣، تكون لهم، في الحد الأدنى، قيمة ١,٣٧، حول بار - لو - دوك، وتكون لهم، في الحد الأقصى، قيمة ١١,٤٧، بالنسبة لكانتون دامفيلير. وضمن هذا التصنيف، فإن كانتون جوندركور، بقيمة ٦,٩٥، إنما يعتبر أدنى ليس فقط من دامفيلير وإنما أيضاً من فينينيل ليز آتونشاتيل (١١) ومن دين سور ميز (٩,٤٤) ومن سويي (٨,٣٤) ومن فوا (٨,٣٢) ومن مونفوسون آن أرجون (٧,٨). ومع أن هذه الأرقام تحتاج إلى توضيح (الكانتون قسم مناسب لكنه ليس مثالياً)، إلا أنها توضح تماماً ما تعنيه: فعندما يكون الرقم منخفضاً، يعني ذلك علاقة وثيقة وتقسيمًا وثيقًا للعمل بين المركز والمحيط، ويثبت أننا بإزاء مدينة يتجاوز نفوذها الكانتون الذي حسبناها فيه: تلك هي حالة بار - لو - دوك (١,٣٧)

الشكل ١٥

الطرق الرومانية عبر اللورين والمنطقة التي يعد القرميد التحتي والعلوي بالأسلوب بحر المتوسطي هو المادة التقليدية لبناء الأسقف.



المفاتيح: ١ - قرميد تحتي وعلوي؛ ٢ - قرميد مستو؛ ٣ - قرميد مستو متحدر؛ ٤ - ألواح خشبية؛ ٥ - حجر سقف.

المصدر:

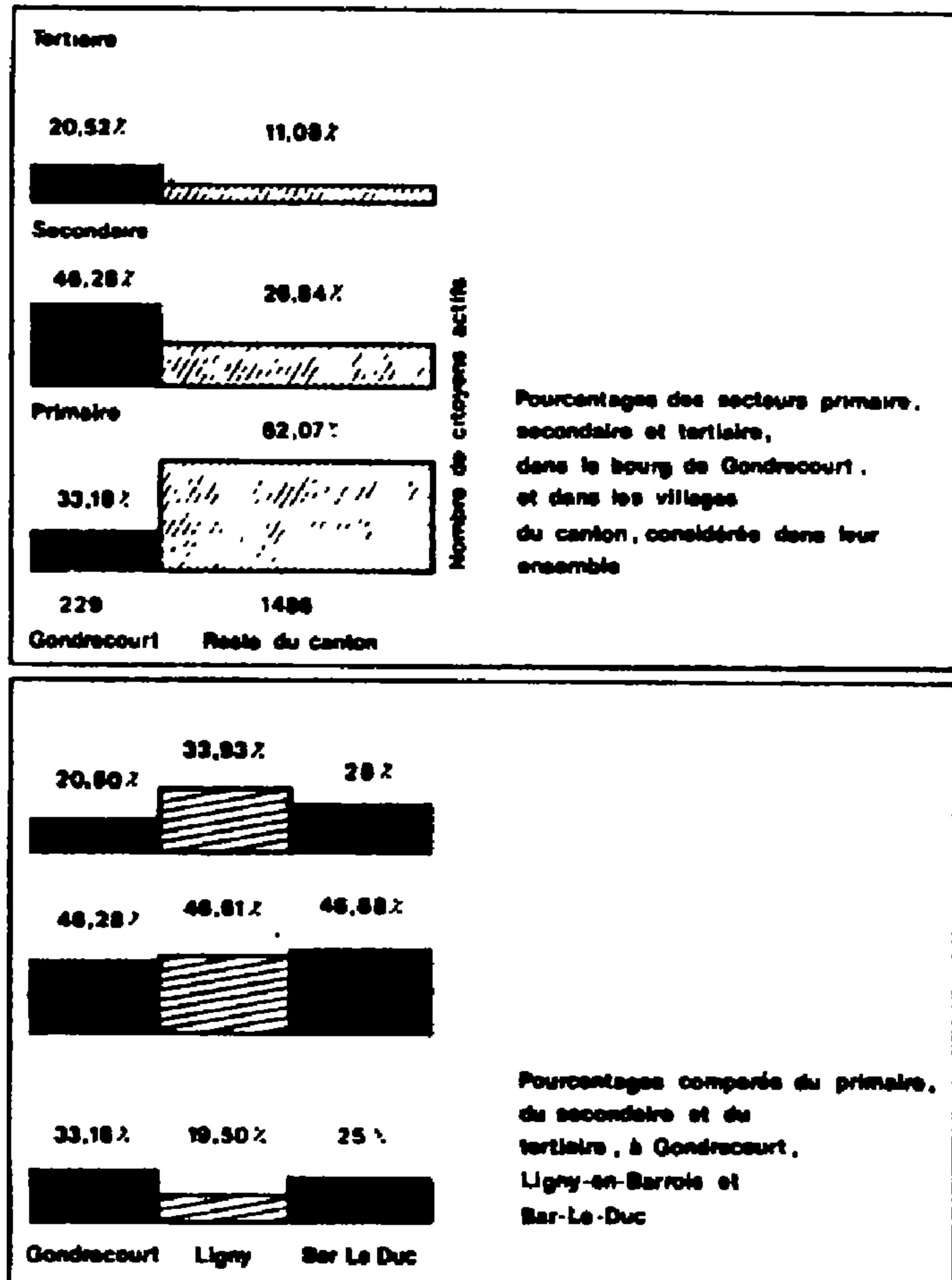
J. R. Pitte, *Histoire du paysage Français*.

وفردان (١,٤٥) أو حتى سان ميثي (٢,٧٥). أما إذا كان الرقم مرتفعاً جداً، خلافاً لذلك، فإن ذلك إنما يشير إلى الصدارة الوهمية للبورجات الغارقة في الريف هي نفسها والتي لا تعدو أن تكون أكثر من قرى كبيرة، مثل دامفيلير أو فينيل ليز آتونشاتيل. وبمعامل ٦,٩٥، فإن جوندركور لا تخرج بأداء سيء جداً، كما يشهد على ذلك التركيب الاجتماعي - المهني لسكانها والتركيب الاجتماعي - المهني لسكان القرى المحيطة بها. وهذه الشهادة متاحة - بشكل كامل إلى هذا الحد أو ذاك - من قوائم "المواطنين العاملين" التي صاغتها في مايو/ آيار ١٧٩٠ مختلف البلديات (أو "المجتمعات" كما كانت تسمى نفسها أحياناً)، بناءً على تعليمات صادرة من الجمعية التأسيسية (١٣٦). وكل الرجال الذين يزيد عمر الواحد منهم عن ٢٥ سنة ويمارسون أية مهنة إنما يظهرون في هذه السجلات، التي لم يكن من المفترض منها إلا أن تعد المواطنين المشتغلين، أي النخبين الأوليين، أولئك الذين كانوا، سواء بوصفهم ملائكة أم مستأجرين، يدفعون على شكل ضرائب قيمة ثلاثة أيام عمل، أي نحو ثلاثة *livres*. لكن الأمر لا يقتصر على أن رقم الثلاثة *livres* كان بحد ذاته منخفضاً، إذ يبدو أن بعض البلديات قد نسيت تماماً التعليمات الصادرة إليها، حيث إن القائمة تشمل حتى أسماء شحاذين و - بشكل أسوأ من ذلك! - عدد قليل من الأراامل. وبوجه عام، يبدو أن الأرقام تتصل على نحو متماسك بالإجمالي: ففي حين أن إجمالي سكان الكانتون (في عام ١٨٠٣) كان ٨٢٦٣ نسمة، نجد أن قوائم عام ١٧٩٠ تشير إلى ١٧١٥ مواطناً مشغلاً، أي بنسبة ٢٠,٧ في المائة من الإجمالي، وهو رقم يعتبر قريباً من المعدل المفترض عادةً بين الأسر المعيشية وإجمالي السكان (١ إلى ٤ أو ٥).

وهذه القوائم، بالرغم من حالتها البسيطة، إنما تقول لنا أشياء كثيرة جداً. فليس مما يدعو إلى استغراب كبير مثلاً أن لا يوجد غير خباز واحد في الكانتون كله (يحيا في جوندركور بالطبع). وهكذا فإن القرويين كانوا يخبزون خبزهم بأنفسهم: فحتى بعد عام ١٧٨٩، كان كل بيت ما يزال أو يحتمل أنه كان لديه فرنه الخاص، والـ *mée* أو *maie*، وهو نوع من وعاء للعجن، كان ما يزال قطعة شائعة من قطع الأدوات المنزلية. وتكمن مفاجأة أخرى في عدم وجود قصابين، حتى في جوندركور، باستثناء قصاب واحد في قرية موفاج الكبيرة وجد المزدحمة بالأعمال. وكان لابد للمرء أن يذهب إلى ليني - آن - باروا أو إلى بار - لو - دوك لكي يجد حانوتاً مناسباً يبيع اللحم (خمسة قصابين في ليني - آن - باروا، وأربعة عشرة في بار - لو - دوك).

الشكل ١٦

سكان جوندركور وكانتونها



(توزيع العاملين على مهن القطاعات الأول والثاني والثالث)

- مفتاح المستطيل الأول: النسب المئوية للسكان العاملين في القطاعات الأول والثاني والثالث في بوج جوندركور (بالأسود) وفي قرى الكانتون برمتها (بالخطوط).
- مفتاح المستطيل الثاني: النسب المئوية للسكان العاملين في القطاعات الأول والثاني والثالث، بحسب الترتيب، في جوندركور (بالأسود) وفي ليني - آن - باروا (بالتظليل الفاتح) وفي بار - لو - دوك (بالتظليل الغامق).

كما أن أصحاب الأنزال وأصحاب محال الخمر (cabaretiers)، الذين جمعت بينهم، لم يكونوا موفوري العدد: ثمانية عشرة كلهم لكنهم لا يوجدون إلا في سبع من أربع وعشرين محلة - صاحباً نزل في جوندركور، صاحب نزل واحد واثنان من الـ cabaretiers في بونيه، وثلاثة cabaretiers في دانفيل أو فورج، وصاحب نزل واحد وثلاثة cabaretiers في ديمانج أو أو، وثلاثة cabaretiers في روزيه آن لوا. وإذا نظرت إلى الشكل (١٤)، ستجد أن الـ cabaretiers لم يوجدوا إلا في القرى الموجودة على الهامش والمحيط. وهكذا فإن الأقليم الذي نتحدث عنه لم يكن قد انفتح بالفعل على الكحوليات والخمر ولا على الاستهلاك المنتظم للحوم. كما لم يكن هناك بقال واحد.

ولم يكن هناك طبيب. وكان على المرء أن يذهب إلى ليني ليجد هناك طبيين (بالإضافة إلى اثنين من الجراحين) أو إلى بار، حيث كان يوجد ثلاثة أطباء وأربعة جراحين. ولم يكن بوسع كانتوننا أن يباهي إلا بالحلاقين - الجراحين وقلة. ثمينة من هؤلاء: كلهم سبعة، يوجد اثنان منهم في جوندركور واثنان في موفاج وواحد في شارسي (شاسي الآن)، وواحد في بونيه، وواحد في فوتون - أوت. ومن الناحية الأخرى - ولو أن سجلات الناخبين المتوافرة لدينا لا تقول لنا ذلك بالطبع - كانت هناك قابلات في كل مكان، كما سجلت ذلك دائماً سجلات الأبرشيات عن المواليد.

والمحصلة أقل إحباطاً فيما يتعلق بنظار المدارس (recteurs d'école): إن عددهم أحد عشرة بالنسبة للمواقع الأربعة والعشرين. ويمكن لهذا العدد أن يكون منخفضاً إلى حد ما ما لم يكن رجال الدين، على الأرجح، قد قاموا هم أيضاً بقدر من التدريس. لأن القدرة على القراءة والكتابة كانت سمة قديمة للمنطقة: فحتى في قرية متواضعة مثل ليميفيل، كان هناك ناظر مدرسة في عام ١٦٨٩، كما نعلم من وثائق زواجه هو نفسه (١٣٧). وعندما أخذ تسجيل المواليد والزيجات والوفيات في القرن الثامن عشر يتطلب توقيع شهود (خاصة عرّابي وعرابات الأطفال المعمدين) كان بوسع الرجال كلهم التوقيع بأسمائهم، لكن ذلك لم يكن قط، أو لم يكن قط تقريباً، بوسع النساء (١٣٧).

ولسنا بحاجة إلى التوقف عند "البورجوازيين" في قوائمنا، والذين يجرى تصنيفهم بأنهم يحيون على الريع (ولكن على أي مستوى؟): كلهم أحد عشرة، سبعة منهم في جوندركور. وربما جاز لنا أن نلاحظ الإشارة إلى خمسة من فرسان سان لوى، أربعة منهم في جوندركور.

ويتمثل تمايز يتكرر في كل مكان في التمايز الموجود بين عدد كبير من الـ **labour eurs** (الفلاحين الميسورين) والـ **manouvriers** (العمال المياومين) والذين يمكن أن يُعرفوا في أماكن أخرى بالـ **brassiers** (الأيدي العاملة الزراعية) والذين كانوا يمتلكون أحياناً قطعة صغيرة من الأرض. ومن بين المواطنين العاملين الذين يبلغ عددهم ١٧١٥ نسمة في الكانتون، كان ٤٩١ من الفلاحين الميسورين و ٤٧٨ من العمال المياومين. إننا بإزاء أعداد متساوية لكل من الشريحتين، بما يعد، في رأيي، علامة على أن الفلاحين الميسورين أنفسهم كانوا ميسورين بشكل معتدل فقط (حول مئز (١٣٨)، كان هناك عاملان مياومان في مقابل كل فلاح ميسور). وبالرغم من احتمال ضالة هذا التمايز الاجتماعي، إلا أنه كان موجوداً مع ذلك. لقد كان المجتمع القروي متفاوتاً تفاوت المجتمع الحضري؛ وكان لديه دائماً "زعماء القرية" فيه.

ويتمثل سبيل آخر لتحديد وزن مجتمعاتنا القروية في حساب الحجم الخاص للقطاعات الثلاثة المعروفة بالقطاع الأول (الزراعة أساساً) والقطاع الثاني (الصناعة الحرفية) والقطاع الثالث (والذي أدرجت فيه كل أولئك الذين لا يعملون بأيديهم: المحامين والتجار والمدرسين ورجال الدين ومن يحيون على الريع).

في جوندركور، استأثر القطاع الأول بنسبة ٣٣, ١٨ في المائة من السكان (ومن ثم فقد كان البورج منخرطاً في الزراعة بشكل جدي تماماً)؛ واستأثر القطاع الثاني بنسبة ٤٦, ٢٨ في المائة؛ بينما استأثر القطاع الثالث بنسبة ٢٠, ٥٢ في المائة. وهذه الأرقام تصبح غنية بالدلالات عندما نقارنها بالأرقام المقابلة الخاصة بقرى الكانتون، والتي جمعتُ بينها سعياً إلى البساطة: فهنا كان القطاع الأول يستأثر بنسبة ٦٢, ٠٧ في المائة بينما استأثر القطاع الثاني بنسبة ٢٦, ٨٤ في المائة والثالث بنسبة ١١, ٠٨ في المائة. والرقم الأخير سخي قليلاً، حيث إنني قد أدرجت في هذه الشريحة عدداً قليلاً من الحالات المشكوك فيها. والنقاط الأساسية والواضحة التي يجب رصدها هي عدد الناس المنخرطين في النشاط الزراعي والذي يعد عدداً منخفضاً نسبياً، بالمقارنة مع القرى؛ والأهمية الكبرى التي يتمتع بها الانتاج الحرفي في البورج، من الجهة الأخرى؛ والعدد الكبير نسبياً للناس في القطاع الثالث. واستنتاجي هو أن تنظيم المكان نفسه يخلق التفاوت والهيراركية. وقد نظر ماركس إلى النزاع بين المدينة والريف باعتباره أقدم مثل للصراع الطبقي - وهي نظرة عبقرية تماماً.

والتباين ملحوظ بدرجة أكبر بكثير عندما يتقل المرء من البورج إلى المدينة بالمعنى

الحقيقي للكلمة، أكانت مدينة كبيرة أم صغيرة. ولأغراض المقارنة، لخصت، على الشكل المكرس لكانتون جوندركور، التركيب الاجتماعي لكل من ليني - آن - باروا وبار - لو - دوك. وكانت النسب، بحسب ترتيب القطاعات، في ليني: ١٩,٤٤ في المائة و ٤٦,٦١ في المائة و ٣٣,٩٣ في المائة، أما في بار - لو - دوك فقد كانت: ٢٥,٠٦ في المائة و ٤٦,٨٨ في المائة و ٢٨,٠٥ في المائة. والحال أن حجم القطاع الأول في بار - لو - دوك بالمقارنة مع ليني إنما يبدو مفاجئاً للوهلة الأولى. لكن تفسيره إنما يكمن في وجود ٣٤٣ من زارعي الكروم لإعداد الخمر في بار يمكننا أن نتصور أنهم كانوا يزرعون المنحدرات القريبة من المدينة والتي أصبحت الآن مهجورة.

وبوجه عام، يكمن أحد الأمور التي اعتبرها مثيرة في حجم الانتاج الحرفي، وأهمية النشاطات الهادفة إلى تلبية حاجات محلية. ففي جوندركور وليني وبار، كان ما يقرب تماماً من نصف السكان العاملين حرفيين. وفي القرى، بما يدعو إلى قدر أكبر من الدهشة، كان قروي من كل أربعة حرفياً (بينما كان يزرع أيضاً على الأرجح قطعة صغيرة من الأرض). وقد أدهشتني الخانات المرتبة جيداً والتي تتحدث عن الإسكافيين وصانعي العجلات والبنائين وقاطعي الحجارة ونساجي الصوف أو خيوط القنب وسائقي عربات النقل وقاطعي الأخشاب والقائمين على تنقية المعادن وصانعي المسامير وال- var- coliers (السروجية) (١٣٩) وسعاة البريد الذين يتحركون "سيراً على الأقدام" أو "على ظهور الجياد".

دون قصد مني، أهملت تاريخ جوندركور (وهو تاريخ ما يزال سيء التسجيل) لأنه لا يتصل على نحو خاص بما أهدف إليه. والحال أن هذه المدينة الصغيرة، والتي تعد أشبه بقرية من حيث مظهرها، قد استفادت من التقاء للطرق: بال - رانس - شومون - فردان. ولم تحمل حصونها دون الاستيلاء عليها مرتين في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، وحرقتها في كل مرة. وكان من سوء حظها أنها تقع عند التقاء ثلاثة حدود خطيرة، هي حدود شامبانيا التي كانت منذ عام ١٢٨٥ حدود المملكة الفرنسية؛ وحدود دوقية بار (ال- Barrois mouvant) وحده هو الذي خضع للتاج الفرنسي (في عام ١٣٠٢)؛ وحدود دوقية اللورين. وهكذا كان لجوندركور سادة عديدون، كل واحد منهم يتحرق إلى امتلاكها، وإخضاعها لدفع فدية ولفرض ضريبة عليها. وكان مأمورو ضرائب الملك في لانجر هم الأكثر خطراً. إلا أنه كانت هناك فوائد قليلة يمكن استخلاصها من هذا التشوش: ففيما يتعلق بالأصل النبيل مثلاً، نجد أن العرف السائد

في شامبانيا والذي يذهب إلى أن الرحم يخلع النبالة على المولود، قد جرى التذرع به على نحو منتظم في جوندركور، بحيث إن الابن الذي كان والده من العوام لكن أمه من النبلاء كان بوسعه أن يدعي النبالة، والتي كان دوق بار يمنحها إذا ما جرى تقديم برهان ثابت، حتى دون مطالبة طالب اللقب (كما كانت القاعدة في **bailliage** بار، وإن كانت جوندركور قد أعفيت منها) بدفع ثلث الممتلكات الموروثة من أب غير نبيل (١٤٠).

والحال أن جوندركور، التي كانت في وقت من الأوقات قلعة، ثم انحط شأنها، كانت تتألف من "المدينة العالية" بأسوارها وأبراجها و "المدينة المنخفضة"، الأنشطة والأحسن تزودًا بالمياه، والمزدحمة بأصحاب الحوانيت والتي تستمد ازدهارها من سوق يوم الجمعة والأسواق الكبرى المنتظمة؛ وكان من الأسهل الخروج بالماشية من هنا إلى المراعي مما هي الحال بالنسبة للفلاحين ولأفراد الأسر المعيشية في المدينة العالية الذين كانوا يخضعون لرقابة مشددة من جانب حراس البوابات. والحال أن حصون جوندركور لم تجعل منها مدينة رئيسية، فهي في أفضل الأحوال موقع مراقبة أمامي، محاط بالغابات حيث يمكن للأعداء أن يتحركوا بسهولة دون أن يراهم أحد. وفي عام ١٦٣٥ (١٤١)، عندما اتجه ريشيليو إلى الحرب مع بيت النمسا نجد أن الدوق دانبوليم، الذي كان على رأس القوات الفرنسية التي تحرس الـ **Barrois mou-** vant، قد حرص على ترك وحدة صغيرة في جوندركور، "لأنها مكان عبور". وعندما أمر لويس الرابع عشر، في سياق تبسيط الدفاع عن الحدود، بهدم الحصون (كل ما بقي منها اليوم "برج له سقف مدبب" (١٤٢) والاسم الكبير: جوندركور - لو - شاتو) لم يؤد الاختزال العسكري لأهمية المدينة إلى التأثير على نفوذها في الأقليم ولا على الخدمات والنشاطات التي كانت تحميها. وتقول لنا إحدى الوثائق (١٤٣) أن تسعًا وعشرين قرية كانت تحت ولاية **prévôté** جوندركور (المستوى التحتي للنظام القضائي). وكانت عمادتها (التابعة لشماسة ليني الأعلى ثم لأسقفية تول) تشمل خمسًا وعشرين أبرشية (١٤٤). وقد ورثت المدينة من ماضيها البعيد كنيسة (رومانسكية وقوطية) دفن فيها كثيرون من المشاهير، خاصة فارس كان قد قاتل في سبيل فرانسوا الأول في بافيا (١٥٢٥) وأثناء حصار نابولي (١٥٢٨). وكان ما يزال هناك **maison des Recollets** في عام ١٧٩٠، عندما جرت إقامة بلدية ومنطقة بشكل رسمي (حيث كانت جوندركور لوقت قصير موقعًا رئيسيًا للمنطقة). لكن هذه العلامات

وعلامات أخرى قليلة - دار مجذومين ناشزة، مستشفى، مصنع لنسج الصوف المتين الممتاز، كان ما يزال يعمل في عام ١٧٠٠ - لم ترفع المدينة الصغيرة فوق مستوى وجود رتيب تمامًا، وهو وجود قليل الأهمية إلاً بالقياس إلى المناطق الريفية الفقيرة التي كانت تهيمن عليها، وإن لم يكن بشكل مفرط، والتي قدمت لها، بشكل ما، حافزاً إلى النشاط.

III

تفسير النظام: المدن

المدن هي المستوى الأعلى. ولا يجب أن نتخيل أن كل شيء يصبح واضحاً عندها، وكان قمة النظام تفسر هذا الأخير برمته. فهناك هويات وأدوار حضرية كثيرة كثرة المدن نفسها. والمدن الأصغر، وما أكثرها، قد يتعذر تمييزها عن البورجات. وهي، شأن الأخيرة، قد تكون غارقة في الحياة الزراعية التي ظلت مهنة الغالبية العظمى من الشعب حتى الثورة الصناعية بل وبعدها بكثير.

وتكمن المشكلة الأولى، في صوغ تصور مناسب لنماذج المنظومات الحضرية، في التمييز بين ما يعد وما لا يعد مدينة. وعلى سبيل المثال، كان الأمر سهلاً تماماً بالنسبة لفرنسي من القرن السابع عشر، مثل فورتيسر، مؤلف القاموس (**Dictionnaire**) (١٦٩٠): فالمدينة لا تستحق أن تسمى مدينة إلا إذا كانت محاطة بأسوار. فهذه الأسوار تجعل منها عالماً فريداً، متميزاً عن الريف المحيط بالمدينة. وهذه الأسوار هي علامة استقلال المدينة والشاهد على هويتها. إلا أنه كانت هناك مدن جيدة تماماً لا أسوار لها بينما كانت هناك مستقرات مسورة يصعب تسميتها بالمدن. والحال أن رحالة مر في عام ١٦٧٢ عبر نوي، المدينة الواقعة في بوجونيا والتي سرعان ما سوف تصبح أنبذتها شهيرة. لم يكن واثقاً إلى أي حد يعتبر معيار الأسوار صالحاً. وقد كتب يقول أن نوي "يمكن تسميتها مدينة لأن لها أسواراً وخنادق مائية تحيط بها وجسوراً متحركة و **bail-liage**؛ إلا أنه عدا ذلك لا نجد هناك غير شارع رئيسي جيد واحد، لا يسكنه على أية حال سوى صناع البراميل الخشبية وذلك بسبب ضخامة كميات الكروم التي يجرى حصدها حول المدينة" (١٤٥). والواقع أن عدد سكان المدينة الصغيرة لم يتجاوز ألفي نسمة، ثم إن هذا الرقم لم يتم الوصول إليه إلا مع حلول القرن التاسع عشر، حين يشير إحصاء الكوت دور إلى أن "محيط دائرتها هو أربع مائة متر" لا أكثر! (١٤٦).

ومن جهة أخرى، كان هناك الكثير جداً من القرى المسورة التي لا يخطر ببال أحد أن يصفها بأنها مدن. وكان هناك العديد من مثل هذه القرى حول ناربيون: كافيه وسان - نازير وسان - فالويه (التي كانت لها أيضاً تحصينات من صفيين يحيط بها خندق كبير، **cava magna**). والمثل الآخر في الأقليم نفسه هو قرية جينيستا، التي أصبحت خنادقها المائية القديمة في نهاية الأمر مجرد برك عادية تستخدمها الخيول (١٤٧). كما لا

يمكن أن يكون هناك شك في التسمية التي تستحقها روفرية: فهذا المكان الشهير بغابة أشجار البلوط الموجودة فيه، لم يكن أكثر من قرية، ومع ذلك فقد كانت هذه القرية تفاخر، حتى القرن السادس عشر، بخنادقها المائية وبأسوارها (١٤٨).

ويميل الإحصائيون إلى حل المعضلة عن طريق تصنيف المدن والتجمعات غير الحضرية وفقاً لحجم سكانها المركزين: فكل مكان يزيد عدد سكانه عن ألفي نسمة يعتبر مدينة بينما يوصف بأنه بورج أو قرية لو كان عدد سكانه أقل من ذلك. ومن المؤكد أن هذا فصل واضح تماماً، بل ربما كان واضحاً أكثر من اللازم إلى حد ما، حيث إن الخط الفاصل الحاسم لا بد له من أن يتباين من فترة إلى أخرى. وسوف نعاود النظر فيما بعد في هذه المسألة الحرجة.

ما هي المدينة؟

بأكثر من أسوارها أو حجم سكانها، تعد الخاصية الأوضح للمدينة هي الأسلوب الذي تركز به نشاطها في منطقة محصورة قدر الإمكان، بما يؤدي إلى تكديس سكانها - "كل هؤلاء الناس في مكان صغير كهذا!" كما كان آنج جودار يقول بالفعل في القرن الثامن عشر (١٥٠) - وإرغامهم على الازدحام عبر شوارع جد ضيقة أحياناً بالنسبة للحركة وإرغامهم في نهاية الأمر على البناء في اتجاه رأسي، وهو الاتجاه الوحيد حينما يكون أي مجال لذلك ما يزال متاحاً، خاصة إذا كان سور المدينة يحتوي التوسع ويختمه.

وطبيعي أن بالإمكان نقل الأسوار، وقد جرى نقلها أحياناً، كما يحدث في المسرح. ونتيجة لذلك، يمكن للمدينة أن تتنفس بحرية أكثر. وفي المكان المكتسب الجديد، قد تظهر حدائق وبساتين وحقول محروثة، أو قد تظهر بعد ذلك ساحات للرماية. ثم تبدأ الشوارع والبيوت في اقتحام هذه الساحة، وتغطي كل شيء تدريجياً. إلا أنه حتى عندما يجري نقل الأسوار لا أكثر، كما حدث في القرن الثامن عشر في ليموج (بفضل تورجو)، أو في كان ورين وأماكن أخرى، فإن المنطقة الحضرية تظل متضامة ومركزة. فمن الصعب أن يكون من المناسب أو من المرغوب فيه الابتعاد عن مركز المدينة حيث تتقارب الأمور كلها وحيث تتخذ جميع القرارات. وفي نهاية الأمر، فإن القيد الأساسي على كل مستقر حضري، وشرط نشاطه الفعلي، هو تركزه. فلا مفر له من مراكمة وحشد الحوانيت والأسواق والبيوت والحرفيين والسكان.

لكن المدينة تعني، بالدرجة الأولى، السيطرة، والشيء الأهم عندما نحاول تعريفها

أو تحديد مرتبتها هو قدرتها على القيادة والمنطقة التي تقودها. وهكذا، فعندما حاولت كارپنتراس في شهر بلوفيزوز من العام الرابع للجمهورية الصعود في الهيراركية الحضرية عن طريق نقل المحاكم المدنية والجنائية لـ **département** فوكليز (Vaucluse) إليها بدلاً مما إلى آفينيون، أشارت، دعمًا لطلبها هذا، إلى جودة طرقها "التي تتيح الاتصال السهل والتدفق على مدار العام [التشديد من عندي]: [فهناك] طريق رئيسي من آفينيون إلى كارپنتراس، . . . ومن آيت إلى كارپنتراس، . . . ومن أورانج إلى كارپنتراس، . . . ومن فالرياس إلى كارپنتراس". ثم هناك موقعها، الموجود في قلب الـ **département**، وهي ميزة "لا يمكن أن تتيحها لا آفينيون ولا آيت ولا أورانج". ومن ثم، "بحكم موقعها وسوقها الأسبوعية المنتظمة، والعدد غير العادي للوافدين الذين يجتمعون هنا، [تمثل كارپنتراس] نقطة التقاء لسكان الكومونات الأخرى في الـ **département** ولعدة **départements** مجاورة" (١٥١).

ولا حاجة إلى القول إن الموقع الجغرافي وحده لم يكن كافياً لتفسير نفوذ أو تفوق كارپنتراس على جيرانها. إن بونيسير، شمال - شرقي باريس، قرب مانت - لا - چولي، كانت مجرد قرية يتراوح عدد سكانها بين ستمائة وسبعمائة نسمة عندما جرى في عام ١٧٣٨ مد الطريق الملكي الجديد من باريس إلى رومان عبرها، لكي يتلوه بعد ذلك بسنوات قليلة، في عام ١٧٥٣، الطريق من باريس إلى كان. ومنذ ذلك الحين فصاعداً، كانت تقع على تقاطع طريقين مهمين، وأصبحت مركزاً للتجارة. لكنها لم تكن مدينة (١٥٢). ومن المؤكد أن المدن يجب أن تقع على طريق، أو، بالفعل، على تقاطع طرق، إلا أنه حتى يتسنى لمدينة حقيقية أن تقوم، لا بد من توافر عناصر ومقومات ضرورية أخرى كثيرة.

والواقع أن أية مدينة ذات مكانة حضرية لا لبس فيها سوف تكون محاطة، مثلاً، بسلسلة من البورجات التي تخضع بهذه الدرجة أو تلك لنفوذها والتي تربطها كل واحدة منها، فيما وراءها، بعالم القرى القزمي. وهذا يوحى بشكل هندسي بسيط تماماً، لا يعد، لسوء الحظ، كافياً، خاصة عندما تنتقل إلى فئة المدن الأكبر حجماً والتي تعد أكثر تعقيداً بكثير.

ثم إن كل مدينة، كبيرة أم صغيرة، سوف تكون محاطة بشبكة إمداد، تعتمد عليها، ولو بالنسبة للمواد الغذائية التي تفقد صلاحيتها بسرعة. وكل مدينة لها أسواقها، مثل "السوق الموجودة في طولون، التي تحصل على فواكهها وخضرواتها من المنتجين

المجاورين، الذين يجيئون كل يوم، في رحلة تستغرق ساعة أو ساعتين مشياً، مصحوبين بالحمير والبغال^(١٥٣). وفي تاراسكون، في أواخر القرن الرابع عشر، كانت منطقة الإمداد هذه مندرجة ضمن مشهد طبيعي من صنع الإنسان بالكامل^(١٥٤). وكان من حسن حظ المدينة الصغيرة أنها تقع على ضفاف الرون، إلا أنه كان هناك من ثم خطر الفيضان الذي تجنبته عن طريق بناء سلسلة من الجسور الممتدة من الجبل الصغير في شمال المدينة إلى حافة سلسلة الألبيل في جنوبها. وقد جرى تقسيم أرضها إلى منطقتين: فين الجسور كانت تقع منطقة منخفضة تحت أسوار المدينة، مقسمة إلى حدائق وشرائط من البساتين؛ ووراء الجسور، كانت توجد المروج والحقول والـ herms؛ وأخيراً، على سفوح الجبال، كانت توجد أشجار الكرم المزروعة متقاربة فيما بينها.

والحال أن هذه المناطق القروية المحيطة بالمدن على نحو مباشر هي التي أثرت عليها المدن بشكل أسهل، شئت ذلك أم أبت: فالمدن هي التي أملت النشاطات التي يجري الإضطلاع بها في تلك المناطق، بل كانت ملاذاً للسكان المعرضين للخطر، ومثل هؤلاء اللاجئين لا يعودون دائماً إلى مواطنهم بل يجري استيعابهم في الحياة الحضرية. وحول مدن ألزاسية مثل كولمار أو جييفيلار^(١٥٥)، جرى استيعاب حزام من القرى التي كانت تحتضر بالفعل بحلول القرن الرابع عشر، في قوام المدينة، وهي سيرورة تكررت في أماكن أخرى أيضاً، حول اكس - آن - بروفانس مثلاً^(١٥٦). لقد كان بالإمكان أن تبتلع المدنُ القرى بكل براءة.

لكن المنطقة الزراعية المخصصة للفواكه وللخضروات، والتي تقع خارج أسوار المدينة مباشرة، لم تكن تشكل غير الدائرة الأولى التي كانت بمثابة حزام داخلي يمثل البدايات المتواضعة لما كان نوعاً من امبراطورية استعمارية. لقد كانت المدينة شبيهة ببطن ضخمة تعتمد لا على واحدة بل على عدة مناطق إمداد متعاقبة ومناطق نفوذ، مرتبة، من الناحية النظرية (ولكن من الناحية النظرية فقط) ترتيباً واحدي المركز: منطقة الخضروات والألبان، منطقة نباتات الحبوب، منطقة مزارع الكروم لإعداد الخمر، منطقة الماشية، منطقة الغابة، ومنطقة تجارة المسافات البعيدة. وضمن هذه المناطق المتعاقبة، كانت توجد الأسواق، بل وكانت توجد مدن، تلعب دور الوسيط، وربما جاز لنا هنا أن نتذكر ملاحظة ايكارت شريمير الدقيقة: "إن الأسواق الحضرية هي نقطة التقاء ليس فقط بالنسبة للتبادل فيما بين المدينة والريف وإنما أيضاً بالنسبة للتبادل فيما بين مدينة وأخرى"^(١٥٧). وفي سياق مماثل، أشار رودولف هابكه منذ زمن بعيد إلى الشبكات الحضرية في

هولنده، في القرن الخامس عشر، عندما كانت بروج في ذروتها، مستخدماً المصطلح المثير للمشاعر، مصطلح "أرخبيل من المدن" (١٥٨).

ولم يكن التوسع والسيطرة الحضريان اقتصاديين فقط، بل كانا أيضاً سياسيين وإداريين ودينيين وثقافيين. وفي مملكة فرنسا، ناضلت المدن ضد السادة، وضد (أو مع) التاج، حتى تحصل على إمتيازات وحريات. وواحدة بعد واحدة، استولت على شرائح من سلطة السادة أو السلطة الملكية، وتلقت، كهدايا، مؤسسات ربطتها بالسيطرة على الناس العاديين: **présidial** أو **bailliage** أو **parlement**، تبعاً لحسن حظها أو حجمها أو ميلها إلى المشاكسة. كما يتذكر المرء الفوائد التي يمكن للمدن أن تجنيها من حيازتها لمؤسسة دينية، كالكرسي الأسقفي أو الرهبانية أو الدير أو الجامعة. ومن ثم تعتبر أكثر إثارة هذه السطور المأخوذة من تاريخ رومانس، وهي مدينة صغيرة من مدن دوفينيه على ضفاف الايزير، على بعد كيلو مترات قليلة من فالانس: "في حين أن فالانس، بجامعتها، وجرينوبل، بما تتمتع به من **Chambre des comptes** و **intendance** ومقر حكومة مقاطعة دوفينيه التي تتمتع بمقر رئيس الأساقفة والـ **Cour des aides** الموجودين فيها، قد اجتذبت أطراف الدعاوى القضائية والباحثين عن المناصب والطلاب، بأعداد كبيرة، فإن رومانس التي كانت أسوأ حظاً بالمقارنة معها قد سعت إلى تنمية صناعيتها وتجارتها. والحق... أن مديريها قد سعوا عدة مرات إلى المطالبة بأن تكون مدينتهم مقر **bailliage** البا فينوا، والذي كان أومبير الثاني قد أقامه في سان - مارسلان، لكنهم لم ينجحوا في هذا المسعى قط" (١٥٩). وفي مثل هذه الحالات، فإن أي توزيع جديد للأوراق كان استثنائياً - لسوء حظ رومانس - حيث إن القضاء والإدارة صناعتان لا تعرفان بطالة تذكر. ولم يكن أقل بكثير من كارثة أن تفقد مدينة إحدى هاتين المؤسستين المساعدين إلى حد بعيد على البقاء. وقد حدث هذا لنانسي مثلاً عندما فقدت الـ **bailliage** الموجود فيها، خلال الاحتلال الفرنسي (١٦٧٠ - ١٦٧٩). ولو صدقنا السكان، فإن المدينة قد "انحدرت إلى درك الفاقة... فما أقل الناس الذين لم تمسهم هذه المحنة وتخلي جميع البورجوازيين" (١٦٠).

وعند تحديد الدوائر الأبعد لنفوذ مدينة من المدن، فإن العامل الأهم ربما كان يتمثل في الزاد الجديد من المهاجرين. والواقع أن الجنس البشري هو "أكثر الأجناس غزواً وتوسعاً في العالم" (١٦١) وكان دائماً الجنس الأكثر استعداداً للسفر وللرحيل. وكانت المدينة أشبه ما تكون بشبكة الصياد الشريرة التي توقع الطريدة في الشرك. وقد فتنت

الفلاحين في الريف المحيط بها. وليس هناك ما هو أبلغ تعبيراً في هذا الصدد من شكل يبين المكان الأصلي للمهاجرين إلى المدن. ودون هذا التدفق للدماء الجديدة، كان محكوماً على المدينة بالانحدار، وذلك لعجزها عن موازنة عدد الوفيات بعدد المواليد، والذي كان قريباً منه دائماً. لأن جميع المدن (الكبيرة أو المتوسطة الحجم)، حتى القرن الثامن عشر وعلى مداره، كانت "شراك موت".

والحال أن الأماكن الأصلية للقادمين الجدد إنما تغطي منطقة واسعة بشكل مدهش حول المدينة المضيفة. وهكذا فإن الشكل الذي يبين الهجرة إلى اكس - آن - بروفانس في القرن الثامن عشر (ولم تكن اكس آنذاك إلا مدينة متوسطة الحجم) إنما يمتد على منطقة واسعة جداً من فرنسا. وكانت غالبية القادمين الجدد من الحرفيين، المتخصصين أحياناً - بشكل يدعو إلى العجب - تبعاً للأقليم الأصلي الذي جاءوا منه، وذلك إلى حد ممارسة "احتكارات فعلية على سوق العمل". إن "الحفارين والردامين، أكانوا في تولوز أم في بيريجو، كان من الأرجح أن يكونوا قادمين من بريتانيا...، وكان أكثر من نصف النوتية في الموانيء الواقعة على الرون قادمين من وادي الرون الأعلى، في حين أن الفرانين كانوا في معظمهم قادمين من بريس وكان القصابون يجيئون من أوفرنيا" (١٦٢).

وفي باريس في القرن الثامن عشر، كان التجارون يجيئون من نورماندي، وكان البناءون يجيئون من ليموزان، وكانت المرضعات يجثن من بورجونيا، بينما كان منظفو المداخل يجيئون من سافوي وناقلو المياه من أوفرنيا، وهلم جرا. ومن شأن أي مركز حضري مهما كان حجمه أن يكشف عن أنماط مماثلة لو نظرنا فيه، سواء كان هذا المركز بورجاً أم مدينة. والحال أن بونفيل (عاصمة فوسيني، والآن في سافوي العليا)، قد أجرت تعداداً في القرن الثامن عشر واكتشفت أن الطبيب من ديجون، وأن واحداً من الشرطين (sergents de ville) كان من بوربونيه، بينما كان الآخر من النيافر؛ أما الخباز فقد جاء من نورماندي بينما جاء الإسكافي من دوفيني؛ وكان هناك عمال مياومون قادمون من كل من كاركاسون والبيرييجور وأبرشيات سافوي... فهل هناك ما هو أكثر بلاغة من ذلك؟ (١٦٣)

على أن ما يجد تسجيلاً أفضل من تسجيل أنماط هجرة الحرفيين والعمال العاديين هو أنماط الهجرة "المتأخرة"، هجرة بروجوازية المدن القادمة، والتي تتألف عادة من تجار يجيئون ومعهم الملكية والطموح في آن واحد، وبالإمكان مثلاً تصوير هجرة الموسرين إلى مدينة ميتز في القرن الثالث عشر على خريطة (١٦٤).

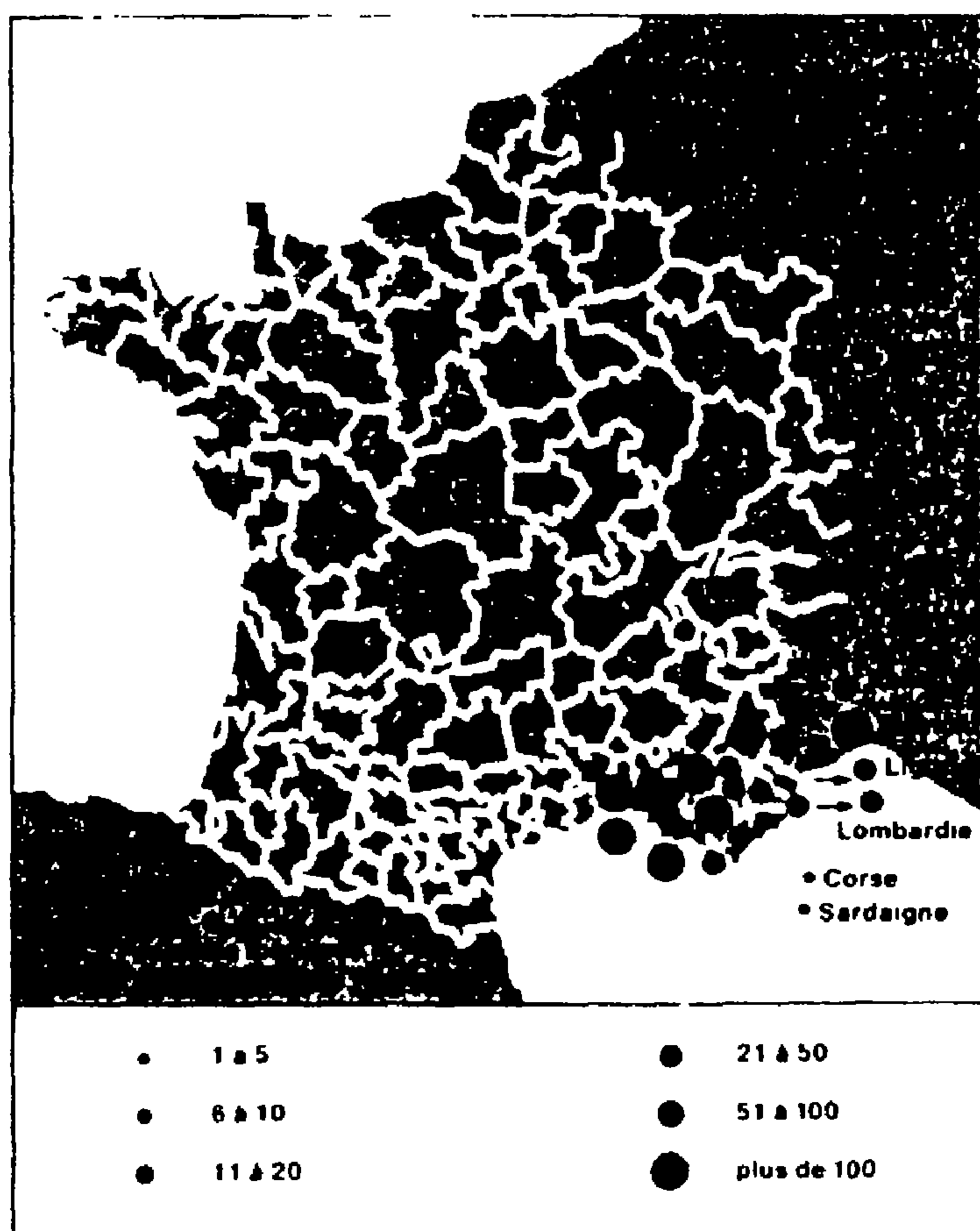
وكانت أكثر اتساعاً أيضاً المناطق التي خلقتها التجارة الكبيرة حول المدن النشيطة (villes - villes كما سماها أندريه بياتيه) حيث إن هذه المناطق قد غطت أجزاء واسعة من فرنسا وامتدت إلى مسافات بعيدة جداً، على طول طرق التجارة الكبرى إلى شرقي البحر المتوسط والبلطيق وأفريقيا والعالم الجديد ونحو الشرق الأقصى والتي أدت الكشف العظمى في أواخر القرن الخامس عشر إلى فتح الطرق إليها. وقد رصدت في الشكل {١٩} الأقسام الكبيرة من الأراضي الفرنسية والتي جرى جذبها إلى المناطق التجارية في رومان ومارسيليا في القرن الثامن عشر. وسوف يلاحظ القاريء أنه بالرغم من ترامي أطراف هذه المناطق التجارية، إلا أن أيًا منها لم تنجح في الاستحواذ على كامل الأرض الفرنسية. والحق أن السوق القومية - أي التلاحم والوحدة الاقتصادية عبر البلد كله - قد احتاجت إلى وقت طويل حتى تظهر إلى الوجود. والحال أن حجم مثل هذه المنطقة في حد ذاته كان عقبة أمام توحيد التجارة، بالرغم من الجهود الدءوبة المبذولة لتحسين النقل وبالرغم من الأسواق الكثيرة العامرة ومن العدد غير العادي للأسواق الكبرى - والتي كانت، بمعنى ما، بدائل عن المدن والبورجات، أو، إن كانت تقام في المدن، ساعدت بشكل ملحوظ على زيادة نشاط المدن الخاص. بل إن الأسواق الأكبر - أسواق شامبانيا في القرن الثالث عشر أو أسواق جييرييه أو بوكير - لم تكن تعني غير جزء من الأرض الفرنسية. لقد كانت فرنسا ببساطة لقمة كبيرة جداً بحيث يصعب ابتلاعها من جانب الدولة الفرنسية أو من جانب رأسمالية مدنها الكبرى الأكثر تقدماً - وهي مدن كبرى تأسست، بما يدعو إلى العجب، حول أطراف المملكة، كما سوف نتاح لي الفرصة فيما بعد لتوضيح ذلك.

أمثلة بسيطة قدر الإمكان

ولكن، بدلاً من المجادلة حول ما هو مشترك بين المدن وما يفرق بينها، أليس من الأفضل النظر في عدد من الأمثلة، في عدد من الخبرات والتجارب؟ لنبدأ بالأمثلة الأبسط، وهي من الناحية النظرية أمثلة المدن المتواضعة التي لا تعرف الطموحات العظمى - وإن كنت أشك في أن هناك بالفعل أية أمثلة لمدن بسيطة ويمكن التعرف عليها من أول نظرة. إن كل مستقر حضري لا بد له من العيش عن طريق الحفاظ على توازن بين ما يحصل عليه (أو يأخذه) وما يعطيه (أو يقدمه في المقابل). ولا بد من تكييف التوازن باستمرار، فنقطة التوازن لا تكون ثابتة أبداً. والأسلوب الخاص الذي تعتمد به

الشكل ١٧

الهجرة إلى اكس - آن - بروفانس في القرن الثامن عشر

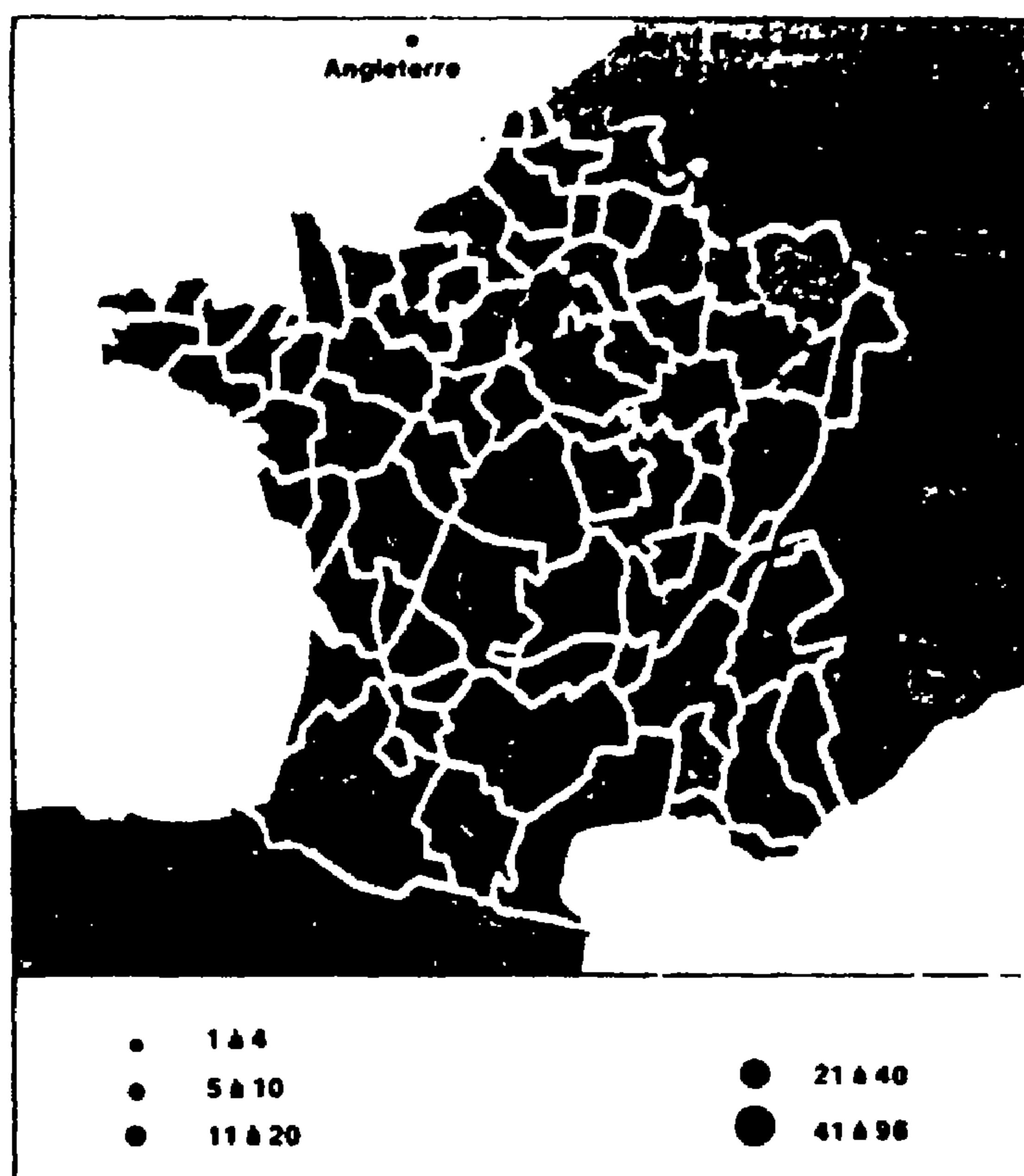


وفقاً لـ:

“Histoire de la France urbaine”, sous la direction de G. Duby. III.

الشكل ١٨

المكان الأصلي للرجال المتزوجين في فرساي (١٦٨٢ - ١٦٨٩)

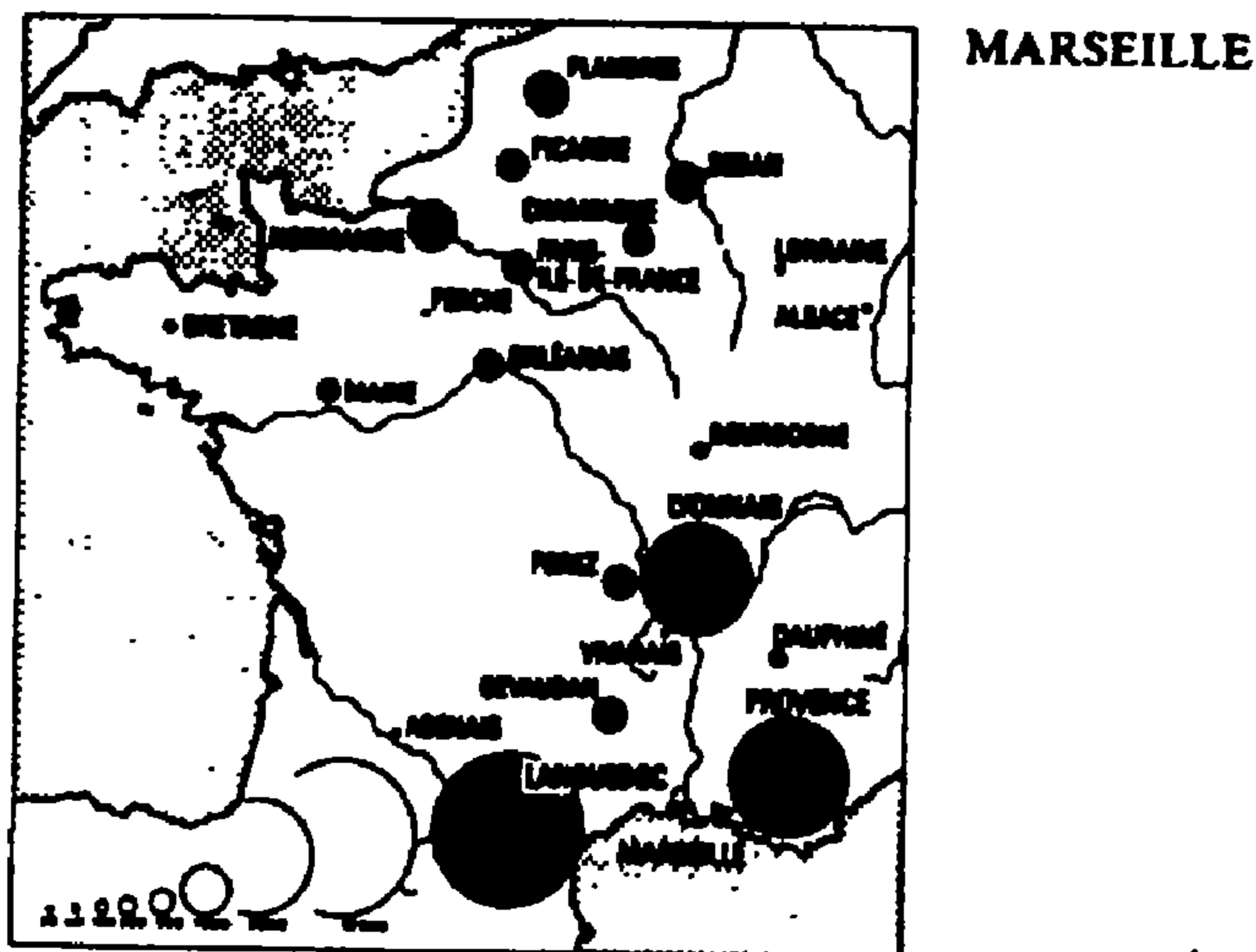
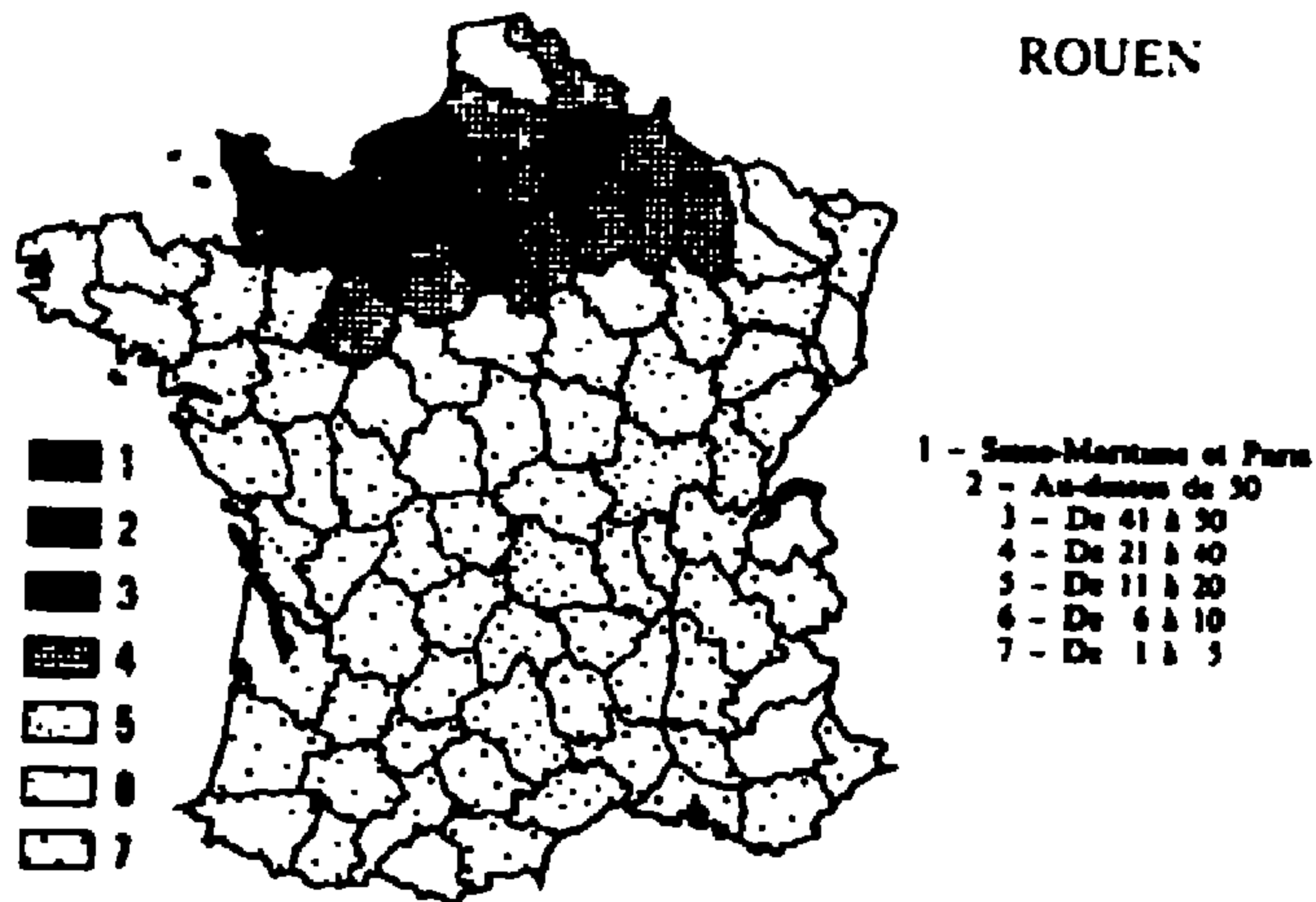


أدى برنامج البناء العظمى في فرساي في عهد لويس الرابع عشر إلى اجتذاب العمال من جميع الجهات إلى مواقع البناء في فرساي.
وفقاً لـ:

“Histoire de la France urbaine”, sous la direction de G. Duby. III.

الشكل ١٩

مارسيليا ورووان تستغلان بشكل متفاوت وقاصر السوق الفرنسية.



خريطة Rouen من إعداد:

Pierre Dardel (in: *Annales de Normandie*, 1954)

وهي تستند إلى إشارات الإفلاس بين عامي ١٧٤٠ و ١٧٩٠.

والتقسيم بحسب الـ *département* غير تاريخي إلا أنه مناسب. وعلى خريطة مارسيليا (وهي من إعداد:

Chales Carrière, *Les Négociants marseillais*, 1973, II, p. 583)

يجري تحديد قيمة السلع من بقية فرنسا بحسب الـ *Livres*.

مدينة على العالم الخارجي في الوقت الذي تعدل فيه نفسها على المستوى الداخلي، حتى تحسن ربط المناطق المحيطة بها وتحسن السيطرة عليها، لا يكون بسيطاً أبداً: فلا بد عادة من فك أسرارهِ.

والمقصود من ضرب الأمثلة هو إثبات أو نفي مخططنا النظري، والذي لا يعدو أن يكون محاولة أولية للتفسير، ونوعاً من نموذج. والحال أن النموذج ليس كافياً البتة في حد ذاته: إذ لابد من مقابله بالواقع، واختبار مدى مشروعيته بإلقائه في اليم. فإذا تمكن من أن يطفو، فسوف يكون لذلك معنى وأهمية؛ أما إذا ما غرق، فما علينا عندئذ سوى البدء مرة أخرى من الصفر.

ولا شك أنه سوف يكون من الأهمية بمكان في هذه المرحلة ليس فقط تحديد موقع المدينة في علاقتها بالبورجات والقرى - أي بما يغيرها - وإنما أيضاً تحديد موقعها في علاقتها بمدن أخرى - إلقاء بعض الضوء على "أنواع المنطق" المحلية أو الإقليمية أو الدولية التي تميز بينها. فبعض المدن لها مكانة دولية - فالتاريخ العالمي يدق أبوابها باستمرار ويدفعها إلى الصعود (أو إلى الهبوط) في الهيراركية: وهذه المدينة قد تتفوق على تلك المدينة، مع أن من المحتمل أن لا شيء هناك في قدرها الفردي يوميء في ذلك الاتجاه.

وفي محاولتنا الرامية إلى التحقق من (وإغناء) المخطط المعروض آنفاً، سوف ننظر من ثم إلى المدن ليس أساساً من الداخل، **intra muros**، بل من منظور السيطرة الحضرية بوجه عام، والذي لابد له من أن يأخذ بعين الاعتبار كلاً من العوامل الداخلية والخارجية، تبعاً للعلاقة بين مجالين ليس من السهل دائماً تعريفهما، ناهيك عن تقديرهما.

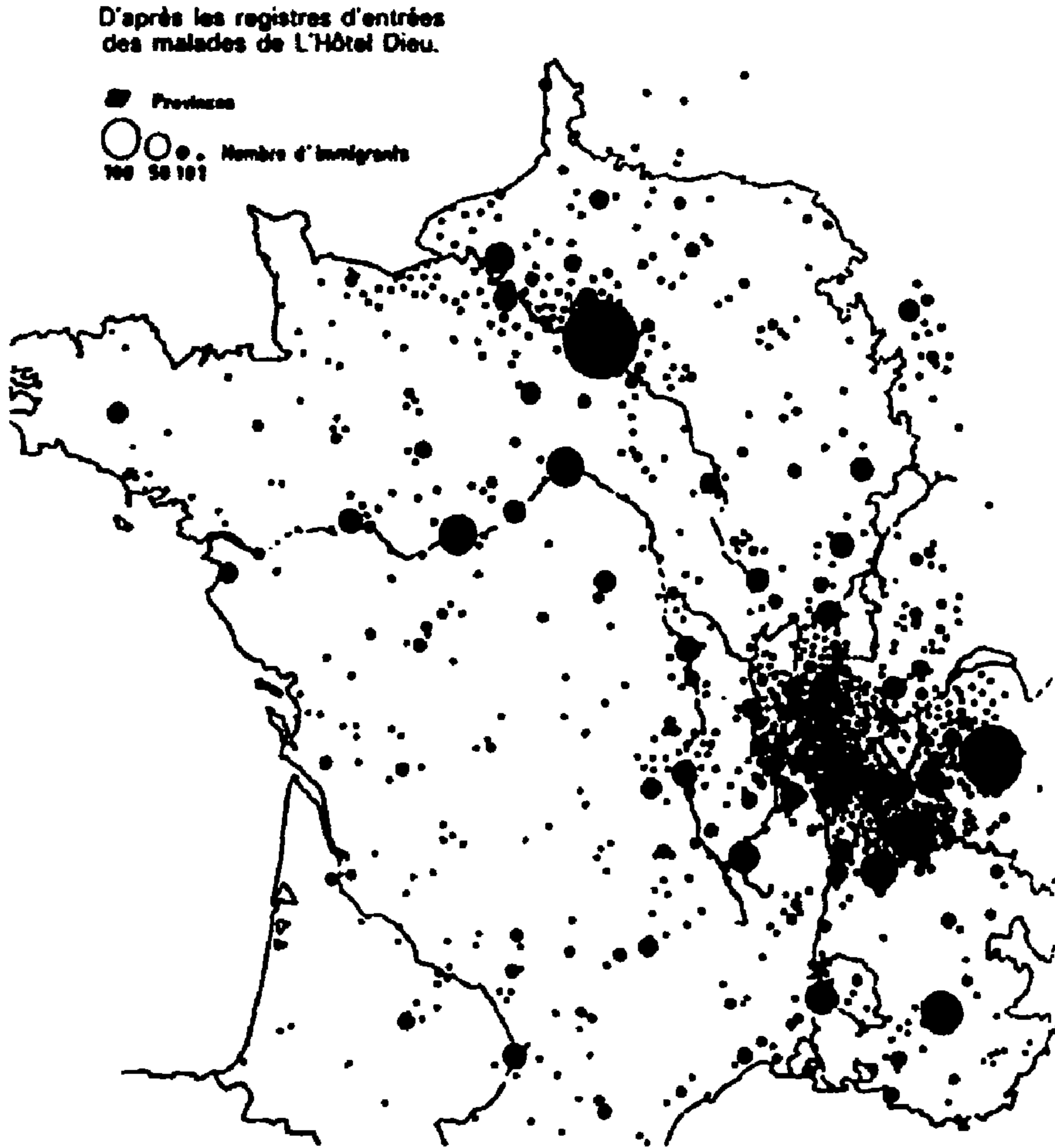
بيزانسون ومشكلة الصدارة الإقليمية

مواقع حضرية قليلة هي التي تعد مميزة بشكل أكثر وضوحاً وواعدة أكثر، لدى النظرة الأولى، من موقع بيزانسون. ومن موقع المدينة، يجيء بعد ذلك كل شيء آخر، حلواً كان أو مرأ؛ فالحتمية الجغرافية في هذه الحالة، ليست بالتأكيد مصطلحاً خالياً من المعنى.

إن انشاءاً في النهر، حلقة الدو غير العادية، إنما تطوق المدينة وتحميها. وهي لا توفر حماية تامة، حيث إن طرفي الحلقة لا يلتقيان لتشكيل جزيرة محاطة بالماء من جميع

الشكل ٢٠

الهجرة إلى ليون، ١٥٢٩ - ١٥٦٣



خريطة مأخوذة من:

Pierre Chaunu et Richard Gascon, *Histoire économique et sociale de la France*, tome I/1 1977.

جاء المهاجرون إلى ليون، عاصمة أوروبا المالية آنذاك، من جميع أرجاء فرنسا، لكنهم جاءوا أيضاً من إيطاليا حتى نابولي، وجينيف وبرن وكولونيا وميونخ بل ومن البلدان الراضة وبعض المدن في شبه الجزيرة الأيبيرية.

الجهات: هناك فجوة، ثغرة يمكن النفاذ منها. إلا أنه، كما يمكن للقاريء أن يرى من الشكل (٢١)، فإن الفجوة يسدها شريط جبلي ضيق (يصل ارتفاعه إلى نحو ثلاثمائة وستين متراً) مع هبوط إلى نحو مائة متر في اتجاه انشاء النهر. وعلى هذه المرتفعات، من المرجح أنه كانت هناك أسوار حصينة في زمن غاليا، ثم قلعة (أعاد بناءها فوبان بالكامل، بعد ذلك بزمان طويل) من أجل تعزيز الحاجز الطبيعي. وكان هذا الأخير نتاج عمليات جيولوجية قديمة إلى أبعد حد. وفي العصر الحديث القريب (البليوسيني)، كان نهر الراين يمر عبر ما هو الآن وادي الدو، إلى أن أدى الانهيار الأوسط لمسيف الفوج - الغابة السوداء إلى إخراجه من مساره عبر الجورا وفي اتجاه مسار آخر. وهكذا فإن تضاريس أقليم بيزانسون قد صاغها نهر جبار، أكثر جبروتاً من الدو، نهر تفتت وجرى صوغه من جديد عند حافة الجورا. وتقع قلعة بيزانسون على قمة أحد هذه الأجزاء الناشئة عن تفتت النهر، بين **cluses** {الانقصاصين الجبلين} لريفوت، جهة الشمال وتارانيز، جهة الجنوب.

وليس هناك ما يدعو إلى العجب في أن تظهر مدينة في وقت جد مبكر على موقع طبيعي محمي بشكل جيد كهذا الموقع. لقد كانت بيزانسون عاصمة الـ **Sequanes**، وهم أحد أهم أقوام غاليا المستقلة، كانت لهم صلات مع الـ **Helvètes**، فيما وراء جبال الجورا، وكان لهم أعداء، هم الـ **Eduens**، الذين عاشوا على الجانب الآخر من الدو والسون. ويشير قيصر في تعليقاته إلى أهمية وقوة موقع المدينة.

وفي الأزمنة الرومانية، كان من شأن **Vesontio** أن تكون عاصمة أقليمية مهمة، فهي تقع عند التقاء طريقين: أولهما، يقود إلى لوزان وبحيرة جينيف، ويعبر الجورا عن طريق وادي الدو وانقصاص بونتارليه الجبلي الطويل؛ وثانيهما، يفترق عن السون عند شالون ويمتد على طول حافة الجورا إلى بيزانسون، ثم إلى مونيليار وبيلفور والراين والـ **Limes** الموجودة فيها، قبل أن يصل إلى ماينس. وهذا الطريق الثاني، الذي استخدمته الفيالق الرومانية (١٦٥)، كان أهم طريق يقود إلى الراين، باستثناء محور ليون - شالون - لانجر - تريف. ولا شك أن **Vesontio** كانت مدينة مهمة للتجارة، بل إنها كانت تحصل على أنبذة وخمور من كامبانيا ولاتيوم (١٦٦): وقد كشف التنقيب في انشاء الدو عن بقايا الكثير من قوارير الخمر الرومانية. إلا أنه فيما عدا وجود مسرح روماني وساحة عامة والـ **Porte Noire** والـ **cardo**، والتي تتماشى إلى هذا الحد أو ذاك مع الشارع التجاري الرئيسي الموجود الآن، الـ **Grand Rue**، فإننا لا نعلم الكثير عن **Vesontio**

في الأزمنة الرومانية. بل إننا لا نعلم كيف جاءت المسيحية إلى هناك، منذ القرن الثاني، "عن طريق جماعات سكانية مترحلة من البعيد وجنود الفيالق والتجار"، بالشكل الذي جاءت به إلى بقية غاليا (١٦٧).

كما أننا لا نعرف كيف تصرفت المدينة خلال العصور المظلمة لغزوات البرابرة أو خلال الأزمنة الميروفينجية والكارولينجية. وقد كانت ثرية بما يكفي لأن توجد بها أسواق منذ الأزمنة جد المبكرة ولأن تشيد الكثير من الكنائس، التي جرى بناء بعضها في القرن السابع (كنائس سانت ايتيان وسان موريس، وسان بول، وسان بيير) وبعضها الآخر في القرن الحادي عشر (كنائس سانت أندريه ونوتردام - دو - جيسا - موتيه وسان فنسان). وبالإضافة إلى هذه الوفرة في مجال العمارة، بما يشكل تأكيداً أو ترقية لمكانة المدينة، جاءت ترقية بيزانسون إلى سدة مقر أسقفية، في تاريخ يصعب تحديده. إلا أن ذلك لا بد أنه كان حدثاً مهماً لأنه في عام ١٠٤١، حصل أسقف بيزانسون، الزعيم الديني للمقاطعة، على حق ممارسة السلطة المدنية داخل المدينة، وذلك بموجب تنازل امبراطوري.

وهكذا فبوصفها مدينة ذات أسقفية، تحت سلطة الامبراطور البعيدة، شاركت بيزانسون في تحرك أوروبا الغربية العام، بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر، صوب الأزمنة الحديثة. وقد جرى تأسيس الآلاف من المدن الجديدة بينما توسعت مدن قديمة كثيرة. ولا شك أنه بسبب هذا الازدهار العام تمكنت بيزانسون في عام ١٢٩٠، ليس دون صراع، من تحرير نفسها إلى حد بعيد من سلطة الأسقف كما تمكنت من الصعود إلى مكانة الكومونة. والحال أن الميثاق الذي حصلت عليه في ذلك العام من رودولف الأول قد جعلها مدينة امبراطورية حرة لا يتدخل الأسقف في شئونها إلا قليلاً، فتحولت بذلك إلى ما يشبه جمهورية حضرية لها حق جباية الضرائب والفصل في المنازعات القضائية وحماية نفسها ومراقبة أمورها بل وتوقيع معاهدات التحالف و (بعد عام ١٥٣٤ فقط بالفعل) سك العملة المدموغة بشعاراتها.

على أن هذه النجاحات قد أدت فيما بعد إلى انتكاسات. فبيزانسون، بالرغم من أنها كانت ما تزال العاصمة الدينية لفرانش كونتية، كانت على المستوى السياسي والإداري جد منفصلة عن المقاطعة بحيث إنها أصبحت غريبة عنها ومزعجة لها، و "كانها قشة في العين"، كما عبر عن ذلك الـ président فرواسار دو برواسيا في عام ١٥٧٤ (١٦٨). وهكذا فإن دور ومزايا كونها عاصمة للمقاطعة قد عادت على دول،

منافسة بيزانسون: إن دول، ذات الحجم الأصغر من حيث عدد السكان، وذات الموقع المناسب وإن كان بعيداً بدرجة طفيفة عن المركز فيما يتعلق بالطرق، كانت مقر برلمان المقاطعة (١٤٢٢) ومقر جامعة، وقد نما حجمها من جراء ذلك. وبحسب تعبير لويس جولو، المؤرخ الذي عاش في القرن السادس عشر، فإن دول "تتمتع بأجمل جسر وبأجمل برج... وبأجمل كنيسة وبأجمل سوق مسقوفة وبأروع الشبان المثقفين وبأكبر وبأجمل عدد من الناس المتعلمين في البلد" (١٦٩). ومن المرجح أن أهل فرانك كونتيه قد شعروا، في دول بأكثر مما في أي مكان آخر، بأنهم في أرض بورجونية (١٧٠). وهذه كلها مكاسب ضاعت على بيزانسون، المدينة الامبراطورية التي آلت إلى حبس نفسها داخل صلاحياتها.

على أن بيزانسون كانت المدينة ذات العدد الأعلى في السكان في فرانك كونتيه. ونحو أعوام ١٣٠٠ - ١٣٥٠، كان عدد سكانها يتراوح بين ثماني آلاف وتسع آلاف، بمن في ذلك سكان "ضواحيها". وفي ذلك الوقت، كان ذلك مؤشراً على مدينة كبيرة تماماً. ولكن من أين كانت تحصل هذه الجماعة على سبل إعاشتها؟ إن سكانها من رجال الدين، وتوابع مقر الأسقفية والضياع الكنسية قد شكلت كلها على الأرجح مصادر منتظمة للدخل. وكانت بورجوازيته تملك أراضي خارج المدينة. وهؤلاء كلهم إنما يندرجون تحت عنوان نوع من الرعيّة الطفيلية، ذات الازدهار المبكر وإن كان التاريخ قد حكم بدوامها.

وكان هناك عدد وفير من الحرفيين: كان هناك نساجون وغزالون ونجارون وإسكافيون وسروجيون ومنجدون وقراميديون وسكاكينيون وقفالون. لكنهم كانوا كلهم يعملون من أجل زبائن محليين، إذا ما استثنينا إنتاج القماش الصوف الأبيض الذي كان يجري تصديره حتى إلى آفينيون أو مارسيليا في القرن الخامس عشر. وقد شارك القصابون والخبازون وأصحاب الحانات كلهم في سوق المدينة، وكانت الحوانيت الأكثر ازدحاماً بالزبائن تصطف على جانبي الجسر المؤدي إلى باتان، وهي مدينة شقيقة كانت بيزانسون قد أنشأتها على ضفة الدو المقابلة. إلا أنه في القرن الثالث عشر، استمدت المدينة مكسباً من النشاط الدولي لأسواق شامبانيا الكبرى، القرية نسبياً، ولعبت دور موقع انتقال بين شامبانيا وإيطاليا، عبر وادي اللو ومكس چونيه. وهكذا كان هناك في ذلك الزمن تجار جملة وبيوت صرافة في المدينة، بل إن بعض التجار الأجانب قد استقروا فيها. لكن ساعة المجد هذه لم تدم طويلاً بعد زوال ازدهار أسواق شامبانيا الكبرى، والتي كانت قد

انحدرت منذ العقود الأولى للقرن الرابع عشر .

وعندما وجدت بيزانسون نفسها محرومة من هذا الحافز الخارجي، ثم ضحية للطاعون الأسود في أغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول ١٣٤٩، إرتدت إلى الاعتماد على مواردها الخاصة فقط. وعندئذ وجدت خلاصها عند أبوابها هي، في الأرض المحيطة بها، وهي منطقة إمداد واسعة، تتبع المدينة بالانضباط نفسه الذي تتبع به قرية سيدها. وقد تألفت هذه الأرض من تلال جيرية، يصفها مؤرخ عاش في القرن السادس عشر بأنها "ساحة حجرية، على قاعدة من الصخور المتصلة، حيث لا يوجد غير قليل من التراب الذي يلعب دور غطاء يعلوها" (١٧١). وعلى مثل هذه التربة الجافة، لا يمكن زراعة شيء سوى أشجار الكرم. ووراء حقول الكروم، كانت توجد حقول قليلة للقمح، في سان فيرجو أو لسي تيرواييه مثلاً، جهة الشمال؛ وكان هناك مجال محدود للرعي. كما كانت توجد غابة شايبز الكبيرة المترامية الأطراف (والتي كانت سلطات المدينة تراقبها عن قرب)، والتي كانت توفر الأخشاب التي يجرى تعويمها على نهر الدو. والحال أن مصدر ثروتها الرئيسي الوحيد، "الجوهر الحقيقي للمدينة" (١٧٢) كان يتمثل في النهاية في نبيذها. ففي كل عام، بعد حصد الكروم، الذي تحدد السلطات مواعده، كان الحدث العظيم يتمثل في وصول البراميل الخشبية للنبيذ الجديد. وحتى داخل المدينة، عند انثناء النهر حيث كانت منطقة واسعة ما تزال تزرع على شكل حدائق وبساتين وحقول كروم، كانت أشجار الكرم هي السائدة - خاصة في الـ "Clos" التي تتبع رجال الدين (١٧٣). والذين كانوا يملكون ما لا يقل عن ثلث جميع الأراضي عند انثناء النهر وجميع الطواحين التي تستمد طاقتها من مياه نهر الدو، فيما عدا طاحونة واحدة.

وشأن كل مدن العصر الوسيط، ظلت بيزانسون من حيث الجوهر ريفية في صميمها؛ وقد غزتها مواشي المزارع التي كانت تسرح عبر الشوارع وتسدها في وجه حركة المرور. ولم يكن هناك بيت واحد يخلو من دواجنه وأغنامه وخنازيره (ولو أنه كان من المحظور إبقاء الخنازير وراء الأسوار خلال أشهر الصيف الحارة من يونيو/ حزيران إلى سبتمبر/ أيلول: هل كان يجري إرسالها إلى أحراج شايبز؟). كما تمثلت علامة أخرى بليغة بالقدر نفسه في أن زارع الكروم من أجل إعداد الخمر، وهم جماعة من الناس جد نشطين وصريحين، كانوا يشكلون نصف إن لم يكن ثلاثة أرباع السكان. وفي النهاية، لم يكن بوسع المدينة أن تجد ما يكفي من الحبوب أو اللحوم في

الساحة المجاورة لها مباشرة. ولكي تحصل على اللحوم، اتجهت إلى مراعي الجورا العليا التي لا تنفذ. لكن الحصول على الحبوب كان مسألة أكثر تعقيداً وكان الموقف حرجاً في بعض الأحيان. وعندما نضب المصدر التقليدي للحبوب، وهو إقليم جريه - لأن الكثير جداً من الحبوب قد أرسل عبر السوق إلى ليون، أو لأن الكانتونات السويسرية قد اشترت قدرًا جد كبير منها قبل الحصاد الجديد - كان لابد من البحث عنها في أماكن أبعد بكثير، حتى الألزاس على الأقل. وكان بناء صومعة للحبوب في عام ١٥١٣ نوعاً من الضمان، الذي يمكن الاعتماد عليه عادةً، ضد خطر حدوث نقص في المطلوب من الحبوب (١٧٤).

إلا أن من الواضح على أية حال أنه نحو عام ١٣٠٠، كانت بيزانسون تسيطر على منطقة تكاد تكون أوسع من أرضها هي. ونحن لا ندهش كثيراً عندما نجد أن هذه المنطقة كانت تتألف أساساً من قرى وقرى صغيرة جداً. والشيء نفسه ينطبق على جميع المدن، أكانت تولوز، حيث تحرس أشجار الكرم أسوار المدينة من جميع الجهات، أو حتى باريس نفسها. وكانت الضواحي التي تحيط بالمدن شبيهة جداً، على أية حال، بهامش الحدائق والبساتين التي تحيط بالقرى، وإن كان على نطاق مغاير. ولم تكن هناك حاجة هنا إلى وسطاء، إلى بورجات تلعب دور الوسيط الذي يمارس سلطة على مناطق جد قريبة وتدار على نحو مباشر غالباً من جانب ملاك يسكنون المدينة.

لكن المدهش من جهة أخرى هو أننا لا نجد، حين نبتعد عن بيزانسون، تلك السلسلة من البورجات والمدن الصغيرة التي كانت السبيل الوحيد لتوسيع نفوذ مركز حضري. والواقع أن بيزانسون كانت لها مواصلات سيئة جداً مع دول وجريه وفيسول وسالان وبونتارلييه ولون لو سونييه. والحق إن الطرق المحيطة كانت مخيفة بالنسبة للسفر عبر جبال الجورا وكانت تدعو إلى الرثاء في كل اتجاه آخر وذلك بسبب الحفر والوحد وانعدام الصيانة. وفي اتجاه الجنوب، كان على حركة المرور أن تواجه "حاجز" غابة شو الضخمة، والتي تعتبر أوسع ساحة للغابات في فرنسا الشرقية، بامتداداتها التي لا تنتهي من أشجار البلوط وأشجار النيرة، كما أنها غابة يغزوها كل سنة نحو خمسين ألفاً إلى ستين ألفاً من رؤوس الماشية - إنها غابة نمت على الطمي الذي رسبه الراين عند عبوره أراضي بريس الخصبة. أما الدو، وهو نهر أصغر، فلم يكن صالحاً للملاحة - لم تستخدمه إلا المراكب ذات المجاديف، الـ "navois"، كما كان يجري تعويم الأخشاب عليه.

وهكذا فلم تكن هناك طرق مائية، ولم تكن هناك تقريباً أية طرق مناسبة. ولم تجد بيزانسون حافزاً كبيراً إلى الالتفات إلى العالم الخارجي - خاصة أنها كانت تتمتع بازدهار نسبي على مداخلها وكانت مكثفة بذلك.

وفي أزمنة تالية، سوف تتغير أشياء كثيرة إلى الأحسن أو إلى الأسوأ، لكن المدينة ظلت حيصة هياكلها القاصرة ومعتمدة عليها. وفي القرن الخامس عشر، عندما ارتدت بيزانسون إلى الاعتماد بدرجة أكبر على مواردها الخاصة، مرت بمسيرة حياة شاقة. أما القرن السادس عشر، خلافاً لذلك، فقد كان زمن تحرر وتوسع غير متوقع. وقد رحبت المدينة بقرن التقدم بأذرع مفتوحة. وكانت التركة البورجوانية قد قسمت في عام ١٤٧٧ إلى حصتين، الدوقية والكونتية، حيث كانت الدوقية من نصيب ملك فرنسا بينما دخلت الكونتية أخيراً (في عام ١٥٠٦) في ممتلكات آل هابسبورج. والحال أن شعب الكونتية قد خدم بتزاهة وفوز سادته الجدد (الامبراطور شارل الخامس اعتباراً من عام ١٥١٩ وابنه فيليب الثاني، ملك إسبانيا، اعتباراً من عام ١٥٥٥)، وذلك إلى حد أنه كان يقال بشيء من المبالغة إن الكونتية قد أصبحت "إسبانية". أليس صحيحاً أن رجلين من الكونتية، هما بيرنو دو جرانفيل، ثم ابنه، الكاردينال جرانفيل، قد حكما ليس فقط الكونتية وإنما أيضاً الامبراطورية "التي لا تغيب عنها الشمس"، نيابة عن هؤلاء السادة البارزين؟

لكن إزدهار بيزانسون في القرن السادس عشر كان أوثق ارتباطاً بكثير بظروف غير متوقعة: وصول الصيارفة - التجار من أهل جنوة إلى المدينة في عام ١٥٣٥ (١٧٥). وكان هؤلاء قد كابدوا للتو سلسلة من المفاسد الفاشلة: فبعد أن طردهم من ليون ملك فرنسا، في عام ١٥٢٨، لجأوا إلى شامبيري في سافوي، لكن دوق سافوي قد سارع إلى طردهم، فاضطروا إلى تنظيم سوق الملوك الكبرى في لون لو سونيه. وفي عام ١٥٣٥، تمكنوا أخيراً من الحصول من الامبراطور ومن المدينة على تصريح بالاستقرار في بيزانسون. وقد أقاموا أسواقهم الكبرى هنا على مدار ثلاثين عاماً، مبتدئين هذا النشاط في عيد الفصح في عام ١٥٣٥. فما الفائدة التي تربت على ذلك؟ لقد جعلهم ذلك قريبين من ليون، التي كانت آنذاك مركز الاقتصاد الأوروبي في أعلى مستوياته. وكان بوسعهم أن يقوموا هناك - انطلاقاً من بيزانسون - بنشاط استثماري مستمر، عبر عدد من الوسطاء. كما أنني أميل إلى تصور أن انحدار ليون التدريجي، منذ ستينيات القرن السادس عشر، قد منحهم حرية أوسع للمناورة. وعلى أية حال، فعندما تركوا بيزانسون في عام ١٥٦٨، على أثر نزاعات غير واضحة مع سلطات المدينة، توقفوا لمدة قصيرة

فقط في بوليني، ثم في شامبيري، وبحلول عام ١٥٧٩، نجد أن أسواقهم الكبرى التي كانت قد أصبحت مركز المال والائتمان الأوروبيين، قد استقرت في بليزانس، في إيطاليا، ولو أنها قد ظلت تسمى بالـ **Ferie di Bisenzone**.

من جراء مجموعة عرضية من الظروف إذا، وجدت بيزانسون نفسها مقرر أقوى الممولين في ذلك القرن. ولم يكن ذلك نعمة عديمة الأهمية: لقد بدت المدينة وكأنها قد مستها عصا سحرية. عندئذ ارتفع قصر جرانفيل ومقر البلدية ونزل مونماران ونزل بونفالو. كما جاء إلى المدينة مهاجرون أثرياء من مونبيلييه وفونتيناو آن فوج ولوكسي ولون لو سونييه (١٧٦).

إلا أنه في القرن التالي، القرن السابع عشر "الجائع"، عاد سوء الحظ. فالحرب والطاعون والمجاعة قد طاردت بيزانسون. أما إسبانيا، التي نضب مالها وحماسها، فقد تركت المقاطعة والمدينة تتصرفان بما تتميزان به من عناصر قوة وعناصر ضعف. وهكذا أصبح فتح فرنسا سهلاً مقدماً: لقد بدأ في عام ١٦٦٨، لكنه توقف في أواخر ذلك العام بموجب صلح اكس - لا - شاييل، عندما انسحب الفرنسيون، متخلين عن حلفائهم ومخلفين وراءهم موجاً من المرارة والكراهية. إلا أنه بعد ذلك بست سنوات، بدأ الفتح من جديد، ومع أنه كان صعباً، إلا أنه قد تم إنجازه بنجاح، هذه المرة. وفي مايو/ آيار ١٦٧٤، احتشد جيش الدوق دأنجيان، يرافقه لويس الرابع عشر بشخصه، أمام بيزانسون وتمكنت مائتا ألف قبلة من مدافع سلاح المدفعية الملكي من تدمير كل مقاومة. وفي ١٥ مايو/ آيار، استسلمت المدينة، سعياً منها إلى تجنب تعرضها للسلب والنهب (١٧٧).

كان ذلك حدثاً شجياً لكنه أصبح الآن عادياً؛ مدينة حرة أو تكاد تكون حرة ترضخ لقوة دولة حديثة. وما أكثر المدن، في جميع أرجاء أوروبا، التي جرى التهامها بهذا الشكل! إن احتلال ستراسبورج بعد ذلك بسنوات قليلة، من جانب لويس الرابع عشر أيضاً (٢٩ سبتمبر/ أيلول ١٦٨١) هو مثل آخر. وفي بيزانسون، سوف تأتي الدراما الحقيقية بعد ذلك: فرض الحكم الفرنسي في الكونتية. ولم يكن للخطر الأولي وللتنازلات الأولية من جانب الحكام الجدد من تأثير كبير: فقد نشبت حروب عصابات فلاحية؛ وعاش الرأي العام إلى حين على أمل عودة الإسبان. وبعد الاحتلال القصير الأمد للألزاس من جانب القوات الامبراطورية في عام ١٦٧٥، بوجه خاص، اتقدت من جديد المشاعر القديمة. إلا أنه بمجرد تبدد علامات الخطر، جرى فرض الحكم الفرنسي بشكل منهجي إن لم نقل بشكل وحشي. وبحلول ذلك

الوقت، كانت ملكية لويس الرابع عشر قد أصبحت جهازاً يملك خبرة وتجارب مؤكدة (١٧٨).

ولا حاجة إلى القول إن ما يهمنا هنا هو التوازن الجديد الذي وجدت المدينة نفسها رهينة له. لقد جرى ضمها، في الواقع، ضمّاً مزدوجاً: إلى فرنسا بالطبع، ولكن أيضاً إلى فرانك كونتية نفسها، والتي لم تكن بيزانسون قد دخلت من قبل قط في قوامها بالفعل. وصحيح أن إسبانيا، بالاتفاق مع الحكومة الامبراطورية، كانت قد قامت في عام ١٦٦٤ بتوحيد المدينة مع المقاطعة، كما كانت قد منحتها أيضاً الأرض الإضافية المحيطة بها، والمعروفة بـ "القرى المائة". إلا أنه فيما عدا هذا التوسع الترابي، ظل القرار حرفاً بلا روح. وسوف تصبح الأمور جد مختلفة بعد ضمها إلى فرنسا، وهو الضم الذي أصبح رسمياً بموجب صلح نيميج (نيمفيجين) في عام ١٦٧٨.

والحال أن الحكومة الملكية قد قامت على الفور بجعل بيزانسون عاصمة للمقاطعة، حيث نقلت إليها البرلمان الذي كان موجوداً في السابق في دول، وأنشأت سلسلة من المؤسسات الجديدة: **présidial** و **bailliage** وسلسلة من المحاكم الخاصة (محاكم الأحوال المالية وأحوال المياه والغابات والمحاكم القنصلية). كما حصلت المدينة على جامعة وأمانة ومحافظ وفوق كل ذلك حامية عسكرية قوية. وإذا كان خيار الحكومة الملكية، في مساعيها الرامية إلى تنظيم المقاطعة، قد وقع على بيزانسون، فما ذلك إلاً لأن هذه المدينة كانت أكثر مدن المقاطعة وفرة في السكان وثروة، ولأنها كانت الأقدر على الدفاع عن نفسها وكانت الأقوى. ومرة أخرى، كان السبب يتصل بموقع المدينة.

وحتى مع أن بيزانسون قد استخلصت في نهاية الأمر قدرًا من المكاسب من مكائنها الجديدة، إلا أننا لا يجب أن نعتبر ذلك نتيجة لسياسة إحسان من جانب حكومة سرعان ما اتجهت، بمجرد اكتمال الفتح، إلى عدم طلب شيء منها سوى الامتثال ودفع الضرائب. ولم يجر نقل البرلمان إلى بيزانسون إلاً في مقابل تبرعات قدرها ثلاثمائة ألف **Livres**، جرى تحصيلها غصبًا بأكثر مما جرى دفعها بحرية وعن طيب خاطر. وفي عام ١٦٩٢، قامت حكومة لويس الرابع عشر بإدخال شراء المناصب إلى المقاطعة، بالرغم من التذمرات الشديدة.

والواقع أن المستجد الحقيقي الذي جاء في أعقاب الفتح الفرنسي كان يتمثل في هذا الغزو للمدينة القديمة من جانب جيش من القضاة والمسؤولين الوزاريين الذين يصل عددهم الإجمالي إلى نحو خمسمائة موظف، ليصبح عددهم مع عائلاتهم نحو ألفي

شخص على ما يحتمل: "الآن لا يمكن لأية جماعة أن تباهي بأنها أوفر عددًا منهم سوى زارعي الكروم من أجل إعداد الخمر" (١٧٩). والآن أصبح البرلمان المرتبة الأعلى والمشتهاة لطبقة من الناس يحيون على الريع ولا يهتمون إلا بامتيازاتهم التي سرعان ما طابقوا بينها وبين امتيازات ومصالح المقاطعة، إذ يبدو الآن أن هذه الامتيازات والمصالح الأخيرة إنما يمثلها البرلمان، مادامت مجالس الكونتية قد كفت عن الاجتماع. ومن الواضح أن هذا كله قد عزز تراث المدينة الذي كان نائماً إلى حد ما والذي يتمثل في الروح الطفيلية التي لا يؤرقها شيء.

ومع ذلك فلأول مرة في تاريخ المدينة، تبلغ بيزانسون مكانة عاصمة إقليمية بالفعل، تخدم وتستفيد في آن واحد من سلسلة من البورجات والمدن الصغيرة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحياة المدينة الأكبر. والواقع أن هذا التطور كان من الشواهد. ففي عام ١٧٣٥، نعرف أن "بيزانسون ليست مدينة غنية أو تجارية... فالتجارة محدودة إلى أقصى حد... إذ تقتصر على توفير الثياب للسكان والسلع والمنتجات التي يحتاجون إليها في أغراض استعمالهم الخاص أو الاستهلاك العائلي. وهم يشترون هذه السلع والمنتجات من تجار مقيمين في المقاطعة"، أو من باعة جائلين يتقلون من مكان إلى آخر. وفي عام ١٧٤٧، كانت القصة ما تزال هي هي. وفي عام ١٧٦٥، نجد أن الـ **Dictionnaire de commerce** الذي أعده سافاري يصف جريه، حيث أصبح نهر السون صالحاً للملاحة، بأنها أنشط مركز تجاري في الكونتية. إلا أنه بحلول عام ١٧٨٥، يبدو أن كل شيء قد تغير. إذ تشير مذكرة إلى أن التجارة أصبحت الآن "عمل عدد كبير جداً من الناس" في بيزانسون: "يمكن للمرء أن يشير إلى خمسة وعشرين بيتاً تجارياً"، بالإضافة إلى اثنين أو ثلاثة متخصصين في تجارة الجملة "والتي تتمثل في بيع سلع واردة من جميع أرجاء المملكة بكميات ضخمة لتجارة التجزئة في المدن الصغيرة". وكانت بيزانسون قد أصبحت أخيراً مركز توزيع للبورجات وللمدن الصغيرة التي تحيط بها. والشواهد الإضافية في هذا الاتجاه هي أنها كانت قد أصبحت أيضاً مركزاً نشيطاً للكيميالات "تتجه إليه المقاطعة كلها تقريباً، على نحو مباشر أو غير مباشر، للوفاء بحاجاتها" (١٨٠)، ومع أن مثل هذه التعاملات كانت متواضعة بالمعايير الأوروبية، إلا أن المدينة كانت لها صلات بنكية مع ستراسبورج وبال وفرانكفورت وهولنده، بل وإنجلترا. وفي النهاية، اندرجت بيزانسون في حركة الصناعة؛ وأحرزت صناعة الملابس المنسوجة، بوجه خاص، إنغراساً ناجحاً هناك.

فكيف يمكن تفسير مثل هذا التقدم؟ يمكن تفسيره بالتوسع الاقتصادي وبالصعود العام للازدهار في القرن الثامن عشر، باديء ذي بدء؛ ثم تحيء وصلات الطرق المحسنة عبر مختلف أرجاء المقاطعة - والتي لا شك في أنها تشكل أفضل هدية حصلت عليها الكونتية من التاج الفرنسي. ونعرف من رسالة رسمية بتاريخ ٨ أغسطس/ آب ١٧٤٠، أن بالمقاطعة " ٧٥,٠٠٠ toises من الطرق الممتازة [بحيث إنه] بوسع المرء الآن [التشديد من عندي] أن ينتقل بسرعة في أي اتجاه عبر الجبال والمستنقعات التي كان المرء يجتازها قبل هذه الأعمال خائفًا ولا يجتازها أصلاً إلا في شهور معينة من السنة" (١٨١). وبحلول نحو منتصف القرن، أدت عربة بريد منتظمة إلى ربط بيزانسون يومياً بديجون مع وصلة في اتجاه باريس؛ وكانت هناك أيضاً عربة بريد أسبوعية تذهب إلى نانسي وبلفور وستراسبورج وبال.

كما يجب للمرء أن يأخذ بعين الاعتبار ظرفاً خاصاً إلى حد ما: إن فرائش كونتية، لكونها "تعتبر أرضاً أجنبية"، كانت محاطة بحاجز جمركي متصل، تجاه كل من بقية فرنسا والكانتونات السويسرية - بما يشكل في الواقع حالة لا مركزية تامة. والنتيجة التي ترتبت على ذلك هي فرض حاجز معين على التجارة، مما يحرم المقاطعة برمتها من الحيوية التجارية، "لكن المقابل الذي ترتب على ذلك هو حدوث استقطاب حول بيزانسون" (١٨٢)، التي أصبحت الآن أشبه ما تكون بسوق قومية مصغرة.

على أن هذه السوق لم تكن كبيرة الحجم: ففي خمسة عشر ألف كيلو متراً مربعاً، لم يكن بها من السكان غير ٣٤٠,٧٢٠ نسمة نحو عام ١٧١٠، كان ١١٥٢٠ نسمة من بينهم في بيزانسون نفسها؛ و ٥٦٦٣ في سالان و ٤١١٥ في دول و ٣٩٨٢ في جريه و ٣٣٤٠ في آربوا و ٣٣٢٠ في بولينني و ٢٥٤٠ في مونبيليار و ٢٦٦٤ في بونتارلييه و ٢٢٢٥ في فيسول و ١٩٢٢ في لون - لو - سونيه و ١٧٤٥ في سان كلود و ١٦٣٢ في أورنان و ٩٩٠ في بوم - لي - دام و ٥٣٢ في أورجليه و ٤٧٠ في كينجي (١٨٣). ولو اعتبرنا رقم الألفي نسمة حداً أدنى للسكان الحضريين، فإن فرائش كونتية إنما تتميز بمعدل تحول حضري منخفض بشكل خاص: ١١,٥% بالكاد. والخلاصة أن المقاطعة لم تكن منطقة اقتصادية نابضة. إلا أنه بحلول نهاية القرن، كان عدد سكانها قد وصل إلى ٤٥٠,٠٠٠ نسمة، بما يشكل زيادة بنسبة ٣٢ في المائة، وقد زاد عدد سكان بيزانسون نفسها بنسبة ٧٥,٦ في المائة (إلى ٢٠٢٢٨ نسمة في عام ١٧٨٨). وبحلول هذا التاريخ، كان عدد السكان في مدن كونتية الأخرى كما يلي: سالان، ٦٦٣٠ نسمة؛

دول، ٧٧٧٤ نسمة؛ جريه، ٤٧٨٤؛ آربوا، ٥٩٠٢؛ بونتارلييه، ٣٠٤٢؛ لون - لو - سونييه، ٦٥٠٠؛ سان كلود، ٣٦٤٠؛ فيسول، ٥٢٠٠؛ بوم - لي - دام، ٢٠٨٠؛ أورجليه، ١٢٧٤؛ كينجي، ١٨٤٦ (١٨٤). ولا تضم الوثيقة سكان مونييليار وبولينى وأورنان، لكنهم هم أيضاً قد زادوا - وذلك بقدر ما أن بيزانسون، أيًا كان تطورها، لم تسيطر على جميع هذه المدن بدرجة واحدة. فهي، كالعادة، أوسع نفوذًا في الجورا الوسطى مما في الجورا الشمالية: كان أعضاء البرلمان والتجار يملكون أراضي ومعامل حديد وأفرائًا عالية ومعامل ورق هناك. أمّا فيما يتعلق بالجورا الجنوبية، جنوب خط من سالان إلى بونتارلييه، فقد أفلتت بالكامل تقريبًا من نفوذ بيزانسون.

على أن المرء ليشتبّه في أنه في هذا الازدهار المتأخر لنفوذ بيزانسون الأقليمي في القرن الثامن عشر كان يوجد شيء مصطنع، أو، على أية حال، غير تلقائي، مفروض من الخارج، لو أخذنا بعين الاعتبار كيف أن هذا الازدهار كان قصير العمر. فالثورة سوف تكون مميتة لبيزانسون: لقد خسرت الآن، بضربة واحدة، برلمانها وأمينها وجماعاتها الدينية.

وبالرغم من إدخال صناعة الساعات من جانب صناع سويسريين في عام ١٧٩٣ (كانت بداياتها صعبة ولم تنطلق إلّا بعد وقت طويل من ذلك)، وبالرغم من إحياء بعض النشاطات بعد عام ١٨١٠ ثم خلال عهد ملكية يوليو، وبالرغم من بناء طرق جديدة وقناة الرون - الراين التي حفزت التجارة (وإن كانت قد أدت شيئًا فشيئًا إلى قتل زراعة الكروم لإعداد الخمر لأنها قد جاءت بالخمور من الجنوب)، وبالرغم من النشاط، المصطنع بالفعل إلى حد ما، والذي أتاحه وجود حامية عسكرية، ظلت بيزانسون مكانًا نائمًا، منحدرًا بالقياس إلى بقية فرنسا. ومن المرتبة الثامنة عشر بين المدن الفرنسية في عام ١٨٠١، كانت قد انحدرت إلى المرتبة الخامسة والعشرين بحلول عام ١٨٥١. وقد وصفها سانت بيغ بأنها "مقيتة وغاصة بالموظفين" (١٨٥)؛ أما بلزاك فقد زعم أن بوسعه "تلخيصها في كلمتين: ما من مدينة أخرى تبدي مثل هذه المقاومة الصماء والخرساء للتقدم" (١٨٦) التي تبديها بيزانسون.

والواقع أن بيزانسون قد خذلها سوء الحظ. فالعقبة الرئيسية التي تواجهها - شبكة الطرق التي كانت ما تزال بائسة - ربما كان بالإمكان تذليلها عبر إنشاء خطوط للسكك الحديدية. واعتبارًا من عام ١٨٤٠، كانت بيزانسون متحرقة إلى الحصول على هذه الورقة الرابعة. لكن مساعيها المتكررة منيت بالفشل. وكان الفائز ديجون ودول؛ أما

شبكة السكك الحديدية، التي يهيمن عليها الخط الرئيسي، عبر فالورب وسمبلون، والذي ربط باريس بسويسرا وإيطاليا وبالبلقان، فقد حرمت بيزانسون من أي اتصال رئيسي عبر السكك الحديدية بالعالم الخارجي. وحتى في عام ١٩٦٠، لم يكن هناك غير قطار مباشر واحد في اليوم يربط بيزانسون بباريس.

وكان هذا الفشل الذي قوبل بشعور حاد بالمرارة مسئولاً عن جانب كبير من أداء المدينة السيء. ومع أن بيزانسون قد شهدت توسعاً مفاجئاً وغير مسبوق بعد الحرب العالمية الثانية (حيث وصل تعداد سكانها في عام ١٩٦٠ إلى مائة ألف نسمة، وهو رقم كاشف ومصيري) إلا أنها لم تتمكن قط من أن تصبح عاصمة تجارية قوية. ولما كانت جاذبيتها أقل من جراء هزال اتصالاتها عبر السكك الحديدية ومن جراء شبكة من الطرق الملتوية غير الملائمة للانتقال السريع (حتى الآن لا يوجد طريق رئيسي للسيارات)، فقد عانت أيضاً من الجاذبية الأكثر رسوخاً والتي تتميز بها مدن كبرى أخرى في المنطقة: نانسي، ميلوز، ديجون، ليون. بل إن المنطقة الواقعة تحت سيطرتها الإدارية قد تحداها منافسوها، كما تثبت ذلك خريطة غربية للاتصالات التليفونية في المنطقة، رسمت في ١٩٥٦ - ١٩٥٨ (١٨٧). وبالرغم من المسافة والصلات الإدارية، فمن المؤكد أن "بيزانسون لا تكاد تبدو أقرب من قرب ديجون إلى دول أو جريه، أو أقرب من قرب ليون إلى سان كلود، أو أقرب من قرب نانسي إلى لوكسي"، إلخ. إن بيزانسون، التي ولدت من موقع دفاعي ممتاز، وأتاحت لها سلسلة من المصادفات دخلاً مريحاً، ودعمتها لوقت طويل حقول كرومها، كان عليها، على مدار مجمل تاريخها تقريباً، أن تكفي بمجرد ازدهار متواضع وأن تتخلى عن أية طموحات أكبر.

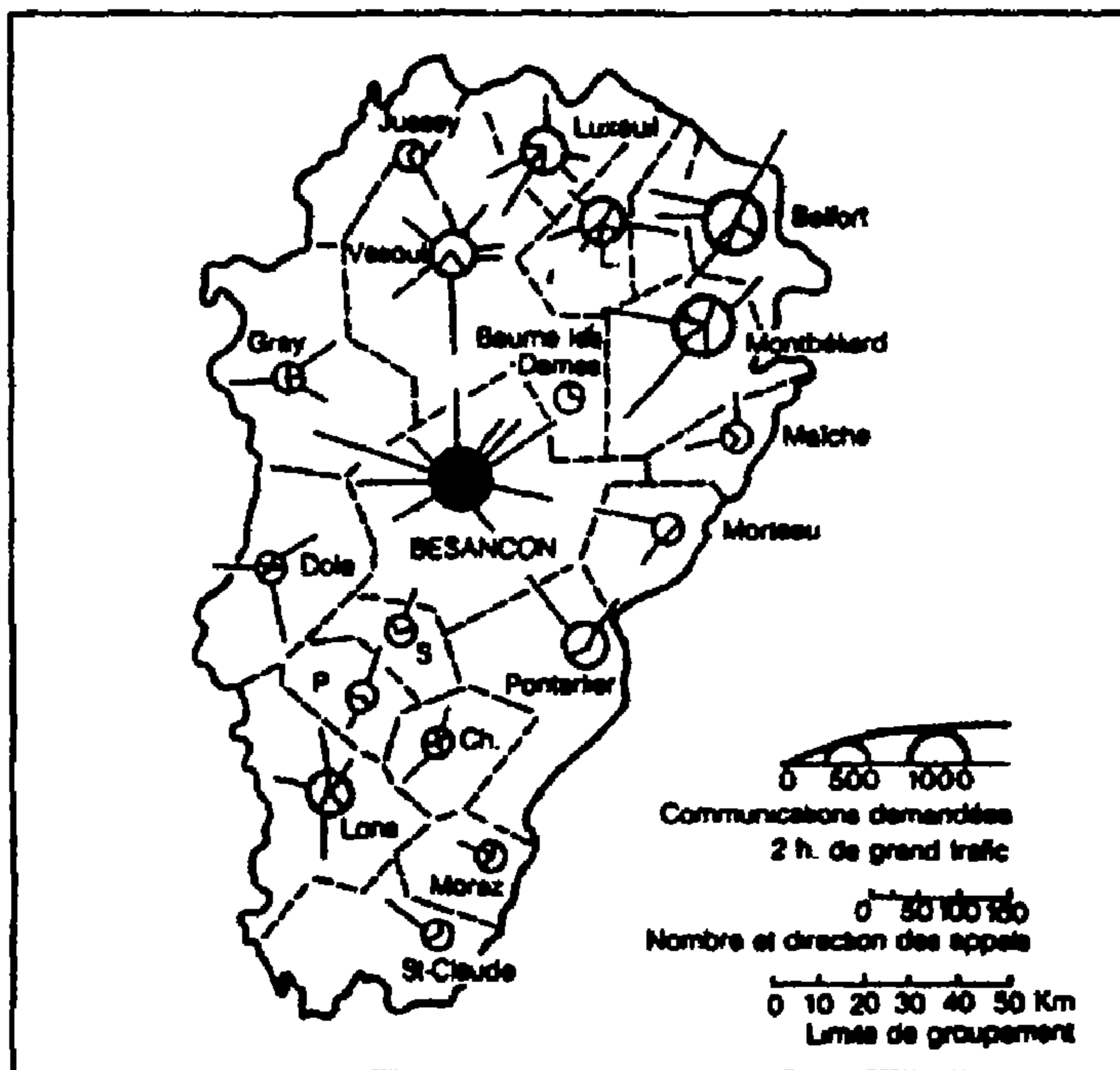
فهل لتاريخ بيزانسون، في النهاية، من مغزى؟ هل يمكن اعتباره "نموذجاً" بأي معنى؟ إنه يعلمنا حقيقة أساسية وعادية واحدة، هي أن بوسع مدينة ما أن تحيا - أو أن تضطر إلى أن تحيا - على مواردها الخاصة وموقعها، كقرية جد متطورة. والشيء الأساسي هو أن بيزانسون لم تخرج من وجودها المتمحور على ذاتها إلا بمساعدة ظروف خارجية: لقد كان التغير دائماً مصطنعاً إلى حد ما ولم يكن يتميز البتة بالديمومة.

اقليم روانيه، ملتقى للطرق

عندما يغادر المرء بيزانسون، لو اجتاز السون ثم ليون، لن يحتاج إلا إلى قطع مسافة ٨٦ كيلو متراً بعد ذلك، عبر تارار، لكي يصل إلى روان، داخل المسيف الأوسط بالفعل

الشكل ٢٢

الاتصالات التليفونية عبر منطقة بيزانسون، ١٩٥٦ - ١٩٥٨



وفقاً لـ:

Histoire de Besançon, o p. cit.

وفي سياق مغاير تمامًا لسياق الدو وجبال الجورا. هذه المدينة الصغيرة سوف تكون مثلنا الثاني: إنها جميلة وحيوية ومعقدة بما يكفي لإنارة عدد قليل من المشكلات، لكنها مع ذلك أبسط من المدينة السابقة. والواقع أن روان لم تصبح مدينة جديدة بهذا الاسم حتى نهاية القرن الخامس عشر، بشكل متأخر إلى حد ما، وكانت مصائر المدينة مرتبطة على نحو خاص بالملاحه في اللوار. وهنا أيضًا، كانت الظروف الخارجية مهمة جدًا.

والحال أن منطقة الروانية هي الجزء الشمالي من **patrie** صغير، مثل مئات أخرى مثله في فرنسا: الفوريز. وهو **pays** يشاد به أيما إشادة من جانب أولئك الذين ولدوا هناك أو جعلوه موطنهم بالتبني، مثل أونوريه دورفيه، الذي جعل من هذا المكان سياقًا لروايته **L'Astrée** (١٦١٠ - ١٦٢٧)، حيث يبدو هذا المكان كما لو كان فردوسًا أرضيًا. ومثل هذه الحماسة إنما تعد في غير محلها إلى حد ما، فهي مساوية للدعاء بأن السلمون، السمكة الملكية التي اعتادت الصعود عبر اللوار واللينيون إلى هذه الشواطئ النائية، يمكن صيده هناك في جميع الأيام.

ويتكون إقليم الروانيه من سهل بسيط، يصل عرضه إلى ثلاثين كيلو مترًا ويصل طوله إلى خمسين كيلو مترًا: وكان هذا السهل في الماضي عبارة عن مستنقعات، وكان غير صحي و "مائيًا"، مغطى بـ "لجج عظيمة من الماء" (١٨٨)، كما يقول أونوريه دورفيه هو نفسه. وكانت الآلاف من الهكتارات تتألف من برك طبيعية أو اصطناعية (١٨٩)، مليئة كلها بالسمك، ويراقبها بحرص أصحابها والصيادون المختلسون النشطاء الذين كانوا يتجهون أحيانًا إلى فتح سد بركة من البرك وإفراغها من المياه حتى يقوموا بصيد ضخمة للسمك، أو لمجرد أن يثاروا من المالك (١٩٠). ولكم أن تضيفوا إلى ذلك الجداول المائية والغدران الجارية ومياه اللوار سريعة التدفق والهائجة والمنتشرة و "التي يمكن عبورها من أي مكان تقريبًا" خلال حرارة الصيف (١٩١)، وإن كان يمكن أن تغرق ضفافه في أواخر العام. وقد تكون مياه الفيضان أعلى من المستوى العادي مترين أو ثلاثة أمتار أو أحيانًا خمسة أمتار (سبعة أمتار في الفيضان العظيم يوم ١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٧٩٠) (١٩٢). والحال أن المجرى الرئيسي للنهر - ذي الركامات الرملية والجزر والقنوات الفرعية غير المستقرة - والذي يشكل ثغرة عظيمة في السهل، لم يكن عرضه قط أقل من كيلو متر ونصف كيلو متر (خمسة كيلو مترات عند ديسيز، وهي مدينة بنيت على جزيرة في النهر) (١٩٣). وكان الإنسان قد أضاف لمساته على هذه الظروف الطبيعية، بالإصرار على حفر قنوات تصريف بعد الحصاد وترك أكوام من التراب المستخرج من

الحفر حول الحقول؛ وبما أن المحراث قد راكمت هو الآخر التراب في أطراف الحقول، فقد تحولت الحقول إلى أحواض ينحس فيها الماء ويركد(١٩٤).

والحال أن روان، التي ظلت لزمن طويل قرية "ملتفة حول كنيستها" وقلعتها، قد قامت على الضفة اليسرى للنهر، على رصيف نهري قديم جعل المدينة أعلى عشرة إلى عشرين متراً فوق المياه الخطرة - والتي كانت خطرة جداً بحيث إنها كانت تكتسح بسهولة مثيرة الجسور الخشبية التي كانت تُبنى الواحد بعد الآخر. ولم تتمكن روان إلا بحلول عام ١٨٥٤ من إنشاء جسر راسخ مبني من الصخور(١٩٥)، وهو امتياز كانت ديسري ونيفير قد فازتا به قبلها(١٩٦). ومع ذلك، ففي عام ١٦٨٧، سوف نجد أنه من جسري ديسري، "وهما جسران من أحسن الجسور المقامة في فرنسا"، إنهار جسر وجرت الاستعاضة عنه بعبارة خطيرة، بينما كان الجسر الآخر قد فقد للتو أحد مجازاته(١٩٧). كانت تلك مياه غادرة، خاصة وأنه كان يتعين غالباً اجتيازها عبر المخاضات. والحال أن تقارير مشغولي **bailliage** دوقية روان إنما يتحدث بصورة منتظمة رتيبة عن جثث الغرقى التي جرفتها المياه إلى الضفاف وفي مقابل كل جثة يتم التعرف على شخصية صاحبها - مثل ذلك الراعي الذي بوغت وهو يجتاز نهر اللوار مع قطيعه - يظل من المستحيل التعرف على شخصيات كثيرين(١٩٨).

وكان من المحتم أن تكون المواصلات البرية صعبة عبر هذا السهل الذي تخترقه المياه من كل جانب: عربات قليلة تجرها الأبقار، كما في إقليم أوفرنيا؛ قليل من دواب الركوب أو رجال "يحملون صُرّات على أكتافهم".

وبما أن انتاج الحبوب (القمح والجاودار والشعير والشوفان) لم يكن كافياً حتى لتلبية الحاجات المحلية، فقد كان إقليم الروانيه ساحة متاعب متواصلة(١٩٩). وفي السهل المحيط بالمدن الصغيرة، كانت قد ظهرت ضياع كبيرة، بمساعدة وعلى حساب عدد كبير من المحاصيل المعوزين(٢٠٠)، لكن النتائج كانت محبطة وذلك بسبب النوعية الرديئة للتربة(٢٠١). ففيما عدا مواقع قليلة ذات تربة غرينية حديثة التكون، الـ **chambons**، كان السهل يتألف من أرض رملية أو صلصالية ليس بإمكانها إلا إمداد قمائن القرميد بالمواد الخام. والعشب وحده هو الذي كان ينمو نمواً جيداً ولكن ليس بوفرة. وهناك قول مأثور قديم يحذر: "إن كان بوسع العشب الذي ينمو في أرضك إطعامك، فلا تكن ناكراً للجميل إلى حد طمره بشفرة المحراث"(٢٠٢).

والأهم من ذلك أن طبيعة السهل غير الصحية كانت تعني ارتفاع معدل الوفيات.

وكان انخفاض كثافة السكان هو العقبة الرئيسية التي يواجهها ريف يصاب بين أبريل/ نيسان والحريف بـ "أوبئة حمى متقطعة لا يملك مناعة ضدها سوى عدد قليل من الفلاحين" (٢٠٣). فهل يجب إلقاء اللوم على "فساد الهواء" - كما كانوا يقولون في أواخر القرن الثامن عشر - والمترتب على الممارسة المنتظمة المتمثلة في إفراغ البرك من الماء لزراعة المحاصيل فيها، ثم العودة إلى غمرها بالماء بعد ثلاث سنوات؟ من المؤكد أن الملاريا كانت قوية هنا، وخلال شهور الصيف الحارة، كان الأغنياء يرحلون إلى التلال المجاورة.

لأنه من ثلاث جهات يحيط بأقليم الروانية ريف مرتفع تمامًا: ففي جهة الشرق توجد تلال بوجوليه، والتي ترتفع بمقدار ١٢,٠١٢ مترًا؛ وفي جهة الغرب توجد تلال مادلين (١,١٦٥ مترًا)؛ وفي جهة الجنوب توجد هضبة أو "عتبة" نيليز (٥٠٠ إلى ٦٠٠ متر) والتي يمر اللوار عبرها في نفق من الممرات الضيقة بعمق نحو مائتي متر (تقرر مؤخرًا بناء سد هنا للسيطرة على فيضان النهر المفاجيء دائمًا) (٢٠٤). وهذه الهضبة تفصل الروانية عن الفوريز الحقيقية، حيث توجد فير ومونبريزون. ولو كنت في سيارة وغادرت فير متجهًا إلى الشمال، فسوف تجد أن الطريق ينحدر فجأة وسوف تقول لك إرشادات المرور المكتوبة بلغات عديدة إن عليك استخدام الفرامل بحذر. أما في جهة الشمال، فإن أقليم الروانية ليس محاطًا إلا على مسافة بعيدة بـ "تلال شاروليه - بريونية في اتجاه ايجيراند وسان بونيه دو كرية" (٢٠٥)، والطريق مفتوح، بلا حواجز نسبيًا، على أراضي بوربونيه المنخفضة.

والحال أن الأقليمين الجبلين جهة الشرق وجهة الغرب إنما يمنحان أقليم الروانية أصالته. إن سكانهما الفائضين من العمال المياومين (الذين كانوا يجيئون في الشتاء لمساعدة الأيدي الزراعية للمحاصيل في حفر قنوات التصريف) والرعاة وزارعي الكروم والمهاجرين من كل نوع، قد مكنوا السهل من استعادة توازن اقتصاد يشكو دائمًا من نقص العمالة. أما في جبالهم، فإن هؤلاء الرجال الخشنين، صغار حائزي الأراضي المستقلين، قد عاشوا حياة هامشية، بولاءاتهم الشرسة: وهكذا فقد كانوا متعلقين "في هوس" بقساوستهم خلال أعوام الثورة، وقد عارضوا التجنيد خلال زمن الامبراطورية (الناپوليونية). ومن الذي كان بوسعه أن يحرص على الذهاب لإخراج القساوسة المعاندين أو الفارين الفلاحين من مكانهم بينما كانت هذه الجبال تمنحهم "ملاذات يستحيل اختراقها" (٢٠٦)؟

إلا أنه يجب التمييز بين تلال كل من مادلين وبوجوليه، فالأخيرة لا توجد بها حقول كروم جهة روان. أما أعناب بوجوليه فهي تنمو على المنحدرات الشرقية الحادة نوعًا ما والتي تطل على السون؛ في حين أنه جهة روان (سلسلة من المنحدرات التدريجية: يصعب على المرء رؤية القمة من المدينة، خاصة عندما تكون السحب منخفضة)، تعتبر التلال ذات أحراج في الأغلب، حيث توجد مروج تحيط بها سياجات كثيفة من الزعرور البري. وهذه المنحدرات التي توجد جهة شرقي المدينة، والأنسب للقطعان مما للمحاصيل، كانت تشبه لزمن طويل ريف **bocage**، وهو ريف ليس خصبًا جدًا على وجه الإجمال. فهل كان ذلك هو السبب في أن صناعة النسيج قد قامت هنا في القرن التاسع عشر، من كور إلى آمبلوي وبانيسير؟ أم أن ذلك كان بسبب سهولة المواصلات مع ليون؟

أما منحدرات تلال مادلين شديدة التحدر، والمرئية بوضوح من جهة الغرب، فهي مختلفة تمامًا. فتحت سفوحها الحادة يصخب عدد من الجداول سريعة التدفق، ويحمل اندفاعها شبه الهائج أسفل التلال ذلك الطمي الذي لا شك في أنه قد ساعد على دفع اللوار في اتجاه تلال بوجوليه: وهكذا فإن سهل روان يعد غير متناظر إلى حد ما على جانبي النهر، أما المدينة، التي اختارت الجانب الغربي، فقد غنمت الكفة الأرجح. والحال أن هذه الجداول القصيرة قد حفرت ممرات ضيقة في تلال مادلين، مصحوبة بطرق يصعب اجتيازها. وفي أزمنة الـ **bandoliers** (٢٠٧) القديمة، كان قطاع الطرق يجدون هنا ملاذًا طبيعيًا يفلتون إليه بشروهم.

إلا أنه على ارتفاع يصل إلى نحو ٤٠٠ متر، نجد أن هذا المنحدر، المعرض لأشعة الشمس المشرقة والمحفوظ بتربة جيدة تمامًا، كان مغطى بحزام عريض من حقول الكروم المزروعة بصورة متضامة: وقد وفرت هذه الحقول أسباب عيش للقرى الكبيرة التي كانت أنبذتها تتمتع بقدر من السمعة الجيدة: رينيزون، سان رومان - لا - موت، سان - جيرمان ليسبيناس، سان فورجو، نوايي، والمعروفة بـ **le garambeau**، أي "ذات اللون الأحمر الأرجواني الرقيق"، ونيذ بويي - لي - نونين الأبيض "الحلو وقوي النكهة". والتعليقات مأخوذة من مناقشة حول النيذ تخيلها قس عاش في القرن السابع عشر (٢٠٨). ولكن ماذا يفعل المرء إن كان عليه اختيار النيذ الأفضل؟ يجيب القس مختتمًا كلامه: "حسنًا، يجب أن نرضخ لتحكيم سعاة البريد والحوذيين الذين يسافرون من باريس إلى ليون [مارين بالطبع عبر روان]، فهم خبراء ممتازون [في هذا الصدد]

وهم، على أية حال، في حالة ظمأ دائم بحكم ظروف المهنة، ولا يفضلون شيئاً أكثر من الفصل في الأمر عبر تذوق مختلف الأنبذة.

وفي القرن الثامن عشر، أصبح بروج رينيزون هو المركز الرئيسي لتسويق خمر الروانيه هذه، والتي كان يجري، بحلول ذلك الوقت، تصديرها على نطاق واسع إلى باريس، "حيث كانت تعرف باسم خمر آرميزون"، فيما يقول لنا تقرير رسمي. والحال أن هذه الخمر، "ذات اللون الكثيف، كانت مطلوبة لصبغ الأنبذة البيضاء القادمة من آنجو وأماكن أخرى. إن نوعيتها متدنية لكنها يمكن أن تعامل كخمر عادية جيدة لو عولجت معالجة جيدة" (٢٠٩). والحق أن أنبذة روان قد أنزلتها عن عرشها، في أعين الباريسيين، أنبذة بوجوليه، والتي كان يجري توزيعها بشكل تجاري منذ نحو عام ١٧٢٠ (٢١٠). على أن صادرات النبيذ قد ساعدت الميزان التجاري لأقليم روانيه، وواصلت مزارع الكروم النمو حتى منتصف القرن التاسع عشر: في عام ١٨٠٩، وصل الانتاج إلى ١٣٠,٠٠٠ هكتولتر مزدوج (٢١١). وكما في بيزانسون وأماكن أخرى، كان "مجيء السكك الحديدية هو الذي أدى إلى الانحدار"، وذلك بسبب استحالة المنافسة مع خمور الجنوب (٢١٢). إلا أنه حتى في أيامنا هذه، وبالرغم من اختزال حجم حقول الكروم، فإنها لم تختف.

ولا تنمو أشجار كرم "تلال روانيه" فوق ارتفاع معين. وفوقها توجد الغابة بمجموعات أشجارها من البلوط والزان والكستناء - والتي تتحداها اليوم على نحو متزايد مزارع الصنوبريات، والتي تعتبر أعلى ربحية. وفوق هذا المستوى، تخلي الغابة السبيل أمام القمم العارية، والتي تشبه إلى حد ما مراعي (chaumes) الفوج، وهي ساحات عشبية واسعة "يتشرب فيها البوص وتركد فيها المياه"، بحيث تشكل هنا وهناك "boulières, nouillères"، حيث تغوص الأبقار... حتى الركب في الوحل" (٢١٣).

وفي أيامنا هذه، نجد أن انحدار الطلب على القباقيب المصنوعة من خشب الزان أو على الفحم النباتي، وشبه التخلي عن الأنبذة المحلية والهبوط العام في عدد السكان الفلاحين، كانت كلها ضربات مريرة لسفوح التلال وللجبال التي تفقد سكانها بشكل ثابت. والآن يبدي السهل أداءً أفضل، فقد تزايدت قيمته من جراء الزراعة الحديثة والصناعة المزدهرة. وإذا عبرته اليوم، ستجد أن السهل هو ما يعرف بالـ 'bocage d' embouche' (الحقول المخصبة)، والتي أصبحت صحية أكثر من جراء تصريف الماء،

وأصبحت مزروعة بالأشجار: وهنا توجد بيوت كبيرة ذات أسطح رباعية، وذات جدران من الآجر، بينما أطر أبوابها ونوافذها من الحجر المحلي الأصفر.

وطبيعي أن إقليم الروانيه، أمس واليوم، لا يجب الحكم عليه استناداً إلى مجرد مزاياه، وإنما أيضاً من زاوية التوزيع العام للتجارة داخل فرنسا - وهو توزيع عاد بالفائدة على المدينة في وقت متأخر وصاغ في نهاية الأمر حظها الفريد نوعاً ما. لأن شطري فرنسا المتكاملين - الجنوب والشمال - إنما يلتقيان عند اللوار. ويقع إقليم الروانيه عند نقطة الالتقاء، بشكل حد دقيق بحيث إن اللهجات الشمالية تُسمع في شمال الإقليم (بما في ذلك روان) بينما تُسمع اللهجات الجنوبية في جنوب الإقليم!

وقد تبادل شطرا فرنسا السلع والناس والمنتجات الثقافية. وجرى استخدام طريقين رئيسين منذ أزمنة مبكرة تماماً؛ أحدهما يتبع ممر - الرون - السون، عبر آرل، أفينيون، أورانج، مجتازاً الرون عند ليون على جسر جيلوتير الذي بُني قبل عام ١١٩٠، ثم يستمر على طول وادي السون نحو بلاد الراين وشامبانيا وباريس؛ أما الطريق الآخر فهو يمتد عبر وادي ألييه؛ والحال أن التجار القادمين من الأيج مورت أو مونييليه، سوف يسافرون عبر نيم وآليس ولو بوي ومونفيران ثم يواصلون السفر إلى الشمال.

وفيما بعد، في القرن الرابع عشر، دخل طريق آخر عبر اللوار الأعلى في الخدمة، طريق ثالث، يمر هو الآخر عبر لو بوي، ثم يتجه إلى الفوريز، ماراً عبر سان جيرمان - لافال (ومن ثم بعيداً عن روان) ثم يلتقي بنيفير.

والحال أن شبكة من الطرق العرضية قد اتصلت بهذه المحاور الشمالية - الجنوبية، غرباً في اتجاه أوفرنيا وشرقاً في اتجاه وادي السون.

وعندما نتحدث عن الطرق نتحدث عن المدن. وبمجرد ما أن أصبحت الطرق مألوفة، في القرن الرابع عشر، بدأت المدن في الظهور في إقليم روانيه الذي كان حتى ذلك الحين غير واعد، وكانت كل مدينة محمية بقلعة أو، على نحو عرضي، بدبر. ودون صعوبة كبيرة جداً، حصلت على حصاناتها: فسرعان، بأسوار أو دون أسوار، ما أخذت تنشيء أسواقها وتراكم جماعات سكانية تتراوح بين ألف وثلاثة آلاف نسمة (وهو حجم كبير تماماً بالنسبة لذلك الزمن)، وهذه المدن هي: فيلريه وسانت أون لوشاتيل وسان جيرمان - لافال (وهي ملتقى طرق) وسيرفيير وسان جوست آن شيفاليه ولوكروزيه ونيروند وأخيراً، وليس آخراً بأية حال، شارليو، الأقدم والأنشط بين هذه المستقرات، والتي تقع على الضفة اليمنى لنهر اللوار وعند ملتقى الطرق بين "الطريق الفرنسي

العظيم" من ليون إلى باريس والطريق العرضي الذي يربط اللوار بالسون عند بلفيل .
والحال أن شارليو، على حافة إقليم البريونييه، حيث تكثر الكنائس الرومانية الطراز، ما
تزال تحتفظ إلى اليوم ببعض آثار عظمتها السابقة، ولو في مجرد المجاز الكنسي الذي
يرجع إلى القرن الثاني عشر، والذي يشكل أحد أطلال دير دَرَسَ منذ زمن بعيد .

روان، أو انتصار المواصلات

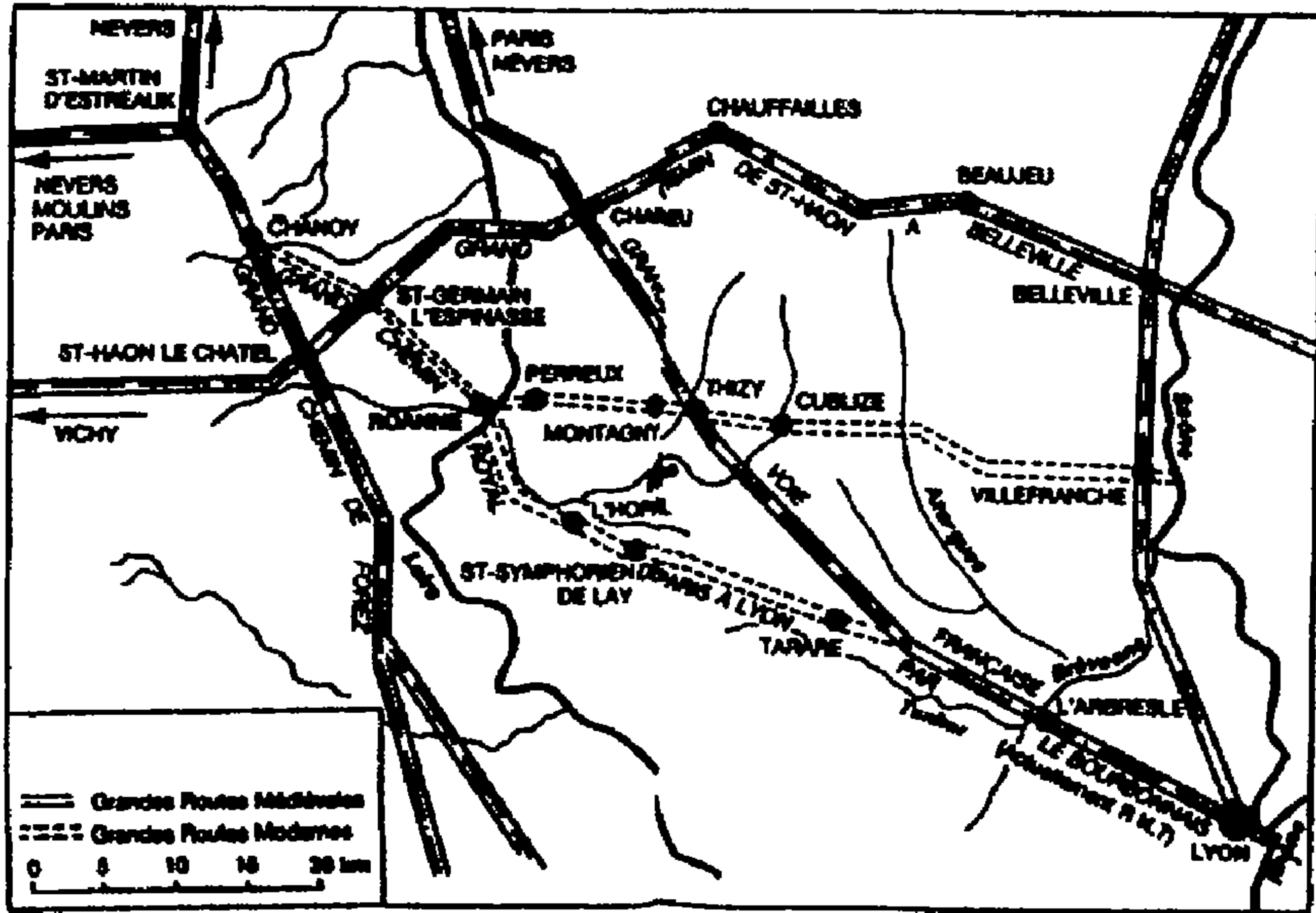
بين جميع هذه المدن الصغيرة، كانت روان ما تزال مجرد قرية، في القرن الرابع
عشر، من المرجح أنها كانت تضم أقل من أربعمئة نسمة من السكان . والحال أنها لم
تشهد نهضتها الأولى إلا في أواخر القرن التالي، بعد حرب الأعوام المائة . وكانت
تتمتع، على أية حال، بميزة مهمة واحدة: فبالقرب من هنا، نجد أن اللوار، عند انبثاقه
من ممر فيلريه الضيق، عبر هضبة نيليز المرتفعة، أصبح صالحاً للملاحة، أي بدأ "يحمل
مراكب" (٢١٤) . وهي ميزة سرعان ما رصدها جاك كور (١٣٩٥ - ١٤٥٦)، ممول شارل
السابع: فمع اهتمامه بمناجم الحديد والنحاس والرصاص المحمل بالفضة في إقليم
روانيه، حيث أصبح سيداً مهيمناً، كيف يمكن أن لا يجذبه موقع روان، وهو الذي يريد
إرسال الركازات المعدنية إلى مصاهره في البيري وإقليم أورليانيه وتورين؟ بفضل مساعيه
الحميدة، كان يجري إرسال الملاحين وبناء المراكب من بيري إلى روان - وهم مجموعة
من القادمين الجدد الذين نظر إليهم البعض على أنهم أسلاف الملاحين الهائجين
والمشاكسين والعنيفين الذين أصبحت لهم مكانة ضخمة في تاريخ روان (٢١٥) . إلا أنه
ربما كان علينا أن نمتنع عن المبالغة في تقدير تدخل جاك كور العرضي .

إن انطلاق روان - الذي حدث بعد ذلك في الواقع - إنما يرجع إلى سببين جد
واضحين .

السبب الأول والأساسي هو التطور الثابت والبطيء جداً للاتصالات بعيدة المسافة
بين ليون وباريس، أي بين الرون واللوار والسين . وقد تساوق نمو روان مع توسع هذه
الاتصالات بين القطبين الرئيسيين للحياة الاقتصادية الفرنسية - باريس، التي كانت على
مدار قرون القطب القائد وعنصر الجذب الشديد المتواصل، وليون التي سلكت درب
قدرها الحديث عندما منحها لويس الحادي عشر في عام ١٤٦٣ امتيازات أسواقها
الكبرى . وطبيعي أن الصلة لن تصل إلى الكمال (النسبي) إلا مع إنشاء قناة بريار
(١٦٤٢)، بعد ذلك بقرنين؛ لقد أزالته هذه القناة الحاجة إلى نقل السلع براً وإلى النقل

الشكل ٢٣

استيلاء روان على مواصلات شارليو.



البري بين اللوار والسين .

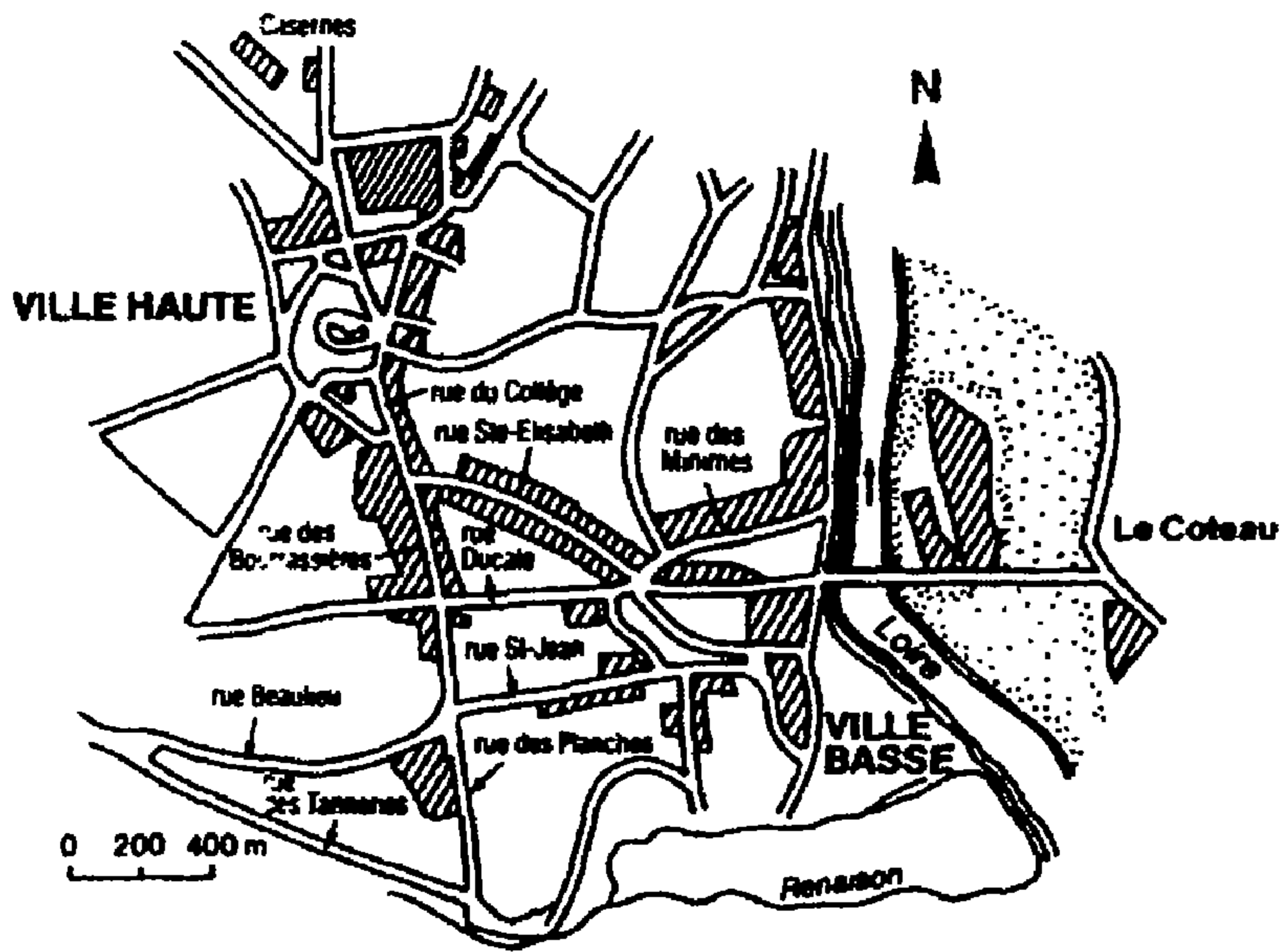
أما السبب الثاني فهو استحواذ روان (لأسباب مستقلة عن مشيئتها في الواقع) على الوصلة بين السون واللوار فوق تلال بوجوليه . وحتى القرن الخامس عشر، كانت هذه الوصلة تمتد من بلفيل (ميناء بوجو النهري، على السون) عبر سلسلة من المضائق الجبلية إلى شارليو، والتي أشرنا بالفعل إلى أهميتها المبكرة كملتقى للطرق . إلا أنه في القرن الخامس عشر، تفوقت فيلفرانش على بوجو كمركز للبوجوليه و، عندما أصبحت رأس جسر بين السون واللوار، ساعدت على تنشيط طريق جديد عبر المضائق الجبلية، وقد أدى هذا الطريق، هذه المرة، إلى روان . وقبل انقضاء زمن طويل، سنجد أن مواصلات ليون، بدلاً من أن تأخذ الطريق الفرنسي العظيم الذي يتجه مباشرة إلى نيفير وباريس، سوف تتجه إلى ميناء روان النهري، بما يعني تحسن الطريق الذي يمر عبر تارار، والذي تم إنجازه بحلول عام ١٤٤٩ (انظر الشكل ٢٤)(٢١٦) .

ومن الصعب اليوم تخيل مصاعب الطريق القديم، عندما يهبط المرء بالسيارة على الـ R N 7 (الطريق رقم ٧) الذي يتبع بهذه الدرجة أو تلك الطريق نفسه الممتد على طول وادي الران ووادي التوردين، ونقطة التقائهما، مضيق دي سوفاج، والذي يشكل الخط الفاصل بين اللوار والرون(٢١٧) . وفي الماضي، كان هذا "طريقاً غير مريح، ليس أساساً بسبب ارتفاعه وإنما بسبب تحدده غير المنتظم، حيث يهبط بالمرء تارة ويرتفع به تارة أخرى"، بحسب تعبير ايلي براكينهوفر، وهو رحالة من ستراسبورج، عاش في القرن السابع عشر، وصلت إلينا يوميات رحلته . أما الماركيز دو فونتين، السفير الفرنسي لدى روما، الذي شاطره "العربة ذات النوافذ الزجاجية"، والتي تجرها ستة خيول بيضاء سرعان ما لطح بياضها الوحل الأصفر، فقد أضرط بعد اجتياز تارار إلى "استخدام ثمانية ثيران في جر العربة حتى تتسنى مواصلة الرحلة بشكل أفضل". كان هذا في عام ١٦٤٤ . إلا أنه حتى عشية الثورة، وبالرغم من كل التقدم الذي حدث في القرن الثامن عشر في بناء الطرق، كان ما يزال يتعين استخدام الثيران في جر مركبات السفر لاجتياز "جبل" تارار(٢١٨)! . وهكذا يمكن تخيل مشكلة نقل السلع بين الرون واللوار: لقد كان هذا عملاً يكاد يرقى إلى مستوى البطولة .

ولكن ألا يمكن أن يقال الشيء نفسه عن الملاحة في اللوار؟ من الذي يمكنه أن يتصور، وهو ينظر إليه اليوم وقد بات محصوراً ضمن جسوره العديدة بينما حوافه موسومة بالركامات الرملية وبالنباتات وبالمخلفات العائمة وبمختلف أنواع الطمي، أنه كان

الشكل ٢٤

مدينة روان في منتصف القرن الثامن عشر



في الماضي نهراً عارماً، وإن كان مغطى بجميع أنواع المراكب؟ يلاحظ أحد المؤرخين محققاً: "إن اللوار لم يكن صالحاً للملاحة بالفعل في أي وقت من الأوقات" (٢١٩). ويستنتج مؤرخ آخر، هو فرانسوا بيلاكوا، أن "الملاحة النهرية المزدهرة على اللوار لا ترجع إلى حوافز الطبيعة بقدر ما ترجع إلى طموحات البشر". وليس بوسع المرء سوى أن يوافق على ذلك.

فالرهانات كانت عظيمة: لقد كان وادي اللوار الأعلى يتعامل مع معظم التجارة الشمالية - الجنوبية الفرنسية، براً أو نهراً. وعبر وادي الرون، كانت تصل المعدات المصنوعة من الحديد والأسلحة والمنسوجات (من القطن والصوف والحرير) والخردوات ومنتجات الجنوب التي لا حصر لها - اللوز والبندق والزيت والزيتون والليمون والعنب والفلين والبراميل التي لا حصر لها من براميل الجبن. ثم كانت هناك منتجات شرقي البحر المتوسط، بما في ذلك القطن، والسلع الواردة من إيطاليا. وبما أن كل شيء كان ممكناً في مركز ترانزيت مثل ليون، فإن المرء قد يجد أيضاً أقمشة واردة من أميان يجرى نقلها عبر السون وتصل إلى اللوار عند روان ليتم توزيعها، شأنها في ذلك شأن سلع أخرى، عن طريق المراكب النهرية (٢٢٠). ويجب أن نضيف إلى ذلك كل منتجات إقليم أوفرنيا، التي يجرى نقلها عبر نهر آلييه: حجارة من أبرمون أو فولفيك، حجارة الرحي، قرميد، آجر، ورق من تيير وآمبر كان يجرى تصديره عبر نانت حتى إسبانيا في القرن السابع عشر، تبن، نبيذ، خشب، فواكه، فحم نباتي، فحم من مناجم البوربونيه، بل ومياه فيشي، والتي كانت محل إعجاب كبير من جانب الباريسيين منذ القرن السابع عشر (٢٢١).

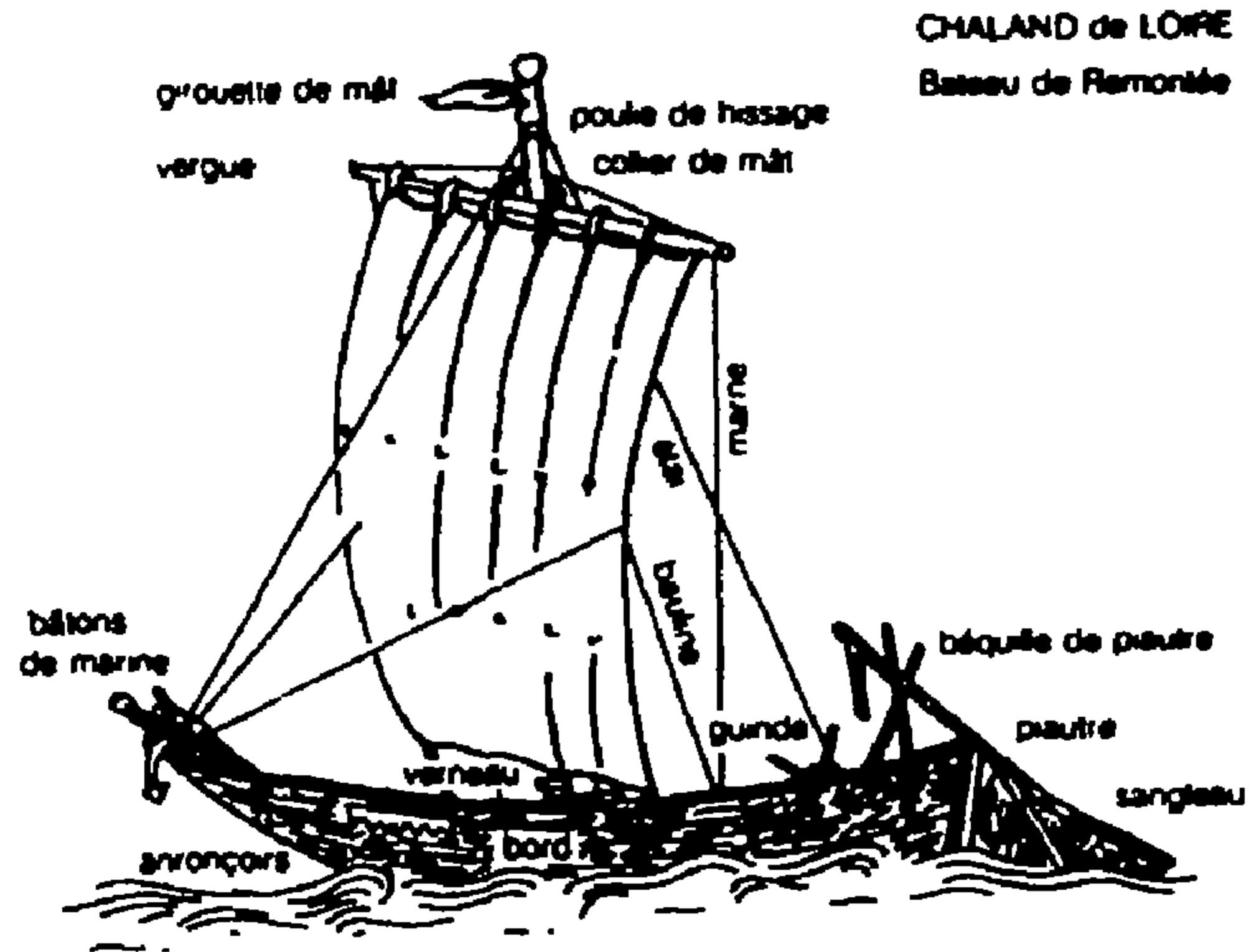
وفي الاتجاه المقابل، عند صعود النهر، كان النقل قليلاً، وكان معظمه من النوع الخفيف: نباتات القوة الصبغية، فحم نباتي، براميل صغيرة تحتوي الرنجة، منسوجات، سكر وبن من أمريكا. على أن الملح الوارد من ساحل المحيط الأطلسي كان يصعد اللوار، بل وكان يصعد مسافة أخرى حتى نهر آلييه. كما أن القمح، وهو سلعة ثقيلة أخرى، كان يجرى نقله، بالضرورة، كلما كان يتعين تعويض نقص حاد في الحصاد في مكان أو آخر. وبما أن إقليم الروانيه كان يشكو من نقص الحبوب في كل عام، فقد كان يلجأ إلى الحصول على إمدادات عبر طرق اللوار التي تصل إلى بواتو والبوس وأوفرنيا؛ بل قد يجرى توجيه طلبات إلى الموانئ الواقعة على ساحل المحيط الأطلسي. وهكذا فقد كان هناك حصاد سيء في عام ١٦٥٢، إلا أنه "ما أن ذاب الجليد على نهر اللوار،

في يناير/ كانون الثاني ١٦٥٣، حتى وصلت زوارق كثيرة محملة بالحبوب، الجاودار، القمح، البازلاء، الفاصولياء، والكمثرى والمربى... لإطعام الناس، بحيث إنه كان هناك قدر منها في كل ميناء على اللوار، من أورليان إلى روان تجيء {أي المنتجات، بالطبع، وليس المراكب} من مملكة بولنده، فيما يقال^(٢٢٢). وفي أعوام ١٥٢٩ و ١٥٣١ و ١٥٤٣، عندما كانت ليون تعاني من النقص في الأغذية، كان يجري شحن القمح من بوس حتى روان ثم يجري نقله إلى عربات المزارع^(٢٢٣). وفي عام ١٧٠٩، كانت هناك ندرة عظيمة وشهدت الطرق نفسها نقل الحبوب من أورليان، في أساطيل صغيرة من المراكب، لإطعام الجيش في الدوفينية^(٢٢٤).

وفي الاتجاه المقابل، كان يجري أحياناً نقل الحبوب الواردة من شرقي البحر المتوسط والتي يتم تفريغها في مرسيليا إلى روان بهدف إرسالها إلى باريس، كما حدث في عام ١٧١٠. وهذه الشحنة تعطينا الفرصة لكي نقدر حجم الشحن البري بين ليون وروان^(٢٢٥). ويبدو أن الأفضل هو الاكتفاء بإيراد العناصر الأساسية لوثيقة تتضمن المعطيات الدقيقة، إلا أن على المرء أن يقرأها بانتباه، فهي تشبه إلى حد ما تلك المشكلات الرياضية التي كان من المؤلف أن توقع التلاميذ في أحابيلها في المدرسة الابتدائية في الزمن البعيد. وسوف أدخل عددًا قليلاً من التوضيحات الضرورية، بين أقواس وبالأحرف المائلة.

"إن الأبرشيات {أي القرى} القريبة من ليون، على الجانب الأقرب إلى الجبال {أي جهة الغرب}، تقدم عادةً ستمائة سائق لا يمكنهم غير أخذ شحنة واحدة في الأسبوع إلى تارار {أي بما يشكل ثلث المسافة} لأنهم يأخذون ستة أيام لتحميل الشحنة في ليون، وللسفر من ليون إلى تارار وللقيام بتفريغ الشحنة {سوف يرى القاريء في الواقع أنهم ينقلون السلع} في تارار، ثم للعودة إلى ليون، واليوم السابع هو يوم الأحد، وهو يوم لا يعملون فيه. وهكذا فإن مائة سائق {أي مائة عربة} يشحنون كل يوم في ليون، حيث يحمل كل واحد منهم في المتوسط ثمانية قناطير، **poids de marc**^(٢٢٦). ومن ثم فإن السائقين المائة يحملون ثمانمائة قنطار، بما يشكل ٣٧٤ **setiers** من الحبوب، حيث سعر الـ **setier** الواحد ٢٣٠ **livres**. ويعمل عدد مماثل، ستمائة سائق، يومياً بين تارار وسان سيفوريان {كذا} ومن سان سيفوريان إلى روان. وهكذا، ففي كل أسبوع، يجري نقل ٢٢٤٤ **setiers**، أي ١٨٧ **muids**، من ليون إلى روان. وعلى الطريق من بلفيل إلى بولي - سور - لوار {كذا}، يجري كل يوم نقل متوسط ١٥٠ **setiers** من

الشكل ٢٥
مركب اللوار الكبير



تجد في هذا الشكل شراع المركب وذراع دفته المثبت (la piautre) والـ arroncoirs (القطع الخشبية المشرشرة المثبتة على جانبي المركب في المقدمة وفي المؤخرة بما يسمح بالحركات السريعة للمركب) والـ guinda - (الرحوية) التي تسمح برفع الصاري.
وفقاً لـ:

G. Biton, *Bateaux de Loire*, 1972 - 1976.

الحبوب، أي ٩٠٠ في الأسبوع، بما يشكل ٧٥ muids . والإجمالي {١٨٧ + ٧٥} هو ٢٦٢ . إلا أنه بما أنه توجد أحياناً عطلات، حيث يتوقف السائقون عن العمل مثلما يفعلون في أيام الأحد، فإننا يجب أن نختزل عدد الـ muids إلى ما يقدر بـ ٢٥٠ .
ولو كان لدى القاريء ما يكفي من الصبر لقراءة هذه الوثيقة كلمة كلمة، فسوف يلاحظ أن ما نحن بإزائه هو شكل منتظم وغزير للشحن الذي يقوم به فلاحون: ١,٨٠٠ زوج من الثيران، تتحرك ببطء (نحو ١٤ كيلو متراً في اليوم) ويجري التبديل بينها كل سبعة كيلو مترات؛ أي أنه في كل كيلو متر واحد من الطريق سيكون هناك أكثر من عشرين عربة صاعدة أو هابطة، أي عربة واحدة كل خمسين متراً. ونحن نشكو اليوم من الاضطرار إلى تجاوز أو مقابلة الكثير جداً من اللوريات على الطرق! فما الذي كان يخطر ببال المسافر في عربة أو ببال سائق عربة السفر في الأزمنة القديمة؟

أما فيما يتعلق بكميات الحبوب المشحونة، فإن الوثيقة تقدرها بـ ١٨٧ muids في الأسبوع تسافر من ليون إلى روان. ولو قلنا ١٨٠، لخصم أيام العطلات كما قيل، فإننا نحصل على رقم ٩٣٦٠ muids في السنة؛ وبما أن الـ muids الواحد يساوي ١٨ هكتولتراً، فهذا يعني ١٦٨٤٨٠ هكتولتراً، أي نحو ١٤٠٤٠٠ قنطاراً أو ١٤٠٠٠ طن - وهو رقم يمثل الحد الأقصى للشحنات التي يمكن نقلها على الطريق عندما يجري استخدامه بشكل تام. والواقع أن السطور الأولى للوثيقة إنما تكشف أن ٣٢٠٠ muids، عيار باريس، كانت تخزن في الجنوب، لكنها كانت تحتاج إلى عدة أشهر لكي تصل إلى باريس حيث كان يجري انتظارها بنفاد صبر، في عام الندرة هذا. ولأن النقل البري بين ليون واللوار، كان، للأسف، "أصعب أنواع النقل، فإن هذا هو الذي حكم كمية الحبوب التي تصل كل أسبوع إلى باريس" (٢٢٧): مجرد ٢٥٠ muids، بالرغم من استخدام طريقتين متوازيتين.

وطبيعي أن رقم الـ ١٤٠٠٠ طن في السنة هو مجرد مؤشر على ضخامة الحجم، فليست كل السلع المتداولة توزن بالميزان الذي يوزن به القمح، بحيث تتساوى الأحجام، كما أنه ليس مؤكداً، من جهة أخرى، أن الطريق كان محل استخدام كامل متصل. إلا أن هذا ليس غير مرجح أيضاً، حيث إن الطريق كان يشهد ما نسميه اليوم باختناقات المرور. وبوجه خاص، لا يجب للقاريء أن يحتج مؤكداً أن هذا الرقم منخفض جداً، فقد كان يمثل ما يساوي حمولة ست أو سبع سفن بحرية من السفن ذات الحمولة المتوسطة، ثم إن هذه الحمولة كان يجري نقلها على طريق تخترقه التلال قبل ظهور

تقنيات تسوية الطرق المحسنة في القرن الثامن عشر. فهل أدت التحسينات إلى زيادة تدفق الحركة على الطريق؟ يجوز لنا أن نتصور ذلك، لأنه في أوقات الحرب خلال القرن الثامن عشر، استخدمت كل من بروفانس ولانجدوك طريق روان إلى باريس بدلاً من المغامرة بالسقوط في أيدي الإنجليز في حال استخدام طريق البحر (٢٢٨). ولكن هل هي مجرد مصادفة أن أول سكك حديدية تبنى في فرنسا عن طريق المبادرة الصناعية الخاصة (١٨٢٣ - ١٨٢٨)، حتى قبل إدخال المحرك البخاري (١٨٣١) كانت هي السكك التي تربط سانت ايتيان بليون وسانت ايتيان بروان عبر آندريزيو؟ على أية حال، وكما جرى توضيح ذلك لحملة أسهم السكك الحديدية الأولى في عام ١٨٢١، فقد مثل ذلك "السييل المؤكد أكثر من سواه... إلى تحقيق الفائدة التي طال انتظارها والتي تتمثل في الربط بين اللوار والرون" (٢٢٩).

والحال أن من الأسهل بكثير أن نرصد بشكل استرجاعي حركة المواصلات عند هبوط اللوار. لقد كانت آلاف من المراكب تذرع النهر جيئة وذهاباً، وكلها مسطحة القاع لتفادي كابوس كل ملاح، ألا وهو الجنوح على الركامات الرملية الخطرة، أو الاصطدام بصخرة أو بشجرة غارقة في مهاد النهر. بل إن تمييز القنوات بأوتاد لم يكن يكفل السلامة؛ فقد كان يتعين العودة مراراً وتكراراً إلى تمييزها، حيث إن كل فيضان كان يقلب قاع النهر. وعند بعض الامتدادات، حيث يتسع اللوار أو ينقسم إلى روافد وجزر، "بحيث يصبح مرة واحدة موجوداً في كل مكان وليس في أي مكان" (٢٣٠)، كان مركب خاص، هو مركب القطر، يتقدم المراكب، ويدلها على الطريق وسط أغاني الملاحين وعبر غرز أوتاد طويلة من خشب البندق أو من خشب البلسان.

والحال أن معظم المراكب على اللوار، المبنية من خشب الصنوبر (*sapin*)، والمعروفة على أنحاء مختلفة بالـ *sapines* أو *sapinières* أو *salambardes* (والاسم الأخير تحريف لاسم سان رامبير، مركز بناء المراكب في اللوار الأعلى) أو بالـ *auvergnates* (إذا كانت تجيء من الآلييه)، كانت تهبط النهر فقط. وكان الطاقم يهبط - ثم يعود إلى روان سيراً على الأقدام - بينما كان يجري فك أخشاب المراكب لدى الوصول وبيعها لتستخدم كوقود، أو، كما تقول *Annuaire statistique de la Loire* لعام ١٨٠٩، "بيعها من أجل تفكيكها واستخدامها في أغراض النجارة الكبيرة والمتوسطة"، فالواقع أن استخدامها في صعود النهر عائدة كان من شأنه أن يكلف ما بين أربعمئة وخمسمئة *Livres* للمركب، في حين أن كل

مركب، تم شراؤه أصلاً بثلاثمائة إلى خمسمائة **Livres**، يمكن أن يعود على صاحبه بمائة **Livres** في باريس. ولم تكن هذه المراكب جد قوية على أية حال، حيث كان يجري تجميع أجزائها على عجل و "غالبًا ما كانت تباع بالدزينات، وهي متراكمة أحدها في قلب الآخر". ولم تكن لتصمد أمام الاضطلاع برحلات كثيرة" (٢٣١). وخلافًا لذلك، نجد أن المراكب المخصصة لكل من صعود وهبوط النهر، كانت هي مراكب الـ **gabares**، وهي نوع قديم جدًا من المراكب، يعرف أيضًا بالـ **ga-bariotes** أو **camuses** أو **chenières**، لكن الكلمة **chalands** سادت بحلول نهاية القرن الثامن عشر. وهذه المراكب الضيقة، التي يتراوح طولها بين ٩ و ١٥ مترًا، ولكل منها شراع كبير، كانت تسافر عمومًا أعلى النهر في طوابير من ثلاثة أو خمسة أو ستة مراكب، مرتبطة فيما بينها. أما المركب القائد - "الأم" - فهو المركب الوحيد الذي كان يستخدم دفته ويرفع شراعه عاليًا جدًا، بينما تخفض المراكب الأخرى أشرعتها بشكل تعاقبي لكي تسمح للرياح بأن تفعل فعلها المطلوب. والحال أن سلسلة من الـ **allèges**، الزوارق المسطحة التي يتراوح طولها بين خمسة أو ستة أمتار، كانت تُقطر خلفها، وكان المجموع يشكل موكبًا مؤثرًا" (٢٣٢). إلا أنه عندما هبت عاصفة، في ١٤ سبتمبر/ أيلول ١٧٠٩، نجد أن الزورقين الأخيرين في السلسلة "قد انتزعا مؤخرة الزورق الثالث الأخير"، الذي غرق (٢٣٣).

وهذه الحركة النهرية، المعرضة للكثير من المجازفات، والخطرة في الشتاء بسبب السيول، والمستحيلة في الصيف بسبب ضحالة المياه، كانت تستغرق أسابيع لكي تصل إلى أي مكان، حتى وإن كانت تهبط النهر، أكان ذلك نهر اللوار أم نهر الآلييه، وكان طاقم الملاحين الذي كان عليه أن يناور باستمرار، معرضًا لروتين شبيه بروتين السجن، ناهيك عن الاضطرار إلى النوم كالسردين المقلب في مركب الربان (٢٣٤)، على أكوام من القش. واللحظات الوحيدة للراحة هي التوقيات التي تسمح بالتزول إلى الشاطئ قبل هبوط الليل، أو حتى، وهو شيء أفضل من ذلك، العودة مشيًا إلى المكان الذي جاءوا منه، عند انتهاء الرحلة، فهذا وقت استرخاء ومرح وإنفاق سخي مسرف.

كقاعدة إذا، كانت الحركة تتم في اتجاه أسفل اللوار. إلا أنه كانت هناك مئات من الرحلات في الاتجاه الآخر - ربما خمسين رحلة في السنة حتى روان، في مقابل عدة آلاف من الرحلات في اتجاه أسفل النهر من اللوار الأعلى وآلييه. وفي عام ١٧٨٩، سنجد أن جغرافيًا أمينًا، هو ج. أ. ديلور (٢٣٥)، يذكر أنه شاهد في الميناء في روان

مراكب ذات أشرعة "ضخمة"، "محملة بسلع من نانت أو من مدن أخرى على طول اللوار، سوف يجري نقلها براً من هنا إلى ليون". لكن هذه الحركة في اتجاه أعلى النهر، والتي استخدمت النقل البشري إلى جانب المراكب الشراعية، كانت بطيئة إلى أقصى حد وغالباً ما كانت تتوقف في انتظار رياح مؤاتية. والنتيجة أن السلع الكولونيالية الواردة من وراء البحار "غالباً ما تأخذ وقتاً أطول في قطع مائة فرسخ في اتجاه أعالي النهر في تلك المراكب المفتوحة من الوقت الذي يستغرقه العبور من أمريكا إلى فرنسا" وقد تفسد هذه المنتجات، وفقاً للمدعو سينسون، من أورليان، الذي ذهب إلى أن استخدام الحيوانات في النقل يجب أن يحل محل البشر على طريقي اللوار مثلما حدث على طريق الرون. ورداً على ذلك، ذكرت مذكرة طويلة أن هذا مستحيل. إذ كانت هناك عقبات جسيمة تحول دون تمكن الخيول من أن تتبع طريق ضفاف اللوار؛ وكانت الجسور تعلو النهر في كل مكان تقريباً، حيث يصل ميل بعضها إلى خمسة أو ستة أمتار. ولم تكن الممرات المنحدرة لا عديدة بما يكفي ولا واسعة بما يكفي؛ وقد يجازف البشر باستخدامها، إلا أن من المؤكد أن الخيول لا يمكنها أن تجازف بذلك (٢٣٦).

والحال أن الفلاحين من الأراضي المتاخمة للوار هم الذين كانوا يؤجرون أنفسهم في الشتاء للقيام بالنقل، كما أن بعضهم قد عملوا كملاحين إضافيين، لكن الملاحين الحقيقيين كانوا يشكلون مجتمعاً مغلقاً، يكاد يكون مقتصرأ على نفسه بالفعل، كما هي حال الجماعات الصغيرة غالباً في عهد النظام القديم. ومن ثم فقد كانوا مطلقي السراح في توجيه الشتائم إلى الناقلين ("ريفيون عديمو الخبرة"، "صائدو عصافير"، "متشردون غارقون في الوحل") الذين كانوا يردون التحية بأحسن منها، مسمين الملاحين بالـ "المتبجحين الثرثارين" و "أولاد العاهرة" و "المتشردين المبلولين" (٢٣٧). فهل كان ذلك صراعاً طبقياً أم مجرد حرب كلمات؟

إن العدد الكبير للبلاغات المقدمة إلى **bailliage** روان (٢٣٨) هو، على أية حال، برهان كاف على أن عالم الملاحين كان عالمًا عنيقاً. وهذا العدد من البلاغات ليس أكثر من مجموعة من الشكاوى من تعديات طفيفة بالفعل (تبادل الكلمات، الشتائم) لكن صورة "أهل النهر" تظهر بشكل غير متناسب مع حجمهم. كما أنهم كانوا قادرين على التمرد على السلطات العامة وكانوا قادرين، كما تلاحظ ذلك وثيقة متأخرة، على "مواجهة القوة بالقوة" (٢٣٩). وليس من المستحيل أنهم كانوا بالإضافة إلى ذلك "مخادعين، وغير جديرين بالثقة ولا يمكن الاعتماد على أمانتهم وكسالي". وكان إيلي

براكينهوفر من ستراسبورج قد تلقى تحذيراً من سلوكهم: إنهم يكمنون في انتظار المسافر، ويتنافسون فيما بينهم على استدراجه. وفي التعامل معهم، من الأفضل تحديد كل شيء سلفاً - الغذاء، النبيذ، التوقيفات على طول النهر، ما إذا كان الربان سوف يكون على متن المركب الذي يركب فيه المسافر أم لا. أما القاعدة الذهبية فهي عدم دفع أجرة السفر إلا عند انتهاء الرحلة. إلا أنه عندما قام براكينهوفر أخيراً، معتمداً على مشورة بيت تجاري في روان، باستئجار النوتي الذي كان قد نقل لويس الثالث عشر في السنة السابقة، اكتشف فيما بعد "إننا لم نتح لنا الفرصة لاكتشاف {عيوب} نوتيتنا، لأن مسلكهم كان جديراً بالثقة وقوياً" (٢٤٠).

وأيًا كان الأمر، فقد كان المسافرون يتجمعون في روان، ويبدو أن ذلك لا يرجع أساساً إلى الرغبة في الوصول إلى باريس بشكل أسرع (لا يمكن الاعتماد على ذلك؛ ففي عام ١٧٣٧، في حين أن عربة بريد خفيفة كانت تحتاج إلى خمسة أيام لقطع المسافة من ليون إلى باريس، كانت الرحلة في **cabane** من روان إلى أورليان فقط، في الأحوال الجوية الملائمة، تستغرق ثلاثة أيام) (٢٤١)، بقدر ما يرجع إلى الرغبة في تجنب التعب من جراء سفر على صهوة جواد أو في عربة مسافرين. فعلى **cabanes**، وهي المراكب الخفيفة التي كانت تبنى لهم بشكل خاص، كانوا يجدون راحة نسبية على هيئة ما سوف نسميه بالكبائن، والتي كانت تقام على ظهر المركب. والواقع أن أشخاصاً مهمين لم يحتقروا على أية حال هذا الشكل للانتقال. ففي عام ١٤٤٧، صعد الملك رينيه (٢٤٢) نهر اللوار من آنجييه إلى روان في طريقه إلى كونتية بروفانس التي يحكمها، وذلك في "موكب طويل من الزوارق والمراكب المكسوة بالستائر والمزينة بالأعلام، والتي تحمل الأمراء ورجال البلاط، أو تنقل المنسوجات المزينة بالصور وأدوات المائدة المعدنية النفيسة والأثاث". وفي عام ١٤٨١، "انتقلت رفاته، دون علم الجمهور، في رحلتها الأخيرة، في الاتجاه الآخر، من روان إلى أسفل البونت - دو سيه، لكي تصل إلى آنجييه، مدينته الجميلة" (٢٤٣). وكان من بين المسافرين المشاهير الآخرين لويس الحادي عشر، الذي جاء من لوبوي في عام ١٤٧٦؛ وفرانسوا دو بول في عام ١٤٨٢؛ وشارل الثامن في عام ١٤٩٠؛ ولويس الثاني عشر في ١٤٩٨ (٢٤٤)؛ والماركيز دو ساليس في عام ١٥٣٩، الذي أخذ معه، لكي يجعل الرحلة ممتعة أكثر، "مجموعة من عازفي الكمان" (٢٤٥)؛ وهنري الثالث وكاترين دو ميديتشي، خلال صيف ١٥٨٤؛ وشارل إيمانويل السافويوي في عام ١٥٩٩ (٢٤٦)؛ وهنري الرابع، الذي كان في طريق العودة إلى

باريس بعد أن ترك العمليات في الحرب ضد سافوي، في يناير/ كانون الثاني ١٦٠١ .
ناهيك عن لويس الثالث عشر ورشيليو ومدام دوسيفينه . .

والحال أن سفر الركاب والشحن قد توسعا على حد سواء في القرن الثامن عشر .
ويكمن أحد أسباب ذلك في أن ظمأ الباريسيين قد وسع الطلب على نبيذ روائيه
وبوجوليه، حيث كانت الأولى تصدر ثلاثين ألف هكتولتراً في السنة بينما كانت الثانية
تصدر خمسين ألف هكتولتراً في السنة . ولم تكن براميل النبيذ هذه كلها تمر عبر روان :
فأنبذة بوجوليه وبورجونيا كانت تشحن أيضاً من بويي - سو - شارلو، ومن ديسيز
وديجوان، بل ومن قرى وبورجات على طول اللوار، تعرف كلها بالـ "موانيء"، وإن
كانت في واقع الأمر لا تعدو أن تكون مجرد نقاط رسو . لكن روان كانت قد استحوذت
على الحصة الكبرى من حركة شحن الأنبذة هذه .

أما السبب الثاني، وهو سبب على جانب كبيراً جداً من الأهمية، فهو أن الملاحة
النهرية قد أصبح بوسعها صعود النهر من روان إلى سان رامبير بعد عام ١٧٢٨، عندما
جرى توسيع مضائق اللوار عبر هضبة نيليز لتصبح صالحة للملاحة . وكان ذلك تنويجاً
لسلسلة طويلة من المشروعات (يرجع أولها إلى عام ١٥٧٢) ولبرنامج أعمال طويل الأمد
قام على تنفيذه المدعو بيير دو لاجارديت، الذي يبدو أنه كان مدعوماً من شركة دبرت
الأموال الضخمة اللازمة لتحويل مسار النهر: حيث اشترى الطاحونة التي كانت تسد عمراً
ضيقاً في المضيق وأجرى مفاوضات مع نحو دزينة من الآخرين حتى يتركوا الممرات
الصالحة للملاحة سالكة، وأزال الصخور والأشجار الخطرة من تحت المياه . وقد كان
هذا، في مجمله، عملاً صعباً وطويل الأمد ومحفوفاً بالمجازفات والأخطار . وتاريخ أمر
المجلس الذي يصرح بالمشروع يرجع إلى ٢ مايو/ آيار ١٧٠٢ و "في عام ١٧٢٥ فقط،
جرى اعتماد الأعمال بالإشارة إلى أنها جيدة وتم تنفيذها على النحو المناسب ومنجزة
بالفعل" (٢٤٧) . ومن الناحية النظرية، كان من المفترض أن يمد المقاول تعديل مسار صعود
النهر من سان رامبير إلى مونسترول . لكن بيير دو لاجارديت لم ينجز قط هذا الجزء من
العقد، فقد أعلن، صادقاً أو كاذباً، أنه مستحيل التنفيذ . وقد أدى هذا إلى احتجاجات
كثيرة وعروض قيام بالمهمة، بل وهجوم من جانب عدد من التجار . وأنا أحب حكاية
بناء المراكب في سان رامبير، الذين اتجهوا في سورة غضبهم إلى بناء مركبين في
مونسترول، انجرف أحدهما في سيل عنيف، ولو أن الثاني قد وصل سالماً إلى الميناء
بالفعل في سان رامبير في ١٤ مايو/ آيار ١٧٥٦، لكي يثبتوا - دون طائل بالمرة - أن

الرحلة ممكنة .

ولكن لنعد إلى مشكلتنا: لقد كان مد الملاحه فوق روان إلى سان رامبير يرمي إلى هدفين على الأقل: فهو، في المقام الأول، يعني استغلال الغابات التي لم يسبق مسها حول سان رامبير، ومن ثم فرصة الاضطلاع في هذا الميناء الصغير بتركيز نشاط بناء المراكب والزوارق الذين سرعان ما توصلوا إلى ما يشبه احتكار بناء كل المراكب المستخدمة في مجمل المواصلات على نهر اللوار. وهذا يعني ألف مركب على الأقل في السنة الواحدة ثم أكثر من ذلك فيما بعد: ألفاً وخمسمائة عشية الثورة، إن لم تكن تقديراتي جامحة جداً، وما يحتمل أن يكون ٢,٨٠٠ بحلول عام ١٨٢٢، لو وافقنا على الأرقام التي يقدمها المؤرخ الشاب ديني لوي(٢٤٨). وقد وصلت هذه الزوارق والمراكب إلى روان إما فارغة أو محملة بالأخشاب و، بشكل متزايد، بالفحم. وكان الفحم ينقل من منجم فحم سانت ايتيان في عربات أو على ظهور حيوانات الحمل، حتى سان جوست، الميناء الصغير في مهبط النهر عند الجسر المقام في سان رامبير، حيث كان يجري شحنه على المراكب. وسواء كانت هذه المراكب فارغة أو محملة، فقد كانت كلها تدفع رسم ٤٠ Livres عند دخولها روان حيث كان أصحاب المكس يغرزون صفاً من الأوتاد الطويلة عبر النهر، مع سلسلة تسد القناة التي تعبر المراكب منها. والحال أن مراكب الـ *sapinières*، التي كانت حمولتها القصوى ١٥ طنًا من الفحم، كان يجري تدعيمها عند وصولها، لكي ترتفع طاقتها إلى ٢٠ طنًا. ومثل هذه الشحنات المتنقلة إنما تؤدي إلى تأكيد ازدهار روان. فالإجمالي، النبيذ والفحم معاً، كان يصل إلى حجم نقل ضخم: أكثر من ألفي مركب، تحمل ما يصل إلى نحو أربعين ألف طن. وكان الفحم مطلوباً بشكل خاص في مصنع سيفر (للخزف الصيني)، وكان يتنقل إلى باريس عبر قناة بريار.

الراسمالية والإقطاع

على أننا لا يجب أن نتصور أن روان قد تمتعت بإزدهار غير عادي في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. لقد ظلت مدينة صغيرة (٦٩٩٢ نسمة في عام ١٨٠٠، بالإضافة إلى قرية مجاورة، باريني، قوامها ٨١٠ نسمة)(٢٥٠). ولما كانت بلا أسوار - وهي مؤشر على شيء ما وإن لم تكن عاملاً حاسماً - فإنها لم تتمتع بـ "لقب المدينة" و فيما ذكر ج. أ. ديلور في عام ١٧٨٩(٢٥١)؛ "إنها ما تزال تسمى بورجاً إلى اليوم،

وإن كان الناس يضيفون {وهذا صحيح} أنها أجمل بورت في فرنسا .
والشيء الذي يمكن قوله بثقة هو أن السيطرة على طريق للمواصلات القومية لم
تحول روان إلى مركز رئيسي للتجارة . فهي ، شأنها في ذلك شأن أية مدينة ، كانت تضم
مجموعة من المهن ، وكان بوسعها أيضاً أن تباهي بوجود محامين وأطباء ودرجات
مختلفة من التجار . بل كان فيها أيضاً عدد قليل من تجار الجملة ، يمكن لجرد ممتلكاتهم
بعد موتهم أن يسمح بتقدير حجم ثروتهم ، وفي عام ١٧٠٠ ، كانت هناك نحو دزينة
من السماسرة الذين كانوا ، والحق يقال ، يقتصرون على تلقي سلع مرسلة من شركات
في ليون يقومون عموماً بإرسالها إلى باريس (٢٥٢) . وأخيراً ، فقد ضمت روان عدداً
قليلاً من كبار الشخصيات ، الذين يشغلون مناصب شرفية ، لكنهم ظلوا هامشين إلى
حد ما بالنسبة للحياة الفعلية الواقعية للمدينة . ومناصب نواب الملك ، التي ابتدعها الملك
وباعها في عام ١٦٥٧ إلى جانب من القناصل القائمين ، لم تثر أية حماسة بين صفوف
الأغنياء . فهل هذا هو السبب في أن المدينة كانت تشكو من سوء الحكم ، بل من انعدام
الحكم - حيث يزحف الوحل عليها دائماً من كل جانب وحيث تشكو شوارعها من سوء
تمهيدها وتبرز احتياجها الملح إلى الإصلاح ؟ أم أنها كانت ، من هذه الناحية ، شبيهة ، لا
أكثر ولا أقل ، بمعظم المدن الأخرى في ذلك الزمن ؟

طبيعي أن فضول المؤرخ إنما يتجه بشكل استرجاعي نحو قطاع النقل . ألم تتركز في
هذا القطاع ، من الناحية النظرية ، ثروة روان وتجديداتها الرأسمالية ؟ إلا أنه حتى في هذا
القطاع ، وهو قلب نشاط المدينة ، كانت قصص النجاح العظيم قليلة . لقد أدى صعود
المدينة إلى شيء من التغير في حياة بناء الزوارق والمراكب وفي حياة النوتية والملاحين .
وهنا شق شكل أولى من أشكال الرأسمالية مساره الهاديء . وهكذا فإن الناقلين - التجار
كانوا مختلفين عن الناقلين - الربابنة ، حيث الأواخر يعملون على مراكبهم إلى جانب
طاقمهم ، بينما الأوائل يملكون عدة مراكب يدير شئونها وكلاء تجاريون وملاحون . ومع
الازدهار التالي الذي شهده القرن الثامن عشر ، جرى إنشاء شركات نقل بأي شكل كان
مما عاد بالفائدة على صغار الرأسماليين . ونجد مثلاً نموذجياً في عائلة استفادت من المناخ
العام ، هي عائلة بيرى - لا بار . لقد امتلكوا كلاً من مراكب وترسانات بناء مراكب . وفي
عام ١٧٦٥ ، نجد أن بيرى - لا بار وعدداً قليلاً من زملائه التجار ، كانوا "رجال
الأعمال الذين يتعاملون وحدهم مع كل تجارة تقريباً قد تتم" بين سان رامبير
وروان (٢٥٣) . فهل تعني "التجارة" هنا شراء أم مجرد نقل الفحم ، الذي كان المنتج

الرئيسي الذي يتم نقله على هذه المسافة في النهر؟
أيًا كان الأمر، فإن الاحتكار كان لابد له من أن يكون عظيم الأهمية. وليس مجرد صدقة أن كمبيالة أشير إليها في الوثائق الرسمية قد جاءت من وسط هذه العائلة القوية التجاري. لكن القوة والنجاح قد أديا إلى ظهور عداوات وتحديات. ففي ٢٥ سبتمبر/ أيلول ١٧٥٢، استحوذ بعض الناقلين - الربابنة على بعض المراكب التي تنقل الفحم والتي تخص الشركة وأعلنوا أنهم بصدد اختراق النهر بها إلى باريس بأنفسهم. وهو حادث طفيف، إلا أن له دلالة (٢٥٤)، فلم يكن آل بيير - لابر يتمتعون بالحرية الكاملة في الحركة وقد واجهوا قدرًا من المعارضة الشرسة. ثم إننا، حتى في غياب إحصاءات، لا يمكننا تفادي الانطباع بأن أي رأسمالي انبثق من عالم الشحن والملاحة هذا قد ظل عند مستوى متواضع. فالواقع أن الشحن في زمن النظام القديم لم يكن في أي وقت من الأوقات نشاطًا مربحًا جدًا (٢٥٥). وإذا كانت قد ظهرت أية ثروات استثنائية، فعلينا أن نبحث عنها على مستوى آخر ما.

لقد كان بيير دو لاجارديت، الذي لا نعرف عنه سوى القليل، رأسماليًا أكثر أصالة من أصحاب المراكب والزوارق. ومنذ البداية، كان بوسع مشروعه أن يعتمد على رأس مال ملحوظ، يصل إلى نحو خمسمائة ألف Livres، قدمها فريق كبير من المساندين الماليين (كان عددهم أربعين في عام ١٧٩٢، عندما جرت تصفية الشركة وبدأ طرح الدعاوي والمطالب). والأكثر من ذلك، أن الإنفاق السنوي على صيانة النهر (بما في ذلك تمييز القنوات الذي لا غنى عنه) قد وصل إلى ما يزيد عن أربعة آلاف Livres، وكانت هناك حاجة إلى عدد من المحصلين لتحصيل المكوس. وكانت هذه المكوس تتراوح حول خمسين ألف Livres في السنة. وقد يبدو أن هذا إيراد متواضع، بالنظر إلى رأس المال المستثمر والذي ظل راكدًا بشكل غير منتج على مدار عدة سنوات خلال سير العمل. فالدخل الناجم لم يكن يشكل أكثر من ثمانية في المائة بأكثر التقديرات أرباحية. لكننا لا نعرف كل "أسرار" الموضوع الذي يبدو أنه كانت له تشعبات كثيرة. فعلى سبيل المثال، نعرف من إشارة عرضية في بعض الوثائق أن المدعو فرنون، "نائب أمين ليون"، في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٧٦٥، كان أحد ملاك "مشروع الملاحة النهرية الجديدة"، أي كان أشبه بمساهم فيه. ويتمثل تفصيل أكثر أهمية بكثير في أن بيير دو لاجارديت لم يكن مجرد جاب للمكوس؛ لقد كان يشتري الفحم عند مداخل سانت ايتيان ويشحنه إلى روان - متتهكًا بذلك، بالمناسبة، قانونًا فرعيًا ينص على أن كل فحم

منتج داخل دائرة فرسخين حول سانت ايتيان يجب أن يبقى هناك (٢٥٦).
والخلاصة أن ما يسمى بمشروع "الملاحة النهرية الجديدة"، وهو أهم مما يبدو عليه للوهلة الأولى، كان مشروعاً مزدهراً ومتعدد الجوانب، ويمكننا أن نفهم لماذا لم يكن لاجارديت وشركاؤه جد متحمسين لاستكمال التطوير المكلف والمحفوف بالمجازفات لوصلة مونيسترول - سان رامبير على النهر. ولعل أقوى شاهد على قوتهم هو انتصارهم في معركة - حول هذه المسألة بالتحديد - ضد شخص ليس هو نفسه عديم الأهمية، بيير دو ريفاس (٢٥٧). وكان هذا المساهم السابق في المناجم الموجودة في بريتانيا (والتي كان انتاجها قد هبط بشكل ملحوظ) قد استقر في فيرميني وكان يريد شحن الفحم الوارد من مناجمه على مراكب في مونيسترول. وترتب على ذلك نزاع مع شركة الملاحة النهرية الجديدة، وهو نزاع طرحه ريفاس على مجلس الملك. وقد اتهم الشركة بتقديم أعذار واهية عن عدم الوفاء بتعهداتها. وكانت هناك مسيرة خبراء وتقارير، متحيزة تحيزاً واضحاً لحساب لاجارديت. وقد فشل ريفاس في الدفاع عن موقفه، بالرغم من إبرازه لأهمية استغلال ليس فقط مناجم الفحم وإنما أيضاً الموارد الوفيرة للغابات المحيطة بمونيسترول، التي لم تكن قد مُست بعد، والتي كان من شأنها أن تحل كمصدر للمواد الأولية اللازمة لبناء المراكب محل غابات سان رامبير، والتي كانت قد استنفدت من جراء خمسين سنة من الاستغلال المكثف؛ كما أنه كان بوسع غابات مونيسترول أن تزود البحرية الملكية بالأشجار الطويلة التي كان يمكن تعويمها في اتجاه هبوط النهر إلى نانت. لكن جهود ريفاس منيت بالفشل، بالرغم من عناده الذي لا شك فيه ومن روحه الاستثمارية القوية: لقد كان، على سبيل المثال، قد أقام في منجمه في فيرميني، عندما اجتاحت السيول، ماكينته كان فخوراً بها إلى أبعد حد - وهي في واقع الأمر مضخة بخارية مصنوعة وفق نموذج Newcomen الإنجليزي وإن كانت أبسط (٢٥٨). وكان ذلك في عام ١٧٥٩ - أي قبل زمن طويل من تعميمها، بما يعد ماثرة رائعة!

وهل يمكننا اعتبار خط المراكب من روان إلى نانت وباريس، والذي جرى تدشينه لصالح الدوق دو لا فوياد في عام ١٦٧٩ (٢٥٩)، وسرعان ما أصبح التزاماً له، مثلاً آخر للاستثمار الكبير؟ لم يكن الخط يتمتع باحتكار، إلا أنه بما أن القوة هي غالباً الحق، فإن خط المراكب هذا، في كل مرة يغادر فيها روان، وكان ذلك يحدث مرتين في الأسبوع، كان ينقل بشكل مفضوح عدداً كبيراً من المسافرين والشحنات، متغلباً على منافسيه، الناقلين العاديين، عبر بضع مناورات صفيقة. إلا أن سخط وعداوة المتضررين كانا من

القوة بحيث إن خط المراكب قد اضطر إلى التراجع أمامهم في عام ١٦٩٧ . لكن عقد الخط قد تم تجديده في عام ١٧٣٦ من جانب الكسندر إيفون، الذي كان علاوة على ذلك مالكاً لقناة بريار ومنافساً لأصحاب خط نيمور ومونتارجيس . والحال أن معركة قنوات بريار وأورليان ولواتج هذه لا تهمنا إلاً من بعيد، إلاً أنها تكشف عن مدى اتساع الامبراطورية الاستعمارية التي أقامها الكسندر إيفون الذي لم يكن، بالمناسبة، من أهل روان .

إلاً أنه بشكل إجمالي، كانت روان والمنطقة المحيطة بها، في القرن الثامن عشر، بعيدة عن أن تكون قد استولت عليها الرأسمالية، التي كانت آنذاك ما تزال في مجرد بداياتها . وللتدليل على أن سكان روان قد ظلوا غارقين في الماضي، لا يحتاج المرء إلاً إلى أن ينظر في سلوك الدوق دو لا فوياد، الذي حصل على لقب دوق الروانيه في عام ١٦٦٦ . لقد عاد عليه اللقب بسلسلة من الضياع والرسوم والامتيازات التي استغلها طموحه وأنانيته عن طيب خاطر . وواقع أنه قد تمكن ليس فقط من الإبقاء عليها بل ومن تدعيمها وأنه قد أعاد إلى الحياة عدداً من الصلاحيات - التي كانت قد آلت إلى الزوال منذ زمن بعيد - بكل قوتها القديمة، إنما يعد كاشفاً وغنياً بالدلالات على أية حال . ففي روان نفسها، على سبيل المثال، كان من حقه تحصيل رسوم دخول الميناء ورسوم عبور اللوار (بالتزام قدره ٥٣٥٠ Livres)؛ والـ **droit de grenette**، وهو رسم يتم تحصيله عن جميع الحبوب المباعة في سوق المدينة؛ والـ **droit de greffe**، وهو رسم خاص بالـ **bailliage**، بل وتحصيل رسوم تخص السجن، وربيع عشور الأبرشية؛ كما كان له حق بيع أنبذته في المدينة قبل أي أحد آخر بشهر، وإلزام السكان بطحن حبوبهم في مطاحنه . وعلى بعد فرسخ واحد من روان، كان يملك ضيعة بوازي: أرضها ومزارعها التي تعتمد على عمل المحاصين، بالإضافة إلى سبع أو ثمانية أحواض لصيد السمك . ثم كانت هناك معاصر الكروم التي يملكها، حيث كان زارعو الكروم القرويون ملزمين بعصر أعتابهم هناك . وهذا مجرد موجز لقائمة لا نهاية لها، تتكشف تفاصيلها في السجلات، متى لجأ الدوق أو ممثلوه إلى اتخاذ إجراء أو إلى تقديم احتجاج أو إلى رفع دعوى، كما حدث في عامي ١٧٠٥ و ١٧٠٦ مثلاً، عندما تحركوا ضد السماسرة في المدينة، أو عندما بنوا أو اشتروا عدة مطاحن لكي يستردوا امتياز الطحن . ومثل هذا العدوان الناجح إنما يسلط ضوءاً قاسياً على الوضع في إقليم الروانيه . إذ يبدو أن الإقطاع قد تعايش تعايشاً سعيداً تماماً مع الرأسمالية هنا .

المدينة من داخلها

تقدم لنا دراسة مناسبة (٢٦١)، عبر صورة للتركيب الاجتماعي - المهني للمدينة الصغيرة في أواخر عهد النظام القديم (أنظر الشكل ٢٦)، مادة وفيرة للتأمل. وإذا قسمنا السكان إلى ثلاثة قطاعات (الثالث والثاني والأول) فسوف نحصل على الأرقام التالية، بالتقريب: ١٣,٥%؛ ٥٤%؛ ٢٠,٥%. ولا يصل الإجمالي إلى نسبة ١٠٠% بسبب استحالة إجراء تعداد كامل. لكن الأرقام تكشف بالفعل عن تركيب غريب نوعاً ما.

١ - الحضور الواضح في المجموعات "الثالثة" لطبقة من شاغلي المناصب وأعضاء المهنة الحقوقية الذين يحتلون القمة: فالتجار وأصحاب الأنزال لا يمثلون غير نسبة ٧% من هذه الجماعة.

٢ - غالبية ضخمة من الحرفيين: ٥٤% (١٩% منهم مراكية).

٣ - في القطاع الأول (المتضخم من جراء إضافة العمال المياومين الذين وضعتهم في هذه الفئة)، لا يشكل الفلاحون وزارعو الكروم غير نسبة ٧%، الأمر الذي يبدو أنه يؤكد أن روان كانت متميزة إلى حد ما، أو حتى بشكل جوهري، عن عالم الزراعة الذي يحيط بها. وهذا يشير مشكلة كبيرة. فهل يرجع ذلك إلى أن تطور المدينة قد حدث في وقت متأخر؟ أم أنه يرجع إلى الطلب المتزايد على العمل في المهن المرتبطة بالنقل النهري بل والبري؟ على أن المميزين، بوصفهم ملاك أراضٍ، قد مارسوا نفوذاً قوياً على حصة مهمة من الأرض المحيطة بالمدينة. فروان لم تكن واحدة من تلك المدن، مثل ميلوز، التي كانت قد تخلت عن الاستثمار في الريف المجاور.

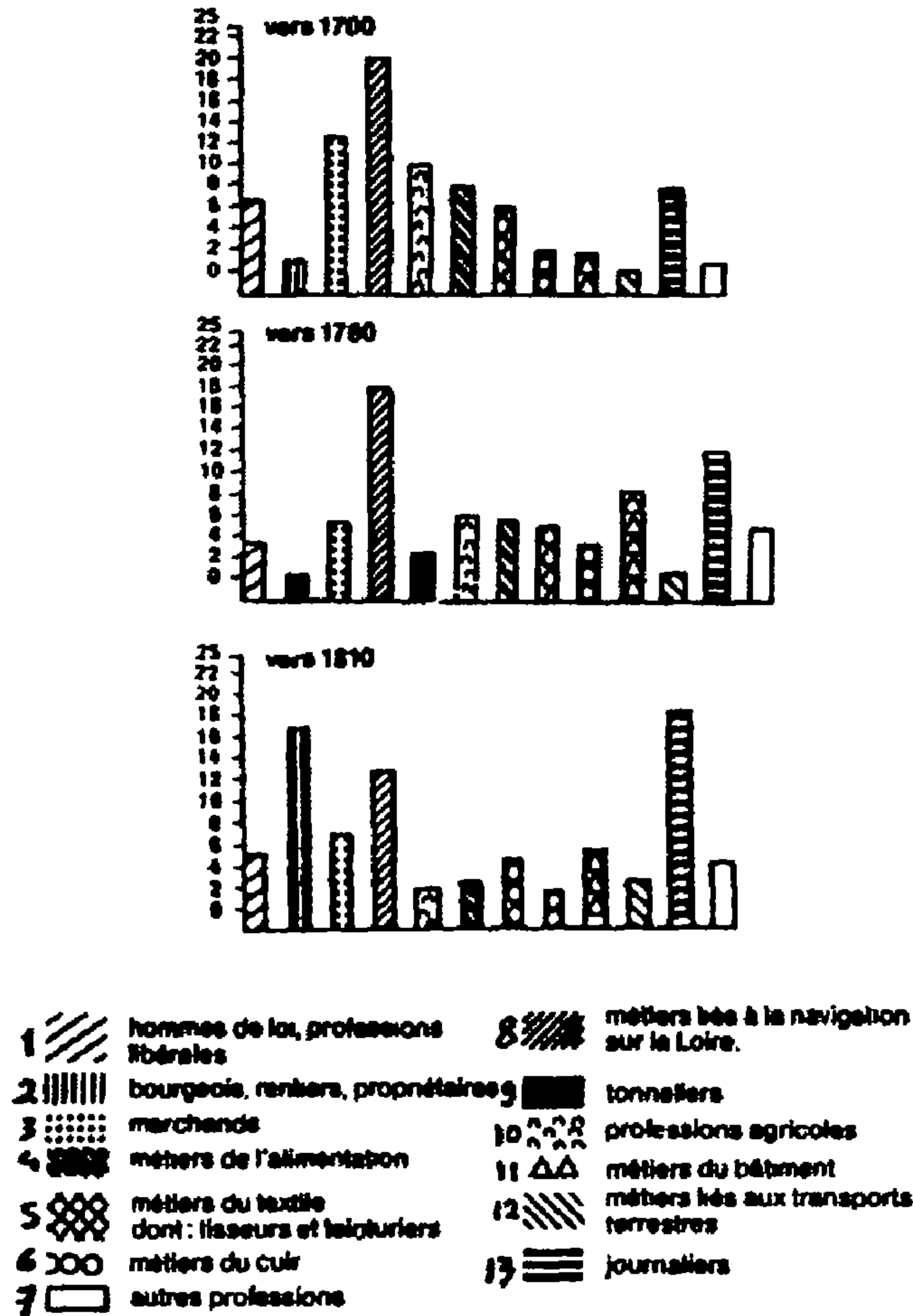
٤ - وأخيراً، عشية الثورة، كان هناك قدر من التخصيص الملحوظ بحسب الناحية: فالحرفيون والعمال المياومون كانوا يوجدون غالباً في الشمال، في حي الكازيرن [الثكنات]، وعلى الهامش الجنوبي والغربي في أسفل المدينة وحول المرسى؛ أما التجار والسماسة والمراكبية فقد كانوا يوجدون على جزيرة روان. وهكذا تكيّفت المدينة مع مختلف مهامها (٢٦٢).

روان في القرنين التاسع عشر والعشرين

هناك ثغرات كثيرة في عرضنا الموجز لنشاط روان والرواينة السابق، خاصة فيما يتعلق بالتوازن بين النشاط الريفي والنشاط الحضري. ثم إن القيام باستكشاف في الكتلة الضخمة من المطبوعات البحثية والوثائق التي لم يتم فحصها من شأنه أن يتيح إمكانية

الشكل ٢٦

التطور الاجتماعي - المهني في روان



مفاتيح الشكل: ١ - رجال القانون، المهن الحرة، ٢ - البورجوازيون، من يحيون من الربيع، ملاك الأراضي، ٣ - التجار، ٤ - مهن المواد الغذائية، ٥ - مهن النسيج، بمن في ذلك النساجون والصباغون، ٦ - مهن الجلود، ٧ - مهن أخرى، ٨ - المهن المرتبطة بالملاحة في اللوار، ٩ - صناع البراميل، ١٠ - المهن الزراعية، ١١ - مهن البناء، ١٢ - المهن المرتبطة بالنقل البري، ١٣ - العمال المياومون.

لاحظوا، في سياق نمو عام: الصعود القوي للقطاع الثالث وللبرجوازية؛ الهبوط الحاد للعمل الزراعي؛ الهبوط النسبي (والمطلق) في عدد المراكبية؛ التوسع المتواصل للمواصلات البرية؛ الصعود الطفيف في عدد الحرفيين (بما في ذلك مهن البناء)؛ وأخيراً الصعود المثير في عدد العمال المياومين، الذين كانوا أكبر جماعة مستقلة بحلول عام ١٨١٠، بما يعد علامة على تبلتر الناس العاديين، مع تزايد الثروة في المدينة.

قطع شوط أبعد بكثير. ولكن هل نحن بحاجة بالفعل إلى ذلك في سياق المناقشة الحالية؟

ربما كان من الأفضل إنهاء هذه المحاولة الرامية إلى تحديد وضع حالة روان الخاصة بإلقاء نظرة سريعة على ما آلت إليه المدينة وأقليمها بعد اختفاء الملاحة النهرية القديمة (٢٦٣)، أي إماماً بعد عام ١٨٣٨، تاريخ استكمال قناة اللوار، والتي سوف تكون لزمن طويل خادماً أميناً لنهر اللوار (وإن كانت المواصلات عبره تشهد الآن، انحداراً متواصلاً وكارثياً)، أو بعد عام ١٨٥٨، عندما أدى بناء جسر للسكك الحديدية إلى وصول شبكة السكك الحديدية إلى المدينة (٢٦٤).

لم تؤد هذه الأحداث إلى إلحاق ضرر عام بإزدهار روان. فقد ظلت مركزاً مهماً للمواصلات، مثلما كانت حالها بعد افتتاح قناة جيفور التي تربط حوض سانت ايتيان بالرون (١٧٦١) وبعد افتتاح قناة الوسط (١٧٨٤ - ١٧٩٠) بين ديجوان ونهر السون. ثم إن عدد سكان المدينة قد تزايد بسرعة. فاليوم، وضمن حدودها الأوسع كمدينة، تضم روان مائة ألف نسمة أو أكثر، بما يزيد عشر مرات وأكثر عن عدد سكانها في عام ١٨٠٠. وعلاوة على ذلك، فقد شهد القرن التاسع عشر توسع سيطرتها على المنطقة المحيطة بها، والحق إنها منطقة محدودة تماماً: ما بقي من سلسلة المدن المنافسة التي تحيط بروان من جميع الجهات، على بعد مسافة تصل إلى نحو أربعين كيلو متراً: سانت ايتيان، ليون، ماکون، مولان، فيشي، كليرمون - فيران - مجموعة من الأشياء التي لا يمكن إزاحتها. فهي منطقة محدودة إذًا، وفقيرة أيضاً، لكن الصناعة الريفية قد نمت هناك خلال القرن التاسع عشر. وكانت الأيدي العاملة رخيصة - وهو أمر مربح لرأسماليي ليون المسئولين عن انتشار نسج القطن والحريز، كما أنه مربح لصغار أرباب العمل في إقليم الروانيه. وكانت القوة العاملة هذه قوة ماهرة - ألم يكن الريفيون، كما في كثير من القرى الفرنسية، قد اعتادوا على صفر جبال القنب ونسج أكياس الخيش منذ قرون؟. وفي الصيف، كانت تنتشر عبر السهل "أبشع الروائح، في فصل نقع القنب وفرده لكي يجف" (٢٦٥). والحال أن الانتقال من القنب إلى القطن، في القرن الثامن عشر أولاً، ثم بشكل أسرع في القرن التاسع عشر، لم يكن ليشكل قطيعة تذكر مع الماضي: فالأصابع قد ظلت رشيقة.

طبيعي أننا بإزاء نوع عتيق من أنواع الصناعة، لا يتعد كثيراً عن صناعة المنسوجات الصوفية في فلورنسا وتوسكانيا في القرن الثالث عشر (٢٦٦). لكن هذه الصناعة البدئية

أو التمهيدية قد أثبتت أنها طويلة العمر . والحال أن قرب أسواق المواد الغذائية من هذه الورش الريفية قد جعل الحياة أسهل بالنسبة لها وخلق ازدهاراً أو على أية حال توازناً مريحاً . وسوف نجد أن "الرؤساء" ، المنزعجين أو الذين أصابهم الرعب من سحق العمال في المدن الصناعية ، لم يكونوا متحرقين إلى تركيز الصناعة أو إلى إدخال الميكنة عليها . وقد ساعدتهم الكهرباء في ذلك ، حيث أتاحت تبعثر موارد الطاقة ومن ثم الإبقاء على تبعثر الورش . وهكذا لم يأت التحديث بسرعة ؛ خاصة وأن الظروف قد أعطت دفعة ما لنشاط أقليم الروانيه . ولهذا نجد أن ضم ميلوز من جانب ألمانيا في عام ١٨٧١ قد جعل مدينتنا الصغيرة المنتج الرئيسي للأقمشة القطنية ولأقمشة "فيشي" المخططة الزاهية الألوان . والواقع أن صناعة المنسوجات في روان قد شهدت أفضل أيامها بين عامي ١٨٧٠ و ١٨٩٠ . وفيما بعد ، تمكنت من الصمود لكساد عام ١٩٢٩ . وقد بدأت المنسوجات المحبوكة في الظهور هناك وسرعان ما أصبحت روان المنتج الثاني لها في فرنسا ، بعد تروا .

ربما يعد شيئاً غريباً إلى حد ما ، لم تبدأ الأزمة الهيكلية في التأثير على روان إلا بعد عام ١٩٥٥ . وعندئذ ، انهارت قطاعات كاملة من الاقتصاد المحلي ، مما أدى إلى السخط والتدمير . لكن روان ، مستفيدة من وظائفها الإدارية ، ومن قطاع ثالث مزدهر ، ومن صناعات هندسية جديدة تقع في قلب المدينة أو بالقرب منها ، ومدعومة ربما بزهو نجاحها في الماضي ، قد تمكنت مع ذلك من البقاء في حالة جيدة . واليوم ، فإن الأزمة العامة التي تحتاج فرنسا ، كما تحتاج بقية العالم ، قد وصلت إلى روان أيضاً ؛ لكن الأزمة هذه المرة ليست أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية فقط ، بل هي أزمة ذهنيات أيضاً . فلا أحد يعرف ما الذي يخبئه المستقبل ، لكن المشكلات تظهر بالفعل .

وهكذا ، بين أمور أخرى ، فإن المشكلة الدائمة والخاصة بطرق النقل ، والتي كانت ماثلة بالفعل في القرن الرابع عشر ، قد أصبحت مطروحة من جديد . والتاريخ يعيد نفسه : فهناك ثلاثة طرق شمالية - جنوبية متنافسة : طريق الآلييه ، عبر كليرمون - فيران ؛ وطريق البوربونيه عبر روان وتارار إلى ليون (أي طريق اللوار) ؛ وأخيراً طريق السون - الرون الذي سلب من الطريقين الآخرين جانباً كبيراً من حركة المرور في القرن العشرين وما يزال يحتل الصدارة ويواصل تقدمه . ثم هناك المستقبل الذي ما يزال غير مؤكد للطرق العرضية من نانت إلى ليون ومن بوردو إلى ليون ، عبر كليرمون - فيران ، وكذلك المنافسة من المدن الأكبر . ونحن لا نعرف نهاية هذه القصة ، ومن الصعب التنبؤ

بالمستقبل . إلا أنه ربما كان علينا أن نشق مرة أخرى في حيوية روان والروانيه .

لافال، او الانتصار المزدوج للصناعة ولتجارة المسافات البعيدة

كنت قد انتويت في الأصل، عند ترك روان لمصيرها، أن أتناول حالة بريف - لا - جايارد، على الجانب الآخر من المسيف الأوسط . وكان بالإمكان في الوقت نفسه أن أذكر تيل وأوسيل؛ فتكون بريف هي المدينة التي تقع في الأرض المنخفضة، بينما تكون تيل هي المستوى التالي في ريف bocage، بينما تكون أوسيل، القرية من هضبة ميلفانش، مثلاً لمدينة جبلية. لكنني قررت في النهاية أن لا أفعل ذلك؛ ومرجع ذلك، جزئياً، هو المساحة، وإن كان يرجع أيضاً إلى أن جايارد، كما يوحي بذلك أسمها (تعني كلمة جايارد: "الواثقة"، "الباسلة") كانت مدينة راسخة، لا تكاد تجد ما يزعجها، أي كانت مدينة بلا مشاكل: فقد كانت، بشكل ما، جد واثقة من نفسها، وجد مطمئنة إلى الحماية التي تلقاها من أسوارها المزدوجة، ومن الأرباح التي تجنيها دون جهد من طرق التجارة التي تمر بها وشهرة أسواقها الكبرى التي كان بوسعها أن تضم في القرن الثامن عشر نحو خمسة آلاف رأس من الماشية؛ كما أنها كانت أيضاً مطمئنة بشكل جد مريح - بالنظر إلى خصوبة الريف المحيط بها - إلى الدخل الذي يعود على نبلائها وبورجوازيها من الأرض؛ وأخيراً، كانت جد متخمة بطوائف الحرفيين الموجودة فيها.

وهكذا وصلتُ بأسرع مما توقعت إلى لافال، في ذلك الأقليم الصعب، أقليم المين الأسفل، على الضفة اليمنى العالية لنهر ماين "الجميل، الغامق" (٢٦٧) والعميق، عند النقطة التي يجتازه عندها الجسر القديم، في مواجهة القلعة القديمة والقلعة الجديدة. هذه مدينة قديمة، بما تتميز به من مجموعة من الآثار المعقدة، والتي تتحدى المؤرخ الذي يمر بها أن يستحضر كل ما يمكنه (أو لا يمكنه) تذكره عن فن العصور الوسطى وأوائل العصر الحديث. وأياً كان الأمر، فإن لافال مدينة فرنسية. وغالباً ما تكون المدن الإيطالية أجمل؛ بل وتكون رائعة، عندما تهتم بذلك. لكن المدن الفرنسية غارقة بشكل ثابت في شخصية الريف الخاص الذي يحيط بها ويدعمها و، إلى حد ما، يفسرها. ففي فرنسا الماضي بشكل خاص، كانت المدينة، أولاً وبالدرجة الأولى، محصلة ريفها.

والحال أن لافال، التي ربما كان يسكنها عشرة آلاف نسمة في القرن السابع

عشر (٢٦٨)، إنما تقع في مركز حوض ضيق، أغنى، أو على الأقل أقل فقراً من الأقاليم المحيطة به، حيث يتمتع بميزة وجود قدر من التربة الطباشيرية. وقد ظهرت الكلاسات هنا في وقت مبكر.

وتقع لافال على تخوم بريتانيا، التي كانت في وقت من الأوقات مقاطعة **Franc salé**، أي معفاة من دفع ضريبة الملح، الـ **gabelle**؛ ومن ثم فإن تهريب الملح قد ازدهر هنا على مدار قرون، في "أرض الأدغال هذه، التي تنتشر داخلها الأحراج والبرك"، حيث يمكن "لأجمات من نباتات الايلكس أو الرتم أن تخفي رجلاً على بعد خطوات قليلة [منك، وحيث] تخنق الأرض المليئة بالطحالب... كل صوت". والحال أن مملكة مهربي الملح هذه سوف تصبح الملاذ الطبيعي المألوف للشوان خلال حرب الفانديه. ولكن كيف يمكن للأقليم، كما اشتكى من ذلك قس أبرشية لانديفي الصغيرة، أن يتجنب الانجرار إلى التهريب، وهو الذي يشكل "شبه جزيرة تقريباً بين نورماندي ومقاطعة بريتانيا «الأجنبية»" (٢٦٩)؟ والحق إن لافال لم تكن لها صلات منتظمة بهؤلاء الخارجين على القانون (٢٧٠)، مهربي الملح، فيما عدا أنها، كمدينة حدودية، كان عليها أن تقدم غالباً مأوى، عن طيب خاطر، لقوات ولحاميات، وهي قوات وحاميات كانت، دون استثناء تقريباً، تعزز صفوف المهربين. ألم يكن من الممارسات العادية للجنود، على أية حال، بل ولضباط محترمين، أن يسمحوا لأنفسهم بالتجاوب مع إغراءات أرباح تهريب الملح؟ وبالرغم من الأوامر المتكررة الصادرة عن الملك، والتي تقرر عقوبات شديدة (الأشغال الشاقة مثلاً في عام ١٦٨٢) (٢٧١)، انخرطوا في هذا التهريب بشكل يكاد يكون سافراً. وفي عام ١٦٩٣، تحدثت تقارير اثني عشر شاهد عيان عن فصائل صغيرة من الجنود، بين عشرين وسبعين خيال مسلح، مثل "فرسان فوج الـ **Mestre de Camp Général**"، الذين يستولون بالقوة على خيول عمال الحراثة من أجل الخروج إلى البحث عن الملح "غير الرسمي" في بريتانيا، ويهاجمون الرماة التابعين لمكتب الـ **gabelle**... بل والمشاة العابرين بحجة أنهم يشبهون جامعي الضرائب" (٢٧٢).

والحال أن هذا الوجود العسكري، حتى عندما لا يتسبب في وقوع حوادث، كان كابوساً بسبب مشكلات الإيواء وتوفير إمدادات من المواد الغذائية. وفي مايو/ آيار ١٦٩٣، تسبب وصول ست فصائل من الفرسان إلى إثارة الذعر في لافال والكانتونات المجاورة. إذ كيف يمكن تزويد هذه الكتلة من الرجال والخيول النهمة بالخبز وبالعلف وبالشوفان؟ لقد خاف الأمين ميرومنيل من السخط الشعبي وطلب من الملك دفع قيمة

جزء من المساهمة المتزعة من الأبرشيات التي قدمت العلف للخيول. بل إنه قد فكر، لو ازدادت الأمور تدهورًا، في أن يجيء بالشوفان "من وراء نهر اللوار". أما فيما يتعلق بالحبوب، والتي كان السكان يخشون دائمًا من حدوث نقص فيها، فقد كان "الذعر" أعظم، إذ كانت ما تزال هناك تسع كتائب في المنطقة، وهو ما يعني استهلاك ألف زكية قمح في الشهر. وقد استنتج الأمين أنه سوف يكون من الضروري مع ذلك "دفع الناس إلى فتح أمرائهم في كل من المدينة والريف. وسوف نحاول منع وقوع أية حوادث بكل السبل الممكنة بشكل معقول". إلا أنه بعد ذلك بأيام قليلة وقعت حوادث بالفعل واضطر الأمين إلى التصريح بالمصادرات (٢٧٣).

والحال أن السخط الشعبي الذي أثارته مشكلات التموين كان طبيعيًا؛ فهذه المنطقة التي تخترقها جداول سريعة التدفق وتنتشر عبرها التلال المنخفضة، كانت تتألف من تربة باردة عمومًا وجرداء إذا ما تُركت لحالها: "إن كثرة من هذه الحقول تغل أربعة أو خمسة حصادات بالكاد في دزينة من الأعوام؛ فهي بحاجة إلى إراحة غير منتجة بالكامل على مدار سبع سنوات، تنتج خلالها الرتم الذي يُعتقد أنه يرد إليها الخصوبة. والمحصول من القمح منخفض. فالحقول التي جرى إعدادها بتكاليف ضخمة لا تنتج إلا ما بين ثلاثة وخمسة للواحد، وهذا أحد الأسباب في تفضيل المزارعين لزراعة الحنطة السوداء التي تغل ثلاثين أو ستين أو حتى مائة؛ وهذه الحبوب توفر غذاءً للناس الذين لا يسعهم الحصول على القمح أو حتى الجاودار [والذي تتم زراعته بشكل أوسع من زراعة القمح] اللذين يباعان دائمًا بأسعار جد مرتفعة" (٢٧٤). ويقول تقرير مقدم إلى لجنة الخلاص العام: "لا يمكننا أن نزرع القمح إلا في ما يتراوح بين ربع وثلاث أرضنا كل سنة، في الظروف العادية، وفي هذه الأيام نزرع عمومًا ما يقل عن الربع، وذلك بسبب نقص الأيدي العاملة الذي نشكو منه" (٢٧٥). وطبيعي أن الكسثناء كانت إمكانية واردة، ولكن هل يمكن العثور عليها دائمًا؟ كما كان بالإمكان شحن الحبوب [إلى لافال] من نانت، على طول اللوار والمين والمالين. ويجب أن نستبعد الكروم: فقد كان وجودها في منطقة لافال تافهًا. وصحيح أن أشجار التفاح كانت تستخدم منذ القرن الخامس عشر لانتاج عصير التفاح، الذي لم يكن مجرد مشروب للإنسان الفقير في ذلك الأقليم. لكن حصادًا رديئًا، كما في عام ١٧٤١ (٢٧٦)، قد أدى إلى ارتفاع أسعار عصير التفاح لتصل إلى مستوى أسعار النبيذ تقريبًا، بحيث أنه، في الـ Hôtel - Dieu، كانت السلطات تقدم

للتزلاء الفقراء النبيذ - المخلوط بسخاء بالماء دون ريب - بدلاً من عصير التفاح .
وطبيعي أن النبيذ الحقيقي كان يصل بالفعل إلى لافال من آنجو ومن الأورليانيه، بما
يصل إلى نحو ألفي pipes في العام (حيث يصل الـ pips الواحد إلى ما بين أربعة
 وخمسة هكتولترات)، بما يمثل استهلاكاً إجمالياً قدره ما بين ثمانية آلاف وعشرة آلاف
هكتولتراً لعشرة آلاف نسمة - وهو حجم ليس سيئاً بالنسبة لمدينة من شاربي عصير
التفاح والمياه .

أما فيما يتعلق بالماشية، فلم تكن توجد هناك أغنام إلا بالكاد، إلا أنه كانت هناك
وفرة من الأنعام والخيول المحلية الصغيرة - وكانت أربعة ثيران أو أربعة من هذه الخيول
الصغيرة تجر المحراث . أمّا الطرائد فكانت وفيرة: الأرانب البرية، والأرانب العادية
والحجل والحمام المطوق والتفلق (طائر مائي) والسُّماني (طائر) والجُهلول (طائر) .

ونادراً ما تحسن الوضع الزراعي على مدار القرن الثامن عشر . ويقول أحد التقارير
إن البطاطس، في العام الثالث للجمهورية، كانت "ما تزال في طفولتها، فهي لم تنجح
إلا في البساتين والأرض الأفضل أو على أرض يتم تسميدها بتكاليف ضخمة . وهي ما
تزال غير متشرة بما يكفي لكي يتم استخدامها كغذاء للآدميين فقط" . أمّا أراضي الكلاء
المفتعلة، أي التي تجري زراعتها ثم إراحتها، فقد كانت آخذة في الظهور للتو فقط،
بالرغم من أن مساحتها قد زادت ثلاث مرات خلال السنوات العشرين السابقة، إلا أنه
بسبب قصور الأسمدة، فقد كانت تقتصر على الأرض الجيدة بالفعل وكانت عندئذ
"تُفْلح بالمعزقة" . أمّا المنتجات الوحيدة التي كانت وفيرة بالفعل فهي الكتان والخشب .
ويتهيء التقرير إلى أن: "التفاح [الذي يصنع منه العصير] والكمثرى هما الاحتياطي
الرئيسي الذي نعتمد عليه" (٢٧٧) .

وعلى وجه الإجمال، كانت نتائج النشاط الزراعي هزيلة . ولم يكن أمام الفلاح من
خيار إلا أن يكون محاصاً: "إن الجانب الأعظم من أراضينا إنما تتم زراعته على أساس
المحاصة، أي أن المزارع يأخذ نصف الغلة لاستخدامه الخاص ويعطي النصف الآخر
لمالك الأرض الذي يعمل لديه (٢٧٨)، وهو مالك يحيا دائماً تقريباً في المدينة .

وهكذا لم يكن من الوارد أن تصبح لافال غنية من إيراد أرضها . فهل تدين
بازدهارها للطرق الكثيرة التي تلتقي هناك - والتي تقود إلى رين وأنجييه ولو مان (ثم بعد
ذلك إلى باريس أو أورليان) وإلى ماين وكان، وإلى آلسون عبر بلاد بيرش المرتفعة
والوعرة؟ كلا، لأن أيًا من هذه الطرق لم يكن جيداً . والطريق الرئيسي الذي يربط بين

لو مان ولافال ورين لم يدخل الخدمة إلا في عام ١٧٧٢ . وكانت الطرق المحلية رهيبة ، حتى فيما بين المزارع المتجاورة . " في أي مكان من فرنسا الغربية لم تكن العزلة تامة على نحو ما كانت عليه في وقت من الأوقات في المين الأسفل " (٢٧٩) . والحال أن المسافرين قبل عام ١٧٧٢ ، وكان من بينهم مدام دو سيفينييه ، قد اختاروا بالأحرى الذهاب عبر أنجييه ونانت . " كان النقل يتم على ظهور الخيول وأحياناً على ظهور الرجال " (٢٨٠) . وكان هناك بالطبع نهر الماين ، الذي كان صالحاً للملاحة حتى لافال بل وبعدها . إلا أنه عند هبوط النهر عن المدينة ، كان هناك اثنان وعشرون هويساً وعدد من الطواحين . وكانت الأخيرة عقبات أبدية هنا كما في أي مكان آخر وأحياناً ما كانت الأهوسة تفشل في العمل (٢٨١) .

ويجب أن نضيف أنه هنا كما في روان ، فإنه لو حاول المرء وصف دائرة مداها نحو سبعين كيلو متراً حول المدينة ، فسوف تمس عدة مدن منافسة ، لعبت دور أقطاب رادعة : أنجييه (على بعد ٧٣ كيلو متراً ، ١٤٣,٠٠٠ نسمة في آخر تعداد) ؛ لو مان (٧٥ كيلو متراً ، ١٥٥,٠٠٠ نسمة) ؛ رين (٧٢ كيلو متراً ، ٢٠٥,٠٠٠ نسمة) ، في حين أن سكان لافال اليوم لا يتجاوزون ٥٤,٥٠٠ نسمة .

وبوجه عام ، من الذي يمكنه ألا يستغرب ليس أساساً من الأهمية الحالية للافال التي تستثمر اليوم المزايا التي يمنحها لها وجود **prefecture** وقطاعها الصناعي المتنوع وتحسينات الأرض التي حولتها إلى منطقة رعي ناجحة تماماً ، وإنما من المنجزات التي حققتها المدينة منذ وقت مبكر كالقرن السابع عشر ؟

فإلى أي شيء يمكن إرجاع هذه المنجزات المبكرة نسبياً ؟ إنها ترجع ، بالدرجة الأولى ، إلى واقع أن أرضاً جوانية فقيرة وتابعة كانت تحيط بها وكان يجري جذبها إلى لافال كل أسبوع ، منذ القرن السابع عشر ، عن طريق ثلاث أسواق ، في أيام الثلاثاء والخميس والسبت ، بالإضافة إلى خمس أسواق سنوية كبرى . وعلاوة على ذلك ، داخل مدار ال **élection** الخاص بها ، وعلى ارتباط بالمدينة ، كان هناك ما لا يقل عن إحدى وعشرين سوقاً كبيرة (٢٨٢) (أربع أسواق في "بورج باليه وسوقان في جريز - آن - بوار ثلاث في سوجيه وثمانية في مونتييسير وأربع في كوسيه") . ولم تكن **arrondissement** لافال عند بداية القرن التاسع عشر تتطابق بحال من الأحوال مع ال **élection** القديمة ، لكن المرء يكتشف ، بما يدعو إلى الدهشة ، أنها كانت تعرف ما لا يقل عن ٦٧ سوقاً كبرى في ذلك الوقت (٢٨٣) . ومن الواضح أن هذه الأسواق كانت أسواق ماشية ،

حيث كانت منطقة لافال تباع للمناطق المجاورة الأنعام والخيول التي قامت بتربيتها. ومن المؤكد أن هذا النشاط التجاري قد أسهم في تحسن وضع أحوال لافال وامتانتها: ونحو ذلك الزمن نفسه، جرى توسيع ساحة السوق الكبرى بعد تصريح وزاري بذلك، بحيث استوعبت أرض ومبنى "دير الـ ci - devant bénédictins" (٢٨٤). والخلاصة أن لافال كان من الصعب أن لا تهيمن على الأرض المحيطة بها، كما تشهد على ذلك الأرقام: في عام ١٨٣١، كان عدد سكان المدينة ١٥,٨٣٠ نسمة وكان عدد سكان الكانتون ٢٤,٦٦٩ نسمة وكان عدد سكان الـ **arrondissement** ١١٤,٥٧٧ نسمة (أي أن ١٣,٨% من سكان الـ **arrondissement** كانوا يعيشون في المدينة).

لكن ازدهار لافال إنما يرجع الدرجة الأولى إلى صناعتها، المرتبطة بدوائر تجارة المسافات البعيدة والتي عززها الفقر المهيمن في الريف. وكما يشير أحد المؤرخين: "إن هذا الفقر هو الذي سمح لرجال الصناعة بمواصلة عملهم؛ ذلك أن الضرورة قد أجبرت الإنسان الفقير على طلب أجر منخفض للعمل الذي يعتمد عليه في إقامة أوده" (٢٨٥). إننا في واحد من تلك الأقاليم الكثيرة التي توازن فيها الصناعة الريفية المنزلية العجز في دخول الفلاحين.

ويبدو أن كل شيء قد انبثق عن الإنشاء القديم جداً (والذي تؤرخه الروايات بعام ١٢٩٨ على نحو محدد، وهو تحديد يدع مجالاً للشك) لصناعة منسوجات كتانية، يقال إنها قد جاءت إلى المدينة على أيدي حرفيين فلمنكيين رافقوا بياتريس دو جافر، زوجة جي دو لافال، وهو تاسع رجل يحمل هذا الاسم (٢٨٦). ومن المؤكد أن هذا الحدث قد جاء في موعده تماماً: فأقليم المين الأسفل كان ينتج دائماً الكتان والقنب، في حين أن الأصواف الهزيلة وريثة النوعية لأغنامه لم تسمح إلا بانتاج أقمشة رديئة وخشنة هناك. والواقع أن المنسوجات الكتانية لم تزدهر في لافال حتى القرن السابع عشر. لكنها بحلول ذلك القرن انطلقت انطلاقاً من يثار: إن الآلاف من النساجين قد شرعوا في العمل وسرعان ما أصبح التجار أغنياء. ولا شك أن الازدهار قد ترتب على فتح أسواق للصناعة الأوروبية في أمريكا اللاتينية وجزر الأنتيل. بل إن المنسوجات الكتانية غير المقصورة والتي كانت لافال تبيعها لتروا وبوفيه وكان وليون ورووان حتى يتم تقصيرها هناك كانت مخصصة في معظمها للذهاب إلى العالم الجديد. أما تجار الجملة في لافال والذين كانوا يرسلون المنسوجات الكتانية إلى أمريكا مباشرة فقد كانوا يستخدمون الحمالين وسائقي عربات النقل الذين يقومون بتسليم المنسوجات إلى سان مالو أو نانت،

حيث يجرى إرسالها من هناك في معظمها إلى كاديز، والتي تعتبر نقطة الانطلاق بالنسبة لأساطيل الإمدادات الأمريكية الكبيرة. وفي رحلة العودة، كان سائقو عربات النقل يحملون إلى لافال الخشب وألواح الخشب والدعامات الخشبية والحديد؛ لأن إقليم المين الأسفل كان عامراً بمصانع الحديد وبأفران الصهر. وهكذا ساعدت المنسوجات الكتانية على تحويل لافال إلى سوق للحديد.

ونحو منتصف القرن الثامن عشر، "بياع نقدًا في سوق منسوجات لافال الكتانية في السنة الواحدة ما بين عشرين ألف وأربعين ألف قطعة. وتتألف القطعة الواحدة من مائة *ells* {وحدة قياس في لافال} على الأقل، سواء أكانت من الكتان غير المقصر الذي ما يزال يتعين تقصيره، أم من الكتان الرمادي المخصص لصنع الجاكيتات أو للبطانات. وبياع الكتان غير المقصر بما بين ستة وعشرين ومائة سو للإل الواحد. . . بينما يباع الكتان الرمادي بما بين عشرين وخمسين سو. وهناك نحو خمسين بيت تجاري تعمل في هذا الخط في لافال. وقد بدأت مؤخرًا في صناعة المناديل الكتانية والقطنية هنا، كما في كوليه، لكن مناديل لافال من نوعية أفضل" (٢٨٧). ولو ترجمنا هذا إلى المقاييس الحديثة، فسنجد أن لافال كانت تنتج ما بين مليونين ومليونين ونصف مليون مترًا، بسعر متوسط قدره ثلاثة *Livres*، بما يعود بعائد سنوي قدره ستة أو سبعة مليون *Livres*. وخلافًا للمنسوجات الفرنسية الأخرى، كال *etamines* الصوفية التي تنتجها لو - مان، فإن إنتاج لافال من المنسوجات الكتانية قد واصل الارتفاع بثبات حتى زمن الثورة الفرنسية (٢٨٨).

أما المنفذ التجاري لهذا النشاط المزدهر، والذي أدى إلى تنشيط المدينة كلها وكذلك القرى والبورجات المحيطة بها، فهو ساحة السوق الجديدة التي أقيمت على الجاست في عام ١٧٣٢. فالنساجون كانوا يأتون إلى هنا كل يوم سبت، حاملين لفاتهم من الكتان على ظهورهم؛ أما المستهلك، الجالس على بنش، فقد كان يفك اللفة ويفحصها جيدًا؛ وبعدئذ ينقل ما اشتراه إلى أحد "المقصرين". وكانت هناك مغاسل تقصير عديدة حول المدينة، على الضفة اليسرى لنهر الماين أو على طول الجوان، المتاخم للمروج التي تضيء على الكتان "بياضًا رائعًا" (٢٨٩). وغالبًا ما كان أصحابها تجارًا أو تجار جملة هم أنفسهم؛ وكانوا يشترون الكتان لحسابهم ثم يقومون بتقصيره ثم يبيعونه مرة أخرى. كما كانوا يشترون لقاء عمولة (بنسبة تتراوح بين ٦% و ٨%) لحساب تجار في مدن فرنسية أخرى.

والحال أن التعامل في عمليات استكمال المنتجات (وهي في هذه الحالة عمليات تقصير الكتان وفي أماكن أخرى عمليات تقصير وصبغ الأقمشة الصوفية) كان أحد السبل التي يمكن بها للتجار التحكم في السوق، مع احتفاظهم بالعمليات الأكثر ربحية، والاستحواذ على الدفعة الأخيرة من القيمة المضافة والأرباح المهمة التي تترتب على تجارة التجزئة. وكان تجار الجملة في لافال على اتصال بتجار الجملة في مدن كبرى أخرى؛ كما كانوا يقبلون جميع المجازفات، ويأملون في الحصول على الأرباح المرتفعة المعتادة في التجارة في ما وراء البحار. وكانوا مستعدين تمامًا لإرسال أخوة أو أبناء أو أبناء عمومة كوكلاء في بايونت أو كاديز أو بور سانت ماري أو لشبونة (تسبب لهم الزلزال الذي دمر هذه المدينة الأخيرة في عام ١٧٥٥ في خسائر تقدر بثلاثمائة ألف **Livres**) (٢٩١)، وفي كندا أو المارتينيك أو سانتو دومينجو أو حتى غينيا (٢٩٢). وقد شكلوا شركات لتقاسم مجازفات إرسال سلع وأموال على سفن تغادر سان مالو للتجارة في الجزر الأمريكية أو البحار الجنوبية، في زمن حرب الخلافة الإسبانية، أو على سفن مشاركة في حملة Du - Trouin - guay التآديبية ضد ريو دي جانيرو في عام ١٧١١ (٢٩٣). أو أنهم كانوا يشترون أسهمًا في شركة الهند الفرنسية ويشاركون في الوقت المناسب في المضاربة الجنوبية في شركة المسيسيبي. ومن وقت لآخر، كانت هناك حالات إشهار إفلاس، لكنها كانت غير متواترة نسبيًا، لأن هؤلاء المضاربين، إذا كان بالإمكان تسميتهم بهذا الاسم، قد ظلوا ملتزمين بالتعقل.

فهل نحن بحاجة إلى مزيد من الكلام عن هؤلاء التجار، وهم يشبهون أي تجار آخرين في فرنسا أو أوروبا، حيث يستريحون على قمة النشاط الرأسمالي ومن ثم على قمة المجتمع المحلي أيضًا؟ إنهم يحتلون بالضرورة الساحة الأمامية للتاريخ، وليس من الصعب تتبعهم في بيوتهم وأعمالهم اليومية أو وهم يركبون مع زوجاتهم متجهين إلى بيوتهم الريفية أو وهم ينتظرون في أيام السوق مجيء محاصيئهم، بناءً على أوامرهم، بإمدادات لتموين بيوتهم في المدينة: لقد كانت العليات والأقنية مليئة بالقمح والجاودار وبالحنطة السوداء وباللحوم المملحة والفواكه وبحطب الوقود. كما كانوا من أوائل المشترين للمناصب، بل وكانوا مشترين لضياح النبلاء، مهما كان الثمن (٢٩٤). وبما أن المال كان يفتح جميع الأبواب، فقد دخل أبناؤهم وبناتهم إلى صفوف النبلاء.

إلا أنه في لافال، خلافًا للنموذج السائد في معظم المدن، سوف نجد أن هؤلاء الرجال المميزين، سواء اكتسبوا النبالة أم لا، قد ظلوا كلهم تقريبًا مخلصين للتجارة. إن

أمثال لو كليرك وماريه وجيتيه وبيرسيه ودولابورت وبيسو وديشما وريستو وبيكو، إلخ، والمعروفون هؤلاء وأولئك بأسماء ممتلكاتهم (بيكو دو لا جارييفيري، جيتيه دو لا أوليري، بيرسيه دو لا كوبيلير)، قد عاشوا حياة تتميز بالبساطة التامة. وكانت عائلاتهم التي لم تفقد طابعها البطريكي بعد تتساند وتتكاثر (وليس فقط بمناسبة إشهار إفلاس عندما كانت العائلة تسارع إلى إنقاذ شرفها وسمعتها). والحال أن بيوتهم، في مركز المدينة العتيقة، قد أصبحت أكثر زخرفاً وجرى "تحديثها" في القرن الثامن عشر لكي تصبح أقدر على توفير أسباب الراحة، لكن هذه العائلات كانت تلبس ثياباً تتميز بالاعتدال وكانت تستخدم عدداً قليلاً من الخدم (٢٩٥). وقد لاحظ طبيب جاء للإقامة في لافال في أواخر القرن الثامن عشر أن كلاً من الأغنياء والفقراء يأكلون أكلاً مقتصدًا: الحساء، الكثير من الحساء، الكرنب أو الكراث، والقليل من اللحم. وكان العمال يشربون الماء "وعصير التفاح في مناسبات خاصة"، بينما كان الأغنياء يشربون عصير التفاح كقاعدة. أما النبيذ والأطباق الفاخرة فلم تكن تظهر إلا في "المآدب الاحتفالية" (٢٩٦).

ومع ذلك فقد احتلت جماعة صغيرة من تجار الجملة كل المواقع القيادية. وهل كان يمكن للأمر أن يكون على خلاف ذلك، في حين أن تنظيم العمل في كل من المدينة والريف المحيط بها قد جعلهم ركيزة مجمل الصناعة، وأدى إلى خلق تباينات ضخمة في الوضعية الاجتماعية، كانوا هم من استفاد منها؟ لقد أوضح مراقب في أواخر القرن السابع عشر (٢٩٧) أن تجارة المنسوجات الكتانية في لافال "تعتمد على ثلاثة أنواع من الناس": تجار الجملة الثلاثين الذين يتحكمون في التجارة، والنساجين الكبار الخمسمائة الذين يشترون الخيط ويقدمونه للعمل وما يزيد عن خمسة آلاف عامل "لا تزيد قيمة ما يمتلكه أغنى واحد بينهم عن مائة Livres". والواقع أن هذا التصنيف العام يمكن أن يغطي العديد من الحالات. ومن الناحية النظرية، لم تكن هناك لوائح تنظيمية للطوائف تقيد عدد الرؤساء والعمال. فقد كان بوسع أي واحد أن يطرح عمله في السوق ويبيعه بحرية. إلا أنه من الناحية العملية، كان هناك نظام تبعية يمتد من النساج - الرئيس الثري، الذي يملك عدة أنوال، وربما يملك مغسلة تقصير، والذي يمكنه شراء المواد الخام نقدًا ويبيع منتجات عماله، إلى النساج الذي يعمل في ورشته الخاصة مع واحد أو اثنين من العمال المياومين، والذي يتحرك إلى البيع بسرعة حتى يتمكن من شراء مواد خام وكان غالبًا تحت رحمة الغزاليين - الرؤساء "المعروفين بالسرطان، لأنهم يلتهمون ويمتصون

النساجين - الرؤساء الذين يملكون أدواتهم الخاصة ولديهم زوجة وأبناء يعملون معه، في ظروف لا تختلف كثيراً عن ظروف النساج - الرئيس المتواضع، والإنسان الفقير الذي يضطر إلى تأجير نفسه لكي يحصل على أجر أو يعمل، على الأرجح، في بيته في جزء من الوقت لأنه كان فلاحاً أيضاً. وكانت كل قرية، وكل مزرعة في إقليم المين مسرح صناعة منزلية. ومادامت هذه هي الحال، فكيف كان يمكن أن لا تفشل سلفاً احتجاجات النساجين - الرؤساء الذين حاولوا في عام ١٧٣٢ تعديل شروط البيع المكرسة في ساحة السوق الجديدة حديثة الإنشاء؟ إن ما حدث في لافال قد حدث في كل مكان آخر توجد فيه قوة عاملة قبل صناعية، معظمها ريفية أو تحيا على تخوم المدينة (في لافال في منطقة كوكونير) وتجذب نفسها مبعثرة في مواجهة جماعة متحدة من التجار الحضريين. كان هذا هو النموذج في رانس كما في رووان، وفي اميان كما في لو مان، بالقرب من لافال، حيث كان قد جرى في أواخر القرن السابع عشر تأسيس صناعة منسوجات صوفية خفيفة، هي منسوجات الايتامين.

إن لافال، المحاطة بريفها الفقير، كانت مثلاً جيداً لبنية مكيفة للاستفادة من المكاسب الخلاقة لتجارة المسافات البعيدة - وإن كانت هناك مثالب أيضاً. فمن الذي سوف يقدم المال الذي يحتاج إليه النساج لشراء الكتان من سوق كراون (حيث يمكن العثور على أجود أنواع الخيوط) (٢٩٨)؟ ومن الذي سوف يقدم الائتمان اللازم خلال فترة الانتظار الطويل للعائد المالي وهو انتظار لا مفر منه في تجارة المسافات البعيدة؟ ومن الذي سوف يستثمر رأس المال المطلوب لإنشاء مغسلة تقصير؟ وماذا لو حدث فيض انتاج، وهو شيء يحدث من حين لآخر؟ إن النظام سوف يتوقف، لكن النساجين المياومين العاطلين سوف يكونون الأكثر تأثراً بالنتائج.

ويبدو أن صناعة لافال قد ازدهرت حتى أواخر القرن الثامن عشر. ثم بدأت في مواجهة منافسة خطيرة من خارجها، على شكل أقمشة كتانية من سيليزيا، منسوجة من خيوط بولونية ممتازة، وتعتمد على قوة عاملة بائسة ومستغلة شأنها في ذلك شأن القوة العاملة في إقليم المين الأسفل، بل وذات أجور أسوأ. وقد أصبحت الأمور أسوأ مع الثورة الفرنسية ومع الانهيار الذي يكاد يكون تاماً للأسواق الأجنبية في العالم الجديد، ناهيك عن أحداث كارثية كحرب الفاندييه. إن ازدهار لافال الأول الذي خلقتة تجارة المسافات البعيدة ودمرته هذه التجارة نفسها قد تلاشى إلى حين.

كان، نموذج حضري أم مؤشر بالأحرى؟

بالرغم من اتساع Caen إلا أنها لا تنتمي إلا إلى المرتبة الثانية من المدن الفرنسية. ومنذ زمن بعيد تفوقت عليها باريس ورووان ونانت وبوردو ومارسيليا وليون وليل وستراسبورج وتولوز وعدة مدن أخرى. ومع ذلك، ففي عام ١٦٩٥، كان عدد سكانها ٢٦,٥٠٠ نسمة، وهو عدد جدير بمزيد الإكبار؛ وفي عام ١٧٥٣، وصل العدد إلى ٣٢,٠٠٠ نسمة (قبل ذلك بثلاثة أعوام، تعين هدم أسوار المدينة لتوسيع المساحة)؛ وفي عام ١٧٧٥، وصل العدد إلى ٤٠,٨٥٨ نسمة، لكن الرقم تراجع إلى ٣٤,٩٩٦ نسمة في عام ١٧٩٣، مع السنوات القلقة الأولى للثورة (٢٩٩).

والحال أن كان المحاطة بريف خصب، قد وفرت على أية حال أسباب عيش للكثيرين من الحرفيين، بالإضافة إلى عدة صناعات شهيرة؛ وكان بها ميناء، على الأورن، على بعد خمس عشرة كيلو متراً من مصب هذا النهر الساحلي الصغير، عند النقطة التي تعلو فيها الأمواج بالتحديد، وحيث يلتقي معه نهر الأودون الأصغر بكثير. لكن الأورن أصبح مليئاً بالطمي، وفي القرن السابع عشر توقفت ملاحه كان من الناحية العملية، حيث لم تتمكن من زيارة المدينة غير السفن التي تصل حمولتها إلى مائتي طن ولم يكن ذلك ليتم إلا خلال الموجات الاعتدالية العالية. وكقاعدة، لم يشهد الميناء غير المراكب التي تتراوح حمولتها بين ثلاثين وخمسين طناً والتي كانت تبخر أحياناً حتى مداخل السين السفلى (٣٠٠). والحال أن ملاحه المدينة لن تشهد إحياء لها إلا مع إنشاء قناة موازية لنهر الأورن، جرى افتتاحها في عام ١٨٥٧ (٣٠١).

وبالرغم من أبعاد كان التي كانت ما تزال متواضعة نسبياً، أو ربما بسبب هذه الأبعاد، سنجد أن المدينة، على نحو ما جاء في وصف تفصيلي في الدراسة الشاملة التي قام بها جان - كلود بيرو (٣٠٢)، تسمح ببروز عدد من المنظورات جد المفيدة لفهم التاريخ الحضري بوجه عام. كما أن الفترة المعنية - القرن الثامن عشر - تتميز بقدرتها على تمكيننا من النظر إليها عند خط فاصل، لأن المدينة لم تكن قد تحررت تماماً بعد من تركة القرون السابقة، ولو أنها كانت قد أصبحت معرضة بالفعل لضغوط الخيارات الجديدة. وتطور كان البطيء هو ميزة أخرى؛ فمثل هذا الحراك البطيء قد جعل من الأسهل على المعاصرين، وعلينا نحن أيضاً، الحكم على ما كان يحدث. ومن هنا عنوان هذا القسم 'كان، نموذج حضري أم مؤشر بالأحرى؟'.

لن يندهش القاريء لو عرف أن كان قد أقامت سلسلة كلاسيكية من الدوائر حول

نفسها، من نوع دوائر فون تونن، أي مناطق اقتصادية متتابعة، واحدة المركز. وهذه الأقسام للمنطقة المحيطة إنما تفسرها حاجاتها الاستهلاكية، حيث يرتبط كل قسم منها بمناطق إمداد متتابعة كان لابد لها بالضرورة أن تكون قرية قريباً مباشراً، لأن النقل كان بطيئاً جداً ومحفوفاً بالمشكلات. وطبيعي أن شهية كان لم تكن تقارن بالبطن المتوحشة التي مثلتها باريس. ومع ذلك فقد كانت كافية في حد ذاتها لتفسير المناطق المترازمة حول هذه العاصمة لنورماندي السفلى (٣٠٣).

أما الدائرة الأولى، "منطقة الخضروات والألبان المخصصة للاستهلاك اليومي المباشر"، فقد بدأت بالبساتين أو بالمروج الموجودة داخل المدينة. وقد امتدت إلى الأرض الواقعة خارج منطقة العمران ولكن ضمن حدود المدينة، وامتدت إلى دزينات أو نحو ذلك من القرى الواقعة ضمن مسافة لا تقل عن فرسخ ونصف فرسخ خارج المدينة، مستوعبة مساحة تزيد عن خمسة آلاف هكتار. والحال أن هذه المنطقة، وهي منطقة منشودة بسبب قربها من أسواق المدينة، كانت مقسمة إلى ملكيات عديدة يحيا أصحابها حياة جد كريمة. وكان من المتوقع تماماً أن تكرر هذه المنطقة حصة من الأرض لزراعة نباتات الحبوب؛ فالاستهلاك اليومي من الخضراوات كان متواضعاً - نحو خمسة آلاف كيلو فقط. أما استهلاك اللبن فقد كان منخفضاً هو الآخر: ٢٠٠٠ لتر، حيث إن اللبن كان مجرد إضافة إلى الوجبة أو أنه كان يباع للصيديات لاستخدامه في تركيب الأدوية. وهكذا فإن الحبوب، الغذاء الأساسي، قد شقت طريقها إلى هذه المنطقة التي كان يجب لها، في الالتزام الصارم بمخطط فون تونن، أن تكون منطقة خضراوات ومنتجات الألبان فقط.

أما الدائرة الثانية، والضخمة بالمقارنة {مع الدائرة الأولى} (٦٦,٧٠٠ هكتار) فهي تستوعب الأراضي الثرية، الصلصالية غالباً، لمناطق كان الجوانية الشاسعة، والمكرسة كلها تقريباً لزراعة القمح، بين السول غرباً والديف شرقاً والمانش شمالاً وغابة سينجلية جنوباً. وقد حافظت منطقة زراعة القمح هذه على الدورة الثلاثية واستخدام المحارث التي تجرها الخيول؛ وفي اتجاه الجنوب - الغربي فقط، حيث تبدأ الـ **bocage**، كان الشعير والجوادار والحنطة السوداء تحل محل القمح، في الدومفروننتيه على سبيل المثال. وفيما وراء ذلك كانت تبدأ أراضي الرعي والغابات غير الكثيفة.

وهكذا فإن إمداد كان بالقمح كان محل عناية كبيرة، وكان يوجد منه فائض دائماً تقريباً. وقلما كان ينحدر، حتى في سنة غير جيدة، ولذا لم تهتم المدينة قط ببناء مخازن

عامة للحبوب كانت جميع السلطات المدنية في كل أوروبا تقريباً تتأكد من امتلائها في تلك الفترة. وفي عام ١٧٧١، وصل الاستهلاك إلى نحو ٥٣٥ جراماً للفرد يومياً، بما يشكل حصة جيدة ويدل على أن الإجمالي السنوي لاستهلاك المدينة كان ٨١,٠٠٠ قنطار. وكانت تقام إحدى عشر سوقاً ريفية أسبوعية بالتناوب في بورجات الـ **élection** (والتي تغطي ما مجموعه ١٣١ كومونة) وقد غدت هذه الأسواق المسيرة اليومية للعربات وللناقلات في اتجاه المدينة. ونادراً ما انتهزت الإمدادات (٣٠٤)؛ وإن كان ذلك قد حدث في أعوام ١٧٢٥ و ١٧٥٢ و ١٧٨٩ و ١٧٩٠ (٣٠٥). إلا أنه عندما كان يحدث نقص، لم تكن السلطات العامة تجد صعوبة في شراء الحبوب من أماكن أخرى؛ فلم يكن عليها إلا أن تلجأ إلى لوهافر؛ وكانت هناك دائماً حبوب هولندية وإنجليزية تنتظر في المانش تمهيداً لإنزالها إلى البر. وهكذا فقد تمتعت المدينة بقدر كبير من الأمن والتوازن - ولم يكن لهذا الموقف إلا أن يتحسن، لأن نوعية الحبوب قد تحسنت بوجه عام في القرن الثامن عشر؛ وهكذا فإن الثقل النوعي للقمح قد تزايد في كان بنسبة ١٠% بين عامي ١٧٤٠ و ١٧٥٥. وقد تحسن الطحن في الوقت نفسه مع استخدام أحجار رحي اقتصادية في مطاحن المدينة السبع والتي كانت تطحن نحو نصف إجمالي الحبوب المستهلكة. وبما أن حصة الفرد من الخبز كانت مؤمنة - لم يكن الجميع يأكلون الخبز الأبيض، لكنهم كانوا يأكلون بالفعل الخبز المخبوز من دقيق القمح - فقد كان وجود سكان المدينة مؤمناً هو الآخر، من حيث الجوهر.

بل لقد جرى تأمين إمدادات من سلع أخرى أيضاً، وهي سلع يصعب أن تسمى ترفية. ومن المؤكد أن الطلب على اللحوم والأسماك (أكثر من ٣٠ كيلو من اللحم للفرد في السنة) قد تفوق على الإمداد القادم من المناطق الجوانية المباشرة لكان، والمكرسة كلها تقريباً لانتاج الحبوب، إلا على ضفاف الديف التي تتألف من مستنقعات. إلا أنه غير بعيد جداً عن هذا المكان كان يوجد مصدر إضافي للحوم، هو ريف الـ **bocage** الذي عادة ما كانت تصدر منه الماشية والأغنام و (بكميات أقل) الخنازير. وكان البحر قريباً بما يسمح بالوصول إلى الأسماك، في حين أن نهر الأورن كان غنياً بالسلمون والشابل والجُلُكا.

وبالمثل، فإنه إذا كانت الكروم غائبة (إن لم نذكر "حقول الكروم الصغير العنيد والمقاوم" على تلال آرچانس)، فإن عصير التفاح كان وفيراً. وقد حل محل النبيذ وكان قد حل في القرون السابقة محل البيرة والمزر وعصير الإجاص المخمر. وفي عام ١٧٣٣،

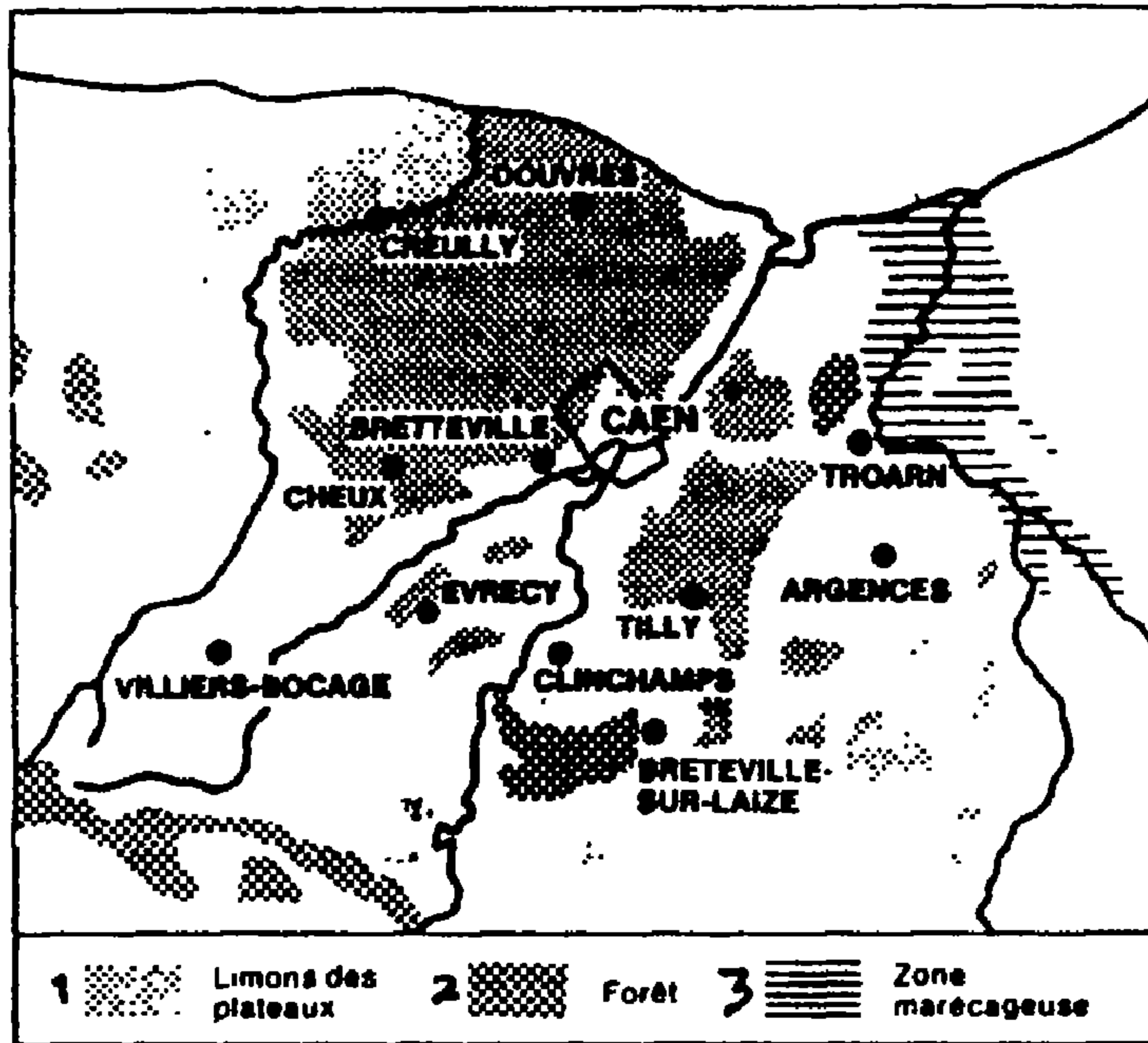
طلب أصحاب الحانات في كان من جرار عصير التفاح ما يزيد أربعين مرة عما طلبوه من جرار النبيذ (٩١٦، ٤ إلى ١٠٠٥، ١) (٣٠٧). ومثل هذا الطلب الباهظ كان يتطلب مسيرات متصلة من العربات ذات العجلتين والعجلات الأربع، المحملة ببراميل صغيرة مليئة بعصير التفاح - وهي شحنات متواترة وثقيلة جعلت الطرق الرديئة بالفعل أسوأ حالاً بكثير. والواقع أن هذا النقل كان مرهقاً وشاقاً بحيث إن **pays** أوج قد اتجهت إلى تقطير عصيرها وإرساله على شكل مشروب كحولي. والحال أن الكالفادوس، والذي يبدو أنه قد اخترع في عام ١٧١٣ (٣٠٨)، كان قادراً، بسبب سعره، على تحمل تكلفة النقل؛ بالرغم من حمله على ظهور الدواب وهو شكل من أشكال النقل كان أغلى بكثير من النقل بالعربات. ومن المرجح تماماً أن هذا المشروب كان مسئولاً عن النمو الذي حدث في كان لما سرعان ما سوف يصبح معدلاً خطيراً لإدمان الكحوليات.

وكما هي الحال مع النبيذ والحبوب في أماكن أخرى، شهد عصير التفاح والحبوب تقلب أسعارهما في اتجاهات متصلة فيما بينها. ففي عام ١٧٧٢، وفقاً لما ذكره أمين كان، سوف تكون لمحصول التفاح الهزيل "بالضرورة نتائج على استهلاك الحبوب، لأن الناس يأكلون أكثر عندما يشربون أقل". وبالمثل، في عام ١٧٧٨، "سوف يساعد النقص في المشروبات على ارتفاع أسعار الحبوب" (٣٠٩). وفي عام ١٧٧٩ و ١٧٨١، عملت هذه الآلية نفسها في الاتجاه المقابل.

وقد لا تكون هناك حاجة إلى مزيد من الكلام حول مسألة المأكولات والمشروبات. وبالمقارنة مع مدن أخرى كثيرة، مثل روان أو لافال، فقد تمتعت كان بأمن تحسد عليه. وكأية مدينة أخرى بالطبع، وفرت كان سبل عيش لكثيرين من الحرفيين وأصحاب الحوانيت الذين تولوا تلبية حاجاتها اليومية. وهنا كما في الأماكن الأخرى، كان بعض الحرفيين منتسبين إلى طوائف الحرف، بينما كان الآخرون أحراراً؛ وكان البعض يتولون العمل اليومي؛ في حين أن آخرين، أكثر افتقاراً إلى وضعية آمنة، كانوا يخدمون "بدخ وترف" زبائن أثرياء؛ وكان من شأن تغير في الموضة أن يجبرهم إلى شفير الخراب. لكن الصناعة (مشارف الصناعة أو مقدمات الصناعة إن كنتم تفضلون ذلك)، وهذا هو الشيء المهم، قد أصبحت قائمة في المدينة. وقد تعاقبت أربع موجات للصناعة في القرن الثامن عشر: المنسوجات الصوفية الترفية والعادية على حد سواء؛ الملابس المحبوكة؛ أقمشة القنب، وأخيراً صناعة الدانتيل. وقد استخدمت كلمة "موجات"، التي قد تكون مسرفة، لكي أشير إلى أن هذه الصناعات قد حلت إحداها محل الأخرى

الشكل ٢٧

أرجاء كان



مفتاح الشكل: ١ - المزارع الثرية، ٢ - الغابات، ٣ - المستنقعات.

بين المانش والسول والديف - منطقة تتميز بزراعة نباتات الحبوب أساساً. إلى الجنوب - الغربي، -bo cage؛ غابات في جنوب وشرقي الأورن.

عن:

J. C. Perrot, *Genèse d'une ville moderne. Caen au XVIIIe siècle.*

بدلاً من أن تُضاف إحداها إلى الأخرى. والحال أن كلاً منها قد انتعشت وانحدرت ثم انهارت في نهاية الأمر بدورها، وهو أمر قد يكون ناتجاً عن دورات صناعية عادية. ولكن أليس من المحتمل أنه كانت هناك عوامل خاصة فاعلة في كان أدت إلى إحباط أي تطور للصناعة الكبيرة؟

إن قيام صناعة قد توافق عموماً في الماضي مع واحد أو آخر من موقفين ممكنين. وقد تمثلت الإمكانية الأولى في ذهاب الصناعة إلى الأقاليم ذات الفوائض الغذائية، والتي مارست على العمال جاذبية لا تكاد تقاوم. ويكتب جان - كلود بيرو فيقول (٣١٠): "من نواح معينة، كان وجود الصناعة في «المراكز الغذائية» في الماضي يتجاوب مع عين الشروط التي أملت وجودها قرب مناجم الفحم في العصر الصناعي". أما الإمكانية الثانية فقد كانت العكس تقريباً: إذ تطورت الصناعة في الأقاليم التي أدى فيها وجود فائض سكاني بالقياس إلى الإمدادات الغذائية إلى تكوين قوة عاملة محلية رخيصة. والأمثلة على ذلك هي صناعات روان أو لافال أو bocage نورماندي، خاصة مركز فيلديو - لي - پوال المثير، حيث يتوافر عمال النحاس (٣١١).

وتندرج كان في الفئة الأولى. ولكن هل كانت هذه الفئة هي الأنسب والأكثر ملائمة للصناعة؟ من المؤكد أن قيام الصناعة هناك لم يكن سهلاً. ولم يكن ذلك بسبب الدولة، ولا بسبب الأعباء الضريبية الباهظة (كما حدث أحياناً في أماكن أخرى). كما أنه لم يكن بسبب العداوة الشرسة من جانب طوائف الحرف؛ ولا بسبب عدم توافر رأس مال محلي. إن الكابح لمسيرة الصناعة، إذ كان هناك كابح بالتأكيد، إنما يكمن على ما يبدو في عين ثراء الريف المحيط بالمدينة والنتائج الاجتماعية والاقتصادية أيضاً المترتبة على هذا الثراء. فكما يذكر جان - كلود - بيرو، نجد أن "مزارع أقليم كان الثرية قد حالت بالفعل"، بأشكال عديدة، "دون أن تصبح زراعة نورماندي خادمة للصناعة" (٣١٢).

فهو، في المقام الأول، قد رفضت تزويد المدينة بإمدادات من المواد الخام الرخيصة والوفيرة. إذ لم تكن تجري زراعة القنب والكتان إلاً على أضيق نطاق، ثم إنهما كانا من نوعية رديئة (كانت الخيوط المستخدمة في صناعة الدانتيللا تستورد من هولنده أو من بيكاردي). وخام الصوف كان هو الآخر رديئاً وباهظ الثمن على حد سواء، ولذا فقد تعين شراء الصوف الإنجليزي. وقد أثر هذا العائق على مجمل نورماندي السفلى، في حين أن ريف نورماندي العليا الأقل خصوبة قد لبي عن طيب خاطر المتطلبات الصناعية

لرووان وللمدن القريبة الأخرى.

وفي المقام الثاني، إذا كان الأقليم المحيط بكان قد تميز بارتفاع كثافته السكانية (٧٠ أو ٨٠ فرداً في الكيلو متر المربع الواحد، بل و ١٠٠ أحياناً) وإذا كان قد حدث نزوح معين إلى المدينة، فإن هؤلاء السكان الريفيين كانوا مع ذلك يشكون من سوء التغذية، وكان لديهم الكثير الذي يشغلهم وكانوا يميلون إلى البقاء في الريف. ومن ثم فقد ظلت سوق العمل الحضرية محدودة وغير مرنة إلى حد ما، منذ نهاية عهد لويس الرابع عشر على الأقل. وقد تساءل أحد مفتشي الصناعة في عام ١٧٦٤: ما الذي لم يكن بوسعنا عمله "لو توافر لدينا ذلك الزاد الوفير من العمل الذي طالما اشتهيناه!" (٣١٣). أما فيما يتعلق بتحسين الفلاحين لدخولهم عبر الصناعة الريفية المنزلية، فقد كانوا ميسورين بما يكفي لأن لا يهتموا كثيراً بالتطلع إليها أو لأن لا يقبلوا هذا العمل إلا لقاء مقابل مرتفع. وبين عامي ١٧١٥ و ١٧٢٤، كانت ثلاثة أرباع الأنوال في المصنع الملكي عاطلة عن العمل، وذلك بسبب عدم توافر النساء القائمات على الغزل. وفي عام ١٧٦٦، لم تكن القرويات على استعداد للحضور "إلا إذا دُفع لهن ما يزيد كثيراً عما كان يدفع لهن في الماضي لقاء قيامهن بالغزل" (٣١٤).

ويكمن أثر آخر لهذا الثراء الزراعي في أنه قد أبعد الاستثمار عن المدينة. فقد جرى استثمار رأس المال في الأرض (نحو ٤٠%)، في العقارات، في الـ **rentes** (مع تفضيل الـ **rentes** العقارية)؛ وجرى إنفاق جانب قليل منه على الخدمات، وقلما جرى استثمار أي جانب منه في الشراكات المحدودة أو القروض التجارية (٥, ٠%). أما الصناعيون والتجار فلم يستثمروا في المتوسط غير ٤٠% من ثرواتهم الشخصية في أعمالهم الصناعية والتجارية، بينما وجهوا الباقي إلى الاستثمار في العقارات والـ **rentes**. وإذا ما مر أحدهم بمصاعب، فإنه سوف يضحي أولاً بحصته من الـ **rentes**، لكنه لن يضحي أبداً بممتلكاته العقارية، لو كان ذلك ممكناً (٣١٥).

وكل هذا يرجع إلى أسباب اقتصادية بشكل جزئي فقط. وطبيعي أن الأرض والدخل الذي يجيء من الأرض كانا مربحين في هذا الريف الثري، في حين أن الصناعة لم تكن قط، في هذا العصر قبل الصناعي، قطاعاً عالي الأرباح. ولم يكن الصناعيون يحققون ثروات إن لم يكونوا في الوقت نفسه تجار جملة، كما في لافال، ومن ثم فقد كان بوسعهم إدخال منتجاتهم إلى دوائر تجارة المسافات البعيدة المربحة ولكن المحفوفة بمجازفات كبيرة. ومن خلال العيش في راحة من ثمار الأرض، ترسخت مواقف ذهنية

معادية لأية مغامرة وحذرة من المتاعب ومن انعدام اليقين المترتب على الاستثمارات المحفوفة بالمجازفات.

تلك كانت الحالة في كان، حيث كان امتلاك الأرض واسع التغلغل وواسع الهيمنة ومخدرًا يحكم على المدينة بالنوم. بل إن جان - كلود بيرو يذهب إلى حد الحديث عن "السبات الأقليمي" (٣١٦)، وهو تعبير قوي ربما، لكنه بليغ مع ذلك. والحال أن كان لم تتح غير فرص قليلة للحاجات وللإغراءات الجديدة. وقد جازف قليل من مضاربيها باستثمار أموالهم في المناجم، واهتم قليل من المحامين أو خدام الملك بالأفكار الاقتصادية الجديدة. لكن التجارب كان محدودًا. وحتى في صناعة المنسوجات، وهي القطاع الذي كان إنتاج كان معنيًا به على نحو مباشر أكثر من سواه، لم تهتم المدينة كثيرًا بالابتكارات التقنية التي كانت محل تشجيع في جميع أرجاء فرنسا بعد عام ١٧٥٠. وبالمقارنة مع ريوان، التي كانت تراقب دائمًا العمليات الثورية الجديدة القادمة من إنجلترا والتي كانت مستعدة للانخراط في التجسس الصناعي، كانت كان متخلفة دائمًا بنحو خمسين سنة. ولم يكن تجارها يتواصلون مع البلدان الأجنبية إلا عبر أسواق كان وجيبريه الكبرى. وفي فرنسا نفسها، لم تمتد دائرة نشاطهم، إلا بشكل عرضي، وراء المنطقة التي تغطي بريتانيا ونورماندي وأقليم باريس؛ وكان ما يعرفونه عن جنوب وشرق فرنسا قليلًا. وبشكل عرضي، كان أفراد جد قليلين فقط يستثمرون المال في مشروع بحري مساهم؛ فالهوس بتجارة المسافات البحرية البعيدة والذي اجتاحت فرنسا لم يؤثر على كان إلا في نهاية القرن بالضبط. وفي كراس حول "مزايا التجارة عبر البحار"، نشر في عام ١٧٨١، نجد أن لو فانييه، وهو بورجوازي من كان، لكنه كان قبل ذلك ربانًا في تجارة العبيد، قد علق على الانهيار الذي أصاب في عام ١٧٧٥ بنك جولتييه، وهو البنك التجاري الوحيد في كان. لماذا لم يستخدم استخدامًا ذكيًا الودائع والقروض التي كانت نسبة الفائدة التي حددها لها لا تزيد عن ٤٠%؟ يجيب الربان ساخطًا: "أعترف بأنني لا أستطيع فهم مثل هذه السلبية". لقد كان بالإمكان استخدام [هذه الودائع والقروض] لتجهيز ما بين عشر واثنى عشرة سفينة (٣١٧).

ربما كان هذا صحيحًا، ولكن كيف كان يمكن زحزحة مدينة متمسكة بهذا القدر من الهدوء والتعقل بعباداتها وبمزايا "وضع يحقق دخلاً" (٣١٨)؟ ألم يكن بوسعها أن تباهي بحكمة فيزيوقراطيينها، في الوقت الذي كانت تحيا فيه سعيدة هائلة من دخول أراضيها، لا تكاد تنظر إلى ما هو أبعد من الأفق الذي يظهر من أبراج كنيسة فوسانت ايتيان أو

دير الرجال ودير النساء الرائعين؟ لا شك في أن كان لم تهتم كثيراً بدائرة نفوذها شرقاً والتي تمتد بالكاد عبر الديف. أما على الجانب الآخر لهذا النهر الصغير، فقد كانت جاذبية رووان جبارة: لقد كانت رووان مدينة كبيرة بالمعنى الكامل للمصطلح، وكانت تتمتع على نحو وفير بالآثار وبالثروات، وتتطلع إلى العالم الخارجي وإلى أعالي البحار. والخلاصة أنه كان من سوء حظ كان أنها كانت ميسورة الحال؛ وأنها كانت محرومة من المصاعب التي تقدم الحافز؛ وأنها لم تواجه قط أي تحد حقيقي.

المكان في المدن الكبرى

يقدم سجل يستند إلى بحوث استقصائية قام بها الأمناء (٣١٩) في أعوام ١٧٨٧ - ١٧٨٩ أرقاماً عن السكان الحضريين في المملكة. وفيما يلي ترتيب المدن الاثنى عشر الكبرى بحسب الأهمية: (١) باريس، ١٨٦، ٥٢٤ نسمة (وهو رقم لا شك في أنه أقل من الرقم الفعلي)؛ (٢) ليون، ٦٨٤، ١٣٨، ٣ (بوردو؛ ٦٠٢، ٨٢؛ ٤) مرسيليا، ٢٢٢، ٧٦؛ (٥) نانت، ٩٩٤، ٦٤؛ (٦) رووان، ٩٢٢، ٦٤؛ (٧) ليل، ٨١٨، ٦٢؛ (٨) تولوز، ٦٨، ٥٥؛ (٩) نيم، ٣٦٠، ٤٨؛ (١٠) ميتز، ٣٣٢، ٤٦؛ (١١) فرساي، ٢٠٠، ٤٤؛ (١٢) ستراسبورج، ٥٠٢، ٤١. ومن بين المدن الأخرى التي يزيد عدد سكانها عن ٣٠,٠٠٠ نسمة، نجد أورليان، ٥٩٤، ٣٥؛ وبريست، ٨٥٢، ٣٣؛ ومونبيليه، ٢٠٢، ٣٣؛ وتور، ٧٧٢، ٣١؛ وتروا، ٧٠٦، ٣٠؛ ورانس، ٦٠٢، ٣٠. ولعل القاريء يكون قد لاحظ كيف تحيى بوردو في الجزء الأعلى من القائمة: لقد تفوقت على مارسيليا لأنها كانت آنذاك في أوج ازدهارها. لكن ذلك ليس غير مجرد جزئية.

ولو قارنا هذه القائمة بإجمالي سكان فرنسا (نحو ٢٩ مليون نسمة) فسوف نجد أن البنية الحضرية للبلد يبدو أنها كانت متواضعة بالمقارنة مع البنية الحضرية لإنجلترا أو لهولنده. وقد مثلت باريس ما بين خمس وسدس الإجمالي. واختصت المدن الكبرى الاثنى عشر معاً بـ ١,٨٩٠,١٤٩ نسمة، أي بواحد على ثلاثة وعشرين من إجمالي السكان الفرنسيين. أما اليوم فإن باريس وضواحيها تختص بخمس سكان البلد.

والنتيجة أن المدن الكبيرة في الماضي قد أتاحت مجالاً رحباً لقيام المئات والمئات من المدن الصغرى والبورجات، بما يشكل دليلاً واضحاً على أن فرنسا زمن النظام القديم كانت تتميز ببنية حضرية قاصرة.

ولكن كيف توزعت هذه المدن الاثني عشر الاستثنائية (المدن - المدن كما يسميها أندريه بياتيه، أو المدن العظمى إن شئتم) داخل ما يبدو لنا ساحة محدودة للأراضي الفرنسية؟ إن أربعاً منها كانت موانئ؛ ريوان، نانت، بوردو، مارسيليا. بينما تقع أربع مدن أخرى على حدود فرنسا القارية: ليون، ستراسبورج، ميتز، ليل. ولنترك جانباً نيم، التي كانت قرية من البحر دون أن تكون مرتبطة به ارتباطاً جد وثيق. وتبقى ثلاث مدن جوانية: باريس وتولوز وفرساي. ويمكن استبعاد الأخيرة؛ فبوسعنا إلحاقها بباريس. فخلافاً للعاصمة، كانت فرساي مجرد ملحق، يرتبط بباريس بأي شيء له أهمية، بل بالتيار المتصل لعربات الأجرة، الـ *enragés*، التي كانت تندفع بسرعة فائقة على طول طريق فرساي.

وهكذا نجد بوجه عام أن المدن الموجودة على التخوم والأطراف كانت تتمتع بالهيمنة، سواء أكانت تقع على الحدود الساحلية أم على الحدود البرية؛ فهي تسع مدن من اثني عشر مدينة، تضم فيما بينها نصف السكان (٤٣٦, ٦٢٦) الموجودين في المدن الاثني عشر الكبرى. وهذه المدن الحدودية كانت في آن واحد في فرنسا وفي خارجها. ذلك أن ريوان ونانت وبوردو كانت مرتبطة بالبلطيق وبحر الشمال والمانش والمحيط الأطلسي وأمريكا (كندا، جزر الأنتيل، أمريكا البرتغالية والإسبانية) والشرق الأقصى. أما نيم فقد كانت على تخوم لانجدوك التي كانت هي نفسها تنزلق على حدودها؛ وكانت مارسيليا توصف بأنها مدينة بربر ومشاركة، لكن الأدق أن يقال إنها مدينة من مدن البحر المتوسط. أما ليون، التي تجتذب التجارة من ألمانيا والكانتونات السويسرية، فقد كانت لسنوات كثيرة، وهذا يفسر ازدهارها إلى حد بعيد، موقعاً أمامياً إيطالياً، نوعاً من "ميلانو" في داخل فرنسا. وكانت ليل مرتبطة بالفلاندر وبهولنده وإنجلترا، أي بالقوى الأكثر تقدماً في أوروبا منذ القرن السابع عشر فصاعداً. وإذا كانت مكانة ستراسبورج بائسة، حيث تقع في أسفل القائمة، فإن ذلك إنما يرجع إلى أنها، من كونها مدينة دولية على نحو ما كانت عليه عندما ضمها لويس الرابع عشر بالقوة في عام ١٦٨١، قد أصبحت عاصمة أقليمية وجرى استيعابها في الألزاس، التي أصبحت فرنسية قبل أن تصبح المدينة فرنسية. ومن المحتمل أيضاً أن هذا الانحدار يرجع إلى أن ألمانيا قد أخذت تولي وجهها شطر امستردام، وانخرطت في التبادل مع ليون وإيطاليا بدلاً من التبادل عبر منطقة ستراسبورج. وهكذا لم يكن الاقتصاد الألماني عوناً كبيراً لستراسبورج مثلما كان عوناً كبيراً لبال. يبقى تحديد مكانة ميتز (لكنني سوف أعود

إليها)(٣٢٠): لقد ولت وجهها شطر ألمانيا وهولنده، لكنها كانت بالدرجة الأولى "عاصمة عسكرية" ضخمة، راقبت فرنسا منها بلاد الراين - وهي ساحة قتال رحبة مكشوفة وشاغل متواصل.

أما المدينة الجوانية الكبرى الوحيدة، فيما عدا باريس، فهي تولوز. وبالرغم من التفاوت الرهيب بين المدينتين من حيث ثقل كل منهما (في الماضي وفي الحاضر على حد سواء) فسوف نجد، عند إمعان التفكير، أن وضعهما معاً إنما يتميز بمنطق معين. فهاتان المدينتان هما على أية حال مركزا جاذبية الحوضين الفرنسيين الرسوبيين العظيمين، الحوض الباريسي وحوض أكييتين. وكانت تولوز سعيدة الحظ من جراء موقعها الجغرافي، بين المسيف الأوسط والبحر المتوسط والبرانس وإسبانيا والمحيط الأطلسي. وكان من شأن أقليم غني مجاور يزرع نباتات الحبوب أن منحها توازنها. وبالإمكان مقارنة الجارون بالسين، وإن لم تكن المقارنة لصالحه. وكانت المدينة قد سيطرت لقرون على عالم لانجدوك المركب والثري من الناحية الثقافية. ولو كان التاريخ قد حاباها، لكان من المحتمل للغتها، مثلما حدث للغة الايل - دو - فرانس، أن تحتاج مناطق واسعة، وراء الرون وفي اتجاه المحيط الأطلسي على حد سواء، فهل كانت تولوز باريس لم يقدر لها النجاح؟ وهل هي الآن تثار، بصناعتها وبسكان ضواحيها الذين يصل عددهم إلى ستمائة ألف نسمة؟

لا شك أن مثل هذه الأسئلة لا محل لها. ولكن ألا تعيدنا إلى المسألة الأساسية - وهي، مرة أخرى، مسألة تعايش الفرنسيين، فرنسا الـ **OiL** وفرنسا الـ **OC**؟ وهل باريس هي التي أخضعت وخنقت تولوز عن بعد، مثلما طمست أوليان ورائس، المنافستين الشمالييتين اللتين ربما كان من المحتمل أن يجد فيهما تاريخ فرنسا مركز جاذبيته؟

والأمكن أن يقال أيضاً إنه إلى جانب الشمال والجنوب، كانت هناك فرنساتان أخريان، جوانية وبرانية، في نزاع متواصل أو على الأقل في تعارض إحداهما مع الأخرى؟ إن فرنسا ليست المثل الوحيد لهذا التعارض المتكرر بين مدينة جوانية ومدينة على الحدود، حيث تكون المدينة الأخيرة أقدر على الحركة السهلة، بما يسمح لها بالاتجاه في اتجاه يجذبها إليه دورها والعالم. ماذا عن موسكو وسان بطرسبورج، ماذا عن مدريد واشبيلية (أو كاديز)؛ ماذا عن برلين وهامبورج؛ ماذا عن فيينا وتريستا؟ في فرنسا، كانت المواقع الحدودية المطلة على البحر بؤرة جاهزة للانشقاق، وهو

شيء لا تخطئه العين إلى درجة أنه يبدو مشيراً في حالة مارسيليا، لا سيما وأن مارسيليا كانت مدينة جد قديمة تتمتع بازدهار من صنعها كله، وكانت قد خلقت حرياتهما وتكتلاتها الراسخة ولم تدخل في القوام الفرنسي إلا في زمن متأخر. بل إنها قد رفضت لزمن طويل أن تسمي نفسها فرنسية. أما ريوان ونانت، بل وبوردو (إلا خلال تمرد الفروند وخلال لحظة الجيرونند) فقد كانت مدناً أكثر إنصياغاً. على أنها قد ظلت مدناً على حدة، لن تكون البتة شواغلها واهتماماتها ومغامراتها وساحاتها الحيوية شواغل واهتمامات ومغامرات وساحات العاصمة والكتلة الضخمة من أراضي فرنسا الجوانية. والحال أن المنافس الوحيد لباريس على المحيط البراني - وإن كان لم يدرك ذلك إلا نادراً - هو ليون، المدينة "الثانية... وربما الأهم [في] المملكة"، كما زعم قضاتها البلديون على أية حال (١٠ فبراير/ شباط ١٧٠٦) (٣٢١)، فهي مدينة الأسواق الكبرى والعملات المعدنية الرنانة والائتمان، مدينة المالين القادمين من أعالي الألب وعبر الراين ومن سويسرا. لقد كانت ليون نقطة التقاء الاستثمارات وكانت لسنوات كثيرة القطب المالي والرأسمالي للمملكة، بعيدة بما يكفي عن باريس بحيث لا تعاني كثيراً من يقظة العاصمة وسخريتها الخبيثة. إلا أنه في أواخر القرن الثامن عشر، نجد أن باريس، ببورصتها المزدهرة وبافتتانها المتزايد بـ "الاستثمار"، الأقل وضوحاً ولكن الأكثر تواصلاً مما في زمن لو، قد استحوذت، أو بالأحرى استعدت للاستحواذ على الهيمنة على أسواق فرنسا المالية. ومع ذلك، فإن المنافسة بين ليون وباريس لم تفعل سوى وضع مدينة جوانية في مواجهة مدينة جوانية أخرى. فما أسوأ حظ البلد (أو ما أسوأ حظ المؤرخ، وهو مراقب ينظر إلى الخلف ولديه أسئلة يريد طرحها) لأنه لم تكن هناك مبارزة حقيقية بين البر والبحر، تضع باريس ضد ريوان أو نانت مثلاً! بشكل غريب بما يكفي، كان هذا شيئاً أعفى التاريخ فرنسا منه.

باريس، مدينة كالمدين الأخرى؟

بالرغم مما يقوله أو يتوقعه الاقتصاديون أو الجغرافيون أو كتاب الأبحاث، لا أعتقد أن "المدينة - المدينة" يمكنها، حتى في أيامنا هذه، أن تفلت بالكامل من سياقها الجغرافي، ومن ثم من القواعد التي تحكم المدن الأصغر والقدر الذي يتحكم فيها. إن كل ما تفعله هو أنها توحى بأنها تعلو على السياق العادي - مدن، بورجات، قرى - مع أن من المؤكد أنها واقعة، بشكل متزايد وأكثر من المدن الأخرى، في شرك العلاقات بين

مدينة ومدينة. واليوم، تخاطب كل مدينة العالم الخارجي بشكل مباشر وتستمتع إليه وتسير في أثره، ولكن حتى في أيامنا هذه فإن المدن لها جذورها ولا يسعها أن تنزع هذه الجذور وتحيا على هواها. وربما كان من الأسهل إدراك هذه الحقيقة بتأمل كيف أن باريس في الماضي، وهي مدينة فظيعة دائماً في نظر المراقبين المعاصرين، قد انصاعت على أية حال للقواعد العامة التي تحكم التحول الحضري التاريخي. فأمّا أن باريس تقع عند ملتقى الطرق، وأن جغرافية الشبكات النهرية تحاييها، فهاتان حقيقتان لا مرأى فيهما يمكن التأكد منهما بالنظر في أي أطلس: فهنا نجد نهر اليون بزئود الخشب الطافية عليه وبمراكبه المحملة ببراميل النيذ الخشبية؛ ونهر المارن المتقلب الأهواء، حيث تحدث تبدلات مثيرة في سرعة تدفقه (هل يمكن للمركب أن يبحر بأمان بين أعمدة الجسر؟) ونهر الواز الذي يتدفق بنعومة، ونهر السين، ذلك الثعبان المركب والكسول الذي يصل مع ذلك إلى البحر في نهاية الأمر. إنني لست واثقاً من أن ليون، بالرغم مما قد يقوله الناس، قد استمدت ميزة كهذه من ارتباط الرون والسون، بما يعود عليها بالفائدة.

وشأن جميع المدن، فقد نمت باريس من التقاء الطرق وتقاطعها: محور شمالي - جنوبي (هو في الأصل شارع سان جاك بالإضافة إلى شارع سان مارتان) ومحور شرقي - غربي، يفيد "الضفة اليمنى" ويجد تجسداً له في شارع سانت أونوريه. وفيما بعد، وازى محوران جديداً المحور الأول: بولفار سان ميشيل بالإضافة إلى بولفار سيباستوبول في الحالة الأولى وشارع ريفولي الطويل، الذي يمتد على الزوايا اليمنى لهذين الأخيرين، والذي كان العمل على مده قد بدأ في عام ١٨٠٠. وعلى هذه المحاور، القديمة والجديدة، وبالقرب من تقاطعاتها، مازلنا نجد إلى اليوم الآثار المعمارية العظمى التي تدل على الماضي الباريسي. إنها تشهد على صدارة باريس المبكرة.

والحال أن الدولة الفرنسية كانت المهندس اليقظ أو الجن الطيب الذي حفز هذا المصير وجعله ممكناً. وإلى باريس، وهي مدينة استثمارية ومميزة، تدفق المال وتراكم، وجرى استخدامه في كل الوجوه، وجرى إنفاقه بسخاء. إن مال المملكة كلها - خاصة المال السياسي - قد غذى نجاحاتها وطفيليتها. كما أن تجار العملة في أوروبا (في القرن الثامن عشر) كانوا يعرفون أنه لو اعتمد المرء على باريس فسوف يكون بوسعه الحصول على مدفوعات نقدية بسهولة، مثلما كان ذلك بوسع المرء لو اعتمد على البندقية في الوقت نفسه، في عصر التنوير (٣٢٢).

وهذه الوفرة في المال، وهذه الطفيلية الفظيعة، كانتا زائدتين عن الحد، قياساً إلى

الوضع في البلد ككل. لكن جميع المدن كانت في نهاية الأمر تتمتع بالتفوق المالي؛ وكانت تكاليف المعيشة فيها أعلى دائماً مما في أي مكان آخر، بل إن شاتورو، وهي مدينة جد متواضعة في عام ١٨٠٠، كانت تكاليف المعيشة فيها أعلى مما في أي مكان آخر في الإقليم.

وشأن المدن الأخرى ولكن بدرجة أكبر كذلك، كانت باريس أيضاً نقطة التقاء موجات المهاجرين؛ وأحياناً ما كان المتسولون والصعاليك والمعدمون يحاصرون المدينة بالفعل. ولم يكن بوسع شيء وقفهم، ولا حتى وحشية شرطة باريس التي لا توصف، وهي شرطة قليلة العدد جداً ومدفوعة إلى الذعر من جراء عجزها عن التحكم في موجة التسول العارمة والتي قد تنحدر في غمضة عين إلى الإجرام. كان ذلك هو الجانب المظلم لتاريخ باريس، بل لتاريخ فرنسا كلها (٣٢٤).

وشأن جميع المدن، كانت باريس باستمرار في خصام مع نفسها، وأوضح دليل على ذلك هو التخصص تبعاً للمناطق. فقد كانت هناك هيراركية للساحة الحضرية، حيث كان يجري دفع ورش الحرفيين ومساكن الفقراء والفقراء جداً إلى مناطق سان مارسيل وسانت أنطوان الطرفية (كانت ضاحية سانت أنطوان حتى نهاية الامبراطورية الأولى ساحة شكل عتيق للصناعة الحرفية التي يسيطر عليها رأسماليون تجار وفق النموذج القديم) (٣٢٥). وبما أنه كان مقدراً للمدينة في الوقت نفسه أن تتوسع بمعدل غير عادي، شأن الدولة الفرنسية نفسها، وبما أن "حمى البناء" في القرن الثامن عشر قد استولت عليها، فقد ترتبت على ذلك تحولات وانقلابات عظيمة. لقد انتقل مركز الجاذبية تدريجياً إلى الجهة الغربية، حيث ظهرت ونمت على الضفتين اليمنى واليسرى لنهر السين أحياء جديدة للأغنياء، "بهيجة ورحبة". وبعد ١٧٣٧ - ١٧٤٠، أدى تطويق المجاري الرئيسية التي كانت قد جعلت السين ضاراً بالصحة، إلى تمكين عمليات البناء من الحدوث في الشمال - الغربي، باتجاه الرول ومونسو. واستثمر الممولون في بناء منازل خارج البولفارات، في شارع بروفانس أو في شارع آرتوا؛ وكانت شوارع شوشا وتيتبو ولوبارد عامرة كلها بالمباني. وعلى الضفة اليسرى، أتاح الـ **quais** والانفالييد والايكول ميليتير ساحة للتوسع في اتجاه الجروس - كايو وجرينيل... (٣٢٦).

وفي مواجهة جهة غربية غازية ارستقراطية، توسعت أيضاً الجهة الشرقية الفقيرة، مستوعبة قدر الإمكان تدفق المهاجرين المتواصل. وتجمع القادمون الجدد بحسب مقاطعاتهم الأصلية، معيدين خلق مجتمعاتهم: ففي "ضاحية سان مارسيل أعلى سبيل

المثال}، استقر القادمون من بوجونيا في شارع سان فيكتور وشارع أورليان وعلى الـ **quais**. وهنا كانوا يتزاحمون مع المهاجرين القادمين من اللورين وشامبانيا، ولكن أيضاً مع النورمانديين. أما القادمون من ليموزان فقد فضلوا شارع سان جاك وساحة مويير، في حين أن القادمين من أوفرنيا قد أقاموا في شارع موفتار وشارع لورسين، إلى جانب القادمين من بيكاردى والفلاندر ودوفينييه" (٣٢٧). وهكذا كانت الأحياء أشبه ما تكون بقرى داخل المدينة، حيث يمكن للناس أن يتعرفوا من جديد على "بلادهم" الأصلية. وقبل برامج البناء الضخمة في الستينيات من هذا القرن العشرين، كانت شوارع باريسية معينة ما تزال أماكن لقاء للمنحدرين من بريتانيا وأوفرنيا وسافوي، بل إن الآثار الدالة على ذلك لم تختف تماماً حتى اليوم.

والحال أن الريف المجاور بل والبعيد لم يفلت من ظل العاصمة الضخمة المسئولة عن الارتفاع الكبير في ثمن الأرض المجاورة. وهذا يفسر ازدهار مونثروي بيساتينها، أو وجود مزارع كروم مربحة في كل من رومانفيل وعلى سفوح Suresnes وايفري. وفي إحدى ليالي شهر فبراير/ شباط ١٧٠٤، قام نحو عشرين جندياً مسلحين بالبنادق "المعمرة" بمهاجمة الحرس عند بوابة مكس سان ميشيل؛ وحمل كل واحد منهم على ظهره **bachou** نبيذ (برميل خشبي صغير مفتوح ويستخدم كدلو). ويوضح تقرير الشرطة عن الحادث أن "أصحاب الحانات في ضاحيتي سان مارسيل وسان جاك يستخدمون الآن هذه الطريقة في تهريب جانب كبير من النبيذ ليلاً من مزارع كروم الفيل چويف" (٣٢٨). ولكن هل كان هناك موقع حول باريس لم يكن يزرع فيه الكروم، حتى حيثما كانت التربة والحالة نصف مناسبين؟ من المرجح أن مزارع الكروم هذه على المشارف كانت أوسع مزارع كروم فرنسا - ومن المؤكد أنها كانت المزارع التي تنتج أعلى نسبة دخل عن الهكتار الواحد، فهو دخل أكبر من الدخل الذي تنتجه أحسن أنبذة بوجونيا أو شامبانيا أو بوردو، وفقاً لبعض الأرقام التي ترجع إلى عام ١٨١٧. وسوف نعود فيما بعد إلى الحديث عن هذه المسألة. والحال أن المدينة هي التي أدت إلى ظهور مثل هذه الغرائب في المنطقة المجاورة. فقد كان من المؤكد أن الأنبذة الأكثر عادية سوف يجري على أية حال شربها بكميات كبيرة في ملاذات الشرب على المشارف، والتي كانت تبيع، بأسعار منخفضة، الأنبذة التي لم تدفع رسم الـ **octroi**، وهو التعريفة التي يجب دفعها عند بوابات المدينة.

ولم يكن بوسع المسافرين الذين يقتربون من باريس أن لا يلحظوا التغير الذي حدث

في المشهد الطبيعي . ومن بين مثل هؤلاء المسافرين هولنديان كانا قد غادرا للتو بومون - سور - واز ، في ديسمبر / كانون الأول ١٦٥٦ . وقد قالوا : " عند مغادرتنا لهذه المدينة الصغيرة ، أخذنا ندرك أننا نقرب من باريس ، عندما رأينا كمية البيوت الجميلة المتناثرة في كل أرجاء الريف . فالقرى التي مررنا بها كانت أكبر وأحسن بناءً من المدن التي رأينا حتى الآن . وهي توصف عن حق بأنها شريان حياة المدينة التي تحيط [هذه القرى] بها ، فهي [باريس] تحصل منها على الجانب الأكبر من أسباب دوامها" (٣٢٩) . وهذا كلام جميل يؤكد مشروعية مخطط فون تونن . كما يؤكد مشروعية هذا المخطط تعليق صادر عن امرأة سافرت ، ليس دون شيء من الخوف على سلامتها الشخصية ، حول باريس الثورية في أعوام ١٧٩٠ - ١٧٩٢ . لقد انتابها النشوة عندما رأت لافيليت " التي تتأخم حدود المدينة وتعتبر مجرد قرية . . . هذا المكان موار بالحركة أكثر وعامر بالسكان أكثر من معظم مدننا من الدرجة الثالثة في المقاطعات" (٣٣٠) .

والحال أن جميع هذه الأماكن كانت تحت تصرف بطن باريس الكبيرة . فلكي تحيا العاصمة ولكي تاكل ، كان لابد لها من تنظيم الريف المحيط بها . ويكتب جي فوركمان فيقول : " إن سيطرة باريس الاقتصادية على دائرة قوامها أربعين أو خمسين كيلو متراً ، بما يمثل رحلة يوم على ظهر جواد ، كانت قد أصبحت أمراً واقعاً بالفعل قبل قرن من حرب الأعوام المائة" (٣٣١) . ومنذ الأزمة الأولى ، وسعت باريس ممتلكات مؤسساتها الدينية ونشرت عبر الساحة الطبيعية المحيطة بها قصورها وبيوتها الريفية . ثم جاء الاستثمار من جانب سكان المدينة الذين كانت الأرض بالنسبة لهم مصدراً لكل من الهيبة والدخل . وفي القرن السابع عشر ، شجعت هذه الاستثمارات على إقامة مزارع كبيرة حول باريس . ومن المرجح أن جميع المدن قد فعلت ذلك آنذاك .

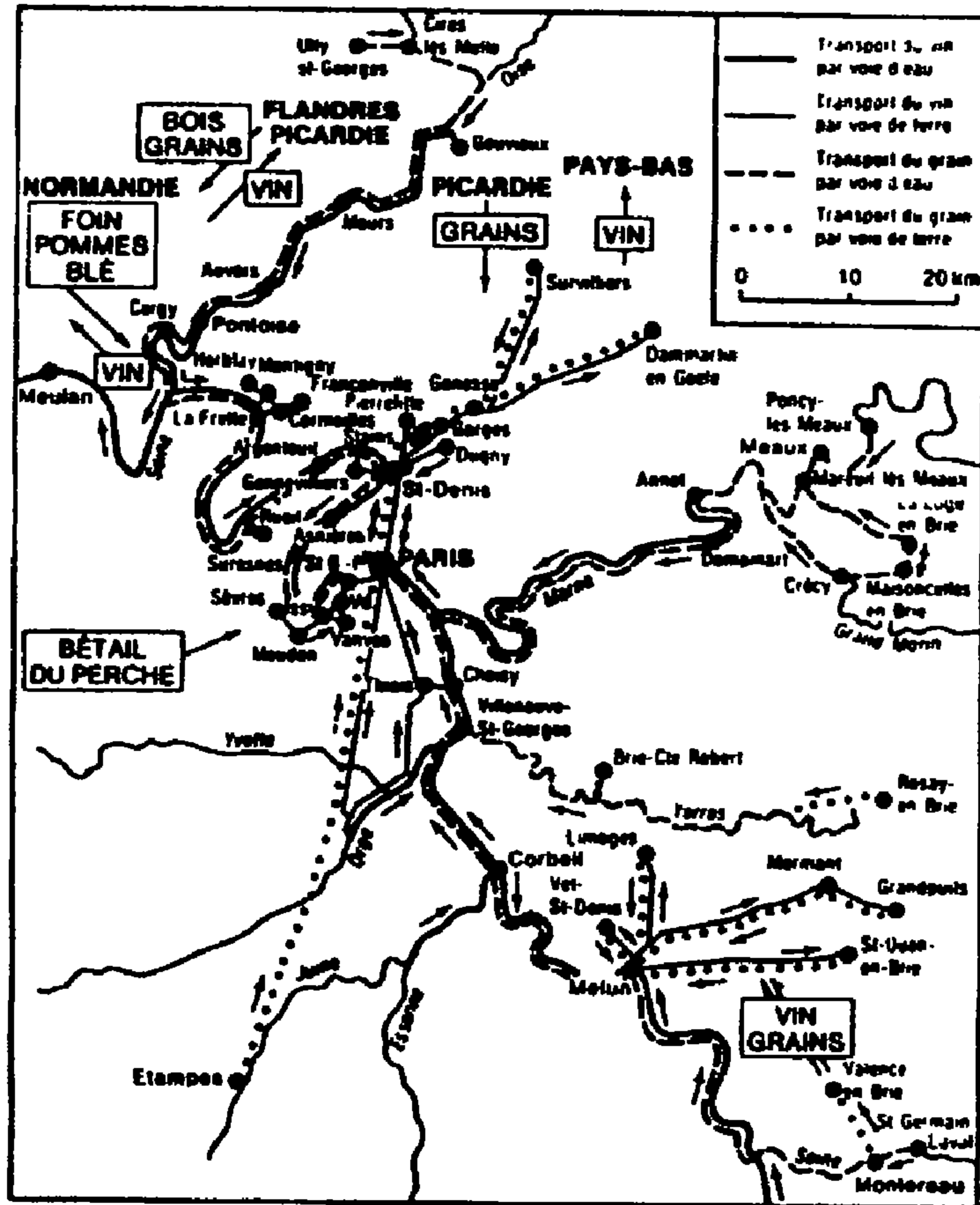
لكن ما ميز باريس عن المدن الأخرى هو المتطلبات غير العادية لمجتمع دوحه بذخ البلاط الملكي ؛ فقد التفت الناس حولهم ساعين إلى تقليده . ونحو عام ١٧٠٠ ، لم تعد باريس قاعة بحيازتها لنيذ وفير على أبوابها و " لوفرة من الخضروات والأعشاب العطرية " ؛ فقد كان عليها أن تنتج " التين والرمال والبرتقال والليمون والأعشاب الطبية والأزهار من كل نوع . وقد تعلم . . . البستانيون حول المدينة فن الحفاظ ، حتى في أقسى الشتاء ، على زهور الهليون ونبات الخس ونباتات أخرى لا تظهر في أماكن أخرى إلا في الصيف" (٣٣٢) . وكانت بيوت النباتات الزجاجية قد بدأت في الظهور بالفعل . وفي البساتين المحمية ، كبساتين الماريه مثلاً قبل أن تصبح حياً أرستقراطياً في القرن السابع

عشر، كانت تجرى زراعة فواكه أوائل الربيع .
وما أن يخرج المرء من الـ "barrières"، أي حدود المدينة، حتى يجد نفسه محاطاً فوراً بالحقول والمحاصيل والبساتين والقرى والفلاحين. وفي ٢٩ يونيو/ حزيران ١٨٣٠، سنجد أن دوق أورليان، الذي سوف يصبح فيما بعد لويس فيليب، قد قام، في سعيه إلى ملاذ دون شك، بعد أن سمع أن الثوار قد استولوا على قصر التويلري، بمغادرة نوبي التي كان موجوداً بها آنذاك، مع "Heymès"، وكان التعارف بينهما قد حدث للتو، متجهاً إلى رانس، التي وصل إليها ليلاً بالمرور عبر الحقول" (٣٣٣). وفي الصباح التالي، لم يجده البرلمانيون الذين جاءوا للبحث عنه في نوبي لعرض تولي السلطة عليه؛ وكان عليهم أن يذهبوا إلى رانس لإعادته (٣٣٤). وعندما خرج جان باتيست ساي أو ميشليه وراء حدود المدينة في تجولاتهما، وجدا نفسيهما في الريف بالفعل؛ فقد كان الناس الذين التقيا بهم فلاحين حقيقيين. وفي عام ١٨١٥، عندما بدأ الحلفاء بتهديد باريس ثم وصلوا إليها وتدفق سكان الضواحي على المدينة، كان هؤلاء الهاربون فلاحين حقيقيين هم أيضاً. والحال أن الكونتيسة دو بوانييه وأمها، عند خروجهما في عربتهما، قد وجدتا البولفارات الخارجية المحيطة بالعاصمة "مزدحمة بسكان مشارف باريس. كانوا يسرون في فوضى على أقدامهم، مع الأبقار والأغنام، حاملين أمتعتهم التي تدعو إلى الرثاء، و {كانوا يميلون} إلى النفور من أي إنسان يبدو ميسور الحال. ولم يكن بالإمكان التحرك إلا بمعدل سرعة المشي على القدمين. وقد انهالت على عربتنا شتائم غير قليلة" (٣٣٥). وبالرغم من أن ذلك قد يبدو غير محتمل، إلا أن هذا المشهد نفسه قد تكرر في عام ١٨٧٠. فقد لاحظ طبيب، هو البرفيسور آشار: "عندما اقترب الألمان، وبالرغم من أن عائلات كثيرة غادرت باريس، تدفق سكان الضواحي على المدينة بعرباتهم الخفيفة التي يدفعونها بأيديهم ومعهم بهائمهم. وقد أقام كثيرون من هؤلاء الريفيين، كما كان الناس يسمونهم، في البيوت الجديدة، ولكن الشاغرة، المطلّة على الطرق الرئيسية حديثة الإنشاء" (٣٣٦) - وهو أمر من المؤكد أن هوسمان لم يتنبأ به!

ويمكننا أن نتعرف بسهولة من مثل هذه الأوصاف على منطقة الإمداد الأولى في مخطط فون تونن، وهي المنطقة التي تزود المدينة بإمدادات لأسواقها اليومية. لقد كانت منطقة واسعة بشكل خاص، وذلك بما يتناسب مع حجم العاصمة. ولكن ماذا عن المناطق الأخرى المحيطة بهذه المدينة غير العادية - مناطق انتاج الحبوب

الشكل ٢٨

بعض طرق إمداد باريس في أواخر العصر الوسيط.



تبرز هذه الخريطة الدور الرئيسي الذي لعبته الأنهار و "موانئها" في تزويد باريس بالانبذة والحبوب (وهي سلع ثقيلة). وكانت الطرق البرية تلتقي بممر مائي بمجرد ما أن يتسنى لها ذلك.

الخريطة مأخوذة عن:

R. Fossier, *Le Moyen Age*, III, 1981.

واللحوم والخشب؟ بوسعي أن أقول إنها لا تختلف هنا عنها في أي مكان آخر، فيما عدا أن سلسلة البورجات بأسواقها كانت في هذه الحالة سلسلة مدن.

وتعطي وثيقة غير منشورة (٣٣٧) صورة عن واحدة من هذه الدوائر الأوسع في القرن الثامن عشر: ويمتد محيطها عبر بونتواز ومانت ومونفور ودرو وميلان ونيمور وموروزيه - آن - برى وكولومبييه وبروفان ونوجان ومونترو وسانس وجواني وسان فلورنتان. وعلى طول هذا الخط، ولسبب معقول إلى هذا الحد أو ذاك، كانت لكل مدينة مكانتها تبعاً لما إذا كانت تزود باريس بالأخشاب أم بالتبن أم بالبهايم ذوات الحوافر أم بالفحم النباتي أم بالشوفان أم بالعمالة أم بالقمح خاصة. وكان لابد للمرء أن يمضي إلى مسافة أبعد بكثير حتى يصل إلى الحدود الخارجية لمجال نفوذ باريس والتي تتميز بسلسلة من المدن الكبيرة والكبيرة جداً: أورليان، تروا، شالون - سور - مارن (أو بالأحرى فيتري - لو - فرانسوا، وهي مستودع رئيسي للحبوب القادمة من الباروا واللورين والتي تنقل بعدئذ بالمراكب عند هبوط نهر المارن إلى باريس)، رانس، كومبيين، أميان، رووان وشارتر. وعلى مسافة أبعد أو أقرب (وكانت الحدود تتنوع بحسب الوقت أيضاً) كان نفوذ باريس يبدأ في الشحوب أو حتى الزوال - إلاً فيما يتعلق بحيوانات الجر أو بالبهايم المخصصة للذبح، وهي سلع مثالية لأنها تنتقل على أرجلها هي، بما يوفر تكاليف النقل.

أما أنه كان هناك ارتباط بين باريس وهذه السلاسل من المدن فهذا ما يشبه حدث طويل الأمد من أحداث التاريخ الفرنسي: حصارات باريس نحو أواخر زمن حروب الدين (١٥٦٢ - ١٥٩٨)، حيث إن هذه المدن "الثانوية" قد استفادت من المصائب التي أصابت العاصمة بالشلل: إذ أصبحت ملاذاً للحرفيين العاطلين أو للتجار وللبورجوازيين الهاربين من نوائب وأخطار الحصار. ومن المنطقة المحصورة داخل سلاسل المدن هذه، كانت باريس تحصل أيضاً على معظم المهاجرين القادمين إليها، خاصة خدم ييوتها. وكانت مدينتان تلعبان دور محطات على الطريق إلى المدينة: فرساي في الغرب وتروايه في الشرق (بالنسبة للمهاجرين القادمين من اللورين وبورجونيا وشامبانيا).

ويجب أن نلاحظ أن ديكتاتورية باريس المادية، بوجه عام، كانت تمارس على الحوض الباريسي فقط، بين المانش واللوار وبيكاردي واللورين ونورماندي، وبدرجة أقل على حدود بريتانيا. وكانت هذه المنطقة الشاسعة خاضعة بالكامل للعاصمة التي أبقت المدن الأخرى عند مستوى من التطور أدنى من المستوى الذي كان من المحتمل أن تصل

إليه لو كانت قد تُركت لحالها.

وطبيعي أن هذا لا يعني القول بأن تأثير باريس كان مقصوراً على هذه المنطقة الشاسعة. لقد اعتمدت حياتها المادية عليها. لكن نفوذ المدينة - العاصمة المتعدد الجوانب، السياسي والثقافي بالمعنى الأوسع لكل من هاتين الكلمتين، قد تجاوز هذه الحدود بشكل متواصل. وعلى مدار قرون، صاغت باريس المصير العام لفرنسا كلها وأثرت عليه وتدخلت فيه بل وقلبت أحياناً.

مخطط القرية. البورج. المدينة اليوم

أرجو أن أكون، باضطلاحي بهذا الاستقصاء التمهيدي لفرنسا في الماضي، قد قدمت ما يكفي من المؤشرات على أنه كانت هناك شبكة من الروابط الأولية المتواصلة التي لم يكن بإمكان نسيج فرنسا - أو نسيج أية أمة أوروبية أخرى - أن يكون متماسكاً أو قوياً في غيابها. ولتذكروا أن نظام القرية - البورج - المدينة قد نجا من انهيار الامبراطورية الرومانية بل وصمد صموداً أقوى أمام حرب الأعوام المائة العنيفة. كما أنه نجا - في رأيي على الأقل - من أكثر اختبارات تاريخنا خيالية، ألا وهو نصف القرن الذي أعقب عام ١٩٣٩ والتسارع الرهيب لما وصفه جان فوراستيه بـ "الأعوام الثلاثين المجيدة" (١٩٤٥ - ١٩٧٥).

وأود أن أستشهد في هذا الصدد بعمل أندريه بياتيه وفريقه. ففي دراستهم لـ "هيكل أرض" فرنسا الحاضرة، قسموا سطح **département**، اللوار مثلاً، إلى مناطق جاذبية حضرية، عن طريق وصف ملموس للمكان الذي يتاح فيه لأورليان أو مونتارجي أو بيتيفيه أو جيان، إلخ، فرض سلعها وخدماتها، سماسرتها وتجار جملتها، محالها، ومن لديها من محامين ورجال قانون وأطباء. ويجب أن نلاحظ أن هذه المناطق تتداخل فيما بينها إلى حد ما، بحيث إن المناطق الحضرية تتصادم إحداها مع الأخرى عند حدودها الخارجية، بما يؤدي في النهاية إلى "خلق هيراركية للمدن قائمة على كثافة العلاقات التي أقامتها" وكذلك إلى خلق "هيراركية وظيفية" للضواحي تبعاً لـ "نظم التبادل" التي قد تكون حضرية بشكل رئيسي (كما حول أورليان) أو ريفية بشكل رئيسي (كما حول بيتيفيه) (٣٣٨).

ومثل هذه التزايدات بين المدن لا تناقض النموذج الذي عرضته فيما سلف: فهي تجعله أكثر دينامية، وتهزه إلى حد ما وقد ترحزحه. إلا أنه يبقى مع ذلك نظام هناك.

ألا يمكننا أن نرى فعله في المثال الكبير الذي تقدمه باريس الحالية؟ فهي، على حدودها البعيدة، تشجع تطور مدينة على حساب تطور مدينة أخرى - تور على حساب أورليان، لو مان على حساب آنجييه (٣٣٩). وقد يطرأ تعديل على مناطق النفوذ لكن نسيج العلاقات يتواصل ويستمر.

وليس على مستوى المدن وحدها يجري تعديل المخطط بهذا الشكل (مع أنه يظل قائماً من حيث الأساس): ففي السنوات الأخيرة، مرت القاعدة الريفية بتحول ضخم. وقد تغير الريف الفرنسي بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٧٥ بدرجة تفوق ما طرأ عليه من تغيرات بين زمن لويس الرابع عشر وزمن بوانكاريه. والحال أن قريتي التي ولدت فيها (شأنها في ذلك شأن ألف قرية أخرى) قد تغيرت بسرعة خيالية: لقد اختفت الخيول وحلت محلها الجرارات، واختفت معظم المحاصيل الأصلية، بينما اتسع المجال أمام رعي الماشية؛ واختفى صغار حائزي الأرض الذين يمشون خلف المزارعين الميسورين أو الأثرياء. وقد انخفض عدد السكان إلى نصف ما كان عليه. ومع ذلك فقد بقيت العلاقات، بالرغم من أن شبكة هذه العلاقات الآن ذات دائرة أوسع. إن مخططاً أكبر، لكنه ليس مختلفاً عن المخطط القديم، إنما يستقر في المكان.

وحول هذه المسألة، زودني هنري مانديرا على نحو مناسب بشواهد مؤيدة من نوع لا يمكن تجنبه، عبر دراسة جماعية عنوانها: **La Sagesse et le désordre** (الحكمة والفوضى)، نشرت في عام ١٩٨٠. فمانديرا يعتزم تقديم "صورة متفائلة لفرنسا، بوصفها بلداً أكثر توازناً، أو أكثر إدراكاً لمكانته ومشكلاته الحقيقية وللتغيرات المطلوبة، [ولكن]، في النهاية، أكثر تعادلاً مما يحسب هو نفسه؛ وكما قال الإنجليزي بيتر ويلز "إن فرنسا أكثر تعادلاً مما نتصوره" (٣٤٠). إلا أنه في حين أن هذا الرأي هو محل قبول عندي بالتأكيد، فإنه ليس السبب الرئيسي الذي يدفعني إلى الإشارة إلى هذا الكتاب المهم. إنني أشير إليه لأنني وجدت فيه، بقلم عالم اجتماع معتاد على التعامل مع مادة معاصرة ومع واقع ملموس، أدلة تؤيد افتراضاتي. وبحسب رأيه، فمهما كان وزن التحول الذي مرت به (وهو تحول مؤثر وفعلي في كل مجال) ما تزال هناك فرنسا ريفية تدافع عن نفسها بحيوية وتتكيف على نحو موفق مع متطلبات الحاضر. وصحيح أن عدد سكان فرنسا قد ارتفع من ٤٢ مليون نسمة إلى ٥٣ مليون نسمة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٨٠، وأن هذا الفائض السكاني قد أفاد المدن قبل سواها دون ريب. "إلا أننا لا يجب أن ننظر إلى مجتمع اليوم بنظارات الأمس" (٣٤١). أي أننا لا يجب أن نتمسك

بالمعايير القديمة، كحد الألفي نسمة المقدس الذي تصبح فوقه محلة ما مدينة بينما تصبح المحلة التي تقع تحته بورجاً أو قرية. بل إن من المرجح أن هذا الحد كان قد أصبح بالياً وغير صالح بالفعل في القرن الثامن عشر، وبدرجة أكبر بكثير في القرن التاسع عشر. واليوم يجب رفع الحد، إلى نحو عشرة آلاف أو خمسة عشر ألف نسمة، بل وربما أعلى من ذلك. ونحن نجد أن المدن التي يزيد عدد سكان الواحدة منها عن خمسة عشر ألف نسمة قد اختصت بنسبة ٤٦ في المائة من سكان فرنسا في عام ١٩٤٦؛ ونسبة ٥٨ في المائة في عام ١٩٧٥؛ أما السكان الريفيون (في الكومونات دون مستوى الـ ١٥,٠٠٠ نسمة) فقد اختصوا على التوالي بنسبة ٤٤ في المائة في عام ١٩٤٦ و ٤٢ في المائة في عام ١٩٧٥ (ولو أنهم قد زادوا، بالأرقام المطلقة، مثلما حدث بالنسبة لإجمالي السكان). ويستتج هنري مانديرا من ذلك أن "المحصلة هي أن «الصحراء الفرنسية» (٣٤٢) سيئة الذكر لا وجود لها ولم توجد قط. فنحن نجد أنفسنا في أواخر القرن العشرين ولدينا نحو ٢٢ مليون مقيم ريفي - بما يتناسب إلى هذا الحد أو ذاك مع الوضع في أواخر القرن الثامن عشر - بعد الفائض السكاني الملحوظ الذي ظهر في القرن التاسع عشر. أما تركيب الأرض بوصفها منقسمة إلى pays تتمركز على مدن صغيرة.... فما يزال، في كل مكان، شبه ثابت من حيث الجوهر.... وقد فقدت القرى الزراعية جانباً من سكانها، إلا أنه في مقابل ذلك شهدت المدن الصغيرة وهي نسخ حديثة من البورجات زيادة في أعداد سكانها" (٣٤٣). والحال أن القرى التي ما تزال قائمة في مواقعها القديمة، ما تزال تفلح أراضيها، بشكل أفضل أحياناً مما في الماضي، وذلك بقدر ما أن الجرار قد حل محل الأيدي العاملة الزراعية أو خيول الحرث. وهكذا يبقى توازن، "صوغ لهيكل المكان"، نجد أن "وحدة التعريف" فيه، بحسب تعبير ميشيل روشفور، "ما تزال" ليست هي المدينة بل التنظيم العام الذي تنتمي إليه" (٣٤٤). وإذا كان قد حدث توسيع للمستوى الأوسط، أي إذا كانت البورجات قد اكتسبت أهمية أكبر، فإن ذلك "إنما يرجع إلى أن الصناعة والصناعة الكبيرة والزراعة الحديثة في الواقع قد ولدت بدورها قطاعاً ثالثاً جديداً" (٣٤٥). أي قطاعاً ثالثاً جديداً أوسع من القطاع الثالث القديم. والحال أن القرى و "المدينة - البورج" إنما تشكل، اليوم كما في الماضي، نوعاً من بنية تعاونية "يؤدي" فيها البورج "الوظائف التي تعجز كل قرية على حدة عن القيام بها" بالاعتماد على نفسها فقط (٣٤٦). و "القطاع الثالث هو لحمه هذا الاتحاد، أكان على شكل تجارة أم خدمات (الإسكان أو الشئون الصحية أو

الشئون المالية أو المواصلات أو الإدارة" (٣٤٧).

بل إن أندريه بياتييه يمضي إلى ما هو أبعد من ذلك، فهو يقول: "إن {القطاع} الثالث قد وجد قبل زمن طويل من وجود {القطاع} الثاني {الصناعة}، وهو الذي صاغ المدن. ومهما كان المدى الذي يرجع إليه المرء في الماضي، فقد كانت المدينة مركز اللقاءات والتبادلات. وكانت تعتبر بؤرة للتعاون وللعلاقات بين جميع أولئك الذين عاشوا في المنطقة المحيطة بها" (٣٤٨). فلتذكر دائماً هذه الفكرة عن القطاع الثالث بوصفه ظاهرة مبكرة، تسبق الأزمنة الحاضرة بزمن طويل. فهي تتماشى مع ما حاولت قوله. لأنه مع وجود القطاع الثالث، نجد أنفسنا مرة أخرى في حضرة هيراركية. ويوصفه سلاحاً للمدينة، فقد كان أداة لتفوق المدينة، وسبب وجودها. وكان البورج في الماضي يحتوي بالفعل على قطاع ثالث نشيط. وهناك منطق كاف في هذا الواقع: لأنه، إلا على مستوى الاكتفاء الذاتي (بل وحتى على هذا المستوى أحياناً)، يعنى الوجود، البقاء، بشكل ثابت، أن البعض يقودون والبعض الآخر يطيعون.

الفصل الثالث

هل جغرافية فرنسا هي التي خلقتها؟

إن طرح هذا السؤال غير المتوقع هو طريقة أخرى لإعادة صوغ تساؤل فيدال دو لا بلاش: "هل فرنسا كيان جغرافي؟" (١). وبشكل أوضح، فإنه يعني العودة مرة أخرى إلى طرح المشكلة الملتبسة والخاصة بالاحتمية الجغرافية. ومازلت مقتنعا، بالرغم مما قد يقوله الناس، إن المناقشة التي أثارها هذا الموضوع لم تُحسم بعدُ بالكامل.

والحق إن الجغرافيين قد توقفوا منذ وقت بعيد عن خوض هذه المعركة: فهم يرون أن العنصر الخامس ليس هو الجغرافية الطبيعية - الأرض أو الطبيعة أو البيئة - بل التاريخ البشري، والإنسان نفسه - فالإنسان هو في واقع الأمر سجين نفسه، بوصفه، في آن واحد، وارثا ومواصلاً لأعمال ولأفعال ولتقنيات ولتقاليد جميع من سبقوه على أرضه، وصاغوا مشهدها الطبيعي وحبسوه في سلسلة من الحتميات التي تجري استعادتها، وهي حتميات نادراً ما يكون هو نفسه على وعي بها.

وفيما يتعلق بي شخصياً، فقد وجدت دائماً أن الثقل الضخم لأصولنا البعيدة هو ثقل مقنع ومخيف في آن واحد. فهذه الأصول عبء جسيم بالفعل. ولكن هل يعني ذلك أن كل جانب من جوانب الأصول المركبة التي صاغت فرنسا يجب إرجاعه إلى الماضي، إلى التاريخ؟ هذا لن يعني غير اقتلاع فرنسا من جغرافيتها، من موقعها في المكان، و "إلغاء بعدها المكاني". وسوف يكون ذلك حماقة لا معنى لها. صحيح أن فرنسا هي محصلة تراكم تاريخي ضخم، لكن ذلك التراكم قد حدث في مكان محدد وليس في مكان آخر. والحال أن الموقع غير العادي والخاص إلى حد ما والذي تحتله فرنسا على طول تمفصلات القارة الأوروبية، واقع أن أوروبا تحيط بها من كل جانب، هي أمور كانت لها أهميتها. وكما لاحظ فيدال دو لا بلاش محقاً، وكان يفكر في فرنسا عند ذاك، "إن تاريخ شعب من الشعوب لا ينفصل عن البلد الذي يسكنه...". ويجب للمرء أن يبدأ من الفكرة التي تذهب إلى أن البلد هو مستودع لطاقات نائمة غرست الطبيعة بذورها، وإن كان استخدامها يتوقف على الإنسان" (٢).

وهذه الجملة تنسجم تماماً مع ما وصفه لوسيان فافر بـ "النزعة الامكانية" لدى فيدال دو لا بلاش (٣). فرنسا ممكنة، فرنسات أخرى ممكنة: هاتان صيغتان أجدهما جذابتين.

ولكن هل بإمكاننا تعريفهما تعريفاً موقفاً؟ أم أننا سوف نضطر في النهاية، مثل الجغرافيين، إلى العودة إلى التاريخ بوصفه التفسير الممكن الوحيد لأصل فرنسا في شكلها الموحد الحالي؟ وحتى أتبين الأمر، اخترت ثلاث تيمات يمكن إجراء المناقشة حولها. وهي ثلاث تيمات لا حاجة إلى قول إنها من ضمن عدة دزينات أخرى من التيمات الممكنة.

I

لا يجب تضخيم دور "البرزخ الفرنسي"

المناقشة الأولى التي تطرح وتفرض نفسها هي مسألة "البرزخ" الفرنسي - وهو تعبير صاغه الجغرافيون الفرنسيون هم أنفسهم، إن لم أكن مخطئاً، ومن المؤكد أنهم قد استخدموه، خاصة في الماضي. فأوروبا، وهي قارة ضيقة بالفعل - هل هي قارة أصلاً أم أنها مجرد امتداد لأرجاء آسيا المترامية الأطراف؟ -، إنما تصبح أضيق بكثير في اتجاه الغرب، حيث تنحصر بين البحار الشمالية وسلاسل الأحواض التي تكون البحر المتوسط، في الجنوب. إن عددًا من البرازخ التي تتبع خطوط الطول، إنما تربط بين عالمين مختلفين، يتميزان فيما بينهما بتاريخ كل منهما كما بمناخ كل منهما، وتبايناتها تتجاذب فيما بينها بقوة متفجرة: البرزخ "الروسي"، بين البحر الأسود والبلطيق؛ البرزخ "الألماني"، من الأدرياتيك أو خليج جنوه إلى هامبورج أو هولنده، وأخيراً البرزخ أو بالأحرى البرازخ "الفرنسية"، حيث إن الوصلة الممتدة من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي، والتي تمتد عبر ممر نوروز وعلى طول قناة ميدي (التي شقت بين عامي ١٦٦٦ - ١٦٨١)، إنما يوازيها طريق الرون - السون، والذي يجد امتداده إما في طريق السين أو الراين. والبرازخ الفرنسية هي الأقصر. فالبرزخ الروسي طوله ١٢٠٠ كيلو متر؛ والبرزخ الألماني طوله ألف كيلو متر (ولابد له من اجتياز الألب)، في حين أن البرازخ الفرنسية لا يزيد طولها عن "سبعمئة كيلو متر من مصب السين إلى دلتا الرون، وأربعمئة كيلو متر فقط من خليج جاسكونيا (بسكاي) إلى خليج لا يون؛ ولا توجد أية جبال تسد أيًا من الطريقين" (٤). ويقول إرنست كورتبوس بشكل غريب: "إن الشمالي يمكنه إشباع حنينه إلى البحر المتوسط في فرنسا"، فهنا، "خلافاً للحال في ألمانيا، لا توجد جبال ألب يجب اجتيازها حتى يتسنى الوصول إلى البحر الداخلي" (٥).

وهكذا فإن الأرض الفرنسية إنما تستفيد من تقصير للمسافات، من "كمش برزخي"، بحسب وصف موريس لو لانوشيه الجاد (٦)، وهو كمش يجمع على الأرض الفرنسية الشمال والجنوب والبحر المتوسط والمحيط الأطلسي. فهل هذه هي الأصالة الأساسية التي يمكن تعريف الأرض الفرنسية بها؟

من بين البرزخين الفرنسيين، برزخ واحد فقط هو الذي يمكن اعتباره برزخاً أوروبياً. ذلك أن الطريق الذي يمر عبر ممر نوروز، والذي كثيراً ما كان يستخدم في الأزمنة

الرومانية، لا يربط بالفعل البحر المتوسط بالمحيط عبر الجارون، بل كانت له أهمية دولية بشكل عرضي فقط، إلا في القرن السادس عشر عندما كان الصوف الإنجليزي ينتقل على طول هذا الطريق المختصر (خاصة على طول الطريق الروماني القديم من لاروشيل إلى نيم عبر كاهور)^(٧) في اتجاه البحر المتوسط وفلورنسا؛ وربما يكون قد استخدم أيضاً، وإن كنت لست متأكداً تماماً من ذلك، خلال القرن السابع عشر في زمن رواج وسمه تولوز، وهو نبات يستخدم في الصباغة سوف تحمل محله فيما بعد النيلة القادمة من وراء البحار.

وإذا كان طريق الرون قد كان الطريق الأهم، فإن ذلك لم يكن يرجع إلى أنه كان الطريق الأنسب - لقد كان الأطول بين الطريقين - وإنما لأنه يمتد من البحر المتوسط إلى بلدان أوروبا الشمالية، حيث كان الجنويون يجدون عالماً مختلفاً؛ ولأن الشيء نفسه كان يحدث في الاتجاه المقابل؛ فعلى شواطئ البحر المتوسط، كان المزاج الشمالي يصطدم بمزاج مختلف تماماً. وكانت الحال كذلك منذ أزمنة غابرة، منذ أزمنة ما قبل التاريخ. وسوف تصبح أهمية الوصلة أعظم عندما تربط القطبين الحيويين للاقتصاد الأوروبي المبكر، والذي تكون خلال العصور الوسطى: إيطاليا الشمالية والبلدان الواطة. والحال أن التيار "الكهربائي" بين هذين القطبين قد أدى إلى إنعاش هذا الطريق عبر فرنسا وشد الانتباه من ثم إلى مزاياه العديدة: فممر الرون يرتبط على أية حال بالممرات المائية للسون واللوار والسين وروافده (ليون والأوب والمارن والواز) كما يرتبط بالموزيل وبالراين.

وحيثما كانت الممرات المائية معدومة، كانت المواصلات التي تعتمد على العربات أو على دواب الحمل تقدم الحلقات الضرورية في السلسلة؛ من ليون عبر حافة المسيف الأوسط إلى اللوار؛ وعبر الكوت دور، بعد ديجون، بين السون والسين؛ وعبر منفذ بورجونيا من السون إلى الراين. والحال أن الممرات المائية والطرق البرية قد شكلت معاً شبكة واسعة، تسمح بالاستيلاء على مجمل الأرض الفرنسية وباستخدامها. وقد اخترقت الطرق الرومانية مجمل المنطقة لصالح الاستغلال "الاستعماري" للمنتجات الواردة من غاليا. وقد أولت الفياق الرومانية أهمية خاصة للفروع الشرقية للشبكة، مما سهل الوصول إلى حدود الراين عند تريف أو كولونيا، في مواجهة ألمانيا المزعجة، أو السفر عبر بولونيا [في إيطاليا] إلى الجزيرة الإنجليزية [بريطانيا] التي كانت بسبيلها إلى الخضوع بحلول عام ٨٥ للميلاد.

وكان بول فيدال دو لا بلاش واحداً من أوائل من أشاروا إلى أهمية هذا الممر عبر

فرنسا؛ فهو يكتب " في الأزمنة القديمة جداً، اتخذ تأثير الارتباط بين البحر المتوسط وبحر الشمال شكلاً ملموساً على أرضنا {الفرنسية}. والحال أن هذا التأثير قد وجد من الناحية الجغرافية تعبيراً عنه وتعزيزاً له في الطرق التجارية وقنوات الاتصال الطويلة المسافات. والواقع أن الطريق التجاري الرئيسي في فرنسا، وهو خط يمتد من بروفانس إلى إنجلترا والفلاندر، إنما يبيدي استقراراً ملحوظاً. والأسواق الكبرى في العصر الوسيط، أسواق بوكير وليون وشالون^(٨) وتروا وباريس وآراس وتورو^(٩) وبروج، إنما توجد كلها على امتداد هذا المحور. أما الدور الذي يمكن لذلك الشيء غير المادي تقريباً، والذي يعرف بالطريق التجاري، أن يلعبه، في خلق وحدة سياسية، فيمكن إبرازه من خلال أمثلة عديدة: فإيطاليا لم تظهر ككيان سياسي إلا بعد الربط بين طريق آبيا وطريق فلامينيا للوصول بين طرفي البلد. وداخل شبكة الطرق الرئيسية في بريطانيا العظمى، سنجد أن الواتلنج ستريت، وهو الطريق من لندن إلى سيفيرن، كان المحور الذي بنيت حوله إنجلترا^(١٠). والإيحاء المضمّر في هذا الكلام الموجز هو أن فرنسا قد وجدت في المحور بالغ الأهمية الذي يربط بين الرون والسون والسين (أو الراين)، أحد الأسباب، إن لم يكن السبب الرئيسي، لانتباثها كوحدة سياسية. ومادام الأمر كذلك، فإن الشاهد الأول الذي يجب أن يُستدعى، إن جاز التعبير، يجب أن يكون الرون نفسه. وهنا سوف أبدأ في البحث عن "فرنسا ممكنة".

الرون في الماضي، قبل عام ١٨٥٠

سوف نأخذ الشهادة بالطبع من الرون كما كان آنذاك، أي باعتباره نهراً شرساً وهائجاً وجموحاً و "غير منضبط إلى أقصى حد" (١١)، والذي قال عنه فوبان إنه "لا يقبل التدجين". لكن ذلك النهر إنما ينتمي إلى الماضي، بقدر ما أن التكنولوجيا ومتطلبات الاقتصاد، على شكل برنامج أعمال ضخم، لم ينجز بالكامل بعد حتى الآن، قد حولت الرون وروضته ودجنته.

وفي الماضي، كان هذا النهر القوي والسريع التدفق يحمل في تياره المياه الباردة والعارمة المنبجسة من ذوبان ثلوج وجليد الألب، والكتل المتكورة المتدحرجة الضخمة من الرمال والأوحال والحصباء الصخرية - تلك الحجارة المستديرة التي يراها المرء غالباً في الدروب الريفية أو يراها وقد رُصفت بها شوارع المدن في وادي الرون، والتي تؤلم أرجل البهائم والبشر على حد سواء. والحال أن أحد مهندسي الكباري والطرق، هو شارل

لانتيريك، قد كتب في عام ١٨٩٢، مؤكداً لنا إن "المراقب المنتبه، الجالس في مركب لا يصدر صوتاً، يمكنه أن يسمع جيداً، إن لم ير، كل هذه الحركات التي تمور بها الأعماق} ويمكنه أن يميز اندفاع المياه السطحية عن الخشخشة المتواصلة الناجمة عن الأصداء المتعاقبة لهذه الملايين من زلط الحصباء الصخرية التي تتدافع الواحدة منها فوق الأخرى" (١٢).

ولن يكون مثير دهشة أن نعرف أن الرون كان قوة تآكل ونحر عظيمة: لقد أدت تعرجاته إلى إحداث فجوات عميقة في الضفاف المقعرة، بما قاد إلى تكوين **mouilles** (أحواض) (١٣) للمياه العميقة هناك بينما خلفت **maigres** (ركامات رملية) على الجانب المقابل. وهكذا تشكلت بين المياه المرتفعة والمنخفضة حواجز من الحصباء والكتل الرملية، تركب النهر كالسدود، وهي سدود غير مستقرة بالإضافة إلى ذلك، حيث يمكن للمراكب أن تتجنى وترتطم بها في أية لحظة. وعندما كان النهر يصبح منخفضاً، كان من الصعب أن يغطي مثل هذه الحواجز، وكانت الملاحاة تصبح مستحيلة على مدار سبعين يوماً في العام. وفي المقابل، عندما كان النهر يصبح مرتفعاً، فقد كان من المحتمل أن يؤدي التيار إلى دفع الملاحاة في رعونة. وفي الممر الضيق بين تورنون وجسر سانت اسبري مثلاً، على امتداد تسعين كيلو متراً، كانت المراكب تندفع بسرعة في اتجاه هبوط النهر، بما يجعل من الخطورة بمكان المرور من تحت الأقواس جد الضيقة للجسر الشهير، والذي لم يقترب منه ربان دون أن يستشعر الخوف. وبالمثل، كان التيار القوي عقبة أمام الملاحاة في اتجاه صعود النهر. بل إن ظهور السفن البخارية في السنوات التالية لم يحل المشكلة بالكامل: فعلى الامتدادات الصعبة، كانت زوارق القطر عاجزة وكان يتعين سحب السفن في اتجاه صعود النهر (١٤). وقد تمثلت مشكلة أخرى في أن الرياح القوية، بما في ذلك رياح الميسترال (الشمالية) الرهيبة، كانت تندفع عبر هذا الممر الضيق. فما الذي كان يفعله الملاحون عندما تهب هذه الرياح الشمالية بعنف؟ لقد كانوا ينسحبون بالمراكب إلى حمى الجزر الواقعة وسط النهر (ومن حسن الحظ أنها كانت عديدة في تلك الأزمنة) أو كانوا يتمسكون بالضفاف في حزم، مترقبين مرور العاصفة.

ومع ذلك فقد كان هذا النهر مزدحماً بالزوارق وبالمراكب على مر قرون. ومنذ الأزمنة الرومانية (وقبلها دون ريب) كانت المراكب الشراعية الصغيرة ومراكب الشحنات (الـ **scaphae** والـ **naves onerariae**) تصعد وتهبط الرون. وقد أشير إلى مجموعات لا حصر لها من الملاحين في المدونات الرومانية، وتزايدت أعدادهم أكثر

فأكثر حيث إن روافد الرون (السون بالطبع، ولكن الأرديش والديرانس والايير أيضاً) كانت لها مواصلاتها النهرية الخاصة منذ قرون مضت.

وقد استمرت هذه الملاحة، مع مجرد تعديلات طفيفة، حتى منتصف القرن التاسع عشر، بل وحتى أيامنا تقريباً. بل إنها قد قاومت بيسالة مجيء السفن البخارية، التي ترجع بداياتها المترددة إلى عام ١٨٢٩. والنتيجة أن الرون، حتى عام ١٨٥٠، قد قدم المشهد الخلاب المتواصل لمئات من المراكب التقليدية مسطحة السافلة، بأحجامها وبأسمائها المختلفة: **pénelles** (لنقل الخيول)، **cylandes** أو **sisselandes** (مراكب مبنية في سيسيل)، **rignes** أو **sapines** أو **savoyardes** (مراكب يصل طولها إلى سبعين متراً)، **chenards** أو **chênes** (مراكب مبنية من خشب البلوط على ضفاف السون وتستخدم عادة في نقل الحبوب). وبالمقارنة مع الملاحة على اللوار، كانت هذه المراكب عملاقة. أما فيما يتعلق بنقل الركاب، من الناحية الأخرى، فقد كانت هناك عبّارات أو "حافلات نهريّة"، لا يزيد طول الواحدة منها عن خمسة عشر متراً، كان الناس يجلسون فيها على بنشات كما في مركبات السفر البرية. وكانت هناك عبّارات أخرى، أصغر، تعرف بالـ **rapides**، وكان بالإمكان استخدام المجاذيف فيها إن دعت الضرورة، في حين أن العبّارات الأكبر كانت تقتصر على "ترك نفسها للتيار". وكانت العبّارات الصغيرة، والمعروفة أيضاً بالـ **barquettes**، تتميز بطاقة حمولة تصل إلى ٢٥٠ قنطاراً؛ وكان بوسعها أن تسافر من آرل إلى ليون "في سبعة أو ثمانية أيام، وتستغرق ستة أيام في السفر من آفينيون إلى ليون، في حين أن مراكب الشحّات الأكبر، والتي كانت تشكل قاعدة الملاحة على الرون، كانت تأخذ نحو شهر في شحن الحمولة ونحو شهر آخر في الصعود" من آرل إلى ليون. لكنها كانت أسرع عند هبوط النهر؛ مجرد يومين من ليون إلى آفينيون. إلا أنه حتى عند هبوط النهر يمكن أن يكون هناك اختلاف ملحوظ بين السفر في الصيف والسفر في الشتاء (١٥).

وفي حين أن الرحلة في أسفل النهر كانت أسرع مما في أعاليه، إلا أنها كانت أيضاً أخطر بكثير. وكان جميع المسافرين يخافونها. وفي عام ١٣٢٠، قبل الهبوط إلى ميناء ليون النهري، والذي كان غاصاً بالمراكب التي سوف تتجه إلى سوق بوكير الكبرى، ذهب بترارك إلى كنيسة دو فورفير لكي يتوجه إلى السيدة العذراء بالدعاء أملأ في أن تكفل له السلامة.

وطبيعي أن السرعة كانت لها جاذبيتها. وقد لاحظ فيما بعد مسافر، كان يغادر ليون

متوجهاً إلى آفينيون في مايو/ آيار ١٧٠٤، أن "الرون، الذي يهبط بسرعة عظمى، يعد أنسب لأولئك الذين يرغبون في الذهاب إلى لانجدوك أو بروفانس" (١٦)، وربما كان بوسعه أن يضيف: وإلى إيطاليا أيضاً. لكن الحوادث لم تكن قليلة. فقد غرق المركب الذي كان يقل مدام دو سيفينيه في عام ١٦٧٣؛ أما السيدة الإنجليزية، مسز كرادوك، التي كانت مسافرة خلال وقت انخفاض المياه في الشتاء في عام ١٧٨٤، فقد جنح المركب الذي كان يقلها وارتطم بالركام الرملي، وهو حادث لم تنج منه "إلا بصعوبة"، وقد احتاجت إلى أكثر من يوم للسفر من ليون إلى فين؛ كما تطلب تخليص مركبها استخدام ٣٢ جواداً في سحبه (١٧). وفي خريف ١٧٩٩، سنجد أن الجنرال ماربو، الذي كان مسافراً للحاق بالجيش في إيطاليا، قد أفلت من عدد من حوادث جنوح المركب، بالرغم من المستوى المنخفض للمياه، لكن رياح الشمال كانت قد بدأت تهب عند اقتراب المركب من جسر سانت اسبري. ويكتب ابن الجنرال، الذي كان مرافقاً لأبيه: "لم يكن بوسع الملاحين الاتجاه بنا إلى الشاطيء. لقد فقدوا صوابهم واستغرقوا في الدعاء والصلاة بدلاً من العمل، في حين أن التيار والرياح الغاضبة كانا يدفعان المركب في اتجاه الجسراً كنا على وشك الاصطدام بدعامة الجسر وكنا على وشك الغرق، عندما قام أبي ونحن جميعاً بشد الهلب ورميه إلى الأمام في الوقت المناسب، مما أدى إلى تخفيض قوة اصطدام المركب بالدعامة التي كنا نقرب منها. وكانت الصدمة رهيبة بحيث إنها ردتنا إلى المؤخرة، لكن تحايلنا كان قد غير مسار المركب فاجتاز القوس بشبه معجزة من معجزات حسن الحظ" (١٨).

ولم تكن هناك مجازفات كهذه عند صعود النهر - لكن الصعود كان عملاً بالغ المشقة! ولا يمكن للكلمات "أن تصف البتة على نحو مناسب... جهد أولئك الرجال الذي يفوق الخيال" (١٩). إن أربعة أو خمسة مراكب كبيرة، وأحياناً أكثر من ذلك، سوف يجرى الربط بينها على شكل طابور؛ وكان المركب القائد، الأحدث والأكثر انسياباً من المراكب الأخرى، أشبه ما يكون بالأميرالية، وكانت توجد فيه كابينة في المؤخرة يجتمع فيها الملاحون لطهي الطعام ولتناوله وللنوم فيها. بينما على المسحب الموازي للنهر، والذي يقع عادة على الضفة اليسرى، كانت تحتشد مجموعات من الخيول، تصل إلى نحو خمسين جواداً في المرة الواحدة: حيث يشد ثمانية وعشرون جواداً الحبل الأمامي ويشد عشرون جواداً الحبل الخلفي. ويكتب أحد المتحمسين: "يا لها من خيول رائعة! لا أظن أن بالإمكان العثور اليوم على مثل هذه الخيول الكبيرة

والقوية^(٢٠). وفي أوائل القرن التاسع عشر، كان هناك ستة آلاف من هذه الخيول تعمل على ضفاف الرون. وفي ليون، كانت تقيم في اسطبلات لاميلاتير^(٢١)، وهي نوع من زرائب التجهيز التي كانت تعيد الخيول على مراكب الـ **pénelles**، وهي اسطبلات عائمة، حتى تعود إلى عملها على طريق المسحب.

أما "الملاحون البريون"، الذين كانوا يتولون أمور المسحب، فقد كان عليهم أداء مهام ضخمة: لقد كان عليهم أن يهتموا بالخيول (فحصها عند المغادرة، تركيب حدوات لها عند الضرورة، الجمع بينها في مجموعات من أربعة للمجموعة الواحدة، مع تركيب أعنة خاصة أو **renards**، تربط بينها وبين حبل المسحب، ثم توجيهها تبعاً للتعليمات الصادرة من الربان الموجود في المركب القائد)؛ وكان عليهم أن يتعاملوا مع الـ **maille**، الحبل الطويل المصنوع من القنب والمرتبط بالصاري الرئيسي للمركب القائد، وتوجيهه بشكل يؤدي إلى تفادي ما يحول دون انسياب حركته وتحريره عندما يشتبك مع "أشجار الصفصاف" على الضفاف. وعلى امتدادات معينة، كان يتعين فرد الحبل والأعنة بأطوال قد تصل إلى كيلو متر. وفي دونزير على سبيل المثال (والتي كان الملاحون يسمونها بجبل النسائيس) كان على الخيول أن تصعد إلى ارتفاع ستين متراً فوق مستوى النهر، بينما كان طابور المراكب يواصل تقدمه البطيء أسفل الجبل. وكمشكلة إضافية، كان من الضروري من حين لآخر نقل الخيول إلى الضفة المقابلة عندما ينقطع المسحب. وكان هذا يعني تكديس الخيول في عبات خاصة لنقلها عبر النهر قبل أن يتسنى لها بدء المسحب من جديد. وطبيعي أن العملية كانت ترغم طابور المراكب على اجتياز النهر بالاعتماد على قواه هو. وفي ٢ مايو/ أيار ١٧٦٤، اصطدم **chêne** يهبط النهر وهو محمل بالحبوب بالمركب القائد لطابور كان قد بدأ للتو في الانتقال إلى الضفة الأخرى، فانشطر وغرق^(٢٢). وأحياناً ما كان التيار يجرف الطابور: وكان يتعين عندئذ المسارعة إلى قطع الحبال قبل أن تنجر الخيول إلى النهر.

ونادراً ما كان الملاحون يغادرون مراكبهم: فهم لا يعودون سيراً على الأقدام على طول الرون كما على طول اللوار أو الآليه، بالرغم من أن المراكب كانت تفكك أحياناً وتباع لدى الوصول إلى الموانئ الواقعة على مهبط النهر. ولم يكن عدد جماعة الملاحين كبيراً: ما بين ٣٠٠ و ٣٥٠٠ في عام ١٨١١^(٢٣)، وكلهم من أهالي مناطق معينة على طول النهر (إذ كانت هناك في وقت من الأوقات قطاعات من النهر يشتغل عليها ملاحون معينون، مثلما كانت هناك قطاعات من سواحل البحار يشتغل عليها بحارة

معينون). وفي جيفور ولو روشيه دو كوندريو وسيريير وآندانس وبورج سانت آنديول "كانت هناك سلاطات متعاقبة من هؤلاء الرجال الأشداء، الذين كان النهر يجرى في دمهم" (٢٤). لقد كانوا رجالاً فريدين، لا يهابون شيئاً ويتميزون بعلو الصوت، وكانت عشائرتهم تتضامن لشراء مركب أو أكثر. وكان لهم مظهر مميز: أقراط ذهبية، شعر طويل مضفور على شكل ضفيرة واحدة تتدلى من مؤخرة الرأس؛ أما لغتهم الخاصة فقد كانت مختلفة تماماً عن اللغة التي يدور بها الكلام على الشاطئ؛ وكان لهم عيدهم الخاص، هو عيد القديس نيكولا، في السادس من ديسمبر/ كانون الأول. كما كانت لهم طرقهم الخاصة في طهي الطعام: فهم، على سبيل المثال، كانوا يقطعون جميع الأسماك النهرية المختلفة المتوافرة لديهم (وهي أسماك عديدة وممتازة) ويضعونها في قدر ثم يصبون عليها نبيذ الكوت - دي - رون الأحمر الجيد ثم يوقدون على كل هذا النار مرة واحدة - تلك كانت وصفتهم لإعداد "المتلوت" (وجبة من السمك المطبوخ بصلصة من الخمر والتوابل والبصل - المترجم). وعلى طول النهر كانت تحجز لهم من الناحية العملية أنزال خاصة (٢٥).

ويجب أن نضيف إلى هؤلاء الرجال العدد الكبير بالمثل من "الملاحين البريين"، الذين أشرنا إليهم بالفعل، والحشد الصاخب من عمال الموانئ والحمالين وعمال الشحن والتفريغ، وكذلك عمال ترسانات سيسيل وليون وفارنيزون وجيفور وفين وجوندرينو وآندانس؛ ناهيك عن بناء الـ *chênes* على ضفاف السون أو تلك الجماعة الخاصة الأخرى من الرجال وهي جماعة الخشابين، الذين كانوا يوجهون حزمات ضخمة من الألواح (يتراوح طولها بين ٦٠ و ٨٠ متراً ويصل عرضها إلى ١٤ أو ١٥ متراً) أسفل الآرف أو الايزير أو الديرانس. فالألواح الخشبية لم تكن تترك لتعوم منفصلة فوق هذه المياه الهائجة (٢٦).

وقد شكل كل ذلك إضافة لنظام توزيع ضخم، قادر على التعامل مع حجم ضخم للنقل، بالرغم من مصاعب الرحلة التي لا حصر لها. على أن الملاحة في الرون، خلافاً للملاحة في اللوار أو السين، لم تمتد إلى روافد النهر. فهذه الروافد إما أنها كانت غير مناسبة للملاحة أو أنها كانت غير قادرة على استخدام عين أنواع المراكب المستخدمة في الرون. والاستثناء الوحيد - جزئياً على الأقل - هو السون. فبالرغم من السيول المثيرة التي كانت تؤدي كل عام إلى إغراق المروج الواسعة على الجانبيين، وبالرغم من ذوبان الجليد

الذي كان يحول النهر أحيانًا إلى شلال غاضب، يسحق الجسور ويفرق المراكب ويحطم مراكب الشحن الكبيرة ويكتسح المنازل المقامة على ضفاف النهر (٢٧)، كان السون على مدار معظم العام ممرًا مائيًا مسالمًا نسبيًا، موفور التدفق وصالحًا للملاحة أسفل بور - سور - سون. إلا أنه لم يكن من السهل الانتقال بين النهرين. إذ لا يقتصر الأمر على أنه كان لا بد غالبًا من تغيير المراكب، بل يضاف إلى ذلك أنه لم تكن هناك مساحة موازية للنهر لسحب المراكب، حيث إن سكان ليون كانوا قد أقاموا منازل تمتد حتى ضفة النهر. وكبدل عن ذلك، كانت طائفة خاصة من ملاحى ليون تسحب المراكب عن طريق شد حبال مثبتة بالجسور، بينما كان الساحبون الأصليون يقفون في المراكب. وكانت طائفتهم عدوانية وميالة إلى وضع العراقيل، وكان بوسعها ممارسة سلطة فادحة على ما لا بد أنه كان عنق زجاجة رئيسيًا في البرزخ الفرنسي. ومن ثم فقد تمتعت بالاحترام، بينما كان على آخرين مجرد الرضوخ لرغباتها ولطلباتها.

وبمعايير الماضي، مثل مجمع السون - الرون حجمًا كبيرًا من عمليات نقل الشحنات (كان الرون ينقل من الشحنات أكثر مما ينقله اللوار بأربع مرات؛ والواقع أنه كان شبيهًا بالراين، "توهمه السيامي") (٢٨). إلا أنه مع مرور كل من النهرين، الرون والسون، على محور شمالي - جنوبي، كان ذلك يشكل نظام ملاحية خطيًا وغير كامل، دون امتدادات جانبية. فامتدادات الرون العليا، في اتجاه الشرق من ليون نحو جينيف، لم تكن صالحة للملاحة إلا حتى سيسيل. وصحيح أنه كان بالإمكان أن توجد بعض الوصلات، مع الملاحة النهرية على الديرانس أو الايزير، عبر تغيير المراكب. إلا أن علينا أن نفكر من زاوية أنواع أخرى للنقل، كالحافلات وقوافل البغال والعربات، والتي تنتشر من الرون إلى المسيف الأوسط ولانجودوك وبروفانس ودوفينييه وسافوي وليونييه بل والچورا. والحال أن سائق عربة النقل، وهو شخصية حيوية، "يد تمسك اللجام والأخرى تمسك الكرباج، وهو يرتدي ثوبًا خارجيًا أزرق فضفاضًا وحذاءً مطاطيًا وينطلقون قصيرًا من قماش قطني متين وبرنيطة متعددة الألوان وقميصًا بلا كمين مطروحًا على الكتفين تحركه الرياح في عنف" (٢٩)، كان همزة وصل لا غنى عنها بين النقل النهري والمناطق الجوانية، تتمم منظومة النقل في عمر الرون.

وخلال العقود الأولى للقرن التاسع عشر بالتحديد وصلت المنظومة إلى ذروتها، حيث كان يجري نقل نحو أربعين ألف (٣٠) أو خمسين ألف (٣١) طن أعلى أو أسفل النهر، حيث مثلت الشحنات المنقولة إلى أعلى النهر ما يعادل ربع الشحنات المنقولة إلى

أسفل النهر. وإذا اعتبرنا متوسط الشحنة أربعين طنًا، فسوف يعني ذلك من الناحية النظرية عشرة آلاف رحلة في العام الواحد، إن لم يكن أكثر. على أن مكتب الملاحة في فالانس قد ذكر أنه "بين أول أبريل/ نيسان ١٨٠٩ و ٣٠ مارس/ آذار ١٨١٠، هبطت إلى أسفل النهر ٢,٢٥٠ سفينة محملة، بالإضافة إلى ١٥ مركبًا فارغًا؛ وقد سافرت في اتجاه أعالي النهر ١,٤٦٨ سفينة وعدد قليل من المراكب الفارغة" (٣٢). ومن ثم فإن أي حساب إنما يعد محفوفًا بانعدام اليقين. أما فيما يتعلق بالشحنات المحملة على البر، فمن المرجح أنها قد مثلت مجرد نسبة صغيرة من الشحنات المحملة على الماء، لكن ما لدينا، مرة أخرى، لا يعدو أن يكون مجرد تقديرات (٣٣).

ومن المؤكد أنه كانت هناك تجارة نشطة في كل من الاتجاهين. وقد حمل الرون جميع المشتريات التي قامت بها المقاطعات الشمالية في سوق بوكير الكبرى العجيبة. وفي آرل، كانت المراكب النهرية تكمل دور السفن البحرية التي تحمل منتجات بلاد البحر المتوسط. وعلى طول الطريق، كانت السلع تؤخذ على متون المراكب من مختلف المدن الواقعة على ضفاف الرون، وغالبًا ما كانت هذه السلع خفيفة الوزن وإن كانت مرتفعة السعر. والواقع أنه كان بالإمكان نقل كل شيء تقريبًا على الرون، وأحيانًا ما كان يجري نقل أغرب الأشياء، كتمثال لويس الرابع عشر، والذي كان من المقرر نصبه في ساحة بيلكور في ليون، وقد اتخذ هذا التمثال المشوار الطويل الممتد من باريس إلى البحر المتوسط، عبر لوهافر وجبل طارق، حتى يصل إلى ليون بشكل أنسب (٣٤)، (لكنه غرق أمام لاميلتير، حيث تعين إخراجه من قاع النهر!)؛ أو كأثاث وجهاز ماري كارولين، ابنة ملك الصقليتين، عندما تزوجت في عام ١٨١٦ من الدوق دو بيرّي.

وكما يمكن للمرء أن يتوقع، كانت السلع الثقيلة عظيمة الشأن: الحديد، الشرائح الحجرية، الآجر، القرميد، وخاصة تلك الشحنات التي كانت قد أصبحت أساسية منذ العصور الوسطى، أي الحبوب والأنبذة والملح. وكانت الحبوب تصعد أو تهبط النهر بحسب تقلبات المحصول والطلب. والحال أن المستهلكين، هنا كما في الأماكن الأخرى، كانوا يعتمدون بالدرجة الأولى على الانتاج المحلي. لكن هذا، كما نعلم، لم يكن غير متواتر. وأما فيما يتعلق بإمدادات المدن من النبيذ، فقد كانت المدن تكتفي منذ زمن طويل بانتاج حقول الكروم المحلية. إلا أنه مع تزايد الاستهلاك في القرن الثامن عشر، أصبحت التجارة في الأنبذة الواردة من حقول الكروم ذات السمعة الجيدة تجارة أوسع نطاقاً. أما الملح، تلك السلعة الأساسية، فقد كان شاغلًا رئيسياً

لكل من الدولة والشركات الرأسمالية الكبيرة التي كانت تشحنه وتبيعه . وكانت سلاسل من المراكب تذهب لشحن الملح من ملاحات بيكيه أو لي سانت ماري دو لا مير وكانت تزود به مخازن الملح عند نقاط مختلفة على طول النهر . وكانت بعض المراكب تصعد النهر حتى سيسيل حيث يكف الرون عن أن يكون صالحًا للملاحة . والحال أن النهر قد قسم سيسيل إلى قسمين : فعلى الجانب الفرنسي نجد قرية مجتهدة ، كانت ترساناتها تبني مراكب الـ *sisselanes* التي أسلفت الإشارة إليها ، وهي مراكب متينة من خشب الصنوبر ؛ أما على جانب سافوي فقد كان يوجد موقع للجمارك ومستودع ضخمة كان يجرى إرسال الملح منه إلى ريجونفل ، ميناء جينيف على بحيرة ليमान .

والواقع أن تجارة الملح كانت المضخة التي حركت الملاحة على الرون بوجه عام . وفي يوليو/ تموز ١٧٠١ ، سوف نجد أن بعض المستثمرين الذين فكروا في تنظيم خدمة سفر للركاب في مراكب الـ *barquettes* بين ليون سيسيل ، ثلاث مرات في الأسبوع ، كانوا تواقين إلى تجنب " عودة مراكبهم إلى أعالي النهر فارغة ، بما ينطوي عليه ذلك من تكاليف باهظة وانعدام للأرباح " (٣٥) . فما الذي طلبوه ؟ لقد طلبوا السماح لهم بأن ينقلوا من بيكيه إلى سيسيل سبعة آلاف أو ثمانية آلاف *minots* (٣٦) من الملح بالسعر المتعارف عليه .

لقد كانت التجارة والنقل وتبديل مراكب الملاحة وتخزين السلع مسئولة عن تلك السلسلة من المدن النشيطة التي نمت على طول الرون ، في مواقع محمية قدر الإمكان من مياهه الخطرة . وقد أصبحت بعض هذه المدن رائعة وجميلة عندما ابتسم لها التاريخ : فقد استمرت آرل مزدهرة بعد زوال ازدهار غاليا الرومانية ؛ أما آفينيون ، التي كانت لأعوام طويلة أحد مراكز الملكوت المسيحي ، فقد كانت آنذاك في ذروة بهائها . بل إن مدناً أصغر قد عرفت لحظات مجد عاشتها . إلا أنه عشية الثورة ، طمست مدينتان بهاء جميع المدن الأخرى : بوكير في الجنوب ، بأسواقها الكبرى التي ترجع إلى عام ١٣١٥ على الأقل ، والتي كان نشاطها العارم وصخبها الموار يجذبان نحو مائة ألف من التجار والمشتريين والزوار ؛ وليون في الشمال ، وهي أيضاً مسرح أسواق كبرى ضخمة ، كانت ، في هذه الحالة ، مراكز للاتئمان وللتجارة على حد سواء . والواقع أن ليون قد سعت ، دون أن تنجح في ذلك ، إلى أن تجر المملكة كلها إلى فلكها ، بل وإلى أن تحدد إيقاع تلك الأوركسترا المتنافرة ، أي الاقتصاد الأوروبي .

البرزخ ووحدة فرنسا

ولكن لنعد إلى مشكلتنا. لقد لعب عمر السون - الرون دوراً ملحوظاً في تنشيط حياة فرنسا: لقد كان مساره موسوماً بالمدن وبالعماثر العظيمة وبالأقاليم التي تدب فيها الحياة بقوة. ويكتب هنري فيسكيه: "إن الناس ليستاءلون: ما السبب في وجود كل هذه الأديرة من كل نوع في بورجونيا؟ وهذه الأديرة ذات الجمال والروعة؟ إن الدور الذي لعبه التاريخ والجغرافية واضح. لكن المرء يميل إلى أن يضيف أن بهاء الطبيعة قد لعب دوره هو أيضاً" (٣٧). والأكثر وضوحاً بكثير هو المزايا التي جاءت بها التجارة، والتي استفادت منها أيضاً أقاليم فرانش كونتيه وليونييه ودوفينييه ولانجدوك وبروفانس. وعلى طول المحور كله، مد التاريخ جذوراً عميقة في التربة.

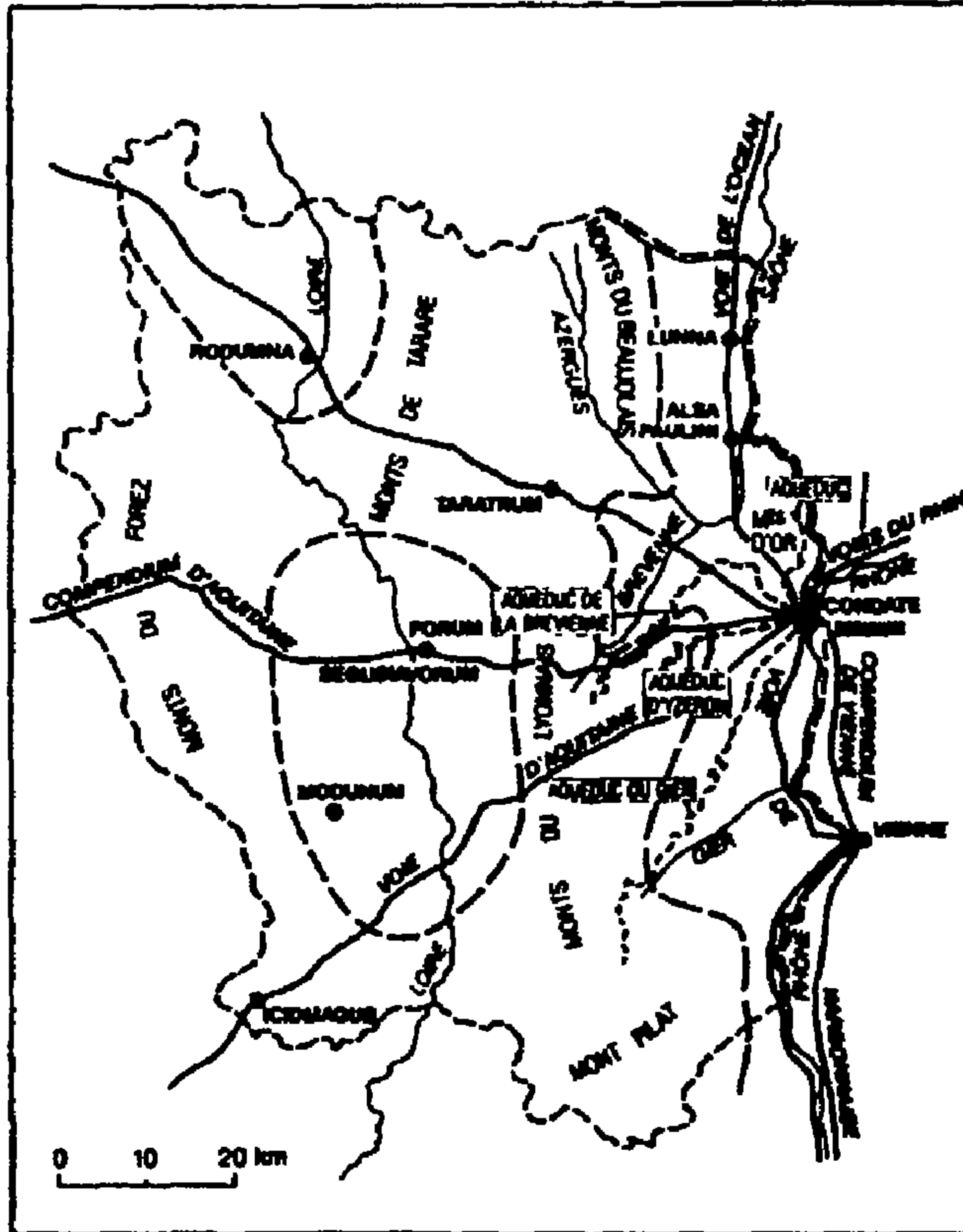
ومع ذلك، هل يجب لنا أن نستتج، مثلما استتج فيدال دو لا بلاش، أن كل هذه الحركة والنشاط، كل الرحلات السريعة أسفل النهر إلى البحر المتوسط وكل الرحلات البطيئة أعالي النهر، وخفقات حياة البحر المتوسط المتجهة شمالاً، والتيارات المتلاقية والمفترقة للمواصلات، قد لعبت بالفعل دوراً موحداً وحاسماً، من الناحيتين الثقافية والسياسية، في الحياة الفرنسية؟ قد يتصور المرء ذلك ويسلم به بصورة قبلية. ولكن ما الذي يقوله صوت التاريخ الحكيم؟

لا شك أن البرزخ كان محورياً رئيسياً في الأزمنة الرومانية، لقد كان حبلأً سرياً: لكنه كان حبلأً سرياً يخدم الامبراطورية، يخدم الطرق الرئيسية والمدن والأقاليم المزدهرة التي خلقتها روما على ضفاف الموزيل والراين. وكان البرزخ هامشياً بالنسبة لحياة غاليا. وكانت ليون مجرد تحويلة لمجمل التجارة الرومانية، فقد كانت مرتبطة بغاليا السيزالينية وبالبحر المتوسط وبغاليا الغربية والشمالية، وكانت موقعاً أمامياً أساسياً للفيالق في طريقها إلى حدود الراين. ولكن ألم يؤد ذلك إلى جعل ليون مجرد عاصمة كولونيالية، مركز مراقبة، موقع انضباط واستغلال؟ (٣٨).

لقد كان الوضع أوضح بكثير في أوقات أسواق شامبانيا وبري الكبرى المواره بالنشاط في القرنين الثاني عشر والثالث عشر. فممر الرون، الذي كان يمكن الوصول إليه عن طريق البحر (كانت السفن الشراعية التجارية القادمة من البندقية تصل إلى ايج - مورت) أو عبر الممرات الأليية التي يستخدمها سائقو الناقلات القادمون من آستي، كان ما يزال محبذاً إلى حد ما، لكنه يقع على الحافة الخارجية للمملكة والتي كانت تحدها آنذاك من الشرق "الأنهار الأربعة": الايسكو والميز والسون والرون. وكانت الضفة اليمنى للرون

الشكل ٢٩

الطرق الرومانية حول ليون



كانت ليون تحويلة بالنسبة للتجارة وللإدارة السياسية داخل الإمبراطورية الرومانية، حيث أنها تقع عند تقاطع الطرق الرومانية الرئيسية إلى الراين وإلى غاليا السيزالبينية وإلى البحر المتوسط وإلى غاليا الشمالية والغربية.

الخريطة مأخوذة من:

Histoire de Lyon et du Lyonnais

المنشور تحت إشراف:

André Latreille, 1975.

معروفة لدى الملاحين بصفة المملكة الفرنسية، **vira de riaume**، أما الضفة اليسرى فقد كانت معروفة بصفة الإمبراطورية، **vira de pire**، والتي كانت حدودها تمتد غرباً حتى النهر (٣٩). والحال أنه كان أشبه بمعجزة بالنسبة لفرنسا أنه لم يقم على هذه الضفة اليسرى شيء أكثر رسوخاً.

والواقع أن الرون لم يصبح مندمجاً بالفعل في الحياة الاقتصادية والسياسية إلا بعد التحريك البطيء والدءوب للحدود جنوباً وشرقاً، مع ضم لانجدوك (١٢٧١)؛ وليون (التي دخلها فيليب الجميل في ١٣ مارس / آذار ١٣١١) (٤٠)؛ ودوفينه (١٣٤٩)؛ وبروفانس ومارسيليا (١٤٨١ - ١٤٨٣)؛ وبريس الوسطى (١٦٠١)؛ والألزاس (١٦٤٨) وفرانش كونتي (١٦٧٨)؛ واللورين (١٧٦٦)؛ وآفينيون (١٧٩٠)؛ ومونبيليار (١٧٩٣) وسافوي ونيس (١٨٦٠).

والحال أن توسع أعوام ١٤٨١ - ١٤٨٣ كان التوسع الحاسم: فعند ذاك فقط أصبح ملك فرنسا، الذي صار الآن سيداً على بروفانس ومارسيليا، حائزاً لمنفذ مكشوف إلى البحر المتوسط. وكانت قد بُذلت محاولة سابقة من جانب القديس لويس الملك لويس التاسع. - المترجم -، الذي كان قد استولى على ايج مورت - بل إنه قد خلق المدينة بالفعل، ورحل من هنا مبحراً إلى مصر في عام ١٢٤٨، ثم في عام ١٢٧٠ مبحراً إلى ما أصبح الآن يحمل اسم تونس. لكن هذا الخلق الفرنسي الأول لموقع أمامي على البحر القديم لم تكن له الأهمية المقيمة التي كانت، مثلاً، لخلق بطرس الأكبر لسان بطرسبورج على بحر البلطيق. وأحد أسباب ذلك هو أن ايج مورت لم تكن مرسى جيداً. وفي عام ١٢٤٨ بالفعل، وقت الحملة على مصر (الحملة الصليبية السادسة)، عندما غادر أسطول القديس لويس الضخم المدينة الصغيرة، كانت ايج مورت منفصلة عن البحر بركامات رملية ضخمة ومطوقة ببرك ضخمة تشبه هي نفسها البحار الداخلية، لم يكن بالإمكان الإفلات منها إلا عبر سلسلة لا نهاية لها من القنوات. أما فيما يتعلق بأسوار المدينة الرائعة، فقد بنيت بعد موت القديس لويس على يدي ابنه، فيليب الجسور، الذي كان بحلول ذلك الوقت في حرب مع الأراجونيين. والحال أن ايج مورت، وهي ميناء غير مناسب، والأسوأ من ذلك أنها مركز فقير للتجارة بالرغم من جهود التاج، لم يكن بوسعها أن تكون نداءً لمونبيليه أو لنيم أو لمارسيليا. وفي عام ١٢٤٨، سنجد أن جوانفيل، أكان من باب الحكمة أم لأنه لم يكن أمامه من خيار، قد رحل ببحراً من مارسيليا ولم يلحق بالملك إلا في قبرص (٤١).

وهكذا فإن طريق السون - الرون الخرافي لم يبدأ في لعب دوره الكامل في السياق الفرنسي إلا في وقت جد متأخر. ويرى أحد الجغرافيين، وهو بيير جورو، أن "لوثرينجيا والإمبراطورية الجيرمانية قد أصابتا عمر السون - الرون بالعقم فيما يخص فرنسا، وذلك بالرغم من النشاط التاريخي الذي عرفه الطريق وبالرغم من الحضارة النابضة بالحياة والجذابة التي قامت على طول ضفافه (بورجونيا، ليون، فالانس)". وهو يردف قائلاً إنه "لم يكن هناك شيء «جغرافي» تسبب في هذه الإصابة بالعقم، فمرجعها تاريخي بالكامل" (٤٢). فلتلاحظوا هذا التمييز القاطع، والإشارة التي توجه الاتهام إلى أحداث تنتمي إلى الماضي البعيد: تحديد الحصنة "الإمبراطورية" للوثير، الابن الأكبر للويس الورع، في معاهدة فردان في عام ٨٤٣، أي قبل ما يزيد عن ألف سنة خلت؛ وتوسيع الإمبراطورية حتى الرون في ظل أوتو وخلفائه.

والعامل الحاسم في النهاية هو أن الرون كان قد أصبح منذ وقت جد مبكر حدوداً داخل أوروبا العصور الوسطى. ومادام الأمر كذلك، كيف تسنى لما يسمى بالبرزخ الفرنسي أن يلعب دوراً قومياً، بينما كان، على مدار قرون، واقعاً خارج الأرض الفرنسية أو خارجها تقريباً؟ تأملوا عظمة آفينيون في القرن الرابع عشر، عندما تمركزت البابوية هناك: لقد كانت شهرة المدينة، التي كانت في الوقت نفسه عاصمة للتجليات الأولى للنزعة الإنسانية، شهرة مسكونية، أو، بتعبير آخر، أوروبية، بأكثر مما كانت مجرد فرنسية. وبالمثل، سوف نجد أن ليون، خلال ازدهار أسواقها الكبرى في القرن السادس عشر، كانت أولاً وقبل كل شيء ملحقاً للتجارة الإيطالية، أي مدينة أوروبية.

فهل يمكننا القول إذاً إن الرون قد فوت دوره الفرنسي؟ أم يمكننا القول إن فرنسا قد فشلت في التحرك بشكل مبكر بما يكفي لاستغلال مجمل إمكانيات طريق الرون؟ كان هناك عامل فاعل آخر. فالبرزخ الفرنسي لم يكن، كما رأينا، البرزخ الوحيد القابل للاستخدام في أوروبا؛ وباستثناء الأزمنة الرومانية (بل وحتى آنذاك) أو أيام أسواق شامبانيا الكبرى، لم يكن دائماً البرزخ الأكثر استخداماً. ومنذ القرن الثالث عشر، لا شك أن الطريق الذي فضله التجارة الأوروبية قد أصبح بسرعة هو البرزخ الألماني، بما يشمل من حشد من المدن: في الجنوب، جنوه وميلانو وفلورنسا والبندقية؛ وعلى الامتداد الأوسط، أوجوسبورج وبال وستراسبورج ونوريمبرج وفرانكفورت وكولونيا، وهي مدن حفزها تطور مناجم الفضة والنحاس الألمانية؛ وأخيراً، على بحر الشمال،

كانت هناك روج وآنسويزب وهامبورج ثم لندن. والحال أن جبال الألب، بسكانها النشطين من الفلاحين - الناقلين، الذين كانت مطارقهم تشق جليد الشتاء، لم تكن بحال من الأحوال عقبة في وجه التجارة بل كانت في أغلب الأحيان حافزاً لها(٤٣). وهذا هو السبب في أن مدينة مثل مارسيليا، بالرغم من كل طاقتها وحيويتها، لم تكن، ببساطة، في تلك الأيام، لها عين الثقل الذي كان لجنوه، وهي مدينة ذات وزن تاريخي وعظيمة وقطب نشيط لرأسمالية تطورت مبكراً وتغلغلت بعمق، أو الذي كان للبندقية، مركز تجارة شرقي البحر المتوسط والمرتبطة بألمانيا عبر طرق تخترق جبال الألب.

فلننظر قليلاً إلى جميع تلك المدن القوية في إيطاليا وألمانيا والبدان الواطئة وإنجلترا، تلك الحواضر الكثيرة المرتبطة فيما بينها، والتي تشكل فيما بينها ما وصف بأنه "العمود الفقري الاقتصادي لأوروبا"، أي المنطقة الرئيسية في أوروبا قبل الرأسمالية والرأسمالية، والتي تشكل شبكة من الطرق المرتبطة فيما بينها. فإذا كانت إيطاليا وألمانيا قد احتاجتا على حد سواء إلى وقت طويل حتى يتسنى لهما أن تصبحا موحدتين سياسياً كأمتين، فإن ذلك إنما يرجع بالتحديد إلى هذا الانتشار للمدن مبكرة الازدهار والمستقلة والثرية إلى أقصى حد والحريصة كل الحرص على صون حريتها. وقد ابتعدت فرنسا إلى حد ما عن هذا التطور الأوروبي: لأن البرزخ الذي يخترق فرنسا قد استمد طاقته الرئيسية ليس من مدن لانجدوك ولا من مرسيليا ولا من موانئ بروفانس، بل من مساعي ومصالح المدن الإيطالية، التي كانت في ذلك الوقت نقطة البدء الإلزامية لأية سلسلة اقتصادية فعالة.

وبوجه عام، سوف نجد أن الدور القيادي للبرزخ الألماني، من ناحية، وإنشاء وصلة بحرية منتظمة بين البحر المتوسط وبحر الشمال، عبر جبل طارق، في أواخر القرن الثالث عشر (١٢٩٨) وأوائل القرن الرابع عشر، من ناحية أخرى(٤٤)، قد حكما على فرنسا بالعزلة إلى حد ما عن التيار الرئيسي للتجارة وعن فوائد الرأسمالية الحديثة التي كانت تخطو آنذاك خطواتها الأولى. وهذا واقع سوف نعود إلى الحديث عنه، خاصة وأنه لا يبرر بما يكفي في التفسيرات التاريخية السائدة. مع أن من المؤكد أنه يتميز بأهمية قصوى. ففرنسا، مع أن من المؤكد أنها كانت قلقة ومتوترة (ربما بسبب تخلفها تحديداً)، لم تنجح في اقتحام الساحة الجغرافية المميزة للرأسمالية الأوروبية. فهل كانت فرنسا هي الملومة في ذلك؟ هل كان ذلك نتيجة قصور "خلفي" ما؟ أم أن الرأسمالية الأوروبية،

حتى لا نقول الرأسمالية الدولية، قد أهملت فرنسا أو، وهو الأسوأ، استبعدتها، حتى دون أن تبلور بشكل واضح مثل هذه الرغبة؟

الرون كنهر - حدود

في النهاية إذا، كان الرون حدًا وحاجزًا وفاصلًا وحائلاً - بل و "عدوًا" كما وصفه دانييل فوشيه (٤٥) - وذلك بسبب مياهه الخطرة والمضطربة ومسلكه غير المترن كما بسبب أفعال البشر وعوارض التاريخ. وإذا كانت الأنهار تعتبر عادة سمات توحيد لا سمات تفرقة، ولابد من اجتيازها متى كان الإقدام على ذلك يتماشى مع مصالح الإنسان أو حتى مع استمتاعه، إلا أن الحال لم تكن كذلك فيما يخص الرون.

طبيعي أنه كان بالإمكان اجتياز مياهه، وكان الناس يجتازونها كل يوم. لكن ذلك قد تطلب عملاً منسقاً بين أزواج من المدن "التوئية"، تقع كل منها في مواجهة الأخرى: لقد تطلب ذلك جسوراً وزوارق أو **bacs à traile**، عبارات كبلية (٤٦)، كان يجب صونها كلها. وعلى خريطة كاسيني التي ترجع إلى القرن الثامن عشر، سنجد نحو خمسين جسراً بين جينيف والبحر. وهناك وفرة من هذه "المدن التوئية": جيفور وشاس؛ فين وسانت كولومب؛ آندانس وآندانست؛ تورنون وتين ليرميتاج؛ فالانس وسان پاريه؛ آفينيون وفيلنيف ليز آفينيون؛ تاراسكون وبوكير؛ آرل وترينكييتاي (٤٧). وأحياناً ما كانت المدينة الواقعة على الضفة الغربية (**le Riaume**) هي التي تصبح الأهم من شريكها المواجهة لها، وأحياناً ما كانت المدينة الواقعة على الضفة الشرقية (**l'Empi**) هي التي تصبح الأهم. والواقع أن عين عدد مثل هذه التوائم - وهو أمر أملاه الاقتصاد - إنما يدفع المرء أيضاً إلى تصور أن عبور النهر كان أهم للتجار ولل سكان المحليين حتى من صعوده أو من هبوطه.

لكن السياسة لم تسمح بمثل هذا الضعف الذي يستحق اللوم. وطبيعي أنه كان هناك بعض الأنهار التي اجتازتها السياسة أو مجرد الصلاحية الإدارية دون أية متاعب. وفي حين أنه قد يكون بوسع السين واللوار ربط ضفتيهما (كما تثبت ذلك "المقاطعات الجسرية" على اللوار وحده: نيفيرنيه وأورليانيه، تورين، آنجو وبريتانيا) (٤٨)، كانت أنهار أخرى أشبه بالحدود العازلة: الراين والرون، بل والسون. فلا بروفانس ولا الكونتيا - فينيسان، ولا إمارة أورانج الصغيرة ولا لانجدوك ولا فيفاريه ولا ليونيه قد اجتازت الرون بالفعل. أما سافوي - أي دوقية سافوي عندما كانت ما تزال تملك **pays** چيكس

وبُوجي وبريس، التي انتقلت كلها إلى فرنسا بموجب معاهدة ليون (١٦٠١) - فلم تمتد إلى ما وراء السون. أما بوجونيا، وهي التي كانت ملتقى عظيمًا للطرق، فنادرًا ما تخطت النهر.

وفي عام ١٧٠٧، وجد الماريشال دو تيسيه نفسه في دوفينه على رأس جيش جرى حشده بعد كارثة تورينو (أنظر أدناه) وتحسباً لهجوم من جانب العدو في سافوي. فهو، على أية حال، قد وصى نفسه بأن من غير المحتمل أن تكون لانجدوك مستهدفة لأن "الرون ليس نهراً يمكن اقتحامه في هجوم مباغت" (٤٩). والواقع أن الرон، بالرغم من الملاحاة النشطة فيه، كان يجري التعامل معه باعتباره حاجزاً "طبيعياً"، كصدع جيولوجي أو الخندق المائي الذي يحيط بقلعة. وكان من المستحيل تصور أية دولة أو دولة مزعومة تفرش رجليها على ضفتي النهر. وصحيح أن مملكة بروفانس قد استولت على فيفاريه، على الضفة اليمنى، لكن الاتصال لم يدم طويلاً. وعلى أية حال، فقد كان النهر يتدفق بين أنواع جد مختلفة من البلاد. وهل يجب عليّ أن اعترف بانطباع شبه راسخ مازال يخالطني إلى اليوم أيضاً، من رحلاتي المتكررة تماماً بين الألب والمسيف الأوسط عبر بون سانت اسبري؟ بالرغم من الكروم التي تصاحب المسافر على كل من ضفتي النهر، فإن عبوره إنما يجعل المرء يشعر وكأنه يدخل إلى عالم مختلف.

لقد دامت مثل هذه التباينات والتعارضات حتى بعد أن أصبح ملك فرنسا سيداً على كل من الضفتين وخاط ما وصف (بقدر قليل من المبالغة) بـ "طرفي الجرح" (٥٠). فعلى هذا الجانب أو ذاك من النهر، كان الناس والمقاطعات في حال من الكره المتبادل أو من النزاع على أية حال. ولم يكن هذا تعايشاً سلمياً. وحتى إذا كانت العداوات بين قرية وقرية أو مدينة ومدينة لم تكن "متواصلة" تماماً (٥١)، وحتى إذا كانت قد وجدت بعض المدن التي حققت فيما بينها تأخياً متناغماً، إلا أن الخصومات والاستيلاءات والمنازعات القانونية كانت القاعدة.

وما كان يمكن (أو ما كان يجب) أن يوجد أي نزاع فيما يتعلق بملكية النهر نفسه. إذ كان ملك فرنسا قد أعلن منذ وقت بعيد أنه المالك صاحب السيادة لمياه الرон ولكل ما بينها. وهكذا، ففي عام ١٣٨٠، أعلن ملك فرنسا، قبل أن يصبح كونت بروفانس، أن "جميع الجزر في الرون وأنهار لانجدوك الأخرى إنما تخصه هو بحكم سيادته وبحكم حقوقه كملك" (٥٢). كما أن لويس الحادي عشر كان حاسماً بالمثل في عام ١٤٧٤ (أي قبل عدة سنوات من وراثته بروفانس): لقد أعلن عبر براءات ملكية أن "الرون كله،

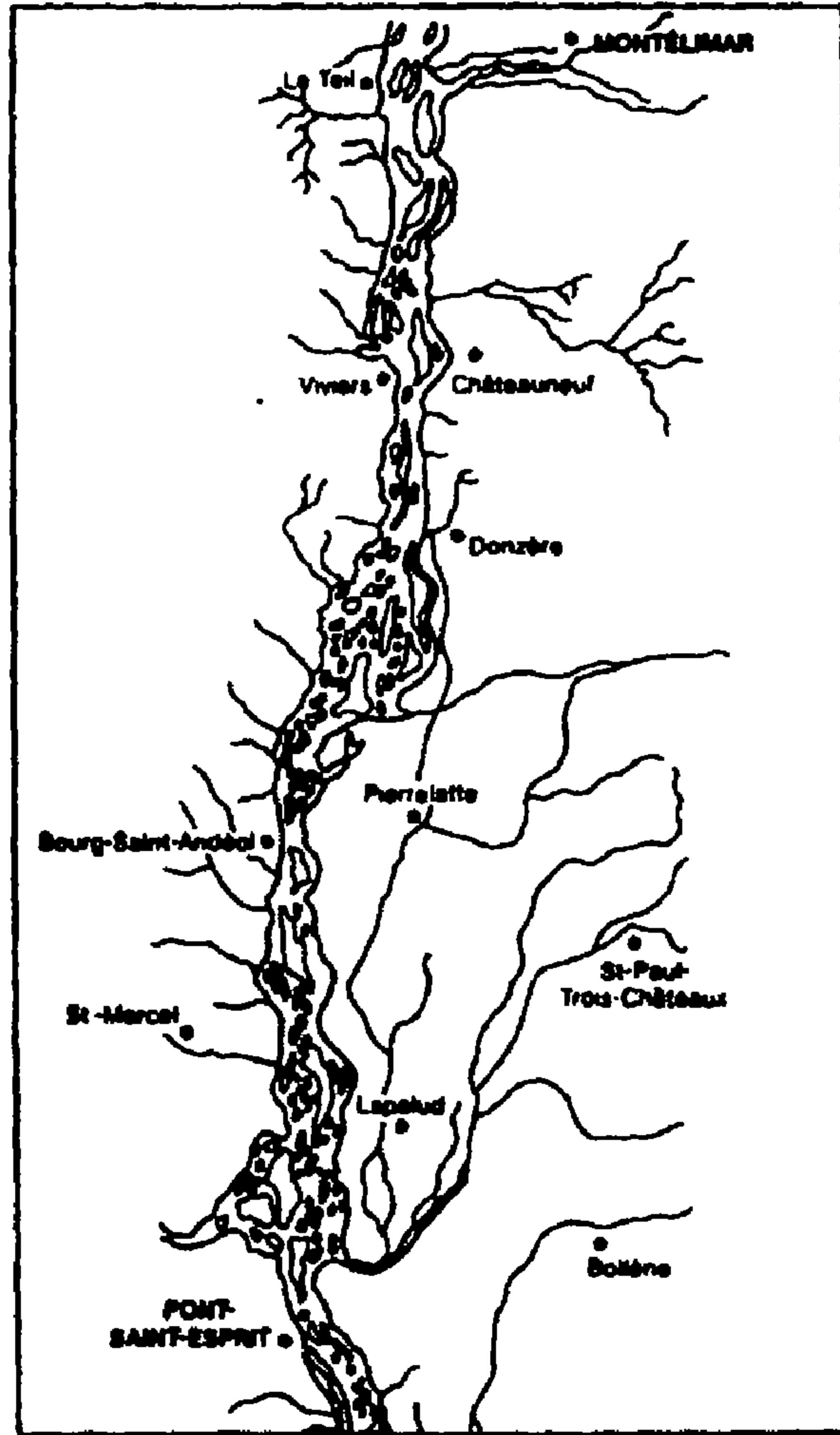
حتى منتهاه، وكل شيء يحتويه [الرون] أو يضمه، إنما يخص الملك" (٥٣).
وقد جرى اعتبار هذه المسألة محسومة من الناحية القانونية وتمسكت الحكومة الملكية بهذا الموقف تمسكاً بالغ الحزم بحيث إنه، فيما قيل في عام ١٧٣٤، "عندما هرب المجرمون في مدينة آفينيون [التي كانت تخص البابا] راكبين زوارق على الرون، لم يكن للمسؤولين التابعين للبابا الحق في مواصلة مطاردتهم". وفي إحدى المناسبات، عندما "دخل الرون آفينيون نتيجة للفيضان، ووصلت المياه إلى شارع لافوستيري، وصل الأمر إلى حد إصدار أوامر إلى مسئول الموانئ بنصب الشعارات والرموز الملكية هناك كعلامة على ملكية الملك للنهر" (٥٤).

لكن هذا لم يحل دون إقامة ثمانين موقعاً جمركياً أعلى وأسفل النهر، تنتمي إلى أشخاص مختلفين، يمتلكون ضفافاً؛ فمياه الرون، خلافاً لما يذهب إليه أندريه اليكس بالمناسبة (٥٥)، لم تكن محايدة أو مسرحاً للتجارة الحرة.

بل إن النهر كان مصدر نزاعات بين المقاطعات، كالنزاع الذي نشأ في عام ١٧٦٠ بين لانجدوك وبروفانس، والذي خيض بالاعتماد على دعاوى قانونية وتاريخية لا بد للمؤرخ من الاعتراف بأنه لا يستطيع حسمها لو ووجه بها (٥٦). ومما له دلالة أن القضية قد حولت إلى مجلس الملك لكي يكون حكماً فيها، لأن ما كانت المقاطعتان تتنازعان بشأنه، من خلال تمثيلهما المعتمدين، كان يخص التاج من الناحية النظرية على أية حال؛ فهو الجزر والجزر الصغيرة، "المصبغات والركامات والمسطحات الطينية ومختلف أنواع التراكمات" التي كونها الفيضان المتواصل للرون، والتي كانت بمثابة "جزر طافية على الماء أشبه ما تكون بالأرماث المتأرجحة... [أو] بالزوارق الهشة" (٥٧). وكانت الممتلكات محل النزاع تتألف تحديداً من هذه الأراضي التي لا شك في أن بعضها كان مجذباً لكن بعضها الآخر كان خصباً جداً بحيث إن نباتات الحبوب التي كانت تزرع هناك كانت تغل عشرة أو خمسة عشر إلى واحد (٥٨). وكانت هناك بالدرجة الأولى الرسوم والضرائب المتأتية من هذه الأراضي التي كان السكان المحليون يستقرون عليها عادة. فمن الذي يجمعها: ملتزمو ضرائب بروفانس أم ملتزمو ضرائب لانجدوك؟ هنا كان جوهر النزاع في الواقع. وفي المذكرة الطويلة كلها، لا يمكنني أن أعثر إلا على إشارة يتيمة تتجاوز النزاع النهري؛ فهي تخص ملاحى فيلنيف ليز آفينيون الذين كانوا الوحيدين الذين يحق لهم اجتياز ضفتي النهر عند آفينيون.

وليس مما له أهمية كبيرة أن مجلس الملك قد أصدر قراره في النهاية لصالح

الشكل ٣٠
جزر نهر الرون



كانت الجزر العديدة في نهر الرون، والمدينة على خريطة كاسيني (أواخر القرن الثامن عشر)، بين
مونتيليمار وبون سانت اسبري إحدى العقبات العديدة في وجه الملاحة.

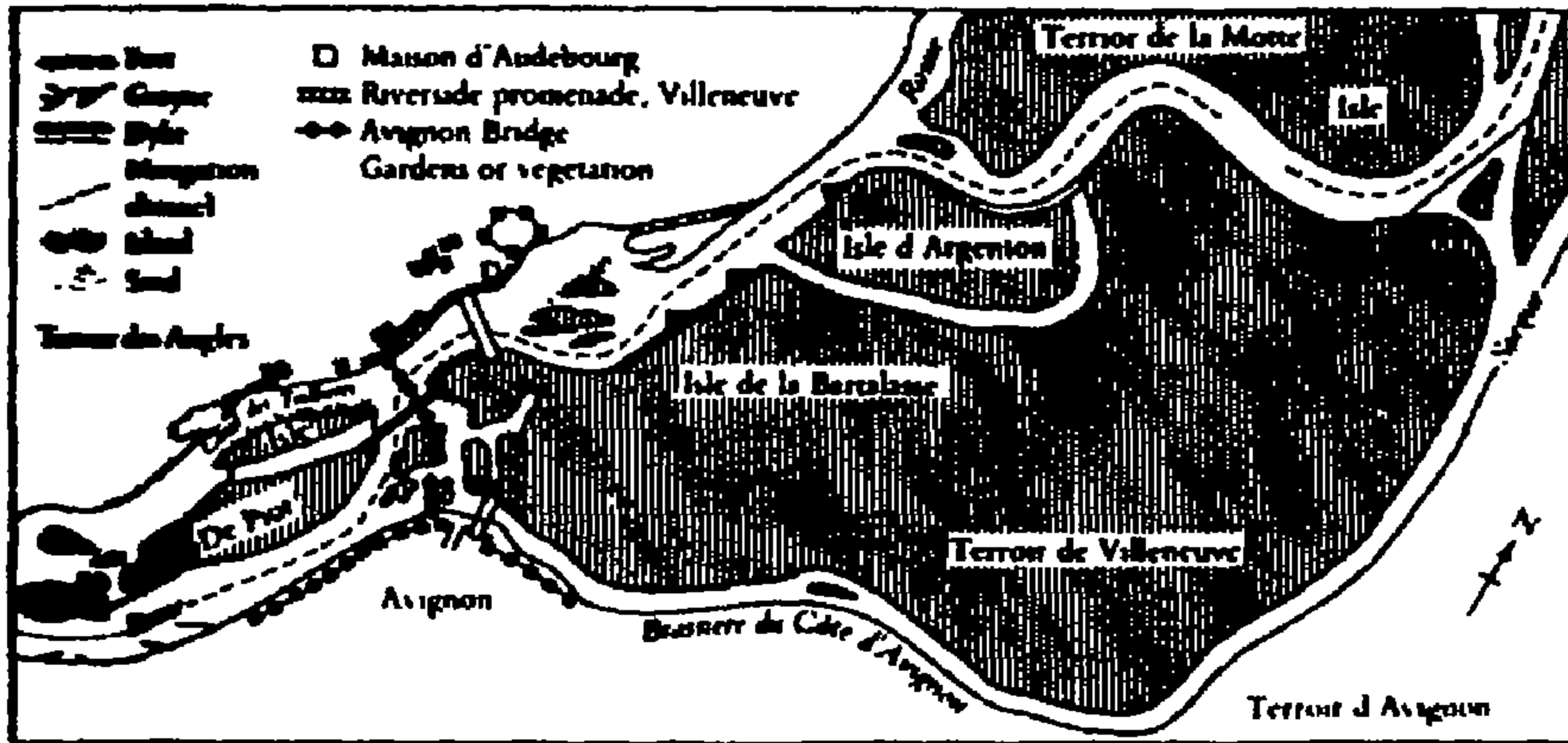
لأنجدوك، بما يسمح لها بمد سلطتها إلى الضفة الشرقية، أو بالأحرى إلى طرح النهر على ضفة "الإمبراطورية". ولا شك أن القرار الملكي قد ترتب على واقع أن لأنجدوك كانت قد ألحقت بالتاج قبل قرنين من إلحاق بروفانس به. ومن ثم فقد كان بوسعها إدعاء الأسبقية والأولوية. والنتيجة أن برلمان تولوز قد استفاد من عدد من الصلاحيات والسوابق في الدعاوى القانونية المتصلة بالرون أو بصفافه أو بالجزر.

وبفضل نزاع آخر، أكثر أهمية هذه المرة - حيث وضع من الناحية العملية دولة في مواجهة أخرى - يمكننا أن نقرأ (بين وثائق مسهبة أخرى) مذكرة أو رأياً للسيد دو فوبان، مؤرخاً بتاريخ ٢٢ مارس/ آذار ١٦٨٦، ويوجد الآن في الأرشيفات القومية. ويجد القاريء عرضاً للقضايا الأساسية في الشكل ٣١ (٥٩). والحال أن الخطة قد تمثلت ببساطة تامة في إرغام حركة الملاحة الكبيرة كلها في الرن، أعلى أو أسفل النهر، على استخدام لسان النهر الذي يجري أسفل المنحدرات المنبسطة لفيلنيف ليز آفينيون، بما يوجهها بعيداً عن ميناء آفينيون، مدينة الباباوات والمنافسة الأجنبية، على الضفة المقابلة. على أن تحويل مياه النهر لم يكن عملاً بسيطاً والنتيجة أن المشروع لم يسفر في النهاية عن شيء. وبالمناسبة، يبدو أن فوبان كان شبه متوقع لهذا. فهو يكتب قائلاً: "لم يبذل حتى الآن جهد كاف أسفل منحدر سانت أندريه، وهو أحد المواقع التي يتعين على الملاحين الذهاب إليها" - على ضفة فيلنيف بالطبع. ومع ذلك فقد بنيت سلسلة من الحواجز لمحاولة تحويل أكثر ما يمكن من المياه نحو فيلنيف و "قناتها". وتقول المذكرة إن "الرون وجزره تخص الملك كلها، وبما أن الحواجز لا تمس [جانب آفينيون] فإن رجال البابا لن يكون بوسعهم قول شيء ويمكن تحويل الرن بالكامل إلى الضفة التي تقع عليها فيلنيف" (٦٠). ونحن بإزاء جملة غريبة، وإن كانت تؤكد من جديد أن مياه الرن وجزره إنما تخص ملك فرنسا. أمّا ما سوف يجري تركه للبابا فهو مجرد الضفاف الواقعة على جانب الكوتتا - فينيسان.

وبالمناسبة، تقدم مذكرة فوبان عدداً قليلاً من التفاصيل عن الجسر المقام عند آفينيون: "عرضه ١٢ قدماً وطوله ٥٠٠ toises... وهو لا يتناسب بأية حال مع مرور الحافلات أو ناقلات الشحنات الثقيلة، [وهذا] هو أحد أعظم الأخطاء التي يمكن أن ترتكب في هذا النوع من الأعمال". أمّا جسر سانت اسبري إلى الشمال من هذا الجسر والذي كان "طوله ٤٠٠ toises وعرضه ١٤ قدماً... [مع] قوس مكسور في الوسط، وإن لم يكن قد إنهار بعد"، فقد كان يشكو من العيب نفسه؛ فالعربات المحملة والتي

الشكل ٣١

خطة الأعمال الهندسية الجارية على الرون والمرفقة بمذكرة دو فوبان (١٦٨٦)



إن مجرى النهر الذي كانت تسير فيه المراكب عادةً إنما يجد تمثيلاً له بخط منقط. وكانت الخطة تهدف إلى أن تستخدم الملاحة الضفة اليمنى الفرنسية (فيلسيف)، بدلاً من الضفة اليسرى، المنتمية إلى البابا (آفينيون). ولكي يتم ذلك، كان أو كان سيكون من الضروري:

١ - تحويل المجرى عن طريق بناء حواجز بين A و B (انظر الشكل ٣١ مكرر) بما يسد مجرى النهر الذي يطوق جزيرة لا بارتالاس؛ وبين C و D، وبين تلك الجزيرة وجزيرة بيسو. كما كان ذلك يتطلب حواجز عرضية، تحول المياه نحو الضفة اليمنى وتوسيع قناة سان بيير وقناة دي تويلير. وما أن بدأ هذا العمل حتى تراكمت المشكلات، بما في ذلك نتائج غير متوقعة كنحر وتآكل ضفاف النهر وتكون ركامات رملية وسط النهر.

٢ - إنشاء موقع جمركي على جانب فيلنيف (انظر التوضيح في الشكل ٣١ مكرر). وكان قد تم تنفيذ ذلك بالفعل بين جسر آفينيون والميزون دو دبورج (والذي كان يطل على النهر مباشرة في العادة). إلا أنه ظلت هناك مشكلة رئيسية: فقد كان يجب إيجاد ثغرة للموقع الجمركي عرضها خمسة أمتار على الأقل (١٥ قدمًا) في الصخرة العالية التي كانت قلعة سانت أندريه مقامة عليها. ولم يكن ذلك صعبًا في حد ذاته فقط، فقد كان يعني أيضًا هدم "أحد أطراف القلعة" وزحزحة أسوارها إلى الخلف بنحو عشرين مترًا (١٠ toises).

وربما جاز لنا أن نتساءل عما كانت الإدارة الملكية تفهمه من مصطلح "الجزيرة": فما يسمى بـ "جزيرة لا بارتالاس" كان "متصلًا" على نحو واضح بأرض آفينيون.

لم يكن بوسعها عبوره كان يجرى تفريغها من شحناتها وإنزالها إلى عبّارة؛ بينما كانت الشحنات تنقل من جانب الحمالين الذين يقومون بشحنها على عربة أخرى على الجانب الآخر للجسر(٦١). وهذا يذكرنا بأنه لم يكن من السهولة بمكان على أية حال عبور الرون.

مصير ليون

لم يكن مصير ليون أبسط من مصير النهر الذي تقع عليه. ولا شك أن جميع المدن لها تواريخ معقدة وليست هناك مدينة ينطبق عليها هذا الكلام بأكثر مما ينطبق على ليون؛ إن ثراءها وتحولها المفاجيء وسماتها الأصيلة، إن لم نقل خصائصها، إنما تستثير كلها انتباه المؤرخ. فليون، التي لم تبق هي هي من قرن إلى آخر، والتي حركتها الظروف بأكثر مما حركتها إرادتها، يبدو أنها قد تحركت دائماً من حالة غير عادية إلى حالة غير عادية أخرى. وهي بحد ذاتها تمثل مشكلة صعبة في التاريخ الفرنسي، ربما المشكلة الرئيسية، ومن المؤكد أنها المؤشر الرئيسي.

فهذه المدينة المواره بالحركة وذات العزيمة والإصرار والملغزة وذات الموقع الشاذ قد باغتها التاريخ ووجدت نفسها في دوامات وإيقاعات من نوع خاص جداً(٦٢). ومن المؤكد أن ليون مدينة فرنسية، وهي مدينة فرنسية جرى دمجها بالفعل، للأفضل أو للأسوأ، في الوحدة الأكبر التي ضمتها. وهي مدينة من مدن الرون أيضاً، تتجاذبها في كل اتجاه المناطق المحيطة بها عن قرب أو عن بعد - بما يشكل تناظراً مع التلاقات التي كانت هي أيضاً مركزها. وهكذا فقد كانت ليون تميل مرة إلى اتجاه ومرة أخرى إلى الاتجاه الآخر. والحال أن بوسع جغرافي من أيماننا أن يجد أن تأثيرها "يعد، بما يشكل مفارقة، ملحوظاً في المسيف الأوسط بأكثر مما في عمر الرون نفسه"(٦٣). والحق إن بيير ايتيان، لاعتبارات قديمة وجديدة على حد سواء، إنما يقلل من أهمية محور السون - الرون بالنسبة لليون، وهي مسألة سوف أعود إليها بعد قليل.

لا بد من الاعتراف بأن من أحد أغرب الأشياء فيما يتصل بليون هو الدهشة والتردد والانزعاج الذي تشيره لدى المراقب الذي لا يتسنى له إدراك أبعادها مهما اجتهد في محاولاته، والذي يجد صعوبة في تمثيل حدودها ويضطر من آن لآخر إلى تعديل خط الأفق أو مجموعة الألوان التي يستخدمها. وطبيعي أنه يشرع في تفسيرها بحسب المعايير العادية، وفقاً لـ "منطق" محلي أو إقليمي أو قومي معين؛ إلا أنه في كل مرة يتوصل

فيها إلى شبه صوغ لتفسير ما، سرعان ما يراوغه هذا التفسير أو يزداد تعقيداً على الأقل.

ولو بدأنا بالمنطق المحلي، فسوف نجد أن ليون قد عاشت يوماً بعد يوم بالاعتماد على الريف المحيط بها بالطبع؛ فبورجوازيته كانت تملك أراضي وحقول كروم ومنازل في ذلك الريف. لكن الريف لم يكن على مستوى المدينة الكبيرة المجاورة؛ لقد خذل إقليم الليونية عاصمته ولعب دور الكابح لتطورها. فما أوسع التباين مع الريف المحيط بتولوز، أو مع الـ لايل دو فرانس! إن أية مقارنة تعد غير واردة.

أما أي "منطق أقليمي" قد يكون موجوداً فإنه يتكشف هو الآخر عن منطق محيط إلى حد ما؛ ومن المؤكد أنه لا يقدم لنا حلاً للغز. ومما لا مرأ فيه أن ليون عاصمة إقليمية، قوية ونشطة، وقد كانت هكذا منذ أن استردت قوتها في القرن السادس عشر. واليوم يمتد نفوذها وصدارتها إلى دائرة من المدن التي تبعد عنها بمسافة معينة: روان، ديجون، شالون سور سون، بيزانسون، جينيف (العدو التاريخي)، جرينوبل، سانت إتيان، فين (في الماضي) وفالانس (اليوم). إلا أنه لكي يتسنى لنا تكوين صورة أوضح، تلزمنا دراسات أكثر تفصيلاً كدراسات أندريه بياتيه (أنظر الفصل الثاني من هذا الكتاب) واستقصاءات لحالة الصلات التجارية والمالية بين ليون وهذه المدن الأخرى التي هي في آن واحد خادمة لها ومنافسة لها.

أما فيما يتعلق بأشكال المنطق القومية، فإنني، باستثناءات قليلة تؤكد القاعدة، اعتبرها معادية وسلبية على وجه العموم. فلا الاقتصاد الفرنسي ولا السياسة الفرنسية قد عرفت أو أرادت أو تسنى لها أن تدعم وتشجع نفوذ ليون كقطب جاذب قوي داخل فرنسا.

والخلاصة أن الاقتصاد الفرنسي قد نجح في تحويل برزخ السون - الرون إلى باريس. وقد حبذ الاتصال المباشر بين باريس وليون عبر طويق بوربونيه القديم (وهو الطريق القومي السابع اليوم). ثم إن حركة المواصلات القادمة من باريس سوف تغادر الرون، عند وصولها إلى ليون، وتتجه مباشرة إلى إيطاليا (تورينو وميلانو). وبعد شامبيري، كانت تمر عبر وادي المورين، وهو الطريق الرئيسي الوحيد عبر جبال الألب، وذلك بفضل عمر مون سانييس، على ارتفاع ٢١٠٠ متر. وكان هذا طريقاً مائلاً من حيث الجوهر، يخترق ليون بالفعل، لكنه يعبر محور الرون بدلاً من محاذاته. وأياً كان الأمر، فمن المرجح ببساطة أنه لم يكن هناك على المستوى القومي مجال لموقعين قياديين في آن

واحد، لمدينتين جد كبيرتين تمارسان هيمنة متزامنة. وقد تغلبت باريس على ليون لسبب بسيط هو أنها كانت وظلت المدينة العاصمة، الوجهة الطبيعية والإلزامية للحركات المتلاقية، وكذلك للأموال التي تقوم الدولة بجبايتها، مما أدى إلى وجود وفرة من الأموال في باريس.

ومع ذلك فقد كانت ليون لزمن طويل أهم من باريس، من الناحية الاقتصادية. فالمدينة الواقعة على الرون كانت قد ارتقت بمكانتها من جراء ازدهار أسواقها الكبرى. وفي القرن السادس عشر، كانت باريس بتجار التجزئة الموجودين فيها تبدو بائسة بالمقارنة مع تجارة الجملة والتعاملات المالية الجارية في ليون. إلا أنه بعد القرن السابع عشر، عندما انحدر نمو الحياة الاقتصادية الفرنسية، انتهت الأيام العظمية للأسواق الكبرى. وبحلول الوقت الذي انتعش فيه الاقتصاد مرة أخرى في القرن الثامن عشر، كانت الأسواق الكبرى قد انقضت زمنها وأدى الاقتصاد المتجدد إلى تعزيز باريس؛ فشيئًا فشيئًا، حرمت المدينة العاصمة ليون من تفوقها المالي. وبحلول أواخر عصر التنوير، كانت السيرورة قد وصلت إلى ذروتها. وتمكنت باريس المنافسة لليون من الفوز بالجائزة، عبر وسائل نظيفة أو قذرة. وقد استمرت المنافسة وتزايدت في القرن التاسع عشر. واليوم خسرت ليون رأس مالها المالي الذي فازت به حاضرة لا حدود لشرها. فهل توجد أية فرصة لقلب هذه السيرورة، حيث نشهد التجليات الأولى لرد فعل من جانب بورصة ليون، على أثر إنشاء 'سوق ثانية' في عام ١٩٨٣ وتحديد أسعار عدة شركات جديدة في بورصة ليون؟ من السابق لأوانه الإجابة عن هذا السؤال. وما زال رجال الأعمال في ليون يبدون جد متحفزين. وهذا يبين، في سياق مالي، مشكلة جعل اللامركزية صالحة وفاعلة (٦٤).

وأتصور أننا بوصولنا إلى هذه النقطة إنما نبدأ في فهم مصائر ليون على نحو أفضل، بل إن هذه المصائر إنما تصبح شبه مرئية للعيان. فقد كان قدر ليون أن تجد إيقاعها المناسب وظروف توسعها على المستوى الدولي فقط. وقد اعتمدت على "منطق" مدى جد واسع؛ وكانت بحاجة إلى المساعدة الخارجية. والحال أن أمهاتها الروحانيات كن كلهن أجنبيات.

كان ذلك صحيحًا بالفعل عندما قام الرومان، بوصفهم حكامًا لغاليا، بتأسيس مدينة ليون في منطقة تسكنها قبائل صغيرة جد ضعيفة بحيث لا يمكنها مواجهة الفاتحين - أي في أرض محايدة إن جاز القول. والحال أن المدينة الجديدة سوف تكون مركز استغلال

"استعماري" لغاليا لحساب الإمبراطورية فيما وراء جبال الألب" (٦٥).
 وصحيح أن التاريخ لا يكرر نفسه بشكل واحد تمامًا. لكن ازدهار ليون الاستثنائي في أواخر القرن الخامس عشر وفي القرن السادس عشر من الواضح أنه كان نتيجة لسيرورة مماثلة. فالامتيازات التي منحها لويس الحادي عشر وسياسته الخاصة بالقضاء على أسواق جينيف الكبرى (١٤٦٢ - ١٤٦٤)، من المؤكد أنها هي التي أعطت أسواق ليون الكبرى مكانتها الدولية، وإن لم تكن هي التي خلقت هذه الأسواق (فقد كانت موجودة بالفعل منذ عام ١٤٢٠) (٦٦). وقد استقر آل ميديتشي في ليون نحو عام ١٤٦٧، وكان النجاح يتلو النجاح في القرن السادس عشر: فبحلول ذلك الزمن، كانت ليون قد أصبحت المركز القائد للاقتصاد الأوروبي، وهو ما كانت عليه حال أسواق شامبانيا الكبرى الشهيرة قبل ذلك بعدة قرون. لكن الماليين الإيطاليين - من أهل فلورنسا ولوكا، ومن أهل جنوة حينئذ - هم الذين كانوا المبادرين والمستفيدين على حد سواء بهذا الازدهار السريع: فعبر ليون، كان بوسعهم استغلال بقية فرنسا، وكسب فوائض ميزان تجاري يميل دائماً إلى صالحهم. فألا يعتبر ذلك مشابهاً لاستغلال الرومان لغاليا قبل ذلك بقرون كثيرة؟ يقول ريشار جاسكون أن "الهيمنة الأجنبية أصبحت طاغية في ذلك الوقت حيث تآخمت الاحتكار ولم تترك للفرنسيين أكثر من مكانة تابعة كوسطاء... وهي وظيفة كانت أهميتها قد انحدرت بشكل متواصل مع تطور التنظيم المصرفي" (٦٧).
 والحال أن لوي بورجوا، في كتابه الرائع حول ليون خلال الشطر الأول من القرن السادس عشر (١٤٩١ - ١٥٥١)، إنما يعنون أحد فصوله بـ "دولة داخل دولة: "الأمة" الفلورنسية" (٦٨). والواقع أن أغنى عائلة تجارية في أوروبا كانت تقيم بالفعل في ليون؛ لكنها كانت عائلة فلورنسية، هي عائلة جواداني، التي جرت فرنة اسمها ليصبح جادانيه. وقد شكل الإيطاليون جالية مترابطة وقوية، لا يزيد حجمها الإجمالي عن نحو ثمانين عائلة، كرسست نفسها لنفسها وتصاهرت فيما بينها وتجنبت مصاهرة أهل البلد - بما يشكل في واقع الأمر مثلاً نموذجياً للسلوك المشترك بين الرأسماليين في جميع العهود.
 والحال أن حظ ليون الباهر، أكان الليونيون أنفسهم هم الذين خلقوه أم المقيمون الأجانب في مدينتهم، قد فتن فرنسا والملوك الفرنسيين. ونحن نميل إلى تصور أن كل شيء كان ممكناً بالتأكيد بالنسبة للمدينة الواقعة على الرون؛ بل إن من المحتمل أنه كان بوسعها أن تصبح عاصمة المملكة في القرن السادس عشر. فخلال مبادرات السياسة الخارجية المسرفة - عبور الألب وتبديد الطاقة على الحروب الإيطالية - كانت ليون هي

مركز الحشد المعتاد للجنود وللمعتاد وللمدافع وللإعتمادات المالية. والواقع أن المدينة قد احتلت موقعاً قيادياً في هذه الحرب الدائمة وجنت الأموال منها في آن واحد. وبما أن الأمور كلها تتماشى وتتساقق، فقد جربت ليون عظمة الرينسانس وربما كان بوسعها أن تكون عاصمة ثقافية رائعة روعة باريس. وكان كل شيء ممكناً بالفعل، ولو على الأقل في عهد فرانسوا الأول، أكثر الملوك الفرنسيين إيطالية وربما أكثرهم تعاطفاً مع ليون. فهل مر بخاطره رفع المدينة الجنوبية إلى مثل هذه المكانة السامية في عام ١٥٣٨، عندما هبط الرون متجهاً إلى ايج مورت ليقابل الإمبراطور شارل الخامس، في لقاء شهير؟ عندما توقف في ليون على الطريق، فتتته المدينة مرة أخرى. إلا أن من سوء الحظ أن الابن البكر للملك قد أصيب بالمرض هناك وانتابته قشعريرة بعد لعبة تنس. وقد واصلت الرحلة الملكية مسيرتها في اتجاه الجنوب، إلا أنه تعين نقل الأمير الشاب إلى الشاطيء عند تورنون، حيث مات في العاشر من أغسطس/ آب. و"هكذا رحلت هذه الروح الفتية الجميلة" بحسب تعبير برانتوم (٦٩).

فهل من جراء هذا الحدث، هذا النذير السيء، فشلت ليون في الحصول على التاج الذي ربما كانت قد اشتتهته؟ أشك في ذلك. فصعود ليون إلى مكانة عاصمة ما كان يمكن البتة أن يكون نتيجة قرار رسمي، لأن الشيء الوحيد الذي يجيز ذلك هو الصدارة الفعلية. وقد خسرت ليون السباق، بل إنها لم تكد تدخله، لسبب آخر، بالغ الوضوح. فأوروبا في أعوام منتصف القرن السادس عشر كانت قد بدأت تتطلع إلى الشمال وإلى المحيط الأطلسي، بعيداً عن البحر المتوسط وعن الحروب الإيطالية. وكانت ليون هي الخاسرة عندما انتهت هذه الحروب بموجب معاهدة كاتو - كامبريزيس (١٥٥٩). والحال أن هذه المعاهدة، التي احتج عليها النبلاء الفرنسيون الميالون إلى الحرب احتجاجاً شديداً، قد أنهت هيمنة فرنسا جنوب الألب. لقد تخلى هنري الثاني عن بيمونت وسافوي اللتين كانتا قد احتلتا في عام ١٥٣٦ واللتين كانت فرنسا قد بدأت في مد جذور لها فيهما. وتحركت الحدود إلى وراء حتى منطقة ليون نفسها التي أصبحت الآن محرومة من امتداد شاسع في اتجاه الشرق. ودعونا نتخيل للحظة أن فرنسا قد خرجت ظافرة في تورينو أو في ميلانو: لقد كان من الممكن أن يجرى تثبيت ليون كمركز لازدهار أوروبا كلها. والخلاصة أن صدارة المدينة قد استمرت بقدر استمرار عدم حسم النزاع فيما وراء الألب بين فالوا وهابسبورج.

وهكذا فإن أفول نجم ليون قد أصبح مرثياً من عدد من النواحي بمرور الوقت، وقد

أوما إليه على نحو مفاجيء وفظيع إفلاس عام ١٥٥٧. لكن المدينة لم تُستبعد بين عشية وضحاها من عالم الأسواق المالية والائتمان الذي كانت قد أعدت لتطوره على مدار زمن طويل. وصحيح أنها كانت تخسر أوروبا بالتدريج لكنها كانت ما تزال تملك ساحة فرنسا. وخلال القرن السابع عشر الذي تميز بالركود الاقتصادي، سيطرت على رأسمال المستثمرين الفرنسيين المتحفّظ وغير المستثمر أحياناً، حيث اجتذبت ليون هؤلاء المستثمرين من جراء مكاسب عمليات التسليف بين سوق كبرى وأخرى - نسبة ٢% بين كل ثلاثة أشهر - وكذلك من جراء الضمان الذهبي الذي توفره الأسواق الكبرى: فقد كان يتعين سداد جميع الفواتير بالـ *écus d'or en or*. والواقع أن هذا التعامل الروتيني، والذي يتألف من سلسلة من الاستثمارات قصيرة الأجل في زمن، يجب أن نتذكر، كان ما يزال فيه الإقراض بفائدة محظوراً، قد أتاح لمولي ليون مواصلة العمل؛ لقد كانوا سادة في بيوتهم وقد وازنوا حساباتهم عبر مجرد التلاعب بالأرقام في دفاترهم. إننا بإزاء روتين، يتيح دخلاً ربيعياً متواصلاً.

لكن ليون ظلت أيضاً مركز حشد للسلع ومركزاً خلاقاً بشكل بارز في القطاع الصناعي النشيط، الأمر الذي ربما يكون قد عوض المدينة عما شهدته من انحدار مالي. ومن المؤكد أن أنشطتها الصناعية قد كفلت توافر السلع الليونية في جميع أسواق أوروبا، خاصة وأن ليون كانت قد اختارت منذ وقت جد مبكر التخصص في إنتاج الحرير، وهو صناعة كمالية ترفية. والحال أن السلع الكمالية الترفية إنما تعني، بحكم التعريف، استهداف أسواق أجنبية. وكانت ليون مجبرة، لاعتبارات مصالح صناعيتها الآخذة في التوسع، على أن تجند قوة عاملة كان يتعين تجديدها باستمرار؛ والواقع أنه كان يعد إنجازاً بحد ذاته أن يتم العثور على زاد متواصل من العمال المطلوبين لمواصلة دوران الأنوال، أكانوا عمالاً ماهرين أم مساعدين غير ماهرين. وهذه المرة، يجب لتفسير ليون يتغلغل تحت السطح أن يصل إلى جذور هذا النشاط الصناعي ومجرباته الواقعية (٧٠). فهل كانت قوة ليون العاملة تجد تعزيزاً لها على شكل مدد قادم من الأقاليم الفقيرة المجاورة، من الألب وخاصة من المسيف الأوسط؟

إن الجهود الضخمة لمنتجي الحرير الليونيين كانت موجهة، أكان ذلك في فرنسا أم في الخارج، إلى تلبية متطلبات زبائن ارسقراطيين. وقد بذلت مآثر عبقرية لتزويد هؤلاء الزبائن بحرائر ثمينة ذات تصميم أصيل، بما أدى إلى تحديد المواضات في أوروبا، وهي مواضات كانت تتغير بشكل متفلت من عام إلى العام الذي يليه. والواقع أن تحرق ليون -

أو بالأحرى حاجتها - إلى التصدير كان معناه استقرار تجار أجنبية في ليون، خاصة وأنه كانت ما تزال هناك وفرة من الفرص أمامهم، أكان ذلك في الأسواق الكبرى، كمستوردين للمواد الغذائية أو للحزير الخام أو كتجار عملة أو كمضاربين في المعادن والعملات الثمينة. والحال أن أعمالهم وشواغلهم، وصلاتهم الممكنة مع المنافسين الأجانب، قد وجدت انعكاساً لها وتعبيراً عنها في الرسائل المرسلّة من ليون. وقد انزعج صناعيو ليون، المحترسون دائماً، عندما بدأت تورينو في إنتاج الحزير بدورها، وعندما بدأت زيوريخ في صنع الكريب الحزيري (١٧٠٧) أو عندما بدأ الإيطاليون في عمل نسخ ناجزة من تصميمات ليون الحزيرية، مستخدمين حزمًا من العينات. وكان السبيل الوحيد الفعال للدفاع هو ابتكار تصميمات جديدة بسرعة، بحيث تصبح النسخ المقلدة خارج الموضة قبل ظهورها في السوق. وسعيًا إلى هذه الغاية، تولّى منتجوا الحزير في ليون تشغيل مجموعات كاملة من المصممين المتخصصين (٧١). وقد أدى الإعلان في مايو/ آيار ١٧٠٥ عن فترة حداد ملكي لمدة ستة أشهر، لدى موت ابن دوق بورجونيا، إلى إثارة الذعر في ليون. إن مخزونات ضخمة من الأقمشة لن تباع. و "سوف تتبدد جميع السلع بالكامل، لأن فترة الحداد الممتدة لستة أشهر سوف تعني انقضاء موضتها". وفي الأوقات العادية، ربما كان بالإمكان بيعها في الخارج. لكن مثل هذا الأمر كان غير وارد في زمن الحرب. ولم تكن هناك وسيلة سهلة للاتصال بالأجانب، "الذين قاموا على أية حال بتقليد تصميماتنا لمساعدة اخوتهم في العقيدة" (٧٢). وعندما كان الجيش الفرنسي يستعد في عام ١٧٠٦ للاستيلاء على تورينو - وهي عملية لم يكتب لها النجاح - طلب تجار ليون إغلاق ورش إنتاج الحزائر في المدينة الإيطالية - وهي ورش كانت تستخدم عمالاً يتم استئجارهم في ليون.

وهكذا واصلت ليون الوقوف على إحدى قدميها خارج فرنسا، إن جاز هذا التعبير، والاعتماد على أسواقها الأجنبية. وقد دفعها إلى ذلك اقتصادها ووضعها وظروفها. وكانت الظروف مؤقتة بشكل خاص أحيانًا. وسوف تساعد الإمبراطورية الأولى والحصار القاري على وضع ليون مرة أخرى في مركز الاتصالات البرية داخل أوروبا، بما يوسع منطقة نفوذها. فمرة أخرى، وهو أمر مثير بما يكفي، وجدت ليون نفسها عند تقاطع طرق أوروبا، حيث هيمنت على الطريق المؤدي إلى الألب وعلى الطريق المؤدي إلى البحر المتوسط وعلى الشبكات المؤدية إلى الراين والكانتونات السويسرية، بل وإلى هولنده. لكن الإمبراطورية انهارت في ١٨١٤ - ١٨١٥؛ وسرعان ما انتهى البعث

وارتدت ليون إلى حالة من التبعية والهشاشة. وعندما ظهرت الملاحة البخارية الأولى في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، لم يكن عليها سوى إحراز بعض النجاحات الأولية على نهر الراين حتى يتسنى للطرق الألمانية أن تتزع حصّة من دور ليون. وسوف أرجع بشكل لا مهرب منه إلى تاريخ ليون المهم إلى أقصى حد، والذي لا أتركه الآن إلاّ لكي أعود إلى المشكلة المحورية التي يطرحها هذا الفصل: أصل فرنسا نفسه.

لكنني، بالرغم من أنني لم أقدم تفسيراً ناجزاً لماضي ليون، أعتقد أنني قد أشرت على الأقل إلى المستويات المختلفة التي دارت عليها نشاطاتها المتزامنة. وقد كان قدر ليون أن ترهن كل شيء بهذه النشاطات واحداً بعد الآخر، وذلك بحكم الضرورة كما بحكم الاختيار الحر. وإذا لم أكن مخطئاً، فإن ما كانت ليون بحاجة إليه لكي تحقق قدرها الحقيقي هو ذلك الدور البارز الذي لم يكن بوسع فرنسا منحه لها، والذي لا يبدو أن عمر الرون، حيث يتركز السكان والتبادل ووسائل الإنتاج، قد كان مستعداً لتوفيره لها. ومن حسن الحظ أنه كان بوسع ليون أن تذكر من بين مواردها الحيوية ذلك النشاط الصناعي الجبار الذي ساعدها على البقاء وتحين لحظتها. لأنه كان على ليون غالباً أن تتحين لحظتها - بل إنه يمكن القول إنها تفعل ذلك الآن، في أيامنا هذه. ذلك على أية حال هو رأي جان لاباس (٧٣) (١٩٨٢). فهو يرى أن ليون لن تصبح مدينة دولية مرة أخرى - لم تعد الآن كذلك - إلاّ إذا أثبتت قدرتها على تجاوز أقليم الرون - الألب الاقتصادي الذي يبدو أنها معرضة لخطر الانحباس فيه، وإلاّ إذا تمكنت من التحرر (ولكن هل هذا ممكن؟) من الدور الثانوي، التابع الذي ألزمتها باريس به.

اليوم: من الرون إلى الراين

نحن اليوم على عتبات تحول تام للمواصلات على الرون، وهو تحول ثوري كإعتماد المركب البخاري في القرن الماضي. تأملوا الترحيب الذي قابلت به الصحافة تدجين هذا النهر الهائج، على أثر تدشين سد فوجريس في ١٩ مارس/ آذار ١٩٨٠، والذي رمز إلى إنجاز مشروع تحسين الرون بين ليون والبحر.

لقد تطلب الأمر ٣٢ عاماً لكي يحقق المشروع ثماره، حيث بدأ بسد جينيسيا في عام ١٩٤٨. فقد تم بناء ١٨ سداً وثلاث عشرة محطة للطاقة وثلاثة عشر هويساً و٦٤ مشروعاً تستخدم الطاقة النهرية. وهذه المعجزات لا يمكنها أن تكون عزاءً لنا عن ضياع

الرون الحقيقي الذي عرفه الماضي. إلا أننا يجب على الأقل أن نكون نزيهين لنعترف بأنها قد تكون هي أيضاً جد جميلة بطريقتها.

فعلى طول الكيلومترات الثلاثمائة لهذا "الطريق النهري" الاستثنائي، تبدأ الملاحة الأحداث في الظهور: مراكب ذاتية الحركة قوتها ٣٠٠٠ حصان، وطولها ٨٠ متراً، وطاقة حمولتها ٢٠٠٠ طن وسافلتها تزيد عن ثلاثة أمتار، ناهيك عن سفن شحنات صغيرة تجيء إلى النهر من البحر مباشرة. لقد جرى تدجين النهر وأخذ يعمل لصالحنا. وما هذه إلا المرحلة الأولى، فمن المخطط إقامة جهاز مائي - كهربائي على الامتدادات العليا للرون، بين ليون وجينيف، وقد تمهد لإنجاز ذلك ما يزيد قليلاً عن خمس سنوات من اليوم، إن سارت الأمور كلها على ما يرام. كما أن من المخطط ربط مارسيليا بألمانيا الريفانية، وذلك باستخدام مياه السون الهادئة (وهو مشروع قابل للتنفيذ بسهولة تامة بمجرد إزالة عدد قليل من العقبات كجسر سان لوران عند ماكون، والذي لا يمكن للملاحة اجتياز أقواسه عند ارتفاع مياه النهر، وإن كان المواطنون جد متعلقين به) ثم إعادة بناء قناة الرон - الراين بالكامل (بدءً من سان - سيمفوريان)؛ فهي الآن تكاد تكون غير قابلة للاستخدام من جراء عرضها الضيق وعدد كبير من الأهوسة.

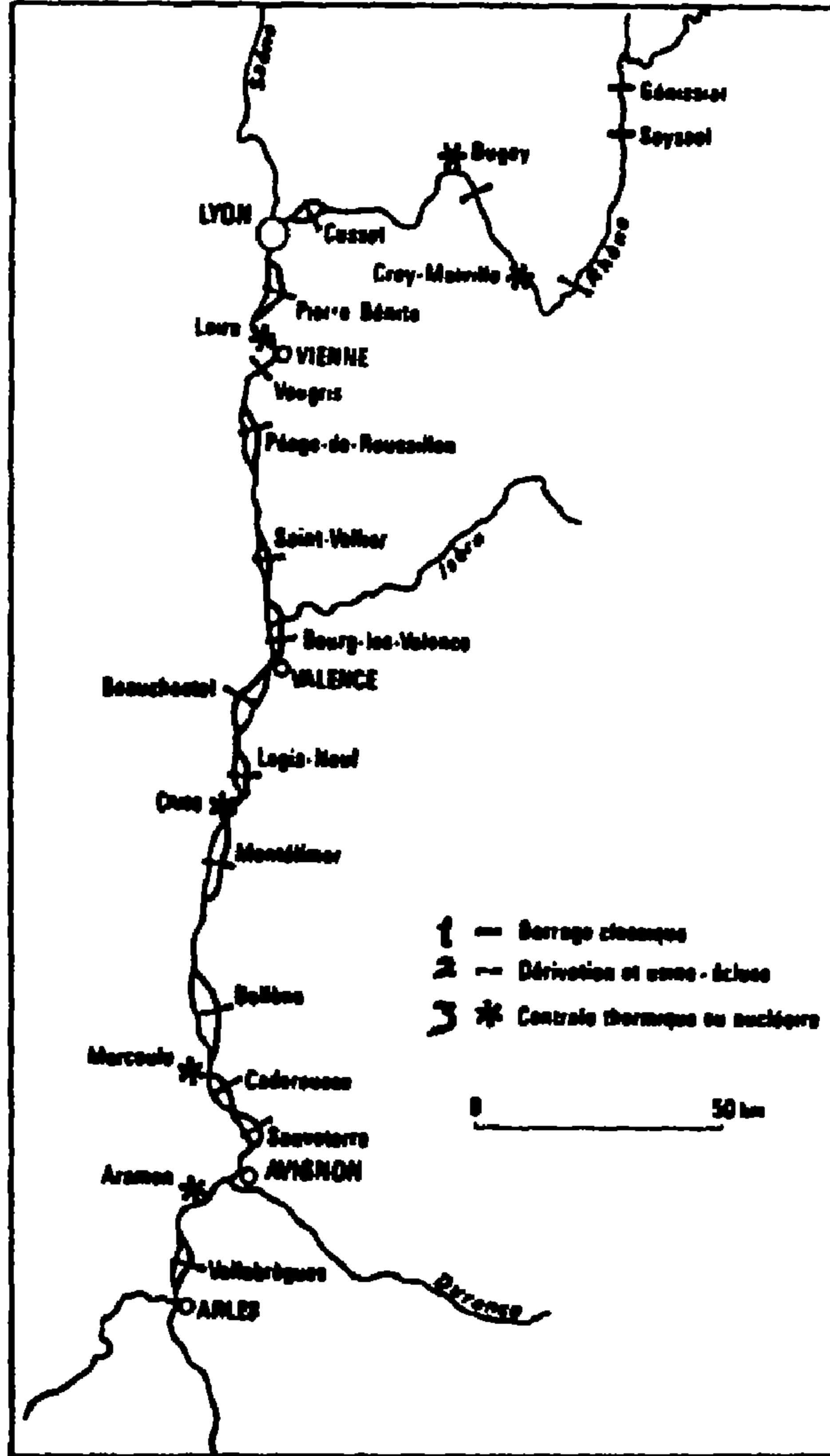
والواقع أن الهدف العام للبرنامج طموح إلى أقصى حد؛ فالمراد هو تحويل مارسيليا إلى أحد المخارج أمام سويسرا وألمانيا الجنوبية وقد تجد نفسها إن لم تكن مساوية فعلى الأقل شريكة للموانيء الشمالية العظمى - هامبورج، روتردام، أنتويرب، ريوان، لوهافر. وسوف يكون من المنطقي أيضاً توقع قدر من النمو الصناعي في بلاد الرون الجوانية - بعبارة أخرى، قدر من الأعمال الإقليمية. فالرون مجهز الآن على أية حال لانتاج ١٣ مليار كيلو واط.

ومع ذلك، يمكن إبداء عدد من التحفظات:

١ - إن طريق الرون المائي العظيم هو الآن مفتوح على امتداد الـ ٢٨٠ كيلو متراً بين ليون وفورك (على بعد أربعة كيلو مترات من آرل). وعلى طول هذا الامتداد النشط من النهر في كل من الاتجاهين، سافر ٧٣٥٦ مركباً في عام ١٩٧٩: وهو رقم ضخم لدى النظرة الأولى، لكن الشحنات كانت مجرد شحنات متواضعة الحجم: ٤٦٣ طناً في المتوسط (حيث تتجه الشحنات الأثقل إلى أعالي النهر، ٥٨٩ طناً، وأكثر مما تتجه إلى أسفل النهر، ٢٤٣ طناً)، أي إجمالي شحنات قوامه ٣٤٠٢٠١٤ طناً، كان من بينها ١٨٧٩١٧٤ طناً تتألف من منتجات بترولية. وفي عام ١٩٨٠، ارتفعت الشحنات

الشكل ٣٢

مشاريع تطوير الرون في القرن العشرين
السدود والمعامل والمحطات الحرارية والنوية



مفاتيح الشكل ١ - سد كلاسيكي؛ ٢ - تحويل إلى مشروع يعمل بالطاقة المائية؛ ٣ - محطة حرارية
أو نووية.

ارتفاعاً طفيفاً، حيث وصلت إلى ٣٥٥٤٥٢٧ طنًا. وفي عام ١٩٨١ (بتقدير شحنات الأشهر الثلاثة الأخيرة وفقًا لحجم شحنات الأشهر الثلاثة الأولى)، وصل الإجمالي إلى ما يزيد عن ٤ مليون طن: وهكذا فقد حدث شيء من التقدم، ولكن على مستوى متواضع فقط. أما روتردام، من جهة أخرى - وهي أكبر ميناء في العالم بالطبع -، فقد تعاملت مع شحنات يصل حجمها إلى ٣٠٠ مليون طن في عام ١٩٧٩ وإلى ٢٥٠ مليون طن في عام ١٩٨١. وترسو هناك كل عام ٢٥٠,٠٠٠ مركب نهري. و"من بين هذه الأطنان الـ ٢٥٠ مليون من الشحنات، تم شحن أو تفريغ ١٢٢,٧ مليون طن على أو من مختلف أنواع المراكب الكبيرة" (٧٤).

فلماذا إذا تعد الملاحه على الرون متواضعة نسبيًا؟ هل يرجع ذلك إلى المنافسة من جانب أشكال أخرى للنقل، كخط الأنابيب من فوس إلى بال بالنسبة للنفط (٥٠ مليون طن) بالإضافة إلى الطرق البرية والسكك الحديدية؟ إن خط السكك الحديدية من باريس إلى ليون إلى البحر المتوسط وقطار الـ TGV (وهو قطار بالغ السرعة) إنما يقطع الرحلة من باريس إلى مونيخ في خمس ساعات. لقد أصبح البحر المتوسط أكثر قربًا إلى باريس، لكن هذا إنجاز لا دخل لمياه الرون به. وإذا كان الرون يبدو بائسًا إلى هذا الحد، فما ذلك إلا لأن الوصول إليه ما يزال صعبًا؛ ولأن مارسيليا (التي تتعامل مع نحو مائة مليون طن من الشحنات) لا تستخدمه إلا قليلًا جدًا؛ ولأن ليون قد اعتادت إرسال السلع التصديرية بالطرق البرية أو بالسكك الحديدية؛ ولأن وادي الرون خاصة بعيد عن أن يكون نداءً لألمانيا الصناعية التي تعتبر روتردام مخرجها الموار بالحركة وبالحياة.

والواقع أنه حتى الشحنات التي يصل حجمها إلى ٤ مليون طن والتي يجري نقلها على الرون لا ترجع كلها إلى تجارة المسافات البعيدة. إن حصة كبيرة منها إنما تتألف من تبادلات بين أعالي وأسفل النهر، من تحركات على مسافات قصيرة - جد مفيدة كلها بالنسبة للسكان على ضفتي الرون بلا ريب. لكن الاستثمار في التجهيز التقني لا يمكن تبريره دون تجارة ضخمة وبعيدة المسافات. فهل يجب لنا أن نتصور أن هذا سوف يحدث غداة إنجاز البرنامج؟ وأن الحركة على الرون سوف تتجاوز عندئذ طفولتها؟ أم أن المحصلة سوف تكون عبثًا أكثر فداحة بكثير لاستثمار غير منتج؟

٢ - لنفترض أن جميع المشاريع قد تم إنجازها - مع أننا مازلنا بعيدين جدًا عن ذلك، سواء أكنّا نتحدث عن المنشآت المائية - الكهربائية على الرون الأعلى أم عن مشروع الرون - الراين العظيم الذي يبدو أنه قد توقف الآن بالكامل (٧٥) - لنفترض على أية حال أنها

تسير كلها على قدم وساق، إلا أنه لم يجر تخطيط شيء في اتجاه تحسين أحد فروع (وهو في رأيي فرع أساسي) برزخ الرون، أي الشبكة التي تربط السون بالسين عبر قناة بورجونيه أو قناة دي سانتير القديمة أو قناة بريار. ومع ذلك، يبدو من المنطقي مد أحدث شبكة للطرق المائية الصالحة للملاحة في فرنسا إلى المدينة العاصمة. فإذا لم يحدث ذلك، فإنه يُخشى من أن طريق الرون سوف يصبح مرة أخرى هامشيًا بالقياس إلى الأرض الفرنسية، أي سوف يصبح طريقًا أوروبيًا بدلاً من أن يضيف الحيوية على الاقتصاد الفرنسي ككل بالدرجة الأولى. ومن المؤكد أن بعض طرق السيارات الرئيسية عندنا تستخدم من جانب المسافرين الإنجليز والألمان والبلجيكيين والهولنديين كوسيلة للانتقال بين بلدانهم الأصلية وإسبانيا وإيطاليا؛ لكن هذه الطرق إنما تخدم بالدرجة الأولى حاجتنا القومية الخاصة. فهل أنا مخطيء لو رأيت أن منشآت الرون يجب أيضًا ربطها بقلب فرنسا نفسه؟ إنني أرى ذلك ليس لأن لديّ أية رغبة في رؤية مركزة شاملة في فرنسا. كما أنني لا أرغب في الحيلولة دون انفتاح فرنسا بالكامل على أوروبا. لكن محور مواصلات أوروبيًا رئيسيًا توفره أراضينا لا يجب أن يكون مجرد وسيلة انتقال عبر فرنسا، إذ يجب أن تكون له امتدادات تتغلغل في جميع أرجاء البلد. ويبدو أن هذه ليست وجهة نظر المخططين، والمسئول عن ذلك بشكل أساسي هو الاعتبار الاقتصادية، فهذا يتطلب استثمارات ضخمة جدًا. ولا شك أن عاملاً آخر إنما يكمن في تراجع النقل التجاري النهري، والذي لا مرأى في أنه يمر الآن بأزمة حقيقية.

والنقل الحالي على الرون بعد التحسين الجديد الذي طرأ عليه إنما يعد في حد ذاته محبطًا. ولكن ألا يرجع ذلك بالتحديد إلى أنه ليس مرتبطًا بوحدة اقتصادية كبيرة بما يكفي؟ لم يتردد جاك فليشييه، رئيس رابطة الصنادلية الفرنسيين، لدى زيارته روتردام في سبتمبر/ أيلول ١٩٨٢، في الإعلان بحسم أن "طرق فرنسا المائية يجب ربطها بالشبكة الأوروبية. إن المواقع الأمامية التي تتمثل في الموانئ الفرنسية على الراين والموزيل إنما تعد غير كافية. ويجب ربط السين والرون بأوروبا: فمارسيليا ولوهافر ورووان وباريس ودنكرك لا يمكن أن تظل مجرد موانئ محلية فيما يتعلق بملاحتها النهرية. إنها يجب أن تصبح موانئ أوروبية، تتمتع بذات المزايا التي يتمتع بها منافسوها في أوروبا الشمالية: أي شبكات من الطرق المائية المتجانسة التي تمتد لآلاف الكيلومترات في الداخل بحلول عام ٢٠٠٠" (٧٦). وهكذا فإنني لست الوحيد الذي يرى أنه لا يجب للمرء ذكر الرون وليون ومرسيليا دون أن يضيف أيضًا السين وباريس ورووان ولوهافر.

٣ - لقد كتبت السطور السالفة آملاً في شيء من النجاح، في حدوث معجزة ما على الرون. ويبدو أن المعجزة بحاجة إلى وقت ولا شك أن الأزمة الاقتصادية هي أحد الأسباب. وبين صفوف الجغرافيين، يبدو أن التشاؤم النقدي هو الفائز. إن بير ايتيان لا يشير ولو مرة واحدة إلى "البرزخ الفرنسي" وإنما يشير فقط إلى "محور الرون - الراين"، "الممر"، "المعبر"، و"الذي يشكل خندقاً عظيماً لكنه متصل". إننا مازلنا جد بعيدين عن تأملات فيدال دو لا بلاش الراسخة والواقعة بلا مبرر. وتشاؤم ايتيان يدعم الحجة التي أطرحها: لقد كان محور الرون من حيث الجوهر حدًا، هامشيًا بالنسبة لخلق فرنسا. ويمضي بير ايتيان إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير، ولكن هل هو على حق؟ لا بد لي من الاعتراف بأنني أرجو أن يكون مخطئًا. إنه يقول متشائمًا: "هل يجب أن نستتج أن أقليم الرون - الراين هو أسطورة وأن الدعوات التي تنادي بإيجاد قناة بين الرون والراين هي مجرد إدعاء كاذب؟" (٧٧). أود أن أتصور أن المستقبل سوف يثبت العكس.

II

موقع باريس والايل دو فرانس والحوض الباريسي

لا أنكر الأهمية التي يتميز بها البرزخ الفرنسي من نواح كثيرة، خاصة الدور الهائل الذي لعبه في نشر المؤثرات الثقافية التي أتاح لها قناة منذ أزمنة ما قبل التاريخ. وهو اليوم الطريق الذي تسلكه حركة المواصلات الكبرى في فرنسا. وكل ما أذهب إليه هو أنه لم يلعب الدور التكويني الذي نسب إليه في وقت من الأوقات في نشوء وحدة فرنسا وفي أصل هذه الوحدة.

والدليل الأكثر إقناعاً على ذلك، باختصار، هو أن تلك الوحدة قد خلقت في مكان آخر، بين السوم واللوار، في المنطقة المتمحورة حول باريس، والتي يمتد إشعاعها من العاصمة إلى أورليان أو روفان، وهي منطقة كانت تشمل ليس الايل دو فرانس (جزيرة فرنسا) وحدها، بل كانت تشمل أيضاً إقليم الأورليانيه وأجزاء من شامبانيا وبيكاردي ونورماندي: أي فرنسا خاصة نوعاً ما. ولا شك أنه من هذه النواة، من هذا المركز، بدأ كل شيء. لقد خلقت الوحدة الفرنسية "بالإشعاع إلى الخارج من نقطة مركزية". ويكتب ميشليه في يومياته: "وهكذا، فإن مركز فرنسا، الجزء الأكثر أصالة من البلد، قد استولى على الأجزاء الباقية. وهذا الجزء المركزي يمثل الطابع الفرنسي إلى أقصى حد. فالعرق هنا مختلط أكثر. والأرض مسطحة أكثر والطبيعة مضجرة أكثر: وهي أشياء ثلاثة تؤدي إلى الروح الاجتماعية. لقد استولت الايل دو فرانس على فرنسا؛ واستولت فرنسا على العالم" (٧٨). والحق إنه قبل عام ١٧٨٩، "لم تتماهى مع فرنسا غير المقاطعات القديمة المحيطة بباريس" (٧٩) وإن الملكية كانت أكثر حرية في التصرف مما في أي مكان آخر في مجمل أرجاء الـ Cinq Grosses Fermes، أراضي الالتزامات الضريبية التي وحدها كولبير في عام ١٦٦٤. لكنني لا أكاد أتصور أن مثل هذا الخضوع قد مثل روحاً يمكن وصفها بأنها "اجتماعية". كما أنني لا أعتقد أن ضفاف الواز، على سبيل المثال، أو وادي اللوار، "مضجرة" فالأمر على العكس من ذلك.

ويظل صحيحاً مع ذلك أنها قد خلقت فرنسا. بل إن فرنسيس إيريه يجنح به الخيال إلى تصور "خلية ملكية، هي الايل دو فرانس، ونواة مذكرة لها، هي باريس، تستحوذ عليهما معاً شهية شرهة وتنجزان، مهما كان الثمن، برنامجاً جينياً يؤدي إلى ظهور "المسدس الفرنسي" (٨٠). والنتيجة، كما نعرف، هي انبثاق عدم تناظر صارخ.

والشك في البرمجة الجينية وارد تمامًا؛ فالسيرورة كانت أبعد ما تكون عن أن تكون بمثل هذه البساطة. والواقع أنه لا يكمن خلفها بالفعل أي حساب طويل الأجل. ولا بد من قول إن الصدفة والعوامل الكامنة قد لعبت دورها. ومع ذلك فقد تحققت النتائج: فبحلول الوقت الذي أرسيت فيه أحجار أساس نوتر - دام، في أواخر القرن الحادي عشر (١٧٠٢)، كانت العجلات تتحرك بالفعل من أجل صعود باريس، التي كانت بالفعل مدينة ضخمة، وسرعان ما سوف تصبح أكثر مدن أوروبا اكتظاظًا بالسكان.

ولابد من تناول مشكلة أولية: في هذه الحركة الواسعة المندفعة بعيداً عن المركز، هل بدأ كل شيء بالفعل في المركز نفسه، في المدينة؟ أم أنه بدأ في الأقليم المركزي ككل؟ أم أنه بدأ في الاثنين على حد سواء؟ لنبدأ بالأقليم المركزي، والذي يتكون عمومًا من الحوض الباريسي.

أولوية الحوض الباريسي

يمثل الحوض الباريسي ما يزيد عن ربع أرض فرنسا الحالية؛ وهو أوسع سهولها وأغناها، وربما كان أكثرها تنوعًا، بصرف النظر عن رأي ميشليه، الذي كان يفكر ليس في الاقتصاد وإنما في المشهد الطبيعي عندما تحدث عن "ريف شامبانيا والاييل دو فرانس الرتيب، [وعن]... تلك المدن الطباشيرية والخشبية [حيث] يستولي الضجر والاشمئزاز على الروح" (٨١).

وقد قيل في القرن السابع عشر عن **généralité** باريس (التي مثلت مساحة كبيرة من الحوض الباريسي) إن "مجمّل أراضيها مفيد لشيء ما من الأشياء؛ لأنه حيثما لا ينمو القمح ونباتات الحبوب الأخرى، سوف نجد الكروم؛ وحيثما لا توجد الحبوب ولا الكروم، توجد الفواكه والمراعي والأحراج والغابات وأشجار الجوز" (٨٢). ويرى دافيتي (١٦٢٥) أن "الأرض المحيطة بباريس لا تفتقر إلى الحبوب ولا إلى الكروم ولا إلى منتجات الألبان أو التبن أو الفواكه أو الخضراوات، ولا إلى الماء المتوافر في كل مكان، وهذا هو ما يجعل باريس ثرية على نحو عجيب بالامدادات" (٨٣). وبوسع المرء أن يسهب في الحديث عن ذلك.

من شأن الجغرافيين الآن أن يرددوا عن طيب خاطر هذه الأحكام الإيجابية، وإن كان مع بعض التحفظات حول الأقاليم الأقل حظاً إلى الجنوب من اللوار، بين النهر والمسيف الأوسط. لكنهم سوف يشددون على المزايا الاستثنائية للضباب الكلسية المحيطة بباريس

- حيث تنفذ مياه الأمطار في تربتها بشكل طبيعي، وحيث لا تعرقل الحرث البتة مياه لا تنصرف، وحيث، في أوقات الجفاف، يجري سحب الماء المترسب بالأنابيب الشعرية إلى السطح لإنقاذ النباتات من الموت. ثم إن هذه الهضاب - البوس والبري والسواسونية - ما تزال تحتفظ بغطاء سطحي من الطمي، تلك التربة الناعمة الإضافية التي اجتذبت في مختلف أجزاء أوروبا الجماعات السكانية الفلاحية الأولى في أزمنة ما قبل التاريخ، لأن الحرث كان سهلاً تماماً (٨٤).

وكل هذه التفسيرات تتضمن قدرًا من الحقيقة. لكنها لا تقدم لنا الإجابة الحاسمة في الواقع. وصحيح أن الحوض الباريسي قد عرف كثافة سكانية استثنائية وفقًا لمعايير ما سوف يصبح فيما بعد فرنسا. والفائض السكاني هو عامل تفسيري رئيسي. إلا أنه يحتاج هو نفسه إلى تفسير. فما نراه هو نتائجه لا أسبابه.

لقد كان الفائض السكاني المقصود ماثلاً بالفعل عندما انهارت غالبية الرومانية، ولا شك أنه كان السبب في بقاء الحضارة الرومانية في الإيل دو فرانس زمنًا أطول مما في الأقاليم الأخرى، حتى هزيمة سيجاريوس الروماني في نهاية الأمر (على يد كلوفيس في عام ٤٨٧). وربما كان لذلك دلالة وأهميته: فمئة عام أخرى من الحكم الروماني المنظم لم تكن شيئًا تافهًا عديم الأثر (٨٥).

كان الفائض السكاني يعني وجود مدد وفير من القوة البشرية. وقد تأسست مغامرة الكارولينجيين "عبر القومية" الاستثنائية على الإيل دو فرانس والأقاليم المجاورة لها. ولزمن طويل كانت هذه السلالة الملكية حريصة على عدم تقسيم أو تمزيق وحدة الأقليم الموجود في قلب إمبراطوريتها، ومنبع قوتها الرئيسي. بل إن ج. دونت يذهب إلى أن تقسيم الأقليم في عام ٨٣٧ قد دمر بالفعل المصدر الحي لجبروت هذه السلالة وقد يكون ذلك الكلام مسرفًا إلى حد بعيد.

لكن أطروحة إدوارد فوكس أكثر شمولاً وأكثر روعة - بل وأكثر عرضة للجدل. فهو يرى، شأن مؤرخين آخرين عديدين، أن الغزو العربي الذي جرى وضع حد له في ساحة معركة بواتيه (٧٣٢) لم يوقف إلا بالاعتماد على سلاح الفرسان الثقيل الذي استخدمه الفرانك لأول مرة في زمن شارل مارتل. وكان ذلك أيضاً هو الزمن الذي توطد فيه استخدام المحراث الثقيل (ذي العجلات ولكن الذي لا توجد به دُجرات لرفع التربة ولتقليبها)، الذي سرعان ما جاءت في أثره الدورة المحصولية الثلاثية (القمح، الشوفان، الإراحة)، الأمر الذي سمح بأوسع استخدام لأراضي الشمال الثرية الصالحة للزراعة.

وأخيراً، شهدت تلك الفترة اعتماد الركاب، وهو جزء لا غنى عنه من جهاز الفارس المسلح بسلاح ثقيل. وهكذا، فإن "الكارولينجيين... قد وجدوا أنفسهم فجأة وقد حازوا ميزتين جديدتين ومتكاملتين فيما بينهما، الركاب وإمكانية إطعام عدد غير مسبوق من جياد الفرسان [عبر زراعة الشوفان]، وهي "جياذ قوية، اكتسب بفضلها الفرسان في المعارك في ظل الملوك الفرنك أهمية غير معروفة في الاستراتيجية الرومانية" (٨٧).

ولجميع هذه الأسباب، كان من المنطقي أن ينسحب الكارولينجيون إلى الأقاليم الشمالية، حيث كانت تجري زراعة الشوفان وتربية الجياذ. ولذا يرفض فوكس التفسير القديم الوحيد الجانب والذي قدمه هنري بيرين. فليس الإسلام هو الذي أبعد القوى الغربية مؤقتاً عن البحر المتوسط؛ فقد انسحبت هذه القوى إلى الشمال من تلقاء نفسها، بحثاً عن "أعمق وأغنى تربة في أوروبا الغربية، حيث مازال الهكتار الواحد حتى في أيامنا هذه يغل قمحاً أكثر بكثير مما في أي إقليم آخر في العالم". ويرى فوكس أن الأمور قد حسمتها في نهاية الأمر "التربة في [وادي] السين والتاميز اللذين فتحهما المحراث الجديد أمام الزراعة" (٨٨).

ومن المؤكد أن هذه الحجج جديرة بالنظر. فمن الذي يمكنه إنكار أهمية سلاح الفرسان الثقيل؟ لقد دشن عصراً طويلاً في التاريخ العسكري الأوروبي. وقد تركزت في رأس حربة الفارس المتدفع قوة لا تقاوم يقارنها ويليام ماكنيل على نحو مثير بقوة "الدبابات الثقيلة في أربعينيات القرن العشرين"، بل إنه كان بوسع مجرد عدة عشرات قليلة من الفرسان المدرعين قلب اتجاه المعركة" (٨٩).

لكننا إذا عدنا إلى الساحة التي نتحدث عنها بين اللوار والسين والسوم، يجب أن ننظر عن قرب أكثر إلى التواريخ المرجحة لهذه التغيرات، وأن ننظر عن قرب أكثر فأكثر إلى الأصل المحدد لهذه الممارسات الزراعية الشمالية، والتي تسبق زمن شارل مارتل بالتأكيد.

مرة أخرى، يحيل التفسير إلى أمن كان كل شيء يحدث فيه بالفعل. وهو يفترض ويصف شكلاً زراعياً متقدماً والجماعة السكانية الفلاحية الكبيرة التي ترتبت على هذا الشكل، لكنه لا يوضح لنا كيف انبثق هذا الشكل وتلك الجماعة إلى الوجود.

ومع ذلك ففي بلد قديم مثل فرنسا، لا يمكن فهم أية مشكلة سكانية دون الإحالة إلى الأجل جد الطويل، المتغلغل في أعماق الماضي، بعيداً عن حدود التاريخ التقليدي. فالواقع أن الأحداث والمجريات الحاسمة قد وقعت قبل آلاف السنين، وهي آلاف من

السنين نعرف عنها الآن أكثر مما كنا نعرفه من قبل، وذلك بفضل ما تم إحرازه مؤخراً من تقدم في الوقوف على ما قبل التاريخ.

فقبل الأزمنة التاريخية، شهدت المنطقة التي سوف تصبح فرنسا فيما بعد موجتين رئيسيتين من السكان القادمين إليها، حيث جاءت واحدة من سواحل البحر المتوسط وجاءت الأخرى من أعماق وسط أوروبا. ونحن الآن معنيون أكثر بالموجة الثانية، والتي تشكل الإسهام الحاسم الذي قدمته أوروبا الوسطى للحوض الباريسي الذي وصلت إليه هذه الأقوام في نهاية المطاف - فرنسا الـ oil التالية إن راق لكم ذلك. والحال أن الساحة العظمى لأوروبا الوسطى قبل التاريخية كانت "القارة الفلاحية" بامتياز، وقد خلفت وراءها أثاراً لغوية "من الينيسي إلى فينيستير" (٩٠). وضمن هذه الأرجاء المترامية الأطراف، يمكن التمييز بين أقوام مختلفة تتحرك في اتجاه الغرب في موجات متعاقبة مستوعبة في طريقها جماعات سكانية أخرى إما أنها خاضعة لها أو مضطرة إلى الانجرار خلفها. وقد جاءت معها بترية الماشية وبزراعة نباتات الحبوب. وفي الألف الرابع قبل الميلاد، أدخلت إلى الحوض الباريسي، الذي كانت أعمال السلب والنهب من جانب الجماعات السكانية السابقة قد حولته إلى حوض شبه أجرد، شكلاً زراعياً فعالاً يتمحور على قرى متضامة. وسرعان ما توسع السكان وتزايدوا من جراء الخصائص الطبيعية لهذه السهول المترامية الأطراف. ومع هجرة إضافية من الشرق، تزايد تراكم الناس أكثر فأكثر، ووصل إلى ذروته في التوسع الكلتى الذي شهدته الألف الأول قبل الميلاد. وأتذاك ظهر الحقل المكشوف، وهو النسخة الأولى من "الحقل المكشوف ذي الدورة المحصولية المنتظمة والذي عرفته العصور الوسطى" (٩١). وكان هذا شيئاً لا يقل عن التأسيس الحي لغاليا، النسخة الأولى من فرنسا إن راق لكم ذلك، وهي تشرع في التشكل والتكون.

وهكذا يبدو أن ما قبل التاريخ إنما يكشف عن مرحلة أولى في التوحيد، استناداً إلى ساحة كان قدرها إنجاب مرحلة ثانية. أم أن هذا التفسير يبدو لكم ورياً بحيث يصعب أن يكون صائباً؟

ولكن لماذا باريس؟

ومع ذلك، لماذا استقر المركز الذي انطلقت منه سيرورة بناء فرنسا على جزيرة بعينها - جزيرة السيتيه - على منحني بعينه من منحنيات السين؟ لماذا لم يستقر في ميلان مثلاً، والتي

توجد بها أيضاً جزيرة على منحني في النهر وتقع في ريف خصب بالمثل؟ لماذا لم يستقر في سانلي أو رانس، أو حتى أورليان حيث بدا أحياناً أن موقع المركز السياسي لفرنسا في بداياتها كان موجوداً هناك؟ واللوار، بوصفه أداة لوحدة فرنسا فيما بعد، كان من الممكن أن يكون صالحاً صلاحية السين؛ فقد كان صالحاً للملاحة في أسفله، كما هو معروف، وبفضل الرياح الغربية، كان بوسع المراكب أن تسافر في أعاليه أيضاً. لكن أورليان كانت على أية حال محصورة بين الغابة في شمالها ومياه السولونيه الراكدة في جنوبها.

فلماذا لم يستقر المركز في رومان إذا؟ يرى ميشليه أن "باريس ورومان ولوهافر (التي خلقها فرانسوا الأول في عام ١٥١٧) هي كلها مدينة واحدة لا يعدو السين أن يكون الطريق الرئيسي الذي يخترقها كلها" (٩٢). وعندما نعيد كتابة التاريخ استناداً إلى فعاليات مخيلتنا، سنجد أن لا شيء يمنعنا من نقل مركز فرنسا في اتجاه المانش وتثبيته في رومان، بما يوسع هذه المدينة المزدهرة بالفعل، والتي لن تبدأ في استشعار مزايا موقعها المحصور إلى حد ما على النهر إلا بعد ذلك بزمان طويل. ومصائر لندن، الواقعة على ثغر التاميز، هي قبل كل شيء مثل إنجليزي لهذا النوع نفسه من النجاح والسعد. وباختصار، لم يكن "من الضروري أن تكون باريس في باريس" (٩٣).

وهكذا فإن القول بأن موقعها "بالرغم من أنه لم يجر اختياره اختياراً واعياً، إلا أنه تكشف عن اختيار جد مناسب" (٩٤)، من المؤكد أنه قول يمكن تطبيقه بالمثل على أية مدينة أخرى كان من الوارد أن يكتب لها الفوز في هذه المنافسة الملهمة. وصحيح أن باريس تتمتع بموقع مناسب، فهي قريبة من طرق المواصلات الرئيسية المتمثلة في السين وروافده: اليون والمارن والواز: إن تياراً لا نهاية له من الحبوب والأخشاب وبراميل النيذ والمراكب التي تحمل شحنات ضخمة من العلف، والألواح الخشبية المتضامة التي تطفو على النهر بحرية، قد وصلت كلها إلى أرصفة موانئ المدينة.

لكن العاصمة الفرنسية كانت تشكو من عيب رئيسي: إنها لا تطل على البحر. والحال أن واقع ابتعاد موقعها عن البحر سوف يثبت أنه عظيم الأثر؛ لقد شد بقية فرنسا إلى الداخل أيضاً، إلا إذا تصورنا أن فرنسا قد اختارت هذا الخيار، الذي ظل غير مستقر لزمان طويل، وتخيلت أو شاءت أو قبلت أن تكون وحدة جوانية من تلقاء نفسها.

ومع ذلك فإن فرنسا، على ساحلها الغربي، الذي يواجه المحيط الذي سوف تتقرر عليه مصائر العالم الحديث، كانت تتمتع بمزايا كثيرة: لقد كانت لها موانئ بحرية وعرفت الأقوام والجماعات السكانية التي تخترق البحر والتي ربما دفعها فقرها إلى الرغبة

في محاولة عمل أي شيء. ويقول بيير بوتو محققاً: "لقد توافرت هنا كتلة ضخمة مواردة بالحركة من أجل الاستيطان على نطاق واسع، بأكثر بكثير مما كان متاحاً لإنجلترا. ولا معنى للاعتراض بأن فرنسا لم تبد تحييداً كبيراً للهجرة: الحكومة الملكية لم يكن من عاداتها انتظار المتطوعين ولم تتراجع لا أمام استخدام حملات الشرطة التطويقية أو "النقل" الإجباري أو الترحيل كإجراء عقابي" (٩٥). صحيح؛ لكن الحكومة الملكية نفسها كانت تنظر إلى العالم بعيون قارية.

ومحاولة تخيل مصير مختلف لفرنسا هي شكل من أشكال محاولة فهم ما خباه التاريخ لها. وهذا هو ما كان ميشليه يفعله إلى حد ما، دون أن يصل بأفكاره إلى نتيجتها المنطقية، عندما كتب في يومياته في أغسطس/ آب ١٨٣١: "لوهافر... على الحاجر الشمالي. المحيط [كذا] هاديء، الساحل ليس جد مهيب. الموج في جزر. المحيط إنجليزي. يحزنني أن أفكر في أن فضاء الحرية السامي هذا ينتمي إلى أمة أخرى... أياً كانت حالة موانئنا الآن، إلا أن من الواضح من العدد الذي لا حصر له من الكنائس في نورماندي أن طاقات فرنسا كانت تتركز في تلك الأيام في ساحة أقرب إلى الغرب. لقد تعرضت إنجلترا للغزو عدة مرات في القرون الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ويبدو أن فرنسا كانت لها اليد العليا على البحر في تلك الأزمنة" (٩٦). أنا شخصياً أشك في ذلك. كما أن بوسعي الشك في أن المحيط كان "فضاء حرية"؛ لقد كان يعني الثروة ومن ثم انعدام المساواة. لكن هذا ليس هو المشكلة الحقيقية. ولو تخيلنا فرنسا مختلفة، لتعين علينا أن نتخيل الخوض الباريسي، نسيج فرنسا الرئيسي، وقد حول وجهته إلى الشمال والغرب واتخذ من رومان، لا من باريس أو أورليان، بؤرة لطموحاته ولأعماله. والحال أن استعداد فرنسا البحري والذي تبدد قبل أن يتبدى تقريباً، هو أمر يمكن طرح أسئلة كثيرة بشأنه على مدار التاريخ الفرنسي. فهل باريس - "الحفرة التي لا قعر لها" كما وصفها فوبان - هي الوغد الحقيقي؟ نعم ولا. لأن باريس هي على حد سواء نتيجة وسبب.

والشيء المؤكد هو أن صدارة فرنسا الـ oil قد وسمت البلد بميسم تشويه وانعدام تناظر شبه كارثي. ولكن هل كان يمكن للأمور أن تختلف لو كانت فرنسا قد تمحورت على رومان أو ليون أو تولوز؟ إن كل وحدة قومية هي بنية فوقية، هي نوع من شبكة ملقاة على أقاليم جد مختلفة أحدها عن الآخر. والشبكة محكومة باليد التي تمسكها، أي بالمركز المميز. وهكذا ينبثق انعدام المساواة من تلقاء نفسه. وإني لأتساءل إن كانت

هناك أمة واحدة في العالم لا تتميز بانعدام التناظر بين مكوناتها.
ويبقى التساؤل مطروحاً عما إذا كان بالإمكان (أنا شخصياً لا أظن ذلك) التصرف
في غياب الدولة الموحدة، ما إذا كان بمقدور الأقاليم أن تحيا مكتفية بذاتها. لقد كانت
في وقت من الأوقات مستقلة وقوية ثم، وبشكل منطقي تماماً، كفت عن أن تكون
كذلك. وأعتقد أن هناك منطقاً معيناً وراء قيام الأمم.

III

اختبار أساسي: الحدود

توافر مكان للسكن يعني البدء في الوجود. وكانت لفرنسا حدودها ومكانها الذي تحيا فيه حتى قبل أن توجد رسمياً. وهذه الحدود الموروثة أو المكتسبة أو المستردة إنما تغطي منطقة مترامية الأطراف لو قيست، كما يجب ذلك، بالمعدل البطيء لسرعة المواصلات في الماضي. ومن هذه الزاوية، كانت فرنسا لزمن طويل "غولاً"، "قارة" في حد ذاتها، دولة عظمى، وحدة سياسية مفرطة الحجم، لا تختلف عن إمبراطورية (٩٧)، توحد أقاليم كان من الصعب من ثم رص صفوفها وكان يتعين الدفاع عنها في آن واحد ضد التهديدات المنبثقة من الداخل و، بدرجة لا تقل عن ذلك، ضد الأخطار الخارجية. والمهمة برمتها كانت تتطلب اتساعاً لا يصدق من القوة ومن الصبر ومن اليقظة. وكان بوسع آنج جودار أن يقول في عام ١٧٥٦ عن حروب لويس الرابع عشر: "إن فرنسا، بعد فتوحاتها البرية، قد أصبحت بلداً من الحصون التي يتعين أن تشرف عليها حاميات كثيرة: لقد اتسعت حدود الملكية وتضاعف عدد مفاتيح المملكة. ومنذ تلك اللحظة فصاعداً لم يعد هناك فرق بين السلم والحرب، لأن الجيش، وقد جرى توسيعه بسبب الفتوحات الجديدة، قد تطلب عدداً من الجنود هو هو [في أية من الحالتين: حالة السلم وحالة الحرب] (٩٨).

والواقع أن الحدود قد التهمت تاريخ فرنسا دائماً، لأنها استنزفت طاقاتها و "أكثر الأموال سيولة" (٩٩). وكان آنج جودار محقاً عندما كتب في عام ١٧٥٦ هذا نفسه، وهو العام الذي شهد بداية حرب السنوات السبع: "إن قواتنا النظامية لم تعد تتناسب مع القوات النظامية لأية حكومة في أوروبا. ففي هذا القطاع من إدارتنا يوجد فائض يهدد الدولة بالخراب. إن جيوش هولنده وإنجلترا مجتمعة لا يزيد عدد أفرادها إلا قليلاً عن أربعين ألف رجل، في حين أننا، حتى في زمن السلم، نتولى رعاية ما يزيد عن مائة وخمسين ألف جندي. وبالمقارنة مع هاتين الدولتين، يوجد لدينا فائض قدره مائة وعشرة آلاف جندي" (١٠٠). والرقم الذي يقدمه لا يبدو أنه من قبيل المبالغات لأنه، عند بداية حكم لويس الرابع عشر هو نفسه في عام ١٦٦١، كان عدد المشاة قد وصل هو وحده إلى "مائتين وثمانية عشر ألف جندي...، [كان] من بينهم ستة وعشرون ألف جندي موزعين على الحاميات" (١٠١). وطبيعي أن الأرقام قد تساينت بحسب

الظروف. إلا أننا يجب أن نضيف إلى الجيش المحترف جميع الفلاحين المطلوبين للخدمة والعمال غير الماهرين ("الطلّاع") ورجال الميليشيا، والمتعهدين المتعاملين في عمليات شراء ونقل الحبوب أو الخيول وقوات الشرطة التي تلاحق، بشكل وحشي غالباً، المجندين الجدد الذين كان من الصعب دائماً تطويقهم وكان من المحتمل تماماً أن يهربوا من الخدمة. كما أن تكاليف الجيش كان عليها أن تغطي تجنيد المرتزقة، عند الحاجة، ونفقات العتاد والأسلحة والخيول والمدافع.

وإذا كانت "هولنده" (أي البلاد الواطئة) وإنجلترا قد انفقتا على جيوشهما مبالغ أقل، فما ذلك إلا لأن إنجلترا كانت في حمى البحر بينما كانت هولنده في حمى حجمها الصغير وسلاسل حصونها (١٠٢). أما فرنسا فقد كانت مجبرة على دفع ثمن ترامي أطرافها وجوعها الذي يتطلب المزيد من الأراضي، وهو نوع من الشره الفلاحي الذي لا يمكن لشيء إشباعه.

عذاب الحدود والتخوم المتواصل

إن كلمة حد (Frontiere) إنما تعني من الصفة **Frontier**، والتي تعني "المواجه، المجابه". وقد ظهرت منذ زمن جد مبكر إذ يمكن مصادفتها في عمل جودفروا: قاموس اللغة الفرنسية القديمة (١٨٨١ - ١٩٠٢) مشفوعة بالاستشهاد التالي من جيار (أوائل القرن الرابع عشر): **Li navré vident les Frontières** "ترك الجرحى الجبهة" (لكي يلحقوا بالمؤخرة) (١٠٣). وعند استخدامها كاسم، فإن الكلمة كانت تفترض بالضرورة عدوين، متواجهين، على جانبي خط يفصل بينهما (١٠٤). وبهذا المعنى كان عليها أن تتنافس مع عدد من المصطلحات الأخرى: **Fins** (من الكلمة اللاتينية **Fines**)، **Confins**، **mètes** (من الكلمة اللاتينية **metae**)، **bornes**، **limitations**، **termes**. وقد كتب لها في نهاية الأمر أن تحل محل جميع هذه الكلمات وأصبح معناها الرئيسي هو الحدود الخارجية لدولة ترابية.

والدول تميل إلى التصرف بالشكل الذي يتصرف به الأفراد. ويصر كل إنسان على تحديد تخوم داره، مثلما تذود الحيوانات البرية عما تعتبره ملكونها وساحتها. وقد طلب فوبان إلى لوفوا في عام ١٦٧٣ (١٠٥) أن ينصح الملك بأن يوسع، كأبي مالك عقاري شاطر، الـ **pré quarré** التي تخصه (حرفياً: رقعة، أي ممتلكاته) على طول الحدود الشمالية، حيث كانت المواقع التي استولى عليها الفرنسيون مؤخراً عبارة عن

جيوب، معزولة في الأرض الإسبانية. "صدقني يا سيدي، فلتدع دائماً ليس إلى تربية الدائرة بل إلى تربية الرقعة؛ إنه شيء جميل ورائع أن يتسنى لك أن تمسك بملكائك بيدك". رسم العلامات ورسم الحدود وطرح الدعاوى - لقد حاولت جميع الدول الترابية بعناد أن تفوز بهذا النوع من الأمن. والحال أنها كلها، سواء أكانت في طفولتها أم في شيخوختها وتشكو من ندوب التجارب الأليمة، قد فتتها واستولت عليها ولاحقتها عقدة "سور الصين العظيم". إن المصير السيء للسور الصيني الذي أقامته فرنسا - خط ماجينو - سوف يواصل لزمن طويل حمل عبء غير متناسب بشكل استرجاعي، مما يؤدي إلى إحاطة التحليل بالضباب.

ولم تكن التحصينات مرتبطة بمجرد الخوف والقلق والتوجس، فقد كانت أيضاً شاهداً على الثراء والقوة. بل لقد بنيت حصون لمجرد اعتبارات الهيبة. وقد سارت يداً بيد مع نمو فرنسا كوحدة سياسية، بما يشهد على تزايد جبروت الدولة. وكان هذا يحدث بالفعل قبل زمن فوبان بمدة طويلة: فملكية كاييه هي التي شيدت حصن اللوفر، وأقامت القلاع على طول وادي الأيت والسين، كما أقامت لاروش جيون في مواجهة شاتو جايار.

إن أية حدود إدارية، وبالأحرى أية حدود سياسية، بمجرد تمييزها على نحو ملائم، إنما تنزع إلى التواصل وتصبح ثابتة إلى الأبد. ويبدو أن من الصعب بشكل غير عادي محو علاماتها. تلك كانت حالة فرنسا ذات حدود الأبرشيات الكثيرة، والمستندة إلى الأراضي السابقة للمدن الغالية - الرومانية: لقد استمرت قائمة دون ازعاج منذ بداياتها في الأزمنة قبل الكارولينجية أو نحو ذلك، حتى ثورة ١٧٨٩.

أما ديمومة حدود الدولة فهي واضحة للعيان. والتقسيمات الترابية لأمريكا الكولونيالية، والتي رسمت في مدريد أو لشبونة، قد رسمت سلفاً بالفعل ما سوف تكون عليه خريطة الدول المستقلة في القرن العشرين: بل إن هذه الدول كانت لها حدودها حتى قبل انبثاقها إلى الوجود - وهي حدود كانت أحياناً شاذة وليست مناسبة دائماً. وقد رأينا بأعيننا، بالمثل، كيف أن الدول الأفريقية الجديدة، عند حصولها على الاستقلال، قد ظلت ضمن الحدود الكولونيالية القديمة، أكانت هذه الحدود مناسبة أم غير مناسبة؛ أكان ذلك على حسابها ومصدر حروب ونزاعات، أم كان في صالحها، كما هي الحالة في الجزائر التي ورثت دولتها حديثة الاستقلال ليس فقط صلات الجزائر الكولونيالية الأفريقية الداخلية، وإنما أيضاً الصحراء ونقطها.

هكذا يميل التاريخ إلى توفير جذور للحدود، وكأنها نتاج أحداث طبيعية؛ فبمجرد دمجها في الجغرافية، يصبح من الصعب تحريكها بعد ذلك.

ومع ذلك فقد احتاجت الحدود في الأصل إلى وقت لكي تندمج بالتربة. وقبل ثلاثين سنة، زرعت شتلات من شجر الحور الكندي حول بيتي في سافوي. وقد أصبحت سامقة الآن وتبدو كما لو أنها تشكل حاجزاً. لكن ثلاثين سنة ليست شيئاً يذكر في عملية خلق وديمومة الحدود. ولم يمض أكثر من ثلاثين سنة بكثير منذ رسم الحدود المقررة في بالطا على جسد أوروبا الحي. وسوف يتطلب الأمر مائة عام على الأقل قبل أن يتسنى لأحد أن يكون واثقاً من ديمومتها النهائية.

معاهدة فردان (١٨٤٣)

من المرجح أن السمة الأساسية لمعاهدة فردان المقدسة (أغسطس / آب ١٨٤٣) هي واقع أن بنودها قد دامت لعدة مئات كثيرة من السنين، حيث أصبحت راسخة عبر تعقيدات الزمن العمياء.

قبل أكثر من ألف سنة على أية حال جرى تقسيم إمبراطورية لويس الورع المترهلة بين أبنائه الثلاثة: حيث عادت "فرانسيا الشرقية" (أي ألمانيا) إلى لويس؛ وعادت "فرانسيا الغربية"، النسخة الأولى من فرنسا، إلى شارل البدين؛ وبين الاثنين، كان ملكوت لوثرينجيا المستحيل من نصيب الابن الأكبر لوثير، الذي اتخذ لقب الإمبراطور ونال مع حصته المدينتين العاصمتين، إكس لاشابيل في الشمال وروما في الجنوب - المرتبطتين فيما بينهما بممر ترابي مستقيم غريب عرضه نحو مائتي كيلو متراً وطوله ألف وخمسمائة كيلو متراً.

وقد تخطت هذه الحماقة "البرزخية" جبال الألب وجرى مدها داخل إيطاليا إلى ما وراء بينيفيتسو. وكان المتفاوضون على المعاهدة، "الخبراء" كما يسميهم روجيه ديون (١٠٦)، قد صاغوها من زاوية الإبقاء على وهم الإمبراطورية. وإذا كانوا قد منحوا لويس الجيرماني مدينة مينز (ماينس) وحصنة من الضفة الشرقية للراين - بما يشكل هدية سخية - فلم يكن مبرر ذلك سوى تزويده ببعض حقول الكروم!

ولا حاجة إلى القول إن كل هذه الاعتبارات الظرفية (ومن ثم الهشة من الناحية النظرية)، لا تفسر الديمومة الغربية للبنود التي صيغت في فردان. فقد كتب على فرنسا أن تظل، على مدار قرون متصلة، مطوقة من الشرق بالحدود المعروفة بحدود "الأنهار

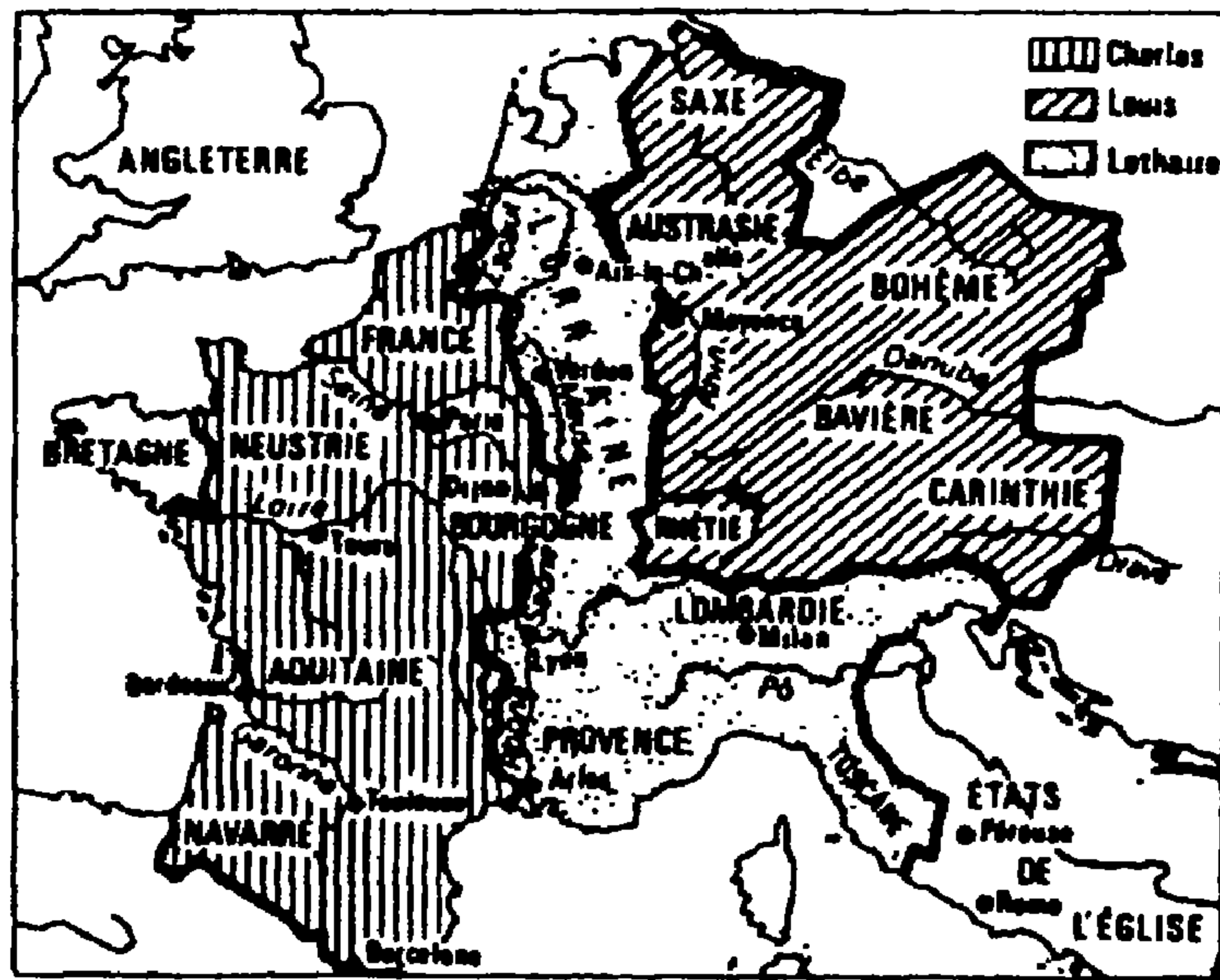
الأربعة"، الرون والسون والميز والايسكو (مع أنها قلما وصلت إلى أي منها باستثناء الايسكو). وصحيح أن منطقة لوثرينجيا الهشة قد دامت أقل من قرن؛ إلا أنه قد جرى استيعابها في عام ٩٣٦ في ألمانيا سرعان ما أصبحت الإمبراطورية الرومانية الجيرمانية المقدسة وتبدي عندئذ حيوية أرقى من حيوية الكارولينجيين المتأخرين وآل كايه الأوائل. ومن ثم فإن ما كانت فرنسا تواجهه عبر خط الأنهار الأربعة هو الحدود "الجيرمانية". ومن المؤكد أن هذه الحدود لم تكن حدوداً مضطربة - على الأقل طالما كانت الملكية الفرنسية تسيطر على سواحل الأطلسي والمانش (الجهة التي تجيء منها الاعتداءات الإنجليزية). ثم إن الحدود الجيرمانية كانت، على كل من الجانبين، مطوقة ومحصورة داخل الموزايك غير العادي للقوى الإقطاعية، المنقسمة إلى ألف ولاية صغيرة. لكن هذا لم يمنع الحدود الشرقية من أن تكون حية تماماً. فبالرغم من جميع الصدامات والحروب وأعمال الهجوم والدعاوى القضائية والمنازعات الحقوقية بين الأمراء الإقطاعيين - أو ربما بسبب مثل هذه الحوادث - كان السكان المحليون الذين كانوا ضحية لمثل هذه التعديلات جد مدركين للخط الحدودي. إن الييسم على سبيل المثال، وهو نهر صغير يمر عبر الأرجون، لا تنبع شهرته إلا من معامل الزجاج المقامة على طول ضفافه. إلا أنه في معاهدة فردان، كان له شرف وقوع الاختيار عليه لكي يكون حداً، على امتداد قصير، بين المملكة والإمبراطورية (حصّة لوثير آنذاك)، ومن ثم لكي يكون حداً بين أبرشيتي فردان وشالون سور مارن. وكان بوسع السكان المحليين، عندما سنلوا في عام ١٢٨٨، أن يميزوا بشكل تام بين "الأراضي" هذا الجانب من المجرى المذكور، والواقعة في الإمبراطورية، و"الأراضي" الواقعة وراء المجرى المذكور في مملكة فرنسا" (١٠٧)، بما يشهد على أن حدود المملكة كانت واقعاً بالنسبة لمن يجتازونها أو يحيون بالقرب منها. وحتى في أيامنا، فإن الييسم يفصل **département** المارن عن **département** الميز، وبما أن الـ **départements** تتطابق مع الأبرشيات، فإنه يواصل أيضاً الفصل بين أبرشية فردان وأبرشية شالون.

لكن هذا كله ليس غير مجرد وصف بدلاً من أن يكون تفسيراً للديمومة الحدود. يقال لنا إن معاهدة فردان كانت "حلاً وسطاً بين الدعاوى المتنازعة لأبناء لويس الورع الثلاثة. وما كان يشغل أطراف التقسيم دون سواء هو تساوي حصصهم. وقد اختاروا حدود الممرات المائية، أي خطوط فصل كانت جغرافية بشكل خالص" - ومناسبة أيضاً (١٠٨). وأنا أقبل هذه الملاحظات التي أعرب عنها جاستون زيلر، أو التعليقات الجغرافية بالمثل

الشكل ٣٣

تقسيم إمبراطورية شارلمان

بموجب معاهدة فردان في عام ٨٤٣



وفقاً لـ:

G. Bertier de Sauvigny, *Histoire de France*.

التي أبدأها روجيه ديون. ولكن، في النهاية، إذا كان التقسيم قد أصبح ذا معنى، وإذا كان قد أصبح راسخاً في قلب الزمن، ألم يكن السبب في ذلك هو أن الحدود اللغوية كانت قد تدعمت بالفعل، في القرنين التاسع والعاشر، على طول الخطوط التي ما تزال عندها إلى الآن، بعد انقضاء أكثر من عشرة قرون؟ هكذا تؤكد الترتيب السياسي على الأرض بحقائق ثقافية سابقة له في الوجود. ولذا يجب أن نعيد إلى تعهدات ستراسبورج (١٤ فبراير/ شباط ٨٤٢، قبل معاهدة فردان بثمانية عشر شهراً) الأهمية التي اعتادت كتب التاريخ التقليدية أن توليها لها. فإمام جيوشهما المحتشدة، التزم شقيقاً لوثير بقسم، أداه شارل البدين بـ "لهجة جيرمانية"، ولويس (المعروف فيما بعد بالجيرماني) بلهجة رومانية، وأدته الجيوش كل بلغته. وهكذا فعلى جانبي خطوط الأراضي اللوثارينجية، يمكننا أن نشهد مقدمات وبدايات انبثاق جماعتين قوميتين، تأخذ كل منهما في التشكل ببطء وتتمايز بلغتها الخاصة. وطبيعي أن من السابق لأوانه التحدث آنذاك عن القوميات أو عن حدود لغوية صارمة. لكن السين هو السين بالفعل على أية حال حتى عند منبعه، في سان جيرمان لا في. وفي عام ١٩١٤، كنا نحن الفرنسيين والألمان ما نزال نخوض الحرب من أجل امتلاك لوثرانجيا.

أربع سنوات حاسمة: ١٢١٢. ١٢١٣. ١٢١٤. ١٢١٦

نجد مثلاً للتاريخ البطيء الحركة الذي يحكم رسم الحدود في مقال لإيف رنوار (١٠٩) عن فترة لاحقة. فهو يذهب إلى أن الخريطة السياسية لأوروبا الغربية قد "رسمت" مرة وإلى الأبد في سياق أربع سنوات حاسمة، ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٦ - وهي أربع سنوات كان من شأنها أن تثبت إلى الأبد الوضع وميزان قوى كان قد تطور ببطء على مر الزمن.

فمع استهلال القرن الثالث عشر، كانت أربع دول كبرى على أهبة الاستعداد لتجاوز حدودها؛ إسبانيا في ظل الموحدين، والتي وسعت حدودها في اتجاه الشمال وأنجزت توحيد أفريقيا الشمالية وجزء كبير من إسبانيا تحت راية الإسلام. ثانياً، إمبراطورية البلاتاجينيت الأنجفانية التي جمعت بين إنجلترا وجزء من أيرلندا والقطاع الفرنسي الطويل المواجه للبحر من مصب البريسل إلى مصب البيداسوا؛ ثالثاً، إمبراطورية أوكسيتانية كان قد أتاح لها إمكانية الظهور أو استشرفها الاتفاق بين تولوز وساراجوسا وبرشلونة، وكان يراودها الطموح إلى الاستيلاء على بروفانس، عبر الرون؛ وأخيراً

الدولة العظمى المحتملة التي خلقها انتصار فيليب أغسطس الذي قام، بعد انتصاره في شاتو جايار، بدخول رومان دون إراقة دماء في ٢٤ يونيو/ حزيران ١٢٠٤. فهل كان المنتصر يتهاى للسيطرة على البحر؟

الحال أن هذه الدول العظمى قد فشلت واحدة بعد الأخرى في تحقيق طموحاتها: لقد ظلت حبيسة فعاليات حدودها القديمة، شأنها في ذلك شأن عداء يقع في الحبال التي تعترض طريقه. وكان سقوط كل منها مفاجئاً. فإسبانيا الموحدين قد سحقته القوات المسيحية في لاس نافاس دي تولوزا (١٢١٢). وفي عام ١٢١٣، انتصر سيمون دو مونفور في موريه على كونت تولوز وبيتر الثاني ملك أراجون. وصحيح أن فيليب أغسطس قد انتصر في عام ١٢١٤ في ساحة معركة بوفين ضد الائتلاف الذي دبره جان سان تير (جون لاكلاند)، ملك إنجلترا. وكان ذلك الانتصار ذروة حلم فرنسا بالعظمة: لقد تدهور وضع جون وانتزع البارونات الإنجليز منه التنازلات التي نصت عليها الماجنا كارتا (١٢١٥) وفي العام التالي طلب عون ابن فيليب أغسطس، لويس الثامن (الأسد) فيما بعد، الذي هبط في إنجلترا. إلا أنه مرة أخرى تهاوى البنيان الطموح؛ فعند موت جون، التفت البارونات حول ابنه هنري الثالث وكان على لويس أن يرجع إلى فرنسا. وهكذا فإن هذه الأحداث كلها قد آلت إلى مصير واحد. لقد صمدت الحدود القديمة للامتحان؛ وسوف يكتب لها الاستمرار والدوام. وربما كان مرجع ذلك هو أن أوروبا كانت بالفعل، بحلول مستهل القرن الثالث عشر، إن لم يكن قبل ذلك، عالماً متماسكاً، تكويناً نشأت في داخله كيانات سياسية متفردة. وقد نجح كل منها في كبح جماح الآخر، وثلت الضغوط المتبادلة حركتها. ويجب أن نقبل زعم والتبر كيناست (١١٠) الذي يذهب إلى أنه كان هناك داخل أوروبا منذ وقت مبكر نوع من توازن للقوى قبل صوغ هذا المصطلح، جهاز يحطم أية محاولة ترمي إلى الهيمنة، إلى "ملكية عالمية"، إذا استخدمنا تعبيراً يرجع إلى القرن السادس عشر. إن الإمبراطوريات الفاشلة إنما تسم بميسمها تاريخ أوروبا الحافل بالأحداث الجسيمة.

والواقع أن هذه الكيانات العملاقة المشلولة إنما تكشف عن وجود قوى عميقة الجذور. خذوا، في المقام الأول، معركة لاس نافاس دي تولوزا في عام ١٢١٢: هنا نجد أن الحضارة المسيحية، التي كانت ما تزال موجودة في شبه الجزيرة (وحتى في إسبانيا المسلمة، في شخص المسيحيين المستعربين) (١١١) قد حتمت تراجع الحضور الهائل للإسلام، وهو حضارة أخرى لكنها حضارة كانت قد فقدت قوة دفعها وطاقاتها في شبه

الجزيرة الأيبيرية .

ثم هناك حالة إنجلترا وفرنسا الأكثر وضوحًا. فبعد هاستنجز (١٠٦٦) والفتح النورماني، كسفت إنجلترا عن أن تكون جزيرة ولم يواتها لا الذكاء ولا حسن الحظ لكي تصبح جزيرة من جديد حتى عام ١٥٥٨ - دون مرادها مع ذلك - عندما استولى فرانسوا دو جيز من جديد على كاليه (يجب على الإنجليز أن يقيموا تمثالا لهذا الرجل الذي أرسى دون علم منه أساس عظمتهم التالية). وخلال العصور الوسطى، كانت فرنسا وإنجلترا (أو على الأقل طبقاتهما الحاكمة) تتران بمغامرة واحدة من حيث الجوهر: فالبلاتاجينيت، كما يوضح اسمهم، كانوا أمراء فرنسيين. إلا أنه بالرغم من خصومات الأمراء، وزواج ايلينور الأكيتينية من جديد واستعراضات ريتشارد قلب الأسد قصيرة النظر وأخطاء أو جبن جون لاكلاند وتعقل فيليب أغسطس وخبثه وحظه السعيد، كانت تشكل، تحت السطح، إنجلترا وفرنسا. وعندما استولى فيليب أغسطس على ريوآن، شطر شطرين إمبراطورية البلاتاجينيت الطويلة، المتلوية، المستندة إلى البحر. وبالتخلص من لويس، ملك فرنسا فيما بعد، نجحت إنجلترا في رد فرنسا إلى ما وراء المانش. وعلى جانبي مضيق دوفر، رمزت القطيعة إلى ميلاد جسد قومي أصيل، كيان ثقافي، ومن ثم، بطيء النضوج لكن مستقبلاً مديداً كان في انتظاره بالتأكيد.

أن حملة الألبيجينيين الصليبية، وهي انفجار داخل الملكوت المسيحي وليست، كالحملات الصليبية الأخرى، خارج العالم المسيحي، قد طرحت مشكلات مماثلة لكنها أكثر تعقيداً بكثير. والنتيجة على أية حالة واضحة للعيان. فمن حيث المظاهر الخارجية، جرت استعادة النظام: لقد زالت الهرطقة وفي عام ١٢٧١ جرى إلحاق لانجدوك بالتاج الفرنسي بحكم الوراثة. هذا صحيح، إلا أنه عند انتهاء هذه الحرب بين حضارتين، سوف نجد أن حدود أرض الـ OC، بالرغم من أنها قد جرى استيعابها من الناحية النظرية، قد واصلت وجودها في الواقع: فهي جرح طويل لن يندمل أبداً، ومشكلة رئيسية في التاريخ الفرنسي لم تجد قط، ولن تقبل أي حل ناجز.

الحدود "الطبيعية"

كل هذا يساعدنا على أن نعالج بشكل أفضل المشكلة الشائكة وربما الزائفة والخاصة بما يسمى بحدود فرنسا "الطبيعية" - حدود غاليا القديمة، التجسد الأول لفرنسا: أي الراين والألب والبحر المتوسط والبرانس والمحيط الأطلسي والمانش وبحر الشمال. لقد

جرى ترسيخ هذه الحدود في ظل الإمبراطورية الرومانية . وضمن هذه المنطقة المترامية الأطراف واصلت غاليا وجودها في ظل ساداتها الميروفينجيين والكارولينجيين . وتسنى لها أن تصون تمام أراضيها ليس فقط في الجنوب حتى جبال البرانس (حيث توسعت وتسنى لها الاستيلاء على التخوم الإسبانية) وجبال الألب وإيطاليا (حيث كانت لومباردي أحد مكاسب فتوحات شارلمان)، بل وفي بلاد الراين أيضاً وعلى طول ساحر البحر الذي لا نهاية له . حيث كانت غارات النورمان منذ القرن التاسع فصاعداً قد تسببت في الخراب والدمار لكنها تراجعت وزالت دون أن تكون بالضرورة الكارثة العظمى التي يصفها المؤرخون . والخلاصة أن غاليا قد نجحت على مدار قرون في صون شبه وحدة أراضيها، لزمن طويل بما يكفي على أية حال لتوحد مصائرهما ولتوحيد جماعاتها السكانية وحضاراتها وتعليمها التعايش فيما بينها .

ولا يتردد هنري مارتان في تأريخه لفرنسا في أن يكتب فيقول إن "فرنسا الجديدة وفرنسا القديمة وغاليا هي شخص اعتباري واحد" (١١٢) . وربما جاز لنا أن نمر مرور الكرام على تعبير "الشخص الاعتباري" ، وهو تعبير ما كنت لأختاره؛ على أن الشيء الواضح الذي يجري التشديد عليه هو وجود الاستمرارية، وجود تعاقب للمجريات الواقعية التي تتتابع وتحدد بدورها أحدها الآخر .

لكننا لا يجب أن نتخيل أيضاً أن فتح حدود غاليا القديمة، ما يسمى بحدود "نا" الطبيعية، كان هو المبدأ الموجه للتوسع الفرنسي على الدوام، أو نوعاً من برنامج جيني تماشى معه حكام بلادنا واحداً بعد الآخر، مستلهمين رؤية واضحة للأراضي التي يتعين الاستيلاء عليها من جديد . لقد كانت سياسات الملوك الفرنسيين ظرفية الطابع وبراجماتية ومعتمدة على الحظ . وأي نجاح كان يتطلب تبريراً (لا يتكرر مرتين) وكان يخلق إغراءات جديدة .

ففي المقام الأول، مع ما قد يبدو في ذلك من غرابة، كانت غاليا القديمة لزمن طويل غائبة عن ذاكرة البلد التاريخية - كانت منسية باختصار . والحال أن المؤرخين وكتاب الحوليات في العصر الوسيط قد قدموا ماضي فرنسا في صورة خليط من أخبار الأمراء المزخرفة بأساطير حمقاء عن الأصول البدايات . وعلى سبيل المثال، فإن كتاب نيكولا چيل الذي يحمل عنوان: "الحوليات والأخبار البهية والسخية للمهذبين جد المسيحيين وجد الممتازين للغالين الميالين إلى الحرب" (والذي ظهر في عام ١٤٩٢ وصدرت له طبعات كثيرة حتى عام ١٦٢١)، بالرغم من ذكره لـ "الغالين" في

العنوان، لا يحتوي شيئاً عن غاليا أو الغالين، وهو مكرس كله للحديث عن ملوك فرنسا وأصولهم، المستمدة من الأسطورة الذهبية عن بريام وهكتور وفرانسيون، الأسلاف الطرواديين المزعومين للفرانك!

وبالنسبة لفرنسي تلك الأيام، لم يكن هناك وجود لعبارة "أسلافنا الغالين" الشهيرة. فبالنسبة لهم، بحسب توضيح فردينان لو، "بدأ تاريخ بلادنا بمجيء الفرانك"، تحت قيادة فرانسيون. "بل إنهم لم يتساءلوا من الذين كانوا يسكنون غاليا قبل ذلك... أو أنهم كانوا يجيبون: الرومان" (١١٣). وكان ايتيان باسكييه هو أول من أدرك (١٥٦٠) أنه قد يكون بالإمكان استخلاص بعض الأفكار عن غاليا وسكانها بالانكباب على دراسة تعليقات قيصر. وليس من المبالغة في شيء القول إن ذلك الوقت هو الوقت الذي دخل فيه الغاليون "التاريخ" الفرنسي. ويجب أن نشكر على ذلك ايتيان باسكييه وقليلين من معاصريه (خاصة لا بوبلينير المدهش)، كانوا الآباء المؤسسين لتأريخ لم يعد نشيد مفاخر ومآثر أو حوليات أسطورية، بل بحثاً مستنداً إلى الوثائق (١١٤). ومما يؤسف له أن هذا التأريخ الجديد، وهو ثمرة من ثمار النزعة الإنسانية الفرنسية، سرعان ما مات بعد مولده، وأدت الردة المناوئة له في القرن السابع عشر و "المضادة لبداية" (١١٥) النموذج الذي صاغه المؤرخون الجدد، إلى إثارة ستار من الدخان مرة أخرى. وفي وقت متأخر مثل عام ١٧١٤، جرى سجن الباحث نيكولا فريرييه في الباستيل لمحاولته إثبات أن الفرانك جيرمانيون! ولم يكن المتهم قد أعرب عن آرائه إلا خلف أسوار أكاديمية الكتابات والآداب (١١٦).

وفي هذه الظروف، ومع جهل كهذا بغاليا، كيف كان يمكن أن يتاح لأحد أن يشير إلى الحدود الطبيعية التي كانت لها بالفعل؟ قبل بيانات الثوار، لم يُسمع سوى القليل عن هذه الحدود وأية إشارات سريعة إليها يمكننا رصدها إن هي إلا فتات دليل، مجرد قليل من الحصى على جانب الطريق.

في عام ١٤٤٤ على سبيل المثال، قام أولاً شارل السابع (مع أنه كان ما يزال مشتبكاً مع إنجلترا في حرب)، ثم ابنه، لويس الحادي عشر فيما بعد، بقيادة جيوشهما عبر اللورين والألزاس وحتى بال، بعد سلسلة من المؤامرات والتعهدات، وبهدف سري يتمثل في تخليص فرنسا من جنود غير مرغوب فيهم، ويتمثل في الوقت نفسه في صد الأطماع التوسعية لدوق بورجونيا، فيليب الصالح، الذي كان يحلم، من جهته، بإعادة تأسيس مملكة لوثير التي خلقتها معاهدة فردان. وبهذه المناسبة، أكد شارل السابع أن

مملكة فرنسا قد حُرمت لزمن طويل من حدودها الطبيعية التي يجب لها شرعاً أن تمتد حتى الراين وأنه قد حان الوقت لاستعادة سيادتها هناك، حيث إن الأراضي "الواقعة على هذا الجانب من نهر الراين... كانت دائماً من ممتلكات أسلافنا ملوك فرنسا وكانت دائماً منتمية إليهم" (١١٧). وفي سياق العصر، كان "الأسلاف" المعنيون هم الملوك الفرانك العظام، كلوفيس وخاصة شارلمان، بطل حوليات وأناشيد المفاخر والمآثر في العصر الوسيط، البطل الذي وصفه الملوك الفرنسيون بأنه "جدهم" الأعلى. بل إن لويس الحادي عشر، في أواخر حياته، قد دشن ما يشبه عبادة لشارلمان المقدس، وجرى اعتبار ٢٨ يناير/ كانون الثاني عطلة في جميع المدن في فرنسا تكريماً لذكراه. وفي القرن الخامس عشر أيضاً ظهر لأول مرة طقس غريب: "عند كل تتويج، كان يتعين على ملك فرنسا الجديد أن يرسل إلى إكس لا شابيل المفروش الذي استخدم في تغطية نعش سلفه عند خروج جنازة سلفه لكي يجري نشره على قبر شارلمان" (١١٨). وقد روعي هذا الطقس حتى موت لويس الخامس عشر في عام ١٧٧٤. هكذا يمكننا أن نفهم على نحو أفضل إلى حد ما ملاحظة ساقها جاسبار دو سولكس (١١٩) الذي أعرب عن أسفه في مذكراته لأن رحلة هنري الثاني إلى الراين في عام ١٥٥٢ لم تؤد إلا إلى فتح الأبرشيات الثلاث. فلماذا لم تؤد إلى فتح الألزاس واللورين أيضاً؟ يقول: "كان ذلك سيعني استعادة مملكة أوستراسيا"، وهي إرث أحد أبناء كلوفيس، والتي أعيد توحيدها مع المملكة الفرنسية فيما بعد في عدة مناسبات. وهكذا، فبدلاً من التذرع بالحدود الطبيعية لغاليا القديمة تذرّع ملوك فرنسا بالذكرى المهيبة للملوك الفرانك وللإمبراطور العظيم نفسه كلما تعين عليهم الدفاع عن حقوق إرثهم، إن جاز هذا التعبير.

والى العدد الهزيل نوعاً ما من الإشارات إلى الحدود الطبيعية، لا يمكننا أن نضيف غير إشارة غريبة في عام ١٥٥٨ وصياغة واضحة لهذا الموضوع في عام ١٦٤٢. وتأتي الإشارة الغريبة من لوريني غير شهير، هو جان لو بون، الذي يكتب فيقول: "عندما تشرب باريس الراين، سيكون لغاليا كلها متهاها"، وهو ما يعني "ستكون لفرنسا حدودها" (١٢٠).

أما فيما يتعلق بالصياغة الواضحة، فهي ترد في وصية ريشيليو، إذ يفترض أن الكاردينال قد قال: "لقد تمثل هدف وزارتي في أن تعيد لفرنسا الحدود التي قررتها لها الطبيعة... أي في إيجاد تطابق بين غاليا وفرنسا، واستعادة غاليا جديدة في كل مكان وجدت فيه غاليا القديمة". ولا يمكن للمرء أن يشكو من أي غموض في هذا النص. إلا

أن من المعروف جيدًا أن وصية ريشيليو هي شيء تم اختلاقه ونسبه إليه، ثم إنها مترجمة عن اللاتينية. وكدليل على ذلك، لا يمكن إنقاذها إلاّ جزئيًا بالإشارة إلى أنها لا بد وأنها قد كتبت على أية حال من جانب أحد أفراد حاشية ريشيليو ومن ثم فإن الصيغة التي تتضمنها قد انبثقت من عين مركز صنع القرار الفرنسي. وقد يكون هذا صحيحًا. ومع ذلك فقبل عام ١٦٤٢ لا يعثر المرء في أي مكان على نص مشابه، في حين أننا بعد عام ١٦٤٢ سوف يتعين علينا الانتظار إلى حين صدور بيانات الشوار قبل أن يتسنى لنا أن نصادف من جديد اللغة التي عُزيت إلى ريشيليو.

ومادامت فرنسا في ظل الملكية لم تستخدم في الواقع الحجة المناسبة الخاصة بالحدود الطبيعية، ومادامت قد اتجهت مع ذلك إلى ضم عدد من الأراضي، فكيف بررت إذاً مثل هذه الفتوحات؟ في معظم الحالات، كان الفرنسيون يكتفون بمجرد الاستيلاء والضم، دون الاهتمام بتقديم أية ذريعة. لكن الاستثناء يثبت القاعدة.

وفي عام ١٦٠١، انتزعت فرنسا من دوق سافوي أراضي بييجي وبلاد چيكس وبريس. وأعلن هنري الرابع لرعاياه الجدد: "من المفهوم أنه مادامت لغتك الأصلية هي الفرنسية، فمن الواجب أن تكونوا رعايا لملك فرنسا. وأنا راغب تمامًا في أن تظل اللغة الإسبانية ملك إسبانيا وأن تظل الألمانية ملك ألمانيا، لكن الفرنسية يجب أن تكون ملكي" (١٢١).

لكن هذه الحجة، والتي تتميز بقدر من الجاذبية المستساغة (لا أقول إنها مشروعة ولا إنها تبرر ما حدث) لم يجر طرحها كما كان ذلك واردًا عندما جرى الاستيلاء من جديد على فرانك كونتيه، التي كان ملك فرنسا قد احتلها في الأصل في عام ١٦٧٤ (الواقع أن جيشًا من المرتزقة السويسريين هو الذي قام بذلك) وعندما جرى ضمها إلى المملكة في عام ١٦٧٨، بموجب صلح نيميج. كما أن هذه الحجة لم يسمع بها أحد خلال ضم اللورين في عام ١٧٦٦، لدى موت ستانيسلاس لشتيشينسكي. وما الذي كان يمكن أن يقال عندما دخلت فرنسا في عام ١٦٤٨ إلى الألزاس، وهي إقليم كان الناس يتكلمون فيه بلسان جيرماني؟ لم يجر تقديم أي تبرير لهذا الاحتلال الذي تم بالقوة، والذي لم يحظ باهتمام كبير من جانب الرأي العام الفرنسي آنذاك. وفي عام ١٦٥٩، عند صلح البرانس المربح، ضمت فرنسا، بالاستحواذ على روسيون وسيردانيه (سيردانيا)، جزءًا مهمًا من كاتالونيا. وفي تلك المناسبة، جرى، بشكل عرضي، استخدام الإشارة المناسبة إلى الحدود القديمة، إلى "جبال البرانس التي كانت تفصل في الأزمنة القديمة بين غاليا

وإسبانيا [والتي] سوف ترمز في المستقبل أيضاً إلى الانفصال بين هاتين المملكتين" (١٢٢). لكن الإشارة إلى غاليا كانت عرضية، فخلال المحادثات التي جرت فيما بعد لتحديد الحدود، في سيريه أولاً (مارس/ آذار - أبريل/ نيسان ١٦٦٠)، ثم في ليوفيا (نوفمبر/ تشرين الثاني ١٦٦٠) حيث تم اختتامها، كانت الحجج التي استخدمها الطرفان ذات طابع قانوني خالص. ولم تجر الإشارة لا إلى البرانس ولا إلى غاليا (١٢٣). وعندما قام الماركيز دو بومي بعد ذلك بقرن، في عام ١٧٥٢، بتفقد حدود روسيون، أعاد إلى الأذهان في تقريره أن "الحدود كانت تستند من ثم [في عام ١٦٥٩] إلى قمة ووجهة البرانس، [وقد تم الاتفاق على أن] سفوح تلك الجبال المواجهة لمناطق روسيون الداخلية سوف تكون لفرنسا، في حين أن السفوح المواجهة لمقاطعات إسبانيا سوف تكون لذلك التاج [التاج الإسباني]، وأن قاعدة الحدود الفاصلة سوف تُراعى، كما هي الحال على حدود الألب" (١٢٤). ومن الواضح أننا بإزاء شرح مبسط للأمر بعد حدوثه.

والخلاصة أن نظرية الحدود الطبيعية لم تنصراً إلاً مع المبررات التي قدمها الثوار بعد عام ١٧٨٩. وكانت الإشارة إلى "الطبيعة" رائجة على أية حال في عصر التنوير. فاجتاحت الحجة كل ما يعترض سبيلها. وقد أعلن الأب جريجوار في عام ١٧٩٢ أن "فرنسا وحدة مكثفة بذاتها، لأن الطبيعة قد زودتها في كل مكان بحدود تعفيها من وجوب السعي إلى التوسع، بحيث إن مصالحنا إنما تتماشى مع مبادئنا" وقد كرر دانتون الإعراب عن هذا الشعور في ٣١ يناير/ كانون الثاني ١٧٩٣، بعد وقت قصير من ضم بلجيكا السافر: "إن حدود فرنسا قد قررتها الطبيعة. وسوف نصل إلى هذه الحدود في الاتجاهات الأربعة كلها: في اتجاه المحيط والراين والألب والبرانس" (١٢٥).

أما فيما يتعلق بالراين، فإن الألمان لم ينازعوا الفرنسيين إلاً في وقت متأخر. بل إن فريدريك الثاني، ملك بروسيا، قد أصدر في عام ١٧٤٦ تصريحاً يبدو جديراً (بالنسبة للمستمعين الفرنسيين على الأقل): "ليس على المرء سوى أن يمسك بخريطة جغرافية حتى يقتنع بأن الحدود الطبيعية لهذه الملكية [الفرنسية] يبدو أنها تمتد إلى الراين، الذي يبدو أن مساره قد تحدد بشكل واضح للفصل بين فرنسا وألمانيا". ولم يجر صوغ رد الفعل الألماني قبل **Lieder** أرنست موريتز آرندت (١٨١٣): "الراين نهر ألماني، لكنه ليس حدود ألمانيا" (١٢٧).

ولذا فإنني لا أعتقد أن البحث عن حدود فرنسا الطبيعية كان المبدأ الموجه للسياسة الخارجية الفرنسية. إلاً أننا لو طرحنا جانباً كل الحجج والخطابات والخطب الرسمية،

تبقى حقيقة أن توسع فرنسا المتواصل، وهو مصدر قلق دائم لبقية أوروبا، كان واقعاً. ولن أنزع لا أغسطس تيري ولا هنري مارتان ولا البير سوريل في شدهم الانتباه إلى استمرارية هذه السياسة: فالثورة قد واصلت (وإن كانت قد أفسدت) سياسة النظام القديم. فمنذ "رحلة" هنري الثاني "إلى الراين" في عام ١٥٥٢، ظلت فرنسا معذبة بالرغبة في سد الباب أمام أوروبا الشرقية.

الوصول إلى البحر على مهل دون السيطرة عليه قط

نادراً ما تشير الدراسات المكرسة للحدود إلى البحر. فما أعظم هبة أو وهم البر! ومع ذلك فإذا كانت الحدود تعني انفصلاً، قطيعة مكانية، فماذا يكون المسافر الذي، إذ يغادر كاليه أو يصل إلى دوفر، يعجز عن إدراك أنه يغادر حدوداً ويصل إلى أخرى؟ لقد قال فيدال دو لا بلاش بنبرة حازمة "إن الإنسان حيوان بري" (١٢٨). أما تشارلز دارون، مع أنه إنجليزي ورحالة غير عادي، فإنه "بعد أن طاف حول العالم [في عام ١٨٣١] على متن السفينة **Beagle**، قد قال إن المرء لا يركب البحر إلا إذا كان مضطراً إلى ذلك بصورة مطلقة" (١٢٩). ومع ذلك فالبحر موجود والساحل موجود والبحارة والأساطيل موجودة أيضاً. وموجودة أيضاً الحدود البحرية، وهي أكثر الحدود طبيعية بلا جدال. والمشكلة، في سياق التاريخ الفرنسي، هي التعرف على الكيفية التي تعامل بها الناس أو التاريخ، على مدار القرون، مع سواحل فرنسا التي لا نهاية لها.

الواقع أن الإنجازات الفرنسية على البحر، باستثناء عدد من الأحداث المجيدة، نادراً ما كانت على مستوى الإنجازات الفرنسية على البر. فالكفة تميل كثيراً في صالح هذه الأخيرة، وما من توازن بالمرّة. ذلك أن فرنسا، المحصورة بين البر والبحر، قد مالت، كما قلت ذلك بالفعل، إلى البر. "الفرنسيون لا يعرفون شيئاً فيما يتعلق بالبحر"، هذا ما ذكره فيليب أغسطس آسفاً بعد أن استولى في عام ١٢٠٤ على مقاطعة نورماندي الغنية والمتعاملة مع البحر، ففتح بذلك الطريق أمام أفق بحري كان البلانتاجينيت قد سدوه في وجهه تقريباً. وفي ذلك العام نفسه، "بما يشكل إثباتاً لصواب رأيه، اعترف [الفرنسيون] أنفسهم، عند الهجوم على القسطنطينية [مع قوات الحملة الصليبية الرابعة] بأنهم لا يعرفون المناورة على البحر بالجودة التي يعرفونها بها على البر". والاستشهاد مأخوذ من جيفروا دو فيلاردوان (١٣٠).

والحق إنه لم يتسن لفرنسا امتلاك مرفأ أو "منفذ" على البحر المتوسط في شكل

الايچ مورت إلّا في عام ١٢٤٦ . وخارج نورماندي، لم يكن بوسع الفرنسيين من ثم أن يعتمدوا في ذلك الزمن إلّا على عدد قليل من الشعوب المتعاملة مع البحر . فهل هذا هو السبب في أنهم، في القرن التالي، قد خسروا منذ البداية معركة سلويس (٢٤ يونيو/ حزيران ١٣٤٠) وخسروا معها السيادة الثمينة على البحر، بما يشكل كارثة تركت فرنسا عرضة للهجوم الإنجليزي في الأيام الأولى لحرب الأعوام المائة؟ ثم إنه إذا كان الوضع قد تحسن على البحر في عام ١٣٦٩، فإن ذلك لم يكن بفضل شارل الخامس أو دي جيسكلان، بل بفضل سفن هنري التراستاماري، ملك قشتالة؛ فقد جرى تسليح هذه السفن حتى تخرج إلى مساعدة دي جيسكلان وتسنى لها أن تجهز بقذائفها (وهي اختراع جديد) على الأسطول الإنجليزي في خلجان لا روشيل (١٣٧٣). وهذا النجاح هو الذي أتاح "إعادة الاستيلاء على پواتو والسانتونيه والأنجوموا" (١٣١). وفي ديسمبر/ كانون الأول من العام نفسه، عين شارل الخامس جان دو فين، قائداً عاماً للأسطول الفرنسي. ونحت قيادته، جرى إنشاء أسطول مزود بوحدات "حديثة" وجرى شن حملات ناجحة قبالة بريتانيا وضد الساحل الإنجليزي، مما أدى إلى زعر عظيم في لندن. وبمساعدة سفن قشتالية وبرتغالية، كانت البحرية الفرنسية بحرية فعالة وتسنى لها الظفر أحياناً في ذلك الزمن. إلّا أنه سرعان ما تدهور الوضع؛ وقد استقال جان دو فين من منصبه وفي عام ١٣٩٦ قتله الأتراك في ساحة نيكوبوليس البعيدة.

وعندما استعادت فرنسا ساحتها الضائعة وتسنى لها، مع الاستحواذ في عامي ١٤٨١ و ١٤٨٢ على بروفانس ومارسيليا، استكمال تواصل سواحلها على البحر المتوسط (كانت لانجدوك قد جرى توحيدها بالتاج بالفعل في عام ١٢٧١)، نشأت مشكلة من الواقع البسيط الذي يتمثل في أن الساحل الفرنسي قد أصبح الآن منقسماً إلى قطاعين بحريين مختلفين تماماً: من ناحية، المحيط الأطلسي والمانش وبحر الشمال - طرق المستقبل الكبرى التي سرعان ما لن تبحر فيها غير السفن الضخمة - ومن ناحية أخرى، البحر المتوسط، مسرح المنجزات التجارية القديمة وساحة السفن الخفيفة التي، بالرغم من عدد قليل من الاستثناءات الرائعة، لم يعد بمقدورها أن تلعب دوراً جدياً على المحيط بعد الأعوام الأخيرة للقرن السادس عشر.

وهكذا أصبحت فرنسا بحاجة إلى أسطولين. والنتيجة أن كل شيء صار يتعين إما مضاعفته أو، وهذا هو الأغلب، تقسيمه إلى قسمين. والحال أن إسبانيا، إذ واجهت هذه المشكلة نفسها (وإن كانت تتمتع بميزة التقاء المحيط والبحر المتوسط عند جبل

طارق)، سرعان (١٦١٧) ما أخذت تنظر بعين التحيز إلى خطط دوق أوسونا، وإلى نابولي، وبدأت في استخدام سفن شراعية ضخمة في كل من المحيط الأطلسي والبحر المتوسط (١٣٢). وفيما بعد، شاع استخدام سفن الخط النظامي، والتي تشكل حلاً وسطاً بين السفن الخفيفة والسفن الضخمة. لكن هذا التبسيط لم يؤد إلى حل المشكلة الفرنسية، والتي تفاقمت من جراء التردد الذي واصلت السلطات إبداءه تجاه ما إذا كان من المناسب تركيز قواتها في هذا القطاع أو ذاك، وذلك بقدر ما أن مثل هذا التركيز كان مفيداً غالباً في عدد من الأحيان. وهكذا، ففي عام ١٦٩٢، في زمن كارثة أوج "لو كان أسطول طولون قد تمكن من الانضمام إلى أسطول بريست، لتوافر تحت قيادة تورفيل أكثر من ثمانين سفينة، وهو رقم أكثر من كاف للتغلب على السفن الإنجليزية والهولندية الـ ٩٩، لو أخذنا بعين الاعتبار جودة أسطوله" (١٣٣). وقد تكرر هذا التبصر القاتل هو نفسه في عام ١٨٠٥، خلال المحاولة الفاشلة لغزو إنجلترا من الكامب عند بولونيا. وهكذا فإن جيروت فرنسا البحري كان مصاباً بنوع من الضعف البنيوي. وضربٌ مثل حازم من جانب الدولة هو وحده الذي كان بوسعه دفع البلاد إلى بذل الجهد الضخم المطلوب. إلا أن مثل هذا المثل نادراً ما جرى ضربه. وقد عمل كل من ريشيليو وكولبير بالفعل على بناء الأسطول، إلا أنه لا لويس الرابع عشر ولا، خاصة، الوصي (الذي صفى كلاً من البحرية والأسطول التجاري) ولا لويس الخامس عشر كانوا على علم بجسامة الأمر. والواقع أنه، بين معاهدة أوترخت (١٧١٣) ومعاهدة باريس (١٧٦٣)، أي على مدار خمسين سنة مديدة، "لم يكن هناك وجود لبحرية فرنسا إلا في لوحات السيد فيرنيه" (١٣٤). ومما يؤسف له أن إجراءات التصحيح التي قام بها لويس السادس عشر (الذي كانت هوايته الحقيقية هي البحرية لا إصلاح الأقفال، بحسب تعبير آلان جيليرم) قد جاءت جد متأخرة.

إن فرنسا التي تتمتع بموقع ممتاز، في قلب أوروبا، يتناسب مع التعامل مع الحروب في القارة، كانت ضحية موقعها الجغرافي فيما يتعلق بالبحرية. وكانت الدولة الفرنسية إما غير راغبة أو غير قادرة على أن تطور إلى أقصى حد المزايا التي من الواضح أن الطبيعة والتاريخ قد قاما على حد سواء بالإنعام بها عليها. وعن مزاياها الطبيعية، يكتب بيير جورو فيقول: "لا يوجد في أوروبا بلد يملك مثل هذا الامتداد الرائع للسواحل المتنوعة وذات النعم الجليلة. فبالها من وفرة في الموانئ الجيدة التي تقع على ثغور طرق عظيمة تؤدي إلى الداخل!" (١٣٥). أما فيما يتعلق بالمزايا التاريخية، فإن فرنسا،

باستحواذها على نورماندي وبريتانيا وأكيتين ولانجدوك وبروفانس، قد حازت مجموعة من السكان المتعاملين مع البحر تعاملًا حقيقيًا. وقد أبحرت سفن جان دو فين إلى جانب سفن قشتالة والبرتغال، كما إلى جانب سفن القراصنة الباسك. وأدى توحيد بريتانيا بالدولة الفرنسية (والذي أصبح نهائيًا في عام ١٥٣٢) إلى ربط فرنسا بشعوب أوروبا الرئيسية المتعاملة مع البحر في القرن السادس عشر. لكن كل هذه المزايا ظلت قليلة الاستخدام بشكل يدعو إلى اليأس!

ولم تكن مشكلة "البحرين" هي السبب الوحيد في الواقع. فلكي يتسنى إتباع، أو حتى تصور سياسة بحرية عظيمة، كان يتعين على فرنسا أن تخرج، كشرط لا غنى عنه، من عش دبابير الحرب الأبدية على البر؛ أن تكون لها - كما إنجلترا - جبهة واحدة هي الجبهة البحرية، وميزانية عسكرية واحدة هي ميزانية البحرية. وإقرار خيار كهذا كان يتطلب تقديرًا صائبًا وحظًا سعيدًا وإصرارًا - وقدرة على مقاومة الارستقراطية المحبة للحرب والمستعدة دائمًا لاجتياح طرق أوروبا البرية. والحال أن المرجع التاريخي للسياسة الخارجية الذي ما يزال مثيرًا والذي كتبه إميل بورجوا (١٣٦)، إنما يصف كيف أن فرنسا قد أبدت ترددًا مثيرًا بين البر والبحر، ليقع اختيارها دائمًا على الطرف الخطأ. وحتى في عام ١٧٤٠، سنجد أن الكاردينال المعمار فليري، في أواخر حياته المديدة بشكل غير عادي، قد عارض بقوة حرب الخلافة النمساوية الوشيكة. لكن توجيه النصيح إلى فرنسا بأن لا تقاتل في البر كان يعادل توجيه النصيح إليها بأن تختفي من الوجود. وأيًا كان الأمر، هل كانت أوروبا ستسمح لها بتجنب القتال في البر؟

هكذا نجد أن إمكانيات القوة البحرية المتاحة أمام فرنسا لم تستخدم أو أنها كانت قليلة الاستخدام أو أنها قد أطيح بها. والحال أن البحارة الفرنسيين الذين وجدوا أنفسهم في العراء قد اضطروا إلى التعاقد على العمل لحساب أساطيل أجنبية كانت تشكو دائمًا من نقص الأطقم. وكلما كانت الحياة تدب من جديد في أوصال صناعة السفن الفرنسية، كانوا يتدفقون عائدين إلى فرنسا، متخلين عن سفن إسبانيا ومالطة وإنجلترا وخاصة هولنده، "أسفين لكونهم غابوا لزم من طویل في الخارج وراغبين كل الرغبة في خدمة الملك خدمة مفيدة خلال ما بقي لهم من أعمارهم وشاكرين الرب لأنهم بعد مثل هذا الإهمال الطویل للملاحة البحرية رأوا" (١٣٧) أن فرنسا قد تحركت في نهاية الأمر. وقد أدت مشاريع بناء البحرية التي قام بها كولبير إلى عودة ثلاثين ألف بحار فرنسي إلى السفن الفرنسية - وقد يكون سفير فرنسا في لاهاي قد بالغ في الرقم الذي أورده. إلا أن

مما لا شك فيه أن أعداداً كبيرة قد عادت بالفعل إلى فرنسا .
على أن متطلبات الحرب في البر لم تكن وحدها المسئولة عن هذه الحالة . والحال أن
بيير - فيكتور مالويه (١٣٨)، الذي كان قد عمل في البحرية (لفترة طويلة نسبياً، سبع
سنوات، كأمين بحري في طولون، حيث كان قد جرى تعيينه في الأول من نوفمبر/
تشرين الثاني ١٧٨١)، قبل أن يصبح نائباً في المجالس العامة والجمعية التأسيسية، قد
رصد العقبة الرئيسية التي لم تتغلب عليها السياسة الفرنسية قط . فقد كتب يقول : " إن
كولبير نفسه، بالرغم من ذكائه الفائق، كان بالغ التسرع في تحقيق النتائج العظيمة للقوة
البحرية قبل تدعيم أسسها . وكان يعرف بشكل أفضل من أي أحد آخر أنه لا يمكن بناء
قوة بحرية وتجنيد رجال لتحمل أعبائها إلاّ عبر التجارة التصديرية الكبيرة . وكل ما فعله
لإقامة ولتشجيع الصناعات إنما يثبت لنا ذلك ؛ إلاّ أنه ما كاد ينجح في خلق بحرية
تجارية حتى استحوذ على قواها لاستخدامها في الحرب وقد انهار هذا التطور الضخم
لهذه القوة قصيرة العمر من جراء نقص الزاد ؛ في حين أن منافسينا، الذين سبقونا قرنين
في تجهيزهم لقوات بحرية، كانوا قادرين على صيانتها وزيادتها " . نحن إذاً بإزاء فشل
اقتصادي - لماذا لا نمضي أيضاً إلى وصفه بأنه فشل رأسمالي ؟ الواقع أن مالويه يستطرد
فيقول : " لا يمكن للتجارة البحرية أن تزدهر في ظل نظام سلطة مطلقة وتحت عبء
الضرائب التي تخلقها متطلبات الترف وكذلك متطلبات حالة حرب دائمة من الناحية
الفعالية . إن الحرية المجتهدة في الاستثمار هي وحدها التي يمكنها خلق طبقة من
الرأسماليين الأثرياء الذين لن يتسنى لنا دونهم تحقيق ذلك النشاط التجاري الذي يضاعف
ويصدّر منتجات الداخل ؛ ونحن لم نر بعد في مجالسنا القومية ولا في عادات أمتنا تلك
الروح الاستثمارية والاقتصادية الضرورية لخلق ولصيانة بحرية تجارية ضخمة، هي
الأساس الراسخ الوحيد للجبروت البحري " (١٣٩) .

وهذا الكلام صحيح بما يكفي، وإن كان مبالغاً فيه إلى حد ما . إلاّ أن بوسعنا أن
نمضي إلى ما هو أبعد : إن ما فشلت فرنسا في أن تؤول إليه، لأية فترة من الزمن، هو
أن تكون القوة الاقتصادية القائدة لأوروبا، أي أن تكون مركز أوروبا . وفيما عدا القرن
" القاري " لأسواق شامبانيا الكبرى - إن جاز هذا الاستثناء - فإن مركز أوروبا الذي
تتجمع فيه الثروة لم يكن هو فرنسا قط . وفي غياب هذا الامتياز البالغ الأهمية، لن
أقول إن فرنسا قد فشلت في الحصول على كل شيء، غير أن من المؤكد أنها قد افتقرت
إلى العناصر الرئيسية : الانتاج الاقتصادي الوفير، المال الكثير، الاستثمار النشط، رأس

المال المتراكم، حصّة ضخمة من التجارة البحرية - أي القوة ووسائل دعم مشروع طويل الأجل. والحال أن أنتج جودار، وهو يتحدث عن منجزات ريشيليو الإيجابية في البحر، قد قال محقّقاً: "لقد كان الأمر يتطلب قرناً حتى تتحول فرنسا إلى قوة بحرية عظيمة" (١٤٠).

وقد كتب مراقب ذكي من طولون (٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول ١٧٦١): "إن فرنسا لن يكتب لها أبداً أن تكون قوية أو مرهوبة الجانب أو محل احترام من جانب جيرانها إن لم تصبح سيّدة للبحر... وبوسع جيش من عشرين ألف رجل على هذا السهل السائل أن يحققوا لها من العزة والفائدة أكثر مما يمكن أن يحققه لها مائتا ألف جندي في البر. والخلاصة أن من يسيطر على البحر يسيطر على كل شيء" (١٤١). وهو دور لم تتمكن فرنسا قط من لعبه بالكامل.

IV

استقصاء الحالات: هل هو مفيد

بوسع استقصاء حالات من الماضي أن يكون حلاً لمشكلة بحثية عويصة، يختزل البحوث التي لا نهاية لها. وقد تندرج مشكلة الحدود التي نتناولها في هذا الباب: فهي تغطي مجمل تاريخ فرنسا وتستوعب كتلة ضخمة من الحقائق المعروفة بحيث إنه لا يمكن لأي مؤرخ التصدي لها دون معين. وفي مثل هذه الظروف، فإن استقصاء الحالات، بالرغم من محدوديتها وعدم إمكانية الركون إليها، قد تكون زاداً يستحق الترحيب. وإذا كان من الوارد أنها قد لا تنجح في حل المشكلة، إلا أن بوسعها على الأقل أن تتيح لنا متعة أن نشاهد عن قرب ما كانت عليه الحياة اليومية على الحدود في الماضي تقريباً. وقد يترتب على الاضطلاع بها الوصول إلى عدد من الاستنتاجات.

ولذا فلنكي لا أنغمس في كثير جداً من الاستطلاعات وحكي الحكايات، سوف اقتصر على رحلتين. وسوف تأخذنا الرحلة الأولى إلى ميتر، على الحدود البرية. أما الرحلة الثانية فسوف تأخذنا إلى طولون، على البحر. وسوف نقف على شيء لم يجز فهمه فهماً كافياً قط: لقد كان حكم فرنسا والدفاع عنها مهمة فادحة العبء ومعقدة وصعبة. خاصة وأن المدافعين كانوا يدافعون غالباً تحت جناح الظلام. والمستقبل حافل دائماً بالصدمات وبالمفاجآت.

الحدود الشمالية الشرقية والحدود الشرقية

لماذا ميتر؟ إن معظم حدود فرنسا هي من النوع الذي يمكن وصفه دون أدنى شعور بالذنب تقريباً بأنه "طبيعي"؛ البحر، جبال البرانس، جبال الألب، جبال الجورا - إنها حدود تحميها سمات طبيعية، بما يجعل مهمة البشر في الدفاع عنها أقل وطأة. وفي عام ١٩٤٠، خلال انهيار فرنسا العسكري غير المسبوق، صمدت حدود الألب (١٤٢).

وأخطر حدود فرنسا وأكثرها اصطناعية إنما تمتد من بحر الشمال إلى الراين. وهي حدود إصطنعها وأعاد اصطناعها زعماء سياسيون وقادة عسكريون ومهندسون ومصادفات التاريخ العديدة. والحال أن الراين، الذي يبدو أنه يشكل رتاجاً لهذه الحدود جهة الشمال - الشرقي، ليس هناك ما يجمعه بالقنال. إنه لا يشكل غير حماية ظاهرية، وهمية. وأياً كان الأمر، فإن حدود فرنسا السياسية لم تمتد إلى الراين إلا في عام ١٦٤٨، وذلك في

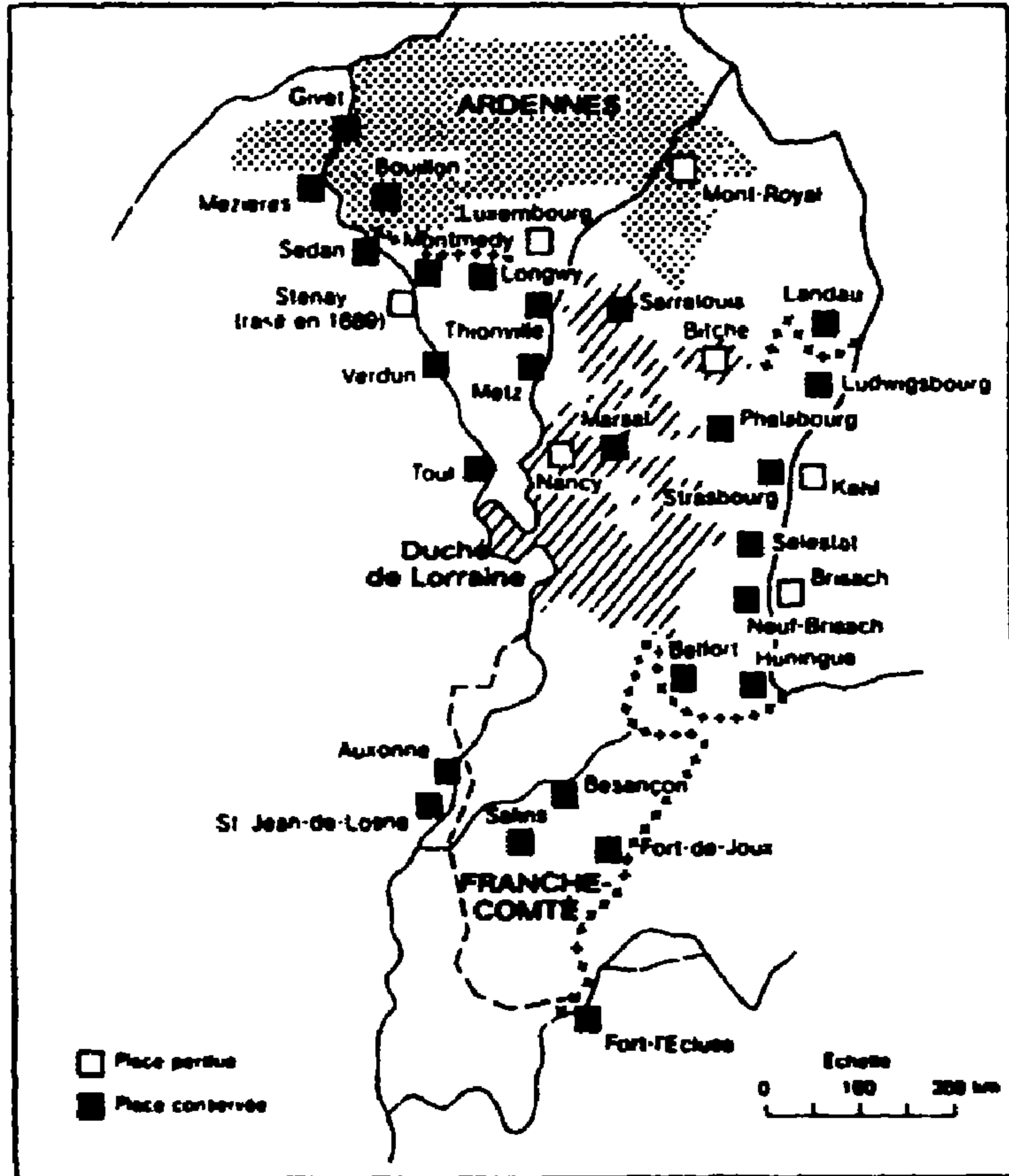
الألزاس فقط، في حين أن الوجود الفرنسي، على طول بقية مجرى النهر، من بال إلى البحر، كان مجرد وجود عرضي: من عام ١٧٩٥ إلى عام ١٨١٤، أو من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٣٠ (١٤٣)، عندما احتل الفرنسيون وحلفاؤهم ضفة الراين اليسرى.

كما أن هذه الحدود الشرقية والشمالية - الشرقية الهشة كانت الأكثر حساسية والأكثر توترًا، فهي على أهبة الاستعداد دائمًا في مواجهة التهديد الذي يمثله جيران عدوانيون وجبابرة. وهؤلاء الآخرون كانوا يعرفون أن هذا المكان هو المكان الذي يتعين الهجوم منه على بيت فرنسا حتى تناح لهم فرصة الاقتحام والدخول. وقد قدم شارل الخامس الدليل الأول على ذلك في عام ١٥٤٤؛ فهو إذ ابتدأ من لوكسمبورج، سار حتى سان ديزيه، التي استولى عليها، ثم تقدم على طول المارن إلى مو، على أبواب باريس نفسها. وقد تكررت التجربة في أعوام ١٥٥٧ و ١٥٩٦ و ١٦٣٦ و ١٧٠٨ و ١٨١٤ و ١٨٧٠ و ١٩١٤ و ١٩٤٠. وهكذا فعندما يقول الناس إن التاريخ، بحكم التعريف، لا يعود إلى الوراء وأنه لا يكرر نفسه البتة، يكون من حقنا الشك في هذا القول. فالتاريخ غالبًا ما يعوزه الخيال الحافز إلى التجديد والابتكار وهو أسير عاداته ومألوفاته.

وهذه الحدود كانت كجميع الحدود ترجع إلى ما قبل القرن التاسع عشر. ولا يجب بحال من الأحوال أن نتصور أنها كانت خطأ واضحًا وفق النموذج الحديث؛ فالحدود الخطية، "الحادة والباترة" كما وصفها إرنست لافيس (١٤٤)، بصف مواقعها الجمركية المزدوج، لا ترجع إلّا "إلى البارحة. فحتى زمن معاهدات... لويس الخامس عشر، يمكننا أن نستنتج من العدد الكبير للجيوب الداخلية والخارجية التي تداخلت عبرها الدول إحداها مع الأخرى، أن مفهوم خط الحدود لم يكن قد وجد بعد" (١٤٥). وفي عام ١٧٧١، جرى انتداب اثنين من مهندسي المساحة، هما شوشار وجولي، تحت قيادة الجنرال دو جرانبيري، لرسم خريطة الحدود من دنكرك إلى لاندوا، في الألزاس الشمالية. وكان عليهم أن يعملوا على شريط من الأرض عرضه ثلاثة أو أربعة فراسخ (١٤٦).

وهكذا فقد كانت الحدود دائمًا شريطًا عريضًا، يفتقر عادة إلى التمييز الواضح. ويمكننا تخيل النتائج التي تترتب على ذلك. وغالبًا ما كانت الجيوب الداخلية والخارجية (وهي شيء واحد يجرى النظر إليه من جانبيين مختلفين بالطبع) تتألف من قرى أو مجموعات من القرى أو بورجات أو حتى مدن صغيرة - حيث الموقع الحصين في أرض العدو هو دائمًا بوابة مفتوحة على الخصم. ولم يكن بوسع الجيوب الداخلية والخارجية

الشكل ٣٤
المواقع الشرقية



على طول الحدود "الحساسة" الممتدة عبر الاردن واللورين والالزاس والفرانش كونتيه، ضاعت
حصون كثيرة أو أنقذت خلال الحروب المديدة في القرنين السابع عشر والثامن عشر.
نقلًا عن:

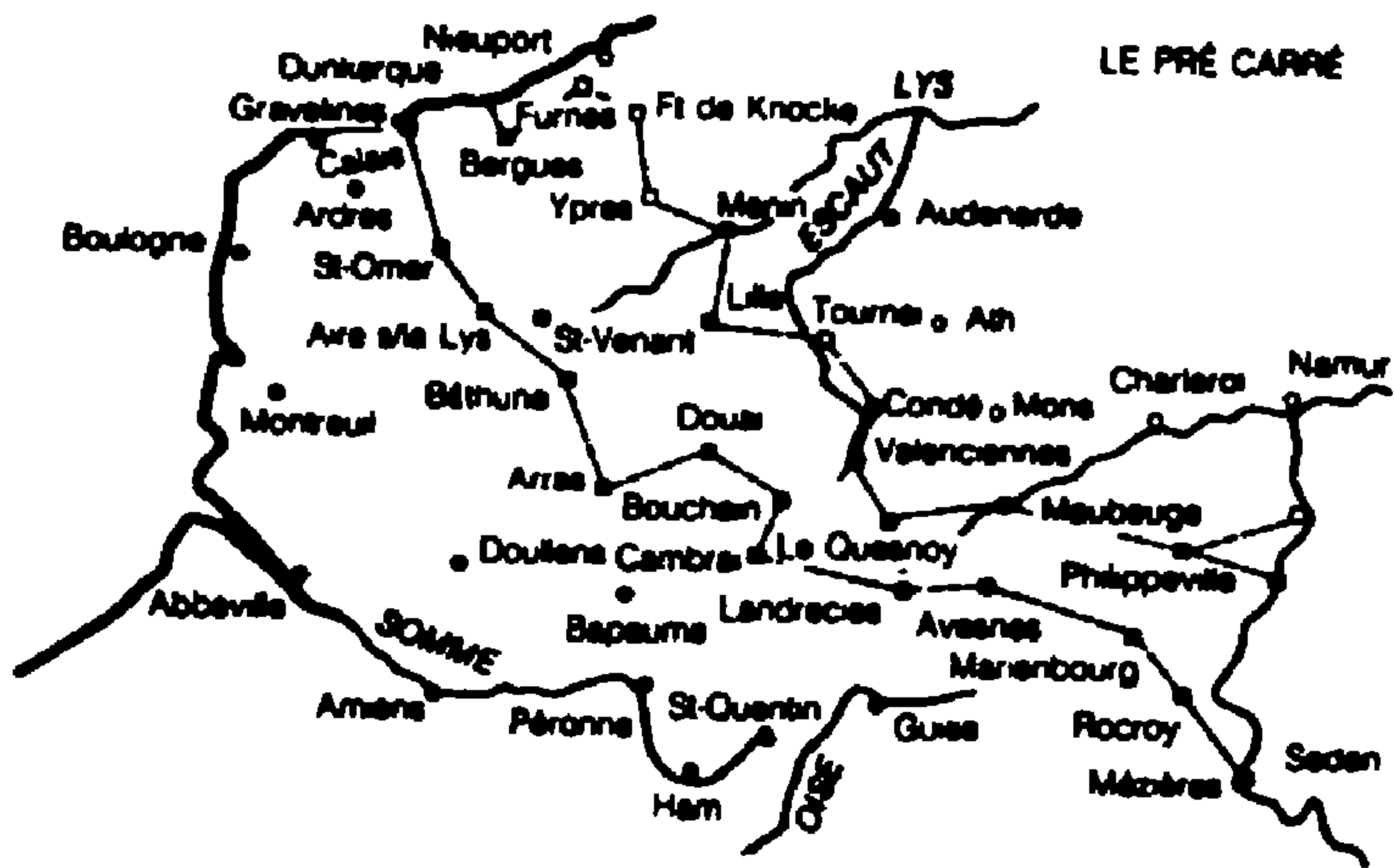
Colonel Rocolle: *2000 ans de fortification française*, 1973.

أن تحيا من يوم لآخر إلا بفضل تعايش يسمح بحرية الحركة ويمارس على الجانبين - كما نص على ذلك البند ١٦ من صلح نيمييج (١٦٧٨) بشكل رسمي أيضاً، فيما يتعلق بالحدود بين فرنسا والبلاد الواطئة الإسبانية. وكان من المحتم أن تنشأ نزاعات وحوادث وحروب صغيرة. فملتزم ضرائب الممتلكات في الفلاندر في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٦٨٢، كان تواقاً (ضعوا أنفسكم في مكانه!) إلى منع رعايا الملك الفرنسي الذين يحيون في قرى حدودية من "الذهاب إلى شرب الخمر في الخانات [في قرى] إسبانيا [كذا] الأقرب...". بدعوى أن الخمر أرخص هناك مما في الخانات الخاضعة لضرائب صاحب الجلالة؛ ولذا فإنهم يذهبون عادةً إلى ما وراء الحدود الأمر الذي يلحق ضرراً جسيماً لضرائب صاحب الجلالة المذكورة" (١٤٧). وقد رد الأمين دومادري: إنني أخشى أن يكون صلح نيمييج قد أجاز ذلك. إلا أنه بما أن الحرب كانت على وشك النشوب مرة أخرى، قام الإسبان أنفسهم في عام ١٦٨٩ بمنع حرية الحركة عبر الحدود. وأياً كان الأمر، فقد أعلن الأمين في تلك المناسبة: إننا سوف نقوم بالشيء نفسه على جانبنا، بموافقة صاحب الجلالة بالطبع (١٤٨).

وربما جاز لنا أن نتساءل: ألم يكن بالإمكان تجنب هذه الأمور برسم الحدود هندسياً، مثلما حدث في الأزمة التالية؟ الأرجح أن ذلك لم يكن وارداً، لأن قوة العادة كانت عقبة قوية. كما كان هناك قدر معين من الازدواجية الانتهازية من جانب الدول المعنية، على طول هذه الحدود الشمالية - الشرقية غير المحددة، خاصة من جانب التاج الفرنسي، فالمرء لا ينسب لأحد إلا ما يصدر عن سمعته. وعلى مجمل امتداد الحدود، أجاد التاج استخدام آلاف الذرائع لإثارة مشاحنات ومنازعات ناجمة بشكل حتمي إلى هذا الحد أو ذاك عن عدم تحديد الخط الحدودي، وعن الارتباك فيما يتعلق بتحصيل الرسوم الإقطاعية وواجبات الولاء الإقطاعي، وأشكال انعدام اليقين تجاه التبعية المتنازع عليها، بل وعن المتعة التي يجدها رجال القانون في التلاعبات القانونية. وكان من الصعب أن يدع هؤلاء الآخرون مثل هذه الفرص الطيبة تفلت من أيديهم. فهنا كانت توجد مادة لمهزلة مستمرة العرض، حيث كان المحامون يناورون دفاعاً عن دعاوى مهزوزة، لاجئين إلى شتى ضروب الأداء الحاد تحت حجاب الثأر للكرامة القانونية الجريحة. وتكتب المؤرخة نيللي جيرار دالبيسان فتقول إن السلطات الفرنسية "قد تجنبت أية معاهدة حول الحدود - فالنصوص يصعب التملص منها - مؤثرة بدلاً من ذلك الإمكانيات اللانهائية للتوسع الحقوقي الذي تميزه المؤسسات الإقطاعية، وهي سياسة وصلت إلى أوجها في زمن ال-

Chambres de réunion (١٤٩). والحال أن هذه الجلسات، خاصة الجلسة التي عقدت في ستراسبورج في عام ١٦٨١، قد تزامنت مع تزايد قوة فرنسا بعد صلح نيميج (١٦٧٨). وهكذا فقد نشأ في أعقاب المعاهدة ميل عظيم إلى العثور على ذريعة ما للاستيلاء على ستراسبورج وجسرهما المقام على الراين. وأياً كان الأمر، فإن الجيوش الإمبراطورية كانت قد حصلت من المدينة في مرتين، في عام ١٦٧٥ وفي عام ١٦٧٦، على حق اجتياز الجسر في ستراسبورج. وقد باغتت مرتين جيش تيران من المؤخرة. وسواء أكانت الحدود مرسومة بشكل واضح أم لا، إلا أنها قد أثارت دائماً المشكلات الدفاعية نفسها إلى هذا الحد أو ذاك، وقد أملت هذه المشكلات عملاً كان باهظ التكاليف بشكل رهيب، وإن ظل هشاً على الدوام. فالتحصينات الحديثة، التي أعاد المهندسون الإيطاليون اختراعها في أوائل القرن السادس عشر، كانت قد انتشرت عبر أوروبا كلها، حيث سرعان ما تترست جميع العناصر الرئيسية لحروب الحصار؛ لقد راجت القلاع وأسلحة الفرسان والحصون نصف الدائرية ومواقع النيران المتقاطعة. إن عصر فوبان (١٦٣٣ - ١٧٠٧) قد بدأ حتى قبل أن يولد الماريشال هو نفسه. بين بحر الشمال والراين، كانت الحدود تتألف على وجه العموم من قطاعين. فأولاً، كانت تمتد من دنكرك إلى الميز (جيفيه، ميزيير) ما كانت تسمى أحياناً بـ "الحدود الحديدية"، التي أقامها فوبان أساساً، أو تصورهما على الأقل، وجرت تسميتها بالـ "pré carré" من جانب الكولونيل روكول، إحياءً لذكرى الماريشال (١٥٠). والواقع أنه يبدو أن الملك نفسه كان المحرك الأول وراء هذا العمل الضخم. وتتألف هذه الحدود، كما تبين ذلك الخريطة [في الشكل ٣٥] من خط مزدوج من المدن المحصنة (١٥١). وقد تألف خط ثالث، في اتجاه جنوبي أكثر، من الحصون القديمة المقامة على ضفاف نهر السوم، والتي شكلت الحدود السابقة للمملكة. والحال أن هذه الحصون الأخيرة، ذات التصميم الذي تجاوزه الزمن، كان من شأنها أن تكون غير كافية في حد ذاتها. إلا أنه عشية معركة دينان (١٧١٢)، سنجد أن لويس الرابع عشر، الذي كان قد عهد إلى فيلار بآخر جيش توافر لفرنسا، قد شرح له أنه ينوي، في حالة الهزيمة، الانسحاب عبر نهر السوم. وقد قال له: "إنني أعرف هذا النهر جيداً، إن من الصعب للغاية عبوره؛ وهناك بعض القلاع، ويجب أن أعتمد على الوصول إلى بيرون وكيتان، حتى أحشد هناك جميع القوات الباقية، لكي يتسنى لي الصمود معك فإما أن نهلك معاً أو ننقذ الدولة، لأنني لن أسمح أبداً للعدو بأن يقترب من عاصمتي" (١٥٢).

الشكل ٣٥
الـ Pré Carré



نقلًا عن :

Colonel Rocolle, *2000 ans de fortification française.*

والواقع أن هذا التكوين المعقد الضخم لم يكن خطاً متصلاً، كـ **limes** الرومانية، أو كسور الصين العظيم، أو حتى كخط ماجينو، إلا أن مجموعة من القلاع المتناثرة كانت تكفل دفاعاً قوياً عنه. وكان هدفها هو اعتراض سبيل أي غازٍ محتمل وتعطيل حركته ومطاردته وتشتيت شمل قواته.

ومن الميز إلى الراين، من الناحية الأخرى، أي من ميزير إلى لاندو، لم تكن هناك منظومة كثيفة الحصون كهذه. وهكذا فقد كان الوضع على عكس وضع فرنسا في عام ١٩٤٠. عندما قمنا بتحسين "القطاع الثاني"، من مونميدي إلى الراين، لكننا تركنا الـ **pré carré** الذي يرجع إلى زمن فوبان دون حماية من جانب أي خط ماجينو، وهو أمر ترتبت عليه نتائج محزنة.

والحق إنه في زمن فوبان كان حاجز طبيعي عظيم يحمي الحدود بين الميز والراين (إلا في الجنوب، حيث كان ضعفها تاريخياً وسياسياً واستراتيجياً في آن واحد). وكان هذا الحاجز الطبيعي، الممتد من جيفيه إلى بيتش، يتألف من الأردن، وهي هضبة منخفضة تتكون من صخور قديمة، ومجذبة وسبخة في بعض الأماكن ومغطاة بغابة كثيفة من الأشجار التي تنمو متقاربة وإن لم تكن جد سامقة، حيث لا يوجد غير القليل من المنافذ والقليل من "المدن البائسة" (١٥٣) (لوكسمبورج، آرلون) والقرى الأكثر بؤساً بكثير. وبين ميزير - جيفيه ولوكسمبورج، مثلت الغابة عقبة هائلة: إن الإزالات الكبرى للغابات في القرن التاسع عشر وخاصة في القرن العشرين لم تنل كثيراً بعد من تلك الأرض العامرة بالغابات. إلا أنكم يجب أن تلاحظوا، لأن أي شيء كان ممكناً، أن الجنرال جوردان قد تحرك في مايو/ أيار ١٧٩٤ من آرلون واجتاز الأردن الجنوبية لكي يلحق بالجيش في الشمال، الأمر الذي مكّنه من الانتصار في ٢٦ يونيو/ حزيران في معركة فليري الحاسمة.

ومن الأسهل إلى أبعد حد اجتياز هذه العقبة الرئيسية عن طريق الشغرتين الضيقتين الموجودتين فيها واللتين صاغهما واديا الميز والموزيل (بشكل مماثل، وإن كان على نطاق أضيق، لـ "الخنديق البطولي" الذي شقه الراين عبر مسيف بلاد الراين الصخري، والذي تشكل الأردن جزءه الغربي). وعلى طول هذين الواديين تقع المدن الحصينة: فردان، ستينيه (التي سويت بالتراب في عام ١٦٨٩)، ميزير، بويون وجيفيه على نهر الميز؛ وميتز وتيونفيل (١٥٤) ومونرويال على نهر الموزيل. وإذا ما تذكرنا أيضاً الحصون المقامة على طول الشيه والسار، رافدي الموزيل، فلن نجد غير منطقة واحدة تبدو ضعيفة بوجه

خاص، وهي منطقة الامتداد من سار لوي أو بيتش إلى الراين، حتى لاندو من الناحية العملية. وقد تم غزو فرنسا في عامي ١٧٩٢ و ١٨١٤ عبر هذه الثغرة. والواقع أن نقاط القوة أو الضعف المختلفة هذه على طول الحدود الشرقية كانت محل مراقبة عن قرب، خاصة وأن الفرنسيين كانوا مطوقين باللورين من المؤخرة، في اتجاه الجنوب - وكانت اللورين مستقلة من الناحية النظرية، إلا أن مما لا شك فيه أنها كانت معادية وكان من السهل دائماً التلاعب بها من الخارج. وضمن هذه الوحدة السياسية الكبيرة - الممتدة بين شامبانيا وبورجونيا والفرانش كونتيه والألزاس وأبرشتي تريف ولوكسمبورج الكبيرين، شكلت أرض الأبرشيات الثلاث، ميثز وتول وفردان (أو، كما تسمى عادة، **générallité** ميثز) نوعاً من أرخبيل وسط بحر. وقد أوضح نواب ميثز للملك مرة أخرى في ٣ مايو/ أيار ١٧٠٧: "إننا في وسط اللورين. ولا يوجد ضمن أرض بلدنا ما يكفي لإطعام... السكان لمدة ثلاثة شهور. وجميع الأخشاب المستخدمة في البناء وجميع الحبوب وضروريات المعيشة إنما تأتي لنا من اللورين" (١٥٥). وهكذا كانت اللورين جارة تتعين مراعاة جانبها ومداراتها، بوصفها مصدر كل أسباب المعيشة. لكنها كانت أيضاً خطراً دائماً: ففي لحظة غفلة، قد يصل العدو بوثة واحدة إلى نانسي ويعسكر هناك. ومن ثم فقد كان أهم أسباب تأمين السلامة بالنسبة للفرنسيين، في حالة احتمال قيام حرب، هو أن يحتلوا اللورين، ويقيموا فيها كما كانوا في أرض محتلة، فيستولون على القلاع ويجبون الضرائب، التي كان الدوق يتولى جبايتها عادةً، ويبتدعون على نحو سافر ضرائب جديدة، ويبيعون الوظائف والمناصب، ويعينون حائزين جددًا للمناصب برواتب سنوية وما إلى ذلك. وهكذا جرى احتلال الراين من عام ١٦٣٣ إلى عام ١٦٦١؛ ومن عام ١٦٧٠ إلى عام ١٦٩٧؛ ومن عام ١٧٠٢ إلى عام ١٧١٤؛ أي لمدة ٥٧ عاماً من ٨١ عاماً! وهكذا جرى تجنب التهديد من الجنوب، إن لم يكن قد جرت إزالته.

لماذا ميثز؟

تكمن أهمية ميثز الاستراتيجية في أنها تقع في موقع ضعيف نسبياً ومن ثم حساس على الحدود. والحال أن لويس الرابع عشر، الذي نتخيل مخطئين تماماً أنه كان يقضي كل وقته في اللوفر أو فرساي، قد أقام ست مرات في ميثز. وقد قال له فوبان: "إن القلاع الأخرى في المملكة تحمي المقاطعات، لكن ميثز تحمي الدولة" (١٥٦)، أي فرنسا.

وقد أعلن فوبان: "للاسرّاع بالتحصين الشامل لهذا الموقع، يجب على كل فرنسي صالح أن يجيء بحمل من الصخور والتراب". وكان تيران حاسماً بالدرجة نفسها، فقد قال: "إن ميترز وحدها هي الصالحة لأن تكون ملاذاً في أوقات المحنة أو بعد هزيمة عسكرية، فهي صالحة لأن تكون ملاذاً للجيش ولنجددة المناطق المحيطة ولحماية جميع المواصلات مع المؤخرة. إن هذا الحصن وحده، لو جرى تنظيمه تنظيمًا لائقًا، سوف يكون قادرًا على وقف جميع قوات الإمبراطورية مجتمعة" (١٥٧). وهو يعني الإمبراطورية الرومانية المقدسة، التي قد ترسل يومًا ما قوات ضخمة ضد الألزاس واللورين، عبر البالاتينيت ولوكسمبورج.

خلال الفترة التي اخترتها بوصفها مناسبة لدراسة حالة، وهي الفترة التي تمتد بشكل تقريبي من الحرب الهولندية (١٦٧٢) إلى نهاية حرب الخلافة الإسبانية (١٧١٤)، كانت ميترز في الواقع بعيدة عن خط النار المباشر. وكانت هذه الفترة السلمية نسبيًا نتيجة لكل من التدابير الوقائية والصدفة: مثال ذلك احتلال نقاط استراتيجية مثل لوكسمبورج في عام ١٦٨٤ أو سياسة الأرض المحروقة التي جرى تطبيقها بشكل منهجي على مدن وريف البالاتينيت في عامي ١٦٨٨ و ١٦٨٩ - وهي عبء عسكري رهيب لو يؤد حتى إلى النتائج العسكرية المرجوة منه. وهكذا فعندما نشبت حرب الخلافة الإسبانية (١٧٠٢ - ١٧١٤) - وهي الحرب الأكثر درامية بين جميع حروب لويس الرابع عشر - لم يكن لقطاع ميترز غير أهمية ثانوية. فقد تواصل القتال في هولنده وفي مربع فوبان على الضفة اليمنى للراين حتى بافاريا، وعلى نهر الدانوب وفي إيطاليا وفي إسبانيا - وكانت ميترز هامشية بالنسبة لجميع هذه العمليات. أما الاستنفارات القليلة فيها فقد نجمت عن عدد قليل من الهجمات التي شنها "الهوسار" الإمبراطوريون، والذين عاودوا "التهام" السهول ووصلوا إلى قرى لا تبعد إلاّ فرسخين أو ثلاثة فراسخ عن المدينة، حيث كان المرشدون اللورينيون متوافرين للعب دور الأدلاء لهم.

ومادامت هذه هي الحال، ألم يكن من الأفضل، بدلاً من ميترز - التي، بالرغم من أنها كانت في حالة استنفار دائمة، لم تفعل شيئاً سوى مراقبة العدو عن بعد كأبطال السهب التري - أن اختار إيبريه، أو ربما ليل، وهي مدينة لم تصبح فرنسية إلاّ في عام ١٦٦٨ ومن ثم كانت محصنة وفقاً لخطط صاغها فوبان بنفسه؟ وسواء أكانت ليل محصنة أم غير محصنة، فقد استولى عليها الأمير يوجين في ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٧٠٨ واحتلها الهولنديون (١٥٨). لكن الحلفاء قد صدّتهم قلاع أخرى في المربع

وعجزوا، بعد مذبحة مالپلاكيه (١١ سبتمبر/ أيلول ١٧٠٩) عن الزحف على باريس، لأن ذلك الزحف كان سيعني أن يتركوا خلفهم جيشاً فرنسياً كان ما يزال قوياً وقد تمكن بالفعل، في ١٢ يوليو/ تموز ١٧١٢، من سحقهم في دينان. والخلاصة أن ليل كانت في معمعان بعض الأحداث الدرامية بما يشهد على ثبات ومن ثم نجاح المجهود الحربي الفرنسي. إلا أنني لو اخترت ليل، لوجدت نفسي (كما سوف يحدث ذلك عند تناولي للنموذج الثاني، وهو طولون) مضطراً إلى الحديث عن الظروف الاستثنائية، غير العادية، لزمن حرب. وميزة ميتر هي أن بوسعها أن تحدثنا عن المجهود الدفاعي العادي، اليومي، الرتيب - الحصون، الإمدادات، تحركات القوات والحاميات، الحملات الاستطلاعية - المطلوبة دائماً، لمجرد حراسة الحدود. هناك الكثير الذي يمكن تعلمه من ميتر، وهو أكثر مما يمكن تعلمه من ليل. هذا هو تصوري أنا على الأقل.

الحرب البطيئة

كانت ميتر "رأساً وساحة مستودعات" (١٥٩)، أو، كما يجب لنا أن نقول الآن، قاعدة إمدادات، تشكل في آن واحد مستودعاً ونقطة وصول ورحيل. فشكل متواصل كان يتدفق على المدينة العتاد والمؤن والخيول والعربات والأموال والجنود. لكن المشكلة الرئيسية كانت تتمثل دائماً في تحركات القوات. فبالنسبة لسكان مدينة ميتر في الماضي، وهم يرون الجنود في حلهم وترحالهم أو في استقرارهم في المدينة والمناطق المحيطة بها، لم يكن الجيش بحال من الأحوال زائراً غير متطفل. ونحن نعرف من الـ *Recueil journalier* (السجل اليومي) من محام ميترزي أنه نحو شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٦٨٣، أي قبل استئناف القتال، "جرى البدء... في إعلان حالة الاستنفار في ميتر، عندما كانت القوات على وشك الوصول. وحتى يعرف الناس من أية بوابة سوف يصل الجنود، دق الناقوس مرة بعد إعلان الاستنفار، للإشارة إلى أنهم سوف يدخلون من بوابة سان تيبو، ومرتين للإشارة إلى أنهم سوف يدخلون من بوابة مازيل، وثلاث مرات للإشارة إلى أنهم سوف يدخلون من بوابة الألمان، وأربع مرات للإشارة إلى أنهم سوف يدخلون من پونتيفروا وخمس مرات للإشارة إلى أنهم سوف يجيئون عبر جسر دي مورت؛ وبدأوا يرفعون على برج الكنيسة الكبيرة علماً أو بيرقاً أبيض عند دخول المشاة وعلماً أحمر عند دخول الفرسان" (١٦٠). وأعتقد أن هذه الإشعارات كانت تتم باستخدام الناقوس الكبير المعروف بلاميت (١٦١) والذي جرى

تركيبه في برج البلدية في عام ١٦٠٥ .

ومن بين هذه القوات، كان بعضها مجرد "عابر"، إذ كان يجري إرسالها أحياناً لاجتياز مسافات طويلة، بحسب درجة الضرورة، للقتال في الفلاندر أو الألزاس. ومن المفهوم أن الناس كانوا يفضلون هؤلاء الجنود العابرين على الجنود المستقرين، الذين كانوا يحدثون اضطراباً عظيماً في كل عام عند اقتراب وقت الشتاء الرهيب الذي يتطلب توفير سكن لهم. وهكذا، فسواء كانت الحرب دائرة على قدم وساق أم لا، فإن المدينة قد تعرضت على نحو منتظم للاجتياح من جانب المشاة والفرسان والخيول مع ما يترتب على ذلك من بحث عن مأوى لكل هؤلاء.

ولتوفير مأوى للجنود في الشتاء، لم يكن بوسع المدينة أن تقدم (حيث كانت بيوت المميزين مستثناة) غير ٢٤٠٠ منزل يمكن تقديمها لهم. وكانت هذه المنازل صغيرة وضيقة؛ بل إن المنازل التي كانت تحوز طابقاً علوياً بينها كانت أقل من أربعين منزلاً. وطبيعي أن أزمة السكن في ميتر كانت مماثلة لأزمة السكن في مدن الحاميات الأخرى: "جاء الجنود إلى هنا بأعداد ضخمة و... الأماكن المتاحة لإيوائهم جد صغيرة" (١٦٢). ولم يكن هناك مفر من حشرهم بشكل ما.

ويقول لنا تقرير مكتوب في مايو/ أيار ١٦٩٣ إنه "كان هناك في هذا الشتاء قليلون من أهل مدينتي ميتر وفردان لم يستقر معهم ستة فرسان أو جنود على الأقل طوال الشتاء [بل] إن الأكثر فقراً قد تولوا إيواء ثلاثة جنود في المنزل الواحد" (١٦٣).

ولكم أن تتخيلوا كيف استقر ثلاثة جنود في ورشة حرفي ضيقة! في عام ١٦٩١، انتاب اليأس حفاري القبور (الأفقر بين الفقراء) في أبرشية سانت كروا في ميتر. لقد قالوا: "ليس لأحد منا غير غرفة صغيرة يسكن فيها"، وهي غرفة "يجب توفيرها للجنود متى... جاءوا" (١٦٤).

وكانت هناك أوقات جرى خلالها إرغام المميزين هم أنفسهم على فتح أبواب بيوتهم، بالرغم من إعفائهم من ذلك. وفي عام ١٧٠٧، قام رجال الدين، وعلى رأسهم أسقف تول، بضرب المثل. وقد أدى هذا إلى إسكات الساخطين وتقويض الاحتجاجات، لكنه أدى أيضاً إلى عدم تشجيع الساعين إلى شراء الوظائف والذين، في ميتر كما في أي مكان آخر، غالباً ما كانوا غير مستعدين لدفع ذلك المبلغ المالي الكبير إلا إذا كانت وظائفهم المشتراة، مربحة كانت أم غير مربحة، تعفيهم من إيواء الجنود.

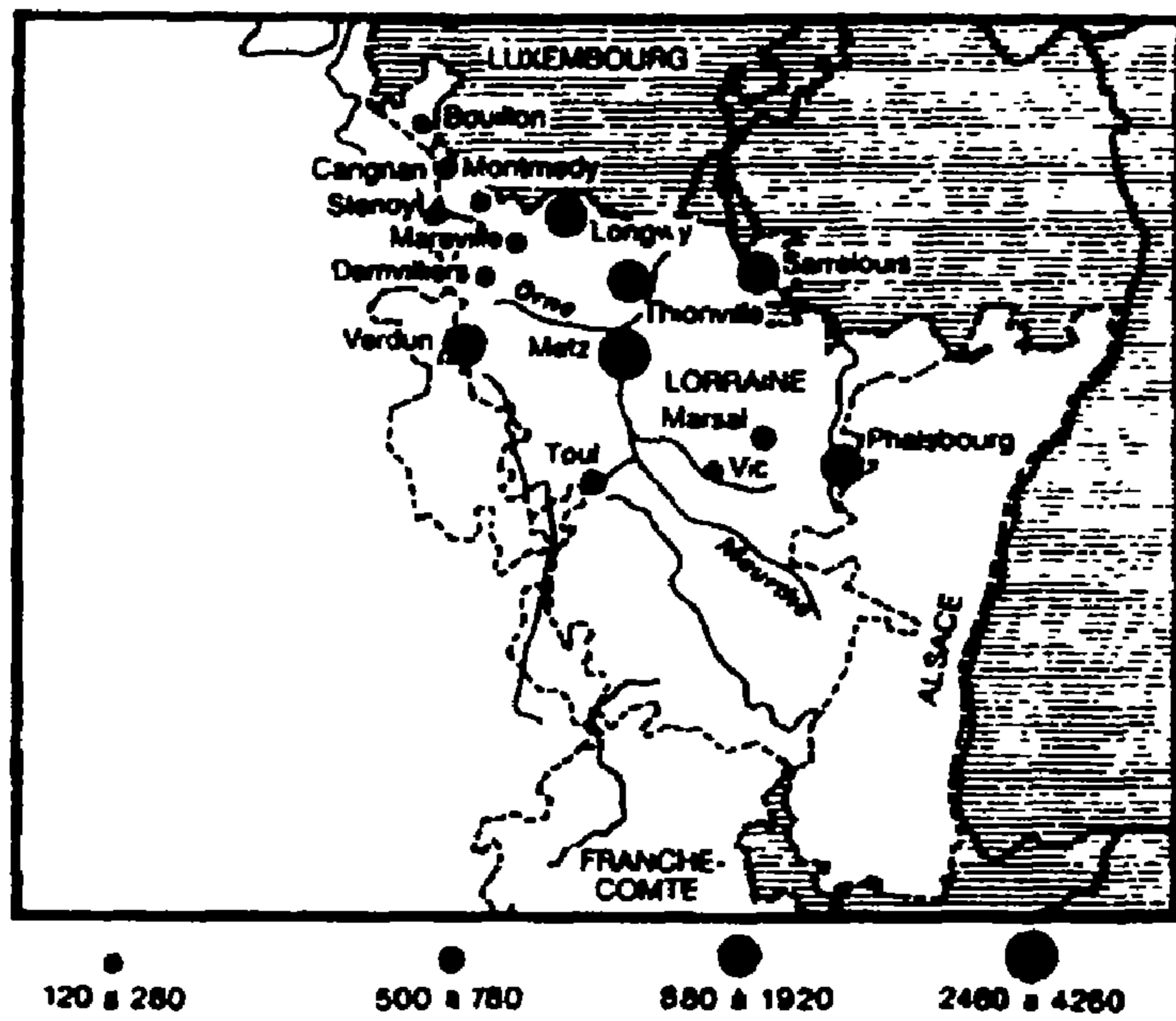
وطبيعي أن الجنود المفروضين على سكان المدينة قد يكونون وقحين وعديمي التبصر واللياقة. وفي حالة تدني رواتبهم، كانوا يصبحون خطرين. وكان الجنود دائماً مختلسين، وكانوا مستعدين أحياناً للإتجار في أوراق إيواء الجنود (١٦٥)، وللتعامل بشكل غير مشروع في تجارة التبغ ولتهريب الملح (١٦٦)، وهو نشاط متوطن في جميع أرجاء فرنسا. وقد حاولت السلطات العسكرية فرض الانضباط والسيطرة عليهم وأحياناً أصدرت قرارات عقاب ضدهم. ولكنها كانت تفعل ذلك دون كبير إيمان، فالجنود كانت لديهم مبررات قوية للسخط: وعلى رأسها عدم وصول رواتبهم، الـ "prêt"؛ وعدم كفاية الغذاء ورداءة نوعيته. وفي عام ١٧١٠، بيع الخبز المقدم للحامية في قلعة ميتز بسعر باهظ "للجراية"، وكان يتألف "من الشعير ومن الشوفان" (١٦٧).

وكانت التمردات على وشك النشوب دائماً. والحال أن سان كونتيه، أمين ميتز، كان في مأدبة في ١٤ يناير/ كانون الثاني ١٧١٢، عندما ظهر في الشارع وفي فناء المنزل "ثلاثمائة جندي من هذه الحامية". وقد خاطبهم، وعرف أن رواتبهم قد تأخرت، و"أنهم قد نهبوا هذا الصباح جميع الأسواق وعدة حوانيت". وهم الآن يواجهونه، "شاهرين السيوف... وقاذفين الحجر وكتل الثلج ومانعين خدمي من الخروج". إلا أنه سرعان ما جرت استعادة النظام: "إن عددًا من السادة ضباط الحامية، لدى سماعهم الغاغة، قد جاءوا وطردهم، حيث ضربوا المتمردين بالسياط" (١٦٨).

وكقاعدة، كانت المدينة هادئة نسبياً، حيث تكفل كل من السلطات البلدية وشرطة "الرماة" بحفظ النظام وتأمين مراعاة حظر التجول. لكن الوضع كان جد مختلف في الريف، خاصة قرب خطوط المعركة حيث كان العدو قريباً. فهنا كان كل شيء وارداً وممكناً. وكان أمين ميتز هذا نفسه على علم تام بالمخاطر التي تهدد المنطقة المحيطة لا محالة. وقد بين: "إن جميع قرانا [الحدودية] سوف تكون دائماً عرضة للنهب وللحرق، دون أمل في علاج ذلك". والحل الوحيد المتاح أمام الضحايا هو أن يدفعوا شكلاً ما من أشكال الجزية أو أموال الحماية للعدو. وقد ذكر سان كونتيه: "إنني أمنع الناس من دفع الجزية، لكنني واثق من أنهم قد قاموا من وراء ظهري بدفعها بالفعل وسرعان ما سوف يدفعونها في هذه الـ **généralité**. بل إنني أجد إناساً لهم حيثيتهم يقولون لي بصراحة: ما الذي تنتظره منا، أن ندع أنفسنا عرضة للنهب وأن ندع بيوتنا عرضة للحرق؟ إننا نفضل دفع الجزية" (١٦٩).

الشكل ٣٦

حجم الحاميات في منطقة ميتر



تشير الدوائر إلى عدد رجال الحاميات في كل مدينة، والمحسوب استناداً إلى عدد الجرايات اليومية

المقدمة.

نقلًا عن:

G. Duby, *Atlas historique*

ولا حاجة إلى القول إن جنود الملك الفرنسي لم يسلكوا سلوكًا مختلفًا، أكان ذلك على أرض أجنبية أم على أرض صديقة. وببساطة تامة، كان الصراع بين الجندي والفلاح صراعًا طبقيًا، خيض بلا توقف. وعادةً ما كان الفوز للجندي، لكن الفلاح كان يثار أحيانًا. وفي اللورين، هل كان فلاحو "لا فوج" متوحشين؟ أم أنهم قد تحولوا إلى متوحشين. تقول لنا وثيقة واضحة التحيز والتحامل إنهم "معروفون بالتوحش... فحيثما تسنى لهم ذلك، كانوا يهاجمون ضباط وجنود الملك في مجيئهم وذهابهم خلال فصل الشتاء وكان من الضروري معاقبة عدد من هؤلاء الحقرء بتعذيبهم على العجلة ومنح عفو عن الباقين بعد ذلك، وذلك نظرًا إلى أعدادهم الكبيرة" (١٧٠). وما لا يقوله التقرير هو لماذا ترك هؤلاء الفلاحون ديارهم لكي يهاجموا الجنود. لا شك أنهم كانوا في ذات الوضع الذي كان فيه فلاحو البالاتينيت، التي جرى تدميرها تدميرًا بالغ الوحشية (على أيدي الجنود الفرنسيين) في عامي ١٦٨٨ و ١٦٨٩ حيث "خرج الفلاحون الذين لحق بهم الخراب... إلى الدروب هنا وهناك حول الدونيرسبيرج (١٧١)، وهي سلسلة جبلية عالية، تمتد على مسافة سبعة أو ثمانية فراسخ بين ايبيرنبورج (١٧٣) وكيسيرسلوتر (١٧٣) ونحو ثلاثة إلى أربعة فراسخ في العمق، وهي مغطاة بالأحراج ولا يمكن الوصول إليها إلاً عبر طرق جد ضيقة، حيث أقام الفلاحون ملاذات رحبة وإليها يصعد جميع سكان السهل عند أول نذير خطر، آخذين معهم ماشيتهم. أما أولئك الذين لا يملكون ما يخسرونه، وعددهم يتراوح بين أربعمئة وخمسمئة، فغالبًا ما يخرجون في زمر صغيرة من سبعة أو ثمانية أفراد للبحث عن الغذاء في القرى المجاورة" (١٧٤).

ومن الواضح أن مبيتز، بالرغم من كونها في حالة استنفار دائم، لم تكن معرضة لهجوم مباشر، كما يمكن أن يحدث لأية قرية. إلاً أنه لم يكن بوسعها قط الاستغناء عن حراسها، وكان لابد لها من أن تراجع باستمرار حالة القوات في الحامية وأن ترصد (وتعالج) أي قصور عند الجنود، أكان قصورًا في الأحذية أم في الملابس أو حتى في الأسلحة، وأن ترصد ما إذا كان الضباط جد صغار في السن بحيث يتعذر عليهم تولي مهامهم القيادية، أو ما إذا كانت كتيبة ما في حالة ملائمة للتحرك أم لا (١٧٥). وفي ٢٥ أغسطس/ آب ١٧٠٢، "لم يكن هناك مائتا جندي مسلحون تسليحًا مناسبًا، ولذا فإن كتيبة رويرج المرابطة في مبيتز سوف يتعين عليها البقاء هناك"، وذلك في عين اللحظة التي وجدت فيها نية لإرسالها إلى مارسال، وهي حصن صغير في اللورين. وقد جاء تعليق مماثل في اليوم التالي، بشأن كتيبة الفوريز

المرابطة في مبرز هي الأخرى: "إن الكثيرين من هؤلاء الجنود دون المستوى المطلوب وحالتهم غير لائقة. ولا يبدو أن بوسع المرء اختيار مائة وخمسين جندياً مناسبين من هذه الكتبة" (١٧٦).

وكانت الحصون مصدر قلق آخر: فقد كان يتعين باستمرار ترميمها واستكمالها. وكان يجري بناء السياجات على عجل بينما جرى فتح ساحات بطاريات المدفعية حتى يكون مدى نيرانها حراً: وهكذا فقد جرت إزالة حدائق وبساتين وأشجار ثمار جيدة تماماً. كما جرى تجنيد جيوش من الفلاحين. ولقاء أجر يومي هزيل قدره خمسة sous (١٧٧) (في حين أن استئجار جواد كان يكلف ٢٥ sous) (١٧٨)، كانوا يدفعون إلى العمل بالمعول وبالجاروف في داخل المدينة وفي خارجها، حيث يقومون بقطع الذرة غير الناضجة في حالة محاولة العدو العيش عليها في وقت الحصاد (١٧٩)، أو يقومون بقطع وإلقاء الأشجار على طول الطرق عبر الغابات، رداً على الأكمة.

كما كان على السلطات أن تحل مشكلات المجندين الجدد الذين يحتاجون إلى ملابس عسكرية، وأن تحل مشكلات الميليشيات حديثة التشكيل، والمعوقين والمحالين إلى التقاعد، ناهيك عن مشكلات الإدارة العامة والإمدادات والمخازن وتنظيم الحراسات التي لا غنى عنها والتعامل مع كابوس يوم دفع الرواتب. وكان لابد من الانكباب بشكل يومي على تيار لا ينتهي من المهام الروتينية، المملة ولكن الملحة. وكان يجب فحص الإمدادات الموجودة في المخازن والتأكد من تدعيمها باستمرار: وكان من بين هذه الإمدادات فتائل لإطلاق نيران البنادق، وحبال (كانت تستخدم غالباً في إقامة جسور)، ورصاصات وبارود (كانت نترات الصوديوم نجيء من لوكسمبورج)، وكذلك جميع الحاويات الضرورية (براميل لنقل خام الرصاص مثلاً). فكيف يمكن حل هذه المشكلات بالإمكانات المتاحة؟ وهل يمكن لصناع الحبال المحليين القليلين الموجودين تلبية المطلوب؟ لم تكن الأحذية مشكلة كبيرة، فقد كان هناك عدد كبير من صناع الأحذية. وحتى يتسنى توفير الصلب، جرى إنشاء فرن للصهر ومصنع للحدائد في مبرز في عام ١٧٠٦ - وربما كان ذلك حلاً حكيمًا، لكن المطرقة السقاطة كانت تثير ضوضاء عظيمة كانت تدفع سكان المدينة إلى الاحتجاج بأعلى صوت. وقد دار كلام في أحد الأوقات عن نقل المصنع (١٨٠).

من زاوية واحدة، كانت السلطات في مبرز سعيدة الحظ: فقد كان من السهل أن تتوافر الجياد، والتي كان الجيش يحتاج إلى أعداد ضخمة منها كحيوانات ركوب

وكحيوانات جر على حد سواء: فالألزاس واللورين كانتا الأوفر ثروة من هذه الناحية بين جميع المقاطعات الفرنسية. وكانت الخيول ترسل من ميتر إلى إيطاليا، لو احتاجها الجيش. إلا أنه تبقى المشكلة الجسيمة والخاصة بتوفير الغذاء لها، أكانت الخيول موجودة داخل الحامية أو، وهو الأسوأ بكثير، تتحرك مع القوات المتحركة وتحتاج إلى إرسال علف إليها. وقد كتب أمين ميتر في ١٨ مايو/ أيار ١٧٠٢: "إنني بسبيلي بأسرع ما بوسعي إلى تدبير أكثر ما يمكنني العثور عليه من الشوفان، في هدوء أي دون جلبه قدر الإمكان" وبأرخص الأسعار (١٨١). لكنه تساءل، هل يجب إرسال القوافل إلى الميز، أي إلى الجيش الملكي في الفلاندر، أم إلى الموزيل، أي إلى القوات الموجودة في ألمانيا؟ كما أن الفرسان الموجودين في المدينة كانوا يطلبون هم أيضاً كميات ضخمة من التبن، كما أن الخيول بحاجة إلى توفير أماكن رعي لها، مثلما يحتاج الجنود إلى توفير ملاذات لهم في الشتاء.

وطبيعي أن جرايات الجنود كانت تمثل دائماً أكبر مشكلة، مع أن تقليل حصص الخيول من العلف لم يكن أسهل كثيراً من تقليل جرايات الجنود. لقد كان كل شيء صعباً. فاللحوم كانت تخبىء من فرانش كونتيه واللورين وسويسرا، لأنه لم تكن توجد أسواق قريبة (١٨٢). ولم يكن شراء الحبوب منتظماً إلا في سنوات الحصاد الجيدة - كما حدث في عام ١٦٩٩ (١٨٣) - لكن هنا كما في الأماكن الأخرى، حتى في وادي الميز الخصيب، كانت السنوات الجيدة قليلة. وقد أخفق الحصاد بالكامل في عام ١٦٩٨ وبحلول الخريف بالفعل، لم تكن أية حبوب متوافرة في الأقليم. والحال أن تجار ميتر اليهود، والذين تحركوا كشركة يرأسها سيرف ليفي وإبراهام شوب (١٨٤)، قد اشتروا ١٧,٠٠٠ زكية حبوب من فرانكفورت وعرضوها على أمين ميتر، تورجو (جد عالم الاقتصاد الشهير). وقد حدد العقد سعر الزكية بـ ٢٢ Livres، وهكذا فإن ثمن الشحنة كلها قد وصل إلى ٣٧٤,٠٠٠ livres. وقد تردد الأمين: هل يجب عليه توقيع العقد بمبادرة خاصة من جانبه، بسبب حرج الوضع، دون انتظار تعليمات من فرساي؟ وقد قرر في النهاية أن يوقع وطلب من المحاسب العام في ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٦٩٨ (١٨٥) أن يتكرم بأن "يطلب من صاحب الجلالة تأييد الدوافع الملحة التي دفعتني إلى التصرف بهذا الاندفاع بدلاً من أن أترك للصدفة مسألة إعاشة رعاياه وجنوده". وعندما يتذكر المرء مئات الأمثلة الدالة على الحذر الفطري لدى الأمراء، المهتمين دائماً بتغطية أنفسهم، فسوف يقدر بالغ التقدير شجاعة تورجو وسوف يتفهم

تماماً الوضع العاثر الذي لا بد وأن الـ "département" التي أشرف عليها كانت تمر به . وطبيعي، في ميتر كما في أماكن أخرى، أنه كان هناك من يخزنون الحبوب، إلا أنه بما أنهم كانوا يتمتعون بحماية جيدة - لكونهم عادة من الوكلاء الذين يعملون في خدمة الملك - فقد ألحقوا ضرراً بالمستهلكين يفوق الضرر الذي ألحقوه بالسلطات المحلية (١٨٦).

لتنظيم مجهود على هذا المستوى، يمكن للمرء أن يتخيل كميات الناقلات المطلوبة: مراكب على نهر الموزيل، مراكب على نهر الميز من فوا أو كوميرسي أو فردان. إلا أنه على ضفاف الميز، وهو النهر الأكثر استخداماً من الموزيل، كانت توجد على أية حال كثرة من الطواحين؛ وكانت الشحنات تتعرض لتسرب المياه إليها عند مرور المراكب عبر قنوات الطواحين، وذلك بحيث إن الدقيق المتأتي من الحبوب التي كانت المراكب تحملها غالباً ما كان رديئاً في نامور (١٨٧) أو لييج (١٨٨). وكانت معظم الإمدادات تنتقل ليس على النهر بل على البر في عربات اللورين ذات العجلات الأربع، والتي كانت تجيء من فردان أو من الريف المحيط بميتر. وكانت تجند للخدمة من القرى بالمئات. وفي يوليو/ تموز ١٦٧٥، نقلت ١٥٠٠ عربة من مشارف ميتر ٧٥٠ **setiers** من الحبوب إلى سافيرن. وبعد ذلك بعشرين سنة، جرى استخدام ٨٠٠ عربة لنقل الحبوب، من شامبانيا أصلاً، بين فردان وميتر (١٨٩). وفي العام التالي، وصلت ١٥٠٠ عربة من هذا النوع إلى سافيرن، وكانت كل عربة منها تحمل اثني عشر زكينة من الشوفان (١٩٠). وكانت الإمدادات تصل إلى بون (Bonn)، عندما كانت تحت الاحتلال الفرنسي لمدة قصيرة، في أسطول من ٧٠ مركب (حيث حصل كل مركب على ٥٠٠ **livres** في مقابل رحلة الذهاب من ميتر إلى بون ورحلة العودة)؛ وعندما غادرت المراكب ميتر في ٦ يناير/ كانون الثاني ١٧٠٢، وصلت إلى الحامية في ١١ يناير/ كانون الثاني، حيث حملت البارود والرصاصات والأدوات وأربع آلاف زكينة من التراب وقوالب لصنع طلاقات "فرنسية العيار" للبنادق. وتوقفت قافلة أخرى بعد ذلك بأيام قليلة في ميرتان، قرب تريف، "حيث كان يتعين شحن الحمولة في ٣٥٠ عربة" (١٩١).

وطبيعي أن هذا كله كلف أموالاً، وأموالاً كثيرة. وكانت أكياس النقود تنقل في عربات لحساب أو على حساب ميزانية زمن الحرب. إلا أنه في مقابل كل عربة من هذه العربات المشار إليها في وثائقنا (٤٠٠ كيساً يحتوى كل كيس منها على ألف **livres** من

فئة ال **écus** الجديد والنصف **écus**، وكيساً واحداً يحتوي على ألف **livres** على شكل عملات معدنية من فئة ٤ **sou**، وثمانية أكياس تحتوي على ٥٠٠ **livres** على شكل عملات معدنية من فئة ٤ **sou** (١٩٢) من المرجح أن عشرًا أو عشرين لم تسجل. والحال أن دار سك النقود في ميتر، والتي كانت قد توقفت منذ عام ١٦٦٣ عن سك النقود للمدينة واكتفت الآن بسك عملات ملكية، قد أغرقت السوق بعملات صغيرة القيمة موجهة إلى تعاملات الجنود. ومن هنا الشحنات المنتظمة من العملات الإسبانية الفضية (المجلوبة بهدف صهرها) والتي كانت تصل إلى دور سك النقود في كل من ستراسبورج وميتر. وكان قد تقرر إصدار هذه النقود لمنع ما كان قد أصبح بمثابة غزوات منتظمة من جانب العملات الأجنبية من الفئات الصغيرة، خاصة ال **escalins** وال **demi - escalins** من هولنده أو الفلاندر الإسبانية. وفي المقابل، وبما أن العملة الرديئة قد طردت العملة الجيدة، وبما أن منطقة الحدود كانت أشبه بالمنخل، فقد كانت العملة الذهبية تغادر المملكة إلى ألمانيا والمقاطعات المتحدة. ومن هنا الاقتراح المقدم إلى سان كوتيه في عام ١٧٠٦، بسك ٥٠ مليون **escalins** في ميتر (١٩٣). وإلى جانب العملات المعدنية، كانت هناك بالطبع كتلة من الأوراق المتداولة - ال **assignments** التي وزعتها الدولة على مقدمي الإمدادات أو مقرضي النقود. وكان عليهم التوصل إلى المقابل النقدي لهذه الأوراق، وهو ما لم يكن مسألة سهلة دائماً. وكان الانفاق العسكري حفرة لا قرار لها.

وبما أن الأمين كان محاصراً بهذه الطلبات الملحة، فقد لقي خدمة عظيمة من جانب الجالية اليهودية في ميتر - أكثر من ثمانمائة أسرة معيشية في عام ١٧١٢ (١٩٤)، وما بين أربعة آلاف وخمسة آلاف فرد في عام ١٦٩٧ (١٩٥). والحال أن ممثليها كانوا بلا استثناء تقريباً رجالاً عقلانيين ومجربين، ولا منافس لهم في شراء الحبوب أو الماشية أو في تقديم القروض أو في تقديم المعلومات. وقد حققوا في ميتر ثروات تضاهي، في الحالات الأكثر وضوحاً، ثروات ال **Hofjuden** في بلاطات الأمراء الألمان (١٩٦). وكان من أحد مطالبهم الخاصة الحصول على جوازات سفر للذهاب إلى باريس أو، وهذا هو الأحسن، إلى فرساي، وهي جوازات كان محظوراً إصدارها لهم في الظروف العادية: وكان هدفهم هو البحث عن مراسلين يمكنهم تقاضي أموال الكمبيالات لحسابهم، أو الحصول على ائتمان، كما كانوا يأملون في التقارب مع المحاسب العام (وزير المالية). وتكمن قوتهم في شبكة علاقاتهم: لقد كان بوسعهم

تقاضي أموال الكمبيالات في ليون كما في أمستردام أو فرانكفورت. لكن أعدادهم المتزايدة كانت مصدر قلق لسلطات المدينة: وكانت الأديرة تشكو من تطويق بيوت اليهود لها (١٩٧). وفي يناير/ كانون الثاني ١٧٠٢، سئل الأمين سان كونتيه: "ألن يكون من المناسب إذا" إتخاذ إجراء "للحيلولة دون استقرار أي يهود جدد في المستقبل في ريف هذه الـ **département**" (١٩٨). وقد أجاب: "لا أعتقد أنه سوف يكون من المناسب الآن طرد أحد... فهذا سوف يعني خراب الاقليم حيث يعتبر المال نادراً بالفعل. لكنني أعتقد أنه قد يكون من الحكمة منع المزيد من الاستقرار هنا في المستقبل، لأن هناك كثرة كثيرة جداً منهم بالفعل" (١٩٩).

ولكن ماذا عن الحرب؟

لقد نبهتكم بالفعل: لقد كانت الحرب في مكان آخر. وفي ميترز، نحن بعيدون عن خط الجبهة. ومن المؤكد أنه كانت هناك غارات قليلة من جانب "الهوسار"، وأن بيوتاً قد تعرضت للحرق وأن فلاحين قد تعرضوا للنهب أو للقتل في قرى "الأبرشيات". كما كانت هناك من حين لآخر استنفارات، وعمليات، بل وبعض التحركات جيدة التخطيط. وكان هناك دائماً شعور بالحذر: فأي شيء يمكن أن يحدث، على أية حال. وعلى سبيل المثال، فقد كان على الماركيز دو كريكي أن يهرع إلى تريف، التي كان الفرنسيون يحتلوننها وكان العدو يحاصرها. لكن الحامية خانت المدينة واستسلمت للقوات الألمانية واللورينية في ١١ أغسطس/ آب ١٦٧٥. وبعد ذلك بخمسة أيام، في ١٦ أغسطس/ آب، كان الفارون الذين كانوا قد أسرعوا بالخروج قد عادوا بالفعل إلى ميترز: "على مدار جميع ساعات اليوم، رأينا الجنود يعودون إلى هنا وليس عليهم سوى فاناتهم، فالفلاحون قد جردوهم من كل شيء في الأحرار التي كانوا يختفون فيها" (٢٠٠). وفيما بعد، عند اكتمال الجلاء، كان جمهور الناس الذين عادوا إلى ميترز في حالة محزنة أيضاً. إن المنتصرين الألمان واللورينيين لم يحترموا شروط الاستسلام، والتي كانت تنص على ترك الفرسان والمشاة أحراراً في الرحيل سيراً على الأقدام وغير مسلحين: "وبالرغم من ذلك، فعندما تعلق الأمر بمغادرة المدينة، أمر دوق هذا المكان [اللورين] بتجريدهم كلهم، الضباط والجنود على حد سواء، بحيث إنهم وصلوا إلى هنا يوم الاثنين التالي، التاسع [من سبتمبر/ أيلول] في أسوأ حال في العالم؛ لقد كان معظمهم لا يرتدي

سوى الفانلات، وكانوا حفاة ودون أغطية للرأس، بل إن بعضهم لم يكن على أجسامهم شيء سوى قش ملفوف وكان آخرون يلفون على أجسامهم أشولة فارغة أو خرقاً قديمة بينما قام آخرون بحشو فانلاتهم بالتبن كي يحتموا من المطر والبرد. وعندما وصلوا إلى هنا، جرى إسكانهم في ملاجئ عند الأسوار وفي أماكن أخرى، حيث قُدمت إليهم جراياتهم (l'étape) (٢٠١). . . . وكان العدو قد انتهك معاهدة الاستلام الموقعة في تريف، وبما أن حامية تريف لم تعد من ثم ملزمة بشروطها، فقد استقرت هناك بدلاً من أن ترحل إلى فيتري (٢٠٢)، وطلبت السلطات تجهيز ملابس وقبعات وبوتات وأحذية في ميتر حتى تكفل لأولئك الذين يشكلون قوام الحامية العودة إلى حالة تمكنهم من الخدمة .

لكن الحديث لم ينته عند هذه الوقفة شبه الكوميديّة. ففي ١٨ سبتمبر/ أيلول، جرت مراجعة أحوال الجنود الذين نجوا من هذه المغامرة، وعادوا إلى ارتداء ملابس لائقة. إلا أنه كان من بينهم بعض أولئك الذين كانوا قد سلموا تريف للعدو. "بعد إخراج أربعين فارساً وجندياً من سلاح الفرسان. . . . طُلب إليهم سحب أوراق القرعة، بحيث إن خمسة كان من سوء حظهم سحب الأوراق المشؤومة قد علقوا على أعواد المشانق وأعدموا في التو والحال" (٢٠٣).

والحال أن هذه الجزئية، التي تبدو لنا بشعة، كانت، لسوء الحظ، أمراً شائعاً في ذلك الوقت، خاصة في ميتر. وكانت المدينة تتمتع بالامتياز البشع الذي يتمثل في استقبال الجنود المحكوم عليهم بالإعدام من المحاكم العسكرية العاجلة، والذين لا يعدمون على الفور. وتقول مذكرة قدمها حفارو القبور في أبرشية سانت كروا: "إن سجن هذه المدينة الملكي غاص دائماً بالهاربين من الخدمة والمجرمين المحكوم عليهم بالعمل على السفن وغيرهم من العسكريين، حيث إنه المكان والمقر الأخير الذي يساق إليه جميع السجناء من الألزاس والراين والقلاع المقامة على السامبر والميز والموزيل" (٢٠٤). وكان حفارو القبور يشكون من أنهم لا يأخذون مقابلاً لدفن هؤلاء التعساء "الذين يموت معظمهم من الأمراض المعدية" في سجنهم الرهيب - والذي كان شديد البرودة بحيث إن أقدام السجناء كانت متجمدة، بينما لم يكن الماء متاحاً إلا من بئر غائرة (قبل إنشاء "خزان مياه" للشرب في عام ١٦٩١) (٢٠٥). وفي أحد أيام شهر مارس/ آذار ١٦٩٥، امتدت النار إلى عليّة مليئة بالقش: فهل كان ذلك حادثاً عارضاً أم ثأراً؟ (٢٠٦) وكان من المحتمل أن لا يغادر مثل هؤلاء السجناء السجن إلا للعمل على

سفن الملك. وفي ٢ فبراير/ شباط ١٦٩١ (٢٠٧)، جرى ربط ستين من هؤلاء السجناء في سلسلة لنقلهم إلى السفن، وكان معظمهم من الشبان الأشداء الذين يقال لنا إنهم كانت لهم "قامات طويلة"، والحال أنهم كلهم تقريباً كان قد صدر الحكم عليهم بالعمل في السفن مدى الحياة، بوصفهم فارين من الخدمة. وكانوا يجيئون من كل أقليم في فرنسا. وعلى رأس القائمة نجد خمسة سجناء جدعت أنوفهم وقطعت آذانهم كما دمغوا بشعار الملك.

هل يجب أن نأسف لمدينة ميتر؟

كانت الحياة في ميتر بعيدة عن أن تكون عادية وطبيعية؛ فمن المؤكد أن المدينة قد عانت من دورها الذي استنفد قواها. ولم يكن الجنود محل ترحيب وكانوا ضيقاً مزعجين تصعب مراقبتهم، كما أن قرب الحدود قد جلب القلق والتبعات على حد سواء. وقد تجاوز إنفاق المدينة بصورة منتظمة دخلها المحدد نظرياً بمائة ألف -liv res (٢٠٨). وهكذا أصبحت مثقلة بالديون. ولكن ما هي المدينة الفرنسية التي لم تكن مثقلة بالديون آنذاك؟ ثم إن الإنفاق لم يتح عملاً لقوة عاملة ضخمة، ولو في صيانة التحصينات أو أمن المدينة والسيطرة عليها.

كما أن المبالغ المالية الضخمة التي كانت الإدارة الملكية تدفعها في الموقع كانت نعمة حلت بالتجار وبالحرفيين وبرجال الأعمال المحليين وبمقاضي النقود. وقد ازدهرت الحرف كلها. وكانت هناك كثرة من القصابين ولم يكن بوسع الإسكافيين أن يعربوا عن الشكوى من شيء. بل إن المكتبات الثماني التي تبيع الكتب في المدينة كان يُنظر إليها على أنها قاصرة عن تلبية الطلب (٢٠٩). - إلا من جانب طائفة بائعي الكتب المحليين، وكذلك من جانب السلطات التي كانت تخشى من تزايد عدد المكتبات ومن ارتفاع بيع الكتب المحظورة، خاصة وأن "مدينة ميتر... بحكم وقوعها على الحدود وبحكم كونها مأهولة بالبروتستانت (٢١٠)، تتيح فرصة أكبر للتجارة في [مثل هذه الكتب] ولانتهاك القانون هناك بدرجة أعلى مما في أية [مدينة] أخرى". وبما يعد علامة مؤكدة على ازدهار التجارة، أتاحت ميتر عملاً لثمانية من كتاب العدل الملكيين ولثمانية وثلاثين من كتاب العدل المحليين المعروفين بالـ "amends" (٢١١). وكانت غنية بما يكفي لاجتذاب عدد من المهاجرين السويسريين (٢١٢). بلى، لقد كانت ميتر تكسب عيشها وتحيا، ولم تكن حياتها سيئة.

كما كانت لها أوساطها المميزة، بمن في ذلك مجموعة قوية من الضباط ذوي الرتب العالية وكذلك أعضاء البرلمان الذي تأسس في عام ١٦٣٢. وقد استمد كل من البورجوازية ونبلاء الرداء معظم دخلهم من مزارع كرومهم في الريف المجاور. والواقع أن المدينة كانت قد أغلقت سوقها في وجه جميع الأنبذة ما عدا الأنبذة المنتجة في الجوار المباشر، بل إنها قد حاولت استبعاد بعض الأنبذة القادمة من القرى القريبة (٢١٣). وقد زعمت أن هناك مبرراً قوياً لعمل ذلك: "إن الأرض المحيطة بمدينة ميتر هي إقليم تلال، يتميز بتربة رملية ومزارع كروم ولا يمكنه إنتاج شيء آخر. والملكية الوحيدة لمعظم سكانه إنما تتألف من مزارع كروم تعتمد على نظام المحاصة. والأغنى بين هؤلاء السكان... هم [مجرد] من يملكون العدد الأكبر... والنبذ الذي تنتجه هذه الأرض ليس من النوع الجيد. ولا يمتدحه سوى الذين ينتجونه. فهو رديء النوعية واللون كما أنه مر إلى حد ما وله نكهة محلية خاصة جداً بحيث لا يصلح بما يكفي لإرساله إلى أي مكان آخر". وكان هذا سبباً إضافياً لمعارضة مطالب ممثل مجالس بورجونيا الذي أعرب عن سخطه من أن النبذ الذي يجيء من مقاطعته لم يكن مقبولاً للبيع العام في ميتر. إلا أنه بالنظر إلى النوعية الأرقى لأسوأ أنبذة بورجونية، فإن طرحها للبيع العام كان من شأنه أن يعني خراب مزارع كروم ميتر. فلماذا لا يكون من حق ميتر أن تقصر سوقها على أنبذتها هي، مثلما فعلت بوردو وبيون وماكون وفيتري لو فرانسوا وسان ديزيه كلها؟ لا جنود سلاح المشاة ولا سلاح الفرسان كانت لديهم ذائقة حساسة بشكل خاص. إلا أنه ربما بسببهم أيضاً تسنى لتنقية الأنبذة وفضلاتها أن تحرز تقدماً حول ميتر وفي اللورين (٢١٥). فهل يمكنكم تصور مدينة حامية في أي مكان في فرنسا نحو أواخر عهد لويس الرابع عشر دون زاد خاص من الكحوليات؟

وطبعي أن ميتر كان لها نصيبها من الناس الفقراء: فهنا كما في أماكن أخرى، كان محدودو الدخل يجوعون عندما تكون الحبوب نادرة فترتفع الأسعار. وفي عام ١٦٩٩، سجلت المدينة "٤٢٢٥ فقيراً، يسعى كثيرون جداً منهم إلى إخفاء هذا الواقع" (٢١٦). ولكن أين هي المدينة التي لم تكن لها حصتها من الفقراء، المستترين أم السافرين، في عهد الملك الشمس، ناهيك عن المسؤولين القادمين من خارجها والذين شقوا طريقهم إليها؟ بعد عام ١٦٩٩، كانت المدينة قد اتخذت احتياطات في هذا الصدد وقررت أن "الفقراء المذكورين" يجب من الآن فصاعداً "منعهم من التسول". فأولئك الذين يعتبرون "من أهالي المدينة والمنطقة" سوف يجزى احتجازهم في ملجأ سان نيكولا

للفقراء حيث سوف 'يأكلون سوياً' (٢١٧). أما فيما يتعلق بـ 'الفقراء الأجانب' ، فسوف يجري انتصدق عليهم و 'إخراجهم من المدينة مع إصدار الأمر إليهم بعدم العودة إلى التسول فيها وإلا تعرضوا لعقوبة الجلد، في حين أن غرامة قدرها مائة livres سوف تفرض على أي إنسان من سكان المدينة يساعدهم أو يتستر عليهم'. وكانت هذه تدابير شائعة أما جدواها فهي مسألة أخرى. والحال أن التسول في القرن السابع عشر كان واسع الانتشار ومهما كانت حكمة المدن أو قسوتها فإن أيًا منها لم تكن مستثناة منه.

وبالنسبة لميتر، كانت الحرب شأنًا يوميًا عاديًا. أسلوب حياة، بما يترتب عليه لا محالة من المذابح والمزاي - خاصة وأن الحرب الفعلية قد ظلت عمومًا بعيدة عن أبوابها وكانت على أية حال أكثر تهديدًا للريف المحيط بها مما للمدينة نفسها. وفي أوروبا النظام القديم، لم تؤد الحرب إلى وقف التجارة، حتى مع العدو. ومن ثم فلم يكن هناك فرق كبير بين الحرب والسلم بالنسبة لميتر. حتى في عهد لويس الخامس عشر، عندما ازدهرت المدينة وتحولت في ظل القيادة 'المستيرة' للماريشال دو بل ايل. لقد جرى تحديثها، وعرفت الساحات المفتوحة الواسعة والمباني الجديدة وأصبحت أجمل وذات تكاليف أعلى بكثير. على أنها كانت ذات تكاليف عالية بالفعل منذ أواخر عهد لويس الرابع عشر!

الرحلة الثانية: الوصول إلى طولون

هناك ثلاث إمكانيات لدراسة استقصائية (دراسة حالة) على الساحل: بريست، معقل فرنسا في بريطانيا، والذي يطل على المحيط الأطلسي؛ دنكرك، 'التي بنيت من لا شيء' على يدي فوبان، وهي نافذة فتحت بشكل خبيث على بحر الشمال (٢١٨)؛ وطولون، القاعدة البحرية الفرنسية الوحيدة في البحر المتوسط. وقد اخترت طولون، في لحظة خاصة من تاريخها، خلال صيف عام ١٧٠٧ (٢١٩)، عندما حوصرت المدينة من جانب أسطول إنجليزي - هولندي كان راسيًا قبالة جزر هيير، بينما كان جيش دوق سافوي في طريقه إلى مهاجمة القلعة ذات الدفاعات الضعيفة، واثقًا من أنه سوف يدخلها دون إطلاق رصاصة واحدة. وهكذا فقد كانت تحت تهديد مزدوج من البر والبحر. وهذه المرة لم أتجنب الحوادث المثيرة، ويمكننا القول، كما في المسرح الكلاسيكي، إن وحدتي المكان (قلعة طولون المحاصرة) والزمان تقريبًا (أيام قليلة في صيف عام ١٧٠٧، من ٢٦ يوليو/ تموز إلى ٢٤ أغسطس/ آب) قد روعيتا. لكن المسألة لم تكن سهلة. فطولون تقع في قلب خطة هجوم واسعة صيغت في لندن ولاهاي وفيينا

وتورينو وموجهة ليس فقط ضد بروفانس، بل وضد فرنسا كلها.

وكانت الطبيعة سخية مع طولون. فقد كانت المدينة تتمتع بميناء مزدوج: فالخليج الرئيسي الذي يفضي إلى البحر بين رأس سيبه ورأس بران هو مدى واسع من المياه، يكاد يشبه حجرة مفضية إلى حجرة أخرى، وهو ميناء حاجز؛ في حين أن الخليج الداخلي، وهو خليج أصغر، بنيت المدينة وترساناتها حوله، كان يوجد فيه آنذاك رصيفان، كل منهما محاط بالأسوار، بل كان هناك رصيف إضافي جهة الشرق، هو جون موريون، حيث كان يجري عادة إصلاح السفن.

وبالرغم من أن المدينة كانت قد توسعت من جراء متطلبات البحرية الملكية المنتظمة المفروضة عليها، إلا أنها كانت في عام ١٧٠٧ على الحالة التي كانت عليها دائماً، فهي مزدحمة ومحشورة داخل أسوارها، وتشكو على نحو مزمن من ضيق المكان. وفي عام ١٥٤٣، كانت تتألف من مجرد عدة مئات من البيوت - وخمسة آلاف نسمة (٢٢٠) - في أقصى تقدير، عندما سلمها فرانسوا الأول لأسطول ولجيش بارباروسا: وبعد ذلك احتل الميناء أكثر من مائة سفينة كبيرة وما لا حصر له من السفن المصاحبة وآلاف الرجال من ٢٩ سبتمبر / أيلول ١٥٤٣ إلى نهاية مارس / آذار ١٥٤٤ (٢٢١). وبحلول ذلك الوقت كانت أسوار المدينة قد أصبحت بالفعل خناقاً دون أن تكون مصدر حماية.

وبعد عام ١٥٨٩، جرى هدم الأسوار - فهل سوف يكون بوسع المدينة أن تتنفس الآن؟ أجل، ولكن لمدة قصيرة فقط. فعلى مدار عدة سنوات، ظهرت الأشجار والمساحات المكشوفة المفتوحة داخل الأسوار الجديدة، ثم جرى سد الفجوات وامتدت البيوت فجأة على خمس أو ست ضواحي الـ **bores**، التي كانت مزدحمة أيضاً.

والحال أن التحسينات التي أدخلت فيما بعد على الأسوار بناءً على اقتراح فوبان لم تعالج الهيكل المزدحم الأصلي. وبحلول بداية القرن الثامن عشر، كانت المدينة ما تزال تتألف من متاهة من الشوارع الضيقة بشكل غريب، والتي تفضي إلى طرق مسدودة أو إلى حارات خطرة، بينما قنوات الصرف الصحي مكشوفة والروائح الكريهة في كل مكان. ثم إن البيوت الضيقة بشكل لا يصدق (غرفة واحدة في كل طابق) كانت ترتفع عمودياً في الهواء وتدعمها أعمدة خارجية، تدعمها هي نفسها دعائم أفقية رئيسية تعلو الشوارع ورءوس المشاة. ولم يكن هناك مكان لحشد القوات، باستثناء المكان المكشوف الوحيد المعروف بالشان دو باتاي (ساحة المعركة)، حيث نجد أنه في ٢٥ يوليو / تموز، بينما كان العدو آخذاً في الوصول بالفعل: "خاض السيد الماركيز دو فوس، قائد

السواحل، والفارس دو جسرimalدي، ملازم السفن الكبيرة لمبارزة! ولقيا حتفهما معاً، حيث مات كل منهما بضربة سيف، فاخترقت ضربة قلب الأول واخترقت أخرى جسد الثاني. وكانا قريبين من الدرجة الأولى (٢٢٢). ويبدو أنه لم يكن بوسعهما سحب سيفيهما في أي مكان آخر في المدينة.

ومن المحتمل أن المدينة لم يكن بها أكثر من عشرة آلاف نسمة في عام ١٥٨٩ وعشرين ألفاً في عام ١٦٦٨ وثلاثين ألفاً عشية الثورة. وخلال صيف عام ١٧٠٧، بأفواج الحامية العادية الثلاثة التي فرض على سكان المدينة إسكان أفرادها معهم، وذلك بالنظر إلى قصور الثكنات، كانت تضم ستين ألف إنسان، إذا صدقنا رسالة لا يمكن الاعتماد عليها بالكامل (٢٢٣). ويُوصف هؤلاء السكان بأنهم يضمون كثرة من النساء مرتفعات الصياح، سريعات إلى الذعر والهلع، وكثرة من الأطفال وعدداً غير قليل من المومسات وعدداً كبيراً من المتسولين الذين حاولت داورية تعقب المتسولين طردهم دون طائل. وكان هناك الجنود بالطبع؛ والبحارة ورجال البحرية المرابطون على الساحل، وهم رجال مياالون إلى الشغب ويسارعون إلى سحب السكاكين التي يتمنطقون بها ويتميزون بـ "الانحلال"، ويجدون لذة في لعب القمار ولا يستسلمون للانضباط ويعجبون المغامرة والمجازفة - لكنهم في منتهى الشجاعة أحياناً.

وحول المدينة يتراعى ريف رائع، يبهل المسافر: بساتين وأزهار وأشجار زيتون وبيارات برتقال وأشجار نخيل وحقول كروم وقرى وحقول قمح - فردوس كامل. بينما خلف زمامها تعلو جبال وجبال تحرقها الشمس ولا تعرف الخضرة، وهي، كما قال فوبان، "جبال جرداء تطوق الميناء بإحكام شديد" (٢٢٤). وخلال شهري يوليو/ تموز وأغسطس/ آب الحارين في عام ١٧٠٧ ذلك، حدث نقص مريع بالنسبة لكل من البشر والحياد في مياه الشرب التي تستمدّها المدينة من نبع راجاس. وقد كتب أحد المدافعين: "كنت أظن أنه لن يتعين عليّ سوى محاربة العدو وخطوط إمداده (٢٢٥) . . . إلا أن هناك معركة! ثالثة لم تخطر على بالنا، هي نقص المياه". وكانت هناك آبار قليلة في داخل المدينة، لكن مياهها، التي تسربت إليها مياه البحر، كانت مالحة وكريهة. وكان لابد من مرابطة حراس عندها كلها "لمنع الجنود والحياد من الشرب منها" (٢٢٦). ولو أخذنا كل شيء في الاعتبار، فسوف نجد أن السياق الطبيعي كان جميلاً، لكنه كان فقيراً من حيث الأساس، بما لا يعد مناسباً جداً لإطعام الجنود، ثم إنه كان مأهولاً بفلاحين حذرين لا يتميزون بولاء كبير لملك فرنسا. بل إنهم عندما كانوا يجيئون للعمل في التحصينات، كانوا

يهربون بعد يومين، شأنهم في ذلك شأن جميع أولئك المدعوين إلى أداء الخدمة في الميليشيا، وهم من غير المسلحين" (٢٢٧).

والحق إنه في طولون، لم يكن القادة العسكريون، المستوردون عموماً من الشمال، قادرين دائماً على كسب الطاعة. لقد كان ذلك يتطلب براعة لا يبدو أنه قد حازها كاتب رسالة مؤرخة في ٢٠ يوليو/ تموز: "لم أر قط أمة على هذه الدرجة من العصيان كالناس الموجودين في هذا الجزء من العالم. إنك تصدر الأوامر لتذهب أدراج الرياح، فهم لا ينفذون ربع ما يُطلب إليهم" (٢٢٨). لكن الكونت دو جرينيان العجوز، وهو رجل من أهل البلد وسيد لبروفانس، لم يجد متاعب مع سكان طولون.

ويرجع ذلك إلى أن بروفانس، شأنها في ذلك شأن جميع الأراضي الموجودة على محيط البلد، كانت مقاطعة مستقلة. فالحكم الفرنسي لم يكن قد جرى بعد فرضه هنا. وكان التاج قد ورث بروفانس في أعوام ١٤٨١ - ١٤٨٣، إلا أنه حتى بعد مرور قرنين على ذلك الزمن كان ما يزال عاجزاً بالفعل عن السيطرة عليها. وكانت المدن، خاصة مارسيليا، ولكن آرل وإكس أيضاً، ذات امتيازات خاصة وذات قدر من الاستقلال. وصحيح أنه عندما قام دوق سافوي بغزو بروفانس في يوليو/ تموز ١٧٠٧ لم يتعاون معه الناس مثلما كان يتوقع. وكانت الأحلام قد وصلت به إلى حد توقع انتفاضة بروتستانتية. لكن المقاطعة التزمت مراقبة الوضع واتخذت موقف الحياد ولم تتحرك. فلم يتمرد النبلاء ولا رجال الدين، وانتظر الفلاحون رؤية ما سوف يحدث. لكن الماريشال دو تيسيه، قائد القوات الفرنسية، كان على أية حال قد حذر الملك بالفعل منذ بداية الحملة، عندما كان ما يزال في دوفيني، من أنه لا يمكن "الاعتماد على شعب" بروفانس؛ فحتى لو كان الناس هناك مخلصين، إلا أنهم لا يحوزون لا مدافع ولا ذخيرة (٢٢٩).

ثم إنه، في عام ١٧٠٦، العام السابق للهجوم على طولون، لم تكن الأمور تسير سيراً حسناً بالمرة بالنسبة لبروفانس. فمارسيليا، المسارعة دائماً إلى الشكوى، قد زعمت أن "القروش" اللازمة للتجارة مع شرقي البحر المتوسط، لم تعد تصل مباشرة إلى هناك عن طريق البحر: وبدلاً من ذلك "تجيء كلها من ليون التي تُرسل إليها من بايون وأولرون، عبر بوردو وتولوز" (٢٣٠). فهل من المحتمل أن ذلك يعني أن طرق البحر المتوسط كانت قد أصبحت خطرة من جراء العمليات البحرية على طول الساحل الإسباني؟ لكن الكارثة الحقيقية التي ألت بروفانس هي الأمطار الكاسحة والسيول التي

جاء بها شتاء مدمر . لقد فاض الرون وأغرق آرل وتاراسكون وتسبب في خسائر جسيمة . وكانت آرل تجار بالشكوى ، لكنها لم تكن المدينة الوحيدة المحتاجة إلى العون ، خاصة وأنها كانت مميزة ، فهي " مستثناء من دفع ضريبة الـ **taille** ، ومن توفير سكن للجنود ومن دفع ضريبة الملح (٢٣١) . وكانت الكارثة واسعة الانتشار : " لا توجد أبرشية واحدة في المقاطعة كلها دون خسائر . لقد جرفت المياه بذور الحنطة بل والتربة نفسها " ، أي الأرض الصالحة للزراعة و " في الأماكن التي لم تكتسحها السيول ، كانت الأرض مغطاة بالحجارة وبالرمال " (٢٣٢) .

وكان عام ١٧٠٦ هذا نفسه كارثياً أيضاً بالنسبة لجيوش لويس الرابع عشر . كانت حرب الخلافة الإسبانية قد بعثت القوات الفرنسية في كل أرجاء أوروبا ، ومع تتابع الهزائم ، كان قد جرى سحب الجنود إلى الحدود : ففي عام ١٧٠٤ ، بعد الهزيمة في هوشستات (بلينهايم) . ضاعت بافاريا ورجع الجيش الفرنسي عبر الراين ؛ وفي عام ١ٷ٠٥ ، أعاد الإنجليز إلى برشلونه الأرشيدوق شارل ، منافس فيليب الخامس ، وأثاروا انتفاضة في كاتالونيا ؛ وبعد الانتصار في راميه في ٢٣ مايو / آيار ١٧٠٦ ، استولى جيش مارلبورو على بلجيكا (أي الفلاندر الإسبانية) وأصبح في مواجهة الحدود الحديدية ، على مرأى من ليل ودنكرك ؛ وبعد ذلك بوقت قصير ، في ٧ سبتمبر / أيلول ١٧٠٦ ، لحقت الهزيمة بالماركيز دو لا فوياد تحت أسوار تورينو ؛ أما الميلانية ، بحامياتها الفرنسية ، فقد ضاعت في وقت قصير ، وكان لابد من الجلاء عن ييمونت دون تأخير . وفي إسبانيا ، كان استرداد مدريد (٣ أغسطس / آب ١٧٠٦) ونجاحات الماريشال دو بيرفيك قد خففت من وطأة وضع ميثوس منه ظل مع ذلك مشيراً للقلق .

وهكذا لم يعد الملك العجوز جباراً وكانت جيوشه قد " أخذت في التعود على الهزائم والنكبات المحفوفة بالتوضى " . وفي أوائل عام ١٧٠٧ ، قبل عودة الطقس الجميل مباشرة ، سوف نجد أن ميشيل دو كاميار ، المحاسب العام المسئول عن المالية ووزير الحرب منذ عام ١٧٠١ ، " قد اعترف بأنه غير قادر على تنظيم حملة الفصل الجديد " (٢٣٣) .

وفي تلك الأثناء ، ارتدت القوات المنسحبة من إيطاليا في اتجاه الألب ، في خط من سافوي ، التي كانت ما تزال تحتلها ، إلى مدينة نيس التي كانت القوات الفرنسية قد استولت عليها في أبريل / نيسان ١٧٠٣ (وإلا كانت القلعة قد صمدت حتى يناير / كانون الثاني ١٧٠٤) ، إلى جانب فيلفرانش وأنتيب ؛ وهكذا فقد سيطرت على مجمل

كونتية نيس المواجهة للكول دو تاند.

وفي ٣١ يناير/ كانون الثاني ١٧٠٧ (٢٣٤)، عين الملك الماريشال دو تيسيه قائداً لجيشه "الالبيني"، بالرغم من الضرر الذي ألحقته نكستان حديثان بسمعة الماريشال: رفع حصاري جبل طارق (١٧٠٥) وبرشلونة (١٧٠٦). وقد غادر تيسيه جرينوبل ووصل في ٢٨ فبراير/ شباط إلى بريانسون التي جعل منها موقعاً لقيادته.

وسوف يلعب هذا الرجل الدور القيادي في الأحداث اللاحقة: فهل هو الشخصية التي رسمها سان سيمون - ذلك الرجل الغريب، المتبجح والدون كيشوتي في آن واحد، والذي تدفع رسائله الملك إلى الابتسام؟ كيف يمكننا أن نعرف؟ إن سان سيمون لم يكن سخياً البتة في أحكامه على البشر. لكن بيير ديبوا، الذي إطلع على جميع مراسلات الماريشال، إنما يصف رجلاً مختلفاً تماماً، قد لا يكون جندياً عظيماً لكنه دبلوماسي أريب، ظريف وودود، تمكن، فور وصوله إلى طولون، من تهدئة النزاعات التي ترربت على المزاج الحاد والأوامر الفظة الصادرة عن سان باتيه، قائد المدينة.

وإنصافاً لتيسيه، لا بد من قول إنه عندما وصل إلى بريانسون لم تكن هناك استراتيجية عسكرية واضحة لدفاع متماسك عن الألب؛ فالممارسة الجارية لا تزيد عن تحريك "الكتائب" أو سلاح الفرسان إلى أي مكان يتهدد به العدو. إذا تحرك، تحركنا؛ إنه تكتيك المراوغات المتوازية.

والعذر الثاني هو أن الجيش المتاح له، والذي عززه الجنود العائدون من الميلانية (والذين رحلوا، بموافقة العدو، بعد اتفاق تورينو، الذي تم التوصل إليه مع الإمبراطور في ٢٣ مارس/ آذار ١٧٠٧)، لم يكن عدده يزيد عن ثلاثين ألف إلى أربعين ألف جندي. ثم إنه كان عرضة لهرب مزمن من الخدمة، حيث فقدت بعض الأفواج ما يصل إلى نصف جنودها. وفي ٢ يوليو/ تموز ١٧٠٧، كتب دو بروجلي، أحد مساعدي تيسيه، إنه كان من الضروري جعل البعض عبرة. "لقد جرى إعدام ثلاثين من الهاربين من الخدمة" (٢٣٥). والحال أن هذه العبرة، التي جاءت في وقتها ولم تعرف الرحمة، قد نجحت نجاحاً تاماً؛ فعلى مدار أسبوعين لم أسمع بأية حالة هرب من الخدمة. لكن ذلك لم يثبت شيئاً. فالهرب من الخدمة كان داءً متوطناً في جميع الجيوش. بل لقد كانت هناك تدابير منظمة للهرب: فالفارون يشقون طريقهم إلى سويسرا ثم يعودون إلى بلادهم، وإذا كانت هناك مكافآت، ينضمون إلى الميليشيا، ثم يتكرر الأمر كله من جديد. لقد كان هذا جيشاً منحدر الرواتب وسيء

التغذية وسيء التجهيز ودائم الشكوى من نقص الأحذية .
ومن ناحية أخرى، منجد أن دوق سافوي، فيكتور - أماديوس الثاني، المعزز بقوات
الأمير يوجين الإمبراطورية، كان يتمتع بوفرة من الجنود، من بينهم أربعة آلاف فرنسي
جرى تجنيدهم، بهذه الدرجة أو تلك من الإكراه، بعد كارثة تورينو. وقد أقام ثلاثة
"معسكرات"، الأولى في ايفريه، على الطريق المؤدي إلى الفال داوستا، وسان برنار
انصغرى وتارينتيز العليا؛ والثاني قبالة بينيرول وسوسا، وهما قلعتان صغيرتان يسيطر
عليهما الفرنسيون على سفوح جبال الألب في بيمونت؛ والثالث قرب كوني، مع
تعليمات بمراقبة الطرق المؤدية إلى بارشلونيت والكول دو تاند في اتجاه نيس، ثم في اتجاه
بروفانس.

وهكذا كان على المارشال تيسيه أن يراقب عدة قطاعات في وقت واحد: سافوي،
دوفينييه، بروفانس. وكان يعرف - وجميع استعدادات العدو تؤكد ذلك - أنه سوف
يتعرض للهجوم. ولكن أين؟ منذ وقت مبكر كأبريل/ نيسان، كان جواسيسه الإيطاليون
يكتبون إليه أن الهجوم سوف يكون في بروفانس. وبالرغم من أنه لم يصدق هو نفسه
ذلك، إلا أنه أبلغ البلاط بالامر. وكان الرد هو أن هذا هراء وكلام فارغ وأنه يجب أن
يركز على سافوي! وعندما نشبت المعارك في الجنوب بالفعل، وأخذ الناس في طولون
يناشدونه إرسال الجيش الألبيني برمته لمساعدتهم، كان ما يزال يتذمر: "هل من المفترض
أن أنقذ طولون وحدها من بين كل بروفانس ولامجدوك ودوفينييه وسافوي؟". وقد
أضاف: "أؤكد لكم أن الملك له رأي آخر غير رأيكم" (٢٣٦). وربما كان على حق. فربما
كانت فرساي ما تزال قلقة على سافوي.

ومن الذي كان يمكن أن يتحرر من القلق في فرنسا في صيف عام ١٧٠٧ ذلك؟ لقد
كان العدو واثقًا من أن المقاومة الفرنسية آخذة في التلاشي. ولم يكن من شأن مفاوضات
لويس الرابع عشر الدءوبة والسرية ولكن غير المثمرة أن تفعل شيئًا لزعة مثل هذه
التصورات. والواقع أن فرنسا كانت ما تزال صامدة صمودًا جيدًا. ففي بحر الشمال وفي
المانش، وفي مواجهة أعداء فرنسا الرئيسيين، كانت مراكب دنكرك الهجومية تلحق
خسائر جسيمة بالمراكب الإنجليزية والهولندية. وقد تردد مارلبورو في الهجوم على ليل
أو على دنكرك. وهنا يكمن السبب في خطة الحلفاء الرامية إلى إحداث تمويه سريع
وسهل في بروفانس البعيدة، بضرب ما تحت الحزام الهش للدفاعات الفرنسية: وكان من
المفترض أن هذه الدفاعات سيئة التنظيم بحيث إنها لا تكفل حماية طولون ومارسيليا

واكس أو لانجدوك، فيما وراء هذه المدن الثلاث، حيث كان العدو يأمل في أن يحيي في السيفان انتفاضة الكاميزار التي لم تُسحق إلا بصعوبة على يدي فيلار في عام ١٧٠٤ وعلى يدي بيرفيك في عام ١٧٠٥. وقد جرى اعتراض سبيل الأسلحة المرسلة إلى المتمردين في بوكير، وكان من المعروف أن كافالييه، زعيم الكاميزار الفلاحي، كان يتحرك في أثر جيش سافوي وكان يتناول العشاء على مائدة الدوق نفسه.

وعندئذ جرى إعداد خطة عمل كاملة، بعد مفاوضات طويلة، ويمكن العثور على آثار هذه الخطة في لندن ولاهاي وفيينا وتورينو (٢٣٧). والحال أن دوق سافوي، المدعوم بقوات الأمير يوجين، هو الذي تولى قيادة الحملة في البر. وكان فيكتور أماديوس الطموح قد عمل على التخطيط لكل شيء في أدق تفاصيله وبسرية عظيمة. إلا أنه لم يكن بوسع الأمير ولا الدوق إخفاء تحركات القوات، وإذا كان تيسيه، الجاثم في الألب، لا يستطيع دائماً رصدها بدقة، فإن الأنباء كانت تصل إلى فرنسا بسرعة عبر سان ريمو (٢٣٨) وجنوه. وسرعان ما انتشرت الشائعات التي تتحدث عن هجوم وشيك على بروفانس وطولون، وبما أن الأنباء كانت تتقل بسرعة من طولون أو مرسيليا إلى فرساي (حيث لا تستغرق أكثر من أسبوع وأحياناً أربعة أيام) فقد اقتنع البلاط أخيراً، بحلول ١٥ يونيو/ حزيران، أنه سوف يحدث بالفعل غزو لبروفانس (٢٣٩). والحال أن القائدين البحريين لطولون، دو فوفريه والماركيز دو لانجيرون - اللذين كانا في فرساي معاً - قد جرى إرسالهما على وجه السرعة إلى موقعيهما. ولم يصلا إلى بروفانس إلا في ٢٣ يونيو/ حزيران.

والواقع أن القوات الأولى لجيش سافوي - وهي عدة وحدات كبيرة قوامها أربعة آلاف جندي يتبعهم طابور ضخّم قوامه خمسة آلاف بغل - قد عبرت أخيراً الكول دو تاند في مستهل يوليو/ تموز وجرى إعلان حالة الاستنفار في جميع أرجاء بروفانس. وفي الوقت نفسه (هل كان ذلك بناء على قرار من تيسيه؟ يخامرني الشك في ذلك)، قام الماركيز دو سايب، قائد نيس، بالانسحاب من المدينة في ٢ يوليو/ تموز، ورابط مع خمس كتائب (نحو ألفي جندي) وعدد قليل من رجال الميليشيا عبر نهر فار الذي كان في فيضان. إلا أنه لم يمنع العدو من عبور هذا النهر الصغير في اليوم الحادي عشر (وإن كان ليس دون غرق كثرة من الجنود الذين اجتاحتهم السيول الهائجة) ولا من بناء جسر عبرت عليه مدفعيته في اليوم الثاني عشر.

وفي تلك الأثناء، سنجد أن فيكتور أماديوس الذي كان قد دخل نيس قد ظل قابلاً

فيها حتى اليوم الثالث عشر . فلماذا هذا التأخير؟ لقد كان السبب في ذلك هو أن الأسطول الانجلو - هولندي كان قد دخل ميناء نيس . ويكتب سان سيمون في مذكراته فيقول إن: " سيد سافوي كان قد زار الأسطول وطلب المال الذي كان قد وعد به . وكان الإنجليز يخشون من نفاذ المال وأخذوا يتحدثون في الأمر يوماً بكامله بعد الموعد المحدد لرحيل {الأسطول} . وفي النهاية، عندما رأوا أن الأمير عازم على أن لا يتحرك من مكانه قبل أن يدفعوا له، عدّوا له مليوناً (٢٤١)، تسلمها بنفسه . وهذا التأخر الذي لم يزد عن يوم واحد هو الذي أنقذ طولون، بل ويمكننا القول إنه هو الذي أنقذ فرنسا كلها: لقد أتاح لإحدى وعشرين كتيبة أن تصل إلى طولون في الوقت المناسب " .

وهذا التفسير معقول وإن لم يكن دقيقاً تماماً . فالجيش الغازي قد واصل التقدم بعد ١١ يوليو/ تموز، بقادته أو دونهم . أما القوات التي اصطفت ضده فلم تكن تتألف من أكثر من خط رقيق من الجنود . لكن الغزاة كانوا في محنة بسبب الحرارة الحارقة ونقص المياه وندرة الجرايات . كما كبّحهم الحذر، لأن الدوق كان ينوي معاملة شعب بروفانس معاملة تميز بحسن الرعاية . فقد أراد أن يصور نفسه {أمام أهل بروفانس} في صورة المحرر لهم، المستعد لتخليصهم من النير الفرنسي . وقد توصل إلى اتفاقات سلمية ودية مع المدن، مكتفياً بأن لا يطلب من كان وسان ترويز وفريجيس وجراس غير تبرعات من الجرايات والعلف . ولم يرفض أحد ذلك . بل إن الاستقبال في فريجيس كان ودياً ويبدو الآن لنا مسلياً . فقد انتابت الأسقف نوبة حماس زائد عن الحد واستقبل الدوق في قصر الأسقفية، و " ارتدى ثيابه الكهنوتية، ونثر المياه المقدسة وأحرق البخور على باب الكاتدرائية وأقام تسمية شكر للرب على احتلال " المدينة . وقد تتساءلون: وما هو المسلي في ذلك؟ والرد على ذلك ببساطة هو أن أسقف فريجيس هذا سوف يصبح فيما بعد الكاردينال فليري، الذي سوف يصبح بعد ذلك مربيًا للويس الخامس عشر، وسوف يحكم فرنسا بين عامي ١٧٢٦ و ١٧٤٠ ، بامتياز أنعم عليه به تلميذه . فكيف تسنى لهذا " الرجل البائس، الذي ولد ليخدع وليُخدع " (٢٤٢)، بحسب تعبير سان سيمون، أن يتخلص من هذا " التعاون " السيء الحظ؟ يبدو أنه نجح في ذلك دون مشقة كبيرة .

لكن هذا كله يستهلك وقت البطل الفاتح . وقد كتب تيسيه يقول: " إن سيد سافوي يصدر الأوامر ويتلقى يمين الولاء ويصادر جرايات وينظم ذلك الجزء الذي احتله من بروفانس على نحو أفضل من تنظيم واحد من أمناء الملك له . . . والناس لا يحوزون مدافع ولا ذخيرة ولا قوة؛ وهم في أعماق قلوبهم ليسوا مخلصين له، لكنهم يطيعون

ويسلمون محتويات أهرانهم لتجنب دفع نقود يتظاهر سيد سافوي حتى الآن بأنه لا يريد لها^(٢٤٣). وفي النهاية، لم يحدث إلا في ٢١ يوليو/ تموز أن أخذت وحدات سافوي تصل، واحدة بعد الأخرى، إلى كوير - المحطة الأخيرة التي تبعد عن طولون مسافة ثلاثة فراسخ. ولم تكن هذه الوحدات سوى الحرس الأمامي. وقد باغتت غارة محدودة قام بها البحارة الفرنسيون بعض الجنود النائمين في مساكنهم^(٢٤٤). وفي ٢٤ يوليو/ تموز فقط، ظهر جنود سافوي أخيراً أمام أسوار المدينة. لقد قطعوا مسافة ١٥٠ كيلو متراً في ١٤ يوماً، وهو معدل سرعة ليس قياسياً تماماً.

وفي تلك الأثناء، كانت طولون تستقبل جنود تيسيه في موجات متعاقبة من القوات: إحدى عشرة كتيبة (٤٠٠٠ رجل) في ٢١ يوليو/ تموز؛ ثماني كتائب في الثاني والعشرين؛ تسع كتائب في الثالث والعشرين؛ ثلاث عشرة أو أربع عشرة في الخامس والعشرين^(٢٤٦). وفي الثاني والعشرين، سوف نجد أن قوات الماركيز دو سائي، المنسحبة من ضفاف الفار، قد وصلت بدورها وعسكرت تحت غطاء حقول أشجار الزيتون خارج المدينة. وأخيراً، في ٧ أغسطس/ آب، أحضر الكونت دو ميدافي ست كتائب و٤٢ سرية خيالة وفرسان من سافوي^(٢٤٧)، وجرى إيواء هؤلاء الجنود في سان ماكسيمان التي سوف يصبح من السهل لهم فيما بعد أن يتحركوا منها لمطاردة قوات سافوي وعرقلة وصول إمداداتها. وهكذا كسبت القوات الفرنسية السباق على الزمن. إن المارشال دو تيسيه، الذي كان يتحرك جيئة وذهاباً باستمرار على متن جواده ("على مؤخرتي"، بحسب تعبيره) بين سيسترون وطولون وإكس ثم إلى سيسترون مرة أخرى، قد نجح في تنظيم المجهود الحربي الفرنسي، وإن كان قد عانى هو شخصياً من ذلك إلى حد ما.

إلا أنه حتى قبل وصول جيش النجدة، كانت مدينة طولون، التي كانت قد أخذت بجذ أكثر من فرساي الشائعات التي تتحدث عن هجوم على بروفانس، قد قامت هي نفسها بتنظيم دفاعها براً وبحراً. ومن الطبيعي أن الجنود والبحارة لم يكونوا على اتفاق تام في النظر إلى مختلف الأمور، إلا أن كلاً من الفريقين قد قاما معاً بجهد نشط في تحصين المدينة. وكانت أمامهم مهلة ثلاثة أسابيع، أدى النشاط المحموم خلالها إلى تحويل القلعة من حال إلى حال. وقد لعب الكونت دو جرينيان دوراً حيوياً في هذا. لقد تمكن من كسب مؤازرة أهل المدينة والقرى المحيطة بها، وانهمك الجميع، أكانوا من رجال الميليشيا أم من المتطوعين، في جهد حماسي يرمي إلى تعزيز الدفاعات. فتم هدم البيوت

المقامة على الأسوار الخارجية وتم إنجاز الطريق المغطى حول الأسوار وجرى نصب مائتي مدفع، جاءت من الترسانة، على شرفات ضرب النار التي تتخلل الأسوار؛ والحق إن المدافع كانت مصنوعة من حديد الزهر، الأمر الذي كان من الممكن أن يؤدي (وقد أدى بالفعل)، حتى ولو كانت القنابل صغيرة، إلى انفجارها، مما قاد إلى خسائر بين صفوف المدافعين تفوق خسائرهم المترتبة على رصاص العدو. وكان محور الدفاع يتمثل في بناء معقل مرتجل، يشكل معسكرًا حصينًا مجهزًا بمدافع ثقيلة، على المرتفعات المنتصبة في الجزء الشمالي من المدينة، بين الأسوار وجبل فارون، حول كنيسة سانت آن الصغيرة. ومادام هذا المعقل في أيدي المدافعين، فسوف يحافظ على إبعاد المحاصرين ومدافعهم وقواتهم الهجومية عن المدينة.

وقبل بناء هذه الدفاعات، "كانت طولون لا تساوي شيئًا" (٢٤٨). أو لعل من الأنسب القول إن دفاعها كان قد عومل بوصفه شأنًا بحريًا بالكامل، دون بذل أي جهد على الجانب البري، وهو ما جرى إبلاغ دوق سافوي به في حينه. ولذا فقد كان من دواعي حزنه وانهيار عزيمته في التو والحال تقريبًا (٢٤٩)، أن يجد نفسه في مواجهة قلعة غاصة بالجنود، وغاصة بالمدافع وذات إمدادات وفيرة من الأسلحة والبنادق والزود والخراب والبارود وقادرة على الاعتماد على احتياطات سلاح البحرية الضخمة. وهي لم تكن تفتقر لا إلى الخبز ولا إلى النبيذ أو اللحوم المملحة أو اللحوم الطازجة (وهذه الأخيرة مخصصة للضباط). وكان هناك نقص في الإمدادات من الأحذية، إلا أنه في بروفانس في الصيف، على أية حال، كانت الأحذية شيئًا يمكن للجنود الاستغناء عنه. وكان المدافعون حسني التغذية (٢٥٠) على أية حال، وبما أن النبيذ كان يباع في المدينة بسعر ٢ sous للجرة الواحدة، فقد كانت معنوياتهم عالية: إن صبيًا طبالًا، ترك طبلته ليستخدم مزمارة، كان يعزف لهم كل ليلة حتى يرقصوا (٢٥١). كما أن المعنويات كانت عالية، أو أصبحت كذلك، بين صفوف القادة. وكان تيسيه يقول واثقًا، منذ وقت مبكر تمامًا، إن دوق سافوي سوف يجري دفعه إلى التقهقر إلى ما وراء الفار.

وكانت قوات العدو ما تزال تصل إلى مشارف المدينة، ولم تحتل المرتفعات المحيطة بكنيسة سانت كاترين إلا في صباح ٢ أغسطس/ آب (٢٥٢). ولم تكن مدفعيتها الثقيلة قد اتخذت مواقع لها بعد. والواقع أن المحاصرين قد اصطفوا في مواجهة الجانب الشرقي من المدينة وحده؛ وهم لم يلتفوا حوله، ومن ثم فإن هذا لم يكن حصارًا بالمعنى الدقيق للكلمة.

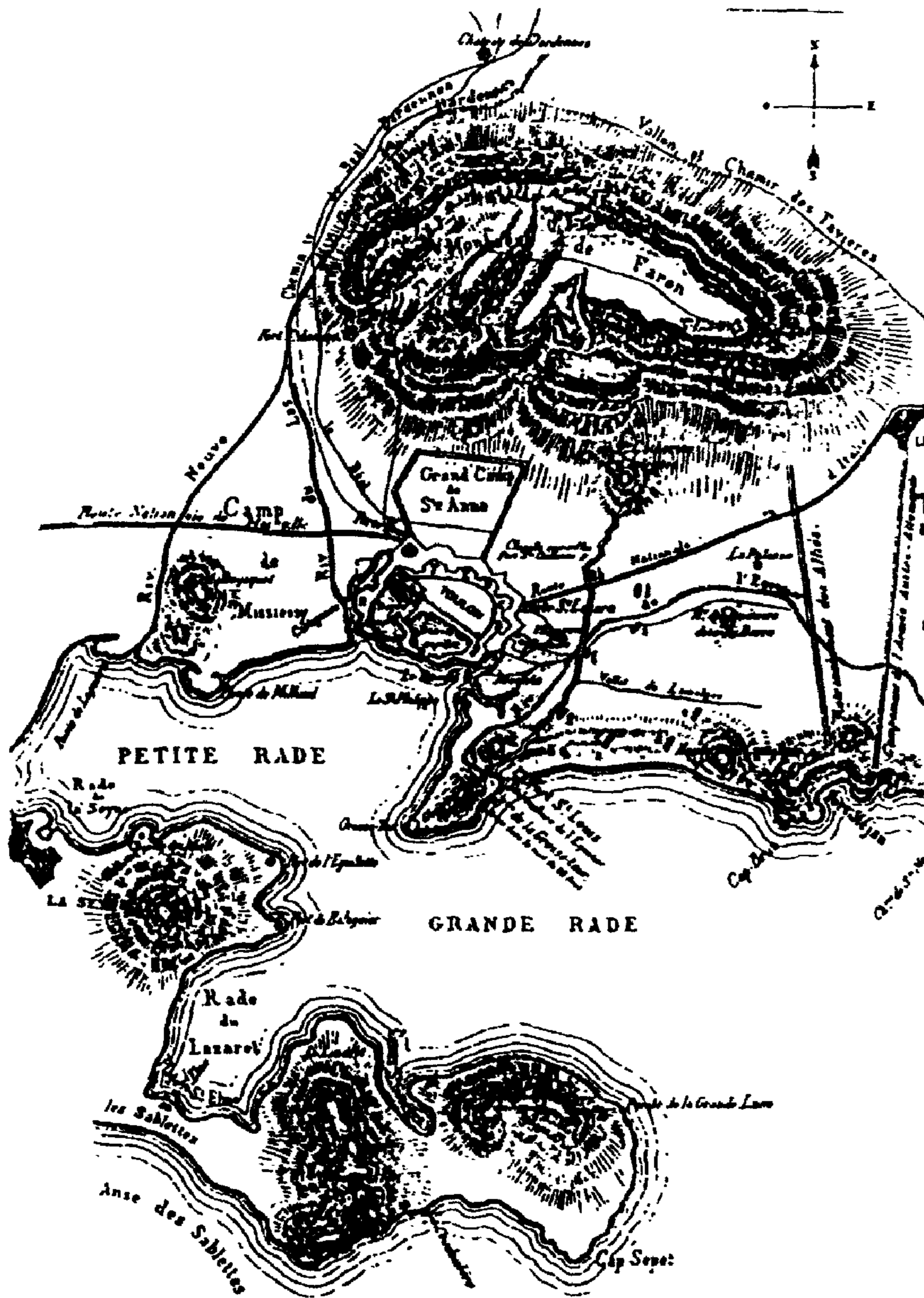
وفي تلك الأثناء، سنجد أن الأسطول الأنجلو - هولندي، الذي كان قد وصل مبكراً، قد اتخذ موقعاً له نحو ١٠ يوليو/ تموز قبالة جزر هريير. وكان عليه أن يتظر وصول قوات سافوي حتى يشرع بإنزال الجرايات والمدفعية لها، وقد كابد عدة أيام من رياح الميسترال التي كانت تهب بقوة حالت دون دخول السفن مياه طولون.

وفي مواجهة هذا التهديد الجسيم، كانت القيادة البحرية في طولون قد ضاعفت تدابيرها الوقائية. وكانت تخشى قبل كل شيء من اجتماع قوات العدو في البر والبحر. فكيف يمكن حماية السفن الراسية في الميناء لو قامت مدفعية العدو البرية بقصفها بينما أسطول العدو يحول دون خروجها من الميناء؟ والخروج من الميناء يتطلب على أية حال تسليح السفن، وهي مهمة تتطلب وقتاً طويلاً وتكاليف كبيرة. وقد تمثلت مشكلة أخرى في كيفية حماية مستودعات البحرية الضخمة في الترسانة. والماركيز دو لانجيرون، القائد البحري العام، كان يتخذ قراراته بناءً على (أو أحياناً ضد) نصيحة القادة الآخرين، وكان يوزع اللعنات والدمدمات باستمرار، شاكياً من الجميع ومبدياً بوجه عام كل ما يدل على سوء المزاج والطابع. والحق إنه لدى وصوله في ٢٣ يونيو/ حزيران كان يعتقد أن من المستحيل الدفاع عن المدينة. ولذا فقد كان شاغله الأول هو تفريغها بأسرع ما يمكن من بعض مواردها الثرية: المدافع المصنوعة من حديد الزهر ومدافع الهاون وحبال الأشرعة والصواري وأشرعة المراكب وتجهيزات الأشرعة والصواري - والتي أرسلت كلها إلى آرل على متون ٧٢ مركباً. وقد جرى إغراق بعض المدافع والكابلات في الخليج: فسوف يتم إخراجها فيما بعد، أما البطاريات التي تدافع عن الموانئ فقد جرى ترتيبها بشكل جيد؛ وأما السفن الراسية في الميناء فقد جرى نزع صواريخها وإغراقها بمجرد اقتراب العدو من طولون، حتى لا تشتعل بنيران العدو أو، وهو الأسوأ، تسقط في أيدي العدو. والحال أن سبع سفن عائدة من الساحل الإيطالي قد جرى تحويل مسارها إلى مارسيليا، وذلك بالرغم من احتجاجات قائدها، الماركيز دو روا. فهي لو رست في ميناء طولون، لتحولت إلى أهداف يمكن النيل منها بكل سهولة، مع أن هذا القرار قد حرم المدينة من الدفاع المتحرك الذي كان بوسع هذه السفن تقديمه وحرمها من قوة نيران المدافع الكبيرة الموجودة على مقدماتها، كما حرّمها بشكل خاص من عمل أطقم السفن التي كان يمكن استخدامها في أغراض أخرى. وكانت هذه التدابير كلها قابلة للنقاش، بل لقد جرت مناقشات بشأنها بالفعل. لكنها، كما سوف أوضح حالاً، كانت في واقع الأمر مفيدة وذكية. وكان أحد هذه التدابير دليلاً على

الشكل ٣٧

موقع ودفاعات طولون في عام ١٧٠٧

LE SITE ET DEFENSE DE TOULON EN 1707.



العبقرية: استخدام سفينتين من "الطراز" (٢٥٣) الأول، السفينة تونان والسفينة سان فيليب، المسلحتين بتسعين مدفعاً. فالسفينة تونان، المحمية ببعض هياكل السفن العتيقة التي جرى إغراقها عمداً من حولها، والراسية هي نفسها على ركام طيني في مواجهة موريون، قد جعلت نيرانها القوية في موضع متوسط بين المدينة وأي مهاجم يقترب من الشرق على طول الطريق القادم من نيس. وقد جرى تدعيم السفينة بالأخشاب الصلبة وبإمكانات سحب على المراسي، وكان بالإمكان أولاً إطلاق نيران المدافع المائلة على جانب الميناء، ثم القيام، عند إعادة شحنها بالقنابل، بالدوران وإطلاق نيران بطارية المينة. أما السفينة سان فيليب، التي ظلت حرة الحركة، فقد رابطت في الجهة الغربية، قبالة كاستينياك، وكان بوسعها، عند الضرورة، أن تتحرك في اتجاه الموريون - مثلما فعلت خلال الحصار.

وإذا وجد القاريء على الخريطة [في الشكل ٣٧] دفاعات طولون المائلة على البحر، والتي تحرس ثغر الخليج الكبير - مواقع المدفعية على رأس سيبه جنوباً وحصون سانت مارجريت وسان لوي شمالاً على رأس بران - فسوف يكون بوسعهم أن يرصد العملية الأولى جد المتواضعة التي قام بها أسطول العدو القوي. لقد اكتفى بمجرد الاستيلاء على هذه المواقع الخارجية، دون أن يجد لها أية فائدة، فهجرها. ثم اتجه إلى رأس بران. وفي ١٦ أغسطس/ آب، استولى على قلعة سانت مارجريت (التي يسيطر عليها ٤٨ جندياً). أما قلعة سان لوي، التي يدافع عنها نحو مائة جندي، فقد صمدت لقصف طويل وقاومت حتى اليوم الثامن عشر، عندما انسحبت الحامية عن طريق البحر. ولم تكن هذه انتصارات عظيمة: لقد استسلمت سانت مارجريت بسبب نفاد الماء (٢٥٤). وللدخول إلى المرسى الداخلي الصغير، والذي يشكل مدخلاً رئيسياً إلى الميناء، كان على الأسطول أن يهاجم البرج الكبير، وهو حصن قديم كان قد جرى تجديده وتزويده بالمدافع، بينما كان على الأسطول في الجهة الجنوبية أن يخرج من حلبة القتال كلاً من برج بالاجيه وقلعة ليجيليت - وكلها عمليات صعبة بالنسبة لأسطول سرعان ما سوف يفقد حماسه من جراء الفشل السافر والمبكر لهجوم قوات دوق سافوي على البر.

كانت قوات سافوي قد اتخذت مواقع لها على طول خطين متوازيين، بين جبل لا مالج جنوباً ومرتفعات سانت كاترين شمالاً، فقطعت بذلك الطريق بين طولون ونيس. وخلال الأسبوع الأول من أغسطس/ آب، لم تكن العمليات تتألف من شيء أكثر من نيران للأسلحة الصغيرة وطلقات مدفعية قليلة هنا وهناك وتشديد السواتر الترابية المجهد.

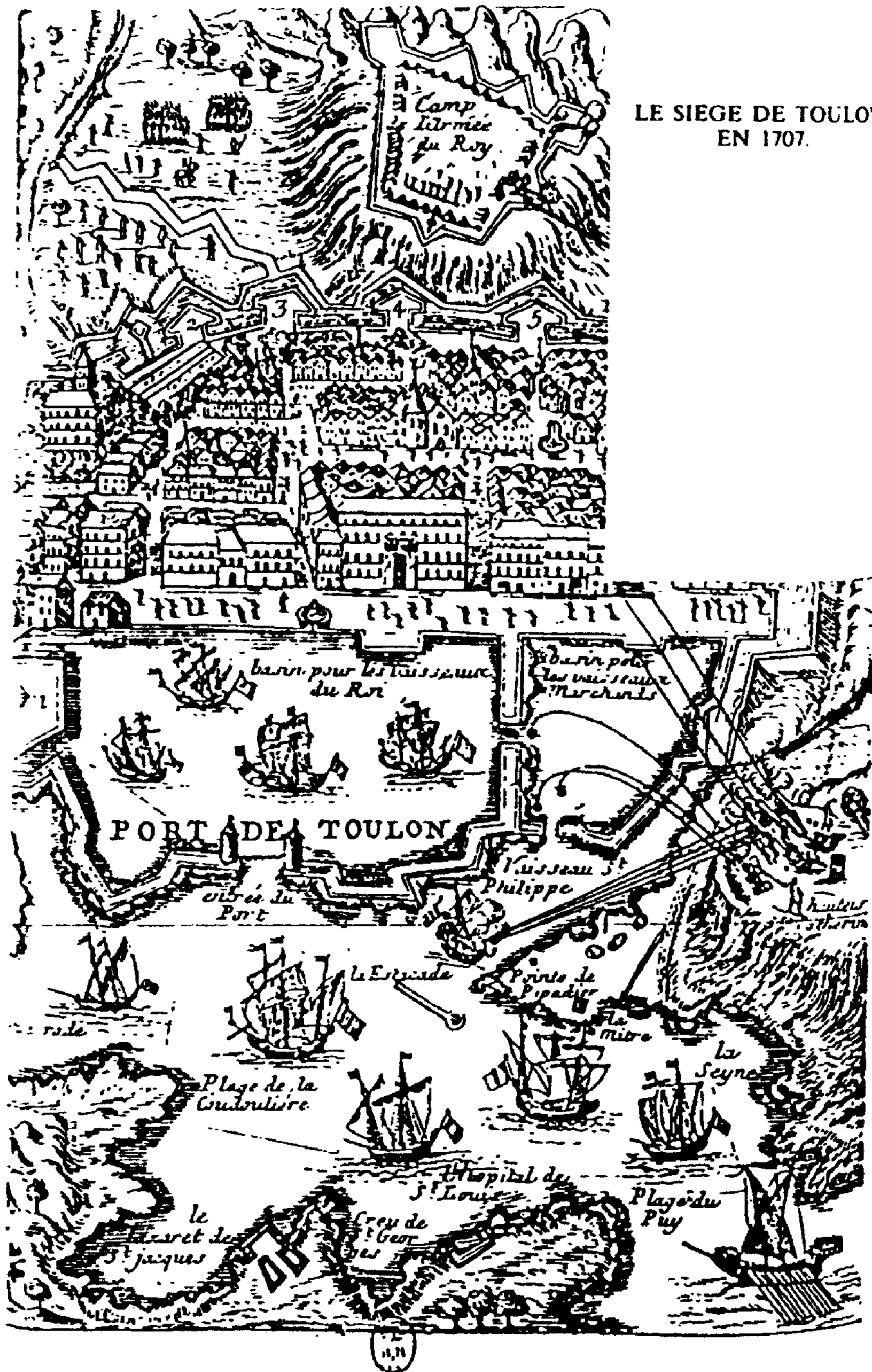
والحال أن المحاصرين، الذين يشكون من قلة الزاد ومن الإجهاد، كانوا، بالرغم من مراقبة شرطة قوية لهم عن قرب، يلجأون دائماً إلى الهرب من الخدمة وإلى الانضمام إلى القوات الفرنسية. وفي نهاية الأمر، كان هناك آلاف من هؤلاء الهاربين أو "المستسلمين" كما كانوا يسمون بذلك، وهم جنود رائعون حسنو الملبس لكنهم يشكون من الجوع. وكان يجري الترحيب بهم ترحيباً حاراً كما كانت توجه إليهم أسئلة دقيقة قبل إرسالهم إلى مارسيليا وفي جيب كل منهم ١٥ écu. وبما أن جيش الدوق قد فقد السباق مع الزمن وبدد من ثم فرصة سهلة، فقد أخذ يتداعى وينهار. وفي هذه الظروف بالتحديد، "في فجر" ١٥ أغسطس/ آب، أدت غارة شنها المدافعون إلى إثارة الاضطراب في الخط الأمامي للعدو، بين لأكروا فارون وسانت كاترين. لقد قُتل أو جُرح أو أُسر أكثر من ألف من جنود العدو. أما الخسائر الفرنسية فقد كانت تافهة بالمقارنة: نحو خمسين جندياً. وبعد أربع عشرة ساعة كان قد جرى إخلاء الموقع الذي كانوا يحتلونه. وهكذا فإن هذا لم يكن في الواقع غير طليقة إنذار. لكن قوات سافوي عانت كثيراً ولم تتمكن من إعادة احتلال الموقع. وفي اليوم التالي، جرى تحريك مدافعهم التي راحت تطلق "القنابل" على المدينة لمجرد الانتقام: لقد تهدمت ثمانية منازل و "تصور الأسقف في الليلة الماضية أنه سوف يلقي حتفه في فراشه". وبسبب الذعر والهلع، هرب السكان من المدينة.

لكن هذا الحدث إنما كان يرمز في الواقع إلى انتهاء المعارك؛ ففي اليوم التاسع عشر، بناءً على اقتراح من المحاصرين، جرى تبادل الأسرى. وقد دُعِيَ الضباط الفرنسيون الموقدون لهذا الغرض إلى مائدة الأمير يوجين، وفيما بعد استقبلهم دوق سافوي بـ "لطف بالغ" وطلب إليهم البقاء لتناول العشاء معه. وكان الحديث الذي دار على المائدة منصباً على العمليات التي دارت حتى الآن وعلى "الجيروسم" الاثنتين: تونان وسان فيليب، اللتين سميتا بهذا الاسم دون أن تقول لنا الوثيقة لماذا. وقد قدم الدوق إلى ضيوفه الشامبانيا، معتذراً بأن ما لا شك فيه أنها ليست في جودة الشامبانيا التي يقدمها السيد دو فوفريه، قائد حامية طولون، الذي كان مشهوراً بروعة مآدبه (٢٥٥). وهكذا فبالنسبة للقادة على الأقل، كانت هذه حرباً أنيقة. وبعد ذلك بيومين، وسعيًا إلى تسهيل الانسحاب الذي قرروه، نقل جنود سافوي مهماتهم ومدافعهم وجرحاهم إلى أسطول الحلفاء.

وكانت بحرية العدو مشغولة عن طليقة الرحيل - ويصعب وصف ذلك بأنه موقف

الشكل ٣٨

حصار طولون في عام ١٧٠٧



شهم أو نبيل. فخلال ليلة ٢١ - ٢٢، قصفت خمس جاليوتات طولون حتى الخامسة صباحاً، قبل أن تعاود الانضمام إلى الأسطول الذي أبحر في المساء التالي. والحال أن هذا القصف كان أخطر بكثير من رصاصات وقذائف الهجوم "البرى"، حيث إن الجاليوتات كانت تتحرك على مقربة شديدة من الخليج تحت قلعة سان لوي. وقد اشتعلت النيران في سفيتين قديميتين، وكان لابد من سحبهما إلى وسط الميناء لمنع النار من الانتشار والامتداد إلى السفن الأخرى، لكنهما أتاхта على أية حال وهجاً عظيماً سمح بتوجيه نيران العدو توجيهاً محكماً. فأصيبت فرقاطتان وتسببت قنبلة في إحداث حريق على السفينة ديامان، إلا أنه من حسن الحظ أنه تسنى حصاره بسرعة والتغلب عليه. "كما أصيبت منازل كثيرة، مع أن ثلثي قنابلهم لم تنفجر أو أنها انفجرت في الهواء، ولولا ذلك لكان الضرر قد أصبح أكثر جساماً".

وفي تلك الأثناء، بما أن دوق سافوي كان قد سحب مدافعه وجرحاه، فقد سارع إلى شق طريقه خارجاً من بروفانس. وفي سياق هذا الانسحاب "المنظم"، جرى نهب وحرق القرى وفرض الفدية على المدن أو سلبها ونهبها. ولم يكن بوسع المارشال دو تيسيه الذي كان يطارد العدو أن يلحق به، فقد كان متخلفاً عنه بسبع أو ثماني ساعات. وما كان يفتقر إليه ليس هو الرجال بل الجياد والعربات، ثم إن الجيش المنسحب لم يخلف وراءه شيئاً من الجرايات أو من العلف. والحال أن الفلاحين من جميع الجهات، تحت قيادة النبلاء المحليين، ورجال الميليشيا، بل وقساوسة الأبرشية، هم الذين انقضوا على الجنود النهابين، "بحيث إنه كانت هناك في كل مكان... سلسلة من الكمائن والهجمات المتواصلة وتبادل نيران البنادق؛ ولم تكف هذه العمليات على مدار النهار والليل الكامل والذي احتاجه الأعداء لاجتياز الايستريل، حيث كان هناك ستة آلاف أو سبعة آلاف من رجال الميليشيا الذين قتلوا عدداً كبيراً منهم. لكن ذلك لم يكن دون خسائر في صفوفهم هم أيضاً، وقد جرى شق أولئك الذين أسرهم العدو على فروع الأشجار، وهو ما لم يؤد مع ذلك إلى النيل من عزيمة الباقين أو إلى إبطاء مطاردتهم" (٢٥٦). لقد فقد الجيش الغازي نصف رجاله في الحملة المغامرة على بروفانس. ثم اتجه بعد ذلك إلى نهب كونتية نيس، التي تنتمي إلى الدوق، بالوحشية نفسها التي نهب بها بروفانس، وفي نهاية الأمر اختفى على الكول دو تاند في اتجاه ييمونت. وفي ٢٦ أغسطس/ آب، تنهد دوق سافوي: "يا لها من ورطة عظيمة تورطت فيها".

ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من ذلك؟

هل انتصرت فرنسا بالفعل في معركة حصار طولون؟ سوف يكون مثل هذا القول مبالغاً فيه إلى حد بعيد. لقد تم تفادي الخطر إلا أن من الواضح أن ذلك كان لقاء ثمن. وقد قيل إن دوق سافوي لم يحمل معه أكثر من ألفي livres، لكنه عاش على حساب الريف وتسبب في أعمال نهب ودمار رهيب. وطبيعي أن بروفانس سوف تلحق جراحها، مثلما تفعل ذلك كل الأراضي المخربة عندما يعود السلم. لقد بدأت الحياة من جديد وبحلول العام التالي كان أهل بروفانس يبدون إذعانهم وحسن نواياهم، وإن لم يكن "ولاء" هم كما أوضح سيدهم الكونت دو جرينيان، عندما وافقت مجالسهم على دفع ضرائب قدرها مليون livres اعتادت المقاطعة دفعها للملك. والواقع أن الأقليم سوف يكابد مكابدة أقسى في عام ١٧٠٩، خلال الشتاء الجليدي الذي أدى - بشكل أقوى مما فعله النهابون وقاطعو الأشجار في عام ١٧٠٧ - إلى قتل الآلاف والآلاف من أشجار الزيتون.

ثم إن الخاسرين في معركة طولون قد ثاروا لأنفسهم. فالحال أن جيش تيسيه كان قد عاد عبر طرق الألب إلى المواقع التي كان قد غادرها في دوفينييه وسافوي، إلا أنه لم يكن في عجلة من أمره. لكن العدو تحرك هذه المرة تحركاً أسرع. فالأمير يوجين، القادم من بيمونت، قد تمكن من مباغته سوسا، التي كان الفرنسيون يحتلونها في جبال الألب الشرقية، على أرض بيمونتية. وقد قاومت القلعة مدة أطول قليلاً، إلا أنه تم الاستيلاء عليها في ٣ أكتوبر/ تشرين الأول. وبذا خسرت فرنسا بوابة مناسبة إلى بيمونت عبر الألب (وإن كان صحيحاً أن بينيول وفينستريل قد بقيتا). فهل كنتيجة لهذه الخسارة، أو على أثر وشاية ما (كان الجيش موبوءاً دائماً بالتزاعات الداخلية) أن المارشال دو تيسيه قد أصبح مغضوباً عليه تقريباً وأعفي من قيادته؟

ومع ذلك فقد كان الاستيلاء على سوسا مسألة هينة. فالأخطر والأصعب على التقدير هو آثار حصار طولون بالنسبة للبحرية. ومن المألوف إلقاء اللوم على القيادة البحرية لطولون بل واعتبار الماركيز دو لانجيرون المتهم الرئيسي. وسوف أتجنب عمل ذلك، فمصير بحرية لويس الرابع عشر لم يتقرر في حصار طولون.

وأنا أوافق على أن حالة ميناء طولون، بمجرد رفع الحصار، كانت حالة مؤسفة: "هذه السفن الرائعة كلها والتي كانت في وقت من الأوقات فخر الميناء أصبحت الآن بلا صواري، وبعضها مائل على جانبه الأيسر أو على جانبه الأيمن، وبعضها الآخر مثقوب

من مقدمته أو من مؤخرته، بما يدفع المرء إلى الارتباب في إمكانية نجاحها في أي وقت في أن تشكل أسطولاً من جديد". وعندما تم رفعها، تبين أنها قد "أصيبت إصابات رهيبة؛ فمثل هذا الوضع المحزن قد أضعف كل الفرجات بين ألواحها الخشبية وأحدث شقوقاً يصعب إصلاحها وعجل بتحلل كل أجزاء هذه السفن" (٢٥٧).

فهل ضحى الماركيز دو لانجيرون بسفنه من غير هدف؟ ومع ذلك فمن الذي كان بوسعه أن يتنبأ بأن الحصار سوف يكون قصير الأمد إلى هذا الحد، بل ومسألة مضحكة؟ لقد توقع لانجيرون حصاراً حقيقياً، حصاراً طويلاً الأمد، يتعرض فيه الميناء لنيران العدو وتطلق فيه المدفعية الموجودة على الشاطئ، نيرانها بحرية على السفن المصطفة في الميناء. وفي هذه الظروف المتوقعة، لم يفعل سوى مراعاة القواعد التي تملئها الخبرة والتجربة - مثلما كان من الممارسات العادية في المدن التي توشك على أن تتعرض للحصار أن تنزع حجارة الطرق المرصوفة في حالة وجوب استخدامها كقذائف (مثلما حدث في طولون). وقد جرى تجريد السفن من صابوراتها (وسعيًا إلى تحقيق السرعة، جرى تفريغها في التو والحال) وغمرها في الماء ولكن دون إغراقها تمامًا. وبمجرد اتجاه العدو إلى الانسحاب، أعيد تعويمها واحدة بعد الأخرى، وقد تحدث الماركيز دو لانجيرون في رسائله عن إعادة التعويم المتعاقبة هذه وكأنها انتصارات لا أول لها ولا آخر، بل وكأنها، كما يمكننا أن نتخيل ذلك، أدلة على صواب مسلكه.

وهكذا ففي ٣٠ أغسطس / آب ١٧٠٧، كتب إلى بونتشارتران: "بدأت هذا الصباح في ضخ المياه من فودرويان، وهي إحدى السفن التي بلغك من مارسيليا أنها في حالة جد مؤسفة؛ وبحلول الظهيرة، طفت على وجه الماء" (٢٥٨).

وفي ٦ سبتمبر / أيلول: تكرر الالسن الحادة "أنه [لانجيرون] قد أغرق سفن الملك الكبيرة في قاع البحر" (٢٥٩). وهذا كذب واقتراء: "لقد أدخل الماء إلى السفن الكبيرة حتى البطارية الأولى فقط. وإذا كان قد اضطر إلى إغراق سفينة كبيرة، فقد أخذ في اعتباره أن يعيدها إلى الطفو في أربعة أيام".

وفي ١٥ سبتمبر / أيلول: "لقد جرى تفريغ فودرويان وسولي رويال وتريومفان وأدميرابل كلها ولا تدخل فيها قطرة ماء واحدة". أما تيريل وأنترييد فسوف تعاودان الطفو قريباً جداً. وأما فيما يتعلق بسان فيليب وتونان، بطلتي معركة الحصار، فإن الأولى لم تغرق، وقد جرى رفع الثانية، "لكن الملك لا يحوز سفيتين معطويتين كهاتين وهما في حالة عطب شديد جداً بحيث إنني لا يمكنني أن أكون مسئولاً عنهما في حملة

تحدث في الصيف^(٢٦٠). وأخيراً، في ٩ أكتوبر/ تشرين الأول، الانتصار: "لقد انتهت المهمة"^(٢٦١).

وهذا يعني أن طولون قد استعادت أسطولاً رائعاً. ولكن هل كان الأسطول رائعاً قبل الحصار؟ ذلك في الواقع هو لب المسألة. والحال أن مذكرة من آرنول إلى بونتشارتران كتبت في ١١ أغسطس/ آب، قبل رفع الحصار، إنما تدفع المرء إلى الشك في ذلك^(٢٦٢): "إنك على حق تماماً يا سيدي عندما تقول إن من شأن ثلاثين أو أربعين سفينة أن تكون أكثر فائدة لطولون من جميع القوات التي يمكن إرسالها إلى هناك، لأن من المؤكد أن دوق سافوي ما كان ليفكر في مهاجمة المدينة لو كان قد فكر في أننا قد يكون لنا في البحر ولو ٢٠ سفينة في حالة تسمح لها بمهاجمة الأسطول الذي سوف ينقل إليه جانباً من جرايات جيشه إلى جانب المدافع والذخيرة، للاضطلاع بمثل هذا العمل. إلا أنها حقيقة مؤسفة، لا يسع المرء الأسف لها أكثر من اللازم، أن البحرية لم تكن في مثل هذه الحالة وقد وجدت نفسها من ثم قاب قوسين أو أدنى من الدمار التام، إن جاز هذا الكلام". وآرنول هو ذلك "المفتش" الذي كان قد أعاد تنظيم ميناء بريست والذي كان، مع أنه لم يكن بحاراً، قد لعب دور المشرف في طولون، وإن كان قادة الدفاع قد نحوه جانباً إلى حد ما. لقد كان رجلاً ذكياً وراصداً لكل ما يجري من حوله، ولم يكن مفرط الود تجاه أحد. على أن ما يقوله لا يوجه الاتهام إلى القادة البحريين في طولون، بل إلى مجمل سياسة حكومة فرساي، التي ضحت بالبحرية لحساب الجيش، ورهنت كل شيء، منذ ١٦٩٢ ولا أوج، بحرب العصابات التي تخوضها سفن القرصنة، متخلية إلى هذا الحد أو ذاك عن المعارك البحرية الواسعة النطاق بوصفها باهظة التكاليف. فهل كان الملك مرغماً على هذا الخيار؟ ربما، فحرب القرصنة هي خيار إنسان لا حول له ولا قوة. وفي الحالة التي أمامنا، لم يكن الرجال، أكانوا بحارة أم عمال ترسانات، هم غير المتوافرين في طولون، كما لم تكن المواد، بما في ذلك الصواري الطويلة بشكل غير عادي والتي كان يجري تعويمها على نهر الإيزير ونهر الرون. إن ما كانت طولون بحاجة إليه هو المزيد من المال، والذي لا يمكن في غيابه لا إصلاح السفن ولا إعادة تجهيزها^(٢٦٣).

بعد الحصار، من الواضح أن المصاعب المالية قد أثرت على المدينة. وقد أصيب النشاط بالركود. أما السفن التي أمكن تعويمها من جراء الضخ الممل الذي قام به السجناء العاملون على السفن، فقد تُركت مرمية في وحل الخليج. وكان ذلك يعني الحكم عليها

بالإعدام ثم تفكيكها واستخدام أخشابها كوقود. ومما لا شك فيه أنه في كل ميناء في أوروبا، كانت السفن القديمة تتعفن بهدوء في مياه الموانئ الغادرة والباردة جداً. والحال أن السفن العتيقة المهجورة التي حبس فيها الإنجليز الأسرى الفرنسيون خلال حروب الثورة والحروب النابوليونية كانت سفناً من هذا النوع بالتحديد - فهي سفن قديمة خرجت من الخدمة. إلا أنه في طولون، توقفت نشاطات الترسانة وكانت البطالة بين العمال كارثية. وكانت ما تزال هناك سفن ومراكب تغادر الميناء، لتحمي التجارة الفرنسية في شرقي البحر المتوسط أو سفن الحبوب في شمال أفريقيا. كما كانت طولون مناسبة لتجهيز سفن القرصنة التي كانت الدولة تعيرها أو تؤجرها لأفراد يسلحونها على حسابهم. وكان هذا أشبه ما يكون بما يمكن أن نصفه اليوم بخصخصة سفن من القطاع العام. وهكذا ففي عام ١٧١٢، غادرت طولون ثلاث سفن نقل وثلاث فرقاطات وغاليونان في أواخر مارس/ آذار، تحت قيادة كاستار، وهو واحد من أكثر البحارة في فرنسا مهارة، وإن كان انضباطياً متشدداً مكروهاً من البحارة. وقد عبر الأسطول الصغير مضيق جبل طارق واتجه إلى جزيرة ساو تياجو البرتغالية في أرخبيل الرأس الأخضر، حيث استولى عليها ونهبها. ثم واصل الإبحار إلى المارتينيك، وباغت وفرض الفدية على مستعمرات سورينام وإيسيكيبو وبريس الهولندية وهاجم جزيرتي مونسيرات وسان كيتس الإنجليزيتين واللتين تعرضتا للنهب الشامل. ثم عاد إلى طولون.

لكن هذا النوع من القرصنة - والذي كان ناجحاً جداً أحياناً - وإن لم يكن بحال من الأحوال مربحاً دائماً - لا يجب اعتباره دليلاً على قوة بحرية فرنسية. ففي عام ١٧٠٨ استولى الإنجليز من الإسبان على مينوركا وبورت ماهون. وكانت بورت ماهون المرسى الأكثر أمناً في البحر المتوسط خلال العواصف الشتائية الشرسة وكانت قد تعرضت للتهديد من جانب الإنجليز منذ هبوطهم إلى برشلونه في عام ١٧٠٥ لكنها تمكنت من حماية حررتها بفضل الإمدادات التي جاء بها الفرنسيون من... طولون. أما الآن، فإن الأسطول الإنجليزي، وقد توفرت له قاعدة كهذه، سوف يكون بوسعه قضاء فصل الشتاء في البحر المتوسط. وقد تمكن من نهب سيت في عام ١٧١١. وهذا النجاح لا يمكن تفسيره إلا في ضوء الشلل الفرنسي.

ويجيء الدليل على توقف النشاط الفرنسي من سجل يحمل تاريخ ١١ مارس/ آذار ١٧١٣، أي قبل شهر بالضبط من توقيع معاهدة أوترخت (١١ أبريل/ نيسان ١٧١٣). وهو عبارة عن قائمة بجميع السفن الموجودة في ميناء طولون: فهناك ٣٢ سفينة كبيرة من

"الطراز" الأول والثاني والثالث والرابع، تحمل فيما بينها ٢٣١٨ مدفعاً - وهو تركيز ضخم للقوة النارية. لكنها كلها تقريباً كانت سفناً قديمة. والأكثر احتراماً بينها، شيفال ماران، التي بنيت في عام ١٦٦٤، كان عمرها نحو خمسين سنة، وما كان يمكن لها أن تعوم بالمرّة لولا إصلاحها في بريست. وكانت أعمار اثنتين وعشرين سفينة تتراوح بين ٢٠ و ٢٩ سنة؛ بينما عرفت ثمانى سفن أخرى مدد خدمة تتراوح بين ٥ و ١٩ سنة. وواحدة فقط هي التي أعيد تجديدها بعد حصار طولون، كونكيران في عام ١٧١٢، وكانت هذه السفينة من الطراز الثاني (٧٤ مدفعاً). وقد جرى اعتبار ست من السفن غير مناسبة للخدمة، جاهزة لتفكيكها - وكانت هذه السفن من بين السفن الأكبر حجماً. وكان متوسط عمرها ٢٠ سنة. لكن السفن في تلك الأزمنة كانت تتدهور بسرعة أكبر كلما كانت أكبر حجماً. ففي عام ١٧٠٤ مثلاً، جرى اعتبار السفينة رويال لوي غير صالحة للخدمة (٢٦٤) - وهي أجمل سفينة في الأسطول ومجهزة بمائة وعشرة مدافع. والحال أن هذه السفينة التي بنيت في عام ١٦٩٢ قد جرى إخراجها من الخدمة بعد اثني عشر عاماً من ذلك التاريخ (٢٦٥).

وإذا كنت قد قرأت قراءة صحيحة "الوضع" المعروض في هذه الوثيقة التي ترجع إلى عام ١٧١٣، فإن سبع سفن فقط هي التي كانت ما تزال صالحة للإبحار (٢٦٦). لكن المشكلة الحقيقية، والتي تتجاوز البوارج، هي الحالة العامة لصحة الاقتصاد الفرنسي في ذلك الوقت. لأن كل شيء كان يتوقف على هذه الحالة. فهل كانت هذه الحالة، في تلك الأعوام الأولى من القرن الثامن عشر، معتلة إلى الحد الذي يشير إليه بعض المؤرخين؟ لقد وجدت أن المناطق الداخلية من البلد كانت أكثر ازدهاراً مما يعتقد عادةً، خلال الأعوام الأخيرة لحرب الخلافة الإسبانية. كما أن التجارة، في البحر المتوسط، من خلال مارسيليا والموانيء الواقعة على سواحل بروفانس، قد واصلت الازدهار: فالقطن والحبوب والجلود القادمة من شرقي البحر المتوسط والحبوب والجلود القادمة من شمال أفريقيا قد واصلت اجتياز البحر، فهل ما كان غائباً هو مجرد الإرادة؟ هل اختارت فرنسا في عهد لويس الرابع عشر النهج غير الحكيم الذي يتمثل في هجر المجهود البحري (والذي كان بالإمكان توفير الموارد اللازمة له لو توافرت الإرادة) آملة في الفوز والظفر بالاعتماد على الجيش البري وحده - مثلما حدث، على أية حال، في طولون؟

V

المكان والتاريخ: بضع كلمات أخيرة

تُنهى رحلتنا إلى طولون سياحتنا في حقل الجغرافيا الاستراتيجية. وقد أتاحت لنا إمكانية تتبع بعض أطر ماضي فرنسا ولفت الانتباه إلى تنوع البلد (الفصل الأول)، وإلى الشبكات التي تربط مختلف المناطق داخله (الفصل الثاني)، وإلى عناصر الوحدة التي يقدمها سياقه الجغرافي وأخيراً، إلى الدور الكاشف الذي تتميز به الحدود والتي، بالرغم من أنها لا تحصن البلد، تحيط به مع ذلك وتربط قطاعاته المختلفة الواحد بالآخر (الفصل الثالث). ومن ثم فقد شددت وأعدت التشديد على التعارض الدائم بين المفرد والمتعدد. والمفرد في هذه الحالة إنما يشير إلى الوحدة التي تكونت ببطء وميزت فرنسا التي كشفت عن قوتها، بل وكان عليها أن تكشف عنها، على طول حدود أراضيها. ألم يتعين تدجين المقاطعات التي تم الاستيلاء عليها في المناطق الطرفية وألم يتعين إخضاعها وتركيعها خلال فترة استثناس طويلة؟ وألم يتعين العمل باستمرار على حماية شريط الحدود الطويل ومراقبته ودفعه إلى الأمام؟ لقد تطلب ذلك جهداً دءوباً في كل من البر والبحر.

ويجب أن نلاحظ أن هذا الجهد كان هو نفسه أداة وحدة: فهو، بمعنى من المعاني، قد تغلغل في البلد كله وحرك البلد كله، وليس فقط الأقاليم الحدودية. وقد شددت كثيراً - وكان ذلك ضرورياً - على نقائص المجهود البحري الفرنسي. لقد كان هذا المجهود مسألة معقدة غالباً ما اصطدمت بحدود الممكن؛ ومع ذلك فقد كان مجهوداً ضخماً ومتواصلاً. فلم يكن هناك نهر فرنسي أياً كان حجمه إلاً وكان عمراً لشحن أو لتعويم الأخشاب والصواري اللازمة للبحرية؛ ولم يكن هناك مسبك للمدافع أو مصنع للذخيرة إلاً وكان يعمل من أجلها، ولم تكن هناك قاعدة بحرية إلاً وكانت تبني السفن؛ وبحلول زمن كولبير، كانت السفن الفرنسية قد أصبحت نداءً للسفن الإنجليزية التي كانت من قبل موضع حسد من جانب أوروبا. وقد انتهى تفوق الترسانات الهولندية. وطبيعي أن البحرية كان لابد وأن تكون مستحيلة في غياب التجنيد المتواصل والدءوب للبحارة، من جميع الأقاليم المطلة على البحر: نورماندي، بريتانيا، لانجدوك، بروفانس. وفي عام ١٦٣٢، في ظل ريشيليو، جرى إنشاء "كتائب التجنيد" (٢٦٧)،

لكن هذه الكتائب نفسها لم تكن كافية . كما أن هولنده أو إنجلترا لم يتسن لهما قط تشغيل سفنهما بالاعتماد على بحارة من سكانهما : لقد كان عليهما تجنيد أطقم أجنبية ، وأحياناً بوحشية . ولم تكن فرنسا أكثر نجاحاً في حشد الأطقم الكافية والمناسبة . فالبحارة الذين يتم تجنيدهم بالقوة كانوا يهربون إذا ما فقد الحراس يقظتهم ولو للحظة (٢٦٨) . وفي عهد لويس السادس عشر ، جذبت البحرية الملاحين النهرين ، يأساً من العثور على ملاحين بحرين . أما فيما يتعلق بالسجناء العاملين على السفن ، عند ذهابهم إلى طولون ، فقد كانوا يسيلهم إلى دخول مجمرة الأشغال الشاقة . لقد كان ذلك أحد سبل التخلص من المجرمين أو من يشتبه في أنهم من المجرمين ، إلا أنهم كان من الصعب أن يكونوا دعماً للبحرية الملكية ، حتى في البحر المتوسط حيث كانت السفن التي أحيلوا إليها قد فقدت فائدتها .

ولم تكن مسألة الأعداد مشكلة بالنسبة للجيش البري . ففرنسا ، وهي بلد وفير السكان ، قد واصلت تقديم الجنود بسخاء . وفي ظل النظام القديم ، لم تكن هناك مقاطعة ، مهما كان بعدها عن الحدود ، إلا وأسهمت بحصتها من المجندين أو بنصيبها في رعاية الجيش - حتى ييري وليموزان ، حتى أوفرنيا أو فيليه أو بوريوني . ولم تكن هناك مقاطعة لا تتجاوب مع وقع أقدام القوات التي تتحرك كل عام ، أو معفاة من عبء - ليست هناك كلمة أخرى للتعبير عن ذلك - إيواء المشاة والفرسان (وليس فقط خلال الشتاء الرهيبة) .

ولم تكن هذه القوات تحتشد لمواجهة خطر داخلي . فنادرًا ما استخدمت في قمع تمرد أهلي . والحق إن مجرد وجودها كان يؤدي إلى تهدة مدينة أو مقاطعة ، حتى لو تردد الأمناء في استخدامها استخداماً كاملاً . فقد كان ذلك يعني استخدام مطرقة في كسر بندقة ، والمجازفة بتخريب أقليم ، في حين أن مشيري المتاعب كانوا يسارعون بالاختفاء بمجرد وصول القوات . لقد كان الحفاظ على وجود قوات وتحريكها عملاً تحسبياً . وكان محكوماً على فرنسا أن تحافظ على وجود جهاز حربي فاعل ، شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى والأمم التي سوف تظهر فيما بعد في أوروبا .

وسعيًا إلى تحقيق هذا الهدف ، كان لابد من الاعتماد على جميع موارد وسكان البلد . وكانت الأفواج تحمل كلها أسماء مقاطعات : فوج بريس ، فوج أنجوموا ، وهلم جرا . إلا أنها سرعان ما فقدت كل صلة لها بالمقاطعات التي تحمل أسماءها ، وأدى التجنيد في الجيش إلى مزج الفرنسيين على اختلاف أصولهم ، بما أدى إلى خلق مصهر ،

بإرغام الجنود الذين لا يتكلمون لغة واحدة على العيش معاً وقطع صلاتهم بالمقاطعات. وهكذا، فإلى جانب الإدارة الملكية، أصبح الجيش الأداة الأنشط في توحيد فرنسا. وفي مستهل القرن التاسع عشر، أفادت التقارير بشكل يعتمد عليه أن مائة وخمسين ألف مهاجر من العمال غير المتخصصين الباحثين عن عمل موسمي كانوا يتحركون عبر مختلف أرجاء فرنسا كل عام مسهمين بذلك في امتزاج السكان. لكن الجيش الفرنسي، بين عامي ١٧٠٩ و ١٧١٣ مثلاً، كان مسئولاً عن تحريك ما بين نصف مليون ومليون إنسان (٢٧٠). وهكذا، ففي الأعوام الكثيرة في نهاية حرب الخلافة الإسبانية، كان يحدث شيء يضارع من حيث حجمه التجنيدات الضخمة التي شهدتها العام الثاني للثورة. وفيما بعد، مع الحروب القومية التي شهدتها القرنان التاسع عشر والعشرون، وصلت شهية الجيش الضخمة والهائلة إلى مقاييس لا يمكن التحكم فيها. وهكذا، ففي عملية توحيد فرنسا، كانت كل قوى التاريخ المجتمعة ماثلة وفاعلة: قوى المجتمع والاقتصاد والدولة والثقافة - حيث كانت اللغة الفرنسية، المنبثقة من الأيل دو فرانس، وبوصفها لغة السلطة، الأداة الإدارية لهذه العملية التوحيدية. وسوف نناقش كل هذه الحقائق في المجلدات التالية، في سعينا إلى رصد السياق الذي تحركت فيه المسيرة البطيئة الطويلة نحو وحدة فرنسا التي استغرقت قروناً كثيرة.

حواشي الكتاب

NOTES

Notes de l'introduction générale

1. Jean-Paul SARTRE, *Critique de la raison dialectique*, I, p. 29.
2. Charles PÉGUY, *Avertissements aux « Petites garnisons. La France vue de Laval »*, in : *Cahiers de la Quinzaine*, 12^e cahier, 5^e série, 1904, p. 9, cité par Eugen WEBER, *Pensées into Frenchmen. The Modernization of rural France, 1870-1914*, 1977, p. 3 ; publié en français sous le titre : *La Fin des terroirs : la modernisation de la France rurale, 1870-1914*, 1983.
3. Fernand BRAUDEL, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, 1949, 1966, 1976 ; *Civilisation matérielle et capitalisme*, 1967 ; *Civilisation matérielle, économie et capitalisme, XV^e-XVIII^e s.*, 1979, 3 vol.
4. Hippolyte TAINÉ, *Les Origines de la France contemporaine*, 1875, rééd. 1972, p. 6 : « J'étais devant mon sujet comme devant la métamorphose d'un insecte. »
5. Alexis de TOCQUEVILLE, *L'Ancien Régime et la Révolution Française*, 1^{re} éd. 1856, 1952-1953, rééd. 1960, 1963.
6. Jules MICHELET, *Histoire de France, 1833-1867*, 17 vol. ; rééd. Flammarion, 1893-1898, 40 vol.
7. Ernest LAVISSE, *Histoire de France depuis les origines jusqu'à la Révolution*, 9 tomes en 18 vol., 1903-1911.
8. Ernest LAVISSE, *Louis XIV*, Tallandier, 1978, 2 vol.
9. *Histoire de la France*, Collection dirigée par Robert PHILIPPE, 1970-1973.
10. Jacques MADAULE, *Histoire de France*, 3 vol., 1943, 1945, 1966.
11. Lucien ROMIER, *L'Ancienne France, des origines à la Révolution*, 1948 ; *Explication de notre temps*, 1925.
12. Nicolas IORGA, *Histoire du peuple français*, éd. en roumain, 1919.
13. Ernst Robert CURTIUS, *Essai sur la France*, traduction française, 1941.
14. Eugène CAVAGNAC, *Esquisse d'une histoire de France*, 1910.
15. Claude-Frédéric LÉVY, lettre du 14 septembre 1981.
16. Jean-Paul SARTRE, *Les Temps modernes*, oct. 1957, p. 681.
17. Pierre GOUBERT, *Beauvais et le Beauvaisis de 1600 à 1730*, 1940, p. 359.
18. Paul LEUILLIOT, *L'Abbaye au début du XIX^e siècle*, III, 1960, p. 340.
19. Jean LESTOCQUOY, *Histoire du patriotisme français des origines à nos jours*, 1968, p. 14. Sur la tardive apparition du concept de nation, voir Eugen WEBER, *La Fin des terroirs* éd. française, chapitres VII et XVIII.
20. Jules MICHELET, *Œuvres complètes*, rééd., op. cit., IV, 1974, p. 383.

21. Jacques BLOCH-MORHANGE, in : *Informations et conjoncture* ; Henri MENDRAS écrit, pour son compte : « Les éléments de la saga nationale apprise à l'école primaire. (In : *La Sagesse et le désordre, France 1980*, 1980, p. 35.)
22. MALET et ISAAC, réédité sous le titre *L'Histoire*, Marabout, 1980, 4 vol.
23. ARNOLD TOYNBEE, *La Civilisation à l'épreuve*, 3^e éd., 1951, p. 75
24. Cité par Roger BASTIDE, *Sociologie et psychanalyse*, 1972, p. 162
25. Théodore ZELDIN, *Histoire des passions françaises, 1848-1945*, 5 vol., traduction française, 1978-1979.
26. Robert FOSSAERT, *La Société*, II. *Les Structures économiques*, 1977, p. 447.
27. M. BORDAUX, « Voies ouvertes à l'histoire des coutumes par l'ethnologie géographique », in : *Annales E.S.C.*, nov. déc. 1969, pp. 1275-1286.
28. Marc BLOCH, *Apologie pour l'histoire ou Métier d'historien*, 1949
29. Cité par Emile CALLOT, *Ambiguïtés et antinomies de l'histoire et de sa philosophie*, 1962, p. 121.
30. Paul MORAND, *l'enlèvement*, 1971, p. 101.
31. Edgar QUINET, Introduction à Johanna G. von HEADEK, *Idees sur la philosophie de l'histoire de l'humanité*, I, 1827, p. 7.
32. Théodore ZELDIN, « Français, vous êtes comme ça ! » *Paris-Match*, 30 mai 1980.
33. D. LANDES et C. FOULEN, « Formation du capital dans les premières étapes de l'industrialisation », Introduction, in : *Deuxième Conférence internationale d'histoire économique*, 1962, p. 565.
34. Jean-Paul SARTRE, *Critique de la raison dialectique*, op. cit., II. *De groupe à l'histoire*, 1960, pp. 557, 755, cité par Georges GURVITCH. *Dialectique et sociologie*, 1962, p. 163.
35. Emile DURKHEIM, « Sociologie et sciences sociales », in : *De la méthode dans les sciences*, Paris, 1909, républié par Jean-Claude FILLOUX, *La Science sociale et l'action*, 1970, p. 157, note 1.
36. Robert FOSSAERT, *La Société*, I. *Une théorie générale*, 1977, p. 32
37. Fernand DUMONT, *Anthropologie*, 1981, p. 17.
38. Raymond RUDORFF, *Le Mythe de la France*, 1971.
39. Miguel de UNAMUNO, *L'Essence de l'Espagne*, trad. par Marcel BATAILLON, 1923.
40. Angel GANIVET GARCIA, *Obras completas*, I, *Granada la Bella*, *Idearium español*, 1943.
41. José ORTEGA y GASSET, *España inconvertida*, 1934.
42. Georges GURVITCH, *La Vocation actuelle de la sociologie*, 1963, I, pp. 73 ss.
43. Ferdinand LOT, *La Gaule*, 1947, p. 170.
44. Julien GRACQ, *Levinas*, 1974, II, p. 71.
45. Jean-Paul SARTRE, in : *Temps modernes*, sept. 1957, p. 403, note 3
46. J'ai emprunté cette belle expression à Michel Larau, sympathique et remarquable spécialiste de la Russie ancienne et moderne, disparu trop tôt... mais je ne retrouve pas la référence de cette expression dans son œuvre.
47. Joseph CHAPPEY, *Histoire de la civilisation en Occident*, I, *La Crise de l'histoire et la mort de l'idée de civilisation*, 1956, p. 38.
48. Peter KRIEOTE, Hans MEDICK, Jürgen SCHLUMBOM, *Industrialisierung vor der Industrialisierung*, 1977, p. 21.

Notes de l'introduction du livre I

1. Marguerite GONON, *Les Institutions et la société en Forez au XIV^e siècle d'après les testaments*, 1960 ; *La vie familiale en Forez au XIV^e siècle et son vocabulaire d'après les testaments*, 1961.
2. Maurice BERTHE, *Le Comté de Bigorre, un milieu rural au bas Moyen Âge*, 1976.
3. Roger BÉTEILLE, *La Vie quotidienne en Rouergue au XII^e siècle*, 1973.
4. Louis MERLE, *La Métairie et l'évolution agraire de la Gâtine poitevine*, 1958.
5. Michel BELOTTE, *La Région de Bar-sur-Seine à la fin du Moyen Âge, du début du XIII^e siècle au milieu du XVI^e siècle*, 1973.
6. Lucien FEBVRE, « Que la France se nomme diversité. A propos de quelques études jurassiennes », in : *Annales E.S.C.*, 1946, pp. 271-274.

Notes du premier chapitre

1. René MUSSET, « La géographie de l'histoire », in : *Histoire de France*, p. p. Marcel REINHARD, 1954, I, p. 36.
2. Pierre GASCAR, *La France*, 1971, p. 11.
3. Jean-Robert PITTE, *Histoire du paysage français*, 1983, I, p. 14.
4. *Ibid.*, p. 13.
5. Hervé LE BRAS, Emmanuel TODD, *L'invention de la France*, 1981, p. 7.
6. A.N., F¹⁰, 1c.
7. A.N., G⁷ 449, Poitiers, 23 novembre 1684.
8. Alain CROIX, *Le Bretagne aux XVI^e et XVII^e siècles*, I, 1981, p. 33.
9. E. BOGNOS, *A travers le Mervan*, 1878, p. 108.
10. G. DUHEM, « Un petit village du Haut-Jura, Lamoura » in : *A travers les vallées du Jura*, 1963, p. 541.
11. Mgr LUSTIGER, in : *Paris-Match*, 24 avril 1981, p. 9.
12. L. FEBVRE, *op. cit.*
13. E. WEBER, *op. cit.*, *passim* et pp. 689 *sq.*
14. Dans le décret du 21 septembre 1792, il s'agit de la République une et indivisible, on peut avec un peu d'excès parler de la France une et indivisible.
15. Selon l'expression de Jean FOURASTIÉ, *Les Trente Glorieuses ou la Révolution invisible de 1946 à 1975*, 1979.
16. H. LE BRAS et E. TODD, *op. cit.*, p. 7.
17. Yves FLORENNE, *Le Monde*, 9 avril 1981.
18. Jean GIGNO, *Ennemonde et autres caractères*, 1968, p. 8.
19. Henry DERRAYE, *Avec Stendhal sur les bords du Rhône*, 1944, p. 86.
20. Pierre AUMOINE et Charles DANGEAU, *La France a cent ans... Sommes-nous nés en 1865 ?*, 1965, p. 297.
21. Henri SPADE, *Et pourquoi pas la patrie ?*, 1974, p. 107.
22. Daniel ROCHE, *Le Peuple de Paris*, 1981, p. 6.
23. André MAREZ, professeur au lycée de Perpignan, mort en 1978.
24. Lucien FEBVRE, *Philippe II et la Franche-Comté*, 1970, p. 29.
25. Ernest BÉNÉVENT, « La vieille économie provençale », in : *Revue de géographie alpine*, 1938, p. 533.
26. *Ibid.*, p. 535.

27. Pierre GOUROU, lettre du 27 juin 1978.
28. J. CHAPELOT, R. FOSSIER, *Le Village et la maison au Moyen Âge*, 1980, p. 161 ; à propos du village de Pélassane (Bouches-du-Rhône).
29. E. BÉNÉVENT, *art. cit.*, p. 542.
30. J. GIONO, *Ennemonde*, *op. cit.*, p. 14.
31. Frédéric GAUSSEN rend compte du livre d'Armand FRÉMONT, *Paysans de Normandie*, 1981, in : *Le Monde*, 4 octobre 1981.
32. F. GAUSSEN, *ibid.*
33. Hervé FILLIPETTI, *Maisons paysannes de l'ancienne France*, 1979, p. 79.
34. M. BERTHE, *op. cit.*, p. 43.
35. Cité par Pierre FRANCASTEL, *L'Humanisme roman*, 1942, p. 26.
36. Ces pays décrits avec attention par Henri VINCENOT, *La Vie quotidienne des paysans bourguignons au temps de Lamartine*, 1976.
37. Roland BARTHES, *Michélet par lui-même*, 1^{re} éd. 1954, 2^e éd. 1965.
38. H. FILLIPETTI, *op. cit.*, p. 10.
39. J. GRACQ, *Lectrices*, *op. cit.*, II, p. 35.
40. Henry de ROUVIÈRE, *Voyage du tour de la France*, 1713, pp. 11-12.
41. H. FILLIPETTI, *op. cit.*, p. 84.
42. E. MEILLET, 1963, p. 157, cité par Muriel JEAN-BRUHES DELAMARRE, *Le Berger dans la France des villages*, 1970, p. 213.
43. Saverz, saverz, noms donnés dans les Ardennes et dans la Champagne pouilleuse aux terres élevées et incultes réservées presque exclusivement au pâturage des moutons et ne fournissant, surtout par suite du manque d'humidité, qu'une herbe peu abondante.
Halde : criée. Certaines ventes ou locations annuelles de terres incultes se faisaient « à la criée », la limite de la portée de la voix servant de mesure du sol (G. CAOUVEZIER, *Petit Vocabulaire du langage champenois*, 1975).
 Sur la transformation de la Champagne pouilleuse, le « miracle champenois », cf. l'ouvrage de Joseph GARNOTEL, *L'Ascension d'une grande agriculture - Champagne pouilleuse - Champagne crayeuse*, 1985.
44. Marcel POÏTE, *Une première manifestation d'union sacrée. Paris devant la menace étrangère en 1636*, 1916.
45. Jacqueline BONNAMOUR, *Le Morvan, la terre et les hommes. Essai de géographie agricole*, 1966, p. 243.
46. Jacques LEVAINVILLE, *Le Morvan, étude de géographie humaine*, 1909.
47. Ernest RENAN, *Œuvres complètes*, 1960, IX, p. 1344.
48. J. GIONO, *Ennemonde...*, *op. cit.*, p. 127.
49. Jean ANGLADE, *L'Auvergne et le Massif Central d'hier et de demain*, 1981, p. 16.
50. L. GACHON, *La Vie rurale en France*, 3^e éd. 1976, p. 11.
51. Jean ANGLADE, *La Vie quotidienne dans le Massif Central*, 1971, p. 37 (la sapinière est un bateau qui descend la Loire et l'Allier). Voir *infra*, chapitre II.
52. A. LAROUX, *Le Massif Central*, I, 1898, p. XV.
53. Pierre DEFFONTAINES, et Jean-François GRAVIER, « La France », in : *Géographie universelle Larousse*, p. p. Pierre Deffontaines et Muriel Jean-Brunhes Delamarre, I, 1959, p. 129.
54. Albert DEMANGEON, *La France économique et humaine*, 1946, I, pp. 81-107.

55. Désiré PASQUET, *Histoire politique et sociale du peuple américain*. I, Des origines à 1825, 1924, p. 74.
56. A Soyons, rive droite du Rhône. Daniel FAUCHER, *L'Homme et le Rhône*, 1969, carte de la p. 49.
57. Arthur YOUNG, *Voyages en France*, 1937, II, p. 529. Le *paliurus* est un buisson épineux de Méditerranée, de la famille des rhamnacées.
58. Jean RACINE, *Lettres d'Uzès*, éd. de 1929, p. 57.
59. J.-C. MASANELLI, *Gaujac à l'époque de Louis XIV*, 1981, p. 83.
60. Maximilien SORRE, *Les Fondements biologiques de la géographie humaine*, 1943, I, p. 14.
61. Paul VIDAL DE LA BLACHE, *Tableaux de la géographie de la France*, 1913, rééd. 1979, p. 224.
62. P. VIDAL DE LA BLACHE, *ibid.*, p. 131.
63. Marie-Hélène JOUAN, « Les originalités démographiques d'un bourg artisanal normand au XVIII^e siècle : Villedieu-les-Poêles (1711-1790) », in : *Annales de démographie historique*, 1969, pp. 87-124.
64. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle*, *op cit.*, II, p. 278.
65. Abel POITRINEAU, *La Vie rurale en Basse-Auvergne au XVIII^e siècle (1726-1789)*, 1965, rééd. 1979.
66. Henri BAUD, Jean-Yves MARIOTTE, *Histoire des communes savoyardes*. II. *Le Faucigny*, 1980, pp. 392-393.
67. Nicole LEMAITRE, « Uzès ou la difficulté de vivre : familles urbaines et rurales aux XVII^e et XVIII^e siècles », in : *Entre faim et loup... Les problèmes de la vie et de l'émigration sur les hautes terres françaises au XVIII^e siècle*, 1976, pp. 11 et 16.
68. Nicole LEMAITRE, *Un horizon bloqué, Uzès et la montagne limousine aux XVII^e et XVIII^e siècles*, 1978, pp. 86 sq.
69. Abel CHATELAIN, *Les Migrants temporaires en France de 1800 à 1914*, 1976, p. 73.
70. Gustave SCHILLE, *Œuvres de Turgot et documents le concernant*, II, 1914, pp. 4-5.
71. Fonds du docteur MORAND, Bonne-sur-Ménoge (Haute-Savoie)
72. Alain REYNAUD, Georges CAZES, *Les Mutations récentes de l'économie française. De la croissance à l'aménagement*, 1973, p. 9.
73. A. DEMANGEON, *La France économique et humaine*, *op. cit.*, I, p. 40.
74. Paul ETCHEMENDY, *Les Paysans d'Espelette (Pays Basque) du XIX^e siècle à nos jours*, 1981, p. 21.
75. *Le Quotidien de Paris*, 3 février 1982.
76. Georges GURVITCH, *Déterminismes sociaux et liberté humaine. Vers l'étude sociologique des cheminements de la liberté*, 1955, *postum.*
77. Nicolas-Edme RÉTIF DE LA BRÉTONNE, *La Vie de mon père*, 1779, rééd. 1963, p. 143.
78. H. TAINÉ, *Les Origines de la France contemporaine*, *op. cit.*, p. 11.
79. A.N., G¹ 101 ; Mural, 26 mai 1683.
80. Pierre GOUBERT, *L'Ancien Régime*, 1969, I, p. 110.
81. Voir *infra*, deuxième chapitre, le développement sur Gondrecourt.
82. A.N., H 1515 ; Metz, 21 avril 1768 : état indicatif du nombre de laboureurs et de manœuvres qu'il y a dans les différents bourgs et villages du département des Trois Evêchés :

Subdélégation	Laboureurs	Manouvriers
Metz	789	3750
Toul	1921	1924
Verdun	1395	2679
Sedan	429	1787
Montmédy	836	1767
Longwy	145	442
Thionville	954	2706
Sarrelouis	452	729
Vic	1192	2707
Sarrebourog	448	1177
Phalsbourg	91	236
	8652	19904

83. Paul VIDAL DE LA BLACHE, *La France de l'Est*, 1917, p. 18 : « Les diverses statistiques tentées aux XVII^e et XVIII^e siècles s'accordent à reconnaître qu'il [le nombre des manouvriers par rapport à celui des laboureurs] dépasse de beaucoup, de plus de la moitié certainement, celui des laboureurs fixés au sol. »
84. H. TAINÉ, *op. cit.*, p. 16.
85. Jules-Marie RICHARD, *La Vie privée dans une province de l'Ouest. Laval aux XVII^e et XVIII^e siècles*, 1922, pp. 355 sq.
86. *Ibid.*, pp. 4-5.
87. A.N., H 2933 ; *Mémoire sur les péages*, pp. 9-20.
88. A.N., G² 449 ; 29 mai 1683.
89. A.N., G² 347, 29 ; 6 août 1695.
90. J.-M. RICHARD, *op. cit.*, pp. 3-4.
91. A.N., G² 356.
92. Jacques TENEUR, « Les commerçants dunkerquois à la fin du XVIII^e siècle et les problèmes économiques de leur temps », in : *Revue du Nord*, 1966, pp. 18 sq.
93. Cité par Marcel MARION, *Dictionnaire des institutions de la France aux XVII^e et XVIII^e siècles*, 1923, rééd. 1976, p. 296.
94. Henri FRÉVILLE, *L'Intendance de Bretagne (1689-1790), essai sur l'histoire d'une intendance en pays d'état au XVIII^e siècle*, 1953, I, p. 95.
95. A.N., G² 382 ; Metz, 29 août 1708.
96. A.N., F¹⁴ 158. Navigation du Rhône.
97. A. POTTRINEAU, *op. cit.*, p. 38.
98. Jean SIGMANN, *La Révolution de Mompas en Bourgogne, 1771-1775*, D.E.S. Dijon, 1935, dactyl., notamment p. 30.
99. A.N., G² 239 ; Grenoble, 31 juillet 1679.
100. Pierre DUBOIS, *Histoire de la campagne de 1707 dans le Sud-Est de la France*, dactyl., pp. 28-29.
101. M. MARION, *op. cit.*, p. 429.
102. Pour Lyon, F. BRAUDEL, *Civ. mar.*, *op. cit.* II p. 418. Pour Montpellier : Guy CHAUSSEINAND-NOGARET, *Les Financiers du Languedoc au XVIII^e siècle*, 1970, pp. 235 sq.
103. Dans toutes les grandes phases, une opposition se décelle : ainsi à propos des guerres de Religion, voir J. HURSTFIELD et H.G. KOENIGSBERGER in : *The New Cambridge Modern History*,

- III, *The Counter-Reformation and Price Revolution, 1559-1610*, 1968, pp. 131 et 290.
104. J. RACINE, *Lettres d'Usès*, op. cit., p. 3 ; lettre à La Fontaine, 11 novembre 1661. *Ibid.*, p. 7, lettre à M. Vitart, 15 novembre 1661.
 105. *Documents de l'histoire du Languedoc*, 1969, p. 239.
 106. T. ZELDIN, op. cit. II, *Orgueil et intelligence*, 1978, p. 52.
 107. Allusion au livre d'Albert THIRAUDET, *Les Princes lorrains*, 1924.
 108. Alain KIMMEL, Jacques POIJOL, *Certaines idées de la France*, 1982, p. 67.
 109. Ernest RENAN, *La Réforme intellectuelle et morale*, in : *Œuvres complètes* I, 1947, p. 349.
 110. STENDHAL, *Mémoires d'un touriste*, 1838, rééd. 1927. I, p. 185.
 111. H. DEBRAYE, op. cit., p. V.
 112. Vincent VAN GOGH, *Lettres à son frère Théo*, 1956, pp. 364, 374, 394, 403, 412, 393-394, 368 ; Eric DARRAGON, « Van Gogh, Tartarin et la diligence de Tarascon », in : *Critique*, janvier 1982, pp. 42-60.
 113. F. BRAUDEL, *Méditerranée...* I, p. 217.
 114. A. d. S. Gènes, *Lettre Consola*, 28 ; 20 juin-10 juillet 1673.
 115. Philippe MARTEL, « Les Occitans face à leur histoire : Mary-Lafon, le grand ancêtre », in : *Amirats/Repères occitans*, I, janvier 1982, p. 10.
 116. H. DEBRAYE, op. cit., pp. 39, 76, 77, 79 ; les italiques sont dans le texte.
 117. Augustin GAZIER, *Lettres à Grégoire sur les patois de la France (1790-1794)...*, 1880, p. 292.
 118. Michel de CERTEAU, Dominique JULIA, Jacques REVEL, *Une politique de la langue. La Révolution Française et les patois : l'enquête de Grégoire*, 1975, p. 162.
 119. A. GAZIER, op. cit., p. 128.
 120. *Ibid.*, p. 107.
 121. *Ibid.*, pp. 137-139.
 122. *Ibid.*, p. 222.
 123. *Ibid.*, pp. 213 et 224.
 124. *Ibid.*, pp. 282 et 287.
 125. *L'Encyclopédie*, article « Patois », XII, 1765, p. 174.
 126. Joachim TROTTÉ de la CHÉTARDIE, 1636-1714, auteur d'un *Catechisme de Bourges*, 1708.
 127. M. de CERTEAU, D. JULIA, J. REVEL, op. cit., p. 163.
 128. A. GAZIER, op. cit., p. 57.
 129. *Ibid.*, p. 91.
 130. *Ibid.*, p. 90.
 131. Abbé Antoine ALBERT, *Histoire géographique, naturelle, ecclésiastique et civile du diocèse d'Embrun*, 1783. I, p. 93.
 132. Louis STOURF, in : *Habiter la ville*, p. p. Maurice GARDEN et Yves LEQUIN, 1984, p. 11.
 133. *Ibid.*
 134. A. GAZIER, op. cit., p. 137.
 135. Pierre BONNAUD, *Terres et langages. Peuples et régions*, I, 1981, p. 44.
 136. Robert Louis STEVENSON, *Voyage avec un âne dans les Cévennes*, 1879, rééd. 1978, p. 205.
 137. P. BONNAUD, op. cit., pp. 2-4, 8, et 408 sq.
 138. *Ibid.*, p. 63.

139. Robert SPICKLIN, « Etudes sur les origines », in : *Acta geographica*, 1982.
140. François SIGAUT, « Formes et évolution des techniques », multigr., 70 p. (Rapport au Congrès d'Histoire Economique de Budapest, arrêté 1982, section « grand domaine et petite exploitation »), p. 63.
141. Jean-Louis FLANDRIN, *Familles, parenté, maison, sexualité dans l'ancienne société*, 1976, p. 7.
142. H. LE BRAS, E. TODD, *op. cit.*, pp. 23-28.
143. *Ibid.*, pp. 40-45.
144. *Ibid.*, pp. 53-54.
145. Jean-Pierre GUTTON, *Villages du Lyonnais sous la monarchie XVI^e-XVIII^e siècles*, 1978, p. 9.
146. H. LE BRAS, E. TODD, *op. cit.*, pp. 107-108.
147. Micheline BAULANT, « La famille en miettes : sur un aspect de la démographie du XVII^e siècle », in : *Annales E.S.C.*, 1972, pp. 959-968.
148. *Ibid.*, p. 967.
149. Peter LASLETT, *Un monde que nous avons perdu. Les structures sociales préindustrielles*, 1969, pp. 26-27.
150. Alan MACFARLANE, *The Origins of English Individualism. The Family Property and social Transition*, 1978, pp. 138 *sq.*
151. Ce que souligne fortement le dernier livre, encore manuscrit, d'Hervé Le Bras, *Les Trois France. La grande famille patriarcale y est présentée comme la force essentielle opposée par le Midi à la puissance unificatrice du pouvoir central.*
- 152 et 153. *Le Monde*, 24 mai 1981.
154. *Mémoires de Jean MAILLEFER, marchand bourgeois de Reims (1611-1668)*, 1890, p. 15.
155. H. LE BRAS, E. TODD, *op. cit.*, p. 76.
156. Paul-Marie DUVAL, « Archéologie et histoire de la Gaule », in : *Annuaire du Collège de France*, 1967, p. 453.
157. Karl BRANDI, *Kaiser Karl V*, 1937, p. 326.
158. *Ibid.*, pp. 443-444.
159. Le 18 septembre 1544.
160. K. BRANDI, *op. cit.*, p. 448.
161. Marquise de la TOUR DU PIN, *Journal d'une femme de cinquante ans*, II, 1778-1815, 1923, p. 339.
162. Léo MOUTON, *Le Duc et le Roi : d'Eprenon, Henri IV, Louis XIII*, 1924, pp. 133 *sq.*
163. A.N., G¹ 1691, 85.
164. René HÉRON DE VILLEPOSSÉ, *Histoire des grandes routes de France*, 1975, p. 185.
165. Marcellin de MABOT, *Mémoires*.
166. A.N., F¹⁰ 226, 23 ventôse an II.
167. M. de MABOT, *op. cit.*, I, 1891, pp. 45-56.
168. François LEBRUN, *op. cit.*, I, p. 163 et II pp. 143-144.
169. Henriette DUBOIS, *Les Hommes de la Loire*, 1985, p. 89.
170. STENDHAL, *Journal de voyage de Bordeaux à Valence en 1838*, rééd. 1927, p. 3.
171. R. HÉRON DE VILLEPOSSÉ, *op. cit.*, p. 230.
172. Pierre de la GORCE, *Histoire du Second Empire*, I, 1894, p. 223.
173. Francesco FADINI, *Caporetto dalla parte del vincitore*, 1974, p. 449.
174. Roger DION, « La part de la géographie et celle de l'histoire dans l'explication de l'habitat rural du Bassin Parisien », in : *Publications de la Société de géographie de Lille*, 1946, p. 32.

175. François MIREUR, *Etats Généraux de 1789. Cahiers des doléances des communautés de la sénéchaussée de Draguignan*, 1889, p. 118.
176. *Assemblée provinciale de l'Île-de-France*, 1787, p. 212.
177. Abbé A. ALBERT, *op. cit.*, pp. 91-92.
178. A. GAZIER, *op. cit.*, p. 287.
179. Jean et Renée NICOLAS, *La Vie quotidienne en Saône aux XVII^e et XVIII^e siècles*, 1979, pp. 313-315.
180. A. GAZIER, *op. cit.*, p. 278.
181. A. DEMANGEON, *op. cit.*, p. 398.
182. Robert MUCHEMBLÉ, *Culture populaire et culture des élites dans la France moderne (XV^e-XVIII^e siècles)*, 1978, p. 54.
183. Robert PHILIPPE, tome III, citation non retrouvée.
184. R. MUCHEMBLÉ, *op. cit.*, p. 22.
185. Jacques DUPAQUIER, *La Population rurale du Bassin Parisien à l'époque de Louis XIV*, 1979, p. 204.
186. Nicolas-Edme RÉTIF DE LA BRETONNE, *Monsieur Nicolas*, éd. 1959, pp. 179-180.
187. Elena FASANO GUARINI, « Città soggette e contadi nel dominio fiorentino tra Quattro e Cinquecento : il caso pisano », in : *Ricerche di storia moderna*, I, 1976, pp. 1-94.
188. Giovanni ZELDIN, référence égarée.
189. Sanche DE GRAMONT, *Les Français, portrait d'un peuple*, 1970, p. 454.
190. Marc FERRO, *La Grande Guerre, 1914-1918*, 1969, p. 24.
191. Jules MICHELET, note égarée.
192. François BOURRICAUD, *Le Bricolage idéologique. Essai sur les intellectuels et les passions démocratiques*, 1980, p. 24.
193. Jean GUÉHENNO, *La Mort des autres*, 1968, pp. 178 et 184.
194. Il s'agit d'Antoine de Bourbon.
195. François DE LA NOUE, *Mémoires*, 1838, pp. 593-594.
196. *Ibid.*, p. 605.
197. Alexandre DE TILLY, *Mémoires*, éd. de 1965, p. 226.

Notes du deuxième chapitre

1. Jean-Paul SARTRE, *Journal*, p. 22.
2. P. BONNAUD, *op. cit.* I, p. 24.
3. Jean BUVAT, *Journal de la Régence*, 1865, II, p. 287.
4. A.N., K 1219, n° 62.
5. J. BUVAT, *op. cit.*, II, p. 332.
6. Cf. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle, économie et capitalisme*, *op. cit.*, II, p. 98.
7. Paul GAULTIER, *L'Âme française*, 1936, p. 9.
8. André DELAGE, *La Vie économique et sociale de la Bourgogne dans le Haut Moyen Âge*, 1941, I, p. 101.
9. Carl LAMPRECHT, *Études sur l'état économique de la France pendant la première partie du Moyen Âge*, éd. fr., 1889.
10. J'entends par là, dans tout le présent texte, l'exploitation rurale réduite à un seul corps de bâtiments.
11. C. LAMPRECHT, *op. cit.*, p. 9.
12. *Résultats statistiques du recensement de la population française*, 1891, pp. 64 et 86.

13. Christian ZARRA, « Evolution de l'habitat champenois », in : *Actes du colloque de Châteauneuf*, Bouges-le-Château, Levroux, 27-29 octobre 1978, p.p. Olivier BUCHSENSCHUTZ, 2^e partie : *L'Evolution de l'habitat en Berry*, 1981, p. 251.
14. P. BONNAUD, *op. cit.*, II, p. 93.
15. Fernand BENOIT, *La Provence et le Comtat Venaissin*, 1949, p. 41.
16. Marie TAY, *Une commune de l'ancienne France, monographie du village de Rognes*, 1985, p. 5, et E. BARATIER, G. DUBY, E. HILDESHIMER, *Atlas historique de Provence*, 1969, pp. 78-79 et carte 230.
17. L. MERLE, *op. cit.*, pp. 63 sq.
18. Paulette LACLEBOCQ, *Gardoulx : un village de Provence dans la seconde moitié du XVI^e siècle*, 1979.
19. André CHAMSON, *Castranez*, 1979, p. 68.
20. A.N., Flc III ; Finistère I.
21. A.N. F20 187 ; Mémoire sur la statistique du département du Finistère, 1789 et An 9.
22. Robert LATOUCHE, « Un aspect de la vie rurale dans le Maine au XI^e et au XII^e siècle : l'établissement des bourgs », in : *Le Moyen Age*, 1937, n° 1-2, p. 21.
23. *Ibid.*, p. 18, note 62.
24. *Ibid.*, p. 17.
25. Roger DION, « La part de la géographie et celle de l'histoire dans l'habitat rural du Bassin Parisien », in : *Publications de la Société de géographie de Lille*, 1946, pp. 49-50.
26. A. CHOIX, I, p. 23.
27. R. DION, *art. cit.*, p. 50.
28. A. CHOIX, *op. cit.*, I, pp. 147 et 153.
29. Aimé PERPILLOU, *Cartographie...*, p. 93.
30. Alain COMIN, *Archaisme et modernité en Limousin au XIX^e siècle, 1845-1880*, 1975, I, p. 247.
31. *Ibid.*, I, pp. 287-300.
32. Emmanuel LA ROY LADURIE et André ZYSBERG, « Géographie des hagiotoponymes en France », in : *Annales*, 1983, pp. 1304 sq.
33. Jean GUILLAIN, *La France d'avant la France*, pp. 36-42.
34. Pierre de SAINT-JACOB, « Etudes sur l'ancienne communauté rurale en Bourgogne. III : La banlieue du village », in : *Annales de Bourgogne*, XVIII, déc. 1946, p. 239 note 2.
35. André PIATIER, *Radioécologie des communes de France. Ruralité et relations villes-campagnes. Une recherche pour l'action*, 1979, p. 55.
36. Voir la remarquable communication de Noël COULET, « La survie des communautés d'habitants des villages disparus : l'exemple d'Aix et du pays d'Aix aux XIV^e et XV^e siècles », in : *Villes d'Europe*, colloque de Nice, 1969, in : *Annales de la Faculté des Lettres de Nice*, 1969, n° 9-10, pp. 81-91.
37. J.H. von THUNEN, *Der isolierte Staat in Beziehung auf Landwirtschaft und Nationalökonomie*, 1826.
38. R. DION, *art. cit.*, p. 21.
39. Paul DUPOURNET, *Une communauté agricole secrète et organise son territoire à Baisy (Province de Genève, Haute-Savoie)*, 1975, p. 422.
40. Albert DEMANGEON, *Géographie économique de la France*, I, p. 192.
41. A.N., H 1514 ; 1787.
42. Blé de printemps et grains (orge, avoine, millets, etc.) semés au mois de mars.
43. Ange GOUDAR, *Les Intérêts de la France mal entendus...*, I, 1756, p. 90.

44. Lucien GACHON, *La Vie rurale en France*, 1967, p. 58.
45. Michel ROUCHE, *L'Aquitaine des Wisigoths aux Arabes, 418-781. Naissance d'une région*, 1979, p. 184.
46. P. DUPOURNET, *op. cit.*, p. 72. Murger : pierrier. Teppe : terrain improductif par sa nature ou par le manque de culture.
47. J. CHAPELOT, R. FOSSIER, *op. cit.*, p. 33.
48. A.D. Meuse, C 1480, I v^e ; 27 octobre 1789.
49. Il y en avait eu d'autres antérieurement, bien entendu. Ainsi, pour retenir un exemple, en 1652, entre les paroisses de Martigné et de Saint-Berthevin, dans la Mayenne actuelle.
50. Maurice AGULHON, *La Vie sociale en Provence instruite au lendemain de la Révolution*, 1970, p. 33.
51. A.N., G¹ 1649, 53.
52. J. BONNAMOUR, *op. cit.*, p. 235.
53. Lucien GACHON, « France rurale d'aujourd'hui I. Dans les massifs cristallins d'Auvergne. La ruine du paysage rural et ses causes », in : *Annales E.S.C.*, 1950, p. 452.
54. L'Escandorgue, plateau volcanique, dans l'arrière-pays de Montpellier
55. Référence égarée.
56. Abbé Alexandre TOLLIER, *Journal manuscrit d'un sire de Gouberville et du Mémil-au-Val, gentilhomme campagnard... Etude publiée dans le Journal de Valognes du 17 février 1870 au 20 mars 1872*, p. 384.
57. A.N., MM 928.
58. J. ANGLADE, *L'Auvergne et le Massif Central...*, *op. cit.*, p. 54.
59. A.N., G¹ 434.
60. *Mémoires des intendants sur l'état des généralités dressé pour l'instruction du duc de Bourgogne*. I. *Mémoire de la généralité de Paris*, p.p. A. M. de BOISLILLE, 1881 p. VI, note 5, lettres des 29 juillet 1704, 1^{re} et 22 mai 1706, et 13 juin 1707.
61. Marquis d'ARGENSON, *Journal et Mémoires*, 1864, VI, p. 181.
62. A.N., H 1462 ; Versailles, 13 mars 1787.
63. F. MIREUR, *op. cit.*, p. 79.
64. Cité par René DUMONT, *Nouveaux Voyages dans les campagnes françaises*, 1977, p. 385.
65. François DORNIC, *L'Industrie textile dans le Maine et ses débouchés internationaux (1650-1815)*, 1955, p. 20.
66. Henri VINCENOT, *La Billebaude*, 1978, p. 48.
67. Denis RICHET, *Une famille de robe : les Séguier avant le chancelier* (thèse manuscrite), p. 91.
68. Sur la place du bois dans l'économie, voir F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, *op. cit.* I, p. 321 et note.
69. P. BONNAUD, *op. cit.*, I, p. 51.
70. François JEANNIN, « L'industrie du verre en Argonne », in : *Patrimoine et culture en Lorraine*, p.p. Yves LEMOINE, 1980, p. 84.
71. Donatien-Alphonse-François, marquis de SADE, *Justine, ou les malheurs de la vertu*, 1791.
72. A.N., G¹ 237 ; Châlons, 31 janvier 1715.
73. A.N., G¹ 432, 20 novembre 1704.
74. A.N., G¹ 501 ; Rouen, 6 juin 1712
75. A.N., G¹ 419.
76. A.N., G¹ 433 ; juillet 1706
77. A.N. MM 928, F¹ 15 ; 1698.
78. Marcel REINHARD, André ARMENGAUD, Jacques DUPAQUIER, *Histoire générale de la population mondiale*, 1960, p. 268.

79. R. DION, art. cit., p. 62.
80. André BURGUiÈRE, « Endogamie e comunità contadine sulla pratica matrimoniale a Romainville nel XVIII secolo », in : *Quaderni storici*, sept.-déc. 1976, pp. 1073-1094.
81. Jean SUTTER, Léon TABAN, « Les notions d'isolat et de population minimum », in : *Population*, n° 3, juil.-sept. 1951, pp. 486-459.
82. Michel-Hilaire CLÉMENT-JANIN, *Sobriquets des villes et des villages de la Côte d'Or*, 1876, passim.
83. P.M. JONES, « Political Commitment and Rural Society in the Southern Massif Central », in : *European Studies Review*, 1950, pp. 343-344.
84. A. CROIZ, *La Bretagne aux XVI^e et XVII^e siècles*, op. cit., I, p. 33.
85. Souvenir personnel, Lunéville (Meuse), 1907.
86. Joseph CRESSOT, *Le Pain au lièvre*, 1973, p. 113.
87. *Ibid.*, p. 117.
88. Jacques-Joseph JUGÉ SAINT-MARTIN, *Changements survenus dans les mœurs des habitants de Limoges depuis une cinquantaine d'années*, 1817, p. 14.
89. Yves-Marie BANCÉ, *Histoire des croquants. Etudes des soulèvements populaires au XVII^e siècle dans le Sud-Ouest de la France*, 1974, p. 297.
90. A. CORBIN, op. cit., I, p. 98.
91. André VAQUIER, *Erment... I. Des origines à la Révolution française*, 1965, pp. 144 sq.
92. Jean PETIT, *Un registre : un village, une époque... Contribution à l'histoire sociale et économique du monde rural au début du XX^e siècle*, 1980.
93. A.N., F10 222.
94. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle*, III, p. 240, note 13.
95. Abbé CHALAND, *Mémoires de Saint-Julien-Molins-Molette*, 1852, pp. 5-6.
96. Emile COORNART, *Un centre industriel d'autrefois. La draperie-metterie d'Houdschou (XIV^e-XVIII^e siècle)*, 1930, p. 249 note 2.
97. Pour Orgelet, cf. : A. CORBIN, op. cit. I, p. 298, note 136. Pour les Hautes-Pyrénées, cf. : Jean-Pierre Poussou, « Sur le rôle des transports terrestres au XVIII^e siècle », in : *Hommage à P. WATZ*, *Annales du Midi*, 1978, pp. 407-408.
98. Richard GASCON, *Grand Commerce et vie urbaine au XVI^e siècle. Lyon et ses marchands (environs de 1520-environs de 1580)*, 1971, I, pp. 327-328.
99. Propos recueillis auprès de Michel Granjacques, de Saint-Nicolas (Haute-Savoie), né en 1896, qui fut lui-même barlonier, comme son père, Jean-Euchariste.
100. A.N., G¹ 377 ; Metz, 1^{er} juillet 1695.
101. A.N., G¹ 1651 ; Soissons, 4 juin 1709.
102. Jean-Pierre FILIPPINI, *Les Conséquences économiques de la guerre de Succession d'Autriche*, thèse dactyl., pp. 58-62.
103. Henri RAMEAU, *À l'orée des plateaux de la Haute-Saône, le village d'Andelarre*, 1974, pp. 32-33.
104. Dominique DINET, « Quatre paroisses du Tonnerrois », in : *Annales de démographie historique*, 1969, pp. 62-84.
105. Pierre GAZOTTE, *Mon village et moi*, 1968, p. 129.
106. Séverine BEAUMIER, « Un homme, un village - les travaux et les jours dans le Haut-Diois au XIX^e siècle », in : *Le Monde alpin et rhodanien*, 1978, pp. 1-2.

107. Jean PETIT, *Le Chant de mon enfance*, dactylogramme, p. 31.
108. R. CHAPUIS, « Une vallée franc-comtoise : la Haute Loue », in : *Annales littéraires de l'Université de Besançon*, vol. 23, 1958, pp. 103-106.
109. Henri VINCENOT, *La Vie quotidienne des paysans bourguignons au temps de Lamartine*, 1976 pp. 397-401.
110. Fernand DUPUY, *L'Albino*, 1977, p. 11.
111. S. BRAUMIER, art. cit., p. 41.
112. Jean-Pierre LAVERRIÈRE, *Un village entre la Révolution et l'Empire, Viry-en-Savoie (1782-1815)*, 1980, pp. 23-24.
113. *Théâtre d'agriculture et ménage des champs*, 1675, p. 113, cité par Michel LUTFALLA, *Aux origines de la pensée économique*, 1981, p. 22.
114. *Les Mille Visages de la campagne française*, 3^e éd. 1976, p. 242.
115. Bernard BONNIN, « Les caractères des migrations dans les régions de montagne du Dauphiné aux XVII^e et XVIII^e siècles », in : *Entre faim et loup*, op. cit., 1976, p. 19.
116. Père Pierre-Jean-Baptiste LEGRAND D'AUSY, *Voyage fait, en 1787 et 1788, dans la ci-devant Haute et Basse Auvergne...*, en III, I, pp. 474-483.
117. Cet exemple est un rappel. N'imaginons pas trop vite que ce soit une exception. En fait, les familles ont été les premières cellules vivantes, les plus obstinées à vivre, à proliférer. Les frêcheries ont peuplé de vastes régions, s'y sont maintenues. Nous les retrouvons tardivement, mais il y a longtemps qu'elles existent. Dans les contrats notariaux de Ginestras (Paul CAYLA, *Essai sur la vie des populations rurales à Ginestras... au début du XVI^e siècle (1519-1536)*, 1938, pp. 12-13) se rencontrent, au début du XVI^e siècle, des contrats d'affranchissement (affranchissement), c'est-à-dire la « mise en commun entre deux familles de tous les biens, de tous les droits juridiques, de tous les travaux et de toutes les charges ». Ceux que le sang n'unissait pas pouvaient ainsi devenir frères par contrat. Et, bien entendu, la pratique est antérieure au XVI^e siècle.
118. Emmanuel LA ROY LADURIE, « Les masses profondes : la paysannerie », in : *Histoire économique et sociale de la France*, I : *De 1450 à 1660*, Second volume : *Paysannerie et croissance*, p.p. Fernand BRAUDEL et Ernest LABROUSSE, 1977, p. 669.
119. Georges DUBY, *La Société aux XI^e et XII^e siècles dans la région mâconnaise*, 1971, p. 99.
120. Lucien ROMIER, *Explication de notre temps*, 1925, pp. 41-42.
121. Jacques CARONGUY, *Mémoires 1582-1595*, 1890, p. 3.
122. A.N., F 20 206.
123. S. BRAUMIER, art. cit., pp. 121-122.
124. Claude CHÉREAU, *Huillé, une paroisse rurale angevine de 1600 à 1836*, s.d., I, p. 2.
125. Marc DROUOT, *Thann à l'époque mazarine (1658-1789), histoire politique et administrative*, 1961, pp. 8-9.
126. A.N., G¹ 501 ; 19 octobre 1711.
127. Voir *infra*.
128. A.N., G¹ 237.
129. Robert BICHET, *Un village comtois au début du siècle*, 1980, pp. 130-132.
130. Voir *infra*.
131. Laurence WYLLIE, *Un village du Vaucluse*, 1968, pp. 30-31.
132. A.N. G¹ 158.

133. H. LEMOINE, *Département de la Meuse, géographie physique, économique, historique et administrative*, 1909, p. 287.
134. Valentin JAMERAI-DUVAL, *Œuvres*, I, 1784, p. 58 (automne 1709).
135. A.N., F²⁰ 119.
136. A.D. Meuse, L 343 ; 1790.
137. D'après le registre d'état civil, Lunéville-en-Ornois - Archives départementales de la Meuse.
138. A.N., H 1515. Voir note 82 du premier chapitre.
139. Varcolier, varcollier : bourrelier ou sellier. F. GODEFROY, *Dictionnaire de l'ancienne langue française*, t. 8, 1895.
140. *Histoire des villes de France*, recueil, op. cit.
141. A.E., M. et D., France, 815.
142. Victor-Eugène ARDOINDUMAZET, *Voyages en France*, 2^e série, 1906, p. 270.
143. Référence égarée.
144. F. BARROT de TOUL, *Pouillé, ecclésiastique du diocèse de Toul*, 1911, II, pp. 265-284.
145. Alfred JOUVIN, *Le Voyageur d'Europe*, 1672, pp. 31-32.
146. A.N., F²⁰, 177, Statistique de la Côte-d'Or. Aujourd'hui, Nuits compte 21 700 habitants.
147. P. CAYLA, op. cit., p. 217.
148. Raymond BARRY, *Roveray. Un relais sur le grand chemin, 448-1976*, 1976, p. 57.
149. Voir *infra*.
150. A. GOUDET, op. cit., p. 37.
151. A.N., F^{1c} III Vaucluse, 9, 1733 ; 7 pluviôse an IV.
152. Evelyn ACKERMAN, « The Commune of Bonnières-sur-Seine in the eighteenth centuries », in : *Annales de démographie historique*, 1977.
153. M. ADOLPH, op. cit., p. 20.
154. Michel HÉBERT, *Tarascon au XIV^e siècle*, 1979, pp. 28-32.
155. Emmanuel LE ROY LADURIS, « La destruction du monde plein », in : *Histoire économique et sociale de la France*, 1977, p. 499, op. cit.
156. Noël COULET, « Population et société à Pourrières, 1368-1430. Premier bilan d'une enquête », in : *Etudes rurales*, n° 51, 1973, pp. 86-111.
157. Eckart SCHREMMER, *Die Wirtschaft Bayerns*, 1970, p. 21.
158. Rudolf HÄRKER, *Brügges Entwicklung zum mittelalterlichen Weltmarkt*, 1908, in : F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle, Économie et Capitalisme*, op. cit., t. I, p. 444.
159. André LACROIX, *Romans et le Bourg de Plage*, 1897, p. 296.
160. A.N., G¹ 415-416 ; Nancy, 9 mai 1693.
161. Jean-Marie DUNoyer, « 7 milliards d'hommes pour l'an 2000 », in : *Diagrammes* 33, nov. 1959, p. 3.
162. Georges DUBY, *Histoire de la France urbaine*, 1960, II, p. 478.
163. Henri BAUD, in : *Dictionnaire des communes suédoises*, 1981, II, p. 37.
164. Charles-Edmond PERRIN, article publié dans *Annales de la Société d'histoire et d'archéologie de Lorraine*, 37^e année, t. 33, 1924.
165. *Histoire de Besançon*, p.p. Claude FOMLIN, 1964, I, p. 145.
166. *Ibid.*, p. 39.
167. P.-M. DUVAL, art. cit., p. 453.
168. *Histoire de Besançon*, op. cit., II, p. 10.
169. Loyse GOLLUT, *Les Mémoires historiques de la république séquanoise et des princes de la Franche-Comté de Bourgogne*, 1592, édit. Duvernoy, 1846, p. 272.

170. Jean BÉLOIT, in : *Histoire de Besançon*, op. cit., II, p. 10.
171. L. GOLLUT, op. cit., 1592, cité par Roland FIETTER, *Recherches sur la banlieue de Besançon*, 1973, p. 39.
172. *Histoire de Besançon*, op. cit., 1964, I, p. 468 ; la citation provient d'édits municipaux qui datent du XVI^e siècle.
173. 300 clos et jardins en tout, d'église ou de laïcs. J. BÉLOIT, in : *Histoire de Besançon*, op. cit., I, p. 585.
174. *Histoire de Besançon*, op. cit., I, p. 587.
175. Fernand BRAUDEL, *La Méditerranée...* op. cit., I, p. 458.
176. *Histoire de Besançon*, op. cit., I, pp. 494-495.
177. *Ibid.*, II, pp. 41-43.
178. Maurice GRESSET, « Les débuts du régime français en Franche-Comté (1674-1675) », in : *Provinces et États dans la France de l'Est*, Colloque de Besançon, 3 et 4 octobre 1977, publié en 1979, pp. 19-37.
179. Maurice GRESSET, *Le Monde judiciaire à Besançon de la conquête par Louis XIV à la Révolution française (1674-1789)*, 1975, p. 1235.
180. *Histoire de Besançon*, op. cit., II, pp. 147-149.
181. A.N., KK 944.
182. *Histoire de Besançon*, op. cit., II, p. 147.
183. Marius POUCHENOT, *Le Budget communal de Besançon au début du XVIII^e siècle*, 1910, p. 3.
184. A.N., D IV bis 47.
185. *Histoire de Besançon*, op. cit., II, p. 337.
186. *Ibid.*, p. 299.
187. *Ibid.*, fig. 113, p. 584.
188. Honoré d'URVILLE, *Œuvres complètes*.
189. *Annuaire statistique du département de la Loire*, 1809, p. 187.
190. C'est ce qui arrive en 1705 à l'étang de Boisy, propriété du duc de Fénélon où l'on retrouve le poisson à sec. A.D. Loire, bailliage ducal de Roanne, B 460.
191. *Annuaire statistique du département de la Loire*, op. cit., p. 187.
192. *Ibid.*
193. Denis LUYA, *L'Axe ligérien (Loire-Allier) dans les pays hauts, 1682-1858*, (thèse) 1980, p. 46.
194. A.N., H 1510¹ ; vers 1788. Observations sur les défauts de la culture employée dans la plaine de Forez.
195. D. LUYA, op. cit., p. 205.
196. Elie BRACKENHOFFER, *Voyage en France, 1643-1644*, p.p. Henry LERR, 1925, pp. 141-142.
197. A.N., G¹ 406 ; 14 août 1687.
198. A.D. Loire, bailliage ducal de Roanne, B 455, 1704.
199. A.N., F¹ 206 ; an IX.
200. Système dit du métayage ou du grangeage aux quatre grains, froment, seigle, orge, avoine.
201. F. TOMAS, « Problèmes de démographie historique. Le Forez au XVIII^e siècle », in : *Cahiers d'histoire*, 1968, p. 395, n° 47.
202. Christophe EXTRAT, *Images et réalités de la vie coopérative agricole dans la Loire de 1945 à 1973*, dactylogramme, 1981, p. 16.
203. F. TOMAS, art. cit. et *Annuaire statistique du département de la Loire*.
204. Le barrage de Villerey a été inauguré le 11 septembre 1982. Régis GUYOTAT, in : *Le Monde*, « La Loire apaisée », 11 septembre 1982.
205. Serge DONTENWILL, « Rapports ville-campagne et espace économique microrégional : Charlieu et son plat pays au XVIII^e siècle » in : *Villes et campagnes XV^e-XX^e siècle*, 1977, p. 162.

206. Marcel GONIVET, *Histoire de Roanne et de sa région*, III, 1975, p. 131.
207. Bandolier, « voleur de campagne qui vole en troupes et avec armes à feu » (Dictionnaire de Furetière).
208. Chanoine REUX, « Le vin de Garambeau et la question des vins du Roannais au XVII^e siècle », in : *Bulletin de la Diana*, 1908, pp. 5 et 6.
209. *Annuaire statistique du département de la Loire*, 1809, p. 181.
210. *Mémoire de l'intendant de Lyon*, 1762, cité par Maurice LABOURÉ, *Roanne et le Roannais. Etudes historiques*, 1957, p. 466.
211. *Annuaire statistique du département de la Loire*, op. cit.
212. D. LUYA, op. cit., p. 91.
213. Marcel GONIVET, *Histoire de Roanne* op. cit., I, p. 21.
214. D. LUYA, op. cit., p. 14.
215. Paul BONNAUD, *Essai d'histoire locale. La navigation à Roanne*, 1944, p. 27.
216. Etienne FOURNIAL, *Roanne au Moyen Age, essai d'histoire urbaine*, 1964, pp. 70, 73 et carte p. 72.
217. Albert DEMANGEON, *Géographie universelle* p.p. P. VIDAL de la BLACHE et L. GALLOIS, t. VI *La France*; 2^e partie : *France économique et humaine*, 1958, p. 769.
218. E. BRACKENHOFFER, op. cit., pp. 137-138 et 138 n. 1.
219. M. LYONNET, *Gens du métier à Nevers à la fin de l'Ancien Régime*, 1941, p. 367 cité par François BILLACQIS, « La batellerie de la Loire au XVII^e siècle », in : *Revue d'histoire moderne et contemporaine*, juillet-sept. 1964, p. 67.
220. D. LUYA, op. cit., p. 75, note 35.
221. *Histoire de la navigation sur l'Allier en Bourbonnais*, 1983, passim, et pp. 34-35.
222. M. LABOURÉ, op. cit., p. 354.
223. R. GASCON, op. cit., I, p. 140.
224. A.N., G⁷ 1646, 373, 7 avril 1709.
225. A.N., G⁷ 1647, 335; 11 juin 1710.
226. A Paris, la livre poids de marc : 2 marcs. La livre était considérée comme le double du marc et se divisait en 16 onces.
227. A.N., G⁷ 1647.
228. D. LUYA, op. cit., pp. 280-281.
229. Thomas REGAZZOL, Jacques LEFEBVRE, *La Domestication en mouvement*, 1981 pp. 149 et 152-153.
230. Auguste MANAUT, *L'idée de la Loire navigable combattue*, 1909, cité par Henriette DUSSOURD, *Les Hommes de Loire*, 1985, p. 27.
231. G. BITON, *Bains de Loire*, 1972, pp. 2 et 3.
232. H. DUSSOURD, op. cit., pp. 36 et 56-57; G. BITON, op. cit., p. 5.
233. A.N., G⁷ 1651, 336; 14 septembre 1709.
234. H. DUSSOURD, op. cit., p. 26.
235. J.A. DULAURE, *Description des principaux lieux de France*, 1789, t. 6, p. 107.
236. A.N., F 14, 1199 A; année 1761.
237. Jeanne et Camille FRAYSSE, *Les Mariniers de la Loire en Anjou - Le Thouret*, 1978, p. 47, cité par D. LUYA, op. cit., p. 18, note 27.
238. A.D. Loire, bailliage ducal de Roanne.
239. A.N., P¹⁴ 559⁷; Nevers, 18 mai 1813.
240. E. BRACKENHOFFER, op. cit., p. 140.
241. G. LEFEBVRE, *Etudes orléanaises*, I, 1962, p. 84.
242. René I^{er} le Bon, 1409-1480, duc de Bar, duc d'Anjou et comte

- de Provence, roi en titre du royaume de Naples, hérité de sa femme, qu'il essaya en vain de conquérir.
243. P. CHAUSSARD, *Marine de Loire et marins d'igoine*, 1970, p. 26.
 244. M. GONTMET, *op. cit.*, I, pp. 181-182.
 245. P. CHAUSSARD, *op. cit.*, p. 27.
 246. *Ibid.*
 247. A.N., F¹⁴ 1199 A.
 248. D. LUYA, *op. cit.*, p. 34.
 249. *Ibid.*, p. 223.
 250. A.N., F¹⁴ 243.
 251. J.A. DULAURE, *op. cit.*, pp. 106-107.
 252. A.N., G⁷ 360, 21 ; 8 juillet 1705.
 253. A.N., F¹⁴, 1200 ; Moulins, 11 novembre 1765.
 254. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle, économie et capitalisme, op. cit.*, II, 1979, p. 317.
 255. *Ibid.*, p. 327.
 256. D. LUYA, *op. cit.*, p. 232.
 257. A.N., F¹⁴ 1200.
 258. *Histoire générale des techniques*, pp. Maurice DAUMAS, t. 3 ; *L'Expansion du mécanisme*, 1968, pp. 30 sq, pp. 68-69.
 259. D. LUYA, *op. cit.*, p. 237.
 260. M. LABOURÉ, *op. cit.*, pp. 377-378.
 261. Serge DONTENWILL, « Roanne au dernier siècle de l'Ancien Régime. Aspects démographiques et sociaux », in : *Etudes foréziennes*, 1971, pp. 49-73.
 262. S. DONTENWILL, *art. cit.*, p. 72, note 61.
 263. Jean-Pierre HOUSSER, *Le Roannais et le Haut-Boisjolais*, 1978.
 264. D. LUYA, *op. cit.*, p. 11.
 265. A.N., H 1510¹, vers 1788.
 266. F. BRAUDEL, *Civil. matérielle*, I.
 267. P. VIDAL de LA BLACHE, *Tableau de la géographie de la France, op. cit.*, p. 324.
 268. Référence égarée.
 269. A.N., K 1516 ; 28 décembre 1788.
 270. A la différence, si la documentation est juste, d'une ville comme Saumur ; car, pour le sel de contrebande, la voie de la Loire est sans doute prioritaire.
 271. A.N., G⁷ 521 ; 1682.
 272. A.N. G⁷ 521 ; Mayenne, 19 et 29 novembre 1693 ; Saumur, 14 janvier 1693 ; Laval, 1^{er} mars 1693.
 273. A.N., G⁷ 521 ; Laval, 24 mai et 3 juin 1693.
 274. E. LAURAIN, « Le département de la Mayenne à la fin de l'an VIII », in : *Bulletin de la Commission historique et archéologique de la Mayenne*, 1938-1939, p. 118.
 275. A.N., F¹⁴ 242.
 276. J.-M. RICHARD, *La Vie privée dans une province de l'Ouest. Laval aux XVII^e et XVIII^e siècles, op. cit.*, p. 126.
 277. A.N., F¹⁴ 242.
 278. *Ibid.*
 279. René MUSSET, *Le Bas-Maine*, 1917, pp. 320-321.
 280. *Ibid.*, p. 323.
 281. A.N., F¹⁴ 1207, 234 ; 20 septembre 1769.
 282. A.N., K 1252.
 283. A.N., F¹² 1259 D.
 284. A.N., F¹² 1259 D ; 27 Brumaire an IX.

285. E. LAURAIN, art. cit., p. 119.
286. J. SAVARY DES BAULONS, *Dictionnaire du commerce*, V, colonne 163.
287. *Ibid.*, col. 163, d'après le *Journal de commerce*, mars 1762, p. 112.
288. F. DORNIC, *op. cit.*, pp. 1-5.
289. J.-M. RICHARD, *op. cit.*, pp. 289-290.
290. *Ibid.*, p. 291.
291. *Ibid.*, p. 301.
292. *Ibid.*, pp. 295 sq.
293. *Ibid.*, p. 298.
294. *Ibid.*, pp. 301 sq.
295. *Ibid.*, pp. 344 et 345, note 2.
296. *Ibid.*, p. 114.
297. F. DORNIC, *op. cit.*, p. 44.
298. J.-M. RICHARD, *op. cit.*, p. 289.
299. Jean-Claude PERROT, *Gens d'une ville moderne, Caen au XVIII^e siècle*, 1975, I, p. 145.
300. *Ibid.*, I, p. 211.
301. A. DEMANGEON, *Géographie universelle*, pp. P. VIDAL de LA BLACHE et L. GALLOIS, t. VI, *La France*, 2^e partie, *France économique et humaine*, *op. cit.*, p. 591.
302. *Op. cit.*
303. Pour les explications qui suivent, J.-C. PERROT, *op. cit.*, I, pp. 181 sq.
304. *Ibid.*, I, pp. 185 sq.
305. *Ibid.*, I, p. 213.
306. *Ibid.*, I, p. 216.
307. *Ibid.*, I, p. 217.
308. *Ibid.*, I, pp. 217-218, note 159.
309. *Ibid.*, I, p. 219.
310. *Ibid.*, I, p. 241.
311. M.-H. JOUAN, art. cit., pp. 87-124.
312. J.-C. PERROT, *op. cit.*, I, p. 358. Cette richesse a bel et bien détourné l'agriculture normande de se faire servante de l'industrie.
313. *Ibid.*, I, p. 359, note 55.
314. *Ibid.*, I, p. 360 (suite de la note 55).
315. *Ibid.*, I, pp. 360-366.
316. *Ibid.*, I, p. 8.
317. *Ibid.*, I, pp. 518-519.
318. *Ibid.*, II, p. 948.
319. A.N., DIV bis 47.
320. Voir *infra*.
321. A.N. G¹ 360; 10 février 1706.
322. Andrea METRA, *Il Mensore perfetto de'negorianti*, 1977.
323. A.N., F¹⁰ 198, 150; Châteauroux.
324. Christian ROMON, *Mendicants et vagabonds à Paris, d'après les archives des Commissaires du Châtelet (1780-1784)*, dactylogramme.
325. Raymonde MONNIER, *Le Faubourg Saint-Antoine, 1783-1815*, 1981, pp. 195-201.
326. D. ROCHE, *op. cit.*, p. 18.
327. *Ibid.*, p. 31.
328. A.N., G¹ 432; 6 février 1704.
329. *Journal du voyage de deux Hollandais à Paris en 1656-1658*, p.p. A.P. FAUGER, 1899, p. 29.
330. *Voyages promenades aux environs de Paris avec Caroline Tullié*, n° 29, 1790-1792.

331. Guy FOURQUIN, *Les Campagnes de la région parisienne à la fin du Moyen Âge*, 1964, p. 220.
332. A.M. de BOISLISLE, I, p. 285.
333. Les italiques sont de moi.
334. Comte d'HÉRISSE, *Souvenirs intimes et notes du baron Mounier*, 1896, p. 35.
335. *Mémoires de la comtesse de BOIGNE*, 1971, I, p. 215.
336. Ch. ACHARD, *La Confession d'un vieil homme du siècle*, 1943, p. 24.
337. A.N., K 1252.
338. André PIATIER, *Radioscopie des communes de France*, 1979, pp. 23-25 et 253 sq.
339. P. BONNAUD, *passim*.
340. H. MENDRAS, *op. cit.*, p. 37.
341. *Ibid.*, p. 19.
342. Roger BÉTEILLE, *La France du vide*, 1981 ; J. GRAVIER, *Paris et le désert français*, 1^{re} éd. 1947 ; 2^e éd. 1972.
343. H. MENDRAS, *op. cit.*, pp. 19-20.
344. Michel ROCHEFORT, cité par A. PIATIER, *op. cit.*, p. 8.
345. A. PIATIER, *op. cit.*, p. 6.
346. *Ibid.*, p. 56.
347. *Ibid.*, p. 6.
348. *Ibid.*

Notes du troisième chapitre

1. P. VIDAL de la BLACHE, *Tableau de la géographie de la France*, *op. cit.*, p. 7.
2. P. VIDAL de la BLACHE, *op. cit.*, p. 8.
3. Lucien FEBVRE, *La Terre et l'évolution humaine*, 1949, p. 25.
4. Emmanuel de MARTONNE, « La France physique », in : *Géographie universelle*, 1942, p. 1.
5. E.R. CURTIUS, *op. cit.*, p. 70, p. 205.
6. Maurice LE LANNOU, « Les sols et les climats », in : *La France et les Français*, pp. Michel FRANÇOIS, 1972, p. 3.
7. Yves RENOARD, *Études d'histoire médiévale*, 1968, II, pp. 721-724.
8. Henri DUBOIS, *Les Foires de Chalon et le commerce dans la vallée de la Saône à la fin du Moyen Âge (vers 1280-vers 1430)*, 1976.
9. Thourout située en Belgique entre Gand et la mer.
10. P. VIDAL de la BLACHE, *op. cit.*, p. 52.
11. M. PARDÉ, cité par D. FAUCHER, *op. cit.*, p. 64.
12. Charles LENTHÉRIC, *Le Rhône, histoire d'un fleuve*, 1892, II, p. 505.
13. Mouille : creux compris entre les bancs d'alluvions dans le lit d'une rivière.
14. Pierre BAYLE, *Histoire de la navigation fluviale à Lyon et le long de sa Majesté la « Vallée Impériale »*, 1980, p. 35. La toue, nous l'avons vu à propos de la Loire, est une petite barque qui précède le bateau, en vérifiant les fonds.
15. A.N., G¹ 359, vers 1701.
16. H. de ROUVIERE, *Voyage du Tour de la France*, *op. cit.*, pp. 232-233.
17. D. FAUCHER, *op. cit.*, p. 187.
18. *Mémoires du général MARBOT*, *op. cit.*, I, p. 51.
19. Cécile PERROUD, *Le Rhône de nos pères*, 1974, p. 47.

20. *Ibid.*
21. P. BAYLE, *op. cit.*, p. 17.
22. C. PERRAUD, *op. cit.*, pp. 50-51.
23. D. FAUCHER, *op. cit.*, p. 189.
24. *Ibid.*, p. 189.
25. C. PERRAUD, *op. cit.*, p. 70.
26. D. FAUCHER, *op. cit.*, p. 193.
27. A.N., référence égarée.
28. D. FAUCHER, *op. cit.*, p. 190.
29. *Ibid.*, p. 199.
30. *Ibid.*, p. 197.
31. C. LENTHÉRIC, *op. cit.*, p. 512.
32. D. FAUCHER, *op. cit.*, p. 196.
33. C. LENTHÉRIC, *op. cit.*, p. 512.
34. P. BAYLE, *op. cit.*, p. 17.
35. A.N. F¹² 1512 B.
36. Le minot de sel est de cent livres pesant.
37. Henri PESQUET, *Le Monde*, 5 juin 1980.
38. P. BONNAUD, *op. cit.*, I, p. 431.
39. C. PERRAUD, *op. cit.*, p. 73.
40. D. FAUCHER, *op. cit.*, p. 90.
41. C. LENTHÉRIC, *Le Litoral d'Agues Mortes au XIII^e et au XIV^e siècle*, 1870, pp. 29-30.
42. Pierre GOUBOU, lettre, avril 1980.
43. F. BRAUDEL, *Civ. matérielle*, *op. cit.* III, p.93, et *Méd.*, *op. cit.*, I, pp. p.188-189
44. Renée DORNABAD, « Les galères génoises dans la Manche et la mer du Nord à la fin du XIII^e et au début du XIV^e siècle », in *Bulletin de l'Institut historique belge de Rome*, 1938, pp. 5-76.
45. D. FAUCHER, *op. cit.*, p. 84.
46. Traille, câble goudronné qui sert à diriger le bac et à le protéger du courant.
47. Pierre ESTIENNE, *La France. Les montagnes françaises et l'axe Rhône-Rhin*, 1978, p. 189.
48. Abel CHATELAIN, « Les fondements de la région historique », in : *Revue de géographie de Lyon*, n° 1, 1955, p. 45.
49. Pierre DUBOIS, *Histoire de la campagne de 1707 dans le Sud-Est de la France*, dactyl., p. 67.
50. D. FAUCHER, *op. cit.*, p. 184.
51. D. FAUCHER, *op. cit.*, p. 178.
52. Lettres patentes de Charles VI, 1380, cité in : A.N. K 1219, 37, p. 6.
53. D. FAUCHER, *op. cit.*, p. 157.
54. DE BASVILLE, *Mémoires pour servir à l'histoire du Languedoc*, 1734, p. 279.
55. André ALLIX, « Le trafic en Dauphiné à la fin du Moyen Age », in : *Revue de géographie alpine*, 1923, pp. 373-408.
56. A.N., K 1219, n° 37.
57. A.N., K 1219, 37, p. 27.
58. A.N. G⁷ 300.
59. *Ibid.*
60. *Ibid.* La Roche-Saint-André était à l'époque en bordure du Rhône.
61. D. FAUCHER, *op. cit.*, reprend le même thème p. 199.
62. R. GASCON, *Grand Commerce et vie urbaine au XVI^e siècle*, *op. cit.*, à propos de la crise lyonnaise de 1575-1580, qui ne correspond ni à celle de Nantes, ni à celle de La Rochelle.

63. P. ESTIENNE, *La France. Les montagnes françaises et l'axe Rhône-Rhin*, op. cit., p. 147.
64. Jean LABASSE, « Lyon, Ville internationale » Rapport destiné à la Datar, 1982; Yves LERIDON, « Lyon, la place du second marché », in : *Le Point*, 26 novembre 1984.
65. P. BONNAUD, op. cit., I, pp. 430-431.
66. Jean-François BARGIER, *Les Foires de Genève et l'économie internationale de la Renaissance*, 1963, pp. 369 et 374-387.
67. R. GASCON, op. cit., pp. 287-288.
68. Louis BOURGOIS, *Quand la Cour de France vivait à Lyon (1491-1551)*, 1980, p. 143.
69. L. BOURGOIS, op. cit., p. 155.
70. Maurice GARDEN, *Lyon et les Lyonnais au XVIII^e siècle*, 1975.
71. Carlo POSE, « Compétition monopoliste, mode et capital : le "marché" international des tissus de soie au XVIII^e siècle », communication au colloque de Bellagio.
72. A.N. G² 360, Anisson, député de Lyon, 5 mai 1705.
73. J. LABASSE, art. cit., t. 20.
74. François GROSSECHARD, « Rotterdam dans la bataille des conteneurs - la mer scellée au fleuve », in : *Le Monde*, 23 sept. 1982, p. 37.
75. Pour l'équipement hydroélectrique du Haut-Rhône, cf. : « La polémique sur l'aménagement du Rhône : décision prochaine du gouvernement », in : *Le Monde*, 28 août 1982, p. 13 ; pour le projet de liaison Rhône-Rhin, cf. : Claude RÉGNAT « Rhône-Alpes. Inquiétude au conseil régional : le canal mer du Nord-Méditerranée à tout petits pas » in : *Le Monde*, 15 sept. 1982.
76. F. GROSSECHARD, art. cité.
77. P. ESTIENNE, op. cit., p. 148.
78. Jules MICHELET, *Journal*, I, p. 76 ; 28 avril 1830.
79. Théodore ZELDIN, *Histoire des passions françaises*, 1978, II, p. 8.
80. Francis HURT, *Le Monde*, 23 juillet 1980.
81. Cité par Lucien FIEVREZ, *Michelet et la Renaissance*, ouvrage inédit, à paraître prochainement, p. 131.
82. Papiers Florimond, A.N. K 1242, 1^{re} liasse, in : A.M. de BOISLISLE (p.p.), *Mémoire de la généralité de Paris*, 1881, I, p. 284.
83. DAVITY (1625), *États de l'Europe*, pp. 64-65 et 81-82, cité par A.M. de BOISLISLE, op. cit., p. 558.
84. R. DION, « La part du milieu... », art. cité, p. 9.
85. Michel ROULIN, « L'époque franque », in : *Histoire de l'Île-de-France et de Paris*, p.p. Michel MOLLAT, 1971, p. 56.
86. Edouard W. FOX, *L'autre France*, 1973, p. 52.
87. Roger DION, « A propos du traité de Verdun », in : *Annales E.S.C.*, 1950, p. 463.
88. E.W. FOX, op. cit., p. 52.
89. William H. Mc NEILL, *Venice, the Hinge of Europe, 1081-1787*, 1974, p. 1.
90. P. BONNAUD, op. cit., II, p. 28.
91. Jean Robert PITTE, *Histoire du paysage français*, I, pp. 41-42 et 47-48.
92. J. MICHELET, *Histoire de France*, op. cit., IV, p. 33.
93. Pierre GOUROU, lettre, 1980 et *Pour une géographie humaine*, 1973, p. 290.
94. L. MUSSET, « La géographie de l'histoire » in : *Histoire de France*, p.p. Marcel REINHARD, I, 1954, p. 32.

95. P. BONNAUD, *op. cit.*, I, p. 438.
96. J. MICHELLET, *Journal*, *op. cit.*, I, p. 82.
97. Immanuel WALLERSTEIN, *Le Système du monde du XV^e siècle à nos jours. I. Capitalisme et Economie-monde, 1450-1640*, 1980, p. 34.
98. A. GODEAR, *Les Intérêts de la France mal entendus*, *op. cit.*, III, pp. 34.
99. *Ibid.*, p. 35.
100. On appelle troupes réglées, celles qui sont enrôlées en opposition à des milices de bourgeois et des communes, de paysans armés qui ne servent qu'en certaines occasions. A. GODEAR, *op. cit.*, III, pp. 72-73.
101. André CORVIER, *La France de Louis XIV, 1643-1715*, 1979, p. 61.
102. G. PARKER, *El Ejercito de Flandes y el camino español, 1576-1659*, 1976, pp. 48-49, cité par F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle*, *op. cit.*, III, p. 170.
103. Lucien FEBVRE, « Frontière », in : *Bulletin du Centre International de Synthèse*, 1928, p. 32.
104. *Ibid.*, pp. 31 sq.
105. A.N. G 337, F 65 ; cité par DE ROCHAS, II, 89, in : Gaston ZELLER, *L'Organisation défensive des frontières du Nord et de l'Est au XVI^e siècle*, 1928, p. 60.
106. R. DION, « A propos du traité de Verdun », *art. cit.*, p. 462.
107. Bernard GUINÉE, « Les limites », in : *La France et les Français*, *op. cit.* 1972, p. 52.
108. Gaston ZELLER, *La France et l'Allemagne depuis dix siècles*, 1932, p. 6.
109. Yves RENOUARD, « 1212-1216. Comment les traits durables de l'Europe occidentale se sont définis au début du XIII^e siècle », in : *Annales de l'Université de Paris*, 1958, pp. 5-21, reproduit dans : Yves RENOUARD, *Études d'histoire médiévale*, *op. cit.*, I, pp. 77 sq.
110. Walther KILMART, *Die Anfänge des europäischen Staaten Systems im spätem Mittelalter*, 1936, in : F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle*, *op. cit.*, III, p. 43, note 87.
111. Chrétiens d'Espagne qui conservèrent leur religion sous la domination musulmane.
112. Henri MARTIN, cité par Georges LEFEBVRE, *La Naissance de l'historiographie moderne*, 1971, p. 186.
113. F. LOT, *La Gaule*, *op. cit.*, p. 7.
114. A ce sujet, voir Georges HUPPERT, *L'Idée de l'histoire parfaite*, trad. française, 1972. Alors que ces lignes sont déjà à l'impression, je prends connaissance du beau livre de Colette BEAUNE, *Naissance de la nation France*, 1985, nous y reviendrons.
115. Le mot est de LA FOLLENIÈRE, cité par G. HUPPERT, *op. cit.*, p. 177, note 2.
116. *Ibid.*, pp. 78 et 91.
117. *Ordonnances des rois de France*, XIII, p. 408, cité par Ernest BABELON, *Le Rhin dans l'histoire*, II, 1917, p. 207.
118. G. PARIS, *Histoire poétique de Charlemagne*, p. 62, cité par E. BABELON, *op. cit.*, II, p. 219.
119. Cité par E. BABELON, *op. cit.*, p. 240.
120. Jean LE BON, *Adages*, 1577, cité par A. BENOTT, *Notice sur Jean Le Bon*, 1879, p. LXVII.
121. Auguste LONCHON, *La Formation de l'unité française*, 1922, p. 325.
122. Bernard GUINÉE, *art. cit.* in : *La France et les Français*, *op. cit.*, p. 59.

123. Michel ARBAUD, *Côtes autrefois*, 1932, pp. 119 *sq.*
124. Bibliothèque de l'Arsenal, manuscrit 4574, f° 205.
125. Abbé GABOIRE, cité par Charles ROUSSEAU, *Les Frontières de la France*, 1954, p. 12.
126. Frédéric II, cité par Ch. ROUSSEAU, *op. cit.*, p. 10.
127. Ernst Moritz ARNDT, cité par Ch. ROUSSEAU, *op. cit.*, p. 13.
128. P. VIDAL de LA BLACHE, cité par M. SORRE, *Les Fondements de la géographie humaine*, II, *op. cit.*, II, p. 461.
129. Charles DARWIN, cité par M. SORRE, *op. cit.*, II, p. 461.
130. Geoffroi de VILLEHARDOUIN, *La Conquête de Constantinople*, éd. de 1872, p. 90, cité par Ch. de la RONCIÈRE, *Histoire de la marine française*, 1899, I, pp. 2-3.
131. Noël COLLET, « Le malheur des temps 1348-1440 », in : Georges DUBY, *Histoire de France, dynasties et révolutions de 1348 à 1652*, II, 1971, p. 23.
132. Note égarée.
133. Alain GUILLERM, *La Pierre et le Vent. Fortifications et marine en Occident*, 1985, p. 166.
134. A. GUILLERM, *op. cit.*
135. Pierre GOUROU, lettre du 4 février 1982.
136. Emile BOURGEOIS, *Manuel de politique étrangère*.
137. Charles de la RONCIÈRE, *op. cit.*, pp. 14-15 ; B.N., Fr 17 308, f° 21. Pour les 30 000 marins français rapatriés, cf. F. BRAUDEL, *Civ. mar.*, *op. cit.*, III, p. 161.
138. Pierre-Victor MALOUE, *Mémoires publiées par son petit-fils*, 1868, I, p. 173.
139. *Ibid.*, pp. 173-174.
140. A. GOUDAR, *op. cit.*, III, p. 31.
141. A.N., Marine D² 45. S'agit-il d'un certain Gagnier ? Je ne saurais en décider.
142. E. PLAN, Eric LÉVY, *La Bataille des Alpes 10-25 juin 1940*, 1982.
143. Les armées alliées cessent d'occuper la rive gauche du Rhin le 30 juin 1930.
144. Ernest LAVISSE, cité par C. ROUSSEAU, *op. cit.*, p. 7.
145. Camille VALLAUX, *Le Sol et l'Etat*, 1911, p. 364.
146. Nelly GIRARD d'ALBESIN, *Genèse de la frontière franco-belge. Les variations des limites septentrionales de la France de 1659 à 1789*, 1970, p. 313.
147. A.N., G² 269 ; Ypres, 3 novembre 1682.
148. A.N., G² 256 ; Lille, 5 décembre 1689.
149. Nelly GIRARD d'ALBESIN, *op. cit.*, p. 26.
150. Colonel ROCOLLE, *2 000 ans de fortification française*, t. I, 1973, pp. 214 *sq.*
151. *Ibid.*, II, croquis n° 134.
152. E. LAVISSE, *Histoire de France*, *op. cit.*, VIII, I, 1908, p. 131.
153. A.N., G² 377 ; 28 mars 1694.
154. Thionville, cédée à la France en 1659 par l'Espagne. Son célèbre pont convert sur la Moselle, 1673.
155. A.N., G² 381, Metz 3 mai 1707.
156. André BELLARD, *Deux siècles de vie française, Metz, 1648-1848*, 1948, p. 5.
157. *Ibid.*, p. 6.
158. Louis TRÉNARD, *Histoire de Lille*, II, 1981, p. 420, Maurice BRAURE, *Lille et la Flandre wallonne au XVIII^e siècle*, 1932, pp. 87 *sq.*

159. Archives de la Guerre, A I 1583, Gautier d'Aulnoy, Metz, 17 décembre 1701.
160. J. ANCILLON, *Recueil journalier de ce qui s'est passé de plus mémorable dans la cité de Metz, pays Messin, et aux environs depuis le mois de juin 1674 jusqu'à 1683 inclusivement*, éd. de 1866, II, p. 138.
161. A. BELLARD, *op. cit.*, p. 31.
162. A.N., G⁷ 381 ; 15 juillet 1706.
163. A.N., G⁷ 376 ; mai 1693.
164. A.N., G⁷ 375 ; 7 septembre 1691.
165. A.N., G⁷ 378 ; 21 août 1697.
166. A.N., G⁷ 382 ; 22 novembre 1709.
167. Archives de la Guerre, A I 2243, 147 ; 16 juillet 1710.
168. Archives de la Guerre, A I 2395, 12 ; 14 janvier 1712.
169. Archives de la Guerre, A I 1583, 116 ; 16 juin 1702.
170. Fonds Dubrowski, FR 14 4^e f^o 30 et 30 verso, 1698, B. Lénine Léninegrad.
171. Groupe de montagnes du Palatinat.
172. Ebernburg, au sud de Bad Kreuznach.
173. Nom actuel : Kayserlautern, ville de Rhénanie-Palatinat.
174. Archives de la Guerre, A I 967, 78 ; 22 janvier 1690.
175. Archives de la Guerre, A I 469, 188 ; 13 octobre 1675.
176. Archives de la Guerre, A I 1574, 143 et 146 ; 25 et 26 août 1702.
177. J. ANCILLON, *op. cit.*, II, pp. 4, 10.
178. A.N., G⁷ 382 ; Metz, 21 juin 1710.
179. A.N., G⁷ 376 ; 25 février 1693.
180. Archives de la Guerre, A I 1955, 16 ; 19 mars 1706.
181. Archives de la Guerre A I 1583 88 ; 18 mai 1702.
182. Archives de la Guerre, A I 1583 ; 141, 1^{er} juillet 1702.
183. A.N., G⁷ 379 ; 20 juillet 1699.
184. A.N., G⁷ 378 ; 31 octobre 1698.
185. A.N., G⁷ 378 ; 9 octobre 1698.
186. A.N., G⁷ 377 ; 13 décembre 1695.
187. 15 731 setiers de blé sont ainsi transportés durant le siège de Namur, A.N., G⁷ 376 ; 27 décembre 1692.
188. Archives de la Guerre, A I 1583, 89 ; 22 mai 1702.
189. A.N., G⁷ 1633, 194 ; 7 mars 1694.
190. A.N., G⁷ 377 ; 27 juillet 1695.
191. Archives de la Guerre, A I 1559, 104 bis ; 11 janvier 1702, A.N., G⁷ 376, 383.
192. A.N., G⁷ 415-416 ; 20 mars 1692.
193. A.N., G⁷ 381. Saint-Contest n'est pas d'accord avec cette proposition.
194. Archives de la Guerre, A I 2395 104, 16 juin 1712.
195. A.N., G⁷ 378 ; 16 mars 1697.
196. Juifs de Cour, financiers des princes allemands au XVIII^e siècle.
197. A.N., G⁷ 378 ; 16 mars 1697.
198. Archives de la Guerre, A I 1583, 68 ; 14 avril 1702.
199. En 1670, à signaler un soi-disant meurtre rituel d'un enfant chrétien, assurément accusation fautive. J. ANCILLON, *op. cit.*, I, 63.
200. *Ibid.*, II, p. 16.
201. L'étape est l'ensemble du logement et des vivres alloués aux troupes pour une journée de marche.
202. Vauzy-le-François (Marne).
203. J. ANCILLON, *op. cit.*, II, pp. 19-20.
204. A.N., G⁷ 375 ; 7 septembre 1691.

205. A.N., G¹ 375 ; 27 octobre 1691.
206. A.N., G¹ 377 ; 18 mars 1695.
207. A.N., G¹ 375 ; 2 février 1691.
208. A.N., G¹ 376 ; 1693.
209. Archives de Guerre, A 1 1955, juillet 1706.
210. « Religion prétendument réformée ».
211. A.N., G¹ 375 ; 3 avril 1691.
212. A.N., G¹ 382 ; 24 novembre 1708, 5 juillet 1709.
213. Aimé Marange, A.N., G¹ 377 ; 1691.
214. A.N., G¹ 378 ; 26 octobre 1697.
215. A.N., G¹ 377 ; 19 novembre 1696.
216. A.N., G¹ 379 ; 3 janvier 1699.
217. J. ANCILLON, *op. cit.*, II, pp. 37-38.
218. A. GUILLIEM, *op. cit.*, p. 152.
219. Cet ouvrage était déjà composé lorsque j'ai eu communication du manuscrit d'un ouvrage remarquable et très détaillé d'un érudit du Var, Pierre Dronot, *Histoire de la campagne de 1707 dans le Sud-Est de la France*. Je n'ai malheureusement pu utiliser cet ouvrage que pour ajouter ou rectifier quelques détails dans mon texte.
220. Octave TISSIER, *Histoire des divers agrandissements et des fortifications de la ville de Toulon*, 1873, pp. 12-14.
221. *Ibid.*, p. 17.
222. Archives de la Guerre, A 1 2041, 271.
223. Archives de la Guerre, A 1 2041 235 ; 20 juillet 1707.
224. O. TISSIER, *op. cit.*, p. 146.
225. Allusion au procédé de terre brûlée, de destruction des récoltes sur pied avant l'arrivée de l'ennemi.
226. Archives de la Guerre, A 1 2042, 121.
227. *Ibid.*, A 1 2041 235 ; 20 juillet.
228. *Ibid.*
229. Pierre DUBOIS, *op. cit.*, dactyl, p. 53.
230. A.N., G¹ 469 ; 1^{er} janvier 1706.
231. Archives de la Guerre., 15 mars 1706.
232. Archives de la Guerre., 26 mars 1706.
233. E. LAVISSE, *Histoire de France*, *op. cit.*, VIII, pp. 103 et 106.
234. *Mémoires et Lettres du Maréchal de Tessé*, II, 1806, p. 235.
235. Arrêts en Savoie, certains avec la collaboration rémunérée des paysans.
236. A.N., Marine B 3 150.
237. Archives de Turin, *Massaria Militari*, 1707.
238. Port italien situé près de la frontière française.
239. Maréchal de Tessé, *op. cit.*, II, p. 239.
240. Louis de SAINT-SIMON, *Mémoires (1702-1708)*, éd. Pléiade, 1969, II, pp. 906-907.
241. De livres.
242. L. de SAINT-SIMON, *op. cit.*, II, p. 907.
243. Archives de la Guerre, A 1 2041, 279 ; Aix, 26 juillet 1707.
244. Archives de la Guerre, A 1 2041 ; A.N., Marine, B 3 150.
245. Archives de la Guerre, A 1 2041, 266.
246. A.N., Marine, B 3 149.
247. Tessé, *op. cit.*, II, p. 258.
248. L. de SAINT-SIMON, *op. cit.*, II, p. 906.
249. Archives de la Guerre, A 1 2041, 233 ; 31 juillet 1707.

250. Archives de la Guerre, A 1 2042 49, 5 août 1707.
251. Archives de la Guerre, A 1 2042, 51 ; 4 août 1707.
252. Archives de la Guerre, A 1 2042, 14 ; 2 août 1707.
253. Rang : ancienne classification des vaisseaux d'après leur taille et leur armement.
254. P. DUBOIS, *op. cit.*, dactyl, p. 193.
255. Archives de la Guerre, A 1 2042 170 ; 6 août 1707.
256. Archives de la Guerre, A 1 2042, 346 ; Grignon, Marseille, 31 août 1707.
257. V. BAUN, *Guerres maritimes de la France : Port de Toulon, ses armements*, I, 1861, pp. 125-126.
258. A.N., Marine B 3 149 ; 30 août 1707.
259. Archives de la Guerre, A 1 2042 6 septembre 1707.
260. Archives de la Guerre, *ibid.*, 20 octobre 1707.
261. Archives de la Guerre, *ibid.*, 9 octobre 1707.
262. Archives de la Guerre, A 1 2042 116 bis ; 11 août 1707.
263. Pour deux mois en cette année 1707, 6 navires comptant 2 460 hommes d'équipage représentent une dépense prévue de 158 566 livres (soldes, 88 200, vivres, 70 366). A quoi il faut ajouter les frais de matériel.
264. A ne pas confondre avec cet autre *Royal Louis* construit à Toulon, en 1667, et qui avait été le premier vaisseau à porter 120 canons, Paul MAURIZI, *Histoire de Toulon*, 1943, p. 102.
265. V. BAUN, *op. cit.*, I, p. 110.
266. *Ibid.*, I, pp. 145-146.
267. La « prise », enrôlement forcé des matelots.
268. Moscou, *Affaires étrangères anciennes*, 93/6-497-34V° ; Bordeaux, 27 août 1707.
269. André COUVSIER, *L'Armée française de la fin du XVII^e siècle au ministère de Choiseul*, I, 1964, pp. 241-242.
270. A. COUVSIER, communication au Colloque de Poitiers, à paraître.

مسرد

aides:

رسم ضريبي على عدد من السلع، خاصة المشروبات؛ وهو أهم رسم ضريبي غير مباشر في فرنسا في زمن النظام القديم.

alleux:

الأراضي المملوكة ملكية حرة، مطلقة.

arpent:

وحدة مساحة، تزيد قليلاً عن الفدان.

arondissement:

وحدة ترابية ضمن الـ département

bailliage:

الوحدة الإدارية والقضائية الأساسية في زمن النظام القديم، وتعرف أيضاً بالـ sén-échausée وإن كان المصطلح الأول قد ساد في شمال فرنسا بينما ساد المصطلح الأخير في جنوبها.

barrières:

حدود مدينة باريس.

Barrois mouvant:

كان الجزء المُقطع من الـ seigneurie على شكل التزام يسمى بالـ mouvance. وكان الجزء الواقع غرب نهر الميز من بار ضمن mouvance ملك فرنسا، ولذا كان على دوق اللورين أن يؤدي فروض الولاء له على ذلك.

(bas -) breton:

اللغة البريتونية، لسان كلتي غير مرتبط بالفرنسية.

bocage:

المشهد الطبيعي الموجود بشكل مميز في شمال - غرب فرنسا، حيث تفصل السياجات الشجرية والأحراج الكثيرة بين الحقول.

bourg:

مستقر بشري، حجمه أكبر من قرية كبيرة وأقل من مدينة صغيرة، وهو دائماً موقع سوق.

bourgeois:

مصطلح يمكن استخدامه للإشارة إلى سكان المدن تمييزاً لهم عن الفلاحين، كما يمكن أن يستخدم للإشارة إلى الفلاحين الأكثر ثراءً، ويمكن استخدامه بمعناه الحديث أيضاً.

canton:

وحدة إدارية ضمن الـ arrondissement.

chambres de réunion:

مجالس خاصة للـ parlements المحلية على الحدود الشرقية لفرنسا، تشكلت بهدف استرداد جميع الأراضي التابعة للمناطق التي جرى ضمها في عامي ١٦٤٨ و ١٦٧٨.

Cinq grosses Fermes:

في زمن النظام القديم، شكلت الالتزامات الضريبية الخمسة اتحاداً جمركياً دون حدود داخلية، يغطي معظم شمال فرنسا.

commune:

بلدية؛ الوحدة الإدارية الأصغر في فرنسا الحديثة. وقد تكون الكومونة مدينة أو قرية، إلا أنها دائماً تحت رئاسة عمدة. وتشير الحركة "الكومونية" في العصور الوسطى إلى استحواذ المدن على الاستقلال عن السادة الإقطاعيين.

cour des aides:

المحكمة التي تفصل في الدعاوى المتصلة بالضرائب غير المباشرة، الـ aides.

cour des comptes:

المحكمة المسئولة عن مراقبة الإيرادات الضريبية.

denier:

١/١٢ من الـ sou.

département:

وحدة إدارية فرنسية أدخلت في عام ١٧٩٠ ويديرها مدير. وتعتبر الـ arrondisse-ment و الـ canton وحدتين فرعيتين لها. وقبل عام ١٧٨٩، كان المصطلح يشير عموماً إلى الدوائر الإدارية.

district:

مصطلح يشير في الأصل إلى وحدة قضائية، وقد استخدم فيما بعد للإشارة إلى مجموعة من الكومونات.

droit de mutation:

رسوم تدفع للسيد الإقطاعي عند نقل الملكية.

droit de greffe:

رسم إقطاعي يدفع على بيع الخشب.

droit de grenette:

رسم إقطاعي يدفع على بيع الحبوب.

ecu:

وحدة عملة، ذات قيمة متغيرة، لكنها تساوي عدة livres أو فرنكات؛ "كراون".

ecu d'or en or:

كراون ذهبي (عملة)؛ (كانت بعض الـ ecus من الفضة).

élection:

في زمن النظام القديم، كانت الـ généralité تنقسم إلى élections، تتطابق في الأصل مع الدوقيات، التي كانت وحدات أساسية لأغراض ضريبية. وكانت تدار من جانب élu (subdélégué فيما بعد). وكان هذا الترتيب مقصوداً على المقاطعات التي لا تعرف مجالس المقاطعات (etats)؛ ومن ثم فقد كانت هناك pays d'élection و pays d'états.

états:

الفئات الثلاث (النبلاء، رجال الدين، العوام) في زمن النظام القديم. وكان يمثلونها يجتمعون في مجالس مقاطعات (etats provinciaux) في عدد من المقاطعات، هي آخر مقاطعات جرى ضمها إلى التاج الفرنسي.

faubourg:

"ضاحية"؛ منطقة على مشارف المدينة.

finage:

المساحة الإجمالية التي تغطيها قرية ما، بما في ذلك الأرض الزراعية.

franc - salé:

امتياز تمتع به عدد من الأشخاص يتمثل في إعفائهم من دفع ضريبة الملح.

gabelle:

الضريبة المفروضة على الملح والذي كانت الدولة تحتكره في زمن النظام القديم.

généralité:

المناطق الـ ٣٤ التي قسمت فرنسا إليها في زمن النظام القديم، والواحدة تساوي عمومًا مقاطعة ويديرها intendant (أمين).

intendant:

المشرف على généralité أو مقاطعة؛ وهو يمثل التاج، ويتمتع بعدد من صلاحيات اتخاذ القرار.

liard:

عملة تساوي ٣ deniers أو ربع sou.

livres:

وحدة حساب في فرنسا في زمن النظام القديم، كانت تسك في الأصل في تور وقيمتها جنيه من الفضة؛ تساوي ٢٠ sous. والـ livre هو أيضًا رطل في الموازين.

maire:

مقر أو مكتب عمدة الكومونة. وهو، في المدن، مقر البلدية (المعروف أيضًا بالـ ho-tel de ville)

maître des requêtes:

مستول قضائي يُرسلُ في مهمات خاصة في زمن النظام القديم (وهو اليوم مستشار في مجلس الدولة).

maréchaussée:

قوة شرطة ريفية، يرأسها الـ prévôt - maréchal.

ménager:

مالك فلاح في عدد من الأقاليم.

muid:

وحدة قياس عيار، نحو ٢٦٨ لترًا سائلًا أو ١٨٧٢ لترًا جافًا.

noblesse de robe:

عائلات من النبلاء الحائزين ألقاب النبلاء بحكم توليهم مناصب قضائية أو عامة.

octroi:

ضريبة على السلع التي تدخل المدينة.

parlement:

ليس برلماناً بالمعنى الحديث بل جهاز قضائي في زمن النظام القديم، وهو أحد "المحاكم ذات السيادة".

pays:

مصطلح يستخدم في فرنسا للإشارة إلى المناطق أو الأقاليم بما لها من هوية خاصة.

pays d'élection, pays d'états:

المقاطعات التي ارتبطت بالتاج الفرنسي منذ الأزمنة المبكرة كانت تدار من جانب الـ *élection*، أما المقاطعات التي جرى ضمها فيما بعد فقد احتفظت بمجالس مقاطعاتها (*etats*).

perche:

مقياس للطول.

poids de marc:

كان الـ *marc* يساوي ثمانين أونصات من الفضة، نصف رطل؛ استخدم كمقياس عام.

pré carré:

حرفياً: "الساحة المربعة"، وهو يستخدم هنا للإشارة إلى المنطقة الموجودة في شمال - شرق فرنسا والتي حصنها فوبان.

préfecture:

مقر المدير، المدينة الرئيسية في الـ *département*.

président:

القاضي الرئيس في المحاكم ذات السيادة.

présidial:

محكمة الاستئناف في عدد من الـ *bailliages*.

prévôté:

المحكمة الملكية الأدنى، محكمة الدرجة الأولى.

procureur:

المحامي أو المدعي وكيل الملك.

quai:

ضفة أو جسر أو رصيف أو مرسى، في باريس وفي أماكن أخرى.

quartier:

منطقة حضرية، حي، كما في الحي اللاتيني.

Recollets:

أخوية دينية، فرع من الفرنسيسكان.

rentes:

دخل سنوية عادة، يتم الحصول عليها في مقابل قروض أو استثمارات رأسمالية، ومن هنا الـ rentier، الذي يحيا على دخل منتظم لا يحصل عليه لقاء عمل.

réserve:

ذلك الجزء من الـ seigneurie والذي يملكه السيد ملكية مطلقة.

seigneurie:

الزمام الإقطاعي الذي يحق للـ seigneur أو السيد أن يحصل فيه على حقوق (كالسخرة) حتى ولو كان لا يملك الأرض ملكية مطلقة.

sergent de ville:

الشرطي المحلي.

setier:

وحدة قياس عيار الحبوب، تتراوح بين ١٥٠ و ٣٠٠ لترًا.

soles:

وحدات الأرض في الدورة المحصولية.

sou:

عملة، ١/١٢ من الـ livre.

stère:

متر مكعب، يستخدم لقياس الخشب.

subdélégué:

مدير election، مرءوس للـ intendant.

taille:

ضريبة مباشرة على العوام، تطال الفلاحين أساسًا.

toise:

٨ .

مقياس للطول أو للعمق؛ نحو ستة أقدام.

Trois Evêches:

الأسقفيات الثلاث (ميتر وتول وفردان) من حيث هي وحدة إدارية.

viguerie:

معادل الـ prévôte في عدد من الأقاليم.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

فهرست الاشكال

رقم الشكل	الصفحة
١- مقاطعة وما تحتوي عليه من pays: سافوي في القرن الثامن عشر	38
٢- اسكونيا: شخصية مركبة	43
٣- pays بوجونيا	46
٤- توزيع مواد الأسطح في فرنسا	50
٥- الحدود الشمالية لبعض النباتات الجنوبية	58
٦- أرض الـ Cinq Grosses Fermes	70
٧- الأقول البطيء للهجات المحلية	91
٨- "المنطقة الرومانية الوسطى الجنوبية"	97
٩- "المنطقة الحدودية" لوسط غاليا، نحو عام ٤٠٠	98
١٠- الـ départements الخمس والأربعون ذات النسبة الأعلى	102
- من حيث عدد العائلات الممتدة في عام ١٩٧٥	
١١- حروب الدين لا تنجح في الامتداد إلى كل ربوع مملكة فرنسا	109
١٢- السكان المبعثرون (الذين يحيون في قرى صغيرة جداً وقرى	127
وأقسام من كومونات في عام ١٨٩١ بحسب الـ département	
١٣- التخصيص الإقليمي للمهاجرين المؤقتين في أوفرنيا	155
في أواخر عهد النظام القديم	
١٤- إقليم وكانتون جوندركور	164
١٥- الطرق الرومانية عبر اللورين والمنطقة التي يعد القرميد التحتي	168
والعلوي بالأسلوب بحر المتوسطي هو المادة التقليدية لبناء الأسقف فيها	
١٦- سكان جوندركور وكانتونها	170
١٧- الهجرة إلى إكس - آن - بروفانس في القرن الثامن عشر	183
١٨- المكان الأصلي للرجال المتزوجين في فرساي (١٦٨٢ - ١٦٨٩)	184

- ١٩- مارسيليا ورووان تستغلان بشكل متفاوت وقاصر السوق الفرنسية 185
- ٢٠- الهجرة إلى ليون، ١٥٢٩ - ١٥٦٣ 187
- ٢١- مدينة بيزانسون وموقعها 189
- ٢٢- الاتصالات التليفونية عبر منطقة بيزانسون، ١٩٥٦ - ١٩٥٨ 201
- ٢٣- استيلاء روان على مواصلات شارليو 209
- ٢٤- مدينة روان في منتصف القرن الثامن عشر 211
- ٢٥- مركب اللوار الكبير 214
- ٢٦- التطور الاجتماعي - المهني في روان 227
- ٢٧- أرجاء كان 245
- ٢٨- بعض طرق إمداد باريس في أواخر العصر الوسيط 258
- ٢٩- الطرق الرومانية حول ليون 279
- ٣٠- جزر نهر الرون 286
- ٣١- خطة الأعمال الهندسية الجارية على الرون 288
- والمرفقة بمذكرة دو بوفان(١٦٨٦)
- ٣١- مكرر. تابع 290
- ٣٢- مشاريع تطوير الرون في القرن العشرين. السدود 300
- والمعامل والمحطات الحرارية والنوية
- ٣٣- تقسيم إمبراطورية شارلمان بموجب معاهدة فردان في عام ٨٤٣ 317
- ٣٤- المواقع الشرقية 334
- ٣٥- ال Pré Carré 337
- ٣٦- حجم الحاميات في منطقة ميتر 344
- ٣٧- موقع ودفاعات طولون في عام ١٧٠٧ 366
- ٣٨- حصار طولون في عام ١٧٠٧ 369

المحتويات

5	كلمة المترجم
9	تمهيد
	المجلد الأول: المكان والتاريخ
27	استهلال
31	الفصل الأول: فرنسا اسمها التنوع
32	I أولاً وقبل كل شيء، الوصف، الرؤية، جعل الآخرين يرون
	المقاطعات، تداخل الأقاليم والـ "pays" المختلفة (36) - الخروج إلى الطريق ورصد هذا التنوع (45).
54	II محاولة لتفسير هذا التنوع، قدر الإمكان
	تنوع أوروبا، تنوع فرنسا (54) - المناخات المحلية، البيئات المحلية (59) - الاقتصادات المحلية أو كيف جرت حماية تنوع فرنسا (62) - الدولة والمجتمع يتضافران في السماح باستمرار التنوع والتشوش (67) - المعادلات الاجتماعية تتباين بتباين المدن (73) - خصوصية المقاطعات (75) - لغة الجنوب، لغة الشمال (81) - اللهجات المحلية: التنوعات التي لا حصر لها للهجات (القرن الثامن عشر) (87) - علم اللهجات وعلم أسماء الأماكن علما مساعدان لجغرافيا قبل تاريخية (94) - الأنثروبولوجيا الثقافية، أو البنية العائلية في مواجهة الوحدة الفرنسية (99).
107	III المسافة: مقياس متغير
	الوصول أخيراً إلى تفسير تمزق فرنسا (113) - التنوع والتاريخ (116) - وماذا عن الحاضر؟ (119).

الفصل الثاني: تماسك الاستقرار في المكان:

121

القرى والبورجات والمدن

124

I البدء من القرى

المرور على تنوع القرى (124) - القرية نموذجاً (134) - الغابة،
"زينة الممتلكات" (141) - الغابة، عالم مقلوب رأساً على عقب
(142) - الغابة ملاذاً (143) - المثل الأعلى للقرية: انتاج كل شيء
(145) - الانفتاح اللازم (148) - البشر يتنقلون (151).

157

II تفسير النظام: البورج

البورج نموذجاً (157) - جوندركور (ميز) وقراها في عام ١٧٩٠:
شهادة الشرائح الاجتماعية المهنية (162).

176

III تفسير النظام: المدن

ما هي المدينة؟ (177) - أمثلة بسيطة بقدر الإمكان (182) -
بيزانسون ومشكلة الصدارة الإقليمية (186) - إقليم روايه، ملتقى
للطرق (200) - روان، أو انتصار المواصلات (208) - الرأسمالية
والإقطاع (221) - المدينة من داخلها (226) - روان في القرنين
التاسع عشر والعشرين (226) - لافال، أو الانتصار المزدوج
للصناعة ولتجارة المسافات البعيدة (231) - كان، نموذج حضري أم
مؤشر بالأحرى؟ (241) - المكان في المدن الكبرى (249) -
باريس، مدينة كالمدين الأخرى؟ (252) - مخطط القرية، البورج،
المدينة اليوم (260).

265

الفصل الثالث: هل جغرافية فرنسا هي التي خلقتها؟

267

I لا يجب تضخيم دور "البرزخ الفرنسي"

الرون في الماضي، قبل عام ١٨٥٠ (269) - البرزخ ووحدة فرنسا
(278) - الرон كنهر - حدود (283) - مصير ليون (291) -

	اليوم: من الرون إلى الراين (298).
304	II موقع باريس والاييل دو فرانس والخوض الباريسي
	أولوية الخوض الباريسي (305) - ولكن لماذا باريس؟ (308).
312	III اختبار أساسي: الحدود
	عذاب الحدود والتخوم المتواصل (313) - معاهدة فردان (٨٤٣)
	(315) - أربع سنوات حاسمة: ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ،
	١٢١٦ (318) - الحدود "الطبيعية" (320) - الوصول إلى
	البحر على مهل دون السيطرة عليه قط (326).
332	IV استقصاء الحالات: هل هو مفيد؟
	الحدود الشمالية الشرقية والحدود الشرقية (332) - لماذا مبرز؟
	(339) - الحرب البطيئة (341) - ولكن ماذا عن الحرب؟ (350) -
	هل يجب أن نأسف لمدينة مبرز؟ (352) - الرحلة الثانية: الوصول
	إلى طولون (354) - ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من
	ذلك؟ (371).
376	V المكان والتاريخ: بضع كلمات أخيرة
379	الحواشي
405	مسرد
412	فهرست الأشكال
414	المحتويات

المشروع القومى للترجمة

١ - اللغة العليا (طبعة ثانية)	جون كوين	ت . أحمد درويش
٢ - الوثنية والإسلام	ك. ماهدو باننيكار	ت . أحمد فؤاد بليغ
٣ - التراث المسروق	جورج جيمس	ت . شوقي جلال
٤ - كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريكتكوف	ت . أحمد الحضري
٥ - ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	ت . محمد علاء الدين منصور
٦ - اتجاهات البحث اللساني	ميلكا إفيتش	ت : سعد مصلوح / وفاء كامل فايد
٧ - العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	ت : يوسف الأنطكي
٨ - مشعلو الحرائق	ماكس فريش	ت . مصطفى ماهر
٩ - التفجيرات البيئية	أندرو س. جودى	ت . محمود محمد عاشور
١٠ - خطاب الحكاية	جيرار جينيت	ت : محمد معتمد وعبد الجليل الأزدي وعمر حلى
١١ - مختارات	فيسوفا شيمبوريسكا	ت . هناء عبد الفتاح
١٢ - طريق الحرير	ديفيد براونستون وايرين فرانك	ت : أحمد محمود
١٣ - ديانة الساميين	روبرتسن سميث	ت . عبد الوهاب علوب
١٤ - التحليل النفسى والأدب	جان بيلمان نويل	ت : حسن الموين
١٥ - الحركات الفنية	إيوارد لويس سميث	ت : أشرف رفيق عفيفي
١٦ - أثينة السوداء	مارتن برنال	ت : لطفى عبد الوهاب / فاروق القاضى / حسين الشيخ / منيرة كروان / عبد الوهاب علوب
١٧ - مختارات	فيليب لاركين	ت : محمد مصطفى بدوى
١٨ - الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	ت : طلعت شاهين
١٩ - الأعمال الشعرية الكاملة	جورج سفيريس	ت : نعيم عطية
٢٠ - قصة العلم	ج. ج. كراوثر	ت : يمنى طريف الخولى / بدوى عبد الفتاح
٢١ - خوخة وألف خوخة	صمد بهرنجى	ت : ماجدة العناني
٢٢ - مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	ت : سيد أحمد على الناصري
٢٣ - تجلى الجميل	هانز جيورج حادامر	ت : سعيد توفيق
٢٤ - ظلال المستقبل	باتريك بارنر	ت : بكر عباس
٢٥ - مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقي شتا
٢٦ - دين مصر العام	محمد حسين هيكل	ت . أحمد محمد حسين هيكل
٢٧ - التنوع البشرى الخلاق	مقالات	ت : نخبة
٢٨ - رسالة فى التسامح	جون لوك	ت . منى أبوسنه
٢٩ - الموت والوجود	جيمس ب. كارس	ت . بدر النيب
٣٠ - الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. ماهدو باننيكار	ت . أحمد فؤاد بليغ
٣١ - مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه - كلود كاين	ت . عبد الستار الطوجى / عبد الوهاب علوب
٣٢ - الانقراض	ديفيد روس	ت . مصطفى إبراهيم فهمي
٣٣ - التاريخ الاقتصادى لإفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	ت : أحمد فؤاد بليغ
٣٤ - الرواية العربية	روجر آلن	ت . د. حصة إبراهيم المنيف

٣٥ - الأسطورة والحدائق	بول . ب . بيكسون	ت خليل كلفت
٣٦ - نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	ت حياة جاسم محمد
٣٧ - واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	ت جمال عبد الرحيم
٣٨ - نقد الحدائق	ألن تورين	ت أنور مغيث
٣٩ - الإغريق والحسد	بيتر والكوت	ت منيرة كروان
٤٠ - قصائد حب	آن سكستون	ت محمد عبد إبراهيم
٤١ - ما بعد المركزية الأوروبية	بيتر جران	ت عطف أحمد / إبراهيم فتحى / محمود ملجد
٤٢ - عالم ماك	بنجامين بارير	ت أحمد محمود
٤٣ - الله المروح	أوكتايفو بات	ت المهدي أخريف
٤٤ - بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	ت مارلين تادرس
٤٥ - التراث المغفور	روبرت ج نيا - جون ف أ فاين	ت أحمد محمود
٤٦ - عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	ت محمود السيد على
٤٧ - تاريخ النقد الأدبي الحديث (١)	رينيه ويليك	ت مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨ - حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ت ماهر حويجاتى
٤٩ - الإسلام فى البلدان	ه . ت . نوريس	ت عبد الوهاب علوب
٥٠ - ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	ت محمد بركة وعثمانى الميود ويوسف الأنطكى
٥١ - مسار الرواية الإسبانية أمريكية	داريو بيانوييا وخ. م بيناليستى	ت محمد أبو العطا
٥٢ - العلاج النفسى التذمى	بيتر . ن . نوفاليس وستيفن . ج . روجسيفيتز وروجر بيل	ت لطفى فطيم وعادل بمرdash
٥٣ - الدراما والتعليم	أ . ف . النجتون	ت مرسى سعد الدين
٥٤ - المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	ت محسن مصيلحي
٥٥ - ما وراء العلم	جون بولكنجهوم	ت على يوسف على
٥٦ - الأعمال الشعرية الكاملة (١)	فديريكو غرسية لوركا	ت محمود على مكى
٥٧ - الأعمال الشعرية الكاملة (٢)	فديريكو غرسية لوركا	ت محمود السيد ، ماهر البطوطى
٥٨ - مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	ت محمد أبو العطا
٥٩ - المحبرة	كارلوس مونييث	ت السيد السيد سهيم
٦٠ - التصميم والشكل	جوهانز ايتي	ت صبرى محمد عبد الفتى
٦١ - موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور - سميث	مراجعة وإشراف محمد الجوهري
٦٢ - لذة النص	رولان بارت	ت محمد حير البقاعى .
٦٣ - تاريخ النقد الأدبي الحديث (٢)	رينيه ويليك	ت مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤ - برتراند راسل (سيرة حياة)	الان وود	ت رمسيس عوض .
٦٥ - فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	ت رمسيس عوض .
٦٦ - خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	ت عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧ - مختارات	فرناندو بيسوا	ت المهدي أخريف
٦٨ - تناشا العجوز وقصص أخرى	هالتين راسبوتين	ت أشرف الصباغ
٦٩ - العالم الإسلامى فى أول القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	ت أحمد فؤاد متولى وهريدا محمد فهمى
٧٠ - ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجت	ت عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد

٧١ - السيدة لا تصلح إلا للرمى	داربو فو	ت . حسين محمود
٧٢ - السباسبى العجوز	ت . س . إليوت	ت . فؤاد مجلى
٧٣ - نقد استجابة القارئ	جين . ب . توميكنز	ت . حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤ - صلاح الدين والممالك فى مصر	ل . ا . سيمينوفا	ت . حسن بيومى
٧٥ - هن التراجم والسير الذاتية	آندريه ميزوا	ت . أحمد برويش
٧٦ - چاك لاكان واغواء التحليل النفسى	مجموعه من الكتاب	ت . عبد المقصود عبد الكريم
٧٧ - تاريخ النقد الألبى الحديث ج ٢	رينيه ويليب	ت . مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨ - العولة النظرية الاجتماعية والثقافة الكوية	رونالد روبرتسون	ت . أحمد محمود ونورا أمين
٧٩ - شعرية التأليف	بوريس أوسبينسكى	ت . سعيد الغانمى وناصر حلاوى
٨٠ - بوشكين عند «ناهورة الدموع»	الكسندر بوشكين	ت . مكارم الغمرى
٨١ - الجماعات المتحيلة	بندكت أندرسن	ت . محمد طارق الشرقاوى
٨٢ - مسرح ميجيل	ميجيل دى أونامونو	ت . محمود السيد على
٨٣ - مختارات	غوتفريد من	ت . خالد المعالى
٨٤ - موسوعة الأدب والنقد	مجموعة من الكتاب	ت . عبد الحميد شيحة
٨٥ - منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاى	ت . عبد الرازق بركات
٨٦ - طول الليل	جمال مير صادقى	ت . أحمد فتحى يوسف شتا
٨٧ - نون والقلم	حلال آل أحمد	ت . ماجدة العنانى
٨٨ - الابتلا - بالتغرب	جلال آل أحمد	ت . إبراهيم الدسوقى شتا
٨٩ - الطريق الثالث	أنتونى جينز	ت . أحمد زايد ومحمد محبى الدين
٩٠ - وسم السيف	ميجل دى ترياتس	ت . محمد إبراهيم مبروك
٩١ - المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربر الاسوستكا	ت . محمد هناء عبد الفتاح
٩٢ - أساليب ومضامين المسرح		
الإسبانيوأمريكى المعاصر	كارلوس ميجل	ت . نادية جمال الدين
٩٣ - محدثات العولة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	ت . عبد الوهاب علوب
٩٤ - الحب الأول والصحة	صمويل بيكيت	ت . فورية العشماوى
٩٥ - مختارات من المسرح الإشباني	أنطونيو بويزو باييجو	ت . سرى محمد محمد عبد اللطيف
٩٦ - ثلاث زبقات ووردة	قصص مختارة	ت . إيوار الخراط
٩٧ - هوية فرنسا	فرنان برودل	ت . بشير السباعى
٩٨ - الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	نماذج ومقالات	ت . أشرف الصباغ
٩٩ - تاريخ السينما العالمية	ديفيد روبنسون	ت . إبراهيم قنديل
١٠٠ - مساعلة العولة	مول هيرست وجراهام تومبسون	ت . إبراهيم فتحى
١٠١ - النص الروائى (تقنيات ومناهج)	بيرنار فاليط	ت . رشيد بنحدو
١٠٢ - السياسة والتسامح	عبد الكريم الخطيبى	ت . عز الدين الكتانى الإدريسى
١٠٣ - قبر ابن عربى يليه آياء	عبد الوهاب المؤدب	ت . محمد بنيس
١٠٤ - أويرا ماهوجنى	برتولت بريشت	ت . عبد الغفار مكاوى
١٠٥ - مدخل إلى النص الجامع	جبرارچينيت	ت . عبد العزيز شبيل
١٠٦ - الأدب الأندلسى	د . ماريا خيسوس روبيرامتى	ت . د . أشرف على دعنور

١٠٧ - صورة الفنان في الشعر الأمريكي المعاصر	نخبة	ت محمد عبد الله الجعيدى
١٠٨ - ثلاث دراسات عن الشعر الكنتلى	مجموعة من النقاد	ت محمود على مكى
١٠٩ - حروب المياه	جون بولوك وعادل درويش	ت هاشم أحمد محمد
١١٠ - النساء فى العالم النامى	حسنة ببجوم	ت منى قطان
١١١ - المرأة والجريمة	فرانسيس هيندسون	ت ربهام حسين إبراهيم
١١٢ - الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	ت إكرام يوسف
١١٣ - راية التمرد	سادى پلانت	ت أحمد حسان
١١٤ - مسرحيات حملا كوحى سكان المستنق	ول شوينكا	ت نسيم مجلى
١١٥ - غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	ت سمىة رمضان
١١٦ - امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	ت نهاد أحمد سالم
١١٧ - المرأة والجنوسة فى الإسلام	ليلى أحمد	ت منى إبراهيم ، وهالة كمال
١١٨ - النهضة النسائية فى مصر	بث بارون	ت لميس النقاش
١١٩ - النساء والأسرة وقوانين الطلاق	أميرة الأزهرى سنيل	ت بإشراف/ رؤوف عباس
١٢٠ - الحركة للسائية والتطور فى الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	ت نخبة من المترجمين
١٢١ - الليل الصغير فى كتابة المرأة العربية	فاضعة موسى	ت محمد الجندى ، وايزابيل كمال
١٢٢ - نظام العيوبية القديم ونموذج الإنسان	جوزيف فوجت	ت د/ منيرة كروان
١٢٣ - إمبراطورية العشائرية وعلاقتها النولية	سنيل الكسندر وفنادولينا	ت أنور محمد إبراهيم

(نحت الطبع)

المختار من نقد ت . س . إليوت	عدالة الهنود
عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	جان كوككو على شاشة السينما
الأدب المقارن	الأرضة
الفجر الكاتب	مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية
الشعر الأمريكى المعاصر	غرام الفراعنة
الشرق يصعد ثانية	نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية والقوانين المعالجة
الجانب الدينى للفلسفة	القصة القصيرة (النظرية والتقنية)
الولاية	صاحبة اللوكاندة
ثقافة العولة	التجربة الإغريقية حركة الاستعمار والصراع الاجتماعى
حيث تلتقى الأنهار	العنف والنبوة
النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	خسرو وشيرين
المدارس الجمالية الكبرى	العمى والبصيرة (مقالات فى بلاغة النقد المعاصر)
التحليل الموسيقى	وضع حد
الإسكندرية تاريخ ودليل	التليفزيون فى الحياة اليومية
مختارات من الشعر اليونانى الحديث	أنطوان تشيخوف
بارسيفال	مختارات من المسرح الإسباني المعاصر
اثنتا عشرة مسرحية يونانية	فلاحو الباشا
مصر القديمة التاريخ الاجتماعى	خطبة الإدانة الطويلة
الخوف من المرايا	تاريخ النقد الأدبى الحديث (الجزء الرابع)
العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	إرهاب
	تشريع حضارة

رقم الإيداع ١٥٥٦٧/٩٩

I.S.B.N.

977-305-191-9

طبع بمطابع المجلس الأعلى للآثار

FERNAND BRAUDEL

L'IDENTITE DE LA FRANCE

Espace et Histoire

«دعوني أبدأ بأن أقول مرة وإلى الأبد إنني أحب فرنسا بدرجة الهوى الملح والمركب نفسها التي أحبها بها چول ميشليه ؛ دون تمييز بين جوانبها الحسنة وجوانبها السيئة؛ بين ما يعجبني وما أجده أصعب على القبول . لكن هذا الهوى نادراً ما سوف يتعدى على صفحات هذا الكتاب . فسوف أحرص على تنحيته جانباً . ومن الوارد أن يراوغني ويوقعني في شركه ، ولذا فسوف أحرص على مراقبته مراقبة مشددة» .

«ولعل مما يجعل هذا الأمر أسهل بالنسبة لي ما قمت به من عمل في الماضي ، ففي كتبي حول البحر المتوسط أو حول الرأس مالية ، كنت أنظر إلى فرنسا عن بعد ، وأحياناً عن بعد كبير ؛ أجل ، لقد كنت أنظر إليها كواقع ، لكنني كنت أنظر إليها كواقع بين أكثر من واقع آخر وكأى واقع آخر . وهكذا فقد جئت في آخر العمر إلى حد ما إلى ساحتي الوطنية ، وإن كان بمسرة لن أنكرها ؛ فالمؤرخ لا يمكنه بالفعل أن يكون على قدم المساواة إلا مع تاريخ بلده ؛ فهو يفهم بشكل يكاد يكون غريزياً تطورات المفاجئة وتحولاته ، تعقيداته وجوانب أصالته وضعفه . ومهما كانت ثقافة المؤرخ عظيمة ، فإنه لا يمكنه التمتع بهذه الميزة عندما يرحل إلى ساحة أخرى . ولذا فقد ادخرت خبزي الأبيض للنهاية ؛ فهناك شئ منه لشيخوختي» .

وهكذا ، ففي خريف عمره ، يقدم لنا المؤرخ الكبير بمزيج من الصرامة العلمية والشغف تاريخ فرنسا ؛ فهو يتتبع ، مفتوناً ، تنوع فرنسا البالغ ؛ ويحلل الحركات العميقة والصامتة التي تغلغت في الساحة الفرنسية ؛ ويرصد رهانات البيئة الجغرافية الفرنسية وموقع فرنسا الأوروبي ، ويكشف الثقل الضخم للأصول البعيدة وللتقنيات والتقاليد التي صاغت ملامح فرنسا .